الأمم المتحدة

A/69/144*

الجمعية العامة

Distr.: General
31 March 2014
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والستون

البند ١٣٤ من القائمة الأولية**

تخطيط البرامج

تقرير أداء برامج الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدَّم هذا التقرير عن أداء برامج الأمانة العامة للأمم المتحدة خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ وفقا للبند ٦-١ من الأنظمة والقواعد التي تنظم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم (ST/SGB/2000/8).

ويتضمن التقرير معلومات عن النتائج التي حققتها المنظمة خلال فترة السنتين من حيث الإنجازات المتوقعة وإنجاز النواتج، وهو المقياس التقليدي للأداء. وتقدِّم النتائج الرئيسية التي حققتها المنظمة في عناصرها البرنامجية العشرة للدول الأعضاء نظرةً عامة على درجة رفيعة من الدقة عن أداء الأمانة العامة (انظر الفرع الثاني). ويدل تحليل أداء البرامج بالنظر إلى النواتج الصادر بها تكليف والنواتج الإضافية البالغ عددها ٦٩٦ ٣٣ ناتجا (انظر الفرع الثالث) على وقوع ارتفاع في معدلات التنفيذ من ٩٠ في المائة إلى ٩١ في المائة بالنسبة إلى النواتج الصادر بها تكليف ومن ٩٠ إلى٩٢ في المائة بالنسبة إلى جميع النواتج، مقارنة

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

** A/69/50.

050614 050514 14-02668 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بفترة السنتين السابقة. ويتضمن التقرير أيضا بيانا مفصلا للنتائج التي تحققت في كل باب من أبواب الميزانية بخصوص ٨٧٦ من الإنجازات المتوقعة التي تم تنفيذها في إطار ٣٦ بابا من أبواب الميزانية البرنامجية.(انظر الفرع الرابع). ويتضمن إضافة إلى ذلك موجزا مقتضبا للتحديات الرئيسية التي اعترضت تنفيذ كل برنامج على حدة والدروس المستفادة منها في تحسين الأداء.

ويقدِّم هذا التقرير الجامعُ بين التحليل المستند إلى النتائج والتحليل المركز على النواتج لمحة شاملة عن التطورات الرئيسية حققتها الأمانة العامة للأمم المتحدة وما اضطلعت به من أعمال خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٦

ثانيا – نظرة عامة عن النتائج الرئيسية التي حققتها الأمم المتحدة ٧

ألف – تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما ٧

باء – الشؤون السياسية ٨

جيم – العدل والقانون الدوليان ١٠

دال – التعاون الدولي لأغراض التنمية ١١

هاء – التعاون الإقليمي لأغراض التنمية ١٩

واو – حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية ٢٥

زاي – الإعلام ٢٩

حاء – خدمات الدعم المشتركة ٣٠

طاء – الرقابة الداخلية ٣٦

ياء – السلامة والأمن ٣٧

ثالثا – تحقيق النواتج واستعمال الموارد ٣٨

ألف – معدلات التنفيذ ٣٩

باء – النواتج الإضافية ٤٣

جيم – النواتج المؤجلة ٤٥

دال – النواتج المنهاة ٤٧

هاء – النواتج المرحلة ٤٩

واو – تنفيذ التعاون التقني ٥٠

زاي – استعمال الموارد ٥٢

حاء – تعميم مراعاة المنظور الجنساني ٥٥

طاء – البيان النهائي بشأن إنجاز النواتج واستخدام الموارد ٥٨

رابعا – أداء البرنامج حسب أبواب الميزانية البرنامجية ٥٨

٢ – شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات ٥٨

٣ – الشؤون السياسية ٧٦

٤ – نزع السلاح ٨٦

٥ – عمليات حفظ السلام ٩٥

٦ – استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ١٠٧

٨ – الشؤون القانونية ١١١

٩ – الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ١١٩

١٠ – أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية ١٣٦

١١ – دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ١٤٢

١٢ – التجارة والتنمية ١٤٦

١٣ – مركز التجارة الدولية ١٦١

١٤ – البيئة ١٦٤

١٥ – المستوطنات البشرية ١٨١

١٦ – المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية ١٩١

١٧ – هيئة الأمم المتحدة للمرأة ٢٠٤

١٨ – التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا ٢١١

١٩ – التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ ٢٣٣

٢٠ – التنمية الاقتصادية في أوروبا ٢٥٥

٢١ – التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ٢٧١

٢٢ – التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا ٢٩٠

٢٣ – البرنامج العادي للتعاون التقني ٣٠٥

٢٤ -	حقوق الإنسان	٣٥١
٢٥ -	توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة للاجئين	٣٧٠
٢٦ -	اللاجئون الفلسطينيون	٣٧٤
٢٧ -	المساعدة الإنسانية	٣٨٠
٢٨ -	الإعلام	٣٨٨
٢٩ ألف -	مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية	٣٩٤
٢٩ باء -	مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات	٤٠٠
٢٩ جيم -	مكتب إدارة الموارد البشرية	٤٠٦
٢٩ دال -	مكتب خدمات الدعم المركزية	٤١٣
٢٩ هاء -	الإدارة، جنيف	٤١٨
٢٩ واو -	الإدارة، فيينا	٤٢٦
٢٩ زاي -	الإدارة، نيروبي	٤٣٣
٣٠ -	مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	٤٤١
٣١ -	الرقابة الداخلية	٤٤٥
٣٥ -	السلامة والأمن	٤٥٠

أولا – مقدمة

١ – يشكل هذا التقرير المتعلق بأداء برامج الأمانة العامة للأمم المتحدة خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ أداة مهمة للمساءلة والإدارة في عملية الميزنة القائمة على النتائج التي تضطلع بها المنظمة تَتَّبع دورةً متكررة من أنشطة التخطيط والميزنة وتنفيذ البرامج ورصدها وتقديم تقارير عنها. ويغلق التقرير الدورةً حيث يلخص الإنجازات الرئيسية التي حققتها المنظمة خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ ، وكذا النواتج المنجزة في تنفيذ برنامج عملها.

٢ – ويقدَّم التقرير وفقا للبند ٦-١ من الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم (ST/SGB/2000/8) وتحدد شكل ومحتوى التقرير، فضلا عن مواعيد صدوره.

٣ – وكانت الجمعية العامة أكدت مجددا في قرارها ٦١/٢٤٥ مسؤوليات مديري البرامج عن إعداد تقرير أداء البرامج، وأسندت إلى إدارة الشؤون الإدارية من جديد مهام رصد البرامج ومهمة إعداد التقرير استنادا إلى ما يقدمه مديرو البرامج من مساهمات. وبناء على الولاية الصادرة من الجمعية العامة، قام مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية بتنسيق عملية إعداد هذا التقرير.

٤ – ويتضمن هذا التقرير أيضا معلومات عن إنجاز ما مجموعه ٦٩٦ ٣٣ من النواتج الصادر بها تكليف والنواتج الإضافية ويقدم سردا عاما للنتائج التي حققتها المنظمة حسب ما أفادت به الإدارات المختلفة. ويتطرق لأداء ما مجموعه ٨٧٦ من الإنجازات المتوقعة في إطار ٣٦ بابا من أبواب الميزانية البرنامجية. وازداد معدل تنفيذ النواتج التي صدر بها تكليف في المنظمة فبلغ ٩١ في المائة خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ مقارنة بما نسبتُه ٩٠ في المائة المسجلة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وشهد معدل تنفيذ النواتج الصادر بها تكليف والنواتج الإضافية أيضا زيادة بلغ بها ٩٢ في المائة، وهي نسبة تفوق بنقطتين مئويتين المعدل المسجل في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

٥ – ويتألف التقرير من أربعة فروع. فالفرع الأول هو بمثابة مقدمة. أما الفرع الثاني فيقدم نظرة عريضة عن النتائج التي حققتها الأمانة العامة في إطار مجالات الميزانية البرنامجية العشرة خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. ويتضمن الفرع الثالث موجزا عن تنفيذ النواتج واستخدام الموارد. ويتناول الفرع الرابع أداء البرامج في إطار كل باب من أبواب الميزانية البرنامجية خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، ويتضمن موجزا للعناصر الرئيسية على

مستوى البرامج والعراقيل التي واجهت الأداء، كما يتضمن استعراضا أوفى تفاصيلَ للأداء فيما يتعلق بكل واحد على حدة من البرامج الفرعية.

٦ - ويقدِّم الجمع بين التحليل المستند إلى النتائج والتحليل المركز على النواتج نظرةً شاملة عن الإنجازات الرئيسية التي حققتها الأمانة العامة للأمم المتحدة وعن العمل الذي اضطلعت به خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

ثانيا - نظرة عامة عن النتائج الرئيسية التي حققتها الأمم المتحدة

ألف - تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما

٧ - قدمت إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات خدمات المؤتمرات إلى الدول الأعضاء، بما في ذلك الدعم بخدمات الأمانة الفنية والإجرائية لدورتي الجمعية العامة السابعة والستين والثامنة والستين، وللجان الجمعية العامة الرئيسية الأولى والثانية والثالثة والرابعة، وللهيئات الفرعية الأخرى التابعة للجمعية، وللمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذا للمؤتمرات والاجتماعات الاستثنائية والمخصصة الأخرى التي تعقد تحت رعاية الأمم المتحدة . ومضت الإدارات المعدة للوثائق في تحسين التزامها بالمواعيد المقررة لتقديمها. وكشفت الدراسة الاستقصائية الإلكترونية التي شملت جميع الإدارات في مراكز العمل الأربعة وعممت على الدول الأعضاء في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ عن ارتياح غالبية المجيبين في نيويورك وجنيف وفيينا ونيروبي لنوعية خدمات المؤتمرات وللكفاءة المهنية التي يتحلى بها موظفو خدمات الاجتماعات والجودة اللغوية للوثائق المترجمة عموما.

٨ - وقد أحرز تقدم كبير في تطوير تطبيقات النظام المتكامل لإدارة المؤتمرات وزيادة استخدامها، حيث أسهم ذلك في نجاح تنفيذ البرامج و لم يعد من اللازم أن تجهَّز الوثائق في المكان الذي تقدم فيه فحسب. وأصبحت مراكز العمل الأربعة (نيويورك وجنيف وفيينا ونيروبي) تعمل بشكل متزايد ككيان واحد يستفيد من فورات الحجم وتكنولوجيات الترجمة بمساعدة الحاسوب المتاحة لتحقيق نواتج تتسم دائما بجودة عالية وحسن التوقيت بصرف النظر عن الموقع الجغرافي للهيئة مقدمة الطلب أو للقوة العاملة. وفي عام ٢٠١٢ بدأ العمل بنظام WoodWing الجديد الذي يساعد على إدارة العمل وتقاسمه بطريقة آلية، مما أعان على تحقيق المزيد من الكفاءة في مجالي إعداد المحاضر الحرفية والنشر المكتبي. وسجلت زيادة قدرها أربعة أضعاف في تقاسم عبء العمل فيما بين مراكز العمل في مجال الترجمة التحريرية.

٩ - وخلال فترة السنتين، قامت الإدارة بتطبيق مفهوم الاقتصاد في استخدام الورق في أكثر من ٨٠٠ اجتماع على أساس تجريبي، حيث تحولت من نظام الطباعة المعمَّمة إلى نظام الطباعة حسب الطلب. وقد كان مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، أكبر مؤتمر استفاد من نظام الاقتصاد في استخدام الورق، تليه الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، التي عقدت في الدوحة في الفترة من ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٨ كانون الأول/كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وساهم ذلك في توفير ما يفوق ١١ مليون ورقة أو ١ ٤٠٠ شجرة.

باء - الشؤون السياسية

١٠ - وأسهم أربعة برامج، هي الشؤون السياسية ونزع السلاح وعمليات حفظ السلام واستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، إسهاما فعالا في اثنتين من أولويات فترة السنتين هما صون السلام والأمن الدوليان ونزع السلاح. وتصدت إدارة الشؤون السياسية لحالات جديدة من حالات التراع في ٤٠ بلدا واستجابت لما عدده ٥٩ طلبا من طلبات الحصول على المساعدة الانتخابية. وجرى توسيع نطاق التعاون في مجال منع نشوب الصراعات مع كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وفي الفترة التي سبقت الانتخابات الكينية في آذار/مارس ٢٠١٣، بُذلت جهود على نطاق المنظومة للحيلولة دون نشوب التراع. وقدمت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا المساعدة في انتخاب المؤتمر الوطني العام في أول انتخابات حرة تجري منذ ٤٧ عاما؛ وبلغ عدد المشاركين في تلك الانتخابات ٦٢ في المائة. وواصلت الإدارة تقديم الدعم إلى عدد متزايد من البعثات السياسية الخاصة (٣٤ بعثة في نهاية عام ٢٠١٣)، وهي في معظمها بعثات تضطلع بمهامها بتكليف من مجلس الأمن. وقد أنشئت بعثة جديدة في عام ٢٠١٣ هي بعثة الأمم المتحدة في الصومال، مهمتها بذل المساعي الحميدة للأمم المتحدة وإسداء ضروب من المشورة في مجال السياسات الاستراتيجية دعما للسلام والمصالحة. ووفرت الإدارة الدعم الفني بتقديم خدمات لما عدده ٣٩٢ من جلسات مجلس الأمن، و ٢٣٧ من المشاورات غير الرسمية، و ٢٤٣ اجتماعا للهيئات الفرعية. وقدمت الإدارة الدعم المتواصل إلى لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار في أعمالها بشأن الأقاليم المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي والبالغ عددها ١٦ إقليما، وفي تيسير الحوار بشأن قضية فلسطين ولأنشطة سجل الأمم المتحدة للأضرار الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة. وجرى تنفيذ عدد من المبادرات المهمة من أجل تعزيز تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب،

بما في ذلك عقد اجتماعات أفرقة الخبراء وتنظيم حلقات عمل مواضيعية . وقدمت الإدارة الدعم لأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي. وأثناء فترة التقرير قامت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بتسيير عدة بعثات مشتركة للتقييم، شملت جمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا – بيساو والصومال.

١١ – وجرى الاضطلاع بالعديد من الأنشطة في مجال نزع السلاح أثناء فترة السنتين. ففي آذار/مارس ٢٠١٣، فرغ مؤتمر الأمم المتحدة الختامي المعني بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة من المفاوضات المتعلقة بالمعاهدة. وبعد ذلك قامت الجمعية العامة باعتماد المعاهدة في ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣، ونظم حفل التوقيع في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وفي عام ٢٠١٣ أيضا، عقد الاجتماع الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي. واختتم بنجاح في نيويورك عام ٢٠١٢ المؤتمرُ الاستعراضي الثاني المعني ببرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه وذلك باعتماد التقرير النهائي بتوافق الآراء. وقد عقدت الدورتان الأولى والثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ في فيينا وجنيف عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ تباعا. وخلال فترة السنتين، قدم مكتب شؤون نزع السلاح الدعم الإداري والفني لفريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، وفريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات في سياق الأمن الدولي، وفريق الخبراء الحكوميين بشأن مواصلة تشغيل سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، والفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف. وبالإضافة إلى ذلك، دعم المكتب اجتماعات العديد من هيئات المعاهدات، مثل أمانتي الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة واتفاقية الأسلحة البيولوجية، من بين اتفاقيات أخرى. وواصلت المراكز الإقليمية الثلاثة للسلام ونزع السلاح في أفريقيا وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تعزيز التعاون في مجالات مثل الحد من الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والنهوض بإصلاح القطاع الأمني وتعزيز بناء القدرات في مجال ممارسات تدمير الأسلحة وإدارة مخزوناتها.

١٢ – وأسدت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني التوجيه الاستراتيجي ووفرتا المجموعة الكاملة من الدعم الإداري واللوجستي لما عدده ١٧ عملية لحفظ السلام، و ١٦ بعثة سياسية خاصة ولبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وتولت إدارة عمليات حفظ السلام قيادة بعثتين جديدتين لحفظ السلام أنشئتا خلال فترة السنتين في الجمهورية العربية

السورية ومالي، كما تولت إدارة الشؤون السياسية قيادة بعثتين سياسيتين خاصتين كبيرتين في ليبيا والصومال في الفترة ذاتها. وضمن إطار استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي، قُدّم الدعم لمواجهة زيادتين كبيرتين في عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في عام ٢٠١٢، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام ٢٠١٣. ومكنت استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي من تحسين الخدمات وزيادة كفاءة العمليات (مثل سرعة بدء تشغيل البعثة في ليبيا)، في حين تولى مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي بأوغندا جانبا آخر من جوانب تنفيذ الاستراتيجية على الصعيد الإقليمي، وذلك بتقاسم خدمات النقل والتمويل والموارد البشرية المشتركة، الشيء الذي أسهم في تحسّن الخدمات المقدمة في هذه الميادين.

١٣ - وواصل مكتب شؤون الفضاء الخارجي تعزيز التعاون الدولي في الفضاء الخارجي لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعلمية. وقدم المكتب خدمات للاجتماعين السابع والثامن للجنة الدولية المعنية بالنظم العالمية للملاحة بواسطة السواتل ومنتدى مقدمي الخدمات التابع لها، وذلك بصفته الأمانة التنفيذية للجنة. ونظم المكتب أيضا حلقات عمل ودورات تدريبية تركز على بناء القدرات في مجال استخدام التكنولوجيات المتصلة بالنظم العالمية للملاحة بواسطة السواتل في مختلف مجالات العلم والصناعة. وفي إطار برنامج الأمم المتحدة لاستخدام المعلومات الفضائية في إدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ، قدم المكتب خدمات استشارية تقنية إلى ٣٠ بلدا، وعمل على زيادة تحسين وتوسيع نطاق بوابة المعارف الإلكترونية للبرنامج، ونظم عددا من حلقات العمل الدولية والإقليمية واجتماعات الخبراء في مجالات تكنولوجيا الفضاء وإدارة الكوارث وتغير المناخ ورصد البيئة وإدارة الموارد الطبيعية أو ساهم فيها. وساهم توسيع نطاق شبكات مكاتب الدعم الإقليمية في الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في سبيل الحد من تأثرها بالكوارث وزيادة قدرتها على التعافي منها.

جيم - العدل والقانون الدوليان

١٤ - واصل مكتب الشؤون القانونية إسداء المشورة القانونية في المسائل المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين والعدالة الانتقالية، وبالأنظمة الداخلية لمختلف هيئات الأمم المتحدة وامتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها. وجرت خلال فترة السنتين تسوية مطالبات ضد المنظمة تبلغ قيمتها الإجمالية ٧٤,٢ مليون دولار بدفع مبلغ ٢٥,٢ مليون دولار، وهو ما يمثل انخفاضا في التبعة المالية الفعلية قدره ٦٦,١ في المائة عن قيمة المطالبات. وواصل المكتب إسهامه في التطوير التدريجي للقانون الدولي العام والقانون التجاري الدولي وفي تدوينهما،

وكذلك في تعزيز النظام القانوني الدولي للبحار والمحيطات وتطويره. وفي هذا الصدد، عمل المكتب بوصفه أمانة لعدد من الهيئات وقدم لها الدعم الفني، ومن بين هذه الهيئات اللجنة السادسة التابعة للجمعية العامة ولجنة القانون الدولي ولجنة حدود الجرف القاري ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي.

١٥ - وأُحرز أيضا تقدم ملحوظ نحو تحديث القانون التجاري بشكل فعال ببدء نفاذ اتفاقية الأمم المتحدة بشأن استخدام الاتصالات الإلكترونية في العقود الدولية. وينبغي التلميح أيضا إلى اعتماد القواعد المتعلقة بالشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول، بالإضافة إلى أن الجمعية العامة اعترفت في قرارها ١٠٦/٦٨ بضرورة إنشاء سجل للمعلومات المنشورة بموجب تلك القواعد.

١٦ - وعلى الرغم من حاجة المكتب إلى المزيد من التمويل الذي يمكن التعويل عليه، نظم خمس دورات تدريبية في إطار برنامج المساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه، بما في ذلك برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي والدورات الدراسية الإقليمية المعقودة في موضوع القانون الدولي لأفريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ. وفي إطار مواصلة تطوير المكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي، التي اطلع عليها أكثر من مليون من الأفراد والمؤسسات في ١٩٣ دولة عضوا، أضاف المكتب محاضرات ومواد سمعية بصرية جديدة إلى المكتبة خلال فترة السنتين. وأخيرا، أسفرت المناسبتان السنويتان المتعلقتان بالمعاهدات اللتان نظمهما المكتب عن اتخاذ ما مجموعه ١٩٩ إجراء تعاهديا من جانب الدول الأعضاء مقارنة بما عدده ١٣٢ من هذه الإجراءات في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

دال - التعاون الدولي لأغراض التنمية

١٧ - الإدارات والمكاتب التي يندرج نشاطها في مجال التعاون الدولي لأغراض التنمية هي: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومركز التجارة الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). وقد ركزت هذه الكيانات جهودها على أولويات فترة السنتين التي قررتها الجمعية العامة، ومنها تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة وفقا لقرارات الجمعية العامة في هذا الشأن والمؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة

مؤخرا؛ وتنمية أفريقيا ومراقبة المخدرات ومنع الجريمة ومكافحة الإرهاب الدولي بجميع أشكاله ومظاهره.

١٨ - وأحرزت الإدارات والمكاتب المذكورة أعلاه نتائج مهمة من خلال تقديم الخدمات للمداولات الحكومية الدولية وتيسير المفاوضات والاتفاقات بين الدول الأعضاء. وعلى سبيل المثال، فإن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، في إطار دورها كأمانة لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، قدمت الدعم خلال المؤتمر وبعده، وفي إطار متابعة تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها. وترأست الإدارة بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فريق العمل التابع لمنظومة الأمم المتحدة المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقدمت الإدارة أيضا الدعم للعملية التحضيرية للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، والتي تولى مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية عقد العديد من المناسبات بشأنها، بما في ذلك الاجتماعات التحضيرية الإقليمية، ومناسبة إفطار على المستوى الرفيع خلال الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة. وبالإضافة إلى ذلك، أحرز المكتب تقدما في دعم الأعمال التحضيرية الحكومية الدولية لمؤتمر استعراض تنفيذ برنامج عمل ألماتي بعد مرور عشر سنوات على اعتماده وذلك بإتمام جميع الاجتماعات الاستعراضية الإقليمية في عام ٢٠١٣. ونظم المكتب أيضا ١٣ لقاء سابقة لانعقاد المؤتمر وقدم الدعم للاجتماع الوزاري السنوي لمجموعة البلدان النامية غير الساحلية. وقام مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، من جانبه، بتيسير الدعم الفني وتقديم المساعدة للمفاوضات الحكومية الدولية التي أفضت إلى إنشاء آلية لرصد استعراض التزامات تلبية احتياجات أفريقيا الإنمائية، بناء على طلب الدول الأعضاء في الإعلان السياسي المتعلق باحتياجات أفريقيا الإنمائية الذي اعتمد في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ (قرار الجمعية العامة ١/٦٣).

١٩ - وكانت الدورة الثالثة عشرة للأونكتاد، المعقودة في الدوحة عام ٢٠١٢، أول مؤتمر وزاري رئيسي تعقده الأمم المتحدة منذ بداية الأزمة الاقتصادية والمالية لعام ٢٠٠٨ للتركيز حصرا على مسائل التجارة والتنمية. وأتاحت الدورة فرصة للتفكير في المسائل التالية: التنمية الشاملة والاقتصاد المراعي للبيئة وتغير المناخ؛ والديون والإصلاح المالي والنقدي؛ والعلم والتكنولوجيا وعصر العولمة الجديد. ففي مجال البيئة، بعد سنوات من المفاوضات المدعومة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، أنشأت الحكومات المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، الذي يتألف حاليا من ١١١ عضوا وله خطة عمل معتمدة. وسوف تفيد التقييمات المتعلقة بالتلقيح والإنتاج الغذائي وتدهور

الأراضي وإصلاحها، وبالأنواع الغريبة الغازية والسيطرة عليها في تزويد مقرري السياسات بالأدوات اللازمة للتصدي لهذه التحديات. وبالإضافة إلى ذلك، أفضى دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة للجنة التفاوض الحكومية الدولية إلى اعتماد اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق في عام ٢٠١٣. وفي مجال المستوطنات البشرية، كانت الدورة السادسة للمنتدى الحضري العالمي، التي عقدها موئل الأمم المتحدة في نابولي، إيطاليا، في عام ٢٠١٢، وحضرها مشاركون من ١٥٢ بلدا، بمثابة فرصة لمناقشة القضايا الناشئة في مجال التخطيط والإنصاف والرخاء في المناطق الحضرية، والمدن المنتجة والتنقل في المناطق الحضرية. وفي مجال المخدرات والجريمة، تمكن المشاركون في الدورة السادسة والخمسين للجنة المخدرات، وفي الدورة الثانية والعشرين للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، اللتين تستفيدان كلتيهما من خدمات المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، من إحراز تقدم في الأعمال التحضيرية الموضوعية لاستعراض عام ٢٠١٤ الرفيع المستوى للإعلان السياسي وخطة العمل المتعلقين بالتعاون الدولي صوب وضع استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية ولمؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، المزمع عقده في عام ٢٠١٥. أما هيئة الأمم المتحدة للمرأة فقدمت من جانبها الدعم والخدمات للدورتين السادسة والخمسين والسابعة والخمسين للجنة وضع المرأة، ومكنت المجتمع المدني ولا سيما النساء المنهمكات في الجهود المبذولة على مستوى القاعدة الشعبية من المشاركة في المداولات على نطاق واسع.

٢٠ - وساعدت المنشورات التحليلية والموضوعية للإدارات والمكاتب المذكورة أعلاه في تدعيم النقاش داخل الهيئات الحكومية الدولية وفي المؤتمرات الدولية وساهمت بتحليلات نزيهة للقضايا والسياسات الإنمائية. وشكلت التقارير التحليلية لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من قبيل التقرير السنوي عن الأهداف الإنمائية للألفية، وتقارير فرقة العمل المعنية برصد الثغرات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية إطارا إرشاديا للعمليات الحكومية الدولية وقدمت مساهمات في الأنشطة المضطلع بها عالميا لإعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقدم منشور الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم مساهمات في شتى مداولات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ووفرت دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ٢٠١٣: التصدي لتحديات التنمية المستدامة، تحليلا متعمقا لقضايا من قبيل التوسع الحضري والأمن الغذائي والطاقة المستدامة. وساهم كل من ذينك التقريرين في المتابعة الدولية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وفي العملية الجارية في إطار الإعداد لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقام مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية لأول مرة بإصدار تقرير عن حالة أقل البلدان نموا، يغطي عام ٢٠١٣. ويقدم التقرير معلومات عن العقبات التي تواجهها أقل البلدان نموا

في تحقيق الرخاء والاستقرار، وحث على إيلاء الأولوية لقضاياها في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وواصلت الأمانة العامة للأمم المتحدة التزامها بدعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بتنسيق إعداد التقارير المتصلة بأفريقيا بشأن الشراكة الجديدة. وفي هذا الإطار، أصدر مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا منشوره الرئيسي المعنون ”عقد التغيير في أفريقيا: التدبر في السنوات العشر للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا“، احتفالا بالذكرى السنوية العاشرة لانطلاقها، وقام بنشر مجلة أفريقيا الجديدة وإنشاء موقع شبكي خاص بها، بالتعاون مع إدارة شؤون الإعلام.

٢١ - وفي مجال التجارة الدولية، أثنت الوفود على الأونكتاد لما تنطوي عليه البحوث المضمنة في إصداري عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ من تقرير التجارة والتنمية من فائدة وما تتسم به من أهمية. وقد ركزت بحوث الأونكتاد خلال فترة السنتين على دعم البلدان النامية في الاستفادة من الفرص المتاحة في مجالات التجارة والاستثمار والابتكار والتصدي للتحديات التي تنطوي عليها. ومن بين المنشورات الرئيسية التي يصدرها الأونكتاد ما يلي: تقرير أقل البلدان نموا، وتقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا، وتقرير الاستثمار العالمي، وتقرير اقتصاد المعلومات، واستعراض النقل البحري. وتضمن الإصدار الخامس من تقرير التوقعات البيئية العالمية، الذي أعلن عنه برنامج الأمم المتحدة للبيئة عشية مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، تقييما لتسعين واحدا من أهم المقاصد والأهداف البيئية، ودعا إلى زيادة التركيز على السياسات التي تستهدف العناصر المحركة للتغير البيئي. وفي جميع مراحل المفاوضات المتعلقة بتغير المناخ، أشير على نطاق واسع إلى التحديث الرابع من تقرير فجوة الانبعاثات، الذي صدر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، باعتباره مصدرا ذا حجية من حيث ما تضمنه من معلومات. وساهم موئل الأمم المتحدة في إذكاء الوعي وزيادة القدرات في مجال رصد ظروف التوسع الحضري المستدام والقضايا التي يطرحها على كل من الصعيد المحلي والوطني والعالمي، وذلك من خلال تقريريه الرئيسيين اللذين تصدرا المناقشات المتعلقة بالتنمية الحضرية وهما: التقرير العالمي عن المستوطنات البشرية لعام ٢٠١٣: التخطيط والتصميم لأغراض التنقل المستدام في المناطق الحضرية وحالة مدن العالم للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣: ازدهار المدن. وفي مجال المخدرات والجريمة، أصدر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة التقرير العالمي عن المخدرات، وهو منشوره السنوي الرئيسي، بالإضافة إلى التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص لعام ٢٠١٢. ونشر المكتب أيضا تقييمات لأخطار الجريمة المنظمة عبر الوطنية في غرب أفريقيا، وشرق أفريقيا وشرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ؛ ودراسات تحليلية بشأن مشاكل محددة ذات صلة بالمخدرات والجريمة؛ والعديد من التقارير الاستقصائية بشأن قضايا المخدرات والجريمة.

٢٢ - وقدمت الإدارات والمكاتب العاملة في مجال التعاون الدولي لأغراض التنمية الدعم في تنفيذ البرامج ذات الصلة بالمواضيع المذكورة من خلال أنشطة الدعوة والتوعية. وكان من نتائج الأنشطة الدعوية المتواصلة التي تضطلع بها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في سبيل نشر الوعي وبناء التوافق بين الدول الأعضاء في مسائل القضاء على الفقر، والعمالة الكاملة، وتوفير العمل اللائق، والإدماج الاجتماعي، أن جرى اعتماد برنامج سياساتي عملي المنحى بشأن الإدماج الاجتماعي، واتخاذ قرارات تتعلق بقضايا الفقر والتنمية والأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وكبار السن والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية. ومن ضمن هذه الأنشطة تجدر الإشارة إلى نجاح اختتام السنة الدولية للتعاونيات، التي توجت بوضع برنامج عمل (٢٠١٢)؛ والاجتماع الرفيع المستوى بشأن الإعاقة والتنمية (٢٠١٣)؛ والإسهامات الموضوعية في العملية المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ لكفالة إدماج التنمية الاجتماعية في الخطة. ويعمل مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية على التوعية بالشواغل والاحتياجات الخاصة للبلدان المشمولة بولايته في مختلف المحافل الدولية، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والدورة التاسعة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ والمؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية. وأفضت الأنشطة الدعوية والتحليلية التي يضطلع بها المكتب في مجالي العلم والتكنولوجيا إلى قرار الجمعية العامة تقديم الدعم لإنشاء مصرف للتكنولوجيا وآلية للعلم والتكنولوجيا والابتكار تحت رعاية الأمم المتحدة لدعم أقل البلدان نموا. وعزز مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، بالتعاون مع الشركاء، من جهوده في التوعية باحتياجات أفريقيا الإنمائية في سياق مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وتنفيذ وثيقته الختامية. وقدم المكتب الدعم أيضا لعملية الاتحاد الأفريقي التحضيرية التي أفضت إلى صياغة البيان التوافقي الأفريقي في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، والذي تضمن الموقف الأفريقي الموحد بشأن أهداف التنمية المستدامة، كما شارك في تنظيم سلسلة من المناسبات الرفيعة المستوى. وجرى تنظيم أسبوع أفريقيا - الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وهي مناسبة سنوية عقدت في عام ٢٠١٣ خلال مناقشة الجمعية العامة بشأن أفريقيا، بالتعاون مع شركاء مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا من أجل التوعية بالقضايا المواضيعية الرئيسية المتعلقة بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وساهم المكتب أيضا في تعبئة الموارد لدعم التنمية في أفريقيا أثناء الجمعية العامة، كما شارك في تنظيم مؤتمر طوكيو الدولي الخامس المعني بالتنمية في أفريقيا، الذي عقد في حزيران/يونيه ٢٠١٣ وكفل توفير حوالي ٣٢ بليون دولار من أجل أفريقيا على مدى خمس سنوات.

٢٣ - وجرى تأييد عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، التي أكد فيها رؤساء الدول والحكومات من جديد الحاجة إلى تعزيز الحوكمة البيئية الدولية، وأعربوا عن التزامهم بتعزيز دور البرنامج. وقد حظي تقرير التوقعات البيئية العالمية الذي أعده برنامج الأمم المتحدة للبيئة باهتمام لم يسبق له مثيل في وسائل الإعلام، واضطلع بدور كبير في توعية واضعي السياسات المشاركين في المؤتمر بحالة البيئة العالمية. وقد مثل إدماج التحضر المستدام بوصفه موضوعا ذا أولوية في الوثيقة الختامية للمؤتمر إنجازا مهما حققه موئل الأمم المتحدة. ووافقت الحكومات على إطار عام للتنمية المستدامة واعترفت بالحاجة إلى اتباع نهج شامل في معالجة مسائل التنمية الحضرية والتخطيط لها. وقام موئل الأمم المتحدة بالتشاور مع الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة بإعداد تقريرين للأمين العام، أحدهما عن تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) (A/68/332)، والآخر عن التنفيذ المنسق لجدول أعمال الموئل (E/2013/68).

٢٤ - وقام المكتب المعني بالمخدرات والجريمة بحملة ناجحة للتوعية اشتملت على شريط فيديو عن الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وشوهد الشريط على الإنترنت ما لا يقل عن ١٠٠ ٠٠٠ مرة وعُرض أكثر من ٣٥٠ مرة في شبكات التلفزيون الدولية. ونُظمت حملتان عالميتان معنونتان ”قانون مكافحة الفساد“ و ”القضاء التام على الفساد وتحقيق التنمية الكاملة“ بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي لمكافحة الفساد، في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ على التوالي، وفي عام ٢٠١٣ نظمت حملة في إطار اليوم الدولي لمكافحة تعاطي المخدرات والاتجار غير المشروع بها بشأن مشكلة المؤثرات العقلية الجديدة. وأخيرا، أسفرت جهود التوعية التي بذلتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، عن الاعتراف بالأهمية المحورية للمساواة بين الجنسين في تحقيق التنمية المستدامة. وقد اعتمدت خطة العمل الموضوعة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والتي شكلت إنجازا كبيرا، في نيسان/أبريل ٢٠١٢ أثناء اجتماع لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، وسيجري تنفيذها في منظومة الأمم المتحدة قاطبة. فللمرة الأولى، سيكون لدى المنظمة مجموعة من المؤشرات المشتركة لقياس التقدم المحرز في عملها بشأن الجوانب الجنسانية، ولا سيما تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع العمليات والإجراءات.

٢٥ - وفي مجال الأنشطة التنفيذية من أجل تنمية القدرات، قدمت الإدارات والمكاتب المذكورة في الفقرة ١٧ الدعم لتنفيذ مشاريع مهمة في مجالات التنمية الرئيسية. فقد واصلت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تقديم المساعدة التقنية والموضوعية في مجال بناء القدرات إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وقامت بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتقديم الدعم التقني والمشورة السياساتية إلى ٨٠ بلدا من البلدان النامية في أعمالها التحضيرية المتعلقة بمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وقدمت الإدارة الدعم أيضا لثماني وعشرين دولة جزرية صغيرة نامية في أعمالها التحضيرية للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢٦ - وأحرز مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تقدما في تعزيز قدرات البلدان النامية على الاندماج في الاقتصاد العالمي وفي النظام التجاري الدولي عن طريق دعم جهودها من أجل وضع سياسات تجارية مناسبة على الصعيد الوطني. وواصلت أيضا دعم قدرة البلدان النامية على المشاركة بفعالية وعلى قدم المساواة في التجارة الدولية والنظام التجاري والمفاوضات الإقليمية والمتعددة الأطراف. فعلى سبيل المثال، تكمن ٢٢ بلدا في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بمساعدة تقنية من الأونكتاد، من صياغة واعتماد خطط وطنية لتنفيذ أحكام تيسير التجارة امتثالا للاتفاق المعني بتيسير التجارة الذي اعتمدته مؤخرا منظمة التجارة العالمية. وفي مجال ذي صلة بما ذكر، قام مركز التجارة الدولية بتقديم الدعم لإدماج قطاع الأعمال التجارية في عملية تقرير السياسات التجارية وتعزيز قدرات مؤسسات دعم التجارة على مساعدة مؤسسات التصدير الصغيرة والمتوسطة الحجم. وقدم مركز التجارة الدولية أيضا معلومات تجارية لتشجيع قدر أكبر من الشفافية في التجارة. وبمساعدة من المركز جرى إنشاء أو تعزيز ٦٥ شبكة ذات صلة بالتجارة تضم ممثلي القطاع الخاص ومقرري السياسات، ولا سيما في أقل البلدان نموا. وجرى التركيز خاصة على توسيع نطاق مشاركة القطاع الخاص في عمليات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية واتفاقات التكامل التجاري الإقليمي.

٢٧ - وفي مجال التعافي من آثار الأزمات، يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بنجاح بتنفيذ برامج للتعافي البيئي، تقدر قيمتها بمليارين الدولارات، في أصعب الظروف في بلدان مثل أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وهايتي وجنوب السودان والسودان. وبالإضافة إلى ذلك، تمكن عدد متزايد من الحكومات الوطنية والمحلية، بدعم من موئل الأمم المتحدة، من تحسين سياساتها وتشريعاتها واستراتيجياتها صوب تخطيط المناطق الحضرية وإدارتها بطريقة تشمل الجميع وتعزيز أمن المدن وضمان الحيازة. وعلاوة على ذلك، اتسع نطاق عمل موئل

الأمم المتحدة في مجال مواجهة الكوارث والتخفيف من حدتها وإعادة التأهيل، حيث شملت أنشطته أفغانستان، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسلفادور، والصومال، والعراق، والفلبين، وكوبا، وليبيا، وموزامبيق، وهايتي، بالإضافة إلى إعادة بناء أكثر من ٠٠٠ ٤ مترل في سري لانكا.

٢٨ - وواصل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة تقديم الدعم الحاسم لآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وكذا المساعدة التقنية من أجل منع الفساد ومكافحته، بما في ذلك ما يتعلق باستعادة الأموال. وقُدمت المساعدة التقنية كذلك إلى الدول الأعضاء للتصديق على الصكوك القانونية العالمية الثمانية عشر المعنية بمكافحة الإرهاب، وشمل ذلك تعزيز قدرة النظم الوطنية للعدالة الجنائية على تنفيذ تلك الصكوك بفعالية طبقا لمقتضيات سيادة القانون وحقوق الإنسان. وحصل أكثر من ١٠٠ بلد على مساعدة المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في تنفيذ الأنشطة المتعلقة بمنع تعاطي المخدرات والعلاج من الإدمان وإعادة التأهيل، والاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي مجال المساواة بين الجنسين، سن ١٥ كيانا سياسات تتماشى مع خطة العمل الموضوعة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، حيث قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم المباشر لإعداد ست منها.

٢٩ - وواصل البرنامج العادي للتعاون التقني تيسير تلبية الطلبات الملحة الواردة من الدول الأعضاء وذلك بتوفير الخدمات الاستشارية وأنشطة التدريب. وقد نفّذ البرنامجَ ١١ كيانا من الكيانات المعنية بالتنفيذ في الأمانة العامة. وقدم ٤ من تلك الكيانات (وهي إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والأونكتاد، وموئل الأمم المتحدة والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة) تقاريرها في الشق المتعلق بالتعاون الدولي لأغراض التنمية من البرنامج؛ وقدمت اللجان الإقليمية الخمس (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)) تقاريرها في الشق المتعلق بالتعاون الإقليمي لأغراض التنمية من البرنامج؛ وقدم الكيانان المتبقيان (وهما مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان) تقاريرهما في الشق المتعلق بحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية من البرنامج.

٣٠ - وركزت الأنشطة التي اضطلعت بها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء باستخدام موارد البرنامج العادي للتعاون التقني على دعم البلدان من أجل اتباع نهج التنمية المستدامة في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وقدم الدعم عن طريق إيفاد ٣١٣ بعثة

استشارية وتنظيم ٩٢ حلقة تدريبية ومنح ٣٨ زمالة. ووفر الأونكتاد خدمات استشارية ودورات تدريبية بشأن القضايا الرئيسية المتصلة بالبرنامج الاقتصادي الدولي، جرى تصميمها على نحو مخصوص لتعزيز مهارات المشاركين في مجالي التحليل ووضع السياسات. وقدم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة المساعدة التقنية من أجل وضع مبادرات شاملة لمكافحة المخدرات ومنع الجريمة في كل من غرب أفريقيا ومنطقة الساحل وجنوب شرق أوروبا وميانمار. وأسدى المكتب أيضا المشورة إلى الحكومات ومقرري السياسات فيما يتعلق بمضمون البرامج والمشاريع المتكاملة لمنع المخدرات ومكافحتها وبتنفيذها وآليات تنسيقها في أفغانستان وشرق آسيا وجنوب آسيا وأفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي. وفيما يتعلق بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية، قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة المساعدة إلى ٢٣ بلدا من أجل سن تشريعات بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية وإدماجها في عمليات تخطيط التنمية. وقام برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضا بتقديم المساعدة في تقييم تكلفة التقاعس عن العمل في هذا المجال، حيث تولى إعداد إرشادات في مجال السياسات العامة بشأن الوقاية من الحوادث الكيميائية ووضع مبادئ توجيهية بشأن الإنتاج المسؤول ترمي إلى إدارة المخاطر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وقدم موئل الأمم المتحدة الدعم للجهود التي تبذلها رابطة الدول المستقلة لتنفيذ سياسات حضرية مستدامة وتعزيز أوجه التآزر مع المؤسسات الدولية. وقدم أيضا المساعدة في عمليات الإصلاح الجارية في عشرة بلدان على أساس المبادئ التوجيهية الدولية المتعلقة باللامركزية في توفير الخدمات الأساسية وإمكانية الحصول عليها، وقام بإعداد مبادئ توجيهية تكميلية للتخطيط الحضري والإقليمي وبتحسين الإدارة الحضرية في تسعة بلدان. وقد استفاد أكثر من مليوني شخص من الفقراء من البنيات التحتية السليمة بيئيا في المناطق الحضرية وتمكنوا من الحصول على الخدمات الأساسية بدعم من موئل الأمم المتحدة، فيما شرع أكثر من ١٥٠ مدينة في وضع وتنفيذ سياسات ترمي إلى القضاء على الأحياء الفقيرة والحيلولة دون نشوء أحياء فقيرة جديدة.

هاء – التعاون الإقليمي لأغراض التنمية

٣١ – وواصلت اللجان الإقليمية الخمس، باعتبارها مراكز إقليمية تمتلك الخبرة والمعارف المتعلقة بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، تعزيز النمو الاقتصادي المطرد وتشجيع التنمية المستدامة في المناطق التابعة لها (أفريقيا وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وغرب آسيا). وقامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بتيسير التعاون

والتكامل على الصعيد الإقليمي فيما بين الدول الأعضاء وعملت على تعزيز التعاون داخل كل منطقة على حدة وفيما بين المناطق، باعتبار ذلك جزءا لا يتجزأ من دورها المؤسسي الإقليمي.

٣٢ - وواصلت اللجان الإقليمية الاضطلاع بدورها كمحفل للمناقشات المتعلقة بالسياسات وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات. واستفيد من نتائج تلك المناقشات في إجراء شتى العمليات الحكومية الدولية على الصعيد العالمي، من بينها مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والعمليات الحكومية الدولية الجارية في سياق الإعداد لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. فعلى سبيل المثال، عقدت اللجان الإقليمية مناسبة جانبية مشتركة في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وأعدت تقريرا مشتركا يقدم نظرة إقليمية بشأن التنمية المستدامة. وفيما يتعلق بالعمل الذي يخص اللجنة الاقتصادية لأفريقيا نفسها، نظمت اللجنة دورتيها السنويتين الخامسة والأربعين والسادسة والأربعين. ففي الدورة الخامسة والأربعين، اعتمدت سلسلة من التدابير لتشجيع نهج متكامل للسياسات واتباعه بما يهيئ الأرضية لتحقيق إمكانات النمو والتنمية المستدامين في أفريقيا؛ وفي الدورة السادسة والأربعين التي كان موضوعها ”تصنيع أفريقيا الناشئة“، اعتُمدت قرارات وتوصيات تهدف إلى التعجيل بالتنمية الصناعية الواسعة النطاق على أساس ثروات أفريقيا من الموارد الطبيعية. وبالإضافة إلى ذلك، دعت اللجنة في اجتماعيها السنويين المشتركين مع الاتحاد الأفريقي إلى تعزيز التدابير السياساتية الرامية إلى تدارك تأخر المنطقة فيما تحرزه من تقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ودعت أيضا إلى اتخاذ موقف أفريقي مشترك بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ لكفالة مراعاة أولويات أفريقيا على نحو أفضل. وفي الدورتين الثامنة والستين والتاسعة والستين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، تصدت اللجنة للتحديات المتصلة بالتجارة والطاقة والقدرة على الاتصال وبالدول الجزرية الصغيرة النامية. وكانت الدورة التاسعة والستون تتويجا للجهود المتضافرة الرامية إلى تحويل اللجنة إلى المنتدى الحكومي الدولي الأشمل نطاقا لاتخاذ القرارات وإلى كيان ذي قدرة على مواكبة التحولات الجارية في آسيا والمحيط الهادئ. وناقش المشاركون في الدورة الخامسة والستين للجنة الاقتصادية لأوروبا متابعة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. واختتمت الدورة باعتماد الوثيقة الختامية لاستعراض إصلاح اللجنة الاقتصادية لأوروبا لعام ٢٠٠٥، حيث أعادت اللجنة فيها تأكيد توجهها الاستراتيجي وأولويات برنامج عملها (انظر المرفق الثالث من الوثيقة E/2013/37). وقامت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بتيسير إجراء حوار رفيع المستوى فيما بين الدول الأعضاء في دورتها الرابعة والثلاثين من

خلال تقديم وثيقة معنونة ''تحقيق المساواة عن طريق التغيير الهيكلي: اتباع نهج متكامل في التنمية''، تضمنت خريطة طريق لتحقيق التغيير الهيكلي والنمو والمساواة في المنطقة. وتناولت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا المسائل الناشئة الرئيسية في المنطقة العربية في مؤتمرها الوزاري السابع والعشرين. ونظمت أيضا سلسلة من الاجتماعات الرفيعة المستوى تهدف إلى تعزيز الحوار بين قادة البلدان العربية بشأن دور العدالة الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة.

٣٣ - وواصلت اللجان الإقليمية مساعدة الدول الأعضاء في وضع صكوك وقواعد ومعايير قانونية في مختلف مجالات التنمية والتشجيع على تنفيذها. فقد قامت الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بوضع معايير إقليمية واعتمدت أطر عمل بشأن القضايا الاجتماعية الرئيسية، تشمل حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والسكان والهجرة الدولية. وقامت الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا التي هي أطراف في الاتفاقية المتعلقة بحماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية باتخاذ قرار تاريخي يسمح للبلدان غير الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا بالانضمام إلى الاتفاقية. وسيكفل تنفيذ الاتفاقية على الصعيد العالمي المساواة في الحصول على مياه ذات جودة أفضل وشبكات محسَّنة للصرف الصحي والاستفادة من الإدارة المستدامة للموارد المائية العابرة للحدود على نطاق العالم. ومن الإنجازات المهمة الأخرى التي حققتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا في هذا المجال تنقيح بروتوكول اتفاقية عام ١٩٧٩ بشأن التلوث الجوي البعيد المدى عبر الحدود المتعلق بالحد من التحمض وإتخام المياه بالمغذيات والمستوى الأرضي من الأوزون من أجل مراعاة الالتزامات الوطنية في مجال الحد من الانبعاثات بالنسبة إلى ملوثات الهواء الرئيسية بحلول عام ٢٠٢٠ وما بعده؛ وتعديل بروتوكول اتفاقية عام ١٩٧٩ بشأن التلوث الجوي البعيد المدى عبر الحدود المتعلق بالمعادن الثقيلة، من أجل خفض الانبعاثات الناجمة عن المصادر الصناعية وعمليات الاحتراق وحرق النفايات؛ وقيام المنتدى العالمي لتنسيق الأنظمة المتعلقة بالمركبات التابع للجنة الاقتصادية لأوروبا باعتماد ثلاثة أنظمة جديدة لتحسين الأداء البيئي للمركبات المزودة بمحركات وسلامة ركابها؛ واعتماد توصيات وقواعد ومعايير جديدة أو منقحة بشأن مسائل تيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية والملكية الفكرية والمنافسة. وساهم عمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في مجال السكان والتنمية في حدوث زيادة في عدد البلدان التي صاغت أو اتخذت خطوات نحو صياغة استراتيجيات وخطط عمل وطنية بشأن الشباب. وبالإضافة إلى ذلك، دل التحليل الذي أجري في إطار التحضير للدورة العاشرة للجنة الإحصائية التابعة للجنة على حدوث تحسن في تنفيذ المبادئ الأساسية في إعداد الإحصاءات الرسمية.

٣٤ - وعملت اللجان الإقليمية على تعزيز الاتساق والتعاون فيما بينها وبين الكيانات الإقليمية الأخرى في المناطق التابعة لها في إطار آلية التنسيق الإقليمية. وواصلت أيضا تنسيق ما تقوم به من أنشطة عن طريق المشاركة في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي وحوارات اللجنة الثانية وأعمال اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية والاجتماعات الدورية للأمناء التنفيذيين ورؤساء تخطيط البرامج. وساهم عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في دعم تنفيذ البرامج الإقليمية للاتحاد الأفريقي في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في تحسين التنسيق فيما بين وكالات ومنظمات الأمم المتحدة، كما أفضى إلى تحسّن التنسيق في تسع مجموعات تابعة لآلية التنسيق الإقليمية في أفريقيا في أكثر من ١٤ برنامجا مشتركا من البرامج التي نفذتها وكالات الأمم المتحدة أو تعكف على تنفيذها. وفي اجتماع رئيسي بشأن آلية التنسيق الإقليمية في آسيا والمحيط الهادئ، عقد خلال الدورة التاسعة والستين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ركز المشاركون على خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والإعلان المشترك بشأن الشراكة الشاملة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة. وفي الاجتماع، قدمت إسهامات بشأن استعراض إطار الشراكة وبشأن أولويات التعاون في المستقبل بين المنظمات المشاركة. وعقدت اللجنة الاقتصادية لأوروبا أربعة اجتماعات في إطار آلية التنسيق الإقليمية لأوروبا وآسيا الوسطى، واشتركت في تنسيق إعداد التقرير المشترك بين الوكالات المعنون ''من مرحلة الانتقال إلى مرحلة التحول: تحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع في أوروبا وآسيا الوسطى''. وشكل التقرير منطلقا استندت إليه المشاورة الإقليمية التي جرت بمشاركة عدة أطراف وعقدت في اسطنبول، كما ساعد في تحديد أولويات التنمية في أوروبا ووسط آسيا في الفترة ما بعد عام ٢٠١٥. وقامت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بتنسيق عملية إعداد التقرير المشترك بين الوكالات بعنوان ''التنمية المستدامة: بعد ٢٠ عاما من انعقاد قمة الأرض''، والذي اقتُرحت فيه مبادئ توجيهية للانتقال إلى التنمية المستدامة في المنطقة. وسعيا إلى نشر نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والتقدم في إجراءات المتابعة المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، استضافت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والحكومة الكولومبية مشاورات إقليمية متعاقبة مع دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ومُثّلت في تلك الاجتماعات أيضا منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة، وركزت على الأهداف الإنمائية والمسائل ذات الصلة بالحوكمة على الصعيدين العالمي والإقليمي. وأُعلن في سياق تلك الاجتماعات عن الوثيقة المشتركة بين الوكالات بعنوان ''التنمية المستدامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: متابعة خطة الأمم المتحدة للتنمية بعد عام ٢٠١٥ ومؤتمر ريو + ٢٠''. وعقدت اللجنة الاقتصادية

والاجتماعية لغربي آسيا بصفتها أمانة آلية التنسيق الإقليمية للدول العربية، ثلاثة اجتماعات خلال فترة السنتين كانت ترمي إلى تعزيز أوجه التآزر بين كيانات الأمم المتحدة في المنطقة وجامعة الدول العربية، وتحسين تبادل المعلومات فيما بين أعضاء اللجنة بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وساهمت هذه الاجتماعات في تحسين العمليات التحضيرية لمشاركة الأمم المتحدة في القمة العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أسفرت عن صياغة توصيات في مجالي التكامل الاقتصادي الإقليمي وإنشاء الاتحاد الجمركي العربي.

٣٥ - وأسهمت المنشورات الرئيسية التي تصدرها اللجان الإقليمية في تحسين عمليات وضع السياسات وتنفيذها في مختلف المناطق الواقعة في مجال اختصاصها. ومن بين المنشورات السنوية للجنة الاقتصادية لأفريقيا التقرير الاقتصادي عن أفريقيا وتقييم التقدم المحرز في أفريقيا نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وكلاهما عمم على نطاق واسع. وكان هدفهما المساهمة في تنفيذ سياسات اقتصادية واجتماعية تدعم التحول الهيكلي في البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وأفضى تقرير تقييم التكامل الإقليمي في أفريقيا إلى اتخاذ قرار بإنشاء منطقة التجارة الحرة للبلدان الأفريقية بحلول عام ٢٠١٧. وركزت دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، وهي المنشور الرئيسي للجنة، على سياسات الاقتصاد الكلي التي تنشد تحقيق التنمية المستدامة الشاملة للجميع. وبالإضافة إلى ذلك، قامت اللجنة، بالتعاون مع مصرف التنمية الآسيوي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بإصدار المنشور المعنون ''تطلعات آسيا ومنطقة المحيط الهادئ: منظورات بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥''، وقد تناول المنشور التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في آسيا والمحيط الهادئ خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ وركز على أولويات التنمية في الفترة التي تلي عام ٢٠١٥. وأعدت اللجنة أيضا تقريرا مشتركا بين الوكالات بشأن أهمية الاقتصاد المراعي للبيئة من أجل التنمية المستدامة والحد من الفقر. وقامت اللجنة الاقتصادية لأوروبا بإعداد ''دليل أفضل الممارسات في المعابر الحدودية: من منظور تيسير التجارة والنقل'' بالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، إضافة إلى خلاصة وافية للتوصيات المتعلقة بالسياسات والممارسات الجيدة في مجال الشراكات بين القطاعين العام والخاص. ونشرت اللجنة الاقتصادية لأوروبا أيضا دراسة بشأن إدارة المخاطر في الأطر التنظيمية تهدف إلى توفير توجيهات لمقرري السياسات للاستعانة بها في وضع الأنظمة الرامية إلى تحسين سلامة المنتجات والعمليات التجارية، دون المساس بالابتكار والتنمية الاقتصادية والتجارة الدولية. وبالإضافة إلى المنشورات الرئيسية التي تصدرها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أعدت اللجنة تقارير مهمة في مجال السياسات إسهاما منها في مناقشات الدول الأعضاء في الاجتماعات الرفيعة المستوى، من بينها تقرير توقعات

الزراعة والتنمية الريفية في الأمريكتين لعام ٢٠١٣: المنظور المتعلق بأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي قدم في القمة الثانية والعشرين للمؤتمر الأيبيري – الأمريكي لرؤساء الدول والحكومات، وورقة مناقشة بعنوان ''التعاون بين جماعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والاتحاد الأوروبي لأغراض التنمية: تحديات الفترة الموالية لعام ٢٠١٥''. وبالإضافة إلى ذلك، أسفرت توصيات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الموجهة إلى منظومة التكامل لأمريكا الوسطى عن تعزيز مبادرات التكامل في مجال الكهرباء والطاقة في منطقة أمريكا الوسطى. وأخيرا، فإن الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا عن الفترتين ٢٠١١-٢٠١٢ و ٢٠١٢-٢٠١٣ قد أكدت الحالة المتغيرة في الدول العربية وقدمت تقييمات وتحليلات للأحوال الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية ضمن السياق العالمي، باستخدام أحدث البيانات.

٣٦ - وكما هو الحال بالنسبة إلى البرامج المبلغ عنها في إطار التعاون الدولي لأغراض التنمية، واصلت اللجان الإقليمية استعانتها بالبرنامج العادي للتعاون التقني لتسهيل إسراعها بتلبية الطلبات العاجلة التي ترد من الدول الأعضاء عن طريق تقديم الخدمات الاستشارية وتوفير أنشطة التدريب اللازم. وفي هذا الصدد، ساعدت إسهامات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تعزيز قدرات الدول الأعضاء في مجال صياغة سياسات الاقتصاد الكلي، والخطط الإنمائية الوطنية، واستراتيجيات تنمية التجارة العالمية والإقليمية بغية تحقيق التحول الاقتصادي وتدعيم التكامل الإقليمي. وساهمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضا في الاستراتيجيات والحوارات الجارية بقيادة أفريقية فيما بين الحكومة والمجتمع المدني والمؤسسات الأفريقية من أجل تحقيق السلام والديمقراطية في أفريقيا. وقدمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ المساعدة التقنية في المجالات ذات الأولوية في سياسات الاقتصاد الكلي، والزراعة، والنقل، والتجارة، والاستثمار، والموارد الطبيعية، والمساواة بين الجنسين، والاندماج الاجتماعي، والحد من أخطار الكوارث والإحصاءات. ونفذت اللجنة الاقتصادية لأوروبا ١٦٦ نشاطا للتعاون التقني، اشتملت على ١٠٢ من الخدمات الاستشارية و ٦٤ مناسبة معنية بموضوع بناء القدرات، كل ذلك من أجل مساعدة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على الانضمام إلى الصكوك القانونية للجنة الاقتصادية لأوروبا وتنفيذ القواعد والمعايير الموضوعة كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة وبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. ونفذت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أكثر من ١٦٧ نشاطا لبناء القدرات وسيرت ٢١٩ بعثة استشارية، فسهلت بذلك صنع القرارات عن علم وتنفيذ السياسات والتدابير المتعلقة بالقضايا الإنمائية

الرئيسية مع التركيز على المساواة. وعلاوة على ذلك، شجعت اللجنة التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال البعثات الاستشارية وأنشطة التدريب في البلدان النامية الواقعة في مناطق غير أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقدمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ٩٣ من الخدمات الاستشارية معززة بما عدده ٢٢ حلقة عمل إقليمية ودون إقليمية و ٤٦ حلقة عمل وطنية تتناول مجموعة واسعة من المواضيع. وبالإضافة إلى ذلك، عملت اللجنة على تعزيز الحوار بين بلدان المنطقة بشأن التحديات التي تواجه البلدان في مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية، ونظمت ست جولات دراسية من أجل تدعيم التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

واو – حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية

٣٧ – وتناول أربعة من كيانات الأمانة العامة اثنتين من الأولويات المحددة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ – وهما تعزيز حقوق الإنسان والتنسيق الفعال لجهود المساعدة الإنسانية – وهذه الكيانات هي: مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

٣٨ – وتتولى مفوضية حقوق الإنسان قيادة جهود المنظمة في مجال حقوق الإنسان تحت إشراف مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت المفوضية تقديم الدعم لآليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، من ضمنها مجلس حقوق الإنسان، والخبراء المستقلون الواحد والخمسون المعنيون بحقوق الإنسان الذين يندرجون تحت ما يعرف باسم ”الإجراءات الخاصة“، والاستعراض الدوري الشامل، وهيئات المعاهدات العشر التي أنشئت لرصد امتثال الدول الأطراف لمعايير حقوق الإنسان الدولية. وواصلت المفوضية أيضا الترويج للحق في التنمية، وتنسيق أنشطة الأمم المتحدة التثقيفية والإعلامية في مجال حقوق الإنسان، وتدعيم أنشطة تعميم مراعاة حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة قاطبة. واضطلعت المفوضية أيضا بوضع مجموعة من الأنشطة الرامية إلى كفالة إنفاذ المعايير الدولية لحقوق الإنسان المعترف بها عالميا، بما في ذلك من خلال تشجيع تصديق المعاهدات الرئيسية لحقوق الإنسان وتنفيذها عالميا واحترام سيادة القانون، ومن خلال التعاون التقني من أجل بناء القدرات في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وفي شباط/فبراير ٢٠١٢، أقرت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية استراتيجية جديدة، اشتركت في وضعها مفوضية حقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتهدف إلى نشر مستشارين في مجال حقوق الإنسان. وتهدف الاستراتيجية إلى تعزيز اتساق سياسات حقوق

الإنسان وتدعيم مبدأ إشراف المنظومة على مستشاري حقوق الإنسان الذين توفدهم مفوضية حقوق الإنسان بناء على طلب المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية. وقد جرى حتى الآن إيفاد مستشارين اثنين، أحدهما إلى تيمور - ليشتي والآخر إلى الملديف؛ وسيجري نشر ثمانية مستشارين آخرين في عام ٢٠١٤. وقدمت المفوضية الدعم أيضا للجان التحقيق الموفدة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وليبيا والجمهورية العربية السورية، حسب التكليف الصادر عن مجلس حقوق الإنسان، ولبعثتي تقصي الحقائق الموفدتين إلى جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي. وقد بدأت الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل؛ واستعرضت التقارير الوطنية لجميع الدول وعددها ٧٠ دولة. وتُوّجت العملية التشاورية الثلاثية السنوات لتعزيز هيئات المعاهدات بصدور تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان المعنون ''تعزيز نظام هيئات معاهدات حقوق الإنسان''. ويتضمن التقرير، الذي يجري النظر فيه حاليا في سياق العملية الحكومية الدولية المفتوحة باب العضوية التي طلبت إجراءها الجمعية العامة، عدة مقترحات بشأن تبسيط عملية تقديم التقارير وزيادة فعاليتها.

٣٩ - ونظمت المفوضية حملة من أجل دعم إدماج حقوق الإنسان بشكل كامل في العملية المفضية إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ونتيجة لذلك، جاءت الوثيقة الختامية للمؤتمر تتضمن أحكاما رئيسية في مجال حقوق الإنسان إذ جرى التركيز بشدة على الحد من أوجه عدم المساواة، وتعزيز العدل ومشاركة الجميع، على أساس الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان. ومنذ انعقاد المؤتمر والمفوضية تقوم بدور نشط في تعزيز حقوق الإنسان وتحديد معالم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وذلك من خلال البحوث والدعوة وإجراء المشاورات واجتماعات الخبراء.

٤٠ - وخلال فترة السنتين، واجهت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مستوى غير مسبوق لا من حيث عدد اللاجئين النازحين إلى الخارج - أكثر من مليوني شخص أجبروا على الفرار من بلدانهم - ولا من حيث عدد المشردين داخليا بسبب النزاعات المندلعة في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية والجمهورية العربية السورية والسودان ومالي. وعملت المفوضية عن كثب مع الحكومات والشركاء لتلبية الاحتياجات الهائلة إلى الحماية والمساعدة الإنسانية. وأدت حالات الطوارئ الجديدة المذكورة إلى تفاقم الضغوط الواقعة على المفوضية وعلى شركائها، بينما هم منهمكون بالفعل اهماكا كليا في توفير الحماية والمساعدة لملايين اللاجئين والمشردين داخليا، مسترشدين بالأولويات التي حددها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. وشملت المجالات الرئيسية ذات الأولوية تقديم الدعم لإيجاد بيئة مواتية للحماية، والتصدي لحالات العنف الجنسي والجنساني، وتعزيز حماية

الطفل، ومعالجة سوء التغذية ومعدلات الوفيات لدى الأطفال دون سن الخامسة، والسعي إلى إيجاد حلول دائمة. وقدمت المفوضية وشركاؤها الدعم لعمليات العودة الطوعية للاجئين إلى أوطانهم وإعادة إدماجهم، فضلا عن الاستثمار في مشاريع الإدماج المحلية. وشاركت المفوضية أيضا في مبادرات مشتركة بين الوكالات وفي ''الخطة التحويلية''، وهي مبادرة إصلاحية بشأن العمل الإنساني تسعى إلى زيادة تعزيز فعالية العمل الإنساني المشترك وكفاءته في حالات الطوارئ المعقدة والواسعة النطاق.

٤١ - واستمرت المفوضية في التركيز بشدة على تعزيز شراكاتها مع شركائها الرئيسيين وإقامة شراكات قوية. وكان الدعم الذي تقدمه الحكومات والمانحون بالغ الأهمية في تعبئة الإرادة السياسية والموارد المالية اللازمة للاستجابة للزيادة الكبيرة في احتياجات المساعدة الإنسانية. وجرى تعزيز الشراكات مع الجهات الفاعلة في حقل العمل الإنساني والإنمائي، وكذلك مع المنظمات الدينية التي تؤدي أيضا دورا هاما في حل النزاعات، وتوفير الحماية والدعم على مستوى المجتمع المحلي.

٤٢ - وساعدت الأونروا حوالي ٥ ملايين لاجئ فلسطيني مسجلين في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية، وكذلك في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتمكنت الأونروا من إحراز نتائج مهمة خلال فترة السنتين بفضل الدعم الذي تلقته من خلال جهود الحماية والدعوة. وعلى سبيل المثال، استفاد ما يقرب من ١٠٠ في المائة من الرضع والأطفال من أنشطة التحصين الشامل وحدث انخفاض في معدل الوصفات الطبية بمضادات حيوية. وبذلت جهود كبيرة للحفاظ على التحسن الذي تحقق على مر السنين من حيث تخفيض معدلات الاعتلال والوفاة لدى الرضع والأطفال صغار السن. وسُجل حوالي ٦٤١ ٤٩١ طالبا في مدارس الأونروا خلال فترة السنتين، نصفهم تقريبا من البنات. ووفقا لبيانات أولية، انخفض إجمالي معدل توقف الطلاب عن الدراسة في المرحلتين الابتدائية والإعدادية خلال السنة الدراسية ٢٠١٢-٢٠١٣. ونفذت الأونروا بنجاح مشاريع لترميم مرافق الإيواء ترمي إلى تحسين الظروف المعيشية لأشد الفئات ضعفا وإمداد اللاجئين بوحدات سكنية أساسية ملائمة تحفظ الكرامة وتكفل الأمان وتتوفر فيها منافذ التهوية اللازمة وتناسب حجم الأسر التي تقطنها واحتياجاتها. وخلال فترة السنتين، جرى إعادة تأهيل أكثر من ١ ٠٠٠ من أماكن الإيواء أو إصلاحها أو إعادة بنائها، واستفادت من هذه المشاريع نحو ١ ٠٤٤ أسرة مشمولة ببرنامج شبكة الأمان الاجتماعي. وأتاح برنامج التمويل البالغ الصغر فرص استدرار الدخل للفئات الضعيفة واللاجئين الذين يعيشون ويعملون بالقرب منها. وجرى تمويل ما مجموعه ٥٩ ٤٣٣ قرضا تبلغ قيمتها ٦٧ مليون دولار في

الأردن والجمهورية العربية السورية، وكذلك في الضفة الغربية وقطاع غزة. وساعدت القروض المتاحة عبر برنامج التمويل البالغ الصغر الأسر المعيشية في تكوين موارد تجارية وساهمت في توسيع الرأسمال المتداول للزبائن وفي زيادة استهلاك الأسر المعيشية وتلبية احتياجاتها.

٤٣ - وواصل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تعبئة الجهود من أجل تعزيز العمل الإنساني وتنسيقه بالشراكة مع الجهات الفاعلة وطنيا ودوليا للتخفيف من حدة المعاناة البشرية أثناء الكوارث وحالات الطوارئ، والتوعية بحقوق السكان المحتاجين، وتعزيز تدابير التأهب والوقاية، وتيسير إيجاد حلول مستدامة. وخلال فترة السنتين، استضاف المكتب منتديين عالميين رفيعي المستوى بشأن السياسات الإنسانية، شارك فيهما خبراء في الشؤون الإنسانية لمناقشة التحديات العالمية. وسوف تصب نتائج تلك المناقشات في القمة العالمية للعمل الإنساني، المقرر عقدها في عام ٢٠١٦. وواصل المكتب العمل مع منظومة العمل الإنساني من أجل تحسين التدابير المتخذة في مواجهة الأزمات الكبرى، بالاستفادة من حالتي الطوارئ المليئتين بالتحديات اللتين وقعتا في عام ٢٠١٠، وهما الزلزال الذي ضرب هايتي، والفيضانات التي اجتاحت باكستان. وجرى اختبار التوصيات والبروتوكولات الموضوعة في إطار ''خطة التحول'' بدقة عن طريق تمارين محاكاة جرت على نطاق منظومة الأمم المتحدة قاطبة، وعلى صعيد المكتب، وطبقت في مواجهة أربع من حالات الطوارئ مصنفة في المستوى ٣، وهي الأزمة في الجمهورية العربية السورية، وإعصار هايان في الفلبين، وسرعة توسيع نطاق الاستجابات في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان.

٤٤ - وظل معدل تنفيذ إطار عمل هيوغو ثابتا، كما يتضح من تقارير استعراض التقدم المحرز في ١٣٧ بلدا. واعتبرت إدارة مخاطر الكوارث جزءا لا يتجزأ من التنمية المستدامة في نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وأجريت مشاورات عالمية واسعة النطاق إعدادا لإطار الحد من أخطار الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥، استفادت من حصيلة ستة منتديات إقليمية متعددة الأطراف ومن نتائج المنتدى العالمي الرابع للحد من أخطار الكوارث الذي دعي إليه ٥٠٠ ٣ جهة فاعلة من ١٧٢ بلدا . وتضمن تقرير التقييم العالمي لعام ٢٠١٣، الذي أعدته الأمانة المشتركة بين الوكالات لاستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث، عرضا للخسائر الاقتصادية الناجمة عن الكوارث وبيانا بجدوى الحد من أخطارها. وساهمت الحملة المعنونة ''تمكين المدن من مجابهة الكوارث: مدينتي تستعد'' في التوعية بأهمية بناء القدرة على مواجهة الكوارث في المدن في جميع أنحاء العالم. وشارك في الحملة أكثر من ٦٤٠ ١ حكومة محلية موقعة في ٩٨ بلدا.

٤٥ - وقامت مفوضية حقوق الإنسان ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتنفيذ أنشطة ممولة من موارد البرنامج العادي للتعاون التقني. وبتلك الأموال عززت المفوضية قدرة الجهات المعنية ومقرري السياسات ومنظمات المجتمع المدني على إدماج نهج قائم على حقوق الإنسان في القوانين والسياسات وخطط العمل المحلية. وجرى أيضا تبادل أفضل الممارسات على الصعيد الإقليمي، ومنها ما يتعلق بشواغل حقوق الإنسان المتصلة بالاعتبارات الجنسانية وقضايا الأقليات. واستعملت موارد المكتب المخصصة للمساعدة التقنية في دعم مشاركة الكاميرون وجزر القمر في التخطيط الإقليمي لتدابير مواجهة حالات الطوارئ على الصعيد الإقليمي وفي حلقة عمل قائمة على المحاكاة عقدت لفائدة السلطات الوطنية في السنغال في عام ٢٠١٢. واستعملت الأموال أيضا لدعم المائدة المستديرة التي عقدتها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا للمانحين في الكاميرون، وحلقة عمل رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن حالات الطوارئ البيئية، وأربع حلقات دراسية مشتركة بشأن دور الجمارك في أنشطة الإغاثة في الكوارث الطبيعية في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ.

زاي - الإعلام

٤٦ - وعملت إدارة شؤون الإعلام من أجل تحسين فهم الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة وزيادة تقديره والاعتراف بفضلها في التغيير الإيجابي الذي تحدثه في حياة الناس في كل مكان. ووسعت الإدارة نطاق منتجاتها وأنشطتها عن طريق الإذاعة والتلفزيون والمطبوعات والإنترنت ووسائط التواصل الاجتماعي وغير ذلك من الوسائط الرقمية. وقد ازداد عدد المحطات الإذاعية والتلفزيونية التي تبث برامج الأمم المتحدة حيث ناهز ٨٠٠ محطة في ١٤٩ بلدا. وبلغ متوسط عدد زيارات موقع الأمم المتحدة الشبكي شهريا ما يصل إلى ٤,٧ ملايين زيارة. وخلال فترة السنتين، حصلت زيادة كبيرة في عدد متتبعي أنشطة الأمم المتحدة في وسائط التواصل الاجتماعي الشهيرة مثل الفيسبوك وتويتر و + Google، حيث انتقل عددهم من ٢,١ مليون شخص إلى ١٠ ملايين شخص. وعملت الإدارة أيضا مع المكاتب الفنية من أجل إعداد رسائل في المواضيع ذات الأولوية والتحضير لحملات التواصل بشأنها. وشمل ذلك، على سبيل المثال، تنظيم حملة عبر وسائط التواصل الاجتماعي بشأن الأهداف الإنمائية للألفية باستخدام تويتر (#MDGmomentum)، شارك فيها أكثر من ٣١ مليون شخص، واستحداث صفحة جديدة على شبكة الإنترنت معنونة ”ما بعد عام ٢٠١٥“ تشتمل على جدول زمني تفاعلي جرى الترويج له أيضا عن طريق وسائط التواصل الاجتماعي. وينبغي الإشارة بشكل خاص إلى الحملة التي نظمت للتعريف بمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لدى وسائط الإعلام وفي أوساط الجمهور العام، والتي نجحت

في تعبئة جهود واسعة النطاق لإذكاء الوعي وتشجيع المشاركة باستعمال ”المستقبل الذي نصبو إليه“ وهي العبارة التي اقترحتها الإدارة شعارا للمؤتمر. وحظي الشعار برواج واسع النطاق باعتباره رسالة تطلعية إيجابية نجحت في نقل مفهوم التنمية المستدامة المجرد نسبيا إلى أذهان شرائح عريضة من المتلقين. وفي إطار حملة التوعية المنظمة تحت شعار ”المستقبل الذي نصبو إليه“، جرى نشر مجموعة من الأبحاث والمقالات أعدها خبراء بشأن قضايا التنمية المستدامة الرئيسية في صدارة موقع الحملة على الإنترنت (www.un.org/futurewewant).

٤٧ - وزادت الإدارة من عدد شركائها حيث أصبحوا يفوقون ٣ ٠٠٠ شريك ووسعت من نطاق متتبعيها بالاتصال بشرائح جديدة منهم. وقد تعاونت مع مبعوث الأمين العام المعني بالشباب ومع الشركاء من أجل تعزيز اهتمام منظومة الأمم المتحدة بقضايا الشباب. ونما برنامج الأثر الأكاديمي بنسبة ٢٠ في المائة. وتبلغ نسبة مؤسسات التعليم العالي ومعاهد البحوث المنتسبة للبرنامج من البلدان النامية ثلثي المؤسسات المنتسبة. وقد استفادت برامج التوعية المتعلقة بمحرقة اليهود والإبادة الجماعية في رواندا وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي من شراكات جديدة في أرجاء العالم. وشكل توسيع نطاق شراكات مبادرة التواصل مع أوساط المبدعين خارج أمريكا الشمالية أحد المحاور التي ركزت عليها المبادرة، حيث تمكنت من إقامة شراكات إضافية في كل من آسيا والشرق الأوسط. وواصلت الإدارة تعزيز علاقتها مع المنظمات غير الحكومية، حيث أصبح عدد التي ترتبط بها يبلغ ١ ٤٠٠ منظمة.

٤٨ - وعملت الإدارة على تعزيز صلاتها في المنظمة برمتها. واضطلع الموقعان الشبكيان iSeek و deleGate بأدوار رئيسية في كفالة التماسك داخل مجتمع الأمم المتحدة وفي مراكز العمل، في حين ساهمت في مكتبة داغ همرشولد في تقاسم المعارف في المنظمة برمتها. وفي إطار دعم التعددية اللغوية، ومن أجل توسيع نطاق التوعية على الصعيد المحلي، قامت مراكز الإعلام التابعة للأمم المتحدة خلال فترة السنتين بإنتاج أو ترجمة ١١ ٠١٥ مادة إعلامية إلى ما عدده ٤٣ لغة، تشمل أربعا من لغات الشعوب الأصلية.

حاء - خدمات الدعم المشتركة

٤٩ - ترمي خدمات الدعم المشتركة للأمم المتحدة إلى صياغة السياسات والإجراءات وتوفير التوجيه والدعم على الصعيد الاستراتيجي لجميع كيانات الأمانة العامة في ثلاثة مجالات إدارية عامة، هي المالية والميزانية، والموارد البشرية، والموارد المادية وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٥٠ - ويمثل الدعم المشترك خدمات الدعم الإداري التي تقدمها المنظمة من منظوري إصدار السياسات وتقديم الخدمات على حد سواء. وتشمل الوحدات التنظيمية التي تقدم تقارير في إطار هذا العنصر من البرنامج، مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية؛ ومكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر؛ ومكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات؛ ومكتب إدارة الموارد البشرية؛ ومكتب خدمات الدعم المركزية. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم مكاتب الأمم المتحدة في جنيف وفيينا ونيروبي أيضا تقارير في إطار هذا العنصر البرنامجي لأنها مسؤولة، في جملة أمور، عن توفير الخدمات الإدارية وغيرها من خدمات الدعم إلى مكاتب الأمانة العامة والوكالات والصناديق والبرامج الموجودة في مراكز العمل تلك. ويندرج مكتب الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أيضا ضمن هذا العنصر.

٥١ - وأشرف مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية على عرض عدد من تقارير الأمين العام على الجمعية العامة، ومن بينها تقارير الأمين العام بشأن إطار التنقل، وتقرير واحد بشأن دراسة الجدوى الواسعة النطاق بشأن المساحات المكتبية التي يُحتاج إليها في المقر في الأجل الطويل، والتقريران المرحليان بشأن المساءلة. وبالإضافة إلى ذلك، قدم المكتب إلى الجمعية تقارير الأمين العام المعدة استجابة للطلبات الواردة في تقارير مجلس مراجعي الحسابات، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢١٦/٤٨ باء، وتقرير أداء البرامج لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، والتقرير المتعلق بمعايير تحديد درجات السفر بالطائرة. واضطلع وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية بمهام الرقابة الإدارية لكفالة تنفيذ مشاريع الأمين العام الرئيسية، مثل المخطط العام لتجديد مباني المقر، وتطبيق نظام أوموجا واعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، تنفيذا فعالا وإنجازها في مواعيدها الزمنية المقررة. وقد أعيد شغل مبنى الأمانة العامة بالكامل كما أن أشغال التجديد جارية وفق مواعيدها المقررة. وقد أحدثت عاصفة ساندي بعض الأضرار في الهياكل الأساسية للأمم المتحدة وتسببت في تأخر إنجاز مبنى المؤتمرات وبدء أشغال مبنى الجمعية العامة. ومع ذلك، لم يؤد هذا التأخير إلى تكبد تكاليف إضافية كبيرة (بالنظر إلى أن معظم التكاليف المتكبدة مشمولة بالتأمينات)، كما أنها لم تؤثر في تاريخ الإنجاز المتوقع (أيلول/سبتمبر ٢٠١٤) لإعادة شغل مبنى الجمعية العامة بعد تجديده.

٥٢ - وواصل المكتب إقامة علاقة قوية مع هيئات الرقابة، وقدم الدعم لعمل اللجنة الإدارية ومجلس الأداء الإداري، وقدم كذلك المساعدة في إعداد اتفاقات كبار المديرين (وهي أداة لتعزيز مساءلة مديري البرامج) وعمِل جهةً لتنسيق إدارة المخاطر المؤسسية في الأمانة العامة، وهو مجال حقق فيه تقدما كبيرا. وعُقدت اجتماعات اللجنة الخامسة ولجنة البرنامج والتنسيق وفقا لبرنامجي عمل اللجنتين في المواعيد المقررة وبطريقة منظمة وصحيحة

من الناحية الإجرائية. وقدمت وحدة التقييم الإداري عددا مهما من التوصيات إلى وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية وقامت بتيسير عمليات وقرارات التقييم الإداري في ٧٧٠ ١ قضية. والتزمت لجنة العقود في المقر بالمتوسط المنشود البالغ ٧,٥ أيام عمل لاستعراض ملفات الشراء.

٥٣ - واتخِذت إجراءات رئيسية فيما يتعلق بخطط الشروع في استعمال مشروع أوموجا للتخطيط المركزي للموارد وهيكله، بما في ذلك عن طريق إجراء استعراض واف للجدول الزمني للتنفيذ، ومواصلة تعزيز الحوكمة في مشروع أوموجا، وتدعيم مفهوم ملكية العملية وتوضيح سلطات ومسؤوليات كل من المشرفين عليها ورؤساء الإدارات والمكاتب. ونفذت بنجاح في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ المرحلة المعروفة باسم ''نظام أوموجا المؤسِّس'' في موقعين تجريبيين، وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، طبق النظام بنجاح في المجموعة ١ (عمليات حفظ السلام).

٥٤ - وواصل مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات الإشراف على أنشطة المحاسبة والإبلاغ المالي الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على نطاق الأمانة العامة برمتها، والاضطلاع بدور رئيسي في تصميم نظام أوموجا ودعمه وتنفيذه. وأحرز تقدم في تبسيط السياسات والمبادئ التوجيهية الخاصة بالعملاء، بالتعاون الوثيق مع الإدارات والمكاتب، في سياق التحضير لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ونظام أوموجا، مع التركيز على تحديد الفوائد المستمدة من التحول الكبير الناجم عن هذين المشروعين الكبيرين. ووافقت الجمعية العامة على إدخال تعديلات على النظام المالي، وأحاطت علما بتنقيح النظام المالي والقواعد المالية، على النحو المقدم من المراقب المالي، إعدادا لإصدار البيانات المالية المتوافقة مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وواصل المكتب كفالة الإدارة المالية السليمة لجميع الموارد المتاحة للمنظمة، مما حدا بمجلس مراجعي الحسابات إلى تقديم رأي غير مشفوع بتحفظات بشأن المجلدين الأول والثاني من البيانات المالية. وقد أشارت ملاحظات مراجعة الحسابات إلى مسائل طفيفة بوجه عام، ممّا يدلّ على تطبيق ضوابط مالية داخلية فعّالة.

٥٥ - وواصل مكتب إدارة الموارد البشرية وضع السياسات وإسداء المشورة فيما يتعلق بإدارة الموارد البشرية ورصد الأداء وتطوير مهارات الموظفين وطاقاتهم تمشيا مع ولايات الأمم المتحدة. وأصدر المكتب سياسات جديدة بشأن إدارة التعيينات المستمرة والمحددة المدة لتحسين الاتساق في إدارة عقود الموظفين على نطاق الأمانة العامة، وقام بتنقيح السياسات السارية بشأن استخدام القوائم، والسفر في مهام رسمية، وإعانة الإيجار، والخبراء الاستشاريين

وفرادى المتعاقدين. وقد جرى في عام ٢٠١٢ تعليق البرامج الهادفة إلى زيادة تنقل الموظفين، بما في ذلك المبادرة الطوعية لتبادل الموظفين العاملين ضمن نفس الشبكات الوظيفية، لتمكين المكتب من التركيز على وضع برنامج للتنقل المنظم، يجري تنفيذه عقب موافقة الجمعية العامة على تقرير الأمين العام عن التنقل (A/68/358). وقد كان من المتوقع أن تتخذ الجمعية العامة قرارا بشأن هذه المسألة في الجزء الأول من دورتها السابعة والستين المستأنفة، في آذار/مارس ٢٠١٣، ولكن ذلك أرجئ إلى الجزء الرئيسي من دورتها الثامنة والستين ثم أرجئ بعدُ مرة أخرى حتى الجزء الأول من الدورة الثامنة والستين المستأنفة، في آذار/مارس ٢٠١٤.

٥٦ - ومن أجل تحسين قدرة موظفي مكتب المساعدة على إدارة الطلبات وتخفيض مدد الاستجابة لها، استحدث المكتب نظاما لإصدار إشعارات مرقمة بتسلم الطلبات (معروف باسم iNeed) من أجل معالجة المسائل المتصلة بنظم الموارد البشرية، ولا سيما نظام المعلومات الإدارية المتكامل ونظام إنسبيرا. وأنشأ المكتب أداة على الإنترنت للإبلاغ الذاتي (معروفة باسم HR Insight)، وهو ما ساعد على خفض تواتر الطلبات التي تقدمها الدول الأعضاء إلى موظفي الأمانة العامة. وتم تحسين نظام قياس النتائج في مجال إدارة الموارد البشرية من أجل تمكين رؤساء الإدارات من تتبع التقدم المحرز في عدد من المؤشرات الرئيسية، بما في ذلك اختيار المرشحين من الدول الأعضاء غير الممثلة والدول الأعضاء الممثلة تمثيلا ناقصا وكذا التوازن بين الجنسين واختيار المواعيد الزمنية. وفي فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، جرى توظيف ٨٥ مرشحا ناجحا من خلال برنامج الفنيين الشباب.

٥٧ - وواصل المكتب تزويد موظفي الأمم المتحدة بخدمات الرعاية الصحية السريرية والرعاية النفسية وتعزيز الصحة المهنية والإرشادات الصحية. وفي عام ٢٠١٢، أعد المكتب مبادئ توجيهية للفحوص والمشورة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية لاستعمالها في جميع الدوائر الصحية التابعة للأمم المتحدة في العالم. وواصل أيضا بناء قدرات الاستجابة الطبية في حالات الطوارئ من خلال فريق الأمم المتحدة للاستجابة للحالات الطبية الطارئة وعن طريق إجراء دورات تدريبية في أربع بعثات شملت ٢٨ عضوا.

٥٨ - وعلى الرغم من الأثر الذي خلفته عاصفة ساندي وعبء العمل الإضافي الناجم عن إعادة شغل مبنى الأمانة العامة، عالج مكتب خدمات الدعم المركزية ٦٥ في المائة من جميع طلبات العمل المتعلقة بإدارة المرافق في الوقت المناسب وحصل على أكثر من ٩٠ في المائة من حيث رضا العملاء. وجرى توفير خدمات سفر أقل تكلفة بفضل مفاوضات أجريت مع ٤٢ من كبريات شركات الطيران وأسفرت عن تحقيق وفورات في التكاليف قياسا إلى التكلفة الكاملة للسفر الرسمي. وتشمل الإنجازات الرئيسية الأخرى التنفيذ الناجح لسياسة

السفر المنقحة (ST/AI/2013/3)، واستمرار نجاح صيغة الخدمات المختلطة لوكالات الأسفار، واستحداث أداة جديدة لحجز التذاكر عن طريق الإنترنت وتنفيذ نظام لتدقيق التذاكر من أجل تعزيز استمرار رصد جميع التذاكر الصادرة وتدقيقها. وارتفع العدد الإجمالي للشركات الموردة من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، التي تشارك في عمليات الأمم المتحدة المتعلقة بالمشتريات، من ٥٧٠ إلى ٢٦٧ ١ شركة، ويمثل ذلك ضعف الهدف المحدد لفترة السنتين وهو ٦٣٠ شركة. وربما يعزى ذلك إلى نجاح تنظيم الحلقات الدراسية المتعلقة بالأعمال التجارية التي أجريت في تلك البلدان، وإلى الجهود الجارية التي تبذلها شعبة المشتريات لتبسيط عملية تسجيل الشركات الموردة المهتمة، وإلى مد تلك الشركات بمساعدة عملية بشأن عملية التسجيل في مكتب المشتريات الإقليمي.

٥٩ - وواصل مكتب الأمم المتحدة في جنيف توسيع وتعزيز الخدمات الإدارية وخدمات الدعم المتكاملة من خلال إقامة شراكات استراتيجية مع مكاتب العملاء وإجراء أنشطة التوعية. وأحرز المكتب تقدما في كفالة فعالية وكفاءة سير أعماله فيما يتعلق بالإدارة المالية وذلك من خلال تحسين رصد الالتزامات غير المصفاة (خُفّضت النسبة المئوية للالتزامات غير المصفاة والتزامات الفترات السابقة الملغاة بالقياس إلى الاعتمادات النهائية إلى ٢,٤ في المائة بالمقارنة مع النسبة المنشودة وهي ٥ في المائة) والنفقات مقابل المخصصات، وكذلك تخفيض الوقت اللازم لإصدار المخصصات إلى ١,١ يوم. وحققت وحدة إدارة الموارد البشرية التابعة للمكتب قدرا أكبر من التمثيل الجغرافي، حيث بلغت نسبة الموظفين المعينين من الدول الأعضاء غير الممثلة والدول الأعضاء الممثلة تمثيلا ناقصا ٧١ في المائة، كما استطاعت أن تزيد من النسبة المئوية للموظفات المعينات في وظائف ممولة من الميزانية العادية في الفئة الفنية والفئات العليا إذ بلغت تلك النسبة ما يقرب من ٥٠ في المائة. وما فتئت جودة الخدمات المتصلة بالمرافق ومواقيت أدائها يفيان بالمعايير المقررة، رغم التدهور المستمر لمرافق قصر الأمم بسبب الفيضانات والمسائل الهيكلية، في جملة أمور أخرى. وفي مجال المشتريات، أبرم المكتب عددا أكبر من العقود الطويلة الأجل وتمكن من تخفيض الوقت اللازم لتجهيز المشتريات. وفي مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، تم تحديث اتفاقات مستوى الخدمات وتحسينها، مما ساعد المكتب على توسيع نطاق خدمات تكنولوجيا المعلومات فيما يتصل بفرضنة الخواديم وتوفير الاتصال اللاسلكي بالإنترنت.

٦٠ - وواصل مكتب الأمم المتحدة في فيينا تعزيز تعاونه مع المنظمات الأخرى في مركز فيينا الدولي، وكذا تحسين الخدمات المشتركة التي يقدمها إلى عملائه. واستطاع المكتب أن يبلغ في أدائه المستويات المتوقعة فيما يتعلق بتجهيز المدفوعات والتسويات المصرفية

والمدفوعات الآلية، واستفاد من المبادرة الجديدة للمنطقة الموحَّدة للمدفوعات باليورو، وهي مبادرة تنظم المدفوعات باليورو داخل أوروبا. وساعدت المشاركة في هذه المبادرة في تقليص التكاليف وخفض رسوم المدفوعات المردودة وزيادة الشفافية والأمان وتوحيد المعايير القانونية. وفي مجال إدارة الموارد البشرية، استطاع المكتب أن يفوق بقليل أهداف مؤشر التنقل وحسّن من أهداف تحقيق التوازن بين الجنسين في الوظائف الممولة من الميزانية العادية. وفي مجال خدمات المعلومات والاتصالات، عزز المكتب برامجه الحالية المتعلقة بمكتب المساعدة وبرامج التطبيقات اللازمة لرصد الأداء وجمع تعليقات المستخدمين. وفي مجال المشتريات، سجلت زيادة ملحوظة في مشاركة الشركات الموردة من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وفي نهاية فترة السنتين، كان عدد الشركات الموردة من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية التي نجحت في تسجيل نفسها لدى المكتب قد بلغ ٢٠٣ من الشركات.

٦١ - وحسّن مكتب الأمم المتحدة في نيروبي إجراءاته العملية، حيث حدد أربعة معايير لمستوى الخدمات في مجالات الميزانية والإدارة المالية، وإدارة الموارد البشرية، وخدمات الدعم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وازداد عدد الوكالات الجديدة المنخرطة في نظام الخدمات المشتركة، مما أدى إلى توسيع نطاق آلية تقاسم التكاليف. وحقق المكتب نسبة عليا من حيث سرعة تلبية احتياجات العملاء بفضل أنشطة التوعية وأتمتة الإجراءات وتنقيح طرائق العمل. وبالإضافة إلى ذلك، قام المكتب بتبسيط إجراءات نقل سلطة التصديق وسلطة الموافقة الاستثنائية، وقام بتنفيذ وتعديل العديد من تطبيقات إجراءات العمل من أجل تعزيز فعالية تقديم الخدمات. وأُدخلت تحسينات إضافية على الهياكل الأساسية ومرافق المؤتمرات التابعة للمكتب بافتتاح صالة الوفود الجديدة، وتحسين المرافق المتخصصة التي يستخدمها المترجمون الشفويون في قاعات المؤتمرات للارتقاء بها إلى مستوى المعايير الحالية. وقد جرى تدريب أكثر من ٤٠٠ موظف في مختلف وكالات الأمم المتحدة تمهيدا لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وأُنشئ في نيروبي مرفق إقليمي مكرّس للتدريب على نظام أوموجا، وجُهّزَ بحواسيب، وسبّورات تفاعلية، وأجهزة توفر القدرة على التداول عن طريق الفيديو وعبر نظام ويبيكس (WebEx). وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، ارتفع عدد الشركات الموردة المسجلة والمؤهلة لتلقي دعوات تقديم عروض، حيث بلغ ٨٣٣ شركة. وتحسن التعاون والشفافية فيما بين مكتب الأمم المتحدة في نيروبي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة، بفضل إعادة تشكيل فريق الاستعراض التقني ولجنة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٦٢ - وقام مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باستعراض خدمات وموارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل الأمانة العامة من أجل تحسين التنسيق والتعاون والاتساق. وبدأ العمل بالتطبيقات المركزية الرئيسية وجرى تعزيزها في كل من مراكز العمل التي بها مقار وبعثات حفظ السلام وهي تشمل: (أ) iNeed، وهو النظام المركزي الذي يوفر دعم إدارة العلاقة مع العملاء في نطاق أوموجا، وييسر إدارة تقديم الخدمات بشكل عام؛ (ب) النظام المركزي لإدارة شؤون الهوية، الذي يرسي أسس نظام توثيقي موحد للتطبيقات المستخدمة على نطاق الأمانة العامة؛ (ج) تطبيقا Unite Docs و Unite Connections، وهما يتضمنان مجموعة من الحلول المتكاملة لجمع المعلومات وتبادلها واستخدامها بمزيد من الفعالية. وشرع المكتب في العمل الرامي إلى تعزيز أمن المعلومات والمرونة العملية، وطلب صياغة السياسات والإجراءات واستحداث بنية للتكنولوجيا وهياكل للإدارة الفعالة. وبفضل زيادة التركيز على العمليات، التي شملت التصدي للتحديات الناشئة عن المخطط العام لتجديد مباني المقر، استطاع المكتب أن يتحول إلى وحدة في الأمانة العامة تعمل بفعالية وتعتني باحتياجات العملاء عناية فائقة. وواصل المكتب تحسين التنسيق والتعاون مع وحدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد العالمي من أجل دعم تنفيذ نظام أوموجا والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

طاء - الرقابة الداخلية

٦٣ - وواصل مكتب خدمات الرقابة الداخلية النهوض بمسؤولياته في مجال الرقابة الداخلية فيما يتعلق بموارد المنظمة وموظفيها، وذلك عن طريق أعمال الرصد، والمراجعة الداخلية للحسابات، والتفتيش، والتقييم، والتحقيق. وعمل المكتب من أجل كفالة تحقيق أهداف المنظمة بفعالية وطبقا للأنظمة والقواعد والسياسات والإجراءات السارية. وفي إطار الجهود الرامية إلى تحسين شفافية نتائج المراجعة الداخلية للحسابات، والتقيد بقرار الجمعية العامة ٦٧/٢٥٨، قرر المكتب نشر تقاريره عن المراجعة الداخلية للحسابات في موقعه الشبكي، على أساس تجريبي، في الفترة من حزيران/يونيه ٢٠١٣ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وسعيا من المكتب إلى التواصل بفعالية بشأن نتائج مهام الرقابة التي يضطلع بها، قام بالتشاور مع الإدارة وهيئات الرقابة الأخرى بإعداد تعاريف لمصطلحات الرقابة الرئيسية التي يستخدمها في تقاريره ونشرها في موقعه الشبكي. وأصدرت شعبة المراجعة الداخلية للحسابات خلال فترة السنتين ما مجموعه ٢٩٤ تقريرا تشمل توصيات عددها ١ ٥٢٧ توصية بشأن مسائل إدارة المخاطر، والمساءلة، والكفاءة، والفعالية ، وتحقيق الوفورات، واسترداد الخسائر والمدفوعات الزائدة. وأصدرت شعبة التفتيش والتقييم

٢٦ تقريرا تتضمن ٤٨ توصية بشأن تقييم جدوى البرامج وكفاءتها وفعاليتها وأثرها عموما. وأصدرت شعبة التحقيقات ٣٢٨ تقريرا تتضمن ١٥٠ توصية. وبالإضافة إلى ذلك، خضعت شعبة التحقيقات لإعادة هيكلة شاملة، حيث نُقلت بعض الموارد إلى عنتيبي، بأوغندا، لتوفير قدرة احتياطية في مركز الخدمات الإقليمي، مما ساعد على زيادة قدرة المنظمة على الاستجابة للمسائل في الوقت المناسب وبطريقة فعالة. وواصل المكتب تنفيذ برامج ضمان الجودة عن طريق تبسيط إجراءات الإبلاغ بغية زيادة أوجه الكفاءة وتنفيذ الإجراءات الجديدة لرصد التوصيات وصياغتها تنفيذا تاما. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام المكتب بانتظام بتنسيق عمله مع الهيئات الرقابية الأخرى التابعة للأمم المتحدة، بما فيها مجلس مراجعي الحسابات ووحدة التفتيش المشتركة، للتقليل من الفجوات المحتملة في أعمال الرقابة وتقليص ما لا مبرر له من مظاهر الازدواجية والتداخل فيها.

ياء – السلامة والأمن

٦٤ – خلال فترة السنتين، واجهت الأمم المتحدة أزمات متعددة ومتزامنة، الأمر الذي شكل تحديا بالنسبة إلى ما تقوم به من عمليات. وتمكنت إدارة شؤون السلامة والأمن من النهوض بالتحديات الماثلة والتصدي لتلك الأزمات، حيث ساعدت منظومة الأمم المتحدة على تنفيذ برامجها. وواصلت الإدارة توفير القيادة والدعم التنفيذي والرقابة لنظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة عن طريقة كفالة أقصى قدر من الأمن للموظفين ومن يستوفون الشروط من مُعاليهم والتمكين من تنفيذ البرامج في أكثر الظروف أمانا وأشدها كفاءة. وتواصل تعزيز الشراكات داخل نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة، بما في ذلك قيام الشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بإدارة المسائل الأمنية بالنظر في نطاق أوسع من المسائل باعتبارها منتدى مهما لمناقشة التحديات النظمية، وتصديق السياسات الجديدة ووضع حلول متسقة للتحديات المتعلقة بالسلامة والأمن. وعملت الإدارة أيضا مع الإدارات الأخرى من أجل وضع توجيهات سياساتية للأمم المتحدة فيما يخص إدارة الأزمات في بعثات السلام، وتغيير بيئة التهديدات، وحقوق الإنسان، والاستغلال والاعتداء الجنسيين. وركزت الإدارة أكثر على تقييم أداء البرامج المنطوية على مسؤوليات أمنية، وأجرت ٢٠ مهمة لتقييم الامتثال في مختلف مراكز العمل، حيث تم تقييم ٩٦٧ مكان عمل تشغلها كيانات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة. ومن أجل تحسين سلامة الموظفين وأمنهم على الصعيد العالمي، فقد كان من المهم تتبع أحدث المعلومات فيما يتعلق بالتهديدات الأمنية وتقييم المخاطر وتعزيز الامتثال لمعايير العمل الأمنية الدنيا. وواصلت الإدارة كفالة الاستجابة السريعة والفعالة للحوادث الأمنية عن طريق إنجاز خطط الطوارئ الأمنية على الصعيد القطري، وزيادة القدرة على نشر

ضباط الأمن الميداني أو إعادة نشرهم في غضون مهلة ٢٤ الساعة، وخفض فترات الانتشار في إطار الأنشطة المكثفة المضطلع بها لمواجهة الأزمات. وجرى توفير التدريب للمسؤولين المعينين والمستشارين الأمنيين وأفرقة الإدارة العليا في جل البلدان التي تشتد فيها التهديدات الأمنية.

ثالثا – تحقيق النواتج واستعمال الموارد

٦٥ – وفقا لأنظمة وقواعد تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم (القاعدة ١٠٦-١ (أ) '٢' من الوثيقة ST/SGB/2000/8)، يحدَّد مدى تحقيق النواتج النهائية مقارنة بالالتزامات المبيّنة في سرود برامج الميزانية البرنامجية المعتمدة ويقدَّم تقرير عن ذلك إلى الجمعية العامة من خلال لجنة البرنامج والتنسيق. وتعرَّف النواتج بأنها المنتجات أو الخدمات النهائية التي يوفرها أي برنامج للمستعملين النهائيين لتحقيق الإنجازات والأهداف. ويشمل الإبلاغ عن التنفيذ نواتج ''قابلة للقياس الكمي'' مصنفة في ست فئات هي: (أ) الخدمات الفنية للاجتماعات؛ (ب) وثائق الهيئات التداولية؛ (ج) خدمات أفرقة الخبراء والمقررين وخدمات الإيداع؛ (د) المنشورات المتكررة؛ (هـ) المنشورات غير المتكررة؛ (و) الأنشطة الفنية الأخرى (من قبيل المعارض والكتيبات والمناسبات الخاصة والمواد التقنية وبعثات تقصي الحقائق والبعثات الخاصة، والترويج للصكوك القانونية).

٦٦ – والسمة المميزة للنواتج ''القابلة للقياس الكمي'' تتمثل في ورود وصفها وكمها بشكل واضح في الميزانية البرنامجية وفي إمكانية رصد تنفيذها بشكل لا لبس فيه. وتشمل الأنشطة الأخرى نواتج ''غير قابلة للقياس الكمي''، حيث إن أعدادها لا تحدَّد دائما في الميزانية البرنامجية بالنظر إلى تعذر تخطيطها أو التنبؤ بها على وجه الدقة، وذلك لأنها تتوقف على طلبات الحكومات، أو تنطوي على تقديم خدمات لا يحدد نطاقها بصورة أكيدة. وتُدرج هذه النواتج في الميزانية البرنامجية بصورة وصفية، دون تحديد منتجات معيّنة أو بيان لكميتها. ولا يمكن بالتالي الإبلاغ عن معدلات تنفيذها رغم أنها تشكل جزءا كبيرا من عمل الأمانة العامة ومواردها. ومن أمثلة هذه النواتج الخدماتُ الاستشارية، والدورات التدريبية، والزمالات والمنح، والمشاريع الميدانية، وخدمات المؤتمرات، والشؤون الإدارية. ولا تدرج هذه النواتج ''غير القابلة للقياس الكمي'' في الفرع المتعلق بالإبلاغ عن التنفيذ الوارد أدناه، غير أنها تدخل كعامل في تحليل استعمال الموارد وتنفيذ التعاون التقني (انظر الفرع الثالث – واو أدناه)، وكذلك في الإبلاغ عن تحقيق الإنجازات المتوقعة.

٦٧ - وتستند قائمة النواتج المبرمجة إلى سرود برنامج العمل الخاصة بالبرامج الفرعية المعنية في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، على النحو الذي أقرته الجمعية العامة في الأجزاء من ألف إلى جيم في قرارها ٦٦/٢٤٨. وتضمنت ميزانية الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ ما عدده ٦٤٢ ٢٩ من النواتج المقررة القابلة للقياس الكمي. وبالإضافة إلى ذلك، تم ترحيل ٤٧٧ ناتجا قابلا للقياس الكمي من فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وعلاوة على ذلك، أضيف ما عدده ٥٥٠ ٢ ناتجا بمقتضى قرارات صادرة عن الهيئات التشريعية وأضيف ما عدده ٠٢٧ ١ ناتجا بمبادرة من الأمانة العامة، فأصبح بذلك إجمالي النواتج القابلة للقياس الكمي يبلغ ٦٩٦ ٣٣ ناتجا. ويرد معدل تنفيذ تلك النواتج في الجدول ١ (الذي لا يتضمن أبواب الميزانية التي تقتصر على نواتج غير قابلة للقياس الكمي).

ألف - معدلات التنفيذ

٦٨ - من بين النواتج القابلة للقياس الكمي، سواء التي صدر بها تكليف أم التي أضافتها الأمانة العامة والبالغ عددها ٦٩٦ ٣٣ ناتجا، تم تنفيذ ما عدده ٨٦٧ ٣٠ ناتجا، تشمل ٣٠٤ نواتج أنجزت بعد إعادة صياغتها. وأُجل ما مجموعه ٤١٣ ناتجا إلى فترة السنتين التالية، وألغي ٤١٦ ٢ ناتجا. وقد جاء تأجيل تنفيذ النواتج أو إلغاؤها إما بناء على قرار من هيئة تشريعية وإما بناء على استنساب مديري البرامج (وفقا للقاعدة ١٠٦-٢ (ب) من الوثيقة ST/SGB/2000/8)[(١)].

٦٩ - ويُحسب معدل تنفيذ النواتج بثلاث طرائق مختلفة. وتبيِّن طريقة الحساب الأولى (ت - ت) النسبة المئوية لجميع النواتج الصادر بها تكليف التي تم تنفيذها (النواتج المبرمجة أصلا، زائدا النواتج المرحّلة، زائدا النواتج المضافة بموجب قرارات صادرة عن هيئات تشريعية). وتقتصر هذه الطريقة على معدل تنفيذ النواتج التي صدر بها تكليف فقط، دون النواتج المنفّذة بمبادرة من الأمانة العامة. وتبيِّن طريقة الحساب الثانية (ت - م) معدل تنفيذ جميع النواتج، الذي يتألف من مجموع النواتج التي صدر بها تكليف والنواتج التي أضافتها الأمانة العامة. وأخيرا، تبيِّن الصيغة الثالثة (ت - م/م) معدل جميع النواتج المنفّذة (المبرمجة والمرحّلة والمعاد صياغتها والمضافة بموجب قرارات صادرة عن هيئات تشريعية والمضافة من جانب الأمانة العامة) إلى النواتج المبرمجة أصلا في ميزانية الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ معبرا عنه بالنسبة المئوية. وتبيِّن هذه الصيغة الأخيرة كمية النواتج التي نفذها برنامج معيّن

(١) يُعتبر الناتج في حكم المعاد صياغته عندما يجري تغيير الوصف الذي يرد به في الميزانية البرنامجية، وإن ظل يعالج موضوع الناتج الذي كان مبرمجا أصلا.

مقارنة بالنواتج التي كلِّف بتنفيذها في مستهل فترة السنتين. والمنطق الذي تستند إليه صيغة حساب ت - م/م يتمثل في أنه بينما وُفرت موارد الميزانية لإنجاز النواتج المبرمجة، فإن التطورات التي شهدتها فترة السنتين ربما أفضت إلى إضافات لحجم العمل كان لزاما الاضطلاع بها في حدود الموارد المتاحة. وبالتالي، فإن معدل التنفيذ يجسد حجم العمل الذي اضطلعت به مختلف كيانات الأمم المتحدة. وتظهر البيانات الواردة في العمود المعنون ''عدد النواتج'' في الجدول ١ مجموعَ النواتج القابلة للقياس الكمي المبرمجة أصلا والمرحلة والمضافة إما بموجب قرارات صادرة عن هيئات تشريعية وإما من جانب الأمانة العامة.

الجدول ١

معدلات التنفيذ (أ)

باب الميزانية	عدد النواتج(ب)	معدلات التنفيذ(ج) النسبة المئوية		
		ت-ت	ت-م	ت-م/م
٢ - شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات	٢ ٠٨٣	٨٩	٨٩	٨٩
٣ - الشؤون السياسية	١ ٣٢٩	٨٩	٩٠	٩٩
٤ - نزع السلاح	١ ٨٨٩	٧٩	٧٩	٩٤
٥ - عمليات حفظ السلام	٤٠٢	٩٥	٩٥	١١٤
٦ - استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية	٢٩٩	٩٨	٩٨	١٠٠
٨ - الشؤون القانونية	١ ٧٩٦	٨٩	٨٩	١٠٠
٩ - الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	٣ ٢١٢	٩٦	٩٦	١٠٣
١٠ - أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية	٢٥٢	٩٥	٩٥	١٢٣
١١ - دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا	١٢٥	١٠٠	١٠٠	١١٧
١٢ - التجارة والتنمية	١ ٧٢٦	٩٣	٩٤	١١٥
١٣ - مركز التجارة الدولية	٥٣٢	٩٧	٩٧	١٠١
١٤ - البيئة	٢٠٠	٩٧	٩٨	١١١
١٥ - المستوطنات البشرية	٨٩٠	٨٧	٨٨	٩٨
١٦ - المراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة والإرهاب والعدالة الجنائية	١ ٥٢٦	٨٣	٨٤	٩٢
١٧ - هيئة الأمم المتحدة للمرأة	٢٣٨	٩٣	٩٣	١٠٠
١٨ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا	٥٢٢	٩٧	٩٧	٩٩

باب الميزانية	عدد النواتج[ب]	معدلات التنفيذ[ج] النسبة المئوية ت-ت	ت-م	ت-م/م
١٩ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ	٤٨٣	٩٩	٩٩	١٠٩
٢٠ - التنمية الاقتصادية في أوروبا	٣ ٣٥٠	٩١	٩٢	١٠٦
٢١ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٥٦٠	٩٦	٩٧	١٠٦
٢٢ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا	٤٥٧	٩٨	٩٨	١١٥
٢٤ - حقوق الإنسان	٧ ٩٨٥	٩٠	٩٠	١١٤
٢٥ - توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة للاجئين	٣٤٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٢٧ - المساعدة الإنسانية	٣٣٢	٩٨	٩٨	١٠٥
٢٨ - الإعلام	٢٢٤	٧٧	٧٧	٧٧
٢٩أ- مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية	٨٦٦	١٠٠	١٠٠	١٠٧
٢٩ب- مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات	١ ٥١١	٩٩	٩٩	١٠٢
٢٩ج- مكتب إدارة الموارد البشرية	٣٠٢	٩٧	٩٧	٩٧
٢٩د- الإدارة، جنيف	٢٩	١٠٠	١٠٠	١٦١
٣١ - الرقابة الداخلية	٩٥	٩٩	٩٩	١٣٦
٣٥ - السلامة والأمن	١٤١	٧٠	٧٠	٧١
المجموع	**٣٣ ٦٩٦**	**٩١**	**٩٢**	**١٠٤**

(أ) النواتج القابلة للقياس الكمي فقط.

(ب) تشمل النواتج الصادر بها تكليف والنواتج الاستنسابية.

(ج) (ت - ت) - معدل تنفيذ جميع النواتج التي صدر بها تكليف (النواتج المبرمجة زائدا النواتج المرحّلة، زائدا النواتج المضافة بموجب قرارات تشريعية) [(النواتج المنفّذة + المعاد صياغتها) - (النواتج التي أضافتها الأمانة العامة) / (النواتج المبرمجة + المرحّلة + المضافة بموجب قرارات تشريعية)]

(ت - م) - معدل تنفيذ جميع النواتج الصادر بها تكليف زائدا النواتج التي أضيفت بمبادرة من مديري البرامج [(النواتج المنفّذة + المعاد صياغتها) / (النواتج المبرمجة + المرحّلة + المضافة بموجب قرارات تشريعية + النواتج التي أضيفت بمبادرة من الأمانة العامة)]

(ت - م/م) - نسبة جميع النواتج المنفذة إلى النواتج المبرمجة في ميزانية الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ (أي النواتج التي أُقرت الموارد المخصصة لها) [(النواتج المنفذة + المعاد صياغتها / النواتج المبرمجة)].

٧٠ - بلغ معدل تنفيذ البرامج في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ نسبة ٩١ في المائة بالنسبة إلى النواتج المقررة، وهو معدل يفوق بنقطة مئوية واحدة المعدل المتحقق في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وبلغ معدل التنفيذ الإجمالي (ت - م) في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ ما قدره ٩٢ في المائة مقارنة بنسبة ٩٠ في المائة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١. ومن بين أبواب الميزانية الثلاثين المدرجة في الجدول ١، حقق ٢٢ بابا معدلات تنفيذ بلغت ٩٠ في المائة أو أكثر بالنسبة إلى النواتج الصادر بها تكليف؛ وحققت خمسة أبواب معدلات تنفيذ تتراوح نسبتها بين ٨٠ و ٨٩ في المائة. ولم يزد عدد أبواب الميزانية التي حققت معدل تنفيذ أقل من ٨٠ في المائة على ثلاثة أبواب هي نزع السلاح (٧٩ في المائة)، والإعلام (٧٧ في المائة)، والسلامة والأمن (٧٠ في المائة).

٧١ - وعلى النحو المشار إليه، فقد بلغ معدل تنفيذ الباب ٤ من الميزانية، نزع السلاح، ٧٩ في المائة، مما شكل تحسنا بالمقارنة بفترة السنتين السابقة التي شهدت معدل تنفيذ بنسبة ٧٠ في المائة. وأنهي ما مجموعه ٣٩١ ناتجا، تمثل ٢٤ في المائة من نواتجه المبرمجة القابلة للقياس الكمي. وجاء إنهاء تلك النواتج في المقام الأول نتيجة عدم الاتفاق على برنامج عمل موضوعي في مؤتمر نزع السلاح، وتعذر اختيار رئيس معين. وبالإضافة إلى ذلك، في بعض الحالات قامت الدول الأطراف في اتفاقية أوسلو بشأن الذخائر العنقودية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، والاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة بخفض عدد أيام الاجتماعات أو عدد الوثائق اللازمة للاجتماعات، الأمر الذي أثر أيضا في معدل إنهاء النواتج. وأسهم النقص في الموارد المستمدة من خارج الميزانية في إنهاء نواتج تندرج في إطار البرنامج.

٧٢ - وخلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، سجل الباب ٢٨، الإعلام، معدل تنفيذ بنسبة ٧٧ في المائة، بالمقارنة مع ٩٤ في المائة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١. ويعزى انخفاض معدل التنفيذ إلى إنهاء ٥٠ ناتجا، تمثل ٢٣ في المائة من النواتج المبرمجة القابلة للقياس الكمي لإدارة شؤون الإعلام. وأنهي ٤٧ من هذه النواتج بسبب تبسيط عمليات إصدار المنشورات ولا سيما فيما يتعلق بنشرة Development Business التي تعنى بمسائل الشراء. وتمشيا مع مبادرة الأمين العام لتوفير الورق، نشرت الإدارة الطبعة الأخيرة من تلك النشرة نصف الشهرية في نهاية عام ٢٠١١، ثم جعلت منها نشرة إلكترونية خالصة خلال فترة السنتين، الأمر الذي أسفر عن انخفاض في النواتج من ٤٨ ناتجا إلى ناتج واحد. وأنهيت النواتج الثلاثة المتبقية بسبب الافتقار إلى التمويل، وعدم تقدم أي من الدول الأعضاء بعرض لاستضافة وتمويل مؤتمري إدارة شؤون الإعلام/المنظمات غير الحكومية مؤتمرات في عامي ٢٠١٢

و ٢٠١٣، مما أدى إلى عدم انعقاد هذين المؤتمرين، ينضاف إلى ذلك الشواغل المرتبطة بالأمن الإلكتروني فيما يتصل بصيانة بعض قواعد البيانات الإحصائية الموجودة على الخادوم.

٧٣ - وخلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، سجل الباب ٣٥، السلامة والأمن، معدل تنفيذ بلغ ٧٧ في المائة، بالمقارنة مع ٧٥ في المائة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وقد أُنهي خلال فترة السنتين ما مجموعه ٣٢ ناتجا، تمثل ٦ في المائة من النواتج المبرمجة لإدارة شؤون السلامة والأمن. ولم تُجْرَ ٢٠ من بين بعثات رصد الامتثال المزمعة بسبب الأولويات العملياتية علاوة على الأوضاع الأمنية في الميدان؛ وأنهي ١٩ ناتجا تتصل بتقديم الخدمات الفنية للاجتماعات ووثائق الهيئات التداولية نظرا إلى أن حجم ما وفرته الإدارة من دعم ووثائق كان كافيا للوفاء باحتياجات الهيئات التشريعية؛ وأنهي ناتج واحد متصل بدمج بيانات الموارد البشرية، تحسبا لبدء تنفيذ نظام أوموجا.

٧٤ - وعلى نحو ما ورد شرحه أعلاه، فإن المؤشر (ت - م/م) هو نسبة جميع النواتج المنفذة إلى النواتج المبرمجة أصلا. وهو يعكس براعة الإدارات والمكاتب وقدرتها على التصدي لظروف غير متوقعة، فضلا عن الصعوبات وأوجه عدم اليقين التي تكتنف محاولات تخطيط إنجاز النواتج بدرجة يعتد بها من الدقة قبل البدء في تنفيذها بسنتين أو ثلاث سنوات. وفي ضوء المسائل المستجدة والأولويات المتغيرة، قد يلزم الإدارات أو المكاتب أن تستجيب لذلك بتنفيذ نواتج إضافية. وبلغ متوسط معدل التنفيذ على صعيد الأمانة العامة ككل (ت - م/م) ١٠٤ في المائة، حيث كان ١٤ بابا من أبواب الميزانية عند هذا المستوى أو فوقه و ١٦ بابا دونه. ويدل ذلك على أن مديري البرامج ما زالوا يمتلكون القدرة والمرونة التي تمكنهم دوما من الاستجابة لمطالب برنامجية غير متوقعة ودعم تحقيق نتائج أعلى في إنجاز البرامج.

باء - النواتج الإضافية

٧٥ - أضيف خلال فترة السنتين ٣ ٥٧٧ ناتجا إلى برنامج العمل، إما من قِبل الهيئات الحكومية الدولية أو من قبل الأمانة العامة، وتم تنفيذها. ففي فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، بلغ مجموع الإضافات ١٢ في المائة من النواتج المقررة مقابل ١٢ في المائة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ و ١٨ في المائة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وترد في الجدول ٢ بيانات عن النواتج الإضافية بحسب أبواب الميزانية.

الجدول ٢

النواتج الإضافية

باب الميزانية	مجموع الإضافات	سبب الإضافة				
		قرارات الهيئات التشريعية	الأمانة العامة			
			المجموع	الأسباب المتعلقة بالبرمجة	توافر أموال خارجة عن الميزانية	النواتج الإضافية (كنسبة مئوية)[أ]
٣ - الشؤون السياسية	١٠٤	١	١٠٣	٩٦	٧	٨
٤ - نزع السلاح	٢٥٤	٢٤٢	١٢	٨	٤	١٦
٥ - عمليات حفظ السلام	٦٨	٦٦	٢	٢	–	٢٠
٦ - استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية	٦	٢	٤	٤	–	٢
٨ - الشؤون القانونية	١٧٢	١٣٢	٤٠	٤٠	–	١١
٩ - الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	١٦٤	١٤٨	١٦	١٦	–	٥
١٠ - أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية	٥٧	٥٦	١	١	–	٢٩
١١ - دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا	١٤	–	١٤	١٤	–	١٣
١٢ - التجارة والتنمية	٢٣٨	١٩	٢١٩	١٩٧	٢٢	١٦
١٤ - البيئة	١٦	٤	١٢	٩	٣	٩
١٥ - المستوطنات البشرية	٥٥	–	٥٥	٤٦	٩	٧
١٦ - المراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة والإرهاب والعدالة الجنائية	١٢٧	٣٨	٨٩	٨١	٨	٩
١٨ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا	٧	٢	٥	١	٤	١
١٩ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ	٢٧	٢١	٦	٦	٠	٦
٢٠ - التنمية الاقتصادية في أوروبا	٣٩٠	٣٦٣	٢٧	١٨	٩	١٣
٢١ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٣٤	٢	٣٢	٣٠	٢	٦
٢٢ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا	٦٥	٢١	٤٤	٤٣	١	١٧
٢٤ - حقوق الإنسان	١ ٦١٨	١ ٣٢٥	٢٩٣	٢٩٣	–	٢٥
٢٧ - المساعدة الإنسانية	٢٢	–	٢٢	٢٢	–	٧
٢٩أ- مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية	٥٧	٥٧	صفر	صفر	–	٧
٢٩ب- مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات	٤٥	٢٥	٢٠	٢٠	–	٣
٢٩هـ- الإدارة، جنيف	١١	–	١١	١١	–	٦١
٣١ - الرقابة الداخلية	٢٦	٢٦	–	–	–	٣٨
المجموع	**٣ ٥٧٧**	**٢ ٥٥٠**	**١ ٠٢٧**	**٩٥٨**	**٦٩**	**١٢**

(أ) كنسبة مئوية من مجموع النواتج المبرمجة والمرحلة القابلة للقياس الكمي.

أسباب الإضافات

٧٦ - خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، مثلت الإضافات المطلوبة من قِبل الهيئات الحكومية الدولية ٧١ في المائة من مجموع الإضافات. وتعزى نسبة ٢٩ في المائة المتبقية إلى الأمانة العامة: كانت نسبة ٢ في المائة راجعة إلى توافر الأموال من خارج الميزانية للبرامج، فيما عادت نسبة ٢٧ في المائة من الإضافات إلى مبادرات قدمتها الأمانة العامة نتيجة لظروف غير معتادة واجهتها البرامج. وعلى سبيل المثال، أضافت مفوضية لحقوق الإنسان ٢٩٣ ناتجا استنسابيا، وقع معظمها ضمن فئة وثائق الهيئات التداولية المتعلقة بتقديم تقارير المنظمات غير الحكومية (التي ليس لها ولاية محددة) إلى مجلس حقوق الإنسان. وقامت المفوضية بتجهيز تلك التقارير عملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١. ونفذ الأونكتاد ٢١٩ ناتجا إضافيا بناء على تقدير الأمانة العامة، زِيد العديد منها بسبب أهمية البحوث والتحليلات المتصلة بالبرامج في ضوء استمرار آثار الأزمات العالمية، وكذلك بفضل توافر الأموال من خارج الميزانية، الأمر الذي يسّر إنجاز تلك النواتج. وخلال فترة السنتين، طُلب من الأونكتاد نشر رسائل متعلقة بالسياسات من خلال المنشورات وبعثات تقصي الحقائق والإحاطات الإعلامية والحلقات الدراسية والأنشطة الفنية الأخرى، بالإضافة إلى المساهمة في النواتج المشتركة مع المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة. وأُنجزت أيضا تقارير واجتماعات إضافية خلال فترة السنتين في سياق تقديم الخدمات الفنية إلى الدورة الثالثة عشرة للأونكتاد، في عام ٢٠١٢، وتنفيذ نتائجها. وأضافت إدارة الشؤون السياسية ١٠٣ نواتج استنسابية لأسباب من جملتها الاستجابة للطلبات الإضافية التي قدمتها الدول الأعضاء للحصول على المساعدة الانتخابية، والتعاون مع الشركاء الجدد، وازدياد الطلب على الخبرة الفنية للإدارة. وقد سُجّل جميع الإضافات والأسباب الداعية إليها ويمكن الاطلاع على البيانات المتعلقة بذلك على الانترنت.

جيم - النواتج المؤجلة

٧٧ - أُجّل ٤١٣ ناتجا من مجموع النواتج القابلة للقياس الكمي البالغ عددها ٦٩٦ ٣٣ ناتجا، فانخفض بذلك معدل التأجيل من ١,٤ في المائة في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ إلى ١,٢ في المائة في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وترد الأسباب الرئيسية لتأجيل النواتج حسب أبواب الميزانية في الجدول ٣.

الجدول ٣

النواتج المؤجلة

باب الميزانية		مجموع النواتج المؤجلة	أسباب التأجيل				
			قرارات الهيئات التشريعية	الأسباب المتعلقة بالبرمجة	شواغر في الوظائف الممولة من الميزانية العادية	شواغر في الوظائف الممولة من خارج الميزانية	نقص في الأموال الخارجة عن الميزانية	التأجيلات (كنسبة مئوية)[أ]
٣ -	الشؤون السياسية	٢٢	_	٢٢	_	_	_	٢
٤ -	نزع السلاح	١	_	_	_	١	_	_
٨ -	الشؤون القانونية	١٦	١	١٥	_	_	_	_
٩ -	الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	٣٤	٤	٣٠	_	_	_	١
١٠ -	أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية	١	_	_	١	_	_	_
١٢ -	التجارة والتنمية	٥١	٢	٤٧	_	١	١	٣
١٣ -	مركز التجارة الدولية	١١	_	١١	_	_	_	٢
١٤ -	البيئة	٤	_	٤	_	_	_	٢
١٥ -	المستوطنات البشرية	١٣	_	٨	_	_	٥	٢
١٦ -	المراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة والإرهاب والعدالة الجنائية	٣٦	_	٣٣	_	_	٣	٣
١٧ -	هيئة الأمم المتحدة للمرأة	٤	_	٤	_	_	_	٢
١٨ -	التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا	١٤	_	٨	٥	_	١	٣
١٩ -	التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ	٣	_	٢	_	_	١	_
٢٠ -	التنمية الاقتصادية في أوروبا	٧٩	٢٤	٤٨	٧	_	_	٣
٢١ -	التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١١	١	٥	٢	٢	١	٢
٢٢ -	التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا	٧	_	٤	١	_	٢	٢
٢٤ -	حقوق الإنسان	٩٩	١٥	٨٤	_	_	_	٢
٢٧ -	المساعدة الإنسانية	١	_	١	_	_	_	_
٢٨ -	الإعلام	٢	_	٢	_	_	_	_
٢٩ب-	مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات	٢	٢	_	_	_	_	_
٣٥ -	السلامة والأمن	٢	_	٢	_	_	_	١
	المجموع	**٤١٣**	**٤٩**	**٣٣٠**	**١٦**	**٤**	**١٤**	**١**

(أ) كنسبة مئوية من مجموع النواتج المبرمجة والمرحلة القابلة للقياس الكمي.

أسباب تأجيل النواتج

٧٨ - كان معظم النواتج المؤجلة متعلقا بالمنشورات المتكررة (٢١ في المائة) والمنشورات غير المتكررة (٢٥ في المائة) التي شكلت مجتمعة ما نسبته ٤٦ في المائة من النواتج المؤجلة. ولم يتأت إنجاز هذه المنشورات قبل نهاية فترة السنتين، غير أنها ستكون جاهزة للنشر في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. ويعزى سبب تأجيل نسبة أخرى من النواتج قدرها ٢٢ في المائة إلى وثائق الهيئات التداولية التي أعدت في نهاية فترة السنتين والتي أُخّر إصدارها حتى بداية دورة الإبلاغ الموالية. فأما نسبة ٣٢ في المائة المتبقية من النواتج المؤجلة فقد نجمت عن إرجاء قرارات برنامجية مثل الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات، بما في ذلك اجتماعات أفرقة الخبراء، حتى فترة الإبلاغ الموالية، إضافة إلى تأخر تنظيم بعثات تقصي الحقائق والمناسبات الخاصة وإعداد المواد التقنية. وقد سُجّل جميع النواتج المؤجلة وأسباب تأجيلها، ويمكن الاطلاع على البيانات المتعلقة بذلك على الانترنت.

دال - النواتج المنهاة

٧٩ - من مجموع النواتج المبرمجة والمرحلة القابلة للقياس الكمي البالغ عددها ١١٩ ٣٠ ناتجا، أُنهي ما عدده ٤١٦ ٢ ناتجا (نحو ٨ في المائة) في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، مقارنة بما عدده ٦٣٨ ٢ ناتجا (٩ في المائة) في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، ثم ما عدده ٧٧٣ ٢ (١٠ في المائة) في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وترد في الجدول ٤ الأسباب الرئيسية لإنهاء النواتج حسب أبواب الميزانية.

الجدول ٤

النواتج المنهاة

باب الميزانية	مجموع النواتج المؤجلة	أسباب التأجيل				
		قرارات الهيئات التشريعية	الأسباب المتعلقة بالبرمجة	شواغر في الوظائف الممولة من الميزانية العادية	شواغر في الوظائف الممولة من خارج الميزانية	نقص في الأموال الخارجة عن الميزانية
٢ - شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات	٢٢٠	١٠٢	١١٨	_	_	_
٣ - الشؤون السياسية	١١٣	٧١	٤٢	_	_	_
٤ - نزع السلاح	٣٩١	٢٥١	١٣٩	_	_	١
٥ - عمليات حفظ السلام	٢١	_	٢١	_	_	_

باب الميزانية	التأجيلات (كنسبة مئوية)[أ]
٢ - شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات	١١
٣ - الشؤون السياسية	٩
٤ - نزع السلاح	٢٤
٥ - عمليات حفظ السلام	٦

باب الميزانية		مجموع النواتج المؤجلة	أسباب التأجيل					
			قرارات الهيئات التشريعية	الأسباب المتعلقة بالبرمجة	شواغر في الوظائف الممولة من الميزانية العادية	شواغر في الوظائف الممولة من خارج الميزانية	نقص في الأموال الخارجة عن الميزانية	التأجيلات (كنسبة مئوية)[أ]
٦ -	استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية	٥	_	٥	_	_	_	٢
٨ -	الشؤون القانونية	١٧٦	١٦٥	١١	_	_	_	١١
٩ -	الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	٨٨	١٩	٦٩	_	_	_	٣
١٠ -	أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية	١٢	٦	_	٣	١	٢	٦
١٢ -	التجارة والتنمية	٥٥	٦	٣٩	٦	١	٣	٤
١٣ -	مركز التجارة الدولية	٥	_	٥	_	_	_	_
١٤ -	البيئة	١	_	١	_	_	_	_
١٥ -	المستوطنات البشرية	٩٨	٣٤	١١	_	_	٥٣	١٢
١٦ -	المراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة والإرهاب والعدالة الجنائية	٢١٣	١٣	١٩٤	_	_	٦	١٥
١٧ -	هيئة الأمم المتحدة للمرأة	١٣	_	١٣	_	_	_	٥
١٨ -	التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا	٢	_	٢	_	_	_	_
١٩ -	التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ	٢	_	٢	_	_	_	_
٢٠ -	التنمية الاقتصادية في أوروبا	٢٠٤	٨٤	١٠٦	١١	_	٣	٧
٢١ -	التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٨	_	٤	_	_	٤	٢
٢٢ -	التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا	٣	٢	١	_	_	_	_
٢٤-	حقوق الإنسان	٦٦٣	٢٢	٦٤١	_	_	_	١٠
٢٧ -	المساعدة الإنسانية	٥	_	٥	_	_	_	٢
٢٨ -	الإعلام	٥٠	_	٥٠	_	_	_	٢٢
٢٩أ-	مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية	١	_	١	_	_	_	_
٢٩ب-	مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات	١٦	١٥	١	_	_	_	١
٢٩ج-	مكتب إدارة الموارد البشرية	١٠	٧	٣	_	_	_	٣
٣١ -	الرقابة الداخلية	١	_	١	_	_	_	١
٣٥ -	السلامة والأمن	٤٠	_	٤٠	_	_	_	٢٨
	المجموع	**٢ ٤١٦**	**٧٩٧**	**١ ٥٢٥**	**٢٠**	**٢**	**٧٢**	**٨**

(أ) كنسبة مئوية من مجموع النواتج المبرمجة والمرحلة القابلة للقياس الكمي.

أسباب إنهاء النواتج

٨٠ - شكلت قرارات الهيئات التشريعية نسبة تفوق ٣٣ في المائة من النواتج المنهاة. ونجم إنهاء النواتج عن انخفاض طلبات الهيئات التشريعية فيما يتعلق بالخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات والوثائق. وشكل الإنهاء الاستنسابي للنواتج المقررة في إطار البرامج ما يفوق ٦٣ في المائة من المجموع. وتعزى ٣ في المائة من النواتج المنهاة إلى نقص في الأموال الخارجة عن الميزانية، فيما يرجع أقل من ١ في المائة منها إلى وظائف شاغرة في الأمانة العامة. وكان من بين أسباب إنهاء النواتج وفقاً لقرارات استنسابية إلغاءُ اجتماعات لأفرقة الخبراء، وتوافر المنشورات والمواد التقنية عبر نشر تحديثات في المواقع الشبكية، وإلغاء اجتماعات مشتركة بين الوكالات وما تطلبته من وثائق. وقد سُجّل جميع النواتج المنهاة وأسباب تأجيلها، ويمكن الاطلاع على البيانات المتعلقة بذلك على الانترنت.

هاء - النواتج المرحلة

٨١ - يبين الجدول ٥ حالة تنفيذ النواتج الـ ٤٧٧ التي كانت مبرمجة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ وأُجّل تنفيذها حتى الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. ومن بين تلك النواتج البالغ عددها ٤٧٧، نُفّذ ٧٧ في المائة (٣٦٧ ناتجا)، وأُجّل ٨ في المائة (٣٨ ناتجا) مرة أخرى، وأُنهي ١٥ في المائة (٧٢ ناتجا).

الجدول ٥

حالة النواتج المرحّلة

باب الميزانية	النواتج المرحّلة من الفترة ٢٠١٠-٢٠١١	حالة التنفيذ: نُفذت	حالة التنفيذ: النواتج المؤجلة إلى الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥	حالة التنفيذ: أُلغيت
٣ - الشؤون السياسية	٢٤	٢٠	٣	١
٤ - نزع السلاح	٣٤	٢٩	_	٥
٨ - الشؤون القانونية	٢٢	١٨	٢	٢
٩ - الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	٤٥	٣٩	٥	١
١١ - دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا	٤	٤	_	_
١٢ - التجارة والتنمية	٧٥	٤٨	١٠	١٧

باب الميزانية	النواتج المرحّلة من الفترة ٢٠١٠-٢٠١١	حالة التنفيذ: نُفذت	حالة التنفيذ: النواتج المؤجلة إلى الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥	حالة التنفيذ: ألغيت
١٣ - مركز التجارة الدولية	٢٠	١٨	_	٢
١٤ - البيئة	٨	٨	_	_
١٥ - المستوطنات البشرية	٤٢	٢٧	_	١٥
١٦ - المراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة والإرهاب والعدالة الجنائية	١٦	١٠	٣	٣
١٧ - هيئة الأمم المتحدة للمرأة	١٧	١٥	١	١
١٨ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا	٦	٦	_	_
١٩ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ	١٩	١٨	_	١
٢٠ - التنمية الاقتصادية في أوروبا	٧٠	٤٣	٧	٢٠
٢١ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١٤	١٤	_	_
٢٢ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا	٤	٤	_	_
٢٤ - حقوق الإنسان	٥٢	٤٣	٧	٢
٢٨ - الإعلام	٢	٢	_	_
٢٩ج- مكتب إدارة الموارد البشرية	٢	_	_	٢
٣٥ - السلامة والأمن	١	١	_	_
المجموع	**٤٧٧**	**٣٦٧**	**٣٨**	**٧٢**

واو - تنفيذ التعاون التقني

٨٢ - أنجزت الأمانة العامة ما مجموعه ٧،٧٢٠ ناتجاً في مجال التعاون التقني. ووفقاً لهيكل النواتج في عملية الميزانية، تتألّف نواتج التعاون التقني من أربع فئات هي: (أ) الخدمات الاستشارية؛ (ب) الدورات التدريبية والحلقات الدراسية وحلقات العمل؛ (ج) الزمالات والمنح؛ (د) المشاريع الميدانية. وتعتبر هذه النواتج غير قابلة للقياس الكمي؛ ولا يمكن تحديد عددها بدقة في بداية فترة السنتين، وذلك لأنها تُنجز بناء على طلب الحكومات أو حيثما وأيان توافر التمويل اللازم لها. وبما أنه لم يكن من الممكن تحديد عدد أساسي ليقارن به التنفيذ الفعلي، لا يتسنى حساب معدلات التنفيذ. ويرد في الجدول ٦ العدد المقدر لنواتج التعاون التقني المنفّذة.

الجدول ٦

موجز النواتج المنجزة في مجال التعاون التقني في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣

باب الميزانية	مجموع النواتج	الخدمات الاستشارية		التدريب		المشاريع المنفذة	الزمالات والمنح	
		عدد الخدمات	عدد البعثات	عدد الدورات	عدد المشاركين		العدد الممنوح	عدد المستلمين
٣ - الشؤون السياسية	٧٨	٢١	٣٥	١٨	٢٢٨	٣٨	–	–
٤ - نزع السلاح	٤٤	٦	٦	١٧	٦٢٠	١٦	–	–
٥ - عمليات حفظ السلام	٣	–	–	–	–	٣	–	–
٦ - استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية	٤٦	٢٢	١٧	١٨	١ ٨٣٢	–	١٥	٢٢
٨ - الشؤون القانونية	١٠٣	٤٢	٣٤	٢٥	١ ١٢٣	١	٢٢	٢٢
٩ - الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	١٨١	٧٠	١٠٨	٦٥	٢ ٧١٣	٢٥	٢١	٩٨
١١ - دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا	٢٠	١٨	١٩	١	٤٣	١	–	–
١٢ - التجارة والتنمية	٩٧٢	٣٢٥	٣٦٩	٤١٢	٢٠ ٣٠٥	١٩٣	٤	٤
١٣ - مركز التجارة الدولية	٢ ٧٨٥	١ ٩٠٠	١ ٩٠٠	٧٢٤	٢٣ ٨٨١	١٦١	–	–
١٤ - البيئة	٣٨١	٢٦٦	٤١٥	٥٧	٩٠٣ ٦٨٨	٤٣	–	–
١٥ - المستوطنات البشرية	٦٨٤	٢٥٨	٢٥٦	١٤٦	٩ ٧٨٦	٢٥٦	–	–
١٦ - المراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة والإرهاب والعدالة الجنائية	٣٨١	١٦٨	٢٤٥	٢٧١	٨ ٥٩٨	٦٤	–	–
١٧ - هيئة الأمم المتحدة للمرأة	٢٥٦	٢٥٥	١٦٤	٢	٣١	٥	–	–
١٨ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا	٢٤٠	٥٩	٦٤	٩٢	٣ ٦٨٩	٣٩	٢٩	٣٢
١٩ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ	٨٩	–	–	٢٠	٤ ٢٢٢	٦٧	–	–
٢٠ - التنمية الاقتصادية في أوروبا	٢٣٤	٦٨	١١٠	١٣٨	٨ ٦٣٥	١٣	–	–
٢١ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١٦٥	٩٦	٦١٠	٦٧	٣ ٩٣٤	٣٠	–	–
٢٢ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا	٨٩	٣٢	٣٧	٢٠	٥٤٥	٣٨	–	–
٢٤ - حقوق الإنسان	٣٨١	٩٦	١٠٨	١٣٣	٤ ٠٩٨	٢٣	٣٨	١٠٣
٢٥ - توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة للاجئين	٣٦	٤	١٠	١٨	٩ ١٥٧	١٤	–	–
٢٦ - اللاجئون الفلسطينيون	٣٠	–	–	–	–	١٩	–	–

باب الميزانية	مجموع النواتج	الخدمات الاستشارية: عدد الخدمات	الخدمات الاستشارية: عدد البعثات	التدريب: عدد الدورات	التدريب: عدد المشاركين	المشاريع المنفذة	الزمالات والمنح: العدد الممنوح	الزمالات والمنح: عدد المستلمين
٢٧ - المساعدة الإنسانية	٤٨	٢٩	٨	٣٧	٢ ٥٩٥	٥	–	–
٢٨ - الإعلام	١٥	١٦	٨	٤٩٦	٤ ٤٦٣	–	–	–
٢٩أ- مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية	٦٦	–	–	٦٦	١ ١٩١	–	–	–
٢٩ب- مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات	٣٢	٢	–	٢٩	٥ ٣١٣	–	–	–
٢٩د- مكتب خدمات الدعم المركزية	٥٠	–	–	٥٥	٥ ٦٠٤	–	–	–
٢٩و- الإدارة، فيينا	١	–	–	١	١٣	–	–	–
٣٥ - السلامة والأمن	٣١٠	–	–	١ ٣١٤	٢٠٢ ٩٥٢	–	–	–
المجموع الفرعي (البعثات والمشاركون والمستفيدون			**٤ ٥٢٣**		**١ ٢٢٩ ٢٥٩**			**٢٨١**
المجموع	**٧ ٧٢٠**	**٣ ٧٥٣**		**٤ ٢٤٢**		**١ ٠٥٤**	**١٢٩**	

٨٣ - وعلاوة على ذلك، أُنجز ١ ٧٣٨ ناتجا في إطار فئة خدمات المؤتمرات والإدارة والرقابة التي تشمل الخدمات والنواتج المتصلة بالشؤون الإدارية والتنظيمية عموما، وخدمات الدعم المركزية، والتخطيط، والميزنة والحسابات.

زاي - استعمال الموارد

٨٤ - بالنظر إلى تعذر إدراج المعلومات المتعلقة بالأداء المالي في تقرير أداء البرامج، فقد استُعين بمقياس استعمال الموارد البديل، وهو أشهر عمل الموظفين الفنيين، لتوفير تقدير للموارد التي استُخدمت خلال فترة السنتين لإنجاز النواتج وتحقيق النتائج المتوقعة. ويعد مقياس أشهر عمل الموظفين في الفئة الفنية مؤشرا معقولا ومجديا لأنها تشكل أحد العناصر الرئيسية في استخدام الموارد.

٨٥ - وقد استعملت المنظمة إجمالا ١٤٢ ٥٠٢ شهر عمل (بما في ذلك أشهر عمل الخبراء الاستشاريين) من أجل إنجاز النواتج المقررة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ وتحقيق النتائج المتوخاة. ومُوّل ما مجموعه ٨٨ ٠٨٠ شهر عمل (٦٢ في المائة) من الميزانية العادية، بينما مُوّل ٥٤ ٤٢١ شهر عمل (٣٨ في المائة) من موارد خارجة عن الميزانية. وكانت نسبة قدرها ٩٧ في المائة من أشهر العمل الممولة من الميزانية العادية تتعلق بالموظفين الفنيين، ونسبة قدرها ٣ في المائة تتعلق بالخبراء الاستشاريين. وفيما يخص الموارد الخارجة عن الميزانية، استعملت

٨٦ في المائة من هذه الموارد للموظفين الفنيين و ١٤ في المائة للخبراء الاستشاريين. وإجمالا، شكل الموظفون في الفئة الفنية ٩٣ في المائة من مجموع أشهر العمل بينما لم تتجاوز تلك النسبة ٧ في المائة بالنسبة إلى الخبراء الاستشاريين. وظل استعمال أشهر عمل الخبراء الاستشاريين على ما كان عليه في فترة السنتين السابقة.

٨٦ - ويرد في الجدول ٧ العدد الإجمالي لأشهر العمل المستعملة حسب أبواب الميزانية، إلى جانب النسبة المئوية لأشهر العمل المستعملة لإنجاز نواتج قابلة للقياس الكمي.

الجدول ٧

شهور العمل

الباب	موارد الميزانية العادية		الموارد الخارجة عن الميزانية			
	موظف من الفئة الفنية	خبير استشاري	موظف من الفئة الفنية	خبير استشاري	المجموع الكلي	ق[أ]
٢ - شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات	٢٥ ٨٠٨	١٧	٥٦٤	١٦٤	٢٦ ٥٥٤	٣
٣ - الشؤون السياسية	٣ ٨٤٨	٤٨	٦٨٣	٢٢	٤ ٦٠٢	٩١
٤ - نزع السلاح	٣٤١	٣	١٦٢	١٧	٥٢٣	٩١
٥ - عمليات حفظ السلام	٧٣٣	٩	٧ ٧٦٦	٣٣	٨ ٥٤١	٧٥
٦ - استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية	٤٣٠	–	١٢٥	–	٥٥٤	٦٣
٨ - الشؤون القانونية	١ ٨٠١	٤	٦٠٨	١٢	٢ ٤٢٤	٥٨
٩ - الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	٥ ٦٩٢	٢٥٣	٢٥٦	١٣٠	٦ ٣٣٠	٨٧
١٠ - أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية	٢١٩	٥٠	١٣	٦	٢٨٧	٩٩
١١ - دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا	٣٩٠	٧	–	–	٣٩٧	١٠٠
١٢ - التجارة والتنمية	٣ ٧٣٤	١٢٤	١ ٠٦٤	٤٩٤	٥ ٤١٦	٥٩
١٣ - مركز التجارة الدولية	١ ١٩٤	–	١ ١٨١	١ ٢٤٦	٣ ٦٢١	٣٢
١٤ - البيئة	٤٦٤	٢٢	١ ٢٦٧	٩٩٣	٢ ٧٤٧	٥٧
١٥ - المستوطنات البشرية	٧٧٩	١٤٤	١ ٢١٤	٧٠٣	٢ ٨٣٩	٥٥
١٦ - المراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة والإرهاب والعدالة الجنائية	٢ ٠٣٥	٤١	١ ٨٨٧	٢٣٨	٤ ٢٠١	٦١
١٧ - هيئة الأمم المتحدة للمرأة	١٤٣	–	٣٤٢	١	٤٨٦	٦٩
١٨ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا	١ ٦٩٧	٩٠	١٠٣	٢٧٦	٢ ١٦٦	٧٨

الباب	موارد الميزانية العادية		الموارد الخارجة عن الميزانية			
	موظف من الفئة الفنية	خبير استشاري	موظف من الفئة الفنية	خبير استشاري	المجموع الكلي	ق[أ]
١٩ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ	١ ٩٦٩	١١٤	٣٥٦	٤٤٨	٢ ٨٨٨	٥٤
٢٠ - التنمية الاقتصادية في أوروبا	٢ ٣٥٠	٧٧	٤٦٧	٣١٠	٣ ٢٠٣	٨٢
٢١ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٢ ٨٩٩	٢٣٨	١٩٩	١ ٠٢١	٤ ٣٥٦	٦٣
٢٢ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا	١ ٠٤٧	١٤٢	١٩	٣٢	١ ٢٤١	٧٧
٢٤ - حقوق الإنسان	٢ ٦٩٤	–	١ ٦٢١	–	٤ ٣١٥	٩٠
٢٥ - توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة للاجئين	٢ ٨٨٣	٦٣	١٥ ٧٧٠	٨٠٦	١٩ ٥٢٢	٨
٢٦ - الفلسطينيون اللاجئون[ب]	٣ ١٩٢	–	٢ ٣٥٢	–	٥ ٥٤٤	–
٢٧ - المساعدة الإنسانية	٢٨٩	٩	١ ١١٦	١٥١	١ ٥٦٥	٨٩
٢٨ - الإعلام	٨ ٥٥٠	٦٢	١٢٨	١٢	٨ ٧٥١	٩٦
٢٩أ- مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية	٣٧٣	–	١ ٠٥٢	–	١ ٤٢٥	٩
٢٩ب- مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات	٦٨٣	–	٢ ٠٣٦	–	٢ ٧١٩	٢٨
٢٩ج- مكتب إدارة الموارد البشرية	١ ٣٧٥	٥٣١	٤٦٦	٦٩	٢ ٤٤١	١١
٢٩د- مكتب خدمات الدعم المركزية	٨٧٠	٤	١ ٣٤٣	٤٨	٢ ٢٦٤	–
٢٩هـ- الإدارة، جنيف	١ ٥٨٢	١	٧٦٧	٩	٢ ٣٥٩	٧
٢٩و- الإدارة، فيينا	٤٨٠	–	٢٤٠	–	٧٢٠	–
٢٩ز- الإدارة، نيروبي	٩٠٧	–	١٤٥	–	١ ٠٥١	–
٣٠ - مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	١ ٢٠٢	٥٣٢	٥٢	١٩٣	١ ٩٧٩	–
٣١ - الرقابة الداخلية	٨٤٥	١١٤	١ ٥٣١	١٢	٢ ٥٠١	٥
٣٥ - السلامة والأمن	١ ٨٨٣	٥	٨٥	–	١ ٩٧٢	١٨
المجموع	**٨٥ ٣٨٠**	**٢ ٧٠٠**	**٤٦ ٩٧٦**	**٧ ٤٤٥**	**١٤٢ ٥٠٢**	**٤٠**

(أ) تمثل الـ ق النسبة المئوية لأشهر العمل المكرسة لإنجاز نواتج قابلة للقياس الكمي.

(ب) يستعين برنامج ''اللاجئون الفلسطينيون'' (الباب ٢٦) بما قوامه ٠٠٠ ٣٠ موظف محلي (من أطباء وممرضين ومدرسين وعمال الإغاثة وسواهم) تدفع مرتباتهم من التبرعات ولا يدخلون في عداد الموظفين الفنيين أو الخبراء الاستشاريين، وهذا هو السبب في عدم الإشارة ضمن الحسابات المعروضة في الجدولين ٧ و ٨ إلى أشهر العمل التي يزاولونها.

٨٧- ومن مجموع عدد أشهر العمل (١٤٢ ٥٠٢)، استعمل ١٣ في المائة (١٨ ٨٠٧ أشهر عمل) في تقديم الخدمات إلى الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء،

فيما استعمل ٢٧ في المائة (٩٣٩ ٣٧ شهر عمل) في إنجاز أنشطة فنية. وكُرّس ما مجموعه ٤٠ في المائة من أشهر العمل لإنجاز نواتج قابلة للقياس الكمي (ترد قائمة النواتج القابلة للقياس الكمي في إطار فئتي النواتج الرئيسيتين الأوليين (ست فئات فرعية) في الجدول ٨ أدناه) ومن جهة أخرى، استُعملت نسبة قدرها ٦٠ في المائة من مجموع أشهر العمل في إنجاز نواتج التعاون التقني وخدمات المؤتمرات. ويعرض الجدول ٨ توزيع أشهر العمل حسب فئات النشاط الرئيسية في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

الجدول ٨

توزيع أشهر عمل موظفي الفئة الفنية المستعملة، حسب فئات النواتج

فئة الناتج	الميزانية العادية	النسبة المئوية	الموارد الخارجة عن الميزانية	النسبة المئوية	المجموع الكلي	النسبة المئوية
تقديم الخدمات إلى الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء	**١٤ ٦٢٤**	**١٧**	**٤ ١٨٣**	**٨**	**١٨ ٨٠٧**	**١٣**
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات	٦ ٢٣٨	٧	١ ٥٥٣	٣	٧ ٧٩٠	٥
وثائق الهيئات التداولية	٦ ٠٠٨	٧	٢ ١٠٥	٤	٨ ١١٣	٦
خدمات أفرقة الخبراء، والمقررين، وخدمات الإيداع	٢ ٣٧٨	٣	٥٢٦	صفر	٢ ٩٠٤	٢
الأنشطة الفنية الأخرى	**٢٤ ٩٢٤**	**٢٨**	**١٣ ٠١٤**	**٢٤**	**٣٧ ٩٣٩**	**٢٧**
المنشورات المتكررة	٤ ٢٤٩	٥	٦٨٤	١	٤ ٩٣٤	٣
المنشورات غير المتكررة	٢ ٨٠٦	٣	١ ٦٩٩	٣	٤ ٥٠٦	٣
الأنشطة الفنية الأخرى	١٧ ٨٦٩	٢٠	١٠ ٦٣١	٢٠	٢٨ ٤٩٩	٢٠
التعاون التقني	**١٢ ٢٨٢**	**١٤**	**٢٧ ٠٤٣**	**٥٠**	**٣٩ ٣٢٥**	**٢٨**
الخدمات الاستشارية	٢ ٤٣٩	٣	٢ ٢٠٧	٤	٤ ٦٤٦	٣
الدورات التدريبية والحلقات الدراسية وحلقات العمل	٢ ٧١٤	٣	٣ ٧١٥	٧	٦ ٤٢٨	٥
الزمالات والمنح	٤٥	صفر	٤٣	صفر	٨٧	صفر
المشاريع الميدانية	٧ ٠٨٤	٨	٢١ ٠٧٩	٣٩	٢٨ ١٦٤	٢٠
خدمات المؤتمرات والإدارة والرقابة	**٣٦ ٢٥٠**	**٤١**	**١٠ ١٨١**	**١٩**	**٤٦ ٤٣١**	**٣٣**
خدمات المؤتمرات والإدارة والرقابة	٣٦ ٢٥٠	٤١	١٠ ١٨١	١٩	٤٦ ٤٣١	٣٣
المجموع	**٨٨ ٠٨٠**	**١٠٠**	**٥٤ ٤٢١**	**١٠٠**	**١٤٢ ٥٠٢**	**١٠٠**

حاء - تعميم مراعاة المنظور الجنساني

٨٨ - كما كان الشأن في فترة السنتين السابقة، أعدت الميزانية البرنامجية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ في مراعاة للهدف المتمثل في التأكد من تجسيد الوعي بالقضايا الجنسانية

في أنشطة فعلية تنفذ على المستوى العملي (انظر قرار الجمعية العامة ١٣٢/٥٦). وبناء عليه، تعين على مديري البرامج إيلاء أهمية واضحة للأبعاد الجنسانية عند صياغة الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز في إطار برامج عملهم.

٨٩ - وعملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع الشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين، ومن خلالها، من أجل النهوض بتعميم مراعاة المنظور الجنساني على نطاق المنظومة. وأسهمت الهيئة إسهاما كبيرا في دعم المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتعزيز ورصد التقدم المحرز في الأعمال المتعلقة بتعميم مراعاة المساواة بين الجنسين على نطاق منظومة الأمم المتحدة من خلال إعداد القرارات السنوية عن الموضوع والإسهام في الإعداد لاستعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات، والاستعراضات الوزارية السنوية، ومنتديات التعاون الإنمائي.

٩٠ - وخلال اجتماع نظمته هيئة الأمم المتحدة للمرأة، التأم فريق دولي من الخبراء المتخصصين في المسائل الجنسانية في منظومة الأمم المتحدة لمناقشة موضوع تعميم مراعاة المنظور الجنساني في البرامج الإنمائية. وصدر عن الاجتماع موجز للقضايا العالمية موجه إلى الدول الأعضاء وكيانات منظومة الأمم المتحدة يهدف إلى تعزيز الصلات بين الجوانب المعيارية والتنفيذية في إطار تعميم مراعاة المنظور الجنساني.

٩١ - ومثلما ذكر في الفقرة ٢٤ أعلاه، اعتمدت خطة العمل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على نطاق منظومة الأمم المتحدة خلال اجتماع عقده مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق في نيسان/أبريل ٢٠١٢. ومن المقرر تنفيذ خطة العمل في منظومة الأمم المتحدة بأكملها. ولأول مرة، سيكون لدى المنظمة مجموعة من المؤشرات الموحدة لقياس التقدم المحرز في أعمالها المتصلة بالجنسانية، بما في ذلك تعميم المنظور الجنساني في كافة عملياتها. وقادت هيئة الأمم المتحدة للمرأة عملية إعداد التقارير فيما يتعلق بخطة العمل واستغلت المعلومات الواردة في التقارير التي قدمها ٥٥ كيانا تابعا للأمم المتحدة لإعداد أول دفعة من البيانات المرجعية النظامية عن أعمال المنظمة في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. كما أعدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة توجيهات لإعداد سياسات في مجال المساواة بين الجنسين تتماشى مع خطة العمل، وتتوقع أن تكون كيانات الأمم المتحدة في معظمها أعدت هذه السياسات بحلول عام ٢٠١٧.

٩٢ - وعلى الصعيد القطري، دعمت الهيئة عمل الشركاء الوطنيين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في حوالي ٨٠ بلداً من خلال توفير الخبرة التقنية في مجالات منها تعميم مراعاة المنظور الجنساني. ودعمت الهيئة الجهود المبذولة لتعزيز ريادة المرأة وزيادة مشاركتها في صنع

القرارات، وزيادة تمكينها اقتصاديا، ومنع العنف ضد المرأة والفتاة، وزيادة اضطلاع المرأة بدور قيادي في مجالات السلام والأمن والاستجابة الإنسانية، ودعم عمليات التخطيط والميزنة الوطنية بغية ترسيخ المساءلة المؤسسية عن الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.

٩٣ - ونظمت الأمانة العامة ما مجموعه ٤٥٩ ٤ دورة تدريبية وحلقة دراسية وحلقة عمل، كان ٤٣ في المائة من المشاركين فيها من النساء. ويمثل هذا الرقم زيادة بسبع نقاط مئوية في مشاركة الإناث قياسا إلى فترة السنتين السابقة التي كانت النساء تمثل فيها ٣٦ في المائة من المشاركين. ويورد الجدول ٩ أدناه العدد الكلي للمستفيدين الإناث والذكور من الدورات التدريبية والحلقات الدراسية وحلقات العمل، وكذلك النسب المئوية للنساء اللائي استفدن منها في إطار كل باب من أبواب الميزانية.

الجدول ٩

المستفيدون من الذكور والإناث من الدورات التدريبية والحلقات الدراسية وحلقات العمل والزمالات

باب الميزانية		الدورات التدريبية والحلقات الدراسية وحلقات العمل	مجموع المشاركين		
			مجموع الإناث	مجموع الذكور	النسبة المئوية للإناث
٣ -	الشؤون السياسية	٢٣	٧٦	٢٩٨	٢٠
٤ -	نزع السلاح	٦٤	١ ١٨٧	٣ ٠٠٩	٢٨
٥ -	عمليات حفظ السلام	٣	٢٢٥	٩٩٧	١٨
٦ -	استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية	٢٨	٣٥٦	١ ٥٠٨	١٩
٨ -	الشؤون القانونية	٢٦	٤٦٧	٧٢٨	٣٩
٩ -	الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	٧١	١ ١١٤	١ ٩٧٧	٣٦
١١ -	دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا	٢٠	٤٩٢	١ ٦٢٣	٢٣
١٢ -	التجارة والتنمية	٤٨٠	٨ ٤٣٤	١٣ ٩٨٩	٣٨
١٣ -	مركز التجارة الدولية	٧٢٤	٩ ٩٨٣	١٣ ٨٩٨	٤٢
١٤ -	البيئة	٥٧	٤٠١ ٢٨٨	٥٠٢ ٤٠٠	٤٤
١٥ -	المستوطنات البشرية	١٤٦	٣ ٧٥١	٦ ٠٣٥	٣٨
١٦ -	المراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة والإرهاب والعدالة الجنائية	٢٧١	١ ٨٣٠	٦ ٧٦٨	٢١
١٧ -	هيئة الأمم المتحدة للمرأة	٢	٣٠	١	٩٧
١٨ -	التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا	٩٢	٩٦٦	٢ ٧٥٥	٢٦
١٩ -	التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ	٢٠	١ ٢٤٩	٢ ٩٧٣	٣٠

باب الميزانية	الدورات التدريبية والحلقات الدراسية وحلقات العمل	مجموع المشاركين		
		مجموع الإناث	مجموع الذكور	النسبة المئوية للإناث
٢٠ – التنمية الاقتصادية في أوروبا	١٥١	٣ ٢٦٣	٥ ٩٥٨	٣٥
٢١ – التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٦٧	١ ٨٣٤	٢ ١٠٠	٤٧
٢٢ – التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا	٢٠	٢٣٦	٣٠٩	٤٣
٢٤ – حقوق الإنسان	١٦٢	٢ ٧٢٥	٣ ٠٤٨	٤٧
٢٥ – توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة للاجئين	٣٤	٤ ٣٠٨	٦ ٨٤٧	٣٩
٢٧ – المساعدة الإنسانية	٣٧	٣٠٣	٢ ٢٩٢	١٢
٢٨ – الإعلام	٤٩٦	٢ ٢٣٩	٢ ٢٢٤	٥٠
٢٩ ألف – مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية	٦٦	٤٩٤	٦٩٧	٤١
٢٩ باء – مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات	٢٩	٤ ٣٤٠	٩٧٣	٨٢
٢٩ دال – مكتب خدمات الدعم المركزية	٥٥	١ ٤٣٩	٤ ١٦٥	٢٦
٢٩ واو – الإدارة، فيينا	١	٧	٦	٥٤
٣٥ – السلامة والأمن	١ ٣١٤	٨٢ ٩٣٢	١٢٠ ٠٢٠	٤١
المجموع	**٤ ٤٥٩**	**٥٣٥ ٥٦٨**	**٧٠٧ ٥٩٨**	**٤٣**

طاء – البيان النهائي بشأن إنجاز النواتج واستخدام الموارد

٩٤ – نفذت البرامج النواتج المقررة بمعدل ٩١ في المائة في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، وهو معدل يفوق بنقطة مئوية واحدة المعدل الذي تحقق في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وارتفع معدل التنفيذ الإجمالي ليصل إلى ٩٢ في المائة، مقابل ٩٠ في المائة في فترة السنتين السابقة. وقد أنجزت تلك النواتج باستخدام ١٤٢ ٥٠٢ شهر عمل في المجموع (باحتساب أشهر عمل الخبراء الاستشاريين)، موِّل ٦٢ في المائة منها من الميزانية العادية و ٣٨ في المائة من الموارد الخارجة عن الميزانية.

رابعا – أداء البرنامج حسب أبواب الميزانية البرنامجية

الباب ٢

شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات

الملامح البارزة لنتائج البرنامج

واصلت إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات تركيزها على التنفيذ الكامل لولاياتها في مواقع المقر الأربعة وعلى زيادة توثيق التكامل فيما بينها. وتمثل الهدف في ضمان توافر أجود خدمات المؤتمرات وحسن توقيتها وفعاليتها من حيث التكاليف، لا سيما من خلال تحسين التنبؤ بعبء العمل والتخطيط له على النطاق العالمي، وتقاسم عبء العمل، وكفالة سير العمل على النحو الأمثل، واعتماد الممارسات المستدامة في خدمات المؤتمرات (بما في ذلك الخدمات المقتصدة في استخدام الورق)، وتطبيق الإدارة الاستباقية للمنشورات، والتعاقد مع جهات خارجية لإنجاز حصة أكبر من أعمال الترجمة التحريرية.

وواصلت الإدارة تيسير تقديم خدمات تتسم بالكفاءة والفعالية إلى الهيئات الحكومية الدولية بالاستعانة بالتكنولوجيا من أجل تحقيق مكاسب من زيادة الكفاءة والجودة، فضلا عن تحسين الاستدامة البيئية وإمكانية الوصول. وتم توفير خدمات مقتصدة في استخدام الورق في أكثر من ٨٠٠ اجتماع، منها مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وهو ما أتاح إنقاذ ما لا يقل عن ١١ مليون ورقة، أي ١ ٤٠٠ شجرة. وفي المقر بنيويورك لوحده، انخفض الناتج من المطبوعات بنحو ٩٢ في المائة منذ عام ٢٠٠٣، فبعد أن كانت تطبع فيه أكثر من ٤٨٠ مليون صفحة في السنة تقدر الصفحات المطبوعة الآن بحوالي ٤٤ مليون صفحة.

وقد أسهمت النهج الاستراتيجية السالفة الذكر في إنجاز كامل النواتج المقررة على الرغم من نقصان الموارد.

التحديات والدروس المستخلصة

رغم حدوث تطورات إيجابية في تقديم الخدمات المقررة في مراكز العمل الأربعة، فإن عدم كفاية مجموعات المهنيين اللغويين المؤهلين المتاحة لإنجاز أعمال الترجمة التعاقدية، وفي بعض الحالات، عدم كفاية توافر التكنولوجيا لجميع اللغات، حد من الفوائد التي يمكن أن تتحقق من الإدارة المتكاملة للمؤتمرات على النطاق العالمي.

وأثر نقص الموارد في قدرة الإدارة على تلبية طلبات مخصصة، كما هو الحال مثلا بالنسبة للجلسات التي تزود بخدمات الترجمة الشفوية حسب المتاح، أو تجهيز وثائق لم يتم التنبؤ بها. كما ضغط عدم امتثال الجهات المعدة للوثائق التداولية للحدود القصوى المقررة لعدد الكلمات على موارد الإدارة. وإن عدم امتثال الإدارات المعدة للوثائق للتواريخ المحددة لتقديمها، ما يفضي إلى مهلة قصيرة، ولمعايير التحرير في المخطوطات المقدمة، لا يزال يشكل تحديا. وقد أوليت الأولوية للخدمات المقررة بوضوح، لا سيما في مجال المنشورات.

معدل تنفيذ النواتج

٩٥ - تستند النتائج المذكورة أعلاه إلى نسبة تنفيذ قدرها ٨٩ في المائة من النواتج المقررة القابلة للقياس الكمي وعددها ٢ ٠٨٣ ناتجا.

٩٦ - ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/66/6 (Sect. 2)).

التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) إدارة برنامج العمل بفعالية

٩٧ - خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، نفذت الإدارة ٨٩ في المائة من النواتج المقررة القابلة للقياس الكمي، وعددها ٢ ٠٨٣ ناتجا، باستخدام أدواتها الخاصة لإدارة الوثائق والاجتماعات. وفيما يتعلق بتقاسم عبء عمل الترجمة التحريرية على نطاق مراكز العمل، سجلت زيادة بمقدار أربع مرات. ولبي عدد أكبر من الطلبات على خدمات الترجمة الشفوية لاجتماعات الهيئات التي يحق لها الاجتماع ”حسب الاقتضاء“. وبدأ العمل بجدولة الامتحانات بحيث تُنظَّم كل ١٨ شهراً للمساعدة في تلبية الاحتياجات من الموظفين والتخطيط لتعاقبهم في مجال خدمات اللغات. وفي المجموع، اجتاز ١١٠ متدربين سابقين من المتدربين الداخليين والمتدربين اختبار العمل الحر وأصبحوا الآن مؤهلين للتوظيف بتعيينات مؤقتة.

(ب) زيادة دقة تقديم الوثائق في موعدها المحدد

٩٨ - اتخذت الإدارة ”دقة تقديم الوثائق في موعدها المحدد“ مؤشرا للإبلاغ عن معدل امتثال الإدارات المعدة للوثائق ورصدت الأداء استنادا إليه في جميع مراكز العمل في إطار البرنامج الفرعي ٢ باستخدام نظام للجدولة الزمنية لتجهيز الوثائق. ورغم استمرار التحديات، واصلت الإدارة تعزيز تعاونها مع الإدارات المعدة للوثائق، ما أسفر عن تحسين

الامتثال فيما يتعلق بتقديم الوثائق التي تخص فترة السنتين في مواعيدها المحددة. ولم يدخر أي جهد في سبيل كفالة عدم تأثير عوامل خارجية، من قبيل تأخر الإدارات المعدة للوثائق في تقديمها، على إصدار الوثائق في مواعيدها المحددة للاجتماعات الحكومية الدولية.

إدارة المؤتمرات، نيويورك

البرنامج الفرعي ١
شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي

(أ) تحسين الجوانب التنظيمية والإجرائية لخدمات الاجتماعات فضلا عن تعزيز الدعم بأعمال الأمانة الفنية والتقنية المقدم إلى الدول الأعضاء وغيرها من المشاركين في الاجتماعات المقررة

٩٩ - واصلت شعبة شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي تعهد وتحسين البوابات الإلكترونية للجان الأولى والثانية والثالثة والرابعة. وأتاح نشر معلومات عن مشاريع القرارات وجدول للاجتماعات على الموقع الشبكي للجمعية العامة وإنشاء موقع eRoom لتحميل مشاريع الوثائق من جانب الدول الأعضاء سبلا بديلة للتواصل مع العملاء والجمهور بوجه عام.

١٠٠ - وقدمت الشعبة الدعم بأعمال الأمانة الفنية والتقنية إلى الدول الأعضاء وغيرها من المشاركين في الاجتماعات المقررة من خلال إسداء المشورة في الوقت المناسب ووفقاً للإجراءات السليمة. واستمرت في التخلي تدريجيا عن الاتصالات بالفاكس ووسعت نطاق استخدامها لوسائل الاتصال الإلكترونية مع الدول الأعضاء. وجميع الوثائق المقدمة من الشعبة لم تعد تجهز إلا في شكل إلكتروني.

(ب) تحسين إعداد وتقديم التقارير النهائية في حينها للاجتماعات الحكومية الدولية التي تقدم لها الخدمات إدارةُ شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات

١٠١ - واصلت الشعبة الامتثال بنسبة ٩٩ في المائة فيما يتعلق بإعداد وتقديم التقارير النهائية في حينها للاجتماعات الحكومية الدولية التي تقدم لها الإدارة الخدمات.

البرنامج الفرعي ٢
تخطيط خدمات المؤتمرات وتنسيقها

(أ) تحسين نوعية خدمات المؤتمرات

١٠٢ - واصلت الإدارة تشجيع الدول الأعضاء والمراقبين على إبداء ملاحظات بشأن نوعية خدمات المؤتمرات وعلى تقديم تعليقات وشكاوى خطية إلى الإدارة من خلال الاستقصاءات الشاملة، والاجتماعات الإعلامية، وصندوق المقترحات. وقد تم تلقي ثلاث شكاوى من مجيبين على الاستقصاءات التي أجريت في عام ٢٠١٢ وتم تسجيل شكوى واحدة في عام ٢٠١٣، وجميع هذه الشكاوى تقوم الإدارة حاليا بمعالجتها.

(ب) زيادة الكفاءة في استخدام القدرة الشاملة للخدمات المتكاملة للمؤتمرات، حيثما يكون ذلك ممكنا وأكثر فعالية من حيث التكلفة، دون التأثير سلبا على نوعية الخدمات المقدمة

١٠٣ - استخدمت الإدارة قدرة خدمات الترجمة التحريرية بمعدل ١٠٠ في المائة (١ ٣٨٦ كلمة مترجمة لكل شخص في اليوم) وقدرة خدمات الترجمة الشفوية بمعدل ٩١,٤ في المائة (ما متوسطه ٦,٤ تكليفات بأداء الترجمة الشفوية لكل شخص في الأسبوع) على نطاق جميع اللغات. ولا يبدو في الاتجاه السائد في عام ٢٠١٢ تفاوت كبير في إحصاءات حجم العمل بالقياس إلى السنوات السابقة. فخلال الأسبوع الثالث والثلاثين، في شهر آب/أغسطس، الذي يتسم عادة بوتيرة بطيئة، زاد عدد التكليفات بأداء الترجمة الشفوية في الأسبوع ليصل إلى ٤,٨٩ تكليفات (أي معدل استخدام قدره ٧٠ في المائة) في عام ٢٠١٢، مقابل ٣,٢٢ تكليفات (أي معدل استخدام قدره ٤٦ في المائة) و ٣,٩٣ تكليفات (أي معدل استخدام قدره ٥٦ في المائة) في الأسبوع في آب/أغسطس ٢٠١١ و ٢٠١٠ على التوالي.

(ج) زيادة استغلال خدمات الاجتماعات المخصصة للهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء والمؤتمرات الخاصة وفقا للقرارات والقواعد والترتيبات اللغوية المقررة

١٠٤ - حققت الإدارة تحسنا في سد الفجوة بين عدد الاجتماعات المعقودة وعدد الاجتماعات المقررة وحققت معدل استخدام قدره ٩٩ في المائة بالنسبة للاجتماعات المزودة بخدمات الترجمة الشفوية و ١٠٠ في المائة بالنسبة للاجتماعات غير المزودة بها. ويُعزى التحسن أساسا إلى استمرار التنسيق الوثيق بين موظفي التخطيط وأفرقة البرامج والأمانات التقنية من أجل تحديد الاحتياجات من خدمات المؤتمرات بدقة وإلى حدوث زيادة في حجم

الاجتماعات التي تطلبها الهيئات التي يحق لها أن تجتمع ''حسب الاقتضاء'' والمجموعات الإقليمية والمجموعات الرئيسية الأخرى للدول الأعضاء التي تستلزم خدمات الترجمة الشفوية.

(د) تعزيز نظام المسؤولية والمساءلة داخل الأمانة العامة من أجل كفالة تجهيز وإصدار الوثائق في حينها للدول الأعضاء وللمشاركين في الاجتماعات، وفقاً لقاعدة الستة أسابيع الخاصة بتوفر الوثائق، ما لم تقرر هيئات صنع القرار المعنية خلاف ذلك

١٠٥ - شارفت الإدارة على تحقيق هدف الامتثال بنسبة ١٠٠ في المائة فيما يتعلق بتقديم الوثائق في مواعيدها المحددة والتقيد بتحديد عدد الصفحات. ومع ذلك، لم تصدر ٤٥ وثيقة في المواعيد المحددة لها، ويُعزى ذلك أساسا إلى عدم كفاية قدرة التجهيز خلال فترات الذروة.

(هـ) توفير خدمات المؤتمرات التي تطلبها المجموعات الإقليمية والمجموعات الرئيسية الأخرى للدول الأعضاء

١٠٦ - ظلت الإدارة تسعى جاهدة لتلبية طلبات الحصول على خدمات الترجمة الشفوية لاجتماعات المجموعات الإقليمية والمجموعات الرئيسية الأخرى للدول الأعضاء. وبلغت النسبة المئوية للاجتماعات المزودة بخدمات الترجمة الشفوية ٩٥ في المائة في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، مقابل ٩٤ في المائة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وظلت جميع اجتماعات المجموعات ذاتها التي لم تطلب الحصول على خدمات الترجمة الشفوية تستفيد من مرافق المؤتمرات المناسبة (معدل قدره ١٠٠ في المائة).

البرنامج الفرعي ٣
خدمات الوثائق

(أ) إعداد مراجع لوثائق الهيئات التداولية وغيرها من المواد المكتوبة وتحريرها وترجمتها على مستوى رفيع من الجودة، مع كفالة الاحترام الواجب لخصوصية كل لغة

١٠٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقد ١٨ اجتماعا إعلاميا مع الوفود لمناقشة الطرق التقليدية والمبتكرة للحفاظ على جودة خدمات اللغات وتحسينها. وأتاح هذا المحفل فرصة للإدارة لكي تشرح لعملائها التحديات والظروف التي تواجهها لتوفير خدمات لغوية عالية الجودة في حينها بكفاءة وفعالية من حيث التكاليف. وأعربت الدول الأعضاء عن رضا عام عن الخدمات اللغوية وخدمات المؤتمرات التي قدمت لها. واقترحت توثيق التنسيق بين البعثات ودوائر اللغات ذات الصلة بشأن مسائل المصطلحات من أجل زيادة تحسين الجودة.

(ب) زيادة فعالية خدمتي التحرير والترجمة التحريرية من حيث التكلفة دون التأثير سلبا على نوعيتهما

١٠٨ - استخدمت كامل قدرة خدمتي التحرير والترجمة التحريرية لإنجاز النواتج الأساسية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتُرجم ما مجموعه ٨٩٠ ٤١٥ ٢١٢ كلمة، تولى متعاقدون ترجمة ٢٧,٣ في المائة منها. وحافظت فرادى الدوائر على جودة مناسبة في الأعمال المنجزة من قبل المتعاقدين. واستمر تحسين وتطوير قاعدة المصطلحات.

(ج) تقديم ما يلزم للاجتماعات من وثائق في موعدها

١٠٩ - على الرغم من القدرة المحدودة وتزاحم أولويات التجهيز خلال فترات الذروة، بذلت الإدارة جهودا حثيثة لتحسين الامتثال فيما يتعلق بتقديم الوثائق في موعدها. ولذلك، فمقارنة بفترة السنتين السابقة، تم في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ توفير مزيد من الوثائق قبل ستة أسابيع على الأقل من بدء الاجتماعات.

(د) ترجمة جميع الوثائق اللازمة لمداولات الهيئات الحكومية الدولية ترجمة جيدة وفي الوقت المحدد

١١٠ - ثبت أن إجراء حوار مستمر مع الدول الأعضاء بشأن نوعية الوثائق المترجمة وحسن توقيتها سبيل فعال لتدارس مجالات التحسين. وقد عبرت الدول الأعضاء عن رضا يكاد يكون بالإجماع عن أداء خدمات الترجمة التحريرية والخدمات ذات الصلة خلال الاجتماعات الإعلامية المعقودة في فترة السنتين وفي إطار الاستقصاء السنوي عن رضا العملاء. ونوقشت أخطاء في الترجمة وقعت بين الفينة والأخرى مع الوحدات المعنية واتخذت تدابير إضافية لمراقبة الجودة.

البرنامج الفرعي ٤
خدمات الاجتماعات والنشر

(أ) تقديم خدمات الترجمة الشفوية وتدوين المحاضر الحرفية وتجهيز النصوص والنشر على مستوى رفيع من الجودة

١١١ - شجعت الإدارة الدول الأعضاء والمراقبين على إبداء ملاحظات بشأن نوعية خدمات الترجمة الشفوية وتدوين المحاضر الحرفية والنشر. وتم تلقي ثلاث شكاوى من مجيبين على الاستقصاء الشامل الذي أجرته الإدارة. ولكفالة المساواة في معاملة جميع لغات الأمم

المتحدة وكذلك معالجة الملاحظات التي قدمتها الدول الأعضاء، صممت صفحة استقبال محايدة لغويا لدخول البوابة الشبكية للاقتصاد في استخدام الورق.

(ب) زيادة فعالية خدمات الترجمة الشفوية وتدوين المحاضر الحرفية وتجهيز النصوص والنشر من حيث التكلفة

١١٢ - حققت دائرة الترجمة الشفوية معدل استخدام قدره ٩٩ في المائة. وحققت دائرة تدوين المحاضر الحرفية مكاسب من زيادة الكفاءة في عام ٢٠١٣ ببلوغها ما يناهز متوسطه ثماني صفحات معيارية في اليوم لكل مدون من مدوني المحاضر الحرفية. ويعزى هذا الإنجاز إلى تطبيق نظام جديد لسير العمل، هو نظام WoodWing، الذي أتاح أتمتة عمليات إدارة سير العمل وتقاسم العمل. وأُنشئ فريق النشر المكتبي، ما أسهم في إصدار المحاضر الحرفية للجمعية العامة ومجلس الأمن في مواعيدها باللغات الرسمية الست. وأصدر قسم النشر عددا أقل بكثير من النسخ المطبوعة (١٠٠ مليون صفحة مطبوعة) خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مقابل ٦٠٠ مليون صفحة مطبوعة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وطبق نموذج العمل المقتصد في استخدام الورق الذي أطلق في المقر لتقديم الخدمات لما يناهز ٨٠٠ اجتماع رسمي من الاجتماعات التي عقدتها الأمم المتحدة، بما في ذلك خلال الجزء الرئيسي من الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة، حيث تأتى للمستعملين من ١٨١ عاصمة دخول البوابة الإلكترونية.

إدارة المؤتمرات، جنيف

البرنامج الفرعي ٢
تخطيط خدمات المؤتمرات وتنسيقها

(أ) تحسين نوعية خدمات المؤتمرات

١١٣ - واصلت الشعبة بنجاح تحسين نوعية خدمات المؤتمرات التي تقدمها. وتبين من تحليل بيانات الاستقصاءين الشاملين الرسميين اللذين أجريا خلال فترة السنتين أن العملاء راضون بوجه عام عن نوعية الخدمات المقدمة من شعبة إدارة المؤتمرات في مكتب الأمم المتحدة في جنيف. فقد أعطى أكثر من ٩٨ في المائة من المجيبين علامة إيجابية للخدمات المقدمة ولم تسجل إلا شكوى واحدة خلال فترة السنتين. وأجرت الشعبة أيضا ١٢ استقصاء داخليا بشأن الاجتماعات وتلقت ٢٤٨ ردا، أشار ٢١٣ (٨٦ في المائة) منها إلى رضا أصحابها عن الخدمات المقدمة.

(ب) زيادة الكفاءة في استخدام القدرة الشاملة للخدمات المتكاملة للمؤتمرات، حيثما يكون ذلك ممكنا وأكثر فعالية من حيث التكلفة، دون التأثير سلبا على نوعية الخدمات المقدمة

١١٤ - حققت الشعبة كامل أهداف الإنتاجية التي حددتها في مجال الترجمة الشفوية، إذ قدمت كامل الخدمات لجميع الاجتماعات التي لها الحق في ذلك والتي طلبت تزويدها بخدمات الترجمة الشفوية، بينما بلغ معدل استخدام القدرة فيها ٨١,٤ في المائة. وقد أثرت الاجتماعات الملغاة من جانب الهيئات المكلفة والتغييرات البرنامجية التي تعني هيئة مكلفة لا تجتمع بالتواتر المقرر تأثيرا سلبيا في معدل استخدام القدرة، إذ إن عمل الترجمة الشفوية لا يمكن تخزينه لاستخدام لاحق. وفي ذات الوقت، كان إنتاج خدمات الترجمة التحريرية في المتوسط أعلى من المعايير اليومية القياسية وتجاوزت نسبة ١٠٠ في المائة في استخدام القدرة. وفي نهاية فترة السنتين، كان معدل استخدام القدرة بالنسبة لخدمات الترجمة التحريرية ١١١,٥ في المائة.

(ج) زيادة استغلال خدمات الاجتماعات المخصصة للهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء والمؤتمرات الخاصة وفقا للقرارات والقواعد والترتيبات اللغوية المقررة

١١٥ - خلال فترة السنتين، خطت الشعبة خطوات واسعة في زيادة استغلال خدمات الاجتماعات بتقديم الخدمات لما يزيد على ٩٥,٤ في المائة من الاجتماعات المقرر عقدها مع توفير ترجمة شفوية لها ولما يزيد على ١٦٧ في المائة من الاجتماعات المقرر عقدها دون توفير ترجمة شفوية لها. وهذه الأرقام ثمرة تنسيق متواصل بنجاح بين قسم إدارة الاجتماعات والأمانات لتلبية الاحتياجات المتزايدة إلى خدمات الاجتماعات، سواء مع توفير الترجمة الشفوية أو دون توفيرها.

(د) تعزيز نظام المسؤولية والمساءلة داخل الأمانة العامة من أجل ضمان تجهيز الوثائق وإصدارها في حينها للدول الأعضاء وللمشاركين في الاجتماعات، وفقا لقاعدة الستة أسابيع الخاصة بتوفر الوثائق، ما لم تقرر هيئات صنع القرار المعنية خلاف ذلك

١١٦ - واصلت الشعبة بهمة تشجيع العملاء على تحسين معدل امتثالهم للمواعيد النهائية المحددة لتقديم الوثائق، وكذلك تحسين تجهيز الوثائق وإصدارها في مواعيدها المحددة للدول الأعضاء، قدر المستطاع، وفقا لقاعدة الستة أسابيع (ما لم تقرر هيئات صنع القرار المعنية خلاف ذلك). غير أن لم يستوف جميع الشروط المطلوبة سوى ١ ١٧٤ وثيقة (٣٦,٩ في المائة) من وثائق ما قبل الدورة من أصل ٣ ١٨٣ وثيقة من هذا النوع قدمت للشعبة. إلا أن جميع الوثائق المجدولة المقدمة في موعدها صدرت قبل بداية الاجتماعات.

ورغم التحسن في الامتثال للمبادئ التوجيهية لتقديم الوثائق بفضل الإدارة الاستباقية للوثائق، استمر معدل الامتثال بخصوص إصدار الوثائق في نفس اتجاه تجهيز الوثائق. وتجد الشعبة نفسها في مأزق إذ لا تستطيع الالتزام بتجهيز الوثائق في موعدها نظرا لافتقارها إلى ما يكفي من القدرات الدائمة. ويتوقف تحقيق تحسن في المستقبل في إصدار الوثائق في حينها على حل المشكلات الكبيرة الناتجة عن زيادة أعباء عمل الوثائق، وشح الموارد، وورود الطلبات في آخر لحظة من الإدارات المعدة للوثائق.

(هـ) توفير خدمات المؤتمرات التي تطلبها المجموعات الإقليمية والمجموعات الرئيسية الأخرى للدول الأعضاء

١١٧ - واصلت الشعبة توفير خدمات المؤتمرات بالقدر الكافي حسبما تطلبه المجموعات الإقليمية والمجموعات الرئيسية الأخرى للدول الأعضاء. وخلال فترة السنتين، ورد ١٥٣ طلبا لعقد اجتماعات، لبي منها ١٢٨ (٨٣,٧ في المائة) طلبا من خلال توفير مرافق المؤتمرات المطلوبة. وورد ٢٢ طلبا آخر لعقد اجتماعات مع توفير الترجمة الشفوية عقدت في نهاية المطاف بدون ترجمة شفوية.

البرنامج الفرعي ٣
خدمات الوثائق

(أ) إعداد مراجع لوثائق الهيئات التداولية وغيرها من المواد المكتوبة وتحريرها وترجمتها على مستوى رفيع من الجودة، مع كفالة الاحترام الواجب لخصوصية كل لغة

١١٨ - خلال فترة السنتين، واصلت الشعبة بنجاح تقديم خدمات وثائق على مستوى رفيع من الجودة. وتبين من تحليل بيانات الاستقصاءين الشاملين الرسميين اللذين أجريا خلال فترة السنتين أن ٩٧,٤ في المائة من المجيبين راضون عن الجودة العامة لإعداد مراجع وثائق الهيئات التداولية وغيرها من المواد المكتوبة وتحريرها وترجمتها في مكتب الأمم المتحدة في جنيف. فمن أصل ١٩٥ ردا، أشارت خمسة ردود إلى أن الأداء ''ضعيف''. وأجرت الشعبة أيضا ١٢ استقصاء داخليا أفضت إلى ٢٦٠ رداً. وقد أشير في ٢٤١ ردا (٩٣ في المائة) منها إلى الرضا عن الخدمات المقدمة وعن الجودة اللغوية العامة لوثائق المؤتمرات.

(ب) زيادة فعالية خدمتي التحرير والترجمة التحريرية من حيث التكلفة دون التأثير سلبا على نوعيتهما

١١٩ - استخدمت الشعبة كامل قدرات التحرير والترجمة التحريرية المتاحة لإنجاز نواتجها الأساسية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي إطار جهود الشعبة لزيادة الفعالية

من حيث التكلفة، لا سيما في مجال الترجمة التحريرية، استعانت بكل من المتعاقدين والمترجمين من خارج الموقع حيثما سمحت خصائص العمل بذلك. وفي إطار اختيار أسلوب معين للترجمة، سعت الشعبة إلى إيجاد توازن بين التكلفة وحسن التوقيت والجودة. وخلال فترة السنتين، بلغت نسبة أعمال الترجمة التحريرية التي أنجزها متعاقدون ٢١,٣ في المائة.

(ج) تقديم ما يلزم للاجتماعات من وثائق في موعدها

١٢٠ - خلال فترة السنتين، بلغ المعدل العام للامتثال للمواعيد النهائية المحددة لتقديم الوثائق (أي ٨ أو ١٠ أسابيع قبل النظر فيها أو بصفة استثنائية، وفقا للبرامترات المتفاوض عليها للتأخر في جدولة الوثائق) ٨٦ في المائة. وكان ذلك نتيجة مباشرة لاتباع النهج الاستباقي في إدارة الوثائق ولجهود التخطيط التي بذلتها الوحدة الفرعية للتخطيط من خلال عمليات التنبؤ بالوثائق وجدولتها. وإضافة إلى ذلك، فمن خلال متابعة ورصد مواعيد التقديم المقبلة عن كثب، واصلت الشعبة التأكيد في اتصالاتها مع الأمانات الفنية على ضرورة رصد المواعيد النهائية الداخلية، وبالتالي الإسهام في تحسين معدل الامتثال على مستوى تقديم الوثائق. وقد تم إصدار جميع الوثائق المجدولة التي قدمت في مواعيدها قبل بداية الاجتماعات.

(د) ترجمة جميع الوثائق اللازمة لمداولات الهيئات الحكومية الدولية ترجمة جيدة وفي الوقت المحدد

١٢١ - دخلت الشعبة في حوار مستمر مع الدول الأعضاء بشأن نوعية الوثائق المترجمة وحسن توقيتها؛ وسجل رضا العملاء بالإجماع عن الأداء. ولم ترد أي شكاوى خلال فترة السنتين فيما يتعلق بنوعية الوثائق المترجمة وحسن توقيتها.

البرنامج الفرعي ٤
خدمات الاجتماعات والنشر

(أ) تقديم خدمات الترجمة الشفوية وتجهيز النصوص والنشر على مستوى رفيع من الجودة

١٢٢ - واصلت الشعبة تقديم خدمات الترجمة الشفوية وتجهيز النصوص والنشر على مستوى رفيع من الجودة. وتبين من تحليل بيانات الاستقصاءين الشاملين الرسميين اللذين أجريا خلال فترة السنتين أن ١٠٠ في المائة من المُجيبين راضون عن نوعية خدمات الترجمة الشفوية والنشر. وأجرت الشعبة أيضا ١٢ استقصاء داخليا أفضت إلى ٢٥١ ردا (٩٨ في المائة) يشير أصحابها إلى تأييد فائدة خدمات الترجمة الشفوية المقدمة في المؤتمرات التي حضروها.

(ب) زيادة فعالية خدمات الترجمة الشفوية وتجهيز النصوص والنشر من حيث التكلفة

١٢٣ - خلال فترة السنتين، واصلت الشعبة تقديم خدمات الترجمة الشفوية وتجهيز النصوص والنشر بفعالية من حيث التكلفة. ونتيجة لذلك، تم تحقيق كامل أهداف الإنتاجية المحددة في خدمات الترجمة الشفوية واستخدام كامل القدرة في خدمات تجهيز النصوص والنشر. وفي حين تم تحقيق كامل أهداف الإنتاجية في خدمات الترجمة الشفوية، من خلال تقديم الخدمات لجميع الاجتماعات، لم يستخدم سوى ٨١,٤ في المائة من القدرة المتاحة نظرا لإلغاء اجتماعات. وبلغت نسبة الوثائق التي تم طبعها بناء على الطلب ٣٦,٦ في المائة. وخلال فترة السنتين، وبخاصة خلال عام ٢٠١٣، أصدرت دائرة النشر عددا أقل بكثير من الوثائق المطبوعة، وذلك في إطار التزام أخذه مكتب الأمم المتحدة في جنيف على عاتقه بتقليص استهلاك الورق والعمل على تقديم الوثائق باستخدام الوسائل الرقمية.

إدارة المؤتمرات، فيينا

البرنامج الفرعي ٢
تخطيط خدمات المؤتمرات وتنسيقها

(أ) تحسين نوعية خدمات المؤتمرات

١٢٤ - ما فتئت دائرة إدارة المؤتمرات في مكتب الأمم المتحدة في فيينا تتلقى ردودا إيجابية من عملائها عن طريق الاستقصاءات والاستبيانات الإلكترونية الموجهة إليهم على نطاق الإدارة، والموزَّعة عليهم في نهاية كل دورة رئيسية من دورات الهيئات التي تتخذ من فيينا مقراً لها. ولم تقدم الدول الأعضاء أي شكاوى بشأن نوعية خدمات المؤتمرات.

(ب) زيادة الكفاءة في استخدام القدرة الشاملة للخدمات المتكاملة للمؤتمرات، حيثما يكون ذلك ممكنا وأكثر فعالية من حيث التكلفة، دون التأثير سلبا على نوعية الخدمات المقدمة

١٢٥ - تم تقديم الخدمات لجميع الاجتماعات التي تستلزم ترجمة شفوية وتم تحقيق معدل استخدام قدره ٨٨ في المائة لقدرات خدمات الترجمة الشفوية. وفيما يتعلق بخدمات الترجمة التحريرية، استخدمت القدرات بمعدل ١٠٠ في المائة. ويجري استحداث أدوات لإدارة الخدمات على النطاق العالمي في سبيل تعظيم تقاسم عب العمل والاستفادة المشتركة من القدرات طوال السنة.

(ج) زيادة استغلال خدمات الاجتماعات المخصصة للهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء والمؤتمرات الخاصة وفقا للقرارات والقواعد والترتيبات اللغوية المقررة

١٢٦ - خلال فترة السنتين، استمر تقديم خدمات اجتماعات رفيعة المستوى لتلبية احتياجات المؤتمرات الرئيسية، والأفرقة العاملة، واجتماعات المجموعات الإقليمية، واجتماعات ما بين الدورات. وعقد في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ ما مجموعة ٣١٩ ١ اجتماعا مزودا بالترجمة الشفوية، مقابل ٣٠٩ ١ اجتماعات من هذا النوع في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، و ٢٨٤ ٦ اجتماعا بدون ترجمة شفوية، مقابل ٢٣٣ ٥ اجتماعا من هذا النوع في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

(د) تعزيز نظام المسؤولية والمساءلة داخل الأمانة العامة من أجل كفالة تجهيز وإصدار الوثائق في حينها للدول الأعضاء وللمشاركين في الاجتماعات، وفقا لقاعدة الستة أسابيع الخاصة بتوفر الوثائق، ما لم تقرر هيئات صنع القرار المعنية خلاف ذلك

١٢٧ - جرى خلال فترة السنتين استخدام نظام الجدولة الزمنية لتجهيز الوثائق على نطاق واسع. ونظرا لوتيرة الاجتماعات وجدولها الزمني، لم يكن دائما ممكنا لأمانات الهيئات الحكومية الدولية التي تجتمع في فيينا الامتثال للتواريخ المحددة لتقديم الوثائق، أي قبل ١٠ أسابيع من بداية الدورة. وأنشئت أطر تجهيز بديلة بالتعاون الوثيق مع جهات تنسيق الوثائق. وكان معدل الامتثال لشروط تقديم الوثائق ٧٧ في المائة، وهي نتيجة لا تزال تتأثر بظروف خارجة عن سيطرة دائرة إدارة المؤتمرات أو لا تقع تحت سيطرتها تماماً.

(هـ) توفير خدمات المؤتمرات التي تطلبها المجموعات الإقليمية والمجموعات الرئيسية الأخرى للدول الأعضاء

١٢٨ - جرى تلبية جميع طلبات الحصول على غرف اجتماعات وموظفي دعم ومعدات تقنية. ونظراً للحالة الخاصة لفيينا حيث يوجد فريق موسَّع واحد فقط من المترجمين الشفويين يُستفاد من قدراتهم في الاجتماعات الحكومية الدولية واجتماعات الخبراء، لم توفر خدمات الترجمة الشفوية لاجتماعات المجموعات الإقليمية والمجموعات الرئيسية الأخرى للدول الأعضاء.

البرنامج الفرعي ٣
خدمات الوثائق

(أ) إعداد مراجع لوثائق الهيئات التداولية وغيرها من المواد المكتوبة وتحريرها وترجمتها على مستوى رفيع من الجودة، مع كفالة الاحترام الواجب لخصوصية كل لغة

١٢٩ - يجري باستمرار توسيع قاعدة مصطلحات مكتب الأمم المتحدة في فيينا من أجل تحسين الاتساق وزيادة جودة الوثائق المحرَّرة والمترجَمة. وأسهم أكثر في بلوغ هذا الهدف إعداد المراجع إلكترونيا.

(ب) زيادة فعالية خدمتي التحرير والترجمة التحريرية من حيث التكلفة دون التأثير سلبا على نوعيتهما

١٣٠ - أُحرز تقدم بخفض النسبة المئوية للموظفين المستقلين غير المحليين المستقدمين للقيام بالترجمة إلى الصفر، مقابل ٥ في المائة في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، فضلا عن رفع نسبة أعمال الترجمة التحريرية المنجزة من جانب متعاقدين من ٣٢,٥ إلى ٤١,٥ في المائة. ومع زيادة حجم الترجمة التعاقدية، زاد أكثر عبء العمل الملقى على كاهل القدرة الداخلية لضمان مراقبة جودة الأعمال المنجزة بالاستعانة بمصادر خارجية.

(ج) تقديم ما يلزم للاجتماعات من وثائق في موعدها

١٣١ - بفضل التعاون الوثيق مع المكاتب المقدمة للوثائق، حددت سبل لتحسين دقة تقديم وثائق ما قبل الدورة في حينها من لدن الإدارات المعدة لها. وخلال فترة السنتين، تم إصدار ٧٧ في المائة من الوثائق قبل ستة أسابيع من انعقاد الاجتماعات أو وفقا لإطار زمني متفق عليه، أي بزيادة قدرها ٤٣ في المائة قياسا إلى فترة السنتين السابقة.

(د) ترجمة جميع الوثائق اللازمة لمداولات الهيئات الحكومية الدولية ترجمة جيدة وفي الوقت المحدد

١٣٢ - جرى بانتظام رصد نوعية الوثائق المترجمة وحسن توقيتها. ولم يقدم المشاركون في الاجتماعات الذين شاركوا في استقصاءات مكتب الأمم المتحدة في فيينا أي شكاوى بشأن الخدمات التي قدمتها دائرة إدارة المؤتمرات.

البرنامج الفرعي ٤
خدمات الاجتماعات والنشر

(أ) تقديم خدمات الترجمة الشفوية وتجهيز النصوص والنشر على مستوى رفيع من الجودة

١٣٣ - أظهرت الاستقصاءات التي أجريت في نهاية كل دورة من الدورات الرئيسية للهيئات التي تتخذ من فيينا مقراً لها أن العملاء راضون عن خدمات الترجمة الشفوية وخدمات الدعم التي قدمت لهم.

(ب) زيادة فعالية خدمات الترجمة الشفوية وتجهيز النصوص والنشر من حيث التكلفة

١٣٤ - واصل المكتب تقديم خدمات الترجمة الشفوية وتجهيز النصوص والنشر. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان المعدل العام لاستخدام قدرات خدمات الترجمة الشفوية هو ٨٨ في المائة. وأصبح جميع أعمال الطباعة في مكتب الأمم المتحدة في فيينا رقمية؛ واستخدمت، عند الاقتضاء وسائل توزيع بديلة، منها وحدات التخزين النقالة والأقراص المدمجة والمواقع الشبكية. وحقق المكتب هدف طباعة منتجاته بناء على الطلب بنسبة ١٠٠ في المائة.

إدارة المؤتمرات، نيروبي

البرنامج الفرعي ٢
تخطيط خدمات المؤتمرات وتنسيقها

(أ) تحسين نوعية خدمات المؤتمرات

١٣٥ - ما فتئ مكتب الأمم المتحدة في نيروبي يتلقى ردودا إيجابية من عملائه من خلال الاستقصاءات التي يجريها لديهم، وعبر غالبية المجيبين عن رضا عام عن نوعية خدمات المؤتمرات المقدمة. ولم يقدم سوى ٣ في المائة من المجيبين شكاوى بشأن نوعية خدمات المؤتمرات، همت على وجه الخصوص توزيع الوثائق في الاجتماعات المقتصدة في استخدام الورق.

(ب) زيادة الكفاءة في استخدام القدرة الشاملة للخدمات المتكاملة للمؤتمرات، حيثما يكون ذلك ممكنا وأكثر فعالية من حيث التكلفة، دون التأثير سلبا على نوعية الخدمات المقدمة

١٣٦ - تلقى المكتب خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ عدداً من طلبات الحصول على خدمات الاجتماعات يماثل عدد الطلبات التي تلقاها في فترة السنتين السابقة، ومرد ذلك إلى استمرار ثقة العملاء في شعبة خدمات المؤتمرات. وانخفض العدد الإجمالي

للاجتماعات في عام ٢٠١٢ مقارنة بعام ٢٠١١ نظرا لتجديد أماكن المؤتمرات الرئيسية. وبعد إتمام أعمال التجديد في أوائل عام ٢٠١٣، عاد عدد الاجتماعات إلى ما كان عليه قبل عام ٢٠١٢، فاستمر اتجاه السنوات القليلة الماضية. وفي عام ٢٠١٣، قدمت الشعبة الخدمات وأدارت بنجاح الدورة العالمية الأولى لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

(ج) زيادة استغلال خدمات الاجتماعات المخصصة للهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء والمؤتمرات الخاصة وفقا للقرارات والقواعد والترتيبات اللغوية المقررة

١٣٧ - في ضوء إغلاق غرف الاجتماعات لأغراض التجديد، قدمت الشعبة الخدمات لما نسبته ٦٣ في المائة من الاجتماعات المزودة بالترجمة الشفوية و ١٠٣ في المائة من الاجتماعات غير المزودة بها، وحققت بذلك هدفها المقرر. ونظرا لتحسن مرافق المؤتمرات المتاحة، يتوقع أن تظل الشعبة تتلقى المزيد من الطلبات لتقديم الخدمات للاجتماعات.

(د) تعزيز نظام المسؤولية والمساءلة داخل الأمانة العامة من أجل كفالة تجهيز الوثائق وإصدارها في حينها للدول الأعضاء وللمشاركين في الاجتماعات، وفقا لقاعدة الستة أسابيع الخاصة بتوفر الوثائق، ما لم تقرر هيئات صنع القرار المعنية خلاف ذلك

١٣٨ - واصلت الشعبة العمل عن كثب مع المكاتب الفنية من أجل تحسين تقديم الوثائق في الوقت المناسب إلى الدول الأعضاء. ونتيجة لذلك، تحقق تحسن إذ ارتفعت حصة الوثائق المقدمة في الوقت المناسب من ١,٥ في المائة في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ إلى ١٧ في المائة في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وتم تجهيز جميع الوثائق المقدمة في غضون ١٠ أسابيع وضمن حدود الصفحات المقررة في المواعيد المحددة لها. وواصل المكتب عقد اجتماعات إعلامية مع عملائه لمساعدتهم في جهودهم في مجالي التخطيط والتنبؤ، ومساعدتهم بالتالي في الامتثال للجداول الزمنية المقررة لتقديم الوثائق.

(هـ) توفير خدمات المؤتمرات التي تطلبها المجموعات الإقليمية والمجموعات الرئيسية الأخرى للدول الأعضاء

١٣٩ - قدمت خدمات المؤتمرات والترجمة الشفوية في جميع الاجتماعات الستة التي طلبت عقدها المجموعات الإقليمية والمجموعات الرئيسية الأخرى للدول الأعضاء. وخلال فترة السنتين، تم تلقي وتلبية ٧٧٤ طلبا لعقد اجتماعات بدون ترجمة شفوية.

البرنامج الفرعي ٣
خدمات الوثائق

(أ) إعداد مراجع لوثائق الهيئات التداولية وغيرها من المواد المكتوبة وتحريرها وترجمتها على مستوى رفيع من الجودة، مع كفالة الاحترام الواجب لخصوصية كل لغة

١٤٠ - واصل مكتب الأمم المتحدة في نيروبي تحسين نوعية الترجمة والتحرير من خلال زيادة الكفاءة في استخدام أدوات الترجمة بمساعدة الحاسوب وزيادة الاستعانة بمترجمين متعاقدين. وتشير الاستقصاءات التي أجرتها دائرة إدارة المؤتمرات والمشاورات المباشرة التي أجريت مع ممثلي الدول الأعضاء إلى أن العملاء راضون عن نوعية الخدمات المقدمة لهم، بما في ذلك كتابة التقارير، والتحرير، والترجمة.

(ب) زيادة فعالية خدمتي التحرير والترجمة التحريرية من حيث التكلفة دون التأثير سلبا على نوعيتهما

١٤١ - استقدم المكتب ستة أشخاص، لوظائف تم ترفيع رتبتها، من أجل القيام بمهام المراجعة في كل وحدة من وحدات اللغات. وسيتيح هذا الاستقدام القدرة اللازمة لمراقبة جودة أعمال الترجمة التحريرية المنجزة من جانب متعاقدين. وبلغ حجم الوثائق المجهزة تعاقديا ٥٦ في المائة خلال فترة السنتين. وتم إنجاز جميع النواتج الأساسية في خدمتي التحرير والترجمة التحريرية.

(ج) تقديم ما يلزم للاجتماعات من وثائق في موعدها

١٤٢ - نجح المكتب في إنجاز جميع الوثائق التي قدمت ضمن الأطر الزمنية وحدود الصفحات المقررة في مواعيدها.

(د) ترجمة جميع الوثائق اللازمة لمداولات الهيئات الحكومية الدولية ترجمة جيدة وفي الوقت المحدد

١٤٣ - لم تتلق الشعبة أي شكاوى بشأن نوعية الوثائق المترجمة واحترام مواعيد إصدارها.

البرنامج الفرعي ٤
خدمات الاجتماعات والنشر

(أ) تقديم خدمات الترجمة الشفوية وتجهيز النصوص والنشر على مستوى رفيع من الجودة

١٤٤ - واصل المكتب عقد جلسات إعلامية مع عمليه الرئيسيين (برنامج الأمم المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة). وأشار غالبية المجيبين على الاستقصاء في عام ٢٠١٢ وفي عام ٢٠١٣ إلى رضاهم عن نوعية الخدمات المقدمة. وحيثما تم تقديم شكاوى اتخذت الشعبة تدابير لمعالجتها.

(ب) زيادة فعالية خدمات الترجمة الشفوية وتجهيز النصوص والنشر من حيث التكلفة

١٤٥ - واصل المكتب تقديم خدمات الترجمة الشفوية وتجهيز النصوص والنشر. واستخدمت كامل القدرة المتاحة تقريبا في خدمات الترجمة الشفوية والنشر. وتعزى النتيجة المحققة في خدمات الترجمة الشفوية إلى زيادة تقاسم عبء العمل مع مراكز عمل أخرى للإدارة. وواصل المكتب ملء الشواغر في خدمات الترجمة الشفوية لتحسين استخدام القدرة وتوفير المزيد من التدريب. وبلغت نسبة المنتجات المطبوعة بناء على الطلب ٧٠ في المائة. وأُتيحت جميع الوثائق الرسمية في شكل إلكتروني في نظام الأمم المتحدة للوثائق الرسمية.

الباب ٣
الشؤون السياسية

الملامح البارزة لنتائج البرنامج

واصلت إدارة الشؤون السياسية أنشطتها الرامية إلى منع نشوب النزاعات، وقدمت المشورة والتوجيه السياسيين إلى ممثلي الأمين العام ومبعوثيه والمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية والمكاتب الإقليمية. وجرى التصدي لقرابة ٤٠ من حالات النزاع في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، بما في ذلك الأزمات في الشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا. وجرى توسيع نطاق التعاون في مجال منع نشوب النزاعات مع المنظمات الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت الشُعَب الإقليمية دعماً مباشراً لعدد من عمليات السلام وللموفدين من المستشارين المعنيين بالسلام والتنمية في مجالات ذات الأولوية. وواصلت الإدارة تقديم الدعم لعدد متزايد من البعثات السياسية الخاصة (٣٤ بعثة في نهاية عام ٢٠١٣). وخلال فترة السنتين، قدمت الإدارة مساعدة انتخابية في ٥٩ حالة. وواصلت الإدارة العمل على نحو استباقي لتسهيل تنفيذ الولايات الصعبة المنوطة بمجلس الأمن وهيئاته الفرعية، ويسَّرت الحوار المستمر بين الجهات الفاعلة المعنيَّة، بما في ذلك الحكومات وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني بشأن جميع الجوانب المتصلة بقضية فلسطين. وقدَّمت وحدة إنهاء الاستعمار الدعم إلى عمل اللجنة الخاصة واللجنة الرابعة والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

التحديات والدروس المستفادة

وضعت الطلبات المتزايدة في فترة السنتين ضغوطاً إضافية على الميزانية البرنامجية. وبينما لا يزال التمويل من الميزانية العادية غير كاف لتغطية تكاليف سفر الموظفين المطلوب في مهام رسمية، حال عدم كفاية أموال المشاريع دون مشاركة أنشط للموظفين في العمل التنفيذي في الميدان. وبالإضافة إلى ذلك، ظل الدعم والمساندة المقدَّمين إلى البعثات السياسية الخاصة في الميدان قائمَين على موارد محدودة وحلول مؤقتة في ظل انعدام إجراء حاسم من جانب الجمعية العامة بشأن تقرير الأمين العام المتعلق بالموضوع (A/66/340). ومن بين الدروس الهامة المستفادة ضرورة تعزيز الاتصال والتكامل فيما بين شُعب الإدارة، وضرورة زيادة الاتصالات مع العملاء.

معدل تنفيذ النواتج

١٤٦ - تستند النتائج المذكورة أعلاه إلى نسبة تنفيذ قدرها ٨٩ في المائة من النواتج المقررة القابلة للقياس الكمي وعددها ٢٢٦ ١ ناتجا.

١٤٧ - ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ ((A/66/6 (Sect. 3) و Corr.1)).

التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) إدارة برنامج العمل بفعالية في حدود الموارد البشرية والمالية المتاحة

١٤٨ - استمر تقديم النواتج والخدمات في مواعيدها المحددة إلى جميع العملاء طوال فترة السنتين. وقدَّمت الإدارة نسبة ٩٨ في المائة من المواد والخدمات المطلوبة في الموعد النهائي المحدد أو قبله، وقدَّمت نسبة ٢ في المائة المتبقية بعد وقت قصير من الموعد النهائي. وتحقَّق استخدام الموارد بكفاءة وفعالية في وقت ما زالت فيه الإدارة تسجل معدلاً عالياً في تنفيذ الميزانية (يناهز ١٠٠ في المائة).

(ب) كفالة الدعم والتسيير والتنظيم الفني الفعال للبعثات السياسية الخاصة والمكاتب الميدانية ومساعي المبعوثين الرفيعي المستوى التي تتولى قيادتها إدارة الشؤون السياسية

١٤٩ - واصلت الإدارة استخدام الوظائف التي أنشئت في إطار تعزيز ملاك الوظائف الأساسية والأموال الخارجة عن الميزانية لتغطية تكاليف الدعم في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وتولت الإدارة قيادة أفرقة عمل متكاملة لتسع من البعثات السياسية الخاصة بغية تحسين التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة دعما لهذه البعثات. وأعلنت سياسة لتفويض السلطة فيما يتعلق بتقديم الدعم إلى ١٨ بعثة سياسية خاصة، ما أسهم في توضيح خطوط المساءلة والمسؤولية بين إدارة الدعم الميداني وإدارة الشؤون السياسية في هذا الصدد.

(ج) زيادة دقة تقديم الوثائق في موعدها المحدد

١٥٠ - تحسَّن باطِّراد الامتثال لمواعيد تقديم الوثائق طوال فترة السنتين نتيجة لتعزيز التنسيق داخل الإدارة وبينها وبين إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات. وتم إحراز نتائج إيجابية بفضل إعداد مخطط لسير العمل ضمن جدول زمني نموذجي لإعداد التقارير يتسق مع قاعدة الأسابيع الـ ١٠-٤-٦ للجدولة الزمنية التي تتقيَّد بها الإدارة. وبالإضافة إلى ذلك، أعدت الإدارة تقارير تتسم بقدر أكبر من الدقة والإيجاز وقلصت عدد طلبات الإعفاء بالنسبة للوثائق التي تتجاوز حدود عدد الكلمات المقررة.

البرنامج الفرعي ١
منع نشوب النزاعات وإدارتها حلها

(أ) تحسين قدرات وإمكانات الدول الأعضاء لتحديد حالات النزاع ومنع نشوبها ومواجهتها

١٥١ - واصلت الشُعب الإقليمية وشعبة السياسات والوساطة بالإدارة تقديم دعم مباشر لعدد من عمليات السلام وساندت المبعوثين الخاصين، والمنسقين المقيمين، والأفرقة القطرية، والمكاتب الإقليمية في المجالات ذات الأولوية. ولبت الإدارة جميع طلبات المساعدة بقدر ما تسمح به الموارد المتاحة، مع مراعاة استمرار نشوء طلبات عن عمليات الانتقال الجارية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبذلت المساعي الحميدة بوجه خاص في آسيا وأفريقيا، وفي قبرص.

(ب) إبقاء عمليات السلام في مسارها الصحيح

١٥٢ - جرى تحسين وتعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية ونظراء الأمم المتحدة الآخرين، وبخاصة الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي. وعالجت الإدارة حالات نزاع جديدة وجارية واضطلعت بأنشطة دبلوماسية وقائية وأعمال تحليلية في ٤٠ بلدا.

البرنامج الفرعي ٢
المساعدة الانتخابية

(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء التي تطلب مساعدة انتخابية على دعم عملياتها الديمقراطية وتطوير مؤسساتها وعملياتها الانتخابية وتحسينها وصقلها

١٥٣ - ارتفع عدد الدول الأعضاء المتلقية للمساعدة الانتخابية ليصل إلى ٥٩ دولة عضوا في الفترة المشمولة بالتقرير، مقابل ٥٧ دولة عضوا في فترة السنتين السابقة. وأشار عدد من تقارير منظمات المراقبة الوطنية والدولية إلى أن الانتخابات التي استفادت من دعم ومساعدة الأمم المتحدة أحرزت نجاحا على صعيد التنظيم وتحسنا على مستوى النوعية، بما يشمل قبول النتائج. وشرعت الإدارة في أنشطة تشاركية جديدة مع المنظمات الإقليمية بمدها بالدعم في مجال بناء القدرات الانتخابية. وبُذلت جهود لبلورة نهج أكثر تجانسا واتساقا وفعالية من حيث التكلفة إزاء المساعدة الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة من خلال وضع سياسات داخلية وأطر تنفيذية على نطاق المنظومة.

البرنامج الفرعي ٣
شؤون مجلس الأمن

(أ) عقد الجلسات في حينها وبطريقة صحيحة إجرائيا

١٥٤ - واصلت شعبة شؤون مجلس الأمن، من خلال تقديم الدعم الإجرائي والتقني والتحليلي والفني، تيسير تنفيذ الولايات التي تزداد صعوبة لمجلس الأمن وهيئاته الفرعية. وخلال فترة السنتين، قدمت الشعبة الخدمات لما عدده ٣٩٢ جلسة من جلسات مجلس الأمن، و ٢٣٧ مشاورة من المشاورات غير الرسمية، و ٢٤٣ جلسة من جلسات الهيئات الفرعية، ويسرت اتخاذ ١٥١ قرارا من قرارات مجلس الأمن. وتلقت الشعبة تقييمات وتقارير خطية إيجابية من الهيئات الفرعية وأعضاء المجلس تعكس الرضا عن الدعم المقدم. وأشارت الاستقصاءات التي أجريت خلال فترة السنتين إلى أن ٩٩ في المائة من المجيبين صنفوا الخدمات التي قدمتها الشعبة على أنها ممتازة أو جيدة فيما يتعلق بجدولة الجلسات وتقديم الخدمات لها، وتقديم المشورة الإجرائية وإجراء البحوث والاتصالات، وتقديم الدعم إلى مكتب رئيس مجلس الأمن، وتقديم الدعم إلى رؤساء الهيئات الفرعية، فضلا عن الإجراءات المتعلقة بإعداد الوثائق والاجتماعات الطارئة التي تجري خارج أوقات العمل الاعتيادية.

(ب) تحسين الحصول على المعلومات المتصلة بأعمال مجلس الأمن وهيئاته الفرعية

١٥٥ - بمساعدة تقنية من إدارة شؤون الإعلام، أطلقت الشعبة موقعا شبكيا لمجلس الأمن أعيد تصميمه وجرى تحسينه (www.un.org/en/sc/)، وهو متاح باللغات الرسمية الست ويمكن للأشخاص ذوي الإعاقة الدخول إليه. وأسفرت عملية إعادة تصميم الموقع الشبكي عن زيادة في عدد الصفحات المطلع عليها إذ تم تجاوز الهدف المحدد لفترة السنتين بنسبة ٤٠ في المائة. وازدادت الاستفادة من التسهيلات التي يتيحها التداول بالفيديو، مما أفضى إلى تحقيق وفورات في التكاليف والوقت فيما يتعلق بعمل الممثلين الخاصين للأمين العام في الميدان. وأُحرز تقدم كبير خلال فترة السنتين في إعداد وإنجاز ملاحق مرجع ممارسات مجلس الأمن. وتجاوز العدد الإجمالي لصفحات المرجع المطلع عليها خلال فترة السنتين الهدف المحدد بنسبة ١٠ في المائة.

(ج) تنفيذ قرارات مجلس الأمن وهيئاته الفرعية التي تتطلب دعما فنيا من البرنامج الفرعي

١٥٦ - يسرت الشعبة، خلال فترة السنتين، إيفاد خمس بعثات لمجلس الأمن إلى هايتي وغرب أفريقيا (ليبريا وكوت ديفوار وسيراليون) وتيمور - ليشتي واليمن وشرق أفريقيا (جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا وإثيوبيا). ويسرت أيضا إيفاد بعثتين لهيئات

المجلس الفرعية إلى ليبريا وفرنسا. وبناء على مشورة إدارة شؤون السلامة والأمن، ألغيت، بسبب شواغل أمنية، ''بعثة مصغرة'' كان من المقرر إيفادها إلى أفغانستان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وكشف استقصاء أجراه رؤساء لجان الجزاءات أن الأمانة العامة استطاعت أن تقترح خبراء مؤهلين تأهيلا جيدا في الوقت المناسب بنسبة ٩٥ في المائة في عام ٢٠١٢ وبنسبة ١٠٠ في المائة في عام ٢٠١٣.

البرنامج الفرعي ٤
إنهاء الاستعمار

قدرة اللجنة الخاصة والجمعية العامة على الاضطلاع بولايتيهما فيما يتعلق بإنهاء الاستعمار وإحراز تقدم في عملية إنهاء الاستعمار في الأقاليم الستة عشر المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي

١٥٧ - اضطلعت وحدة إنهاء الاستعمار بأعمالها تحت إشراف اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار. وقدمت الوحدة الدعم الفني للجنة الخاصة وغيرها من الهيئات الحكومية الدولية، بما يشمل إعداد ١٦ ورقة عمل سنوية عن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ووثائق تداولية أخرى، قدمت جميعها قبل المواعيد النهائية المحددة لها، فضلا عن عقد اجتماع للمكتب مع الأمين العام في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. ويسرت الوحدة الاتصال مع الدول القائمة بالإدارة في سياق أنشطة اللجنة الخاصة، من قبيل الاجتماعات الموضوعية المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠١٢ و ٢٠١٣ واجتماعات المكتب مع كل دولة من الدول القائمة بالإدارة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ومن بين الدول الأربع القائمة بالإدارة، حضرت دولتان الحلقة الدراسية الإقليمية السنوية المعقودة في عام ٢٠١٢ وحضرت ثلاث دول هذه الحلقة الدراسية في عام ٢٠١٣؛ وشاركت دولة واحدة في الدورات الموضوعية السنوية للجنة الخاصة المعقودة في حزيران/يونيه. وأعد ١٠٠ في المائة من ورقات عمل الأمانة العامة بمشاركة الدول الأربع القائمة بالإدارة (انظر A/67/71 و A/68/64).

البرنامج الفرعي ٥
قضية فلسطين

قيام اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، من خلال أعمال شعبة حقوق الفلسطينيين، بزيادة الوعي الدولي بقضية فلسطين وحشد الدعم الدولي لحقوق الشعب الفلسطيني وتحقيق تسوية سلمية لقضية فلسطين

١٥٨ - واصلت شعبة حقوق الفلسطينيين تيسير استمرار الحوار بشأن قضية فلسطين بين الجهات الفاعلة المعنية، بما فيها الحكومات وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني. وجرى تعزيز الاتصال والتعاون مع المجتمع المدني من خلال الاجتماعات الدولية والمشاورات الدورية والأنشطة الأخرى التي تنظمها الشعبة. وظل نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين واحدا من أكثر الموارد استخداما على شبكة الإنترنت فيما يتصل بقضية فلسطين. وأُكمل هذا النظام بكفالة وجود له في وسائط التواصل الاجتماعي على الفيسبوك وتويتر وبإطلاق برنامج الأمم المتحدة من أجل فلسطين (United Nations Platform for Palestine) مؤخرا على شبكة الإنترنت (www.unpfp.net)، بهدف توعية المجتمع المدني. ونظمت الشعبة أيضا أنشطة احتفالا باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، بمشاركة واسعة متواصلة من الدول الأعضاء والمراقبين في الأمم المتحدة.

البرنامج الفرعي ٦
فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب

(أ) تعزيز التنسيق والتعاون فيما بين كيانات منظومة الأمم المتحدة في تيسير تنفيذ مختلف عناصر استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب

١٥٩ - مع إنشاء مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب داخل مكتب فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، شُرع في تنفيذ عدد من المبادرات للنهوض بتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ونظمت فرقة العمل ٥٠ لقاء تنسيقيا، منها الاجتماع الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب النووي، واجتماع للخبراء بشأن المحاكمة العادلة ومكافحة الإرهاب، وجلسة إحاطة للدول الأعضاء بشأن مكافحة الإرهاب النووي، وعدة حلقات عمل مخصصة. وبدأت فرقة العمل في بلورة مبادرة المساعدة المتكاملة لمكافحة الإرهاب من أجل تلبية الاحتياجات المحددة لبوركينا فاسو ونيجيريا ومالي في مجال بناء القدرات، سعيا إلى تعزيز التنسيق الداخلي وتبادل المعلومات فيما بين الوكالات الوطنية لمكافحة الإرهاب وإلى تعزيز نظم العدالة الجنائية بها.

(ب) تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء و كيانات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية وهيئات المجتمع المدني لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب

١٦٠ - أدت فرقة العمل دورا حاسما في تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية وهيئات المجتمع المدني لتنفيذ الاستراتيجية. وعقدت فرقة العمل ستة اجتماعات تنسيقية مشتركة بين الوكالات، وحلقتي عمل إقليميتين بشأن تنفيذ الاستراتيجية و ١٠ مؤتمرات، منها مؤتمر منسقي مكافحة الإرهاب على الصعيد الدولي بشأن معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب وتعزيز التعاون الإقليمي، الذي عُقد بجنيف يومي ١٣ و ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣.

البرنامج الفرعي ٧
مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط

(أ) أن يعمل المشاركون من جديد على اتخاذ خطوات متوازية لتحقيق سلام دائم

١٦١ - واصل مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط العمل على دعم اتخاذ خطوات نحو تحقيق سلام دائم، مع التركيز على الحوار والعمل الإسرائيلي - الفلسطيني، والمصالحة الفلسطينية الداخلية، والعمل مع الأطراف الإقليمية. وبعد أن علقت المفاوضات المباشرة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، استؤنفت برعاية أردنية في مطلع عام ٢٠١٢. ومنحت الجمعية العامة فلسطين مركز دولة غير عضو لها صفة مراقب في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وتمخضت الجهود الدولية المبذولة بقيادة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية عن استئناف المفاوضات في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٣، مع تحديد إطار زمني من تسعة أشهر للتوصل إلى اتفاق شامل. وحضر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط زهاء ٩٠٠ اجتماع خارجي و ٤٠٠ اجتماع داخلي عقدت خلال فترة السنتين دعما لهذه الأهداف.

(ب) تعبئة الموارد لتحسين الأوضاع الإنسانية وتلبية الاحتياجات الإنمائية للشعب الفلسطيني

١٦٢ - ووفقا لخدمة التتبّع المالي التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، قدمت الجهات المانحة ٢٨٥ مليون دولار في عام ٢٠١٢ و ٢٥٠ مليون دولار في عام ٢٠١٣ لتحسين الأوضاع الإنسانية وتلبية الاحتياجات الإنمائية للشعب الفلسطيني. وإضافة إلى ذلك، أفادت وكالات الأمم المتحدة أنها نفذت مشاريع إنمائية بقيمة ١,٣ بليون دولار خلال فترة السنتين. وكان الغرض من المشاريع هو توفير الخدمات الأساسية المباشرة للفلسطينيين، والاستجابة لحالات الطوارئ، وتطوير القدرات التقنية للفلسطينيين. وفي حين كان تلبية

الاحتياجات الأساسية للفلسطينيين الضعفاء أولوية، فإن البطالة والفقر لا يزالان مصدر قلق، لا سيما في غزة.

(ج) استجابة منسقة للاحتياجات الإنسانية والإنمائية للشعب الفلسطيني ومؤسساته

١٦٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت وكالات الأمم المتحدة بصدد تنفيذ سبعة برامج مشتركة، مول اثنان منها من الصندوق الخاص بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، واثنان من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، وواحد من صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لحالات الإعاقة، وواحد من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري، وواحد من تبرعات مشتركة من أفرقة قطرية لمناسبات الأمم المتحدة النموذجية. ووضعت مبادرة مشتركة أخرى بشأن إساءة استعمال المخدرات في القدس الشرقية. ولم تبلغ الأموال المجمعة في إطار عملية النداءات الموحدة للأرض الفلسطينية المحتلة سوى ٦٨ في المائة من الهدف المحدد لعام ٢٠١٢ و ٦٣ في المائة من الهدف المحدد لعام ٢٠١٣. وكان الوضع السياسي في المنطقة والأزمة المالية العالمية السببين الرئيسيين اللذين أعاقا بلوغ أهداف الأفرقة القطرية فيما يتعلق بحشد الموارد.

البرنامج الفرعي ٨
مكتب دعم بناء السلام

(أ) تقديم الدعم الفعال لعمل لجنة بناء السلام لتعزيز الدعم المقدم إلى بلدان مرحلة ما بعد النزاع

١٦٤ - واصل مكتب دعم بناء السلام تيسير عمل لجنة بناء السلام عن طريق تقديم الخدمات العادية إلى اجتماعات فريق الرئيس واللجنة التنظيمية والفريق العامل المعني بالدروس المستفادة والتشكيلات القطرية. وإضافة إلى ذلك، قدم مكتب الدعم في الأوقات المناسبة تحليلات فنية بشأن أولويات بناء السلام في البلدان المدرجة على جدول أعمال اللجنة وقدم الدعم إلى اللجنة في الإعداد للزيارات الميدانية. وكمتابعة لاستعراض عام ٢٠٠٠ لهيكل بناء السلام، قدم المكتب الدعم للرئيس وللجنة التنظيمية في تحسين أساليب عمل اللجنة وبدأ إجراء مناقشات غير رسمية مع شركاء داخليين وخارجيين في إطار الإعداد للاستعراض المقبل لهيكل بناء السلام، الذي سيجرى في عام ٢٠١٥.

(ب) اتخاذ لجنة بناء السلام لقرارات مستنيرة

١٦٥ - قدم المكتب ما يلزم اللجنة من وثائق تحليلية في الوقت المناسب وركز تركيزا خاصا على تعزيز الدعم المقدم لتوجيه اللجنة في اتخاذ القرارات وتحديد التوجه الاستراتيجي.

(ج) التعبئة الفعالة للموارد اللازمة لصندوق بناء السلام وتخصيصها بكفاءة لتجنب العودة إلى النزاع

١٦٦ - ساهم المانحون بمبلغ ٨٠,٥ مليون دولار في عام ٢٠١٢ وبمبلغ ٤٠,٨ مليون دولار في عام ٢٠١٣. ويعكس الرقم الأخير سلامة الوضع المالي للصندوق في بداية عام ٢٠١٣. وظلت قاعدة دعم الصندوق عريضة مع ورود مساهمات جديدة من ١٨ دولة عضوا. ورصدت مخصصات قدرها ٨٦,٦ مليون دولار في عام ٢٠١٣، ما يمثل زيادة كبيرة قياسا إلى المخصصات المرصودة في عام ٢٠١٢ ومقدارها ٣٥,٥ مليون دولار. وتعزى الزيادة أساسا إلى زيادة المساعدة الأولية المقدمة من المكتب لمجموعة محدودة من البلدان التي تحظى بالأولوية من أجل تصميم البرامج. ورصد نحو ٥٧ في المائة من المخصصات لبلدان مدرجة على جدول أعمال اللجنة. وأعلن عن أهلية أربع بلدان أخرى (ميانمار والنيجر وبابوا غينيا الجديدة والصومال) للاستفادة من الصندوق.

(د) زيادة كفاءة دعم الأمم المتحدة لجهود بناء السلام على المستوى الوطني

١٦٧ - بيّن تقرير الأمين العام عن بناء السلام في أعقاب انتهاء النزاع (A/67/499-S/2012/746)، الذي نُشر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، التقدم المحرز فيما يتعلق بزيادة كفاءة دعم الأمم المتحدة لجهود بناء السلام على المستوى الوطني. وحظيت التوصيات الواردة في التقرير بشأن زيادة التركيز على الشمول وبناء المؤسسات واطراد الدعم الدولي بتأييد مجلس الأمن. ونظم المكتب عددا من الدورات التدريبية بالاشتراك مع كيانات أخرى، واستعان بآليات أخرى، منها الاستعراضات والتقييمات المواضيعية، لجمع ونشر الدروس المستفادة والممارسات السليمة.

البرنامج الفرعي ٩
سجل الأمم المتحدة للأضرار الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة

(أ) التسجيل التدريجي للمطالبات المتعلقة بالأضرار

١٦٨ - فرغ مكتب سجل الأمم المتحدة للأضرار الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة من أخذ المطالبات في سبع من المحافظات التسع في الأرض الفلسطينية المحتلة

المتضررة من تشييد الجدار. وقدم المكتب المساعدة التقنية لتقديم المطالبات في محافظتي قلقيلية والخليل وبدأ العمل في محافظة بيت لحم. وخلال فترة السنتين، تم جمع ٨٠٦ ١٦ مطالبات وأكثر من ٠٠٠ ٣٠٠ وثيقة ثبوتية، ليصل مجموع المطالبات التي جمعت (في ١٩٦ مجتمعا محليا فلسطينيا) ٥١٤ ٤٠ مطالبة. وقد استعرض مجلس سجل الأمم المتحدة منذ إنشائه ٢٣٣ ١٢ مطالبة قام المكتب بتجهيزها.

(ب) زيادة الوعي لدى الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الفلسطينيين المتضررين بإمكانية وشروط تقديم مطالبات تتعلق بالأضرار

١٦٩ - واصل المكتب تنفيذ حملة واسعة لتوعية الجمهور خلال فترة السنتين مع التركيز بوجه خاص على ٠٠٠ ٤٢٠ فلسطيني من المحافظات الثلاث (قلقيلية والخليل وبيت لحم) ومجتمعاتها المحلية البالغ عددها ٨٥ مجتمعا محليا، ما يرفع عدد الأشخاص المشمولين بالتوعية منذ بداية الحملة ليصل إلى ٢٠٠ ٧٢٠ شخص من ثماني محافظات (طوباس وجنين وطولكرم وقلقيلية وسلفيت ورام الله والخليل وبيت لحم) ومجتمعاتها المحلية البالغ عددها ١٩٦ مجتمعا محليا.

البرنامج الفرعي ١٠
مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي

(أ) تحسين تقديم التقارير إلى مجلس الأمن والجمعية العامة والهيئات الحكومية الدولية الأخرى والبلدان المساهمة بقوات كي يتسنى اتخاذ قرارات مستنيرة تماما بشأن المسائل المتصلة بحفظ السلام

١٧٠ - واصلت فرقة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المعنية بالسلام والأمن عقد اجتماع لها مرتين في السنة لمناقشة المسائل الاستراتيجية ومعالجة قضايا الاهتمام المشترك المتعلقة بالسلام والأمن في أفريقيا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أوفدت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي عدة بعثات مشتركة للتقييم، بما في ذلك إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، وغينيا - بيساو، والصومال. وواصلت مجموعة السلام والأمن بالمكتب تنسيق أنشطتها. وتم استكمال خطط عمل المجموعة وكل واحدة من المجموعات الفرعية الأربع لبرنامج الاتحاد الأفريقي العشري لبناء القدرات لتضمينها التوصيات المنبثقة عن استعراض البرنامج. وجرى وضع تصور لإطار للاتحاد الأفريقي لمنع نشوب النزاعات.

(ب) الإسراع بنشر وإنشاء عمليات حفظ السلام استجابة للولايات الصادرة عن مجلس الأمن

١٧١ - أُعدت خارطة طريق القوة الاحتياطية الأفريقية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥، إلى جانب خطة عملها، وشرع في تنفيذها وفقا للمعايير والآجال المتفق عليها. وفي عام ٢٠١٣، أجرى الاتحاد الأفريقي تقييما شاملا للقوة الاحتياطية الأفريقية خلص إلى ضرورة تكثيف الجهود لكفالة تفعيل القوة، على النحو المتوخى، بحلول عام ٢٠١٥. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أذن مجلس الأمن بإنشاء بعثة دعم دولية بقيادة أفريقية في مالي. وبدعم تخطيطي من المكتب، انتشرت بعثة الدعم الدولية ونفذت عمليات وفقا لولايتها حتى ١ تموز/يوليه ٢٠١٣، وهو التاريخ الذي استعيض فيه عنها ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢١٢٤ (٢٠١٣) الذي أذن فيه بزيادة إضافية في سقف قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال برفعه من ١٧ ٧٣١ جنديا إلى ٢٢ ١٢٦ جنديا. وانتهى الاتحاد الأفريقي من إعداد خطة تتضمن المراحل المقبلة لنشر البعثة.

(ج) زيادة كفاءة عمليات حفظ السلام وفعاليتها

١٧٢ - حتى نهاية عام ٢٠١٣، لم يتسن لمكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي الانتقال إلى مرفق المكاتب الجديد في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، إذ لم يكتمل تشييد المبنى. وكان التأجيل راجعا إلى أسباب خارج نطاق سيطرة المكتب تتعلق بحالات تأخير في شحن مواد البناء ونقص الاحتياطيات من العملات الأجنبية في إثيوبيا. وأُجّل الانتقال إلى الفترة التي يغطيها التقرير المقبل ومن المقرر مؤقتا أن يكون ذلك في الربع الثالث من عام ٢٠١٤. وحقق المكتب نسبة ٨٣ في المائة في شغل الوظائف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ وانتهى بنجاح من مشاريع تجديد الهياكل الأساسية وإعادة البناء اللازمة لاستيفاء المعايير الأمنية الدنيا.

الباب ٤
نزع السلاح

الملامح البارزة لنتائج البرنامج

واصل مكتب شؤون نزع السلاح تقديم الدعم لتنفيذ قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع والمقررات المتخذة خلال مؤتمرات واجتماعات الدول الأطراف في مختلف الاتفاقات المتعددة الأطراف المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار، وكذلك تعزيز أنشطة الدعوة والاتصال. ومهد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بوضع

معاهدة تجارة الأسلحة، المعقود في تموز/يوليه ٢٠١٢، السبيل للحدث التاريخي المتمثل في اعتماد المعاهدة في آذار/مارس ٢٠١٣. وقررت الجمعية العامة، في دورتها السابعة والستين، إنشاء فريق عامل مفتوح باب العضوية لوضع مقترحات للمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف (القرار ٥٦/٦٧) وطلبت إلى الأمين العام أن ينشئ فريق خبراء حكوميين يقوم بتقديم توصيات بشأن الجوانب التي يمكن أن تسهم في وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية (القرار ٥٣/٦٧). وفي عام ٢٠١٣، تلقت الجمعية العامة تقارير من أفرقة الخبراء الحكوميين الثلاثة المعنية تباعا بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، وبالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، وبمواصلة تشغيل سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وزيادة تطويره.

وعقد المؤتمر الثاني لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه في نيويورك في الفترة من ٢٧ آب/أغسطس إلى ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. واعتمد تقرير نهائي في آخر يوم من هذا اللقاء. وعقدت الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ في جنيف في الفترة من ٢٢ نيسان/أبريل إلى ٣ أيار/مايو ٢٠١٣.

التحديات والدروس المستفادة

ظل المكتب يواجه تحديات على مستوى الميزانية للاضطلاع بأنشطته نظرا لشدة اعتماده على الموارد الخارجة عن الميزانية. وكانت هناك تحديات أخرى طبيعتها سياسية، منها الاختلاف الذي ساد مؤتمر نزع السلاح، الأمر الذي حال دون مباشرة المؤتمر أعماله الموضوعية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المشاركين في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بوضع معاهدة تجارة الأسلحة، المعقود في نيويورك في تموز/يوليه ٢٠١٢، اختتموا أعمالهم بعد أربعة أسابيع من المفاوضات المعقدة والمكثفة، دون التوصل إلى اتفاق بشأن نص للمعاهدة. ونتيجة لذلك، عقد مؤتمر الأمم المتحدة الختامي المعني بوضع معاهدة تجارة الأسلحة في آذار/مارس ٢٠١٣ لإتمام وضع المعاهدة وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٣٤/٦٧.

ولتشجيع التمثيل المتوازن بين الجنسين في الاجتماعات التي ينظمها المكتب، تحث الحكومات باستمرار على تسمية مرشحات للمشاركة في الاجتماعات وأعمال أفرقة الخبراء.

١٧٣ - تستند النتائج المذكورة أعلاه إلى نسبة تنفيذ قدرها ٧٩ في المائة من النواتج المقررة القابلة للقياس الكمي البالغ عددها ١ ٨٧٧ ناتجا.

١٧٤ - ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ ((A/66/6 (Sect. 4)).

التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) إدارة برنامج العمل بفعالية

١٧٥ - أنجز مكتب شؤون نزع السلاح في الوقت المناسب ولاياته البرنامجية وواصل كفالة التنسيق والتآزر الفعالين بين فروعه الخمسة، ومراكزه الإقليمية الثلاثة (الواقعة في بيرو ونيبال وتوغو)، ومكتبه في فيينا. وشملت نواتجه الفنية إسداء المشورة للأمين العام في قضايا نزع السلاح وعدم الانتشار والقضايا الناشئة وغيرها من القضايا الشاملة ذات الصلة. واضطلع المكتب أيضا بكفاءة بوظائفه الإدارية، واستخدم ٩٩ في المائة من تمويله الإجمالي لفترة السنتين، وحقق معدل امتثال قدره ٨٠ في المائة في التدريب الإلزامي للموظفين في جميع الفئات تقريبا.

(ب) زيادة دقة تقديم الوثائق في موعدها المحدد

١٧٦ - حقق المكتب معدل امتثال قدره ١٠٠ في المائة في دقة توقيت جميع الوثائق التي قدمها لِيُنظر فيها خلال الدورتين السابعة والستين والثامنة والستين للجمعية العامة وفي الاجتماعات التي قام بتنظيمها. وواصل المكتب تكثيف جهوده لضمان أن تكون الوثائق المقدمة من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية الأخرى بمناسبة اجتماعات ومؤتمرات متوافرة ضمن إطار زمني معقول.

(ج) تحديد المسائل المستجدة التي تتطلب اهتمام الدول الأعضاء

١٧٧ - خلال فترة السنتين، اجتمع ممثلو الدول الأعضاء مع الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح في ١٤٠ مناسبة لاستكشاف سبل ووسائل التعاون مع المكتب ومناقشة المبادرات التي ترتكز على الجهود المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، بما في ذلك اتفاقات نزع السلاح الدولية، وأسلحة الدمار الشامل، والإرهاب، والأسلحة الصغيرة، والمناطق الخالية من الأسلحة النووية، والمراكز الإقليمية للسلام ونزع السلاح. وأجرت الممثلة السامية ٢٣ مقابلة بغية إحراز تقدم في جدول أعمال نزع السلاح. وبالإضافة إلى ذلك، عقدت طوال فترة السنتين العديد من جلسات الحوار مع مسؤولين من الدول

الأعضاء وممثلين عن مجامع الفكر والمنظمات ذات الصلة، ولأن هذه الجلسات لم تكن مقررة، لم يتسن إدخالها ضمن الحسابات لقياس هذا الناتج. وعند أخذ هذه الاجتماعات الوقتية في الحسبان، يتجاوز مجموع الاجتماعات الهدف المحدد، وهو ١٠٠ اجتماع.

(د) زيادة اتساق السياسات في إدارة أنشطة نزع السلاح التي تضطلع بها الأمم المتحدة

١٧٨ - خلال فترة السنتين، اضطلع المكتب بما عدده ١٥٤ من الأنشطة المشتركة التي تتنوع بين الاجتماعات وحلقات العمل والمعارض والمنشورات، فضلا عن عدد من الأنشطة المتصلة بتدمير الأسلحة وتدريب موظفي إنفاذ القانون ووضع مقترحات المشاريع، ويتجاوز هذا الإجمالي الهدفَ المحدد، وهو ١٠٠ نشاط.

البرنامج الفرعي ١

المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن الحد من الأسلحة ونزع السلاح

(أ) الدعم الفعال للمفاوضات في مؤتمر نزع السلاح ومؤتمرات واجتماعات الدول الأطراف في مختلف الاتفاقات المتعددة الأطراف بشأن الحد من الأسلحة ونزع السلاح، بما في ذلك عدم الانتشار من جميع جوانبه، على المستويات التنظيمية والإجرائية والموضوعية

١٧٩ - واصلت أمانة مؤتمر نزع السلاح وفرع الدعم التابع للمؤتمر (جنيف) تقديم الدعم الفني والتنظيمي لمؤتمر نزع السلاح. وقد أعربت الدول الأعضاء في المؤتمر عن تقديرها للعمل ذي الصلة على النحو الموثق في المحاضر الحرفية لجلسات المؤتمر. وقدمت الأمانة المشورة في الإجراءات والممارسات للدول والرؤساء والمسؤولين في الفريق العامل غير الرسمي المعني بالبرنامج الشامل لنزع السلاح. واضطلع الفرع بدور هام في الدعم التنظيمي والفني المقدم إلى الاجتماعات المتعلقة باتفاقية حظر استخدام وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام واتفاقية الذخائر العنقودية. وأشارت الملاحظات التي وردت إلى أن الفرع قدم الدعم المطلوب منه بطريقة مثالية. وفي عام ٢٠١٣، قدم الفرع أيضا الدعم للفريق العامل المفتوح باب العضوية لوضع مقترحات للمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف وتلقى ملاحظات إيجابية من الوفود ومن ممثلي المجتمع المدني.

(ب) الدعم الفعال للقيام في الوقت المناسب بتنفيذ المقررات والتوصيات وبرامج العمل التي اعتمدتها مؤتمرات واجتماعات الدول الأطراف في مختلف الاتفاقات المتعددة الأطراف لنزع السلاح وعدم الانتشار

١٨٠ - واصل الفرع العمل مع الدول الأطراف لتمكين كل منها من الامتثال للالتزامات المنوطة بها لتقديم التقارير في إطار شتى الصكوك المتعددة الأطراف. وبفضل الجهود التي يبذلها الفرع لتيسير عملية تقديم الدول الأطراف لتقاريرها، بوسائل منها توفير الأدوات على شبكة الإنترنت وإنشاء صفحات شبكية محدودة الدخول، أقدمت الدول الأطراف على توفير البيانات المطلوبة. وخلال فترة السنتين، تواصلت زيارة الدول الأعضاء وعامة الجمهور بأعداد كبيرة للصفحات الشبكية التي أنشأها الفرع ويقوم بتعهدها.

(ج) تعزيز خبرة الدول الأعضاء في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار عن طريق برنامج الأمم المتحدة للزمالات والتدريب والخدمات الاستشارية في مجال نزع السلاح، وتحسين التوازن بين الجنسين في المشاركة في البرنامج

١٨١ - واصل برنامج الزمالات اجتذاب اهتمام واسع. وكان ذلك بفضل استهداف الدول التي لم تشارك فيه والترويج لتوازن عام في المشاركة من جانب المجموعات الإقليمية. وزاد عدد خريجي برنامج الزمالات الذين يتولون مناصب ذات صلة بنزع السلاح في حكوماتهم، كما يدل على ذلك زيادة عدد المشاركين منهم في مؤتمرات تحديد الأسلحة ونزع السلاح. ويحدّث البرنامج باستمرار لكي يستجيب بدرجة أكبر للتحديات المعاصرة في مجالي تحديد الأسلحة ونزع السلاح. غير أن زيادة عدد المرشحات للبرنامج لا يزال يمثل تحديا. وتشمل الجهود المبذولة لمواجهة هذا التحدي إضافة محاضرات عن القضايا الجنسانية في المنهج الدراسي للبرنامج، والعمل عن كثب مع الدول بهذا الخصوص. وقد انخفضت نسبة المشارِكات في البرنامج من ٥٤ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ٤٠ في المائة في عام ٢٠١٣.

البرنامج الفرعي ٢
أسلحة الدمار الشامل

(أ) التيسير الفعال والمعزز لعملية المفاوضات والمداولات وبناء توافق الآراء بين الدول الأعضاء والدول الأطراف، بناء على طلبها، بشأن قضايا نزع السلاح، بما فيها عدم الانتشار من جميع جوانبه، وقضايا التطبيق العالمي المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية ومنظومات إيصالها

١٨٢ - قدم فرع أسلحة الدمار الشامل الدعم الفني والتنظيمي والإداري للمؤتمرات المعنية بعدم انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك الدورتان الأولى والثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر

الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، المعقودتان في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ على التوالي. وواصل الفرع متابعة نتائج مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، ولا سيما من خلال تقديم الدعم الفني للأعمال التحضيرية لمؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وقدم الفرع أيضا الدعم الفني والتنظيمي للاجتماع الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب النووي، المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وللاجتماع الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي، المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

(ب) تعزيز معرفة وفهم التحديات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية، والأسلحة البيولوجية والكيميائية، بما في ذلك الإرهاب المنطوي على استخدام أسلحة الدمار الشامل، وزيادة التعاون المتعدد الأطراف ضمن الولايات القائمة في التصدي لتلك التحديات وتحسين القدرة على مواجهتها

١٨٣ - نظم فرع أسلحة الدمار الشامل ٣٨ مؤتمرا وحلقة عمل ومناقشة قطرية وحلقة دراسية دعما لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وقدم الفرع الدعم الفني والتنظيمي لبعثة الأمم المتحدة المعنية بالتحقيق في مزاعم استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، ما أفضى إلى صدور تقريرين (A/67/997-S/2013/553 و A/68/663-S/2013/735، المرفق) وللبعثة المشتركة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة للقضاء على برنامج الجمهورية العربية السورية للأسلحة الكيميائية. وعزز الفرع تعاونه مع المنظمات الدولية المعنية من خلال وضع ترتيب تكميلي مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ وإبرام مذكرة تفاهم مع منظمة الصحة العالمية.

البرنامج الفرعي ٣
الأسلحة التقليدية (بما في ذلك التدابير العملية لنزع السلاح)

(أ) التيسير الفعال لقيام الدول الأعضاء بتنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه لعام ٢٠٠١، باستخدام الأدوات المتوافرة

١٨٤ - في عام ٢٠١٢، قدم الدعم في إطار البرنامج الفرعي للمؤتمر الاستعراضي الثاني لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه ولاجتماعات لجنته التحضيرية، وتوجت الأعمال باعتماد وثيقة ختامية. ونظمت جولات من المشاورات غير الرسمية مع الدول

الأعضاء في إطار الإعداد لاجتماع الدول الخامس الذي يعقد كل سنتين بشأن برنامج العمل، المقرر عقده في حزيران/يونيه ٢٠١٤. وتم استحداث وصيانة أدوات شتى لتنفيذ برنامج العمل والولايات ذات الصلة، من قبيل نظام دعم تنفيذ برنامج العمل، والمعايير الدولية لتحديد الأسلحة الصغيرة، والمبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة. وسعيا إلى تيسير تقديم المساعدة التقنية في تنفيذ برنامج العمل، أعدت مجموعات من مقترحات المساعدة وعممت وجرى تنظيم اجتماعات لربط المنظمات المانحة بالدول المتضررة.

(ب) التيسير الفعال للعملية المتعلقة بمؤتمر الأمم المتحدة المعني بوضع معاهدة تجارة الأسلحة

١٨٥ - قدم الدعم الفني والإداري في إطار البرنامج الفرعي بتقديم الخدمات لاجتماع اللجنة التحضيرية المعقود في شباط/فبراير ٢٠١٢، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بوضع معاهدة تجارة الأسلحة المعقود في تموز/يوليه ٢٠١٢، ومؤتمر الأمم المتحدة الختامي المعني بوضع معاهدة تجارة الأسلحة المعقود في آذار/مارس ٢٠١٣، والذي توج باعتماد الجمعية العامة لمعاهدة تجارة الأسلحة في ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣. ولتيسير التبكير بدخول المعاهدة حيز النفاذ، نظمت مناسبة خاصة للتوقيع على المعاهدة في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣، أصبحت بفضلها ٦٧ دولة دولا موقّعة على المعاهدة. وكان التوقيع على المعاهدة مدرجا أيضا ضمن أنشطة المناسبة السنوية الخاصة بالمعاهدات في عام ٢٠١٣.

(ج) التيسير الفعال لمشاركة الدول الأعضاء في صكوك الأمم المتحدة المتعلقة بتدابير بناء الثقة في المسائل العسكرية والأمنية ومواصلة توسيع نطاق هذه الصكوك

١٨٦ - تواصل في إطار البرنامج الفرعي تيسير مشاركة الدول الأعضاء في صكوك الأمم المتحدة المتعلقة بتدابير بناء الثقة في المسائل العسكرية والأمنية. وفي عام ٢٠١٣، قدمت ٧٠ دولة تقارير إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، وقدمت ٥٧ دولة معلومات لإدراجها في تقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية. وقدم الدعم الفني والإداري للدورات الثلاث لفريق الخبراء الحكوميين المعقودة في عام ٢٠١٣ من أجل إجراء استعراض للسجل. وأطلقت قاعدة بيانات ترتكز على خرائط بشأن النفقات العسكرية العالمية ونظام للإبلاغ الإلكتروني المباشر في عام ٢٠١٣.

البرنامج الفرعي ٤
الإعلام والاتصال

(أ) زيادة استخدام المواد الإعلامية والتثقيفية لمكتب شؤون نزع السلاح وتحسين فرص الاطلاع عليها

١٨٧ - نشر فرع الإعلام والاتصال، خلال فترة السنتين، حولية الأمم المتحدة لنزع السلاح (الجزءان الأول والثاني (٢٠١٢))، وورقة واحدة غير دورية (رقم ٢٢)، ومنشورا إلكترونيا واحدا بعنوان ''تطبيق منظور لنزع السلاح في القضايا الجنسانية، وحقوق الإنسان، والتنمية، والأمن، والتثقيف، والاتصال: ستة مواضيع'' ومنشورات مخصصة، بما في ذلك صحائف وقائع و ''بطاقات بريدية'' أعدت بعنوان تنزيلات ''هيروشيما ونغازاكي'' (www.un.org/disarmament/education/hibakusha/). وجرى تصوير ثلاث مقابلات بالفيديو وتم عرضها على الموقع الشبكي لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بوضع معاهدة تجارة الأسلحة وجرى إصدار أربع نسخ إلكترونية للرسالة الإخبارية الفصلية لمكتب شؤون نزع السلاح. وأطلقت في عام ٢٠١٢ مسابقة على الإنترنت بعنوان ''الفن من أجل السلام''، وهي موجهة للصغار الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ سنوات و ١٧ سنة في العالم أجمع لتشجيعهم على استخدام مواهبهم الخلاقة لرسم عالم خال من الأسلحة النووية.

(ب) اطلاع المستخدمين النهائيين في الوقت المناسب من خلال الوسائل المطبوعة والإلكترونية على المعلومات الوقائعية والموضوعية المتعلقة بالجوانب المختلفة لنزع السلاح

١٨٨ - واصل المكتب تحديث موقعه الشبكي دوريا باستكماله بمحتويات جديدة، منها بيانات الأمين العام والممثلة السامية، والتطورات الجارية في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار، وجدول زمني للاجتماعات الحكومية الدولية، وكل ما يجد في قواعد البيانات المختلفة. وتمكن المكتب من تأمين إحصاءات آنية بشأن عدد الزيارات لموقعه الشبكي ومدتها باستخدام تحليلات جهاز غوغل. وإضافة إلى ذلك، فتح المكتب حسابا على موقع تويتر بهدف تبادل المعلومات عن آخر التطورات في مجال مزع السلاح؛ ولوحظت زيادة مطردة في عدد المتتبعين (بمتوسط ١٠ أشخاص في اليوم). وأكدت الملاحظات التي وردت من المستخدمين النهائيين بشأن الموقع الشبكي ومن المتلقين لنشرة ''موجز نزع السلاح'' أن النهج الحالي يفي باحتياجاتهم وينبغي الاستمرار في اتباعه.

البرنامج الفرعي ٥
نزع السلاح الإقليمي

(أ) زيادة فرص التعاون والتنسيق والتآزر على الصعيد الإقليمي فيما بين الدول والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في المسائل المتصلة بقضايا نزع السلاح وعدم الانتشار من جميع جوانبه والسلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي

١٨٩ - اضطلع فرع نزع السلاح الإقليمي ومراكزه الإقليمية بأكثر من ١٨٨ نشاطا، تتنوع بين دورات تدريبية وحلقات دراسية وأنشطة لبناء القدرات، في سبيل تعزيز التعاون الإقليمي بين الدول والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في المسائل المتعلقة بنزع السلاح، وعدم الانتشار، والسلام والأمن على الصعيد الإقليمي. وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى أن المركز الإقليمي في أفريقيا نظم، إلى جانب الاتحاد الأفريقي، مشاورتين إقليميتين أفريقيتين بشأن معاهدة تجارة الأسلحة، في أيار/مايو ٢٠١٢ وآذار/مارس ٢٠١٣؛ وأن المركز الإقليمي في آسيا والمحيط الهادئ استضاف مؤتمرين سنويين مشتركين بين جمهورية كوريا والأمم المتحدة بشأن مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار؛ وأن المركز الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي نظم اجتماع مائدة مستديرة للخبراء في منطقة البحر الكاريبي في نيسان/أبريل ٢٠١٢ لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وحلقة دراسية إقليمية بشأن تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

(ب) زيادة التعاون، داخل كل منطقة ومنطقة دون إقليمية، بين مكتب شؤون نزع السلاح والدول والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، في مجالات نزع السلاح، وعدم الانتشار من جميع جوانبه، والسلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي

١٩٠ - ساهمت البرامج والأنشطة المدعومة من فرع نزع السلاح الإقليمي والمنفذة من جانب مراكزه الإقليمية في زيادة التعاون بين مكتب شؤون نزع السلاح والدول والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية. وحقق الفرع هذا التعاون عن طريق إتاحة الفرص وتوفير المنتديات لتقاسم الخبرات وإجراء الحوار وبناء الشراكات ونقل المعارف والخبرات فيما بين الدول والهيئات الإقليمية ودون الإقليمية.

(ج) تحسين قدرة الكيانات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية على تنفيذ التدابير المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار من جميع جوانبه وتدابير السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي

١٩١ - خلال فترة السنتين، نظمت المراكز الإقليمية، بناء على طلب الدول الأعضاء، ١١ دورة تدريبية لتعزيز القدرة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وأفضت المساعدة التي قدمها المركز في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لدول المنطقة إلى تدمير أكثر من ٠٠٠ ٤٢ قطعة سلاح وأكثر من ٥٠ طن من الذخائر وعززت قدرة الدول على الإدارة الآمنة والمأمونة لأكثر من ١٣٠ مرفقا لتخزين الأسلحة في جميع أنحاء المنطقة. وقام المركز بتدريب أكثر من ٤٣٠ موظفا من موظفي قطاع الأمن الوطني، بما في ذلك موظفو الجمارك والقضاء، على مسائل تحديد الأسلحة الصغيرة، بما في ذلك وسمها وتعقبها وإدارة مخزوناتها. ونظم المركز الإقليمي في أفريقيا دورتين تدريبيتين لصالح ٢٠٠ من قوات قطاع الأمن في توغو لتدريبها على اتباع المبادئ الدولية في مجال استخدام القوة والأسلحة النارية ودورة تدريبية واحدة في كوت ديفوار لصالح ٢٣ من ضباط الدفاع والأمن لتدريبهم على مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

الباب ٥
عمليات حفظ السلام

الملامح البارزة لنتائج البرنامج

واصلت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني تقديم التوجيه الاستراتيجي والتوجيهات التشغيلية اليومية لما عدده ١٧ عملية لحفظ السلام، و ١٦ بعثة سياسية خاصة، ولبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وكانت فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ صعبة بوجه خاص، إذ إن العديد من عمليات حفظ السلام خضعت لتغييرات جذرية من حيث ولايتها وحجمها. وتم إنشاء بعثتين جديدتين لحفظ السلام (بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي)، وست بعثات سياسية خاصة (المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة الساحل ومكتب الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لسورية، ومكتب الأمم المتحدة في مالي، والمبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، والبعثة المشتركة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة للقضاء على برنامج الجمهورية العربية السورية للأسلحة الكيميائية).

ونتيجة لذلك، استجابت الإدارتان لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة بعرض ثماني عمليات لتخطيط بعثات تماشيا مع متطلبات مجلس الأمن الفنية والزمنية وأولويات البعثات. وتحققت إنجازات ملموسة في تنفيذ استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي باتخاذ خطوات لكفالة فهم مشترك لماهية عمل الأمانة العامة وعلته وتوضيح كيف أن تفعيل الاستراتيجية بجميع جوانبها سيضمن تحقيق الأهداف الأساسية. وانخفض عدد الأيام المتاحة لتقديم الميزانيات المقترحة للدول الأعضاء فيما يخص البعثات الجديدة والآخذة في التوسع (بعد اتخاذ قرار مجلس الأمن ذي الصلة)؛ وانخفض أيضا معدل الشغور بالنسبة للبعثات المستقرة، ليصل إلى ١٥ في المائة؛ وتحسنت الأهداف المحددة لمعدلات التمثيل الجغرافي وتمثيل الجنسين وتم تجاوزها؛ واستمر تطوير وتنفيذ مبادرة الأفق الجديد.

التحديات والدروس المستفادة

تشمل أهم التحديات والعقبات التي تعترض تنفيذ الولاية والبرنامج ضرورة مواصلة دعم سياسي قوي وموحد لمجلس الأمن لتنفيذ ولايات حفظ السلام، والإذن بولايات واضحة وواقعية وقابلة للإنجاز؛ وقيام الدول الأعضاء، والبلدان المساهمة بقوات عسكرية وشرطية وغيرها من البلدان بتوفير الموارد والقدرات البشرية والمالية واللوجستية اللازمة لنجاح تنفيذ الولايات؛ ودعم الجهات الفاعلة الإقليمية والدول الأعضاء الرئيسية الأخرى لجهود التفاوض على اتفاقات السلام وولايات حفظ السلام وتنفيذها؛ والتزام المانحين بالأنشطة الرئيسية لحفظ السلام وأنشطة التعافي المبكر التي يجري دعمها عن طريق التبرعات؛ والقيام بالتخطيط التفصيلي اللازم قبل استهلال عمليات معقدة، دون الحكم مسبقا على القرارات السياسية التي تتخذها الدول الأعضاء.

١٩٢ - تستند النتائج المذكورة أعلاه إلى نسبة تنفيذ قدرها ٩٥ في المائة من النواتج المقررة القابلة للقياس الكمي البالغ عددها ٤٠٠ ناتجا.

١٩٣ - ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ ((A/66/6 (Sect. 5)).

١ - إدارة عمليات حفظ السلام

التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) إدارة برنامج العمل بفعالية

١٩٤ - واصل مكتب وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام رصد وتقييم التقدم المحرز في إدارة برنامج عمله بفعالية. وبناء على ذلك، ظل حفظ السلام عنصرا ديناميا أساسيا من عناصر تصدي المجتمع الدولي للأخطار الدولية التي تهدد السلام والأمن. وظل نشاط حفظ السلام يتسم بأوجه قوة فريدة، ولا سيما قدرته على إتاحة نشر ودعم قوات عسكرية وشرطية من جميع أنحاء العالم، وإدماجها مع أفراد حفظ السلام المدنيين من أجل النهوض بالولايات المتعددة الأبعاد.

(ب) تعزيز التوجيه الاستراتيجي والتنفيذي، وتخطيط ونشر ونقل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة التي تقودها إدارة عمليات حفظ السلام

١٩٥ - واصلت إدارة عمليات حفظ السلام إحراز تقدم في تنفيذ ولايات مجلس الأمن والجمعية العامة. وأنشئت بعثة جديدة متعددة الأبعاد لتثبيت الوضع في مالي (بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي). وواصلت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان التركيز على منع نشوب النزاعات وحماية المدنيين، بينما تولت قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي دعم ورصد عملية نزع السلاح في أبيي، بما في ذلك بتقديم المساعدة في تفعيل الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. وخلال فترة السنتين، قدمت الإدارة الدعم للجهود المبذولة على نطاق الأمم المتحدة لإدارة الأزمة في الجمهورية العربية السورية، بسبل منها الإسراع بنشر بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية، وتصفيتها لاحقا. وساعدت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في إعادة المياه إلى مجاريها في البلد، بينما أفضى التقدم المحرز في توطيد السلام في ليبريا إلى وضع خطة لزيادة تقليص العنصر العسكري في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا. وتصدت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية للأزمة في الجزء الشرقي من البلد حيث تعمل، بطرق منها تقديم الدعم لإطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة ونشر لواء التدخل التابع لها. وأحرزت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي تقدما في تقليص حجمها وفي التركيز المستمر لأنشطتها. وختاما، أنجزت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي ولايتها. وشاركت الإدارة بنشاط أيضا في التخطيط للطوارئ، بما في ذلك

فيما يتعلق بإمكانية نشر عمليات لحفظ السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، والصومال، والجمهورية العربية السورية.

(ج) تحسين التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين في صفوف الموظفين

١٩٦ - لا تخضع الأغلبية العظمى من الوظائف في إدارة عمليات حفظ السلام لنظام النطاقات المستصوبة. وبناء عليه، يتعلق الاستقدام الذي ينطوي على تمثيل جغرافي إلى حد بعيد باستقدام الموظفين الذين اجتازوا امتحانات تنافسية. ومن أصل ١٩ وظيفة في الفئة الفنية والفئات العليا الممولة من الميزانية العادية، شغلت ٥ وظائف (٢٦ في المائة) باستقدام موظفين وطنيين من بلدان غير ممثلة أو ذات تمثيل ناقص، وهو تحسن إذ تم تجاوز هدف ٢٥ في المائة المحدد لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وشغلت نساء ثماني وظائف من الوظائف الـ ١٩ (٤٢ في المائة)، وهو تحسن إذ تم تجاوز هدف ٤٠ في المائة المحدد لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

(د) إيجاد فهم مشترك بين الأمانة العامة والدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى بشأن التوجه المستقبلي لنشاط الأمم المتحدة لحفظ السلام وبالنسبة لفرادى العمليات

١٩٧ - واصلت الإدارة تحديد التحديات، والفرص، والأولويات بالنسبة لفرادى العمليات وبالنسبة لعمليات حفظ السلام ككل، بما في ذلك القدرات والإمكانات والموارد اللازمة، ووضع النهج اللازمة للتصدي لهذه التحديات ولشرحها للجهات الفاعلة الخارجية. وأنشأت الإدارة آليات رسمية في مجال الكفاءة للقيام بانتظام باستعراض مستويات الموظفين المدنيين والأفراد العسكريين والشرطيين وكشفت فرصا لتحسين التعاون وتقاسم الموارد بين البعثات.

البرنامج الفرعي ١
العمليات

(أ) إسداء المشورة المستنيرة في الوقت المناسب وتقديم توصيات عن المسائل المتصلة بحفظ السلام إلى مجلس الأمن والجمعية العامة والهيئات الحكومية الدولية الأخرى والبلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة الأخرى

١٩٨ - استجاب البرنامج الفرعي لتوصيات اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، واللجنة الخامسة، واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، ولجنة الاشتراكات، ووحدة التفتيش المشتركة، ومجلس مراجعي الحسابات، وساهم في إحاطات وتقارير خاصة بها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدرجت ١٨ توصية بإدخال تعديلات جديدة أو هامة على عمليات لحفظ السلام في قرارات مجلس الأمن. ومع كفالة عملية على قدر أكبر

من التكامل والتشاور، لا سيما مع مجلس الأمن، والجمعية العامة، والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، أسدى البرنامج الفرعي مشورة بشأن عمليات حفظ السلام الحالية والمحتملة وتنفيذ الولايات والإدماج والاحتياجات التشغيلية إلى البعثات الدائمة للدول الأعضاء لدى الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، والبنك الدولي، وبرنامج الأغذية العالمي، والمنظمات غير الحكومية، وسائط الإعلام.

(ب) إدارة عمليات حفظ السلام بفعالية و كفاءة

١٩٩ - قدمت الإدارة التوجيه لـ ١٧ عملية من عمليات حفظ السلام ولبعثة سياسية خاصة واحدة، بما يضمن نهجا متكاملا للأمم المتحدة إزاء توطيد السلام. وأنجزت عمليات التخطيط للبعثات بما يتماشى مع المتطلبات الفنية والزمنية التي وضعها مجلس الأمن. وشملت أولويات البعثات: نشر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية، وتصفية هذه البعثة، وإرسال وحدات إضافية إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي؛ وتنفيذ ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ واستعراض ومواصلة إعادة تشكيل الأفراد النظاميين للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور؛ واستعراض ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان؛ وإجراء الاستعراض الاستراتيجي لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان؛ وتقييم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار؛ وتقليص بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي بعد الزيادة التي شهدتها في أعقاب الزلزال الذي ضرب البلد والاستمرار في تركيز أنشطة هذه البعثة؛ والاستمرار في إعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا؛ والقيام بالتخطيط الطارئ لدعم بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى ودراسة إمكانية تحويلها إلى عملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام؛ وإنهاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي.

البرنامج الفرعي ٢
العنصر العسكري

(أ) تقليص الفترة الزمنية اللازمة للتخطيط للعنصر العسكري لعمليات حفظ السلام ونشره وإرسائه سريعا استجابة للولايات الصادرة عن مجلس الأمن

٢٠٠ - أعد مكتب الشؤون العسكرية في فترة السنتين ١٠ خطط عسكرية - لكل من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (ثلاث خطط)، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية، وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي - في غضون سبعة أيام من اتخاذ مجلس الأمن لقرار ذي صلة. وجرى إصدار طلبات رسمية لإعلان التبرعات إلى الدول الأعضاء للشروع في تكوين القوات في غضون خمسة أيام من إعداد وثائق التخطيط. وجرى إصدار طلبات رسمية لإعلان التبرعات لمراقبي الأمم المتحدة العسكريين في إطار بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية؛ وسرية المهندسين التابعة لجمهورية كوريا في إطار بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان؛ ومراقبي الأمم المتحدة العسكريين ووحدة للحماية المباشرة في إطار قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي والآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها؛ وكتيبة المشاة الإثيوبية في إطار العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور؛ وكتائب المشاة ووحدات التمكين في إطار بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي؛ وسرية مشاة في إطار قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان؛ ووحدة للحماية المباشرة، وسرية احتياطية للقوات، وفصيلة لجبل الشيخ في إطار قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. وتم نشر دليل الأمم المتحدة لكتائب المشاة في آب/أغسطس ٢٠١٢ وأطلق نظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية على شبكة الإنترنت في شباط/فبراير ٢٠١٣. وقام ما مجموعه ٦٥ دولة عضوا بإجراءات التسجيل في الموقع الشبكي الجديد المعنون ''رابط قوات الأمم المتحدة''، وهو مركز إلكتروني لتبادل وجمع وإدارة المعلومات المتعلقة بأنشطة التخطيط لتكوين وإعداد القوات.

(ب) زيادة كفاءة وفعالية العناصر العسكرية لعمليات حفظ السلام

٢٠١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرى تنفيذ ٣١ توصية وكانت ١٥ توصية قيد التنفيذ من أصل ٤٦ توصية وردت في تقارير انتهاء المهمة التي قدمها رؤساء العناصر العسكرية وأيدها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام. ويستفاد من الدروس

المستخلصة من استعراض التوصيات الواردة في تقارير انتهاء المهمة في وضع المعايير التي يتعين أن تتبعها العناصر العسكرية وتورد في التقرير الشامل عن الثغرات في القدرات العسكرية.

البرنامج الفرعي ٣
سيادة القانون والمؤسسات الأمنية

(أ) نشر وإرساء العناصر المعنية بسيادة القانون والأمن في عمليات حفظ السلام بصورة أفضل توقيتا استجابة للولايات الصادرة عن مجلس الأمن

٢٠٢ - خلال فترة السنتين، استلزمت بعثة جديدة نشر عنصر شرطي جديد. وأرسل أفراد قدرة الشرطة الدائمة إلى مكتب الأمم المتحدة في مالي في نيسان/أبريل وأيار/مايو (قبل صدور ولاية مجلس الأمن) لتوفير القيادة والإعداد لإطلاق عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وإضافة إلى ذلك، أرسلت قدرة أساسية في مجال العدل والسجون من المقر ومن القدرة الدائمة للعدل والسجون إلى بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية في غضون ١٥ يوما من اتخاذ مجلس الأمن للقرار ٢٠٤٣ (٢٠١٢) في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٢.

(ب) زيادة كفاءة وفعالية العناصر المعنية بسيادة القانون والأمن في عمليات حفظ السلام

٢٠٣ - جرى استعراض مفاهيم العمليات وغيرها من الخطط المتكاملة لعناصر الشرطة وسائر العناصر المعنية بسيادة القانون والأمن، وذلك بالاستناد أساسا إلى التعديلات على الولايات وإلى التغييرات التي أملاها السياق والبيئة السائدة في مناطق البعثات. وخلال هذه الفترة، تم الانتهاء من وضع مفاهيم عمليات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وإضافة إلى ذلك، أعدت خطة لتركيز أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦.

(ج) زيادة وعي وإدراك أخطار الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب في البلدان المتضررة

٢٠٤ - قامت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، من خلال الأعمال التي تضطلع بها على الصعيد الدولي في مجال الدعوة، والتوعية بالموضوع، وإصدار المنشورات، والنشر في وسائط التواصل الاجتماعي، والمواقع الشبكية، ومنابر الصحافة، بزيادة وعي وإدراك أخطار الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب. وجرى الاحتفال باليوم الدولي للتوعية بالألغام والمساعدة في مكافحة الألغام في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢ و ٢٠١٣؛ وتم تنظيم معارض وعرض أفلام وتنظيم مناسبات إعلامية وجرى إعداد مواد للتوعية.

٢٠٥ - ويختلف عدد المصابين جراء الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب في البلدان المتضررة من بلد إلى آخر ويعكس بصورة أساسية الاتجاهات العالمية في النزاع على الصعيد الدولي. ففي عام ٢٠١٢، تم تسجيل ٦٢٨ ٣ إصابة في العالم أجمع، ما يمثل تراجعا بنسبة ١٩ في المائة قياسا إلى عدد الإصابات المسجل في عام ٢٠١١، وهو ٤٧٤ ٤ إصابة. وفي عام ٢٠١٢، زادت نسبة إصابات المدنيين من الأطفال بما قدره ٤٧ في المائة، وهي تزيد بأربع نقاط مئوية عما هو مسجل في عام ٢٠١١، وزادت نسبة إصابات النساء بما قدره ١٣ في المائة، وهي تزيد بثلاث نقاط مئوية عما هو مسجل في عام ٢٠١١. وستُتاح الأرقام عن الإصابات المسجلة خلال عام ٢٠١٣ في منتصف عام ٢٠١٤.

البرنامج الفرعي ٤
السياسة العامة والتقييم والتدريب

(أ) زيادة الوعي بمسائل حفظ السلام وفهمها والإلمام بها

٢٠٦ - ساعد البرنامج الفرعي في التعزيز المؤسسي لعمليات حفظ السلام وفي تحسين التنظيم في إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني من خلال وضع السياسات والخطط لتحقيق الأهداف الاستراتيجية؛ وتوفير المساعدة لوضع خطط العمل؛ وتيسير الخطط المتوسطة والطويلة الأجل؛ وتحديد المجالات الشاملة للتحسين والدعم؛ ووضع التوجيهات الاستراتيجية للتدريب الموحد على حفظ السلام استنادا إلى النظريات وإلى أفضل الممارسات.

٢ - إدارة الدعم الميداني

التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) إدارة برنامج العمل بفعالية

٢٠٧ - واصلت إدارة الدعم الميداني رصد وتقييم تنفيذ نواتجها وخدماتها في الوقت المناسب، وقد نفذت بمعدل امتثال قدره ١٠٠ خلال فترة السنتين.

(ب) تقديم الدعم والتوجيه التقني الفعالين والناجعين، فيما يتصل بأنشطة الدعم التي تصدر إدارة الدعم الميداني ولايات بشأنها، إلى العمليات الميدانية، وكذلك الهيئات الحكومية الدولية والدول الأعضاء والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة

٢٠٨ - قدمت الإدارة بفعالية المجموعة الكاملة من خدمات الدعم الإداري واللوجستي لما عدده ١٧ عملية من عمليات حفظ السلام و ١٦ بعثة من البعثات السياسية الخاصة، وقدمت دعما مباشرا لبعثة الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام في الصومال. وتم تحقيق إنجازات ملموسة في تنفيذ استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي، وتم الوفاء بالتالي بالأهداف المحددة في التقارير المرحلية السابقة. وواصلت الإدارة تقديم التوجيه الاستراتيجي والسياساتي للبعثات الميدانية وإنجاز النواتج على النحو المقرر في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

(ج) تحسين التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين في صفوف الموظفين

٢٠٩ - لا تخضع الأغلبية الغالبية العظمى من الوظائف في الإدارة لنظام النطاقات المستصوبة. وبناء عليه، يتعلق الاستقدام الذي ينطوي على تمثيل جغرافي إلى حد بعيد باستقدام الموظفين الذين اجتازوا امتحانات تنافسية. ومن أصل ١٩ وظيفة في الفئة الفنية والفئات العليا الممولة من الميزانية العادية، شغلت ٥ وظائف (٢٦ في المائة) باستقدام موظفين وطنيين من بلدان غير ممثلة أو ذات تمثيل ناقص، مقابل ٣٥ في المائة في عام ٢٠١١. وشغلت نساء ثماني وظائف من الوظائف الـ ١٩ (٤٢ في المائة)، مقابل ٣٥ في المائة في عام ٢٠١١ ومقابل هدف ٤٥ في المائة المحدد للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. واضطلعت الإدارة بجهود في مجال الاتصال من أجل تحسين نشر إعلانات الشواغر والوصول إلى مجموعة أوسع من المرشحين المناسبين.

(د) إيجاد فهم مشترك بين الأمانة العامة والدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى بشأن التوجه المستقبلي لنشاط الأمم المتحدة لحفظ السلام وبالنسبة لفرادى العمليات

٢١٠ - أحرز تقدم ملحوظ في تنفيذ استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي. وشمل الدعم الاستراتيجي الإضافي المقدم في المقر العمل مع الدول الأعضاء وشركاء الأمانة

العامة، وتقديم الدعم التخطيطي والتوجيه للكيانات في الميدان والاضطلاع بمهام الرقابة والرصد. وتواصل تقديم الدعم على صعيدي العمليات والمعاملات من جانب مركز الخدمات العالمي (من خلال القدرات الموجودة في برينديزي، إيطاليا، وفلنسيا، إسبانيا) ومركز الخدمات الإقليمي (الموجود في عنتيبي، أوغندا). فعلى سبيل المثال، قدم مركز الخدمات العالمي الدعم لإنشاء بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وهو ما مكن من بداية البعثة بسرعة وأسفر عن توفير نحو مليون دولار سنويا نتيجة لزيادة الكفاءة. وفي المقر، قطعت أشواط هامة على طريق صقل هيكل الدعم الاستراتيجي اللازم لتنفيذ استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي وتحسين دور المقر في مجالي الرقابة والرصد من خلال تنفيذ استراتيجيات إدارة الأداء والمخاطر.

البرنامج الفرعي ٥
الدعم الإداري الميداني

(أ) الإسراع بنشر وإنشاء عمليات حفظ السلام استجابة للولايات الصادرة عن مجلس الأمن

٢١١ - انخفض عدد الأيام المستغرقة لتقديم الميزانيات المقترحة إلى الدول الأعضاء بخصوص البعثات الجديدة والآخذة في التوسع بعد اتخاذ مجلس الأمن لقرار ذي صلة من ٩٠ إلى ٨٨ يوما. وبلغ مجموع الأشخاص المدرجة أسماؤهم في قائمة منذ إرساء القوائم ٤٨٧ ١٩ شخصا، من بينهم ٢٨٩ ٦ موظفا دوليا (من الفئة ف-١ إلى الفئة مد-١، على نطاق الفئات الوظيفية). وانخفض معدل الشغور بالنسبة للبعثات المستقرة إلى ١٥ في المائة. وفي البعثات الجديدة، عرقت العوامل الخارجية من قبيل إصدار التأشيرات (قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي) والحالة الأمنية (بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية ومكتب الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لسورية) النشر السريع للموظفين الدوليين.

(ب) زيادة كفاءة وفعالية عمليات حفظ السلام

٢١٢ - جرى تجهيز جميع المطالبات الخاصة بالمعدات المملوكة للوحدات في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ استلام مطالبات مصدق عليها من البعثات. و لم يتسن للبرنامج الفرعي أن يرصد مدى انخفاض معدل الشغور في غضون تسعة أشهر من إنشاء البعثة، إذ إن البعثتين الجديدتين الوحيدتين (بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة الأمم

المتحدة لحفظ السلام في الصومال) أنشئتا قبل أقل من تسعة أشهر من انتهاء الفترة المشمولة بالتقرير. وسيتم الإبلاغ عن الأداء قياسا إلى هذا المؤشر خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

(ج) تحسين توقيت الإبلاغ عن ادعاءات سوء السلوك

٢٠١٣ - بُلغت البعثات الميدانية بضرورة جمع بيانات بشأن هذا المؤشر في حزيران/يونيه ٢٠١٢. ثم شرعت أفرقة السلوك والانضباط في توفير هذه البيانات في تقاريرها الشهرية. إلا أنه تعذر حتى الآن إجراء تقييم عام للامتثال.

البرنامج الفرعي ٦
خدمات الدعم المتكاملة

(أ) تقليص الفترة الزمنية اللازمة للتخطيط لعمليات حفظ السلام وسائر العمليات والإسراع بنشرها وإرسائها استجابة لولايات صادرة عن مجلس الأمن

٢١٤ - تم في ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ نقل مهمة مخزون النشر الاستراتيجي إلى مركز الخدمات العالمي. وأرسلت معدات من مخزون النشر الاستراتيجي في غضون ٩٠ يوما إلى خمس بعثات جديدة (قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي). وجرى إصدار معدات إضافية لعشر عمليات لحفظ السلام (عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعزيز الشبكة الواسعة لكفالة الموثوقية والكفاءة في الاتصالات عن طريق الصوت والبيانات والفيديو في البعثات الميدانية، وقامت بتحسين قدرتها على النشر السريع.

(ب) زيادة كفاءة وفعالية عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة التي تدعمها إدارة الدعم الميداني

٢١٥ - كُفلت الاستفادة من ١٨٢ عقدا إطاريا صحيحا في كافة المجالات الرئيسية لدعم عمليات حفظ السلام خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وظلت العقود في جميع الفئات

صحيحة وسارية طوال السنة (٣٦٥ يوما). وجمعت تلقائيا بيانات عن توافر خدمات الشبكة من خلال أدوات رصد الشبكة واستنتج أن الشبكة كانت متاحة في ٩٩,٨ في المائة من الوقت. ويمثل توافر خدمات الشبكة مؤشرا رئيسيا لمعرفة مدى تقديم خدمات جيدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى البعثات والمستخدمين النهائيين.

البرنامج الفرعي ألف
هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة

إبلاغ مجلس الأمن في الوقت المناسب بعدم الامتثال لقراراته

٢١٦ - واصلت هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة تقديم تقارير عن التطورات السياسية والأمنية في البلدان المضيفة لها. وقدّمت الهيئة حصيلة بيانات دقيقة وتحليلات محكمة وقامت بإبلاغ المستويين التكتيكي والاستراتيجي عن الأنشطة في الوقت المناسب. واستفادت الهيئة من مواردها الحالية، وخاصة مكاتب الاتصال التابعة لها في مصر وإسرائيل ولبنان والجمهورية العربية السورية. وزاد انتظام الزيارات التي يجريها رئيس البعثة لتعزيز العلاقات مع البلدان المضيفة للهيئة، وزادت من قيمة تقاريرها.

البرنامج الفرعي باء
فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان

(أ) وجود مراقبين عسكريين تابعين للأمم المتحدة في مراكز ميدانية مقامة على جانبي خط المراقبة لرصد انتهاكات وقف إطلاق النار

٢١٧ - واصل فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين المحافظة على وجود فعال وفقا لولايته. وتوجد للفريق سبعة مراكز ميدانية مقامة على الجانب الباكستاني من خط المراقبة وثلاثة مراكز على الجانب الهندي. وتم رصد انتهاكات وقف إطلاق النار بكفاءة وفعالية من خلال إجراء التحقيقات واستخدام مراكز المراقبة والقيام بالرحلات الميدانية والاستطلاعات البرية. واقتصرت العمليات التي أجراها الفريق في الجانب الهندي من خط المراقبة على التحركات الإدارية والاتصالات بسبب الموقف الذي اتخذه البلد المضيف منذ زمن طويل بعدم التعاون. وواصلت البعثة من خلال أداء ولايتها الحفاظ على وقف إطلاق النار ووقف الأعمال العدائية بين الهند وباكستان على امتداد خط المراقبة.

(ب) تنفيذ أعمال الدوريات والتفتيش والتحقيق في انتهاكات وقف إطلاق النار بفعالية وكفاءة

٢١٨ - واصل فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين خلال فترة السنتين القيام بالمهام المتصلة بالعمليات الموكلة إليه وفقا لولايته، مع مراعاة القيود التي تفرضها أحوال الطقس ووضع الطرقات، إضافة إلى مواقف الحكومتين المضيفتين. وتؤثر أحوال الطقس إلى حد كبير على العمليات التي تقوم بها البعثة نظرا إلى طبيعة التضاريس في كشمير. وظلت العمليات على الجانب الهندي من خط المراقبة تقتصر على التحركات الإدارية وعلى تلقي وبث الاتصالات.

الباب ٦

استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية

الملامح البارزة لنتائج البرنامج

واصل البرنامج تعزيز التعاون الدولي في تسخير الفضاء الخارجي لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعلمية. وتلقى أكثر من ٤٠٠ مشارك من ١١٢ بلدا الدعم من خلال ٢٣ نشاطا تهدف إلى تعزيز قدرات البلدان في مجالات علوم الفضاء الأساسية، وتكنولوجيا الفضاء، وتكنولوجيا ارتياد البشر للفضاء، وزيادة استخدام النظم العالمية للملاحة بواسطة السواتل، وتحسين فهم قانون الفضاء، وتوسيع نطاق استخدام تطبيقات تكنولوجيا الفضاء في مجالات الصحة العالمية وإدارة الكوارث وتغير المناخ والرصد البيئي وإدارة الموارد الطبيعية. واتخذت الدول ٢٣ إجراء في المجموع، منها ١٣ تصديقا، وفقا لمعاهدات الأمم المتحدة بشأن الفضاء الخارجي، ما عزز قبول وتنفيذ النظام القانوني الذي يحكم أنشطة الدول في الفضاء الخارجي. وأفضى توسيع شبكة المراكز الإقليمية لتدريس علوم وتكنولوجيا الفضاء وإنشاء برنامجين جديدين للزمالات إلى توفير المزيد من فرص التدريب للمشاركين من البلدان النامية. وأسهم تقديم الدعم الاستشاري التقني وتوسيع شبكة مكاتب الدعم الإقليمية ونطاق خدماتها على بوابة المعرفة لبرنامج الأمم المتحدة لاستخدام المعلومات الفضائية في إدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ (سبايدر) في الجهود المبذولة من الحكومات المستفيدة من أجل الحد من إمكانية تأثرها بالكوارث وزيادة قدرتها على مواجهتها.

التحديات القائمة والدروس المستفادة

حال نقص الموارد المالية، وبخاصة نقص الموارد البشرية من الأخصائيين للوفاء بالطلبات المتزايدة للدول الأعضاء، بما في ذلك في مجالي تقديم المشورة التقنية وتقديم المساعدة القانونية التقنية، دون تقديم البرنامج لدعم أوسع للمراكز الإقليمية وحد ذلك من عدد أنشطة بناء القدرات. وظل البرنامج يواجه صعوبات في إبرام الاتفاقات القانونية اللازمة مع البلدان المضيفة في الوقت المناسب وبطريقة مرضية. وواجه البرنامج أيضا صعوبات في زيادة مستوى الدعم اللازم من الدول الأعضاء، من خلال التبرعات المالية والعينية، من أجل الاستمرار في تقديم كامل نطاق المساعدة المطلوبة من البرنامج.

٢١٩ - تستند النتائج المذكورة أعلاه إلى نسبة تنفيذ قدرها ٩٨ في المائة من النواتج المقررة القابلة للقياس الكمي وعددها ٢٩٥ ناتجا.

٢٢٠ - ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ ((A/66/6 (Sect. 6)).

إنجازات البرنامج

(أ) زيادة فهم المجتمع الدولي وقبوله وتنفيذه للنظام القانوني الذي وضعته الأمم المتحدة لتنظيم أنشطة الفضاء الخارجي

٢٢١ - ساهم البرنامج بنشاط في جهود لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ولجنتها الفرعية القانونية من أجل تعزيز تنفيذ معاهدات الأمم المتحدة بشأن الفضاء الخارجي، ونفذ نشاطين في مجال بناء القدرات لزيادة فهم قانون الفضاء وقدم مساعدة قانونية تقنية إلى الدول الأعضاء عند الطلب. ونتيجة لذلك، تم ١٣ تصديقا من جانب ست دول أعضاء. وأفضى الدعم الفعال المقدم إلى الدول الأعضاء فيما يتعلق بتسجيل الأجسام الفضائية إلى تقديم سبع دول لمعلومات في إطار اتفاقية تسجيل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي لأول مرة وتقديم ثلاث دول لإخطارات بإنشاء سجلات وطنية. واستخدمت خمس دول استمارة التسجيل النموذجية التي أعدها البرنامج لأول مرة، ما أفضى إلى زيادة مواءمة ممارسات الدول في مجال التسجيل.

(ب) تعزيز قدرات البلدان على استخدام علوم وتكنولوجيا الفضاء وتطبيقاتهما في المجالات المتصلة بالتنمية المستدامة على وجه الخصوص

٢٢٢ - نفذ البرنامج في ١٠ بلدان ١٣ نشاطا كرست لتعزيز قدراتها في مجالات علوم الفضاء الأساسية، وتكنولوجيا الفضاء وتكنولوجيا ارتياد البشر للفضاء واستخدام تطبيقات تكنولوجيا الفضاء في مجالات الصحة العالمية وتغير المناخ والرصد البيئي وإدارة الموارد الطبيعية. وأسفر تقديم الدعم التقني عن إنشاء المركز الإقليمي لتدريس علوم وتكنولوجيا الفضاء لغربي آسيا، بالأردن، في عام ٢٠١٢. ونجحت المبادرة الدولية بشأن طقس الفضاء، التي أسهم فيها البرنامج إسهاما كبيرا، في زيادة عدد الأدوات في جميع أنحاء العالم، ما مكّن من تحسين النمذجة في مجال طقس الفضاء سعيا إلى تحسين التنبؤات. ونجح البرنامج أيضا في زيادة عدد فرص التدريب في مجال تكنولوجيا الفضاء وإجراء البحوث بشأن البيئات التي تنعدم فيها الجاذبية بفضل الأنشطة التي نفذت في إطار مبادرة تكنولوجيا الفضاء الأساسية ومبادرة تكنولوجيا ارتياد البشر للفضاء.

(ج) زيادة الاتساق والتآزر في الأعمال المتعلقة بالفضاء التي تقوم بها كيانات منظومة الأمم المتحدة والكيانات الدولية ذات الصلة بالفضاء في مجال استخدام علوم وتكنولوجيا الفضاء والتطبيقات ذات الصلة كأدوات للنهوض بالتنمية البشرية وزيادة تنمية القدرات عموما

٢٢٣ - أسفر التعاون مع شركاء محطة الفضاء الدولية عن إيجاد مزيد من الفرص أمام كيانات منظومة الأمم المتحدة للاستفادة من الفوائد الناجمة عن المحطة في خدمة التعليم والصحة العامة على الصعيد العالمي. وأفضى التنسيق مع فريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ إلى إدراج العناصر المتعلقة بالفضاء في التقرير عن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وبالانضمام إلى اللجنة التوجيهية لهياكل الأمم المتحدة الأساسية للبيانات المكانية، دعم البرنامج استخدام المعلومات الجغرافية المكانية في إطار منظومة الأمم المتحدة في سبيل زيادة تنسيق تقديم الخدمات للدول الأعضاء. ومن الإنجازات الأخرى التي حققها البرنامج وضع توصيات لمعالجة الثغرات والعقبات الحالية في استخدام البيانات الجغرافية المكانية المستمدة من الفضاء لأغراض التنمية المستدامة خلال الدورتين الثانية والثلاثين والثالثة والثلاثين للاجتماع المشترك بين الوكالات المعني بأنشطة الفضاء الخارجي، اللتين نظمتا مع برنامج الأغذية العالمي واستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث، على التوالي.

(د) زيادة فهم البلدان والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية لسبل الحصول على كافة أنواع المعلومات الفضائية وتطوير قدرتها على استخدامها دعما لكامل مراحل دورة إدارة الكوارث، وزيادة قبولها لتلك السبل والتزامها بها

٢٢٤ - تلقت ثمانية بلدان جديدة دعما استشاريا تقنيا لتعزيز مؤسساتها وتفعيل أطرها السياساتية والاستراتيجية، والحد من ضعفها أمام الكوارث وزيادة قدرة سكانها وهياكلها الأساسية على مواجهتها. وواصل البرنامج تقديم التدريب لأربعة بلدان أخرى على سبيل المساعدة في تنفيذ التوصيات الناشئة عن تقديم خدمات استشارية سابقة. وتلقى أكثر من ٩٠ خبيرا من ٣٧ بلدا الدعم للاضطلاع بثمانية أنشطة لبناء القدرات من أجل زيادة التوعية بالممارسات السليمة وفوائد إيجاد أطر مؤسسية وتقنية مكيفة للحد من أخطار الكوارث ومواجهة الطوارئ. واستحدثت أدوات وخدمات جديدة لمجموعات محددة من المستخدمين من بوابة المعرفة لبرنامج سبايدر (www.un-spider.org). وتم توسيع شبكة مكاتب الدعم الإقليمية بزيادة عددها من ١٣ إلى ١٦ مركزا، ما مكن من توفير دعم استشاري أكثر فعالية وتعزيز أوجه التآزر الإقليمي.

(هـ) زيادة فهم واستخدام تطبيقات النظام العالمي للملاحة بواسطة السواتل في دعم أهداف التنمية المستدامة

٢٢٥ - قام البرنامج، بوصفه الأمانة التنفيذية للجنة الدولية المعنية بالنظم العالمية للملاحة بواسطة السواتل، بمباشرة مجموعة واسعة من الأنشطة التي أسهمت في زيادة عدد الدول الأعضاء والكيانات المشاركة في اللجنة، والترويج لها بنشاط. وبفضل ذلك، شاركت ست دول وكيانات أخرى في أنشطة ذات صلة باللجنة. وأشرك نشاطان مكرسان لتعزيز استخدام النظم العالمية للملاحة بواسطة السواتل على الصعيد الوطني خبراء من أكثر من ٣٠ بلدا. وفرغ البرنامج من إعداد منهج دراسي بشأن النظم العالمية للملاحة بواسطة السواتل وأتاحه للمراكز الإقليمية المنتسبة إلى الأمم المتحدة لدمجه في برامجها التدريسية. وتجري الدورة الأولى على مدى تسعة أشهر استنادا إلى المنهج الدراسي السالف الذكر في أحد المراكز في أفريقيا.

الباب ٨
الشؤون القانونية

الملامح البارزة لنتائج البرنامج

واصل مكتب الشؤون القانونية تقديم خدمة قانونية مركزية موحدة للأمانة العامة والأجهزة الرئيسية وغيرها من الأجهزة التابعة للأمم المتحدة. وقدم المكتب مشورة قانونية واسعة النطاق لبعثة الأمم المتحدة للتحقيق في مزاعم استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، وللبعثة المشتركة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة للقضاء على برنامج الجمهورية العربية السورية للأسلحة الكيميائية، ووضع النصوص النهائية للصكوك القانونية اللازمة لهما. وقدم المكتب المشورة القانونية في بداية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في مالي وأثناء تفعيلها. وتمت تسوية مطالبات ضد المنظمة إجماليها ٧٤,٢ مليون دولار بأقل من ٢٥,٢ مليون دولار، أي بانخفاض في المبلغ الفعلي للمسؤولية المالية المترتبة على المطالبات بنسبة ٦٦,١ في المائة عن المبلغ المطالب به.

وواصل المكتب القيام بمهام الأمانة للجنة السادسة للجمعية العامة ولجنة القانون الدولي ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي ولجنة حدود الجرف القاري، وتقديم الدعم الفني لها. وإضافة إلى ذلك، أعد المكتب ١٤٣ مجلدا جديدا من مجلدات مجموعة معاهدات الأمم المتحدة وسجل ٢ ٥٤٥ معاهدة و ١ ٩٤٩ إجراء من الإجراءات المتخذة بشأن المعاهدات وجهز ٣ ٥٩٦ إشعارا من إشعارات الوديع.

التحديات القائمة والدروس المستفادة

وفر إشراك المكتب في المراحل الأولى من البعثات الميدانية، ومشاركته المستمرة في مختلف أفرقة العمل المتكاملة، فوائد جمة منها فرصة دمج الأطر القانونية في التخطيط للبعثات واتخاذ القرارات؛ والإنذار المبكر بالتحديات الناشئة؛ وكفالة إمكانية تجنب المشاكل وحلها قبل إنشاء المواقع. وتبين التجربة أن المشورة القانونية في المفاوضات الحكومية الدولية، وكذلك مبادرات نشر المعلومات وبناء القدرات، في مجال قانون المعاهدات توفر مساهمة هامة في تعزيز المشاركة في إطار المعاهدات المتعددة الأطراف وتنفيذ المادة ١٠٢ من الميثاق. ولكي يحقق بشكل أفضل أهدافه المتمثلة في تقديم المساعدة القانونية لدعم تنفيذ المعايير، وكفالة التنسيق مع المنظمات الأخرى العاملة في مجال القانون التجاري الدولي، تدعو الحاجة إلى بذل مزيد من الجهود لزيادة الأموال الخارجة عن الميزانية. وهذه الجهود سوف تستفيد من الاهتمام الكبير الذي تولد

عن إنشاء المركز الإقليمي للأونسيترال في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، الذي دفع إلى نشوء عدد من المبادرات المماثلة على أيدي مانحين محتملين.

معدل تنفيذ النواتج

٢٢٦ - تستند النتائج الواردة أعلاه إلى تنفيذ ٨٩ في المائة من النواتج المقرّرة القابلة للقياس الكمي البالغ عددها ٧٥٦ ناتجا.

٢٢٧ - ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/66/6 (Sect.8) و Corr.1).

التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) زيادة التقيد بمواعيد تقديم الوثائق

٢٢٨ - قُدمت نسبة ٩٨ في المائة من الوثائق في الموعد المحدد في عام ٢٠١٢. وقد أُبلغ مكتب الشؤون القانونية بصورة غير رسمية بأن من المتوقع أن تبلغ هذه النسبة ٩٨ في المائة في عام ٢٠١٣ أيضا؛ بيد أنه لم تتوفر في حين إعداد هذا التقرير أرقام دقيقة.

(ب) تعزيز التنسيق في عمل المستشارين القانونيين وموظفي الاتصال القانونيين التابعين لمنظومة الأمم المتحدة

٢٢٩ - سمحت اجتماعات التنسيق الستة المعقودة في فترة السنتين للمستشارين القانونيين العاملين في مجموعة متنوعة من المجالات والمنظمات، على النحو المقترح في برنامج عمل المكتب، بتبادل الخبرات والمعلومات بشأن القضايا محل الاهتمام المشترك، من أجل تحسين التنسيق والاتصال وتعزيز اتساق المشورة القانونية المقدمة على نطاق المنظومة. وشهدت الاجتماعات حضورا ومشاركة قويين جداً، كما حظيت باستجابة ومتابعة إيجابيين. وكذلك وفرت الاجتماعات للمكتب فرصة لإطلاع الممثلين القانونيين التابعين للوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج وعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة على القضايا القانونية الحالية التي تواجهها المنظمة. واستلزم الأمر إجراء استعدادات مكثفة والتنسيق عن كثب مع جميع المشاركين بشأن جدول أعمال الاجتماعات.

البرنامج الفرعي ١
تقديم الخدمات القانونية لمنظومة الأمم المتحدة ككل

تيسير عمل أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية والفرعية وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك النظام القانوني للأمم المتحدة، ودعم آليات العدالة الدولية وفقا للولايات الصادرة

٢٣٠ - قدم مكتب المستشار القانوني خلال فترة السنتين مشورة قانونية وخدمات جيدة التنسيق ومتسقة للأمم المتحدة. وخدم المكتب المنظمة على وجه الخصوص بسبل منها مساعدة مختلف اللجان والهيئات التشريعية على تنفيذ القواعد الإجرائية للأمم المتحدة؛ ودعم عمل الأمم المتحدة وعمل المحاكم الجنائية الدولية التي تتلقى المساعدة من الأمم المتحدة، فضلا عن مقاضاة الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم دولية أمام المحاكم الوطنية؛ وتقديم المشورة بشأن المسائل القانونية المتعلقة بالامتيازات والحصانات ومركز المنظمة في إقليم الدول الأعضاء؛ وإسداء المشورة بشأن الصكوك والنظم القانونية والولايات الضرورية لجميع عمليات حفظ السلام والبعثات الأخرى؛ والتواصل مع محكمة العدل الدولية والاضطلاع بالمسؤوليات القانونية للأمين العام بموجب النظام الأساسي للمحكمة؛

البرنامج الفرعي ٢
تقديم الخدمات القانونية العامة إلى أجهزة الأمم المتحدة وبرامجها

(أ) توفير أقصى قدر من الحماية للمصالح القانونية للمنظمة

٢٣١ - واصلت شعبة الشؤون القانونية العامة وضع الصكوك القانونية المعيارية المحسنة وأشكال الاتفاقات الهادفة إلى حماية مركز الأمم المتحدة والحفاظ على امتيازاتها وحصاناتها. ولم تشهد فترة السنتين أية حالات لم يصُن فيها مكتب الشؤون القانونية وشعبة الشؤون القانونية العامة امتيازات المنظمة وحصاناتها، باستثناء ما تنازلا عنه.

(ب) التقليل إلى أدنى حد ممكن من المسؤوليات القانونية التي تتحملها المنظمة

٢٣٢ - توصلت شعبة الشؤون القانونية العامة خلال فترة السنتين إلى تسوية فعلية لمطالبات مقدمة ضد المنظمة بمبلغ يقل عن ٢٥,٢ مليون دولار مقابل المطالبات الأصلية التي بلغ مجموعها ٧٤,٢ مليون دولار، مما يمثل تخفيضا في المسؤولية القانونية الفعلية قدره ٦٦,١ في المائة بالمقارنة إلى ما ورد في المطالبات. وبذلك تشكل المسؤولية القانونية الفعلية للمنظمة عن المطالبات التي سوتها الشعبة ٣٣ في المائة من مبلغ المطالبات الأصلية.

البرنامج الفرعي ٣
التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه

(أ) إحراز تقدم في صياغة الصكوك القانونية

٢٣٣ - واصلت شعبة التدوين القيام بمهام الأمانة لعدد من الهيئات القانونية، من بينها اللجنة السادسة للجمعية العامة ولجنة القانون الدولي، وتقديم الدعم الفني لها. ويتصل أهم الإنجازات التي تحققت خلال فترة السنتين بعمل لجنة القانون الدولي التي اختتمت في عام ٢٠١٢ القراءة الأولى لمشروع المواد المتعلقة بطرد الأجانب، وأحرزت تقدما متواضعاً بشأن الصكوك المتعلقة بحماية الأشخاص في حالات الكوارث؛ والاتفاقات اللاحقة والممارسة اللاحقة فيما يتعلق بتفسير المعاهدات؛ وحصانة مسؤولي الدول من الولاية القضائية الجنائية الأجنبية. وواصلت اللجنة السادسة أيضا جهودها الرامية إلى إنجاز اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب الدولي. وأسهمت الشعبة في هذا العمل من خلال الاضطلاع ببحوث في مختلف المواضيع، وإعداد دراسات تحليلية وورقات معلومات أساسية، وإعداد العديد من الوثائق البرلمانية وإسداء المشورة القانونية التي يقدمها خبراء.

(ب) زيادة الإلمام بالقانون الدولي وتحسين فهمه

٢٣٤ - واصلت شعبة التدوين، في إطار برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه، تنفيذ برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي، بالتعاون مع أكاديمية لاهاي للقانون الدولي. كما نظمت الشعبة ثلاث دورات تدريبية إقليمية في مجال القانون الدولي، دورة واحدة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ (٢٠١٢)، ودورتان لأفريقيا (٢٠١٢ و ٢٠١٣). وأُلغيت دورة إقليمية واحدة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في مرحلة متأخرة نظراً لنقص التبرعات المتوقعة. وواصلت الشعبة تشغيل المكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي التي استخدمها أكثر من مليون من الأفراد والمؤسسات في ١٩٣ دولة عضوا. وأكملت الشعبة أيضا عدة مجلدات من المنشورات الرائدة في القانون الدولي. وتكاد تُنجز العمل على ما تأخر من ملاحق مرجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة، ويتواصل العمل لإعداد أحدث ملحق يغطي الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٩.

البرنامج الفرعي ٤
قانون البحار وشؤون المحيطات

(أ) زيادة مشاركة الدول في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاقات التنفيذ ذات الصلة وتنفيذها وتطبيقها بفعالية

٢٣٥ - واصل مكتب الشؤون القانونية، من خلال شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، الإسهام في التنفيذ والتطبيق الفعالين لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاقات التنفيذ ذات الصلة بواسطة توفير المعلومات والمشورة والمساعدة للدول والمنظمات الحكومية الدولية والكيانات الأخرى؛ وفي إعداد التقارير السنوية للأمين العام بشأن المحيطات وقانون البحار، والتقرير عن مصائد الأسماك المستدامة وغير ذلك من الوثائق والمنشورات؛ وتقديم الخدمات بكفاءة لاجتماعات الجمعية العامة وهيئات الاتفاقيات. ونتيجة لذلك ازداد عدد الدول الأطراف في الاتفاقية والاتفاقات من ٣٨١ دولة في عام ٢٠١١ إلى ٣٩٢ دولة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وبالإضافة إلى ذلك أودعت الدول حتى نهاية فترة السنتين ٩٩ من الخرائط وقوائم الإحداثيات المعدة في إطار الاتفاقية - وهو عدد يزيد بمقدار ١٣ عملية إيداع عن العدد المستهدف البالغ ٨٦ عملية إيداع.

(ب) تعزيز التعاون والتنسيق فيما بين الجهات المعنية بهدف تحقيق منافع من استغلال المحيطات والبحار

٢٣٦ - ساعدت الشعبة الدول على تحقيق منافع من استخدام المحيطات والبحار، وواصلت تقديم الدعم الفعال إلى لجنة حدود الجرف القاري. ونتيجة لهذه الأنشطة ازداد عدد التوصيات الصادرة عن اللجنة إلى ١٨ في عام ٢٠١٣ (متجاوزة الرقم المستهدف وهو ١١ توصية). وشاركت الشعبة في ٦٤ نشاطا على الصعيد الدولي ترمي إلى تحسين التنمية المستدامة للمحيطات والبحار (بما يتجاوز الرقم المستهدف وهو ٤٩ نشاطا)؛ ونظمت ١٠٣ أنشطة أو شاركت فيها أو أسهمت فيها لغرض تعزيز التعاون في مجال حفظ الموارد البحرية الحية واستخدامها المستدام (بما يتجاوز الرقم المستهدف وهو ٩٧ نشاطا). وتعكس هذه الزيادات في جملة أمور الزخم القوي الذي اكتسبته مسألة المحيطات خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وجهود التعاون المتجددة فيما يتعلق بحفظ الموارد البحرية الحية واستخدامها المستدام، وعلى الأخص التنوع البيولوجي في المناطق الخارجة عن نطاق الولاية الوطنية.

(ج) تيسير عملية صنع القرار في الجمعية العامة وفي الهيئات الأخرى العاملة في إطار الاتفاقية

٢٣٧ - يسرت الشعبة صنع القرار في الجمعية العامة والهيئات العاملة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، عن طريق تقديم خدمات محسنة لاجتماعات الجمعية وهيئات الاتفاقيات، وإصدار التقارير السنوية الشاملة للأمين العام بشأن المحيطات وقانون البحار، والتقرير بشأن مصائد الأسماك المستدامة والمنشورات الأخرى وفقا للتكليف الصادر عن الجمعية العامة. وقد أبدى ٧٣ في المائة من الدول الأعضاء والكيانات الأخرى في المتوسط مستوى عاليا من الرضا عن الخدمات التي تقدمها الشعبة.

البرنامج الفرعي ٥
تنسيق القانون التجاري الدولي وتحديثه وتوحيده تدريجيا

(أ) إحراز تقدم فعلي نحو تحديث القانون التجاري والممارسات التجارية والحد من مواطن الشك والعقبات القانونية الناشئة عن القوانين القاصرة والمتضاربة أو عن تفسير القوانين وتطبيقها بشكل متعارض

٢٣٨ - أُحرز تقدم ملحوظ نحو التحديث الفعلي للقانون التجاري مع بدء نفاذ اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية، واعتماد القواعد المتعلقة بالشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول، ودعوة الجمعية العامة الأمين العام إلى إنشاء مستودع الشفافية ذي الصلة. وقد شددت شعبة القانون التجاري الدولي بوجه خاص على تشجيع اعتماد واستخدام أحدث النصوص التي وضعتها لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال)، الأمر الذي أسفر عن اتخاذ ٦٣ إجراء بخصوص المعاهدات وبخصوص التشريع الوطني المستمد من نصوص الأونسيترال خلال فترة السنتين؛ وتشكل القرارات القضائية والتحكيمية البالغ عددها ١٩٣ قرارا المبلغ عنها والمتخذة استناداً إلى هذه النصوص دليلا موضوعيا على استخدامها العملي. وقد نُشرت خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير طبعة جديدة من خلاصة السوابق القضائية لاتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع، وخلاصة عام ٢٠١٢ للسوابق القضائية المتعلقة بالقانون النموذجي للتحكيم التجاري الدولي.

(ب) زيادة الوعي بمسائل القانون التجاري الدولي وفهمها والاعتماد على معايير الأونسيترال

٢٣٩ - حدثت زيادة مطردة في عدد المنشورات الجديدة التي تناقش عمل الأونسيترال وعدد الإشارات إلى الأونسيترال في قواعد البيانات القانونية. وضُم ١ ٠٦٦ منشورا جديدا إلى الثبت المرجعي لمنشورات الأونسيترال خلال فترة السنتين. وتشكل زيارات الصفحات الشبكية للأونسيترال طريقة مهمة وإن كانت غير مباشرة لتقييم مدى الاهتمام بالنصوص التي تضعها الأونسيترال. وبلغ متوسط مجموع عدد الزيارات اليومية لموقع الأونسيترال ٢ ٣٩٩ زيارة. وقد استقر عدد الزيارات اليومية، غير أنه تجدر الإشارة إلى أن الاتجاه يشير إلى اهتمام متزايد بالصفحات المنشورة بلغات غير الإنكليزية. ويُعتبر الموقع عموما مصدرا مهما للقانون التجاري الدولي على نطاق العالم، وهو متاح بلغات الأمم المتحدة الرسمية الست.

(ج) تحسين التنسيق والتعاون فيما بين المنظمات الدولية العاملة في ميدان القانون التجاري الدولي

٢٤٠ - شملت الأعمال إجراء بحوث، وإعداد ورقات لأعمال التنسيق، وتنظيم وحضور اجتماعات التشاور والتنسيق، وأدى ذلك إلى زيادة الوعي عموما ببرامج عمل المنظمات الدولية ذات الصلة وأنشطتها، وتحديد المجالات التي هي محل اهتمام مشترك وتنطوي على فرص، وكذلك تحديد الحاجة إلى تعزيز التنسيق والتعاون لتجنب الازدواجية والتداخل. واتخذت الوحدة المختصة المعنية بالمساعدة التقنية والتنسيق خطوات من أجل تحديد وانتهاز الفرص لتنفيذ أنشطة مشتركة تؤدي إلى زيادة الأنشطة وتحسين التركيز. وأنشئ المركز الإقليمي للأونسيترال في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في جمهورية كوريا بدعم من حكومتها، كخطوة ذات أهمية خاصة في سبيل تعزيز الأنشطة الإرشادية للأونسيترال في البلدان النامية وتعميق الوعي بالحاجة إلى الإصلاح القانوني في مجالي القانون التجاري الدولي والتنسيق مع المنظمات الاقتصادية الإقليمية. وأصبح المركز قادرا على العمل بكامل طاقته خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

(د) تيسير عمل لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي

٢٤١ - تبرهن التصنيفات التي منحها أعضاء الوفود لأمانة الأونسيترال على أنهم راضون عنها إلى حد كبير. غير أن قلة عدد الردود الواردة كل عام قد يُفهم منها أن أعضاء الوفود ومراقبي الدول الأعضاء لا يعتبرون أن من المهم تقييم أمانة الأونسيترال على وجه التحديد

بمناسبة عقد دورة الأونسيترال. وكذلك فإن درجة الرضا العام الذي أبداه ''عملاء'' أمانة الأونسيترال تنعكس في البيانات الشفوية التي يدلي بها أعضاء الوفود المشاركة في اللجنة السادسة وفي رسائل الشكر التي ترد من حين لآخر طوال الفترة المشمولة بالتقرير.

البرنامج الفرعي ٦
حفظ المعاهدات وتسجيلها ونشرها

(أ) تحسين سبل الاطلاع على المعاهدات الدولية المودعة لدى الأمين العام وعلى الإجراءات ذات الصلة المتعلقة بالمعاهدات، بما في ذلك المعلومات المتصلة بحالتها، وسبل الاطلاع على المعاهدات والإجراءات ذات الصلة بها المقدمة للأمانة العامة لتسجيلها ونشرها

٢٤٢ - أحرز قسم المعاهدات خلال فترة السنتين تقدما ملحوظا في إتاحة سبل الاطلاع على المعاهدات الدولية المودعة لدى الأمين العام والإجراءات ذات الصلة المتعلقة بالمعاهدات، بما في ذلك المعلومات عن حالتها، كما أحرز تقدما في إتاحة سبل الاطلاع على المعاهدات والإجراءات ذات الصلة بها المقدمة للأمانة العامة لتسجيلها ونشرها. وقد أعد مكتب الشؤون القانونية ١٤٣ مجلدا جديدا من سلسلة معاهدات الأمم المتحدة خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، وسجل ٥٤٥ ٢ معاهدة و ٩٤٩ ١ إجراء متعلقا بالمعاهدات، وجهز ٥٩٦ ٣ إشعارا بالإيداع. وتلقى الموقع الشبكي لقسم المعاهدات زيارات كثيرة بلغ متوسطها ٣٠٠ ٣٩١ عملية تصفح في الشهر.

(ب) استمرار مشاركة الدول في إطار المعاهدات المتعددة الأطراف

٢٤٣ - ساعد قسم المعاهدات خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ على تشجيع المشاركة في المعاهدات المودعة لدى الأمين العام عن طريق تنظيم حدثين سنويين وحدثين خاصين للمعاهدات، فضلا عن أنشطة تنمية القدرات. وأسفر الحدثان السنويان المتعلقان بالمعاهدات عن اتخاذ الدول الأعضاء ما مجموعه ١٩٩ إجراء متعلقا بالمعاهدات، بالمقارنة إلى ١٣٢ إجراء من نفس القبيل خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

(ج) تحسين إلمام الدول الأعضاء بالجوانب التقنية والقانونية للمشاركة في إطار المعاهدات المتعددة الأطراف وتسجيل المعاهدات لدى الأمانة العامة، وفهمها لتلك الجوانب

٢٤٤ - واصل قسم المعاهدات جهوده لنشر المعلومات على نطاق واسع بشأن الإجراءات المنطبقة على إيداع الصكوك المتعلقة بالمعاهدات وتقديم المعاهدات والإجراءات المتعلقة بها

للتسجيل، بما في ذلك من خلال تنظيم حلقات للتدريب وتقديم المشورة والمساعدة. وقد سهلت هذه المعلومات والمشورة قيام الدول والمنظمات الحكومية الدولية بتقديم صكوك الإيداع والمعاهدات والإجراءات المتعلقة بالمعاهدات للتسجيل بالصيغ المناسبة، مما سهل تجهيزها في الوقت المناسب.

(د) احترام إطار المعاهدات الدولي

٢٤٥ - تلقت حلقات التدريب الأربع التي نظمها قسم المعاهدات بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث في المقر خلال فترة السنتين، والحلقة الدراسية الإقليمية التي عقدها قسم المعاهدات في ليما في عام ٢٠١٣، ردود فعل إيجابية جداً من الدول الأعضاء والمشاركين الآخرين. وواصل القسم أيضا الاستجابة لعدد كبير من طلبات المشورة والمساعدة الواردة من الدول ومن مكاتب الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة وهيئات المعاهدات بشأن المسائل ذات الصلة بالإيداع والتسجيل. فضلا عن الطلبات المتعلقة بصياغة الأحكام الختامية.

الباب ٩
الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

أهم نتائج البرامج

واصلت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية خلال فترة السنتين تعزيز ودعم أعمال إعداد خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وعملت الإدارة، بوصفها أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، والمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، على تقديم الدعم لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ولعملية متابعة تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها خلاله، وللعملية التحضيرية للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، المقرر عقده في ساموا في عام ٢٠١٤. ودعمت الإدارة بصورة فعالة عددا كبيرا من الاجتماعات والمناسبات، منها الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالإعاقة والتنمية، والحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية، والحوار الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية، والحدث الخاص لمتابعة الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والجلسة الافتتاحية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وواصلت الإدارة جمع وتصنيف وتحليل البيانات الحاسمة بشأن طائفة واسعة من المواضيع، وقدمت المشورة في مجال السياسات والمشورة التقنية للعمليات الحكومية الدولية من خلال منشوراتها الرئيسية

مثل الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم، ودراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ووثائق الهيئات التداولية. وفتحت صفحتها الشبكية الداخلية بوصفها مستودعا داخليا ومركزيا للمعرفة وواصلت تعزيزها. ودعمت الإدارة الاستعراض الذي أُجري في عام ٢٠١٢ ضمن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، ووضعت خطة استعراض تفصيلية لرصد تنفيذ قرار الجمعية العامة المتعلق بالاستعراض. وتواصل إحراز التقدم في أعمال الإدارة المتعلقة بتنمية القدرات، مع وضع اللمسات الأخيرة على خطة لتنفيذ استراتيجيتها لتنمية القدرات، ووضع خطة عمل متكاملة لتنمية القدرات. وعززت الإدارة أيضا قدرتها في مجال الرصد والتقييم ووضعت الصيغة النهائية لسياستها في مجال التقييم.

التحديات والدروس المستفادة

يشكل التخطيط المسبق والتواصل الجيد عاملين حاسمين لتحسين عمل الإدارة في مجالات وضع المعايير والتحليل وتنمية القدرات في المجالات الاجتماعي والاقتصادي والبيئي. وقد كثفت اللجنة التنفيذية الموسعة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية جهودها الرامية إلى تنسيق ما تضطلع به منظومة الأمم المتحدة من أعمال تحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ولكفالة استمرار مشاركة منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في ذلك المؤتمر. وتنسق الإدارة أيضا الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية. وتشكل سياسة التقييم للإدارة، التي وُضعت في صيغتها النهائية في تموز/يوليه ٢٠١٢، خطوة هامة نحو تعزيز وظيفة التقييم الداخلي؛ وسيعقبها مزيد من الجهود لتعزيز قدرة الإدارة على التقييم الذاتي.

معدل تنفيذ النواتج

٢٤٦ - تستند النتائج الواردة أعلاه إلى تنفيذ ٩٦ في المائة من النواتج المقرّرة القابلة للقياس الكمي البالغ عددها ٣ ١٩٦ ناتجا.

٢٤٧ - ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/66/6 (Sect.9)).

التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) إدارة برنامج العمل بفعالية

٢٤٨ - بُذلت جهود متواصلة لضمان إنجاز النواتج والخدمات في مواعيدها واستخدام الموارد بفعالية وكفاءة. وحققت الإدارة معدلا إجماليا لتنفيذ النواتج نسبته ٩٦ في المائة. وقدر معدل استخدام الميزانية بنسبة ٩٨ في المائة.

(ب) زيادة التقيد بمواعيد تقديم الوثائق

٢٤٩ - كان مقررا في عام ٢٠١٢ تقديم ٢٤٩ وثيقة لما قبل الدورة، وقُدمت ٢٢٤ وثيقة منها في الموعد المحدد، مما أسفر عن معدل امتثال قدره ٩٠ في المائة. واستمر تحسن المعدل في عام ٢٠١٣ حيث كان مقررا تقديم ٣١٥ وثيقة لما قبل الدورة، وقُدمت ٣٠٨ وثائق منها في الموعد المحدد مما أسفر عن معدل امتثال قدره ٩٨ في المائة.

(ج) تعزيز اتساق السياسات في مجال إدارة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للأمانة العامة للأمم المتحدة من خلال دعم اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية

٢٥٠ - شرعت الإدارة في أنشطة محددة وموجهة بالتعاون مع كيانات تابعة للجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من كيانات منظومة الأمم المتحدة. وقد شملت هذه الأنشطة ما يلي: (أ) تقديم دعم منسق لمتابعة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والتحضير للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية؛ (ب) القيام بأعمال فنية تحضيرا لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وقد قدمت الإدارة دعما قويا لمشاركة اللجنة التنفيذية في العمليات التشاورية التي أجرتها لجنة السياسات التابعة للأمين العام.

البرنامج الفرعي ١
دعم المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتنسيق شؤونه

(أ) تعزيز دور الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في تيسير ورصد التقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا وفي توطيد الصلات بين مناقشة السياسة العامة على الصعيد العالمي والجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق هذه الأهداف، وذلك بوسائل منها الاستعراض الوزاري السنوي ومنتدى التعاون الإنمائي

٢٥١ - تم، بدعم من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، خلال الاستعراض الوزاري السنوي الذي جرى في عام ٢٠١٢ تحت العنوان ”تعزيز القدرات الإنتاجية والعمالة وتوفير العمل اللائق من أجل القضاء على الفقر في سياق نمو اقتصادي شامل للجميع ومستدام ومنصف على جميع المستويات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية“، اعتماد إعلان وزاري بنفس العنوان. وركز الاستعراض الوزاري السنوي في عام ٢٠١٣ على الموضوع ”تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار والإمكانيات الثقافية لتعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية“ وقد تضمن الإعلانان الوزاريان، المعتمدان خلال فترة السنتين في إطار الاستعراضات الوزارية السنوية، توصيات مهمة متعلقة بالسياسات اتخذت كيانات منظومة الأمم المتحدة والحكومات بشأنها إجراءات متابعة. وساعدت الإدارة أيضا على تنظيم الحدث الخاص المتعلق بمتابعة الجهود المبذولة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، الذي عقد خلال الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة. وأعدت الإدارة مشروع خريطة طريق لعقد مؤتمر قمة بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وقد اعتُمدت خريطة الطريق كجزء من الوثيقة الختامية للحدث الخاص. وأعدت الإدارة توصيات من أجل تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، شكلت أساسا لقرار الجمعية العامة ١/٦٨.

(ب) تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في توجيه هيئاته الفرعية وفي تحسين التنسيق والاتساق في أنشطة منظومة الأمم المتحدة

٢٥٢ - واصلت الإدارة دعم جهود المجلس الاقتصادي والاجتماعي للاضطلاع بالتنسيق الشامل للقطاعات ضمن منظومة الأمم المتحدة وتوفير التوجيه عموما على نطاق المنظومة. وسعيا لتعزيز وتحسين التفاعل بين المجلس وهيئاته الفرعية، نظمت الإدارة اجتماعين لمكتب المجلس مع رؤساء الهيئات الفرعية ناقش المشاركون خلالهما دور المجلس في متابعة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وإصلاح المجلس، والمناقشات بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والمسائل المتعلقة بالتنسيق والاتساق بين المجلس وهيئاته الفرعية. وعقدت أيضا

اجتماعات متابعة لأمانات هيئات المجلس خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وساعدت تلك الاجتماعات على توعية كل من ممثلي الكيانات الحكومية الدولية والأمانة العامة بالحاجة إلى مواءمة محتوى جدول أعمال المجلس بأولويات الهيئات الفرعية في الوقت الذي تُحضِّر فيه للدورات القادمة.

(ج) تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مجال إعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاعات، بما في ذلك تعزيز تفاعله مع لجنة بناء السلام

٢٥٣ - واصلت الإدارة تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مجال إعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاعات، بما في ذلك عن طريق تعزيز التعاون بين المجلس ولجنة بناء السلام. وعقد المجلس ولجنة بناء السلام اجتماعات مشتركة لمكتبيهما في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، فضلا عن حدث مشترك بعنوان ”الشراكات من أجل إيجاد فرص العمل للشبان في البلدان الخارجة من نزاعات“. ومن الأمثلة على الدور المعزز للمجلس في مجال إعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع تمديد ولاية الفريق الاستشاري المخصص المعني بهايتي لمدة عام آخر والزيارة الناجحة التي قام بها الفريق لهايتي. وقد سمحت الزيارة، التي نظمها مكتب دعم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والتنسيق، بتحسين العلاقات بين المجلس والسلطات الهايتية، كما يتجلى من مشاركة وزير التعاون الإنمائي لهايتي في الدورة الموضوعية للمجلس في تموز/يوليه ٢٠١٢.

البرنامج الفرعي ٢
القضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة

٢٥٤ - عملا بقرار الجمعية العامة ٦٤/٢٨٩، أدمجت الولايات والمهام القائمة لشعبة النهوض بالمرأة في هيئة الأمم المتحدة للمرأة التي بدأت العمل في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. ولذلك ترد المعلومات عن البرنامج الفرعي ٢ في الباب ١٧ - هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

البرنامج الفرعي ٣
السياسات الاجتماعية والتنمية

(أ) زيادة الاهتمام بالقضاء على الفقر، وتوليد فرص العمالة والاندماج الاجتماعي، مع إيلاء الاعتبار الواجب للمسائل المتصلة بكبار السن، وذوي الإعاقة، والأسرة والشباب والشعوب الأصلية

٢٥٥ - واصلت الإدارة دعم جهود التوعية وبناء توافق الآراء بين الدول الأعضاء، وإغناء النقاش الدولي بشأن القضاء على الفقر والعمالة الكاملة والعمل اللائق والتكامل الاجتماعي،

مع التركيز بوجه خاص على الفئات الاجتماعية. وشملت الإنجازات الرئيسية في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ ما يلي: انتهاج نهج عملي تجاه الاندماج الاجتماعي؛ واتخاذ قرارات إيجابية بشأن الفقر والتنمية، والأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وكبار السن، والشباب، والأشخاص ذوي الإعاقة، والشعوب الأصلية، تتضمن توصيات في مجال السياسات العامة قدمتها شعبة السياسات والتنمية في الميدان الاجتماعي؛ واختتام السنة الدولية للتعاونيات بإطلاق برنامج عمل (٢٠١٢)؛ وعقد الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالإعاقة والتنمية (٢٠١٣) الذي أسفر عن وثيقة ختامية موجزة وعملية المنحى؛ والتحضير للمؤتمر العالمي للشعوب الأصلية المقرر عقده في عام ٢٠١٤، وإحياء الذكرى السنوية للسنة الدولية للأسرة التي احتُفل بها أيضا في عام ٢٠١٤؛ ومواصلة دعم الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة المعني بحقوق كبار السن، وتقديم إسهامات جوهرية في عملية خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، لكفالة إدماج التنمية الاجتماعية.

(ب) زيادة المعارف والمهارات اللازمة لتنفيذ السياسات الاجتماعية على الصعيد الوطني وعلى صعيد المجتمعات المحلية بغية تعزيز قدرات الدول الأعضاء في هذا الصدد

٢٥٦ - حقق البرنامج الفرعي مزيدا من التكامل بين التعاون التقني وأنشطة وضع المعايير، بهدف تعميق الوعي بقضايا الفئات الاجتماعية ودعم الدول الأعضاء والمجتمع المدني في وضع وتنفيذ سياسات وبرامج لتعزيز الأهداف والالتزامات العالمية على الصعيد الوطني وعلى صعيد المجتمعي. وشمل هذا العمل دعم وضع سياسات لصالح فئات اجتماعية معينة وتعزيز الآليات والمنهجيات لتحقيق قدر أكبر من الاندماج الاجتماعي. وكان من ضمن الشواغل الرئيسية ما يتعلق بكبار السن وذوي الإعاقة والأُسر والشعوب الأصلية. ودعما للسنة الدولية للتعاونيات بذل البرنامج الفرعي جهودا لتعزيز المهارات والمعارف الوطنية والإقليمية في مجال الترويج لنموذج المؤسسة التعاونية.

(ج) زيادة الفهم والوعي لدى الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص بمسائل التنمية الاجتماعية

٢٥٧ - سمح هذا البرنامج الفرعي بزيادة التعريف بعمل شعبة السياسات والتنمية في الميدان الاجتماعي من خلال المواقع الشبكية وأدوات التواصل الاجتماعي الخاصة به (النشرات الإخبارية وفيسبوك وتويتر ويوتيوب)، مع التركيز على الاحتفال بالسنوات الدولية والإعداد لها (السنة الدولية للتعاونيات)، وإحياء مناسبات الذكرى السنوية (السنة الدولية للأسرة)، وعقد الاجتماعات الرفيعة المستوى (بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب

الأصلية) وعلى كبار السن والشباب. وأسهم إنشاء بوابة شبكية جديدة بعنوان ''شبكة الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية'' في تحقيق زيادة كبيرة في عدد الزيارات وتنزيل الوثائق والمواد الإعلامية من المواقع. وأدى تحسين سبل الوصول دورا حاسما في تقديم الخدمات للجهاز الحكومي الدولي وفي تعزيز عمل الشعبة وأهدافها في ميدان التنمية الاجتماعية. وأدى استخدام نظام للتسجيل المسبق عبر الإنترنت إلى ارتفاع عدد المشاركين من المجتمع المدني في المحافل الحكومية الدولية والمناسبات الخاصة بأصحاب المصلحة، مما أسهم في تعزيز التعاون وإقامة الشبكات وتقاسم المعارف بشأن قضايا التنمية الاجتماعية.

البرنامج الفرعي ٤
التنمية المستدامة

(أ) قيام الدول الأعضاء باستعراض فعال للتحديات الرئيسية التي تواجه التنمية المستدامة وبالاتفاق على الإجراءات ذات الأولوية في برنامج العمل المتعدد السنوات من أجل النهوض بالتنفيذ في مجالات الغابات والتنوع البيولوجي والتكنولوجيا الأحيائية والسياحة والجبال

٢٥٨ - قدمت شعبة التنمية المستدامة الدعم الفني والتقني للعمليات الحكومية الدولية، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، والفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، ولجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة، والدورة الافتتاحية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى الذي أنشئ خلال مؤتمر التنمية المستدامة، والأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول النامية الجزرية الصغيرة النامية. وتشير ردود الفعل التي أبداهما المندوبون وأصحاب المصلحة الرئيسيون الآخرون في مؤتمر التنمية المستدامة وخلال أعماله التحضيرية، وكذلك خلال اجتماعات اللجنة الثانية والمناقشات غير الرسمية التي أجرتها الشعبة مع المندوبين، إلى وجود مستوى كبير من الرضا بالدعم الذي قدمته الأمانة العامة.

(ب) زيادة إمكانية الوصول إلى المعلومات، وزيادة فهم ومعرفة الخيارات السياساتية والتدابير العملية والإجراءات المحددة اللازمة من أجل اعتماد التنمية المستدامة وتنفيذها على الصعّد المحلي والوطني والإقليمي والدولي

٢٥٩ - واصلت الشعبة تيسير استخدام مواقعها الشبكية من أجل زيادة تقريبها إلى متناول الجمهور وتقديم معلومات مستكملة بشأن مجموعة من قضايا التنمية المستدامة، بما في ذلك الأعمال المنجزة في مجالي وضع المعايير والتحليل على مدى عقدين من الزمن بخصوص المواضيع ذات الصلة. وبلغ عدد الزيارات وعمليات التنزيل خلال فترة السنتين

٢٠١٢-٢٠١٣ ما مجموعه ٨٩٨ ٣٩٨ ٣ زيارة وعملية تنزيل. وسُجل أكثر من ٩٨٤ ٣٠٦ ١٠ عملية تصفح. وشملت المساهمات من الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة ما يزيد على ٠٠٠ ٦ صفحة من المقترحات المتعلقة بنتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وما يزيد على ٤٠٠ ١ مبادرة طوعية من أجل التنمية المستدامة. وتقدم المواقع الشبكية الآن معلومات عن الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية.

(ج) تعزيز القدرات التقنية والبشرية والمؤسسية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تنفيذ إجراءات واستراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة في مجالات الطاقة والمياه والموارد الطبيعية وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة

٢٦٠ - واصلت الشعبة تقديم المساعدة إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في مجال بناء القدرات التقنية والفنية. وقدمت، في شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الدعم التقني والدعم الاستشاري في مجال السياسات لثمانين بلدا ناميا في إطار أعمالها الوطنية للتحضير لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والمشاركة فيه. وتشير المعلومات المستقاة من المشاركين والمستفيدين من المشروع، والتي تعكس تقديرهم للخدمات والمساعدة المقدمة، إلى أن الهدف المتمثل في إعراب ٩٣ في المائة من البلدان عن رضاها قد تحقق. وخلال فترة السنتين استفاد ما يزيد على ٥٦٠ من الخبراء الوطنيين (أكثر من ضعف الرقم المستهدف) من جهود تنمية القدرات التي بذلتها الشعبة. وكذلك قدمت الشعبة الدعم لـ ٢٨ دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية في أعمالها التحضيرية للمؤتمر الدولي الثالث.

البرنامج الفرعي ٥
الإحصاءات

(أ) تعزيز النظام الإحصائي العالمي، مع زيادة المشاركة النشطة للبلدان وزيادة التعاون فيما بين المنظمات الدولية، بما في ذلك إحراز تقدم في التوفيق بين المؤشرات الإنمائية وترشيدها

٢٦١ - ازدادت المشاركة في دورات اللجنة الإحصائية، التي تشكل الملتقيات الرئيسية للنظام الإحصائي العالمي، فبلغت مستوى تاريخيا خلال فترة السنتين، مما يعكس اهتماما واسع النطاق من طرف الدول الأعضاء بالقيام بدور نشط في صياغة جدول أعمال النظام الإحصائي العالمي. وكذلك ظل معدل المشاركة عاليا في المناسبات الأخرى التي نظمتها شعبة الإحصاءات، بما فيها المحافل الرفيعة المستوى المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية -

المكانية. وازدادت مشاركة البلدان النامية في المناسبات التي تنظمها الشعبة الإحصائية ازديادا كبيرا بسبب توافر التمويل من الصناديق الخاصة بالشعبة ومن المشاريع، وبسبب الدعم المقدم من المانحين.

(ب) تحسين وتوسيع نطاق استعمال الحكومات والمنظمات الدولية ومعاهد البحث والقطاع الخاص وعامة الجمهور للبيانات الإحصائية والمبادئ التوجيهية التقنية التي ينتجها البرنامج الفرعي

٢٦٢ - استمر المستعملون بشتى فئاتهم (الحكومات، ومعاهد البحوث، والمنظمات الشريكة، والقطاع الخاص، وعامة الجمهور) في الإعراب عن اهتمام كبير بالبيانات والمنتجات الإلكترونية للشعبة. وفيما يختص بمجال العمل الأساسي للشعبة وهو نشر البيانات، رفعت الشعبة مستوى الرضا عن نتائج طلبات البيانات بنسبة ١٩,٨ في المائة. أما بخصوص زيارات الجمهور للموقع الشبكي، فقد شهد الطلب مستوى معقولا من النمو قدره ٣,٦ في المائة (متجاوزا النسبة المستهدفة وهي ٢ في المائة).

(ج) تعزيز قدرات البلدان النامية، وعلى وجه الخصوص أقل البلدان نمواً، على القيام بصورة منتظمة بجمع الإحصاءات والمؤشرات الرسمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية والبيئية وتصنيفها وتخزينها وتحليلها ونشرها، لإنتاج بيانات ذات نوعية جيدة لفائدة صانعي السياسات وللجمهور بصفة عامة

٢٦٣ - يشكل بناء القدرات الإحصائية أحد الركائز الأساسية لعمل شعبة الإحصاءات، وهو مندمج تماما في أعمال الشعبة في مجال تطوير البيانات والمنهجيات. وقد نُفذ خلال فترة السنتين ما مجموعه ٤٧ نشاطا من أنشطة بناء القدرات، حيث أشار ٧٨,٢ في المائة من المشاركين إلى استخدام المواد التدريبية وتنفيذ التوصيات لاحقا. وقد تجاوزت هذه النتائج الهدف المتمثل في تنظيم ٣٦ حدثا وتحقيق مستوى من الرضا يبلغ ٧٣ في المائة.

البرنامج الفرعي ٦
السكان

(أ) تعزيز وعي المجتمع الدولي بالقضايا السكانية الجديدة والناشئة وزيادة معرفته بها وفهمه لها على الصعيد الوطني، وخاصة في مجالات الخصوبة، والوفيات، والهجرة، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والحضرنة، والنمو السكاني، وشيخوخة السكان، والبيئة

٢٦٤ - قدمت شعبة السكان الدعم خلال فترة السنتين للدورة الخامسة والأربعين للجنة السكان والتنمية التي تناولت المراهقين والشباب، ولدورتها السادسة والأربعين التي تناولت الهجرة، وقد أثار كل من الدورتين اهتمام مجموعة من الفئات المستهدفة أوسع نطاقا من المعتاد، كما قدمت الدعم للحوار الثاني الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية. وبالإضافة إلى عقد جلسات إحاطة قبل انعقاد الدورتين السنويتين للجنة، نظمت الشعبة خمسة اجتماعات تحضيرية للحوار الرفيع المستوى. وشاركت الشعبة أيضا في قيادة المشاورة المواضيعية العالمية بشأن دور الديناميات السكانية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، التي شملت تنظيم جلستي إحاطة للدول الأعضاء ومشاورات منفصلة أُجريت وجها لوجه مع ممثلين من الدوائر الأكاديمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

(ب) القيام بشكل فعال بتيسير إجراء الدول الأعضاء لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ونتائج الدورة الاستثنائية الحادية والعشرين للجمعية العامة، ونتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة المتعلقة بالسكان والتنمية التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، بما في ذلك مؤتمر قمة الألفية ومؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥

٢٦٥ - استناداً إلى المعلومات المستقاة من وفود الدول الأعضاء، يسرت الشعبة بفعالية استعراض الدول الأعضاء للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأشار ٤٠ وفدا باستحسان إلى ما أنتجته شعبة السكان من وثائق مناسبة التوقيت وسليمة من الناحية التقنية وموجهة نحو اعتماد السياسات، فضلا عن دورها في تقديم الخدمات الفنية للجنة. وذكر أحد الوفود أن ”شعبة السكان لا تزال تؤدي دوراً أساسيا كمصدر للخبرة المحايدة من حيث السياسات في المجال السكاني“، بينما أثنى وفد آخر على الشعبة ”لما تقوم به من عمل ممتاز في تحليل الاتجاهات السكانية، ورصد تنفيذ برنامج العمل، وإعداد الإسقاطات السكانية، وإتاحة المعلومات إلى المجتمع الدولي عن عملها“.

(ج) تحسين سبل الاطلاع على المعلومات والبيانات السكانية وتوافرها في الوقت المناسب لتستخدمها الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية

٢٦٦ - واصلت شعبة السكان خلال عام ٢٠١٣، تحديث وتوسيع موقعها الشبكي بغية إتاحة المعلومات عن السكان للدول الأعضاء في الوقت المناسب. وللمرة الأولى أتاحت الشعبة أيضا كافة مجموعات بياناتها السكانية على الإنترنت، وأطلقت عدة أدوات تفاعلية جديدة على الإنترنت لتمكين المستخدمين من الحصول على البيانات بصورة أسرع وأيسر من أي وقت مضى. وتشير الإحصاءات المتعلقة بالدخول إلى الموقع في عام ٢٠١٣ إلى أن حوالي ٣ ٣٠٠ مستخدم زاروه في كل يوم، فطالعوا صفحاته حوالي ١,٢ مليون مرة في تلك السنة. وأخيرا فقد حسّنت شعبة السكان خدمتها للإشعار عن طريق البريد الإلكتروني، وهي الخدمة التي تسمح للمشتركين بتلقي إشعارات عن الأخبار والأحداث والتطورات المهمة بخصوص أنشطة الشعبة. ويستفيد من خدمة البريد الإلكتروني حاليا حوالي ٢ ٥٠٠ مشترك من جميع أنحاء العالم.

البرنامج الفرعي ٧
السياسات الإنمائية والتحليل الإنمائي

(أ) تعزيز المناقشات الدولية من خلال مساعدة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي على تحديد وفهم القضايا والتحديات الجديدة والناشئة في مجال التنمية الاقتصادية، لا سيما في سياق تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، ومن بينها الأهداف الإنمائية للألفية، مع المراعاة الكاملة للآثار المترتبة على القضايا الرئيسية المشتركة بين القطاعات في جدول الأعمال الدولي للتنمية

٢٦٧ - سمحت النواتج التحليلية لشعبة السياسات الإنمائية والتحليل الإنمائي بإغناء النقاش الدائر في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، عن طريق توفير تحليلات غير منحازة للقضايا والسياسات الإنمائية. وتمثلت المنتجات الرئيسية في هذا الصدد في دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم (لعامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣)، وتقرير لجنة السياسات الإنمائية عن دورتها الرابعة عشرة (E/2012/33) ودورتها الخامسة عشرة (E/2013/33)، ومذكرة السياسات التي وضعتها لجنة السياسات الإنمائية بعنوان استراتيجية الأمم المتحدة الإنمائية بعد عام ٢٠١٥، تقرير فرقة العمل المعنية برصد الثغرات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية (لعامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣)، وثلاثة تقارير للأمين العام (A/66/138 و A/68/202 و A/68/265). وقد انعكس أثر هذه المنتجات في القرارات والمقررات ذات الصلة للجمعية

العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وكذلك قاد البرنامج الفرعي تنسيق أعمال فريق عمل الأمم المتحدة المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ونشر العديد من تقارير فريق العمل.

(ب) تحسين الوعي والحوار بشأن الحالة الاقتصادية في العالم، بما في ذلك تشجيع وتعميم وجهة نظر موحدة للأمم المتحدة بشأن آفاق الاقتصاد العالمي وآثارها على فرص البلدان النامية

٢٦٨ - سمحت النواتج التحليلية للشعبة بإغناء الحوار الدائر في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الحالة الاقتصادية في العالم. وتمثلت المنتجات الرئيسية في هذا الصدد في منشور الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم (لعامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣)، وفي تقارير مشتركة أعدتها الشعبة بمساهمة من مكتب تمويل التنمية التابع للإدارة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، واللجان الإقليمية. ونوقش المنشور السنوي وتحديثه الصادر في منتصف العام (E/2010/73 و E/2011/113) خلال الجزء الرفيع المستوى لدورتي المجلس لعامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، وتُدمج على نحو منتظم في خُطب الأمين العام وغيره من مسؤولي الأمم المتحدة مقتطفات من المنشور تشمل تحديثاته التي تصدر في منتصف العام وتحديثاته الشهرية، ومقتطفات من المنشور التابع للبرنامج الفرعي الذي يرصد مكامن الضعف العالمية، وتُقتبس في عدد من التقارير والمذكرات الصادرة عن الأمين العام.

(ج) تعزيز قدرة البلدان النامية على إدماج سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات البيئية والاجتماعية في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وعلى جعل استقرار الاقتصاد الكلي يتفق مع الأهداف الطويلة الأجل للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة

٢٦٩ - أُنجزت خلال فترة السنتين أنشطة بناء القدرات ذات الصلة بدعم السلطات المالية والمسؤولة عن التخطيط فيما يتعلق بصياغة وتنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي ومن أجل تعزيز اتساق السياسات الاقتصادية الكلية والسياسات الاجتماعية من خلال النمذجة الجزئية والكلية المتكاملة. وغطت أنشطة تنمية القدرات بدرجات متفاوتة حوالي ٧٥ من البلدان المستفيدة، بما في ذلك جميع أقل البلدان نمواً. ومن المتوقع أن يُدمج ١٩ بلدا السياسات الاقتصادية الكلية والسياسات الاجتماعية في استراتيجياتها للتنمية الوطنية، مع التركيز على التنمية المستدامة، بدعم من الشعبة.

٢٧٠ - وبالإضافة إلى ذلك تواصل تنقيح الموقع الشبكي الخاص بمساعدة أقل البلدان نموا على التصدي للتحديات الإنمائية الخاصة التي تواجهها وتحقيق التقدم نحو الخروج من فئة أقل

البلدان نموا، وذلك من أجل تيسير الحصول على المعلومات والتفاعل، وتلقى الموقع دعما طويل الأجل من الجمعية العامة (انظر القرار ٦٧/٢٢١). وواصلت الشعبة أيضا العمل على إطار التنفيذ المتكامل الذي يقدم في نفس الوقت معلومات نوعية وبيانات كمية بشأن الالتزامات المالية العالمية المتعلقة بالسياسات، دعما لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد دشن الأمين العام الموقع الشبكي لإطار التنفيذ المتكامل في حزيران/يونيه ٢٠١٢.

البرنامج الفرعي ٨
الإدارة العامة والتنمية

(أ) تحسن إمكانية الوصول إلى المعلومات وتبادل المعارف والشراكات من خلال شبكة الأمم المتحدة للإدارة العامة والفضاء المعرفي للإدارة العامة

٢٧١ - دلت مطالعة المستخدمين صفحات موقع شبكة الأمم المتحدة للإدارة العامة ٢٢٠ ٩٢٥ ٨٢ مرة، ومطالعتهم لصفحات موقع دراسات الأمم المتحدة القطرية ٤٦٢ ٦٣٢ مرة، على نجاح شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية في زيادة إتاحة المعلومات وتبادل المعارف خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وتمكنت الشعبة أيضا، من خلال دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية بشأن الحكومة الإلكترونية، من تزويد صانعي السياسات وأصحاب المصلحة بمدخلات قيِّمة تسمح لهم بالاستفادة من الحكومة الإلكترونية لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ولمواصلة تعزيز الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة.

(ب) زيادة الحوار والقرارات والإجراءات بشأن مسائل الإدارة العامة والحكم الرشيد

٢٧٢ - تجلى التأثير الإيجابي الذي حققته الشعبة في الإشارات التي تضمنتها تقارير الهيئات الحكومية الدولية وقراراتها، بما فيها قرارات الجمعية العامة ٦٧/١٩٥ و ٦٨/١٩٨ المتعلق بتسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للتنمية، و ٦٦/٢٠٩ المتعلق بتحسين كفاءة الإدارة العامة وخضوعها للمساءلة وفعاليتها وشفافيتها عن طريق تعزيز المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات. وأكدت الدول الأعضاء أيضا فائدة الشعبة بأن طلبت إيفاد تسع بعثات استشارية، بما في ذلك إيفادها إلى بلدان نامية مثل هايتي ورواندا. وبالإضافة إلى ذلك ورد في الخطط والسياسات الوطنية ما مقداره ٤٥ من الإشارات والتوصيات والقرارات المستندة إلى منشورات الشعبة ومنتجاتها.

(ج) زيادة قدرة الحكومات الوطنية والمحلية على تقوية الالتزام بالأصول المهنية والمساءلة والتميز في القطاع العام

٢٧٣ - عملت الشعبة خلال فترة السنتين على تشجيع الابتكارات وتقاسم أفضل الممارسات في مجال الإدارة العامة، بما في ذلك عن طريق تنظيم احتفالين بمناسبة تقديم جوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة ويوم الخدمة العامة، عُقدت خلالهما ١٣ حلقة عمل لبناء القدرات لصالح ١ ٣٠٠ مشارك. وقد تزايد الاهتمام بالجوائز بصفة خاصة تزايدا كبيرا: فورد ١ ٠٧١ ترشيحا خلال فترة السنتين تمثل ٧٣ دولة عضوا في عام ٢٠١٢ و ٨٢ دولة عضوا في عام ٢٠١٣. واستمرت الحكومات الوطنية والمحلية في الاستفادة من الدورات المقدمة من خلال مركز التدريب على الإنترنت التابع لشبكة الأمم المتحدة للإدارة العامة، التي سجلت ٥ ٤٨٢ متدربا. ونُفذت على الأقل ٢٩ من التوصيات المتعلقة بالمنهجية والتوصيات التقنية في ٢٢ بلدا نتيجة للخدمات الاستشارية التي قدمتها الشعبة ومشاريع التعاون التقني التي نفذتها.

البرنامج الفرعي ٩
الإدارة المستدامة للغابات

(أ) إجراء حوار دولي فعال بشأن الإدارة المستدامة للغابات، مع التركيز على الغابات والتنمية الاقتصادية ووسائل تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات

٢٧٤ - واصل البرنامج الفرعي تعزيز الحوار الدولي بشأن الإدارة المستدامة للغابات بفعالية، حيث اتُّخذت قرارات هامة خلال الدورة العاشرة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، الذي جرت فيه مناقشات مهمة بشأن الغابات والتنمية الاقتصادية، وبشأن التحضير لاستعراض الترتيب الدولي المتعلق بالغابات في عام ٢٠١٥، وإبراز أهمية الغابات في خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويسر البرنامج الفرعي أيضا اعتماد الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق)، التي أقر فيها رؤساء الدول والحكومات إقرارا تاما بأهمية الغابات في التنمية المستدامة، وقرار الجمعية العامة ٢٠٠/٦٧ بشأن اليوم الدولي للغابات. وأسفرت خمس حلقات عمل بخصوص عملية تيسير تمويل الغابات، حضرها أكثر من ١٠٠ من ممثلي البلدان، عن توصيات عملية تتعلق بتعبئة التمويل للغابات، والتصدي للتحديات المرتبطة بها.

(ب) تعزيز أنشطة الرصد والتقييم والإبلاغ المتعلقة بتنفيذ الصك غير الملزِم قانوناً المتعلق بجميع أنواع الغابات وبالتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف العالمية المتعلقة بالغابات

٢٧٥ - نُظمت خلال عام ٢٠١٢ ثلاث حلقات عمل بشأن تعزيز القدرات الوطنية على تقديم التقارير إلى منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، وأنتجت هذه الحلقات نموذج إبلاغ جديدا ومبسطا. واستخدم أكثر من ٧٥ من البلدان والمنظمات الإقليمية النموذج الجديد لتقديم التقارير إلى المنتدى في دورته العاشرة، وهو عدد غير مسبوق. ويسر النموذج أيضا الإبلاغ المنتظم من جانب المنظمات دون الإقليمية.

(ج) تحسين التعاون والتنسيق على الصعيد الدولي في مجال الغابات عن طريق تحسين نوعية وفعالية المعارف المتصلة بالإدارة المستدامة للغابات فيما بين الحكومات والمجموعات الرئيسية والمنظمات والصكوك والعمليات المضطلع بها في هذا المجال، بما في ذلك أنشطة الشراكة التعاونية في مجال الغابات

٢٧٦ - سمح البرنامج الفرعي بتعزيز أكثر من ١٦ شراكة مع أعضاء الشراكة التعاونية في مجال الغابات ومع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية خلال فترة السنتين، ويسر المبادرة الأولى من نوعها التي اتخذتها الشراكة بقيادة المنظمة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وسمحت صحائف الوقائع التي تنتجها الشراكة بشأن مختلف جوانب الإدارة المستدامة للغابات بتعميق الوعي العام بما قدمته إمكانات الغابات فيما يتعلق بالتنمية المستدامة من إسهامات في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وتم تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة من خلال البرنامج الفرعي وعقد حوار لتبادل الآراء بين أصحاب المصلحة المتعددين خلال الدورة العاشرة للمنتدى للتأكيد على أهمية الغابات بالنسبة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية. وبالإضافة إلى ذلك تولى البرنامج الفرعي تنسيق إعداد الشراكة لدراسة رئيسية في مجال تمويل الغابات، شكلت مساهمة مهمة في الدورة العاشرة للمنتدى والأساس الذي استندت إليه قرارات المنتدى المتعلقة بتمويل الغابات.

(د) زيادة الوعي بالإجراءات الوطنية والإقليمية والعالمية المتصلة بالإدارة المستدامة للغابات والدعم السياسي لتلك الإجراءات

٢٧٧ - يسر البرنامج الفرعي ودعم بنجاح اعتماد قرار الجمعية العامة بشأن اليوم الدولي للغابات وواصل تقديم المشورة والدعم إلى البلدان والمنظمات بشأن وضع خطط فعالة للاحتفال بذلك اليوم. ونُظمت خمس حلقات تدريبية أقاليمية لبناء القدرات في مجال تقديم التقارير الوطنية، الأمر الذي عزز بصورة ملحوظة القدرات الوطنية على تنفيذ الصك غير

الملزم قانونا المتعلق بجميع أنواع الغابات. واستنادا إلى نجاح حملة التوعية بالسنة الدولية للغابات، قدم البرنامج الفرعي للمرة الثانية جائزة أبطال الغابات، ونظم مهرجانا دوليا ثانيا للأفلام القصيرة ومسابقة دولية للتصوير الفوتوغرافي من أجل توسيع نطاق جهوده في مجال التوعية. وقُدم عدد كبير من منتجات الفيديو والمنتجات المتعددة الوسائط. وتضمنت الدورة العاشرة للمنتدى احتفالا كبيرا بتقديم جوائز ''تسخير الغابات لمصلحة الناس'' تم خلاله تكريم ١٦ من الأفراد الذين يشكلون قدوة. وأثارت هذه الأنشطة اهتماما كبيرا من الدول الأعضاء ووسائط الإعلام على حد سواء.

(هـ) تعزيز المساعدة المقدمة للدول الأعضاء في وضع وتنفيذ استراتيجيات حفظ الغابات وإصلاحها وفي زيادة مساحة الغابات الخاضعة لإدارة المستدامة، من أجل الحفاظ على مواردها الحرجية وتحسينها، بغية زيادة الاستفادة من الغابات

٢٧٨ - تلقى البرنامج الفرعي طلبات وقدم مساعدة لأكثر من ١٣ دولة خلال فترة السنتين. فقد قُدمت المساعدة الفنية مثلا إلى فييت نام في إطار المبادرة القطرية المعنونة ''الطريق إلى الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة: التركيز على دور الأسواق في تعزيز الإدارة المستدامة للغابات''، وإلى أوكرانيا في إطار المبادرة القطرية المعنونة ''منتدى لفيف بشأن الغابات في سياق الاقتصاد الأخضر: الإجراءات والتحديات التي تواجه بلدان أوروبا الشرقية وشمال ووسط آسيا''. وبالإضافة إلى ذلك قدم البرنامج الفرعي، عن طريق منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، المساعدة الاستراتيجية والتقنية للبلدان النامية فيما يتصل بتحديد العقبات والفرص في سبيل الحصول على التمويل من جميع المصادر ولجميع أنواع الغابات. وقُدمت المساعدة لمجموعات البلدان ذات المستويات المنخفضة من الغطاء الحرجي، وللدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً والدول الأفريقية.

البرنامج الفرعي ١٠
تمويل التنمية

(أ) فعالية الجهود التي تبذلها الجهات المعنية المتعددة من أجل رصد ومتابعة توافق آراء مونتيري، وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية، ونتائج المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية العالمية وتأثيرها في التنمية، وغير ذلك من النتائج المتصلة بتمويل التنمية

٢٧٩ - حقق البرنامج الفرعي هدفه لفترة السنتين المتمثل في تقديم الحكومات والتجمعات الإقليمية والجهات المؤسسية وغير المؤسسية صاحبة المصلحة ٣٢ مساهمة رئيسية في التقييم السنوي لتنفيذ توافق آراء مونتيري والنتائج ذات الصلة. وكما هو الحال في فترات السنتين

السابقة، شكلت المساهمات الفنية المقدمة خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ من البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فضلا عن الإعلان الوزاري الصادر عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، مساهمات رئيسية في التقريرين السنويين للأمين العام عن متابعة وتنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية (A/67/339 و A/68/357) وفي تقريري المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن الاتساق والتنسيق والتعاون في سياق تمويل التنمية (E/2012/7 و E/2013/52)، وبذلك أسهمت في الرصد الفعال لتنفيذ توافق آراء مونتيري من طرف أصحاب المصلحة المتعددين. ومن الجدير بالملاحظة في عام ٢٠١٢، إضافة مساهمتين اثنتين، إحداهما مقدمة باسم مجموعة الحوكمة العالمية (انظر A/66/821، المرفق) والأخرى باسم مجموعة الـ ٢٠ (انظر A/66/877، المرفق) وتتعلقان بدور الأمم المتحدة ومجموعة الـ ٢٠ في الحوكمة العالمية (انظر A/67/769).

(ب) تعزيز دور الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك الهيئات الحكومية الدولية المعنية وهيئات إدارة الجهات المؤسسية المعنية الأخرى، والاستفادة منها على نحو أكمل لأغراض متابعة وتنسيق المؤتمرات

٢٨٠ - أبرز اتفاق حكومي دولي في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ هو الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨، المرفق)، التي أدت إلى إنشاء لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة. وقد عقدت اللجنة دورتين في عام ٢٠١٣. وكان هدفها النهائي إعداد تقرير يتضمن مقترحات لوضع استراتيجية فعالة لتمويل التنمية المستدامة في عام ٢٠١٤. وتُوِّجت الجهود الجارية لتعزيز آليه متابعة تمويل التنمية بقرار عقد مؤتمر دولي ثالث معني بتمويل التنمية ذي نطاق شامل في عام ٢٠١٥ أو ٢٠١٦ (انظر قرار الجمعية العامة ٦٨/٢٠٤). وبالإضافة إلى ذلك أصدر الأمين العام تقريرا عن طرائق عملية متابعة تمويل التنمية يتضمن خيارات لتعزيز هذه العملية (A/67/353).

(ج) إشراك الحكومات على نحو أكمل وزيادة التعاون والتفاعل فيما بين جميع الجهات المؤسسية وغير المؤسسية المعنية التي تشارك في عملية تمويل التنمية من أجل كفالة المتابعة السليمة لتنفيذ الاتفاقات والتعهدات التي جرى التوصل إليها في مؤتمري مونتيري والدوحة لتمويل التنمية وفي المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية العالمية وتأثيرها في التنمية، مع إيلاء المراعاة الواجبة لمسائل المساواة بين الجنسين

٢٨١ - تضمن برنامج الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ للمناسبات التي ينظمها أصحاب المصلحة المتعددون بشأن تمويل التنمية سلسلة من خمسة اجتماعات بشأن إعادة هيكلة الديون السيادية نظمها مكتب تمويل التنمية التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالتعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين. وكذلك تضمن الاجتماعان الخاصان اللذان عقدهما المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية حلقات نقاش لأصحاب المصلحة المتعددين بخصوص القضايا الراهنة في مجال التعاون الضريبي الدولي، شاركت فيها المنظمات الدولية ذات الصلة. وتمحور الاجتماعان حول الإصدار الرسمي لتحديث عام ٢٠١١ لاتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للازدواج الضريبي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، ودليل الأمم المتحدة العملي لأسعار التحويلات للبلدان النامية لعام ٢٠١٢. وسبقت كلا من الاجتماعين اجتماعاتٌ لأفرقة الخبراء تناولت مجالي العمل الحاليين للجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية، وهما ''تسعير التحويلات وتنمية القدرات في مجال المسائل الضريبية'' (٢٠١٢) و ''ضرائب الصناعات الاستخراجية'' (٢٠١٣). وعلاوة على ذلك عُقد اجتماع لتنمية القدرات بشأن إدارة معاهدات الازدواج الضريبي والتفاوض عليها، حضره ممثلون من ٣٢ بلدا ناميا.

الباب ١٠
أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

أهم نتائج البرامج

نجح مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في وضع الاحتياجات والشواغل الخاصة بهذه الفئات الثلاث من البلدان الأكثر هشاشة في مكانة بارزة على جدول الأعمال الدولي، بما في ذلك في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، والدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والمؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية. وقدم المكتب الدعم لمجموعات البلدان الثلاث في سياق إعدادها لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة. واعتمد

المشاركون في المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية مجموعة من التدابير لصالح أقل البلدان نمواً، واتفاقا بشأن تيسير التجارة بما يخدم مصالح البلدان النامية غير الساحلية. ونشر المكتب للمرة الأولى تقريرا عن حالة أقل البلدان نمواً يغطي عام ٢٠١٣. ودعما لبرنامج عمل اسطنبول، تعاون المكتب مع غيره من كيانات الأمم المتحدة على تنظيم ١٥ اجتماعا مشتركا لأقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية، بما في ذلك حدث رفيع المستوى بشأن توفير الطاقة المستدامة لأقل البلدان نمواً. وأحرز المكتب تقدما كبيرا في الأعمال التحضيرية لمؤتمر الاستعراض العشري لبرنامج عمل ألماتي، كما نظم بنجاح اجتماعات الاستعراض الإقليمية لآسيا وأوروبا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، و ١٤ حدثا مواضيعيا تمهيدا للمؤتمر بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة.

التحديات والدروس المستفادة

استُخلصت دروس مهمة بشأن الحاجة إلى تعزيز شبكة جهات التنسيق الوطنية في أقل البلدان نمواً، لتمكين أعضاء الشبكة من مواصلة تبادل وجهات النظر حول التطورات العالمية التي تمس برنامج عمل اسطنبول والخبرات المتعلقة بتعميم مراعاته. واستُخلصت الدروس أيضا بشأن أهمية تحديد جهات التنسيق الوطنية في البلدان النامية غير الساحلية في إطار العملية التحضيرية لمؤتمر الاستعراض العشري لتنفيذ برنامج العمل. فلم يستخدم عدد من الجهات المعنية الرئيسية في المجتمع الدولي نفس التسميات للإشارة إلى البلدان التي تعترف بها منظومة الأمم المتحدة حاليا بوصفها دولا جزرية صغيرة نامية، حيث وضعت هذه الجهات تصنيفاتها وتسمياتها الخاصة لهذه البلدان. وقد يؤثر ذلك على صياغة البرنامج في المستقبل. وقد سلمت البرامج الفرعية جميعا بأهمية تعزيز التنسيق فيما بين كيانات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والمتعددة الأطراف لكفالة المتابعة والدعم المتكاملين لصالح مجموعات البلدان الثلاث.

معدل تنفيذ النواتج

٢٨٢ - تستند النتائج الواردة أعلاه إلى تنفيذ ٩٥ في المائة من النواتج المقرّرة القابلة للقياس الكمي البالغ عددها ٢٥١ ناتجا.

٢٨٣ - ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/66/6 (Sect.10)).

التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) إدارة برنامج العمل ودعمه بالموظفين والموارد المالية على نحو فعال

٢٨٤ - أدار المكتب البرنامج إدارة فعالة ووفر الدعم اللازم للدول الأعضاء. وكفل إنجاز النواتج ضمن الحدود الزمنية المقررة واستخدام الموارد بفعالية وكفاءة.

(ب) زيادة التقيد بمواعيد تقديم الوثائق

٢٨٥ - حقق المكتب هدفه المتمثل في تقديم ٩٢ في المائة من وثائق ما قبل الدورات في الموعد المقرر.

(ج) زيادة الوعي بالاحتياجات والشواغل الخاصة لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية التي تتطلب اهتماما من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية

٢٨٦ - تمكن المكتب من زيادة الوعي بالاحتياجات والشواغل الخاصة لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في مختلف المحافل الدولية، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، والدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والمناقشات بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ونتيجة لذلك اعتُمدت إعلانات وقرارات تدعم هذه الفئات من البلدان: فقد كُرست فقرات منفصلة لكل فئة، كما وردت عدة إشارات إلى هذه الفئات في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

البرنامج الفرعي ١
أقل البلدان نمواً

(أ) تعزيز الشراكة بين أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية

٢٨٧ - أسهمت أنشطة الدعوة المستمرة التي اضطلع بها المكتب في زيادة عدد التدابير المتخذة من جانب الشركاء الإنمائيين لدعم أقل البلدان نمواً. كما تحسنت نوعية المعونة، بما في ذلك عن طريق زيادة نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للقدرات الإنتاجية. واتفقت الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على تبسيط وتيسير انضمام أقل البلدان نمواً إلى المنظمة، واعتمدت خلال المؤتمر الوزاري التاسع مجموعة من التدابير لصالح أقل نمواً. وفيما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار، سمحت أعمال التوعية والأعمال التحليلية المشار

إليها في تقرير الأمين العام بشأن إنشاء بنك للتكنولوجيا وآلية لدعم العلوم والتكنولوجيا والابتكار يخصصان لأقل البلدان نموا (A/68/217) بتوجيه مزيد من الاهتمام لهذا الموضوع. وأعربت الجمعية العامة في قرارها ٢٢٤/٦٨ عن دعمها لإنشاء بنك للتكنولوجيا وآلية لدعم العلوم والتكنولوجيا والابتكار يخصصان لأقل البلدان نموا برعاية الأمم المتحدة. وقد انعكست التوصيات الواردة في التقرير الجديد عن حالة أقل البلدان نمواً في قرار الجمعية العامة ٢٢٤/٦٨.

(ب) زيادة قدرة أقل البلدان نموا على أن تدرج برنامج العمل الجديد والأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية

٢٨٨ - قام حوالي ٢٥ من أقل البلدان نموا بمواءمة خططها وأُطرها الإنمائية بالمجالات ذات الأولوية المحددة في برنامج عمل اسطنبول، بغية تعزيز التنمية والخروج من فئة أقل البلدان نموا. ونظم المكتب أربع حلقات عمل على الصعيد القطري تتعلق بتعميم مراعاة برنامج العمل وتنفيذه في إثيوبيا وأنغولا وبوتان ونيبال، فضلا عن حلقتي عمل لجهات التنسيق الوطنية. وأعلن عدد من أقل البلدان نموا اعتزامها الخروج من هذه الفئة بحلول عام ٢٠٢٠، وشرعت في وضع استراتيجيات لبلوغ هذا الهدف. ودأب المكتب، بالتعاون مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، على تقديم الدعم بهذا الخصوص، ونظَّم أحداثا مختلفة لكفالة وضع استراتيجيات للانتقال السلس. وأُعرب في الإعلان الوزاري لأقل البلدان نمواً الصادر في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ عن عميق التقدير للمكتب لمتابعته ورصده تنفيذ برنامج العمل بدقة شديدة وجودة عالية (A/C.2/68/3، المرفق، الفقرة ٤٦).

(ج) تعزيز التنسيق فيما بين كيانات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والمنظمات المتعددة الأطراف لكفالة المتابعة والدعم المتكاملين لصالح أقل البلدان نموا

٢٨٩ - أسهمت الأعمال التي اضطلع بها المكتب في مجال التوعية في زيادة عدد كيانات الأمم المتحدة التي قررت تعميم مراعاة برنامج عمل اسطنبول وإدراج أحكامه في برامج عملها. وخصصت بعض الوكالات ٥٠ في المائة أو أكثر من ميزانياتها لأقل البلدان نمواً. وأنشئت أربعة أفرقة عاملة لتعزيز تنفيذ برنامج العمل في المجالات الحاسمة، في إطار الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بأقل البلدان نمواً. ونفذ المكتب ١٥ نشاطا مشتركا مع مؤسسات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، تشمل تنظيم حدث رفيع المستوى بشأن توفير الطاقة المستدامة لأقل البلدان نمواً، وعقد اجتماع تشاوري مع أقل البلدان نمواً وشركائها الإنمائيين الرئيسيين، وهو اجتماع أبرز أهمية إدراج أولويات أقل البلدان نمواً في

خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقد أصدر المكتب ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية مبادئ توجيهية فنية للأفرقة القطرية في إطار متابعة برنامج العمل على الصعيد القطري.

البرنامج الفرعي ٢
البلدان النامية غير الساحلية

(أ) إحراز تقدم نحو إقامة نظم للنقل العابر ذات كفاءة وخفض تكاليف المعاملات التجارية

٢٩٠ - نجح المكتب في تعبئة الدعم الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وتقديم التقارير عنه وتعميق الوعي الدولي باحتياجاتها الخاصة. واستمر الدعم الدولي للبلدان النامية غير الساحلية في التزايد، بما في ذلك الدعم المقدم عن طريق مبادرة المعونة لصالح التجارة، والاستثمار المباشر الأجنبي، والدعم التقني والمالي المقدم بهدف إقامة نظم فعالة للمرور العابر، كما نجح في زيادة اندماج هذه البلدان في النظام التجاري العالمي. واعتمد المشاركون في المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية اتفاقا يرمي إلى زيادة التعجيل بحركة البضائع والإفراج عنها وتخليصها. وانضمت طاجيكستان ولاوس إلى منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠١٣، وبلغت إثيوبيا وأفغانستان وكازاخستان مراحل متقدمة من عملية الانضمام. وأحرز المكتب تقدما كبيرا في التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبلدان النامية غير الساحلية لعام ٢٠١٤؛ حيث عقد بنجاح اجتماعات الاستعراض الإقليمية لآسيا وأوروبا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية في عام ٢٠١٣ بالتعاون مع اللجان الإقليمية؛ ودعم عملية صياغة الاتفاق الحكومي الدولي بشأن الطريق السريع العابر لأفريقيا والتفاوض عليه.

(ب) زيادة الموارد الدولية المخصصة لدعم تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية

٢٩١ - ازدادت باستمرار المدفوعات المقدمة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار المعونة لصالح التجارة، من ٤,٧ بلايين دولار في عام ٢٠٠٨ إلى ٦ بلايين في عام ٢٠١٠، و ٦,٤ بلايين في عام ٢٠١١. وحقق المكتب تقدما في جهوده الرامية إلى حشد الدعم من المؤسسات المالية والإنمائية الدولية، ولا سيما البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية، التي زادت كميات الموارد التقنية والمالية المخصصة لتطوير الهياكل الأساسية والتعاون في مجال المرور العابر وتيسير التجارة.

البرنامج الفرعي ٣
الدول الجزرية الصغيرة النامية

(أ) تعزيز الدعم الدولي المقدم لتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

٢٩٢ - أدت جهود المكتب في مجال الدعوة إلى زيادة الاعتراف باحتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية وأوجه ضعفها في المنتديات الرئيسية مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ونتائجه، والعملية التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار. ويُعزى إلى جهود الدعوة التي اضطلع بها المكتب بصورة خاصة قرار الدعوة إلى انعقاد المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية في عام ٢٠١٤، الذي سيتضمن استعراضا عشريا لاستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

(ب) زيادة الدعم الدولي المقدم إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية لتمكينها من التكيف بدرجة كافية مع تغير المناخ

٢٩٣ - واصل المكتب الدعوة إلى تعزيز الدعم الدولي للدول الجزرية الصغيرة النامية، بسبل منها المشاركة النشطة في اجتماعات قبيل الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. وأسهم الدعم في تحقيق نتائج مواتية، لا سيما فيما يتعلق بالدعم الدولي المقدم للدول الجزرية الصغيرة النامية لقاء ما تعانيه من ''خسائر وأضرار'' نتيجة للآثار السلبية لتغير المناخ. وحازت الدول الجزرية الصغيرة النامية مقعدا في اللجنة المنشأة لإدارة الصندوق الأخضر للمناخ الذي سيشكل آلية التمويل الرئيسية لدعم تكيف هذه البلدان مع تغير المناخ. وفي الدورة التاسعة عشرة لمؤتمر الأطراف اتُّخذ قرار بإدراج بند ''الخسائر والأضرار'' تحت عنوان التكيف. وبذلك اعترف المجتمع الدولي بأن تغير المناخ يؤثر بالفعل تأثيراً سلبيا على الدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من البلدان الضعيفة.

(ج) تعزيز التعاون والشراكات فيما بين الوكالات دعما للدول الجزرية الصغيرة النامية

٢٩٤ - واصل المكتب على الصعيد الدولي القيام بدور عضو أساسي في الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات الذي يشمل كيانات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الحكوميين الدوليين للدول الجزرية الصغيرة النامية. وقدم المكتب الدعم المناسب خلال الاجتماعات التحضيرية الإقليمية، بما في ذلك من خلال التعاون الوثيق مع الكيانات الإقليمية

وكيانات منظومة الأمم المتحدة العاملة على المستوى الإقليمي، بما فيها اللجان الإقليمية. ونظم المكتب أيضا، بالتعاون مع حكومة بربادوس ومصرف التنمية الكاريبي، حدثا جانبيا خلال الاجتماع الأقاليمي المعقود في بريدجتاون في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٣. وتعاون المكتب في إطار هذا الحدث مع مجموعات القطاع الخاص في المنطقة، الأمر الذي عزز دعم قضايا الدول الجزرية الصغيرة النامية. وصدر أيضا منشور يحتوي على بيانات عن الدول الجزرية الصغيرة النامية.

الباب ١١
دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

أهم نتائج البرامج

واصل مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا دعم الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في مداولاتهما بشأن أفريقيا عن طريق تنسيق إعداد تقارير مرحلية تتعلق بأفريقيا. وتولى المكتب تنسيق وتعزيز فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بأفريقيا، عن طريق عقد اجتماعات منتظمة لبحث نتائج مؤتمرات القمة والمؤتمرات العالمية المتصلة بأفريقيا ومتابعة تنفيذها. واضطلع المكتب بدور نشط، بالتعاون مع الشركاء، في دعم البلدان الأفريقية في مشاوراتها وأعمالها التحضيرية تمهيدا لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأهداف التنمية المستدامة؛ وقدم الخدمات للمشاورات غير الرسمية المؤدية إلى إنشاء آلية رصد لاستعراض الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا (قرار الجمعية العامة ٢٩٣/٦٦)؛ وواصل أعماله الفنية في مجالي التوعية والتحليل بهدف تعزيز دعم المجتمع الدولي لتنمية أفريقيا؛ ونظم حلقات نقاش رفيعة المستوى واجتماعات لأفرقة الخبراء وإحاطات إعلامية لهذا الغرض. وواصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تعزيز التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي دعما لبرامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والاتحاد الأفريقي. وواصل قسم أفريقيا التابع لإدارة شؤون الإعلام، بالتنسيق مع المكتب، إذكاء الوعي بالقضايا المواضيعية الرئيسية ذات الصلة بالشراكة الجديدة بواسطة نشر مجلة *Africa Renewal* (تجدد أفريقيا) وتشغيل الموقع الشبكي *Africa Renewal Online* (موقع تجدد أفريقيا الشبكي).

التحديات والدروس المستفادة

يرتبط تحدي تحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا ارتباطا وثيقا بالوضع الاقتصادي العالمي. ومن المرجح أن تخلف الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية آثارا على الدعم الأجنبي لأفريقيا، مما يؤثر سلبا على آفاق النمو في القارة في الأجل المتوسط. وقد دعت الحاجة في سياق صياغة خطة للتنمية لفترة ما بعد عام ٢٠١٥، وتنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، والتحولات الاستراتيجية الجارية في الاتحاد الأفريقي، إلى تعزيز المكتب وتحديث موقعه الشبكي لتلبية الطلبات المتزايدة والأولويات الجديدة للدول الأعضاء والبلدان الأفريقية. وينبغي أن تتضمن برامج الدعم في المستقبل استراتيجيات من أجل تعزيز الدور القيادي لمفوضية الاتحاد الأفريقي على الصعيد الإقليمي والجماعات الاقتصادية الإقليمية على الصعيد دون الإقليمي. وقد اتضح باستمرار الدور الحاسم لأمانة آلية التنسيق الإقليمية في أفريقيا، الموجودة ضمن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، في تحفيز البرمجة المشتركة بين المجموعات. ولذلك تدعو الحاجة إلى تحسين قدرات الأمانة لكفالة تحقيق تقدم مطرد في مجال التعاون بين وكالات الأمم المتحدة، وتمتع المؤسسات المستفيدة بأقصى المزايا الممكنة في هذا المجال.

معدل تنفيذ النواتج

٢٩٥ - تستند النتائج الواردة أعلاه إلى تنفيذ ١٠٠ في المائة من النواتج المقرّرة القابلة للقياس الكمي البالغ عددها ١١١ ناتجا.

٢٩٦ - ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/66/6 (Sect. 11)).

البرنامج الفرعي ١
تنسيق الدعوة والدعم العالميين للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

(أ) زيادة دعم المجتمع الدولي لتنمية أفريقيا بوجه عام وللشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بوجه خاص

٢٩٧ - واصل مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا خلال فترة السنتين أعماله الفنية والتحليلية من أجل زيادة دعم المجتمع الدولي لتنمية أفريقيا. ونظم المكتب بتعاون وثيق مع شركائه سلسلة من المناسبات خلال أسبوع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا لإذكاء

الوعي بالمسائل المواضيعية الرئيسية ذات الصلة بالشراكة. وقدم الخدمات لمشاورات غير رسمية أدت إلى إنشاء آلية رصد لاستعراض الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا. وظل الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة يشكل ركيزة أساسية للدعم الدولي للاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة، حيث استفاد ١٥٨ نشاطا من هذا الدعم حتى نهاية عام ٢٠١٣. وبالإضافة إلى ذلك أسهم المكتب في تعبئة الموارد دعما لتنمية أفريقيا، وضمن معونة لأفريقيا بقيمة ٣٢ بليون دولار على مدى خمس سنوات بوصفه جهة مشاركة في تنظيم مؤتمر طوكيو الدولي الخامس المعني بالتنمية في أفريقيا المعقود في عام ٢٠١٣. واعتُرف بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب بوصفه عنصرا مكملاً مهما للتعاون بين بلدان الشمال والجنوب. وتم حتى كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١٣ تنظيم ثمانية محافل تناولت التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

(ب) تحسن تنسيق جهود الأمم المتحدة في مجال تقديم الدعم لتنمية أفريقيا

٢٩٨ - تحسَّن تنسيق الأمم المتحدة لعملية تقديم الدعم للاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة، كما يتضح من تنفيذ ٥٥ نشاطا مشتركا خلال فترة السنتين، وهو رقم يتجاوز الهدف لفترة السنتين البالغ ٥٠ نشاطا. وعلاوة على ذلك واصل المكتب تعزيز التعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى عن طريق عقد اجتماعات منتظمة لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بأفريقيا. وانهمكت فرقة العمل بنشاط في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ في الإسهام في ثلاثة تقارير رئيسية للأمين العام وفي استعراضها (تقرير عن الاستعراض الشامل لأسباب الصراع، وآخر عن الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة، وثالث عن التقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة وتقديم الدعم الدولي لها). وعلاوة على ذلك أسهمت فرقة العمل في العملية التشاورية المؤدية إلى إنشاء آلية رصد لاستعراض الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا (قرار الجمعية العامة ٢٩٣/٦٦).

(ج) زيادة الوعي الدولي بالمسائل المتعلقة بتنمية أفريقيا

٢٩٩ - واصل المكتب إنتاج تحليلات متعلقة بالسياسات وإجراء دراسات أتيحت للمستخدمين في شكل مطبوع وعلى الإنترنت، مما أدى إلى إذكاء الوعي الدولي بالقضايا الرئيسية المتعلقة بتنمية أفريقيا. وعلى وجه الخصوص أصدر المكتب، بالتعاون مع شركائه، منشورا بعنوان "Africa's Decade of Change: Reflections on 10 Years of NEPAD" (عقد التغيير في أفريقيا: تأملات في عشر سنوات من الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا)، ونظم حلقات نقاش وجلسات إحاطة وإحاطات صحفية أسهمت في زيادة الوعي بقضايا

التنمية في أفريقيا. وحسّن المكتب قدرته على التواصل مع المنظمات غير الحكومية بإكمال قاعدة بيانات إلكترونية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وشكل العدد الكبير للزيارات اليومية للموقع الشبكي للمكتب مقياسا لزيادة الوعي الدولي بقضايا التنمية في أفريقيا، بما في ذلك الجوانب الرئيسية للشراكة الجديدة.

البرنامج الفرعي ٢
التنسيق والدعم الإقليميان للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

(أ) تعزيز الاتساق والتنسيق والتعاون بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات دعما لتنفيذ جدول الأعمال الأفريقي للاتحاد الأفريقي للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ وغيرها من برامج الشراكة الجديدة على الصعيد الإقليمي

٣٠٠ - سعيا لتعزيز التماسك والتنسيق والتعاون، قامت المجموعات التسع التابعة لآلية التنسيق الإقليمية في أفريقيا، التي تنسقها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من خلال هذا البرنامج الفرعي، بتحسين مشاركتها. وأعدت كل مجموعة خطط أعمال تستند إلى الطلب، وتبادلت المعلومات مع غيرها، وأدمجت في عملها القضايا الشاملة مثل القضايا الجنسانية وقضايا الشباب وحقوق الإنسان. ونتيجة لذلك نفذت وكالات الأمم المتحدة ما يزيد على ١٤ من البرامج المشتركة أو هي بصدد تنفيذها. وقد تحقق ذلك لدرة كبيرة نتيجة لإعداد مبادئ توجيهية للبرمجة تتسم بالكفاءة والفعالية، وتوفير تدريبات واسعة النطاق للمجموعات، تشمل حلقات العمل في مجال صياغة السياسات والإدارة، والحلقات الدراسية، وبرامج التثقيف، وتحديث البوابات الشبكية، وتنفيذ أنشطة بناء المؤسسات والقدرات، وتقديم الدعم للمفاوضين الأفريقيين والوفود الوطنية الأفريقية المشاركة في المؤتمرات الرئيسية بغية التوصل إلى مواقف واستراتيجيات أفريقية من بين أمور أخرى. وقام البرنامج الفرعي، بالتعاون مع مؤسسات أخرى معنية بتنمية القدرات الإقليمية، وبخاصة مؤسسة بناء القدرات الأفريقية، بوضع خطة نموذجية للجماعات الاقتصادية الإقليمية.

(ب) تعزيز التعاون بين وكالات الأمم المتحدة ومنظماتها والجماعات الاقتصادية الإقليمية دعما لتنفيذ برامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابعة للاتحاد الأفريقي على الصعيد دون الإقليمي

٣٠١ - زاد البرنامج الفرعي خلال فترة السنتين دعمه لتعهد واستمرارية آليات التنسيق دون الإقليمية. وتم وضع خطة أعمال لآلية التنسيق دون الإقليمية المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي والتحقق من بياناتها خلال حلقة عمل لأصحاب المصلحة عقدت في لوساكا في

عام ٢٠١٢. ونتيجة لإنشاء آليه التنسيق دون الإقليمية المشتركة، بدأت منظومة الأمم المتحدة التعاون مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية في الشرق والجنوب الأفريقي. وكذلك قدم البرنامج الفرعي الدعم التقني لوضع خطة الأعمال الخاصة بآلية التنسيق دون الإقليمية في غرب أفريقيا وعقد حلقة العمل للتحقق من بياناتها. واضطلع البرنامج الفرعي، بوصفه عضوا في فريق تنمية القدرات المشترك بين عدة وكالات، بعملية للمسح وتقييم الاحتياجات في مجال تنمية القدرات في الجماعات الاقتصادية الإقليمية الثماني التابعة للاتحاد الأفريقي، استجابة لطلب من الاتحاد الأفريقي. وأسهم أيضا في إصدار العدد الافتتاحي لمنشور توقعات تنمية القدرات في أفريقيا.

البرنامج الفرعي ٣
الأنشطة الإعلامية وأنشطة التوعية الرامية إلى دعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

(أ) تعزيز الوعي بالقضايا المواضيعية الرئيسية للشراكة الجديدة والقضايا الأخرى ذات الصلة بالانتعاش الاقتصادي والتنمية المستدامة في أفريقيا

٣٠٢ - واصل قسم أفريقيا التابع لإدارة شؤون الإعلام خلال فترة السنتين زيادة الوعي بالقضايا المواضيعية الرئيسية للشراكة الجديدة، عن طريق نشر مقالات في مجلة تجدد أفريقيا وفي موقع تجدد أفريقيا الشبكي، تُبرز جملة مواضيع منها آفاق النمو الاقتصادي في أفريقيا وفرص الاستثمار والتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وحدثت زيادة كبيرة في عدد المشتركين في القائمة البريدية للمجلة وعدد زائري الموقع من القراء من أفريقيا ومن أرجاء العالم. وفي عام ٢٠١٣ نشر ٥٠٤ من وسائط الإعلام في ٤٩ بلدا حوالي ١٠٠ مقالة قصيرة منقولة عن المجلة أو أعادت طباعتها. وأعرب أكثر من ثلثي المجيبين على استبيان القراء الذي أجرته مجلة تجدد أفريقيا عن رضاهم بالمواد المنشورة فيها.

الباب ١٢
التجارة والتنمية

أهم نتائج البرامج

واصل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) خلال فترة السنتين التصدي للتحدي المتمثل في بناء عالم أكثر شمولاً واستقرارا واستدامة، باعتماد نفس النهج المتكامل الذي تميزت به أعمال الأونكتاد على مدى خمسة عقود تجاه السياسات الإنمائية من أجل عالم مترابط. وخلال الدورة الثالثة عشرة للأونكتاد

المعقودة في عام ٢٠١٢، أقرت الدول الأعضاء ولاية الدوحة التي أُعيد فيها تأكيد اتفاق أكرا. وشكل ذلك الإقرار إشارة إيجابية لعملية التعاون المتعدد الأطراف. وقد أكدت ولاية الدوحة على الحاجة ليس فقط لتحقيق النمو الاقتصادي، بل وكذلك لكفالة كون ذلك النمو أكثر شمولية واستدامة. وقد اضطلع الأونكتاد بأعماله خلال فترة السنتين استنادا إلى تلك القيم، فترجمها إلى توصيات عملية تتعلق بالسياسة في منشوراته الرائدة. ووفرت أعمال التحليل التي اضطلع بها الأونكتاد أيضا أساسا مهماً للمداولات الحكومية الدولية وبناء توافق الآراء، وذلك على سبيل المثال في إطار المنتدى العالمي للاستثمار، ومؤتمر الأونكتاد المعني بإدارة الديون، ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، والأفرقة العاملة لمجموعة الـ ٢٠. وأُحرز تقدم في تعزيز قدرات البلدان النامية على الاندماج على نحو مُجد في الاقتصاد العالمي والنظام التجاري الدولي، بما في ذلك في جهودها لرسم سياسات تجارية وطنية ملائمة، والمشاركة بفعالية وبصورة منصفة في التجارة الدولية والنظام التجاري والمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والإقليمية.

التحديات والدروس المستفادة

انصب التركيز خلال فترة السنتين على كيفية تمكن الأمانة من إدخال مزيد من التحسينات في تنظيم الأونكتاد وإدارته. وأُحرز تقدم في تنفيذ عدد من التدابير الرامية إلى تعزيز الاتصال والتواصل، وتحسين التنسيق الداخلي والخارجي، ووضع إطار للإدارة القائمة على النتائج في الأونكتاد. وثمة تدابير أخرى قيد النظر لتحسين قدرة الأمانة على إنجاز ولايتها بمزيد من الفعالية، لا سيما على الصعيد الوطني، في بيئة تتضاءل فيها الموارد.

معدل تنفيذ النواتج

٣٠٣ - تستند النتائج الواردة أعلاه إلى تنفيذ ٩٣ في المائة من النواتج المقرّرة القابلة للقياس الكمي البالغ عددها ١ ٥٠٧ نواتج.

٣٠٤ - ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/66/6 (Sect. 12)).

التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) إدارة برنامج العمل بفعالية

٣٠٥ - أنجز الأونكتاد ٩٣ في المائة من نواتجه المقررة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، مع مواصلة كفالة المعالجة المتكاملة لمسائل لتجارة والتنمية والمسائل المترابطة المتعلقة بالتمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة. واتُّخذت عدة مبادرات تحت قيادة أمين عام جديد عُين في عام ٢٠١٣، أدت إلى تعزيز العلاقات مع الدول الأعضاء والشركاء في التنمية وزيادة التعاون الداخلي والخارجي. وبالمقابل مكنت هذه المبادرات الأونكتاد من الاستمرار في تحقيق نتائج جيدة ومن إنجاز الولايات المسندة إليه.

(ب) زيادة اتساق السياسات في مجال إدارة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة

٣٠٦ - واصل الأونكتاد التعاون مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة خلال فترة السنتين لكفالة اتساق السياسات فيما يتعلق بإدارة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة. وكذلك تعاون الأونكتاد مع بعض أهم المؤسسات المالية، وهي منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، والحكومات والمنظمات غير الحكومية، سعيا لتعزيز تأثير عمله في مجالات بناء توافق الآراء والبحوث وتحليل السياسات، لا سيما عن طريق الدعوة إلى نشر الرسائل المستخلصة من البحوث التي يُجريها بنفسه أو البحوث الجماعية التي يضطلع بها مع شركائه الإنمائيين. وقد أنجز خلال فترة السنتين ما مجموعه ٥٤ ناتجا مشتركا تغطي جميع مجالات البرامج الفرعية الخمسة للأونكتاد، وتتراوح ما بين التنمية المستدامة، وتمويل التنمية، والعولمة الاقتصادية، وأَمْوَلة أسواق السلع الأساسية، وتدابير التجارة والاستثمار، وسياسات المؤسسات بشأن المسؤولية الاجتماعية للشركات، ومعايير الإبلاغ المالي، وتكنولوجيا المعلومات الاتصالات، والحواجز التجارية والجمركية، والتجارة البيولوجية.

(ج) تحسين نشر عمل الأونكتاد وزيادة إبرازه

٣٠٧ - حظي الأونكتاد بتغطية إعلامية كبيرة، حيث صدرت بهذا الخصوص ١٢٤ نشرة صحفية، و ٢٧ إشارة إعلامية و ٣٢ تنبيها إعلاميا خلال فترة السنتين. ونُظم ما مجموعه ٢٢٨ مؤتمرا صحفيا في ٧٨ بلدا بمناسبة افتتاح اجتماعات الأونكتاد وبدء أنشطته وصدور تقاريره الرئيسية وغير ذلك من منشوراته. وجُمع حوالي ٣٠٠ ١٢ من قصاصات الصحف المتعلقة بالأونكتاد. غير أن الرقم المسجل لا يمثل سوى جزء من المواد المنشورة بالفعل ومن

التغطية في وسائط الإعلام العالمية. ولا تُحصي أداة البحث الشبكي المستخدمة حاليا سوى عد محدود من الإشارات إلى الأونكتاد في وسائط الإعلام العالمية – قد لا يتجاوز نسبة ٢٠ في المائة. ولا تُرصد حاليا على وجه الخصوص التغطية الإعلامية باللغات المستخدمة على نطاق أضيق. وقدم خبراء الأونكتاد إحاطات عن الأونكتاد إلى ١١١ مجموعة وخاطبوا ٣ ٣٠٠ من الطلاب والدبلوماسيين والأكاديميين خلال فترة السنتين.

(د) تحسين تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمل الأونكتاد

٣٠٨ – نفذ الأونكتاد ٣١ مبادرة جنسانية خلال فترة السنتين، وهو عدد يتجاوز إلى حد كبير الرقم المستهدف البالغ ١٩ مبادرة. وشملت هذه المبادرات: (أ) مبادرات الدعوة، مثل الحدث الرفيع المستوى المتعلق بدور المرأة في التنمية الذي عقد خلال الدورة الثالثة عشرة للأونكتاد؛ (ب) المبادرات الهادفة إلى المساهمة في خطة العمل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، مثل المشاركة في الدورات السنوية للجنة وضع المرأة، والشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين؛ (ج) مبادرات بناء القدرات الرامية مثلا إلى تعزيز قدرة المرأة على مباشرة الأعمال الحرة، وعمل البرنامج المعني بالمرأة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ (د) المبادرات الرامية إلى إذكاء الوعي لدى صانعي السياسات بالمسائل المتعلقة بالتجارة والشأن الجنساني، مثلا عن طريق إجراء دراستين قطريتين عن أنغولا وليسوتو، وعقد ثلاث حلقات عمل للتحقق من البيانات في أنغولا وكابو فيردي وليسوتو، وتوفير الدعم لتحديث استراتيجية تشخيص التكامل التجاري لغامبيا.

(هـ) زيادة الالتزام بمواعيد تقديم الوثائق

٣٠٩ – حقق الأونكتاد خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ معدلا للامتثال بالمواعيد في تقديم الوثائق التداولية لما قبل الدورات إلى شعبة إدارة المؤتمرات التابعة لمكتب الأمم المتحدة في جنيف قدره ٩٧ في المائة. وقُدم في الموعد المقرر ١٦٢ من أصل ١٦٤ وثيقة أعدها الأونكتاد. وهذه هي السنة الخامسة التي تجاوز فيها معد الامتثال نسبة ٩٠ في المائة، وهي المعيار الذي حددته الجمعية العامة في قرارها ٦٦/٢٣٣. وتجدر الإشارة إلى أن معدل الامتثال بلغ ١٠٠ في المائة في عام ٢٠١٣.

البرنامج الفرعي ١
العولمة والترابط والتنمية

(أ) زيادة فهم البيئة الاقتصادية العالمية والخيارات في مجال السياسات على الصعيدين الوطني والدولي

٣١٠ - وردت التحليلات والتوصيات المتعلقة بالسياسات في إطار هذا الإنجاز المتوقع في طبعتي عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ من تقرير الأونكتاد عن التجارة والتنمية، ونوقشت بالتفصيل خلال الدورتين التاسعة والخمسين والستين لمجلس التجارة والتنمية. وأُثني على الأونكتاد خلال الدورتين لما أجراه من بحوث تمتاز بفائدتها وجدواها وحسن توقيتها بخصوص تأثير التفاوت في الدخل على النمو الاقتصادي، وما قدمه من توصيات بشأن التكيف للديناميات المتغيرة للاقتصاد العالمي. وأشار أكثر من ١٤٠ من واضعي السياسات والجهات المستفيدة إلى كون توصيات الأونكتاد مفيدة لعملية صنع السياسات الوطنية؛ وأدلت ٤٧ دولة عضوا ببيانات إيجابية بشأن خيارات السياسات المستندة إلى بحوث الأونكتاد؛ وحقق ٩٠ بلدا ناميا معدلات إيجابية لنصيب الفرد من النمو، وانتُهجت سياسات للاقتصاد الكلي وسياسات مالية موجهة نحو النمو ينادي بها الأونكتاد ويرصدها، وهو عدد يتجاوز القيم المستهدفة لفترة السنتين.

(ب) التقدم نحو حل دائم لمشاكل ديون البلدان النامية من خلال تعزيز فهم التفاعل بين الاستراتيجيات الناجحة لتمويل التنمية والإدارة الفعالة للديون بشكل أفضل على جميع المستويات

٣١١ - أسهم الأونكتاد في تحقيق حل أكثر استدامة لمشاكل ديون البلدان النامية عن طريق إنجاز بحوث وأعمال تحليلية عالية الجودة في مجال الديون وتمويل التنمية، فضلا عن تقديم مساعدة تقنية توفر حلولاً ملموسة لتلبية احتياجات البلدان. وقد نوقش بالتفصيل كثير من الإجراءات الرئيسية في مجال التحليل ووضع السياسات المتعلقة بالديون في تقرير الأمين العام عن القدرة على تحمل الدين الخارجي (A/68/203)، الذي أقرته الجمعية العامة في قرارها ٢٠٢/٦٨. وتمشيا مع هذه الأعمال قدم الأونكتاد المساعدة التقنية من خلال نظامه لإدارة الديون والتحليل المالي في ٦٩ بلدا، بما في ذلك تقديم المساعدة لـ ١٠٦ مؤسسات، وذلك منذ إنشاء النظام في عام ١٩٨١. وفي نهاية عام ٢٠١٣ كانت ٨٨ مؤسسة في ٥٨ بلدا تعتمد على النظام للإدارة اليومية لديونها. وعموما أوفد حوالي ٢٠٠ بعثة لبناء القدرات خلال فترة السنتين، بما في ذلك بعثات التدريب في أماكن العمل وحلقات العمل، استفاد منها أكثر من ٨٠٠ من المسؤولين.

(ج) تحسين عملية اتخاذ القرار، على المستويين الوطني والدولي، في مجال السياسات الاقتصادية واستراتيجيات التنمية، استنادا إلى إحصاءات ومؤشرات تجريبية وموثوقة وفي حينها تسلط الضوء على الروابط القائمة بين التجارة والعولمة والتنمية

٣١٢ - تجاوز مستوى الاهتمام بالمنتجات الإحصائية للأونكتاد كل التوقعات خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، حيث سُجل أكثر من ٠٠٠ ٨٠٠ زيارة للموقع الشبكي وما يقرب من ١٤ مليون مطالعة لصفحاته في أكثر من ٢٠٠ بلد (تغطي أكثر من ٠٠٥ ٢ مؤسسة). وجرى تنزيل كتيب الإحصاءات الذي يصدره البرنامج الفرعي أكثر من ٠٠٠ ٢٩ مرة من الموقع الشبكي للأونكتاد، بالإضافة إلى نشره على نطاق واسع في شكله المطبوع. وتلقت نسخة من منشور التنمية والعولمة: حقائق وأرقام، نُشرت على الإنترنت في عام ٢٠١٢ أكثر من ٠٠٠ ٤٤ زيارة وأكثر من ٠٠٠ ٩٢ مطالعة لصفحاتها. (ونُزلت النسخة المتاحة في شكل مستند PDF ٠٠ ٢ ٤ مرة تقريبا). وواصل الأونكتاد، سعيا منه إلى تحسين نوعية الإحصاءات ومواءمتها، العمل بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية، على تصنيف ونشر النصوص السنوية والفصلية المتعلقة بتجارة الخدمات. وأتيحت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ للمرة الأولى أرقام قياسية فصلية مشتركة لحجم التجارة.

(د) تحسين السياسات والقدرات المؤسسية، وتعزيز التعاون الدولي لغرض إنعاش الاقتصاد الفلسطيني واستدامة تنميته

٣١٣ - واصل الأونكتاد دعم جهود الشعب الفلسطيني من أجل بناء القدرات الاقتصادية والمؤسسية لدولته المستقبلية، حيث استفاد ما مجموعه ١١ من المبادرات والمؤسسات الإنمائية الفلسطينية من نتائج بحوث الأونكتاد وتوصياته وأنشطته للتعاون التقني. وفي الدورة الثالثة عشرة للأونكتاد، مُددت ولايته لمساعدة الشعب الفلسطيني بإجراء تقييم لإمكانات التنمية الاقتصادية، ودراسة العقبات التي تعترض سبيل التجارة والتنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وخلال الدورتين التاسعة والخمسين والستين لمجلس التجارة والتنمية، أعربت الوفود عن تقديرها للدعم المقدم للشعب الفلسطيني وطلبت إلى الأونكتاد تكثيف جهوده في هذا الصدد. واقتُبست نتائج بحوث الأونكتاد في التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية وأصحاب المصلحة الرئيسيين. وواصل الأونكتاد المساهمة في بناء القاعدة المعرفية للشاحنين الفلسطينيين عن طريق زيادة وعيهم بأفضل الممارسات في مجال تيسير التجارة، وتوفير التدريب للشاحنين وواضعي السياسات عن طريق تنفيذ مشروع للتعاون التقني بلغت قيمته ٢,١ مليون دولار.

البرنامج الفرعي ٢
الاستثمار والمشاريع

(أ) زيادة فهم مختلف المسائل الرئيسية المتعلقة بالاستثمار في القطاعين العام والخاص وأثر الاستثمار المباشر الأجنبي على التنمية، فضلا عن السياسات ذات الصلة التي يمكن أن تعزز المكاسب الإنمائية المتأتية من هذا الاستثمار

٣١٤ - يقدم تقرير الاستثمار العالمي بحوثا رائدة وتحليلا للمستجدات من السياسات في مجال الاستثمار من أجل التنمية. وقد أنتج كل من طبعتي عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ قرابة ٢ ٢٠٠ قصاصة صحفية، بينما نُشر ٧٠ في المائة من المقالات في البلدان ذات الاقتصادات النامية. وبعد ستة أشهر من صدور تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٣، تم تنزيله ٠٠٠ ٧٥ مرة في ٢٠٤ من البلدان والأقاليم، منها ٤٢ من أقل البلدان نمواً و ٢٩ من البلدان النامية غير الساحلية. ولا يزال منشورا مرصد الاتجاهات العالمية في مجال الاستثمار ومرصد السياسات الاستثمارية يشكلان مصدرين أساسيين للمعلومات لصانعي السياسات وقادة الأعمال والمنظمات الدولية. وتم تنزيل الطبعتين الأوليين لمنشور مرصد الاتجاهات العالمية في مجال الاستثمار أكثر من ٠٠٠ ٣٥ مرة خلال فترة الأشهر العشرة الأولى حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. واستمر المنتدى العالمي للاستثمار لعام ٢٠١٢ أيضا في توفير منصة أساسية للمجتمع الدولي على أعلى مستويات صنع القرار، واجتذب أكثر من ٤٠٠ ١ من أصحاب المصلحة في مجال الاستثمار من ١٤٥ بلدا شاركوا في ١٥ حدثا واجتماعا رئيسيا وفي عدد كبير من الأحداث الجانبية.

(ب) زيادة قدرة البلدان النامية على تهيئة بيئة مؤاتية لجلب الاستثمارات والاستفادة منها لأغراض التنمية

٣١٥ - تهدف استعراضات سياسات الاستثمار إلى تحسين الإطار والسياسات والاستراتيجيات الاستثمارية في البلدان النامية، لتمكينها من اجتذاب مستويات أعلى من الاستثمار المباشر الأجنبي من أجل تحقيق أقصى قدر من المكاسب الإنمائية. وقد أُنجزت خلال فترة السنتين استعراضات لسياسات الاستثمار في كل من بنغلاديش وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجمهورية مولدوفا وجيبوتي ومنغوليا وموزامبيق. وقدم الأونكتاد المساعدة التقنية لهذه البلدان دعما لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراضات. وبعد إنجاز استعراض سياسات الاستثمار بخمس أو ست سنوات، يُعد الأونكتاد تقريرا عن التنفيذ يهدف إلى تقييم مدى إقرار التوصيات وتنفيذها، وتدل تقارير التنفيذ هذه على أن

التنفيذ يتراوح بين ''جيد'' و ''قوي''، كما تدل على تزايد الاهتمام من جانب المستثمرين الحاليين وتزايد القدرة على تسويق فرص الاستثمار.

(ج) زيادة فهم القضايا الرئيسية والناشئة المتعلقة بالاتفاقات الدولية للاستثمار وبُعدها الإنمائي وتعزيز القدرات على التفاوض وتنفيذ معاهدات الاستثمار وإدارة المنازعات بين المستثمرين والدول

٣١٦ - أنتج البرنامج الفرعي، كجزء من الأبحاث والتحليلات التي يضطلع بها في مجال اتفاقات الاستثمار الدولية، العديد من المنتجات التي تعالج اتفاقات الاستثمار الدولية وآثارها على التنمية المستدامة، ورفع مستوى مشروعه لإجراء المسوح، مع التركيز مجددا على أبعاد التنمية المستدامة في المعاهدات. وكذلك استمر البرنامج الفرعي في تعهد قواعد بياناته الخاصة باتفاقات الاستثمار الدولية وتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. وواصل البرنامج الفرعي تقديم المساعدة التقنية استناداً إلى عمله التحليلي المتعمق، بما في ذلك تنظيم الدورات التدريبية وتقديم الخدمات الاستشارية، سعيا إلى تعزيز قدرات البلدان على التفاوض على اتفاقات الاستثمار الدولية التي تراعي التنمية المستدامة بصورة أفضل، وعلى التعامل بسبل أنجع مع المنازعات بين المستثمرين والدول. وأسهمت جميع هذه الأنشطة في تعزيز قدرات البلدان المستفيدة على التفاوض بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية التي تدعم بصورة أفضل استراتيجياتها العامة للتنمية المستدامة.

(د) تعزيز الفهم والقدرة على تنمية القدرة على التنافس الدولي، بوضع سياسات تهدف إلى: '١' حفز تنمية المشاريع وتيسير الأعمال التجارية؛ '٢' تعزيز أفضل الممارسات في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات والمحاسبة؛ '٣' إنشاء أسواق تأمين قادرة على التنافس ومنظمة بشكل جيد

٣١٧ - بدأ البرنامج الفرعي خلال فترة السنتين العمل بإطاره للسياسات المتعلقة بممارسة الأعمال الحرة، وهو إطار يساعد واضعي السياسات في البلدان النامية على صياغة ورصد وتقييم السياسات الوطنية المتعلقة بممارسة الأعمال الحرة. وقد وُلدت المنهجية المعتمدة للإطار من سلسلة ناجحة من اجتماعات الخبراء المعقودة على مدى عدة سنوات، ويجرى استخدامه بالفعل كأساس لأعمال بناء القدرات في مجال تطوير المشاريع. وبدأ العمل بمرافق وبرامج جديدة لمبادرة الأونكتاد الرئيسية لتطوير المشاريع المسماة إمبريتيك (Empretec) في ١٤ بلدا، مما أسهم في الحد من الفقر وتحقيق أهداف إنمائية أخرى، عن طريق تدريب ممارسي الأعمال الحرة. واستمر البرنامج الفرعي أيضا في العمل على تطوير أداة لتطوير المحاسبة، بغية زيادة صقلها وتيسير استخدامها لتعزيز القدرات التنظيمية والمؤسسية الضرورية

لتقديم الشركات تقارير عالية الجودة، بما في ذلك التقارير عن المسؤولية الاجتماعية للشركات. وأُنتجت خمس عشرة دراسة قطرية باستخدام أداة تطوير المحاسبة.

البرنامج الفرعي ٣
التجارة الدولية

العنصر ١
تعزيز التجارة الدولية

(أ) تعزيز قدرات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على الاندماج بشكل مفيد في الاقتصاد العالمي والنظام الدولي للتبادل التجاري، بما في ذلك تطوير الخدمات وتجارة الخدمات، عن طريق وضع سياسات تجارية وتنفيذها والمشاركة بفعالية واتساق في المفاوضات التجارية الثنائية والإقليمية (بما في ذلك بين بلدان الجنوب) وفي المفاوضات المتعددة الأطراف، ومعالجة الحالات الناشئة عن زيادة تكاليف تمويل التجارة

٣١٨ - أسفرت جهود الأونكتاد عن أثر إيجابي في تعزيز القدرات المؤسسية والتنظيمية في مجال السياسات والمفاوضات المتصلة بالتجارة في البلدان النامية، على نحو ما يتضح من العدد الأكبر من البلدان (٤١ بلدا) التي تشير التقديرات إلى أنها زادت مشاركتها في المفاوضات التجارية. وأسهم هذا العمل في جهود البلدان النامية لرسم سياسات تجارية وطنية ملائمة على أساس مستنير، والمشاركة مشاركة فعالة ومنصفة في التجارة الدولية والنظام التجاري والمفاوضات التجارية الإقليمية والمتعددة الأطراف. وزاد الأونكتاد أيضا التركيز على ما للأبعاد الإقليمية للتجارة (فيما بين بلدان الجنوب وبينها وبين الشمال) من تأثير على التنمية.

(ب) مواصلة تحسين عملية اتخاذ القرارات التجارية والقرارات ذات الصلة بالتجارة ومعالجة أثر الحواجز غير الجمركية على التجارة والتنمية عن طريق استخدام الأدوات التحليلية وقواعد البيانات والبرمجيات، مثل نظام التحليلات والمعلومات التجارية أو برنامج الحل العالمي المتكامل للتجارة

٣١٩ - ساعدت أدوات معالجة البيانات والتحليلات التجارية التي وضعها الأونكتاد، مثل نظام التحليلات والمعلومات التجارية، وبرنامج الحل العالمي المتكامل للتجارة، واضعي السياسات والباحثين وغيرهم من أصحاب المصلحة على تحديد ومعالجة فرص السوق والتجارة، وتشجيع مشاركة أكثر استنارة في المفاوضات التجارية على الصعيدين الإقليمي

والمتعدد الأطراف. وسجل الأونكتاد قرابة ٠٠٠ ٤٣ من المستخدمين النشطين للأداتين المشار إليهما أعلاه. وسمح نشاط ذو صلة يتعلق بإجراءات ومبادرات الرصد والتحليل التي اتخذتها الدول الأعضاء للتقليل من الحواجز غير الجمركية أو إزالتها، بتحديد ستة من هذه الإجراءات والمبادرات.

(ج) تعزيز قدرات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على إعداد وتنفيذ قوانين المنافسة الوطنية والإقليمية، ومعالجة التحديات الناجمة عن الأزمات الاقتصادية العالمية في تطبيق تشريعات المنافسة وحماية المستهلك

٣٢٠ - نظم الأونكتاد الدورتين الثانية عشرة والثالثة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقانون وسياسات المنافسة وقدم الخدمات لهما، كما نظم اجتماعين مخصصين لخبراء السياسات الاستهلاكية، ركزا على تنقيح مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك. وقُدمت المساعدة التقنية والمساعدة في مجال بناء القدرات للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في مجالات التوعية بالمنافسة، وإعداد القوانين الوطنية للمنافسة، وتدريب المسؤولين عن معالجة قضايا المنافسة، وبناء المؤسسات، بما في ذلك على مستوى المؤسسات الإقليمية، وسن تشريعات حماية المستهلك. وأجرى برنامج المنافسة لأفريقيا عدة دراسات قطاعية بشأن الممارسات المضادة للمنافسة، مما أدى إلى تعزيز قدرات ٣٣ بلدا ناميا على تنفيذ سياسات المنافسة ومنع الممارسات المضادة للمنافسة (وهو عدد يتجاوز الرقم المستهدف البالغ ١٥ بلدا).

(د) تعزيز قدرات البلدان النامية على وضع وتنفيذ أهداف تتعلق بالتجارة والبيئة وتغير المناخ والتنمية المستدامة يدعم كل منها الآخر في إطار الاستراتيجيات الإنمائية على جميع المستويات

٣٢١ - نظم الأونكتاد حلقات دراسية وحلقات عمل مختلفة لدعم البلدان النامية في تحقيق أقصى قدر من التأثير الإيجابي والتقليل إلى أدنى حد من الآثار السلبية للعلاقة بين التجارة والبيئة والتنمية. وتم الاضطلاع بجهود توعية وتنظيم أحداث لبناء المعارف والقدرات وإجراء تحليلات بشأن التنمية المستدامة والانتقال إلى الاقتصاد الأخضر وإيجاد مسار يسمح بالتصدي لتغير المناخ، وذلك في جملة محافل منها الدورة الثالثة عشرة للأونكتاد، ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، والدورة الثامنة والستون للجمعية العامة، والمؤتمران الأول والثاني للتجارة البيولوجية. وعقدت أيضا اجتماعات خبراء، وقدمت المساعدة التقنية بشأن القطاعات الخضراء، وبشأن نظام للتتبع فيما يتعلق بالتجارة المستدامة بالأنواع المشمولة باتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، وبشأن مصادر الطاقة المتجددة،

والثقافة والإبداع والتنمية المستدامة. وقام حوالي ٤٠ بلدا في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ بوضع وتنفيذ سياسات وخطط وبرامج ومبادرات معيارية وإنشاء آليات مشتركة بين الوكالات في هذا الصدد نتيجة لتحليلات السياسات التي أجراها الأونكتاد والمشورة التي أسداها. وشارك ستة عشر من البلدان النامية في مبادرات الأونكتاد المتعلقة بالتجارة البيولوجية والوقود الأحيائي.

العنصر ٢
السلع الأساسية

تحسين قدرات البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية من أجل معالجة مشاكل التجارة والتنمية المرتبطة بالاقتصاد المعتمد على سلع أساسية والاستفادة من الفرص الناشئة عن تجارة السلع الأساسية وتعزيز التعاون الدولي والإقليمي

٣٢٢ - تركز العمل على تعزيز التعاون الدولي بغية التصدي لتحديات التجارة والتنمية المرتبطة باقتصاد السلع الأساسية، بما في ذلك الأمن الغذائي والحد من الفقر، من خلال قناتين رئيسيتين هما: (أ) إجراء دراسات تحليلية لإنارة وتنشيط المناقشة بشأن السلع الأساسية من أجل تحديد خيارات جديدة في مجال السياسات وتيسير الحوار حول كيفية تحقيق وإدامة التنمية الاقتصادية للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية؛ (ب) تنظيم منتديات مناقشة لتعزيز توافق الآراء بشأن المسائل ذات الأهمية لنمو البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية. ونُظم في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ منتديان عالميان للسلع الأساسية واجتماعان للخبراء بشأن السلع الأساسية والتنمية. وعلاوة على ذلك عُقد في أفريقيا خلال فترة السنتين مؤتمران معنيان بالنفط والغاز والمعادن.

البرنامج الفرعي ٤
التكنولوجيا واللوجستيات

(أ) تحسين كفاءة الخدمات اللوجستية التجارية للبلدان النامية

٣٢٣ - حصلت أنشطة البحوث بشأن قضايا النقل البحري وتيسير التجارة، التي أُدرجت في منشور استعراض النقل البحري والنشرات الإخبارية المتعلقة بالنقل، على أعلى الدرجات في الدراسة الاستقصائية المعممة على قُراء منشورات الأونكتاد. وينبغي إدراج الحدث الخاص المتعلق بنقل البضائع المستدام الذي نُظم في سياق الدورة الثالثة عشرة للأونكتاد ضمن منظور الولايات الجديدة للأونكتاد المتعلقة بدعم اقتصادات البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية التي تواجه تحديات في مجال اللوجستيات التجارية. وفيما يتعلق

بأنشطة المساعدة التقنية، أحدث كل من مشاريع أتمتة الجمارك وخطط تنفيذ تدابير تيسير التجارة أثرا قويا فيما يختص بكفاءة إدارة التجارة وقدرات تنفيذ تدابير تيسير التجارة في البلدان الشريكة.

(ب) زيادة الوعي واعتماد سياسات وطنية ودولية في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، فضلا عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٣٢٤ - حقق الأونكتاد نتائج إيجابية جدا خلال فترة السنتين في أنشطته للمساعدة التقنية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأنشطته في مجال البحوث والمشورة السياساتية في ميدان العلم والتكنولوجيا والابتكار. وسيساعد إطار لإجراء استعراضات سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أُنجز في عام ٢٠١٣ على توجيه الأعمال المستقبلية في هذا المجال. واستُخلصت معلومات قيمة من البحوث المدرجة في التقرير عن اقتصاد المعلومات بشأن صناعة البرمجيات والاقتصاد القائم على الإنترنت في البلدان النامية، وأدى ذلك إلى وضع توصيات بشأن السياسات الكفيلة بتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصورة أفضل. وتناولت طبعة عام ٢٠١٢ للتقرير عن التكنولوجيا والابتكار مسألة متعلقة بالسياسات ذات أهمية فائقة، وهي تشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب بشأن قضايا التكنولوجيا والابتكار. وناقشت الدول الأعضاء استنتاجات التقرير على نطاق واسع، وأسفرت هذه الاستنتاجات عن تقديم طلبين جديدين للحصول على المساعدة التقنية في هذا المجال الجديد لوضع السياسات.

(ج) تحسين الفهم، على المستوى الوطني، لخيارات السياسات العامة وأفضل الممارسات في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، بما في ذلك متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات.

٣٢٥ - تم، من خلال تقديم الدعم الفني للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، وكفالة المشاركة في دوراتها على مستوى رفيع، والتزام أعضائها، تقديم توصية إلى المجلس الاجتماعي والاقتصادي تتضمن مشروعي قرارين، اعتمدا بتوافق الآراء في وقت لاحق، وبذلك بُلغ الرقم المستهدف لفترة السنتين. وبالإضافة إلى ذلك قدمت مساهمات لتيسير الحوار بشأن السياسات وبناء توافق الآراء في الجمعية العامة، مما أسفر عن اتخاذ قرار بشأن هذا الموضوع سلمت فيه الجمعية العامة بدور اللجنة وأشارت إلى عملها. وخلال فترة السنتين اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي المقرر ٢٢٨/٢٠١٢ والقرارين ٥/٢٠١٢ و ٦/٢٠١٢، كما اتخذت الجمعية العامة القرارين ٢١١/٦٦ و ١٩٥/٦٧، وهي تتعلق بالعلم

والتكنولوجيا والابتكار وتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، وقد أعدها جميعا أمانة اللجنة وتعكس الأهمية التي توليها البلدان لهذه القضايا المتعلقة بالسياسات.

(د) تعزيز قدرات البلدان النامية في مجالات التجارة والاستثمار والمسائل المرتبطة بذلك، عن طريق وضع برامج لبناء القدرات تشترك فيها مختلف الشُعَب، وتقدم البحوث والتدريس والتدريب إلى المؤسسات المحلية في البلدان النامية

٣٢٦ - خلال فترة السنتين انضمت ١٩ جامعة و ١١ مركز بحوث إلى المعهد الإلكتروني، الذي استمر في دعم تنمية قدرات التدريس والبحث في المؤسسات الأكاديمية للبلدان النامية. وتلقى ٧٦ من الباحثين من ٤٥ بلدا من البلدان النامية والبلدان المارة اقتصاداتها بمرحلة انتقالية (منهم ٢٧ امرأة) تدريبا في مجال التجارة والفقر من خلال الدورة التدريبية الأولى للمعهد على الإنترنت. ودرب المعهد ٤٩٨ طالبا من الجامعات الأعضاء (منهم ٣٣٦ امرأة) عن طريق تنظيم جولات دراسية في منظمات دولية تتخذ من جنيف مقرا لها، كما درب ٢٢٤ أكاديميا (منهم ٦٨ امرأة) بعقد حلقات عمل وطنية. ونفذ البرنامج الفرعي ٩٢ دورة تدريبية وجها لوجه وبالوسائط الإلكترونية بالتعاون مع البرامج الفرعية الأخرى للأونكتاد، استفاد منها ما مجموعه ١٣٦٨ من أصحاب المشاريع التجارية من ٣٦ بلدا ناميا (٢٧ في المائة منهم من النساء). وشارك ما مجموعه ٥٨ من صانعي السياسات (منهم ٢٤ امرأة) من ٣٦ بلدا ناميا، بما في ذلك ١٦ بلدا من أقل البلدان نموا، في الدورات التدريبية الإقليمية المتعلقة بالقضايا الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي.

البرنامج الفرعي ٥
أفريقيا وأقل البلدان نموا والبرامج الخاصة

(أ) ازدياد اعتماد توصيات الأونكتاد العملية المتعلقة بالسياسات لتعزيز تنمية أفريقيا في مجالي التجارة والتنمية

٣٢٧ - أسهمت سلسلة التقارير عن التنمية الاقتصادية في أفريقيا في الحوار بشأن السياسات وفي وضع وتنفيذ السياسات في أفريقيا. وتشير نتائج دراسة استقصائية للقُراء بشأن تقرير عام ٢٠١٢ إلى أن ٥٠ في المائة من المجيبين استخدموا التقرير لتحليل السياسات وإجراء البحوث، واستخدمه ٢٥ في المائة لصوغ السياسات و ٢٥ في المائة لأغراض التعليم والتدريب. وتعمل جماعة شرق أفريقيا حاليا على تنفيذ التوصية الواردة في تقرير عام ٢٠١٣ بشأن استخدام أداة رصد (أو سجل) لتعزيز تنفيذ اتفاقات التجارة الإقليمية. وإضافة إلى ذلك أنتج تقرير عام ٢٠١٣ ما يبلغ ١٤٢ قصاصة صحفية، وتلقى التأييد من ١٨ دولة

عضوا أثناء الاجتماعات السنوية لمجلس التنمية والتجارة. وأسهم البرنامج الفرعي في تبلور منظور أفريقي بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وقدم الدعم للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وللاتحاد الأفريقي بشأن مسائل تعبئة الموارد المحلية والتنمية الصناعية.

(ب) زيادة توافق الآراء بشأن سياسات معالجة مشاكل التنمية في أقل البلدان نمواً في إطار الاقتصاد العالمي واعتماد تلك السياسات

٣٢٨ - أثارت طبعتا عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ من التقرير عن أقل البلدان نمواً، اللتين نُشرتا في جميع أنحاء العالم، اهتماما كبيرا بسبب المواضيع المختارة ونجاح حملات الترويج بمناسبة صدور التقرير. وشملت المواضيع، التي اعتبرت ذات أهمية لجميع أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية، مساهمة التحويلات في التنمية، وكيف يمكن للمهاجرين أن يُسهموا في التجارة والاستثمار وتراكم المعرفة في بلدانهم الأصلية، والحاجة إلى إيجاد فرص عمل للعدد المتزايد من السكان أو مواجهة مخاطر اجتماعية شديدة. وصدر تقرير عام ٢٠١٢ في ٢٨ بلدا، أما تقرير عام ٢٠١٣ فقد صدر في ٢١ بلدا.

(ج) تعزيز إدماج السياسات والأولويات التجارية في الخطط الإنمائية الوطنية عن طريق الإطار المتكامل المعزز لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نمواً

٣٢٩ - أسهم الأونكتاد عموما إسهاما كبيرا في مساعدة أقل البلدان نمواً على الاستفادة من الإطار المتكامل المعزز واستنباط السبل والوسائل لتعميم مراعاة قضايا التجارة في خطط التنمية. وأُوفد عدد من البعثات الاستشارية لمساعدة أقل البلدان نمواً على معالجة هذه المواضيع. وبدأ الأونكتاد وأكمل في عام ٢٠١٢ تحديث الدراسة التشخيصية للتجارة والتكامل لغامبيا؛ وساعد السنغال وموزامبيق على صياغة الاختصاصات لتحديث الدراسة التشخيصية للتجارة والتكامل لكل منهما، على النحو الذي وافقت عليه أمانة الإطار المتكامل المعزز؛ وساعد جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا - بيساو على وضع مقترحات المشاريع من المستوى ٢؛ وساعد جزر القمر على وضع استراتيجية للتنمية التجارية. وأنجز الأونكتاد في عام ٢٠١٣ عملية تحديث الدراسة التشخيصية للتجارة والتكامل للسنغال؛ وشرع في تحديث الدراسة الخاصة بكل من جيبوتي ومالي والنيجر؛ وساعد كلا من جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسنغال وغامبيا على وضع مقترحات المشاريع من المستوى ٢.

(د) زيادة الوعي بمسائل وخيارات السياسات للتخفيف من حدة التحديات التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية

٣٣٠ - سمح العمل التحليلي الذي اضطلع به الأونكتاد بزيادة فهم القضايا ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية، مثل القضايا الجديدة والناشئة التي ينبغي إدراجها في برنامج عمل جديد لهذه المجموعة من البلدان. وعلاوة على ذلك فقد شكلت نتائج العمل التحليلي أساسا مهما للمداولات الحكومية الدولية، بما فيها الاجتماع الرابع لوزراء التجارة للبلدان النامية غير الساحلية، والاجتماع المواضيعي بشأن التجارة وتيسير التجارة، المعقودين في ألماتي بكازاخستان في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وأسهمت التحليلات والخدمات الاستشارية الهادفة إلى تشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي في عمليات بناء القدرات في البلدان النامية غير الساحلية، بقدر ما تُفضي هذه الأنشطة إلى إعداد أدلة للاستثمار ودعم تبادل أفضل الممارسات بين البلدان من خلال تدفق معزز للمعلومات. وقد ساعدت أنشطة البرنامج الفرعي أيضا على بدء العملية التحضيرية للاستعراض الشامل الذي يجري بعد عشر سنوات لبرنامج عمل ألماتي، وعلى حشد الدعم لهذه العملية داخل الأونكتاد.

(هـ) زيادة وعي مقرري السياسات في الدول الجزرية الصغيرة النامية بمسائل وخيارات السياسات لإقامة شراكات تفضي إلى اعتماد تدابير الدعم الدولي ذات الصلة

٣٣١ - تمشيا مع نتائج اجتماع خبراء الأونكتاد المعني بمعالجة أوجه ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية بمزيد من الفعالية، تركزت الأنشطة والإنجازات بصورة أساسية خلال فترة السنتين على تحديد مجموعة من التدابير الدولية التي يمكن اتخاذها لدعم جهود الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل زيادة قدرتها على المقاومة، وتشجيع تقبل الأمم المتحدة لحالة الدول الجزرية الصغيرة النامية، بوصف ذلك وسيلة لكفالة معاملة هذه الدول معاملة أقرب إلى ما هو مرغوب فيه على الصعيد الدولي.

(و) زيادة الوعي بالمشاكل التي تعترض سبيل البلدان الأخرى ذات الاقتصادات الضعيفة هيكليا، وغير المنيعة في مواجهة الاهتزازات والصغيرة الحجم إلى الاندماج في النظم التجارية المتعددة الأطراف

٣٣٢ - يتمثل دور البرنامج الفرعي إزاء البلدان الأخرى ذات الاقتصادات الضعيفة هيكليا وغير المنيعة في مواجهة الاهتزازات والصغيرة الحجم في تحديد قائمة تلك البلدان وتحديثها كل ثلاث سنوات. وستجري عملية التنقيح المقبلة للقائمة في عام ٢٠١٤. وخلال فترة السنتين استخدم عدد من البلدان ذات الاقتصادات الضعيفة هيكليا وغير المنيعة في مواجهة الاهتزازات والصغيرة الحجم الأونكتاد كمحفل حكومي دولي لبناء توافق في الآراء،

وكمؤسسة تركز على جمع البيانات والبحوث وتحليل السياسات، وكجهة تقدم المساعدة التقنية. وأُنجزت أعمال ذات صلة عن طريق اللجان واجتماعات أفرقة الخبراء وبرامج المساعدة التقنية. وتضمنت الأنشطة المنفذة لصالح هذه الفئة من البلدان على وجه الخصوص أنشطة التدريب وبناء القدرات في مجالات قانون وسياسات المنافسة، وتيسير الأعمال التجارية، وتيسير التجارة، وتحديث الجمارك.

الباب ١٣
مركز التجارة الدولية

أهم نتائج البرامج

استحدث مركز التجارة الدولية أنشطة خلال فترة السنتين وفقا لولايته تشمل ما يلي: دعم إدماج قطاع الأعمال في عملية رسم السياسات التجارية، وتوسيع نطاق ما يوفره هذا القطاع من جملة منافع عامة عالمية، لا سيما في مجالات التدابير غير الجمركية واستراتيجيات التصدير والمعايير الطوعية؛ وتعزيز قدرات المؤسسات المعنية بدعم التجارة على مساعدة شركات التصدير الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ وتوفير المعلومات التجارية سعيا لتحقيق المزيد من الشفافية في التجارة، واستخدام المنابر والمنشورات العالمية (المطبوعة والإلكترونية) لإذكاء الوعي بمسائل التجارة والتنمية. وقد دلت التقييمات على أن المركز يُنظر إليه كجهة تتمتع بالمشروعية والمصداقية لتقديم مساعدة تقنية عالية الجودة فيما يتصل بالتجارة، وأن الشركاء يطلبون منتجاته التي نالت بالغ تقديرهم. وشملت عوامل النجاح قدرة المركز على تكييف خدماته للاحتياجات والظروف المحلية، وعلى نقل المهارات والمعارف والخبرات إلى المستفيدين بفعالية. وبالإضافة إلى ذلك فقد كثف المركز جهوده الرامية إلى دعم المجتمعات المحلية الفقيرة وتحقيق المساواة بين الجنسين في مجال التجارة عن طريق توفير حلول متكاملة للربط بين المجتمعات المحلية الفقيرة والنساء صاحبات الأعمال الحرة وبين سلاسل القيمة العالمية.

التحديات والدروس المستفادة

من بين التحديات المحددة في التقييمات التي أجريت خلال فترة السنتين الحاجة إلى مواصلة تعزيز وإدامة وضوح الرؤية والغرض طوال دورة حياة المشاريع، إذ يساعد ذلك على استمرار السيطرة عليها، ويوفر أساسا لتقييم أداء تدخلات المركز ونجاحها. وعلاوة على ذلك فقد اضطر المركز للتكيف مع تحول في طلب

المؤسسات التجارية للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة. فنظرا للديناميات المتغيرة للتجارة العالمية تبين أن الشركات التي يساعدها المركز تتطلب مساعدات أقل بكثير في مجال بناء القدرة على وضع استراتيجيات الأعمال التجارية الدولية، ومزيدا من الدعم في مجالي المعلومات السوقية والوصول إلى الأسواق. ونتيجة لذلك سيُكيف المركز استراتيجيته ويزيد مساعداته في هذين المجالين في المستقبل.

معدل تنفيذ النواتج

٣٣٣ - تستند النتائج الواردة أعلاه إلى تنفيذ ٩٧ في المائة من النواتج المقرّرة القابلة للقياس الكمي البالغ عددها ٥٣٢ ناتجا.

٣٣٤ - ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/66/6 (Sect. 13) و Add.1).

البرنامج الفرعي ٦
الجوانب التشغيلية لتشجيع التجارة وتنمية الصادرات

(أ) تعزيز إدماج قطاع الأعمال التجارية في الاقتصاد العالمي عن طريق تعزيز الدعم المقدم لصانعي السياسات

٣٣٥ - قدم مركز التجارة الدولية دعما خلال فترة السنتين لواضعي السياسات يركز على وضع استراتيجيات وطنية وقطاعية لتنمية الصادرات، وعلى تعميم مراعاة البعد الجنساني في هذه الاستراتيجيات، ومساعدة قطاع الأعمال على المشاركة في وضع السياسات التجارية. وتم إنشاء أو تعزيز ما مجموعه ٦٥ شبكة قطرية تتألف من ممثلي عن القطاع الخاص وواضعي السياسات، لا سيما في أقل البلدان نمواً مثل إثيوبيا وأفغانستان وجزر القمر وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وساموا وفانواتو وليبريا، لدعم وضع سياسات تجارية تشمل الجميع. وتم التشديد بصفة خاصة على توسيع نطاق مشاركة القطاع الخاص في عمليات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والتكامل التجاري الإقليمي، فضلا عن تخويل السلطة لمؤسسات دعم التجارة وواضعي السياسات فيما يتعلق بقيادة عمليات وضع استراتيجيات التصدير. وأدت مؤسسات الدفاع عن الأعمال الحرة دوراً حاسما في دعم اتفاقات الاعتراف المتبادل ضمن جماعة شرق أفريقيا من أجل جني الفوائد الاقتصادية للتكامل الإقليمي.

(ب) زيادة قدرة مؤسسات دعم التجارة على دعم الأعمال التجارية

٣٣٦ - شجع المركز خلال فترة السنتين جهود تحقيق التنمية المستدامة عن طريق الصادرات بتقديم المساعدة التقنية لمؤسسات دعم التجارة التابعة لـ ٦٧ بلدا وخمس مناطق. وواصل المركز تطوير أدوات وتنفيذ مشاريع تهدف إلى تحسين أداء مؤسسات دعم التجارة وخدماتها، مع التركيز على بناء قدرات المركز على تحفيز التنافس والربط بين شركات التصدير الصغيرة والمتوسطة الحجم وبين سلاسل القيمة في مجال التصدير. واستفادت مؤسسات دعم التجارة من جهود بناء القدرات في مجالات استقاء المعلومات التجارية، وتنمية حافظات مشاريع الخدمات، والتخطيط الاستراتيجي، ومهارات القيادة والإدارة المستندة إلى النتائج، والتغليف، ومعايير الجودة. ومكّن المركز مؤسسات دعم التجارة وشبكاته الإقليمية، من خلال مشاريعه الإقليمية في أفريقيا جنوب الصحراء، من تحديد فرص التجارة الإقليمية. وتمت تجربة مبادرة المركز المتعلقة بوضع أسس المقارنة والتحقق منها بالتعاون مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، وأُصبحت متاحة لمنظمات ترويج التجارة. وأُجريت مقارنة لثمان من تلك المنظمات؛ مما سمح بتحديد أوجه ضعفها وتقديم توصيات لمعالجة نقاط الضعف المحددة.

(ج) تعزيز القدرة التنافسية الدولية للمؤسسات عن طريق التدريب والدعم المقدمين من مركز التجارة الدولية

٣٣٧ - استفاد قرابة ٠٠٠ ٧ شركة من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم خلال عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ من المساعدة التي قدمها المركز في مجال القدرة التنافسية للمصدرين، وحظيت النساء من ممارِسات الأعمال الحرة باهتمام خاص من خلال مجموعة كبيرة من المشاريع التي تركز على الشأن الجنساني والتجارة. وقدمت المشاريع الدعم المباشر للمؤسسات التجارية أو عملت عن طريق مؤسسات دعم التجارة لحفز تنمية الصادرات. وركز الأعمال الهادفة إلى دعم المؤسسات التجارية على اتخاذ مبادرات مباشرة ومدروسة خصيصا للمساعدة على توفير فرص العمل وإنتاج منتجات ذات قيمة عالية وإمكانات تصدير كبيرة. ويسر المركز اتباع نهج قطاعي متكامل يتمثل في تقديم المساعدة لمجموعات المؤسسات التجارية المنتمية إلى نفس القطاع ونفس سلاسل القيمة، ونفذ برامج عالمية موحدة من أجل تعزيز مهارات ممارسي الأعمال الحرة في مجال الأعمال التجارية الدولية.

الباب ١٤
البيئة

أهم نتائج البرامج

دعت الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام ٢٠١٢، في تأييد عارم لعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، إلى تعزيز الحوكمة البيئية العالمية، وإلى أن يُصاحب ذلك تعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة والنهوض به. وتبلور ذلك القرار لاحقا في قرار الجمعية العامة ٢١٣/٦٧. واعتُمد خلال المؤتمر إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. وأدى التقرير عن توقعات البيئة العالمية دورا مهما في تزويد واضعي السياسات المشاركين في المؤتمر بتقييمات بيئية شاملة تستند إلى العلم وتصلح لرسم السياسات.

واختير برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومجموعة المؤسسات الشريكة له لاستضافة مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ تحت مظلة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. وأصبح برنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، الذي يحتفل بالذكرى الخامسة لإنشائه، أهم برنامج مشترك بين الوكالات للأمم المتحدة يُعنى بتغير المناخ، حيث يشمل شركاؤه ٤٨ بلدا، وبلغت تمويلاته ١٥٠ مليون دولار. ونما تحالف المناخ والهواء النظيف ليشمل أكثر من ٨٠ من الدول الأعضاء والمنظمات الشريكة، بينما تجاوزت الالتزامات المالية لصالحه ٣٠ مليون دولار. وأُنشئت أمانة المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية نتيجة للقرارات الرئيسية التي اتخذت خلال الاجتماع الثاني للمنبر المعقود في عام ٢٠١٣، مدعوما بتعهدات مالية سخية.

التحديات والدروس المستفادة

لقد سلط مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الضوء على العديد من جوانب الحوكمة البيئية، وزاد من توقعات الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة على الصعد العالمي والإقليمي والوطني بدرجة كبيرة. وسيتمثل التحدي في سياق التمويل المحدود في المواءمة بين المشاريع ونتائج المؤتمرات. وقد ثبت أن التعاون الوثيق مع الشركاء شرط أساسي لتعزيز حضور برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومساهمته في العمليات التشاورية الحكومية الدولية، مثل تلك الجارية في سياق عملية خطة التنمية لما بعد

عام ٢٠١٥. ويتطلب تعزيز تنسيق القضايا البيئية وتكاملها في إطار منظومة الأمم المتحدة بذل جهود متواصلة لاستنفار الخبرات البيئية لوكالات الأمم المتحدة ضمن عملية تحديد سبل الاستجابة والاستراتيجيات البيئية.

معدّل تنفيذ النواتج

٣٣٨ - تستند النواتج المذكورة أعلاه إلى نسبة تنفيذ قدرها ٩٧ في المائة من النواتج المقررة القابلة للقياس الكمي وعددها ١٨٨ ناتجاً.

٣٣٩ - ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/66/6(Sect.14)).

التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) زيادة جدوى عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأثره بالنسبة للحكومات

٣٤٠ - أُجري، خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، تقييمٌ لمدى أهمية عمل البرنامج ولمدى جدواه ونجاعته وذلك على أساس مقابلات تمّت في شباط/فبراير ٢٠١٢ مع ١٠٧ من المشاركين في مجلس الإدارة. وقد نالت أهمية البرنامج نسبة رضى لدى المستجوبين قدرها ٨٠ في المائة، مما أتاح بلوغ الهدف المنشود لفترة السنتين. وفيما يتعلق بالجدوى والنجاعة في دعم بناء القدرات، نال البرنامج في الأولى نسبة رضى قدرها ٧٢ في المائة وفي الثانية نسبة رضى قدرها ٦٠ في المائة.

(ب) تعزيز الدور القيادي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة من أجل ضمان أن تتّخذ وكالات الأمم المتحدة إجراءات متسقة ومتكاملة تركّز على البعد البيئي للتنمية المستدامة

٣٤١ - بفضل أعمال فريق الإدارة البيئية، تم تعزيزُ البعد البيئي للتنمية المستدامة في منظومة الأمم المتحدة. وأسهم هذا الفريق في اتباع نهج على نطاق المنظومة يحقق الاستدامة البيئية في عمليات الأمم المتحدة، ويتيح بذلك استيعاب أطر الاستدامة البيئية والاجتماعية وسياساتها وممارساتها. ولبلوغ هذه الغاية، شُرع في تنفيذ ثلاث مبادرات جديدة على نطاق المنظومة. ولقد تم تعميم مراعاة الشواغل البيئية، كالتنوع البيولوجي والأراضي الجافة والاقتصاد الأخضر، في البرامج القطاعية. وأسهم أيضا فريق الإدارة البيئية في تطوير أداة معتمدة على نطاق منظومة الأمم المتحدة في رسم خرائط التنوع البيولوجي العالمي. وتتضمن هذه الأداة أهدافا استراتيجية ومهاما رئيسية لوكالات الأمم المتحدة في مجال بلوغ أهداف آيتشي

للتنوع البيولوجي. هذا، وقد بُذلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير جهودٌ لجعل الأمم المتحدة محايدة مناخيا، حيث تولى ٦٣ كيانا من كيانات الأمم المتحدة تقديم إحصاءات في مجال انبعاثات غازات الدفيئة، وقام ٣٠ كيانا آخر بصياغة استراتيجيات للحدّ من هذه الانبعاثات.

(ج) تعزيز استخدام العلوم الموثوقة والمتماسكة في تنفيذ برنامج عمل برنامج البيئة

٣٤٢ - تم تكثيف وزيادة عملية الأخذ بالعلوم الموثوقة والمتّسقة في تنفيذ خطة عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتشهد بهذه الزيادة خمسون مبادرة نُفِّذت بمشاركة عدد كبير من العلماء، ومن أجل ضمان العمل بمنظور علمي متين في تناول المسائل المطروحة في مداولات هيئات تقرير السياسات وفي المفاوضات التي تجري في المحافل الدولية. ولقد تم في المجموع إصدار ٢٤ من المنشورات العملية الدّسمة. أما تقرير فجوة الانبعاثات لعام ٢٠١٣ فلعلّه كان أكثر الوثائق التي تم الرجوع إليها في مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، حيث جرى تحميل هذه التقرير أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ مرة خلال المفاوضات التي جرت في المؤتمر. ولقد اعتُمدت أعمال الفريق الدولي للإدارة المستدامة للموارد في عملية تقرير السياسات على المستويات العالمي والإقليمي والوطني. وشكلت هذه الأعمال مساهمة في مداولات الفريق الرفيع المستوى المعني بالاستدامة العالمية، وفي حوار السياسات الذي يجريه مصرف التنمية الأفريقي، وفي خطة المفوضية الأوروبية من أجل بلوغ الكفاءة الأوروبية في استخدام الموارد.

(د) تعزيز مساءلة برنامج البيئة لكي يصبح منظمة قائمة على تحقيق النتائج

٣٤٣ - استجاب البرنامج لنسبة ١٠٠ في المائة من التوصيات والاستنتاجات المتعلقة بمراجعة الحسابات وبالتحقيقات، وهذا ما يشهد بتعزيز مبدأ المساءلة في السعي إلى إحلال العمل بإدارة قائمة على النتائج. وقد واصل البرنامج تكريس هذا المبدأ بعد أن قام مديره العام بتفويض بعض سلطاته البرنامجية والمالية والقانونية إلى مديري الشعب والمكاتب الإقليمية التابعة للبرنامج.

(هـ) تحسين الكفاءة في تقديم الخدمات لاجتماعات مجالس إدارة برنامج البيئة

٣٤٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت لجنة الممثلين الدائمين لدى برنامج البيئة عشرة اجتماعات رئيسية، فيما عقدت لجانها الفرعية ٤٢ اجتماعا رسميا. وفي عام ٢٠١٣، عُقدت سلسلةٌ من المشاورات لمناقشة كيفية تحسين تنظيم اجتماعات اللجنة وإكسابها المزيد

من الكفاءة والفعالية، لا سيما في ضوء الهيكل الإداري الجديد الذي اعتمده البرنامج والذي يمنح اللجنة دورًا أكبر وأشمل باعتبارها من الهيئات الفرعية العاملة فيما بين الدورات. هذا، وقد وضعت اللجنة أيضا جدولا زمنيا خاصا بأعمالها وذلك إلى غاية موعد انعقاد جمعية الأمم المتحدة للبيئة في عام ٢٠١٤، وهي تهدف بذلك إلى عقد عدد أقل من الاجتماعات وإلى إكساب جدول الأعمال قدرا أكبر من التركيز. ومن ثم، فقد أُدخلت تحسينات هامة من بينها إصدار شروح لجداول الأعمال المؤقتة لكافة الاجتماعات الرسمية التي تعقدها اللجنة، وتوضيح النتائج المنتظرة من الاجتماعات، ونشر قائمة بالوثائق المعنية، والعمل على إصدار جميع الوثائق قبل موعد الاجتماعات بأربعة أسابيع.

(و) تنفيذ توصيات التقييم المتعلقة بأداء البرامج الفرعية لبرنامج البيئة

٣٤٥ - أُحرز تقدم كبير في إعداد تقييمات البرامج الفرعية ضمن إطار الاستراتيجية المتوسطة الأجل. واتُّخذت إجراءات إدارية بشأن ما يقرب من ٨٠ في المائة من التوصيات الصادرة رسميا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وهذه النسبة لا ينقصها إلا القليل لكي تبلغ المستوى المطلوب لفترة السنتين وقدره ٨٥ في المائة. وعلاوة على التقييمات الثلاثة للبرامج الفرعية، أُجري تقييمٌ تكويني لبرنامج عمل فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ ضمن إطار الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وقد أفضى هذا التقييم إجمالا إلى وضع ست توصيات رئيسية نُفِّذت كجزء من عملية وضع الاستراتيجية المتوسطة الأجل الجديدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. هذا وقد نال مكتب التقييم ببرنامج البيئة تصنيفًا جيدا على أدائه، وذلك في أعقاب أحد استعراضات الأقران الرسمية التي أُجريت له من قبل فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم ولجنة التنمية والمساعدة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

(ز) تحسين نوعية وثائق برنامج البيئة في مجال تخطيط البرامج وتقييم أدائها

٣٤٦ - أُجري في كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٣ استطلاعٌ على الإنترنت لآراء ١٠٩ من أعضاء لجنة الممثلين الدائمين لدى برنامج البيئة، وذلك من أجل تقييم مستوى رضى الحكومات على وثائق البرنامج المتصلة بتخطيط البرامج وتقييم أدائها. وقد بلغت نسبة المشاركة في الاستطلاع ٢٨ في المائة من هذا العدد، أعرب ٨٧ في المائة منهم عن رضاه عن جودة وثائق التخطيط الاستراتيجي والبرنامجي وجودة تقرير أداء البرنامج لعام ٢٠١٢، فيما أعرب ٨٩ في المائة منهم عن رضاه عن أهمية هذه الوثائق. وتضمّنت التغييرات المقترح إدخالها على تقرير أداء البرامج زيادة التركيز على النتائج وتيسير قراءة الوثائق باستخدام الرسوم والملخصات، ومنها بيانات التطورات التاريخية. أما فيما يتعلق بالعمليات البرنامجية،

فقد ذكر المُستجوَبون مسألة زيادة التفاعل مع مكاتب برنامج البيئة الإقليمية وزيادة إشراك ممثلي الدول الأعضاء التي ليس لها ممثلون في نيروبي، باعتبارهما من المجالات التي تحتاج إلى التحسين.

(ح) تعبئة التمويل اللازم في الوقت المناسب لتنفيذ برنامج العمل

٣٤٧ - يعتمد البرنامج اعتمادا كبيرا على المانحين التقليديين. ويسهم ١٥ من كبار المانحين بنحو ٩٣ في المائة من التبرعات في صندوق البيئة. بيد أنّ صعوبة الوضع الاقتصادي العالمي قد أجبرت العديد من الحكومات على أن تصبح انتقائية وصارمة أكثر في نفقاتها العامة، ومنها الإنفاق على التعاون الإنمائي الدولي. وكان البرنامج بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٢ قد حصّل ٥٦ في المائة من المساهمات السنوية الإجمالية المقدَّرة بمبلغ ٢١٧ مليون دولار لصندوق البيئة وللصناديق الاستئمانية وللتبرعات المخصصة. ثم وصلت هذه النسبة إلى ٦٦ في المائة في حزيران/يونيه ٢٠١٣. ويمكن أن تُعزى هذه الزيادة إلى استجابة المانحين والشركاء إلى الدعوة التي وجهها مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة من أجل جعل تمويل برنامج البيئة قابلاً للتنبؤ به وآمنا ومستقرا.

٢ - لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الاشعاع الذري

(أ) توسيع وتحديث التقييمات العلمية لحالات التعرض على الصعيدين الإقليمي والعالمي للإشعاع المؤين ولآثار الإشعاع على صحة الإنسان والبيئة

٣٤٨ - زاد عدد أعضاء اللجنة بعد أن انضمت إليها ست دول أخرى، واتّسعت بذلك دائرة الخبرات المتاحة للجنة في إجراء التقييمات. وقامت اللجنة بتغيير أولوياتها نحو العمل على مواجهة حادث محطة الطاقة الذرية فوكوشيما - دايتشي، الذي جعلها تواجه تحديا فريدا من نوعه في مجال تقييم البيانات والمعلومات المتاحة بصورة موثوقة ومستقلة بما يمكّن الدول الأعضاء وعامة الناس، ولا سيما في اليابان، من إدراك وفهم تبعات الحادث الإشعاعية بشكل أفضل. ولقد شكلت موافقة الدورة التاسعة والخمسون على التقارير الرئيسية عن أسباب الآثار الصحية وغموض مصادرها مرحلةً علمية بارزة بالنسبة للجنة لأنّها وفرت قاعدة صلبة للإعلام بمحدودية القدرات العلمية في المستقبل. وقد وافقت اللجنة في دورتها الستين على تقرير مفصّل عن آثار تعرض الأطفال للإشعاع (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.14/IX.2)، ثم اعتمدت تقريرها المقدّم إلى الجمعية العامة عن تقييم حادث فوكوشيما (انظر الوثيقة A/68/46).

(ب) زيادة وعي صنّاع القرار والأوساط العلمية والمجتمع المدني بالتقييمات العلمية للجنة واستخدامها كأساس سليم لاتخاذ القرارات في المسائل المتصلة بالإشعاع

٣٤٩ - قامت المنظمات المشتركة في وضع معايير السلامة الأساسية الدولية للحماية من الإشعاع المؤين ولسلامة مصادر الإشعاع بتنقيح وإقرار هذه المعايير التي ستنشرها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وعُقدت بهذه المناسبة مؤتمرات صحفية لإطلاع وسائط الإعلام على ما بلغته اللجنة في تقييمها المستمر للآثار التي نجمت عن حادث محطة الطاقة الذرية فوكوشيما - دايتشي. هذا، وقد شارك ممثلون عن اللجنة في الاجتماع الاستثنائي الثاني للأطراف المتعاقدة في اتفاقية السلامة النووية الذي عقد في فيينا، وفي المؤتمر الدولي المعني بالوقاية من الإشعاع في الطب الذي عُقد في بون بألمانيا في كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٢، وفي المؤتمر الدولي المعني بمستويات الإشعاع المؤين من جميع المصادر وآثاره ومخاطره الذي عقد في سانور ببالي، إندونيسيا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، وألقوا بيانات في هذه المؤتمرات. أمّا أحدث تقييم وضعته اللجنة لحادث تشرنوبل فقد تُرجم ونُشر باللغة الروسية من أجل تحسين وعي البلدان المتضررة أكثر من غيرها بهذا الحادث واستفادتها من هذه التقييم.

البرنامج الفرعي ١
تغيّر المناخ

(أ) إدماج التكيف، بما في ذلك اتباع نهج قائم على النظام الإيكولوجي، في عمليتي التخطيط الإنمائي ورسم السياسات القطريتين، استنادا إلى التقييمات العلمية، وتقديم المشورة في مجال السياسات العامة والمسائل التشريعية، والدروس المستفادة من المشاريع الرائدة المدعومة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومن خبرات التكيف، بما في ذلك اتباع نهج قائم على النظام الإيكولوجي، المعروضة على الصعيد العالمي

٣٥٠ - قامت خمسة بلدان أخرى بإدراج مسألة التكيّف مع تغير المناخ في الأعمال القُطرية للتخطيط الإنمائي وتقرير السياسات الإنمائية. وفي عام ٢٠١٢ اعتمدت ميانمار وموزامبيق استراتيجيات وخطط إنمائية وطنية تنطوي على هذه المسألة. وبدعم من برنامج البيئة، شهدت ميانمار وضع برنامج عمل وطني اعتمدته الحكومة في مجال التكيّف مع تغيّر المناخ. وفي موزامبيق، قامت الحكومة بإدراج ٦ مسائل شاملة، من بينها تغير المناخ، ضمن الخطة الاجتماعية والاقتصادية الوطنية وضمن ١١ من الخطط المنفذة على مستوى المقاطعات في العام ٢٠١٣. ومن خلال عمل مبادرة الفقر والبيئة المشتركة بين البرنامج الإنمائي وبرنامج البيئة، تم إدراج الاعتبارات المتعلقة بتغير المناخ وبالتكيّف معه في الخطة الخمسية السادسة

لبنغلاديش، وفي الخطة الخمسية الحادية عشرة لبوتان، وكذلك في الإنفاق العام على المناخ في بنغلاديش ونيبال وفي استعراضاتهما المؤسسية بهذا الشأن، وفي القيود المتعلقة بتغير المناخ من ميزانيتيْ هذين البلدين.

(ب) قيام البلدان بشكل متزايد باعتماد مصادر وتكنولوجيات الطاقة النظيفة والمنخفضة الكربون، وبالتخلص تدريجيا من التقنيات التي تفتقر إلى الكفاءة، وفكّ الارتباط بين النمو الاقتصادي والتلوث وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وذلك بالاعتماد على التقييمات الفنية والاقتصادية، والتعاون، وتقديم المشورة بشأن السياسات، ودعم التشريعات، وآليات التمويل التحفيزي

٣٥١ - تم تجاوز الهدف المنشود المتمثل في أن يضع اثنا عشر بلدا سياسات وتدابير تنطوي صراحة على عناصر تتعلق بالطاقة المتجددة أو بالكفاءة في استخدام الطاقة، وتكون ناجمة عن مشاريع منفذة في إطار برنامج البيئة. إذ هناك حاليا ٢٧ من البلدان التي نفّذت أنشطة من أجل التخلص تدريجيا وبحلول سنة ٢٠١٦ من المصابيح المتوهجة. ولقد تعهد ٣٥ في المائة من بلدان العالم بالتحوّل إلى الإنارة الناجعة. ومن جملة ٩٢ بلدا تتلقى الدعم في هذا الشأن، فرغ ٣٢ من إجراء تقييمات للاحتياجات من التكنولوجيا، منها ٣٠ بلدا قام أيضا باستحداث خطط عمل في مجال التكنولوجيا. وشهدت سبعة بلدان تقرير سياسات ومعايير في مجال كفاءة وقود المركبات، فيما تم اعتماد نظام إجباري لوسم الوقود في واحد من كل أربعة بلدان رائدة تتلقى الدعم من المبادرة العالمية للاقتصاد في استهلاك الوقود.

(ج) تيسير حصول البلدان على التمويل الخاص بتغير المناخ على جميع المستويات، وتقييم وتشجيع آليات التمويل المبتكرة الناجحة على الصعيدين الإقليمي والعالمي

٣٥٢ - على الرغم من مُخلّفات الانحسار الاقتصادي الأخير، استطاع برنامج البيئة بمبادرات من قبيل مرفق المساعدة الرأسمالية الأولية أن يحشد استثمارات مالية بنحو ٤٣٢ مليون دولار لمشاريع في مجال الطاقة النظيفة. وقد عمل هذا المرفق في آسيا وأفريقيا من خلال ستة صناديق استثمار في الأسهم الخاصة، وقدّم الدعم في مجال استحداث المنشآت والتمويلات الأولية إلى سبعة عشر مشروعا من مشاريع الطاقة المتجددة، وأتاح استثمارات باعتمادات جُملية قدرها ٣٣٠ مليون دولار. وبعد النجاح الذي حققه المرفق، تم الحصول من المملكة المتحدة ومن ألمانيا على مبلغ ١٨ مليون دولار خُصِّص لدعم أحد المشاريع الهادفة إلى إشراك الصناديق والمستثمرين في توفير التمويلات الأولية للمشاريع والمبادرات قليلة الانبعاث الكربوني خلال السنوات الثماني القادمة.

(د) خفض معدل إزالة الغابات وتدهور الأراضي مع اتجاه البلدان نحو الإدارة المستدامة للغابات، وحفظ الغابات، والحساب الكامل للكربون الأرضي على أساس معالجة جميع الدوافع المؤدية إلى إزالة الغابات والمراعاة الكاملة للمنافع والضمانات المشتركة

٣٥٣ - خلال فترة السنتين، كان هناك ١٧ من البلدان التي لديها برامج للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية. وقد صُمِّمت هذه البرامج لوضع استراتيجيات في مجال التصدي لعوامل إزالة الغابات وتحديث خطط الإدارة المستدامة للغابات بحيث تتضمن برنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية (+REDD). وقد فرغت أربع من تلك البلدان من وضع برامجها الوطنية، وانتقلت إلى المرحلة الثانية من تنفيذ برنامج +REDD. وقامت ثلاثة بلدان (هي جمهورية الكونغو الديمقراطية وإندونيسيا وفييت نام) بإدراج برنامج +REDD ضمن خططها لإدارة الغابات بطريقة مستدامة، وبتخصيص صناديق لهذا الغرض، وذلك من جملة عدد البلدان المنشود في الهدف المقرّر لفترة السنتين وهو خمسة بلدان. وتمكنت هذه البلدان الثلاثة أيضا من وضع صيغة نهائية لخطط الاستثمار المتعلقة ببرنامج +REDD. هذا، وقد شهد برنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية، بعد مُضي خمسة أعوام على انطلاقه وبعد شيء من التخوّف في البداية، نموا سريعا ليصبح مُنطلقًا لكل عمل منفذ في مجال التصدي لتغير المناخ وأداةً تصل خدماتها إلى ٤٨ من البلدان الشريكة وتزيد اعتماداتها عن ١٥٠ مليون دولار. وهو بذلك قد أصبح أهم برنامج من برامج الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتصدي لتغيّر المناخ.

(هـ) زيادة إمكانية وصول الفئات المستهدفة إلى تقييمات تَغيُّر المناخ والمعلومات ذات الصلة اللازمة لاتخاذ القرارات والتخطيط الطويل الأجل

٣٥٤ - استفادت العمليات الحكومية العالمية الرئيسية المذكورة أدناه من استنتاجات برنامج البيئة المناخية في إعادة صياغة النهج الذي تسير عليه في تناول هذا الموضوع، والتأثير بذلك في السياسات الإنمائية الوطنية. وقد سلمت مجموعة البلدان الصناعية الرئيسية الثمانية في إعلان كامب دافيد (أيار/مايو ٢٠١٢) بالأثر الناجم عن الملوّثات المناخية القصيرة العمر واتفقت على اتخاذ إجراءات شاملة للتقليص من هذه الملوثات. وجاء في إعلان سفلبارد بشأن العوامل القصيرة العمر المؤثّرة في المناخ، الذي اعتمده في آذار/مارس ٢٠١٢ وزراء البيئة لبلدان الشمال الأوروبي، أنّ هناك حاجة إلى تنظيم الملوّثات المناخية القصيرة العمر لأن هذا التنظيم هو جزء من مجموع الاتفاقات البيئية الدولية. ولقد استُخدمت استنتاجات

برنامج البيئة في تبرير التنقيح الذي أُدخل في أيار/مايو ٢٠١٢ على البروتوكول الملحق باتفاقية التلوث الجوي بعيد المدى عبر الحدود لعام ٢٠١٢. وتمت في أيار/مايو ٢٠١٣ إعادة هيكلة برنامج المناخ العالمي لكي يراعي برنامج البحوث التي تتناول قابلية التأثُّر بالتغيُّر المناخي وآثاره والتكيُّف معه، ولكي يقيم صلة ربط قوية بآلية الإدارة الموجودة ضمن واجهة الاستعمال الخاصة بالإطار العالمي للخدمات المناخية.

البرنامج الفرعي ٢
الكوارث والنزاعات

(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على إدارة البيئة للإسهام في الحد من أخطار الكوارث الطبيعية والكوارث التي هي من صنع الإنسان

٣٥٥ - الاعتمادات الدولية المرصودة لتمويل المبادرات التي تستخدم الإدارة البيئية كأداة للحد من مخاطر الكوارث والنزاعات في البلدان التي تتلقى الدعم من برنامج البيئة بلغ حجمها نحو ١٢,٦ مليون دولار. وعليه، فإنّ الهدف المرسوم لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، والمتمثِّل في تحقيق نسبة زيادة قدرها ٥٠ في المائة على ما تحقق في كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠٠٩، قد تم تجاوزه بأشواط. وأُحرزت هذه النتائج إلى حد كبير بفضل استراتيجية تعبئة الموارد في الأمد البعيد التي أفضت إلى استثمارات كبيرة من جانب بعض المانحين. وشهد ١٥ بلدا تنفيذ مشاريع تجريبية وإجراء تقييمات للمخاطر هدفها التشجيع على اتخاذ تدابير عملية في مجال الحد من المخاطر. ومن النتائج الهامة التي تحققت في هذا الصدد ما يتعلق بوضع خطط عمل وطنية لأفغانستان وهايتي وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان من أجل الحد من مخاطر الكوارث ووفق منهجيةٍ قائمةٍ على النُّظم الإيكولوجية. ولقد استفاد ٢٤ من المؤسسات والبلدان من الدعم السياساتي ومن المساعدة على إجراء البحوث والتدريب، ليتم بذلك تحقيق نتائج هامة من بينها وضع شبكة للدوائر الممارسة لعملية بناء السلام وفق منظور بيئي. وبدعم من برنامج البيئة، وفّرت خمسة عشر جامعة في ١٥ بلدا دراسات عليا في مجال الحد من مخاطر الكوارث بالاعتماد على منهجيةٍ قائمةٍ على النُّظم الإيكولوجية.

(ب) إعداد ما يُطلب من تقييمات بيئية سريعة وموثوق بها في أعقاب النزاعات والكوارث

٣٥٦ - التّقييمات في أعقاب الأزمات تتم بحسب الطلب، مما يجعل التقدّم في إنجاز المهمات متوقّفًا على حدوث الأزمات وعلى طلب الحكومات للمساعدة. ولقد تم خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٣ حشد الخبرات البيئية في أربعة من البلدان التي تشكو ضعفا، وذلك من

أجل التّعرف على المخاطر الحادّة في حالات الطوارئ والتّخفيف من وطأتها. هذا، وقد أجرى برنامج البيئة تقييما بيئيا سريعا للحرائق التي شهدتها كينيا، وقدّم توصيات فيما يتعلق بمسألة إدراج الاعتبارات البيئية في خطط الطوارئ. وأُرسل العديد من المستشارين التقنيين إلى الجمهورية العربية السورية وإلى البلدان المجاورة من أجل وضع تدابير في مجال التأهّب لمواجهة الأزمات. وتم أيضا إجراء تقييمات بيئية في كل من جنوب السودان وكوت ديفوار والفلبين التي مرّ بها إعصار هايان. وبذلك، أفضت المبادرات التي نفذها برنامج البيئة منذ عام ٢٠٠٨ إلى إدراج الأولويات والاحتياجات البيئية في سياسات وخطط ١٧ بلدا من البلدان العشرين التي تمت زيارتها، وهو رقم يمثل نسبةَ قبول بتوصيات برنامج البيئة قدرها ٨٥ في المائة.

(ج) تحسين الإدارة البيئية والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية استنادا إلى العملية المشتركة بين الوكالات للتقييم والتعافي من آثار الأزمات

٣٥٧ - ظلّ برنامج البيئة يعمل على ضمان أن تُسهم عمليات التقييم والتعافي في أعقاب الأزمات في تحسين الإدارة البيئية والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية. ففي السودان، قدّم البرنامج الدعم لمسألة إدراج الاعتبارات البيئية في سبع من استراتيجيات الأمم المتحدة والاستراتيجيات الدولية وفي ١١ عملية من عمليات الإصلاح الحكومي والتشريعي، ولمسألة إنشاء العديد من الوزارات الجديدة ذات المهام في مجال البيئة. وفي هايتي المثقلة بأعباء الافتقار إلى مصادر الطاقة، ساعد البرنامج على تحفيز عملية إنشاء مشروعين من مشاريع القطاع الخاص في مجال الطاقة المتجددة. وعلى ضوء أحد التحليلات التي وضعها البرنامج، قام هذا البلد أيضا بتعيين أولّ محميات بحرية من نوعها. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، أعد برنامج البيئة استراتيجية لتحليل جودة المياه ضمن سياق أحد المشاريع الهادفة إلى تزويد ٩ ٠٠٠ شخص بالمياه الصالحة للشرب. واستطاع البرنامج خلال فترة السنتين أن يوفّر مبلغ ٣١,٥ مليون دولار لمشاريع الانتعاش البيئي، لتصل بذلك الاعتمادات الإجمالية المخصصة منذ عام ٢٠٠٩ لهذا الغرض إلى ٦٥ مليون دولار.

البرنامج الفرعي ٣
إدارة النظم الإيكولوجية

(أ) تعزيز قدرة البلدان والمناطق على إدماج النهج القائم على إدارة النظام الإيكولوجي في عمليات التخطيط الإنمائي

٣٥٨ - أخذت البلدان في عملياتها للتخطيط الإنمائي بثماني خطط جديدة، ليتم بذلك تجاوز الرقم المحدَّد لفترة السنتين في خمس خطط. وفي كينيا، استُحدثت خطتان في مجال الإدارة، هما خطة إدارة النظام الإيكولوجي لغابة ماو وخطة الإدارة المتكاملة لمصادر مياه حوض نهر تانا، وذلك من أجل إرشاد أعمال الترميم الخاصة بهذين النظامين الإيكولوجيْن. وعمدت هايتي إلى الأخذ بنهج قائم على إدارة النظم الإيكولوجية في خططها الإنمائية لتحقيق الانتعاش. أما في الجمهورية الدومينيكية، فهناك خطة لإدارة محمية سيلفيربانك هامباك. واشتركت أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والكونغو في تطوير واعتماد خطة لإدارة المحميات العابرة للحدود، وأنشأت أمانة تنفيذية لهذه الخطة. وفي غواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا تمت الموافقة على الصيغة النهائية لمشروع اتفاق السياسات المشتركة بين الحكومات، ليتم بذلك تنسيق القوانين التي تضمن الإدارة والحماية الشاملتين لأشجار المنغروف. وانتهت السنغال من استعراض وتجربة أداة نموذجية لفرض ضريبة إيكولوجية على استغلال الغابات. وشهدت أربعة بلدان، هي كولومبيا وبيرو والكاميرون وإندونيسيا، استحداث بروتوكولات مجتمعية للشؤون الأحيائية والثقافية وذلك عبر مشاركة المجتمعات المحلية في المفاوضات المتعلقة بالسياسات.

(ب) امتلاك البلدان والمناطق القدرة على استخدام أدوات إدارة النظام الإيكولوجي وتطبيقها

٣٥٩ - تحقّق هذا الهدف وأصبح ١٣ بلدا آخر يأخذ بأدوات إدارة النظام الإيكولوجي التي وضعها برنامج البيئة من أجل استصلاح النظم الإيكولوجية. وتشتمل هذه الأدوات على الإدارة المتكاملة للنظم الإيكولوجية البحرية والساحلية (والمناطق البحرية المحمية)؛ وتعميم العمل بنهج قائم على النظم الإيكولوجية في إدارة موارد المياه العذبة؛ والمشاركة في إدارة النُّظم الإيكولوجية للغابات وما يتصل بها من خزانات مائية؛ وإجراء تحليلات المعاوضة لمنع التعارض بين مسألة الأمن الغذائي ومسألة الإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية، وتقييم خدمات النظم الإيكولوجية من أجل إنارة السبيل أمام عملية تقرير السياسات وإيجاد أسس علمية تسوّغ إدراج خدمات التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية في السياسة العامة. وفي

تسعة من النظم الإيكولوجية، بلغت عملية تنفيذ أنشطة صيانة أو استصلاح هذه النظم نهايتها أو هي في طريقها إلى ذلك.

(ج) تعزيز قدرة البلدان والمناطق على مواءمة برامجها البيئية من أجل التصدي لتدهور طائفة من خدمات النظام الإيكولوجي ذات الأولوية

٣٦٠ - تواجه مختلف البلدان مستويات وأنواع متفاوتة من تدهور النظم الإيكولوجية. ولمواجهة هذا الوضع، قدم برنامج البيئة المساعدة للبلدان لكي تتعرّف على خدمات النظم الإيكولوجية ذات الأولوية، ومنها تلك المنصوص عليها في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المعنية بالتنوع البيولوجي، ولكي تضع وتنفّذ خططا لتوجيه البرامج البيئية نحو تلبية متطلبات تلك الأولويات. وعلى سبيل المثال، ساعد البرنامج ستة بلدان في الوفاء بالتزاماتها حيال بلوغ الهدف ١٦ من أهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وذلك بأن اتّخذت من خلال ميزانياتها الوطنية وبمساعدة من الشركاء الإنمائيين تدابير تضمن بها إنفاذ بروتوكول ناغويا الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي وإعماله.

البرنامج الفرعي ٤
الإدارة البيئية

(أ) قيام منظومة الأمم المتحدة بالتدريج، وفي إطار احترام ولاية كل كيان تابع لها، بتحقيق التعاضد ومزيد من الاتساق في الآليات الدولية لصنع القرارات المتصلة بالبيئة، بما فيها المشمولة بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف

٣٦١ - أدخلت الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق) وقرارات المجلس العام اللاحقة وقرارات الجمعية العامة تغييرات بارزة في الإدارة البيئية الدولية، بما في ذلك تحقيق العضوية العالمية في برنامج البيئة؛ وتزويد البرنامج بالموارد المالية الآمنة والمستقرة والكافية والمتزايدة من الميزانية العادية للأمم المتحدة ومن التبرعات؛ وتعزيز الإنجاز على الصعيد الإقليمي حتى يفي البرنامج بالمهمّة الملقاة على عاتقه. وكانت هناك تسعة من القرارات والمبادرات التي أسهمت في اتباع نهج متّسق أكثر في تناول المسائل البيئية داخل منظومة الأمم المتحدة، منها قرارات تقضي بدعم الدول الأعضاء حتى تأخذ باقتصاد أخضر في حل المسائل المتعلقة بالتنمية المستدامة، وبوضع خطط عمل ونُهج مشتركة على نطاق المنظومة تتناول مجالات مثل إدارة المواد الكيميائية، وإعداد خطة عمل لشؤون الأراضي الجافة، وتنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي (٢٠١١-٢٠٢٠)، واعتماد إطار عمل لتعزيز الاستدامة البيئية والاجتماعية في منظومة الأمم المتحدة،

واستحداث نُظم للإدارة البيئية وتنفيذ استعراضات بهذا الخصوص يجريها النظراء طوعا لكل كيان من كيانات الأمم المتحدة.

(ب) تعزيز قدرة الدول على الوفاء بالتزاماتها البيئية وتحقيق غاياتها وأهدافها ومقاصدها البيئية عن طريق تعزيز المؤسسات وتطبيق القوانين

٣٦٢ - تم تعزيز القدرات الوطنية على إعمال التشريعات البيئية وإنفاذها وزيادة تطويرها، والوصول إلى تحقيق الأهداف والمقاصد والالتزامات البيئية المتفق عليها دوليا في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وقد تلقت جنوب السودان وكمبوديا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وناميبيا، على وجه الخصوص، الدعم فيما يتعلق بالعمليات الوطنية لإنفاذ القانون. وتم إحراز تقدم جيد في جعل المشورة السياساتية لبرنامج البيئة تظهر في عمل الأمم المتحدة ككل، وذلك بفضل بالمساهمات المقدمة إلى العمليات والمبادرات الدولية. وكجزء من الجهود المبذولة على نطاق الأمم المتحدة لبسط سيادة القانون، تم بالأخص بذل جهود لتعزيز أهمية الاعتبارات البيئية وذلك برعاية نائب الأمين العام ووفق أحكام قرار الجمعية العامة ١/٦٧ الذي تضمّن إعلان اجتماع الجمعية العمومية الرفيع المستوى بشأن سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي.

(ج) تزايد مراعاة مبدأ الاستدامة البيئية في تنفيذ برامج عمل العمليات الإنمائية الوطنية وعمليات البرمجة القطرية المشتركة التي تضعها الأمم المتحدة

٣٦٣ - بفضل الدعم الفني المقدّم من برنامج البيئة لأفرقة الأمم المتحدة القطرية، تمّ تعميم مراعاة الاستدامة البيئية وتغيّر المناخ في ٢٥ من أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وشمل هذا الدعم تدريب هذه الأفرقة، والإسهام في إجراء التحليلات القُطرية (بما في ذلك وضع الملخصات البيئة الوطنية)، وإجراء تقييمات لمسائل الفقر والبيئة، والمشاركة في العمليات الرئيسية ذات الصلة بإطار الأمم المتحدة. أما الروابط بين الفقر والبيئة، التي تتناولها بالأساس مبادرة الفقر والبيئة التابعة لبرنامج البيئة، فقد أُدرجت باعتبارها هدفا من أهداف ٨٣ من الخطط والسياسات الوطنية ودون الوطنية والقطاعية المنفَّذة في ٢٠ بلدا من البلدان المشمولة بهذه المبادرة. وشهد التعاون بين الوزارات على تناول المسائل الشاملة لعدة قطاعات زيادةً، فيما أصبح الإبلاغ عن أهداف مبادرة الفقر والبيئة من الممارسات الثابتة في ١٨ بلدا.

(د) تحسين إمكانية حصول الجهات المعنية الوطنية والدولية على المشورة العلمية والسياساتية السديدة التي تمكنها من صنع القرار

٣٦٤ - شارك عدد كبير من العلماء في إعداد ٢٤ تقييما وذلك من أجل توفير أدلة عن القضايا البيئية، وضمان العمل بمنظور علمي متين في تناول القضايا المعروضة على نظر دوائر تقرير السياسات وسائر الجهات المعنية، ووضع الأسس اللازمة لإجراء المفاوضات في المحافل الدولية. وقد حظيت النسخة الخامسة من توقعات البيئة العالمية بتغطية غير مسبوقة في وسائل الإعلام وذلك بُعيْد صدورها في حزيران/يونيه ٢٠١٢ وقُبيْل انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وقد أشارت وسائل الإعلام العالمية في ٠٠٠ ٥ مناسبة إلى الاستنتاجات التي خلص إليها البرنامج في تقييماته، فيما أشارت المنشورات العلمية الرائدة إلى هذه الاستنتاجات في ١٠١ مناسبة.

البرنامج الفرعي ٥
المواد الضّارة والنِّفايات الخطرة

(أ) زيادة قدرات الدول وغيرها من الجهات المعنية على تقييم الأخطار الناجمة عن المواد الكيميائية والنفايات الخطرة على صحة البشر وعلى البيئة وإدارتها والحد منها

٣٦٥ - أفادت ١١٠ جهة من الجهات المعنية بالنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية (وهي تتمثّل في ٧٨ حكومة و ٢٣ منظمة غير حكومية و ٩ منظمات حكومية دولية) بإحراز تقدم صوب الأخذ بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية. وجاءت هذه الإفادة في وقتها لكي تُدرَج في التقييم المعروض على نظر المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دورته الثالثة المعقودة في نيروبي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وقد زوّد برنامج البيئة اثني عشر بلدا بالمساعدة على تعميم واستحداث البنى التحتية القانونية والمؤسسية ووضع تدابير لاسترداد التكاليف ضمن سياق التمويل المستدام لإدارة المواد الكيميائية. وكان من نتائج ذلك أن صاغ بلدَان اثنان تشريعات جديدة عن المواد الكيميائية؛ وأجرت ثلاثة بلدان تقييمًا لمدى الحاجة لمواصلة تطوير التشريعات؛ واستهلّت سبعة بلدان تقييمات لتكلفة التقاعس عن العمل وفق الآلية المصمّمة لدخول البرنامج الإنمائي وبرنامج البيئة في شراكة من أجل تعميم الأخذ في السياسات الإنمائية الوطنية بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية؛ وفرغت أربعة بلدان من تقييماتها لتكلفة التقاعس عن اتخاذ إجراءات من هذا النوع.

(ب) إسداء مشورة متسقة تقنية ومتعلقة بالسياسات الدولية للدول وغيرها من الجهات المعنية فيما يخص الإدارة الأسلم بيئيا للمواد الكيميائية الضارة والنفايات الخطرة، بما في ذلك عن طريق استخدام تكنولوجيا أفضل واتباع أفضل الممارسات.

٣٦٦ - أظهرت ٧٢ حكومة وشركة خاصّة تقدّما في الحدّ من المخاطر المرتبطة بوجود المواد الكيميائية في المنتجات والأنشطة. وتعمل عشر شركات، من خلال استراتيجية المنتجات العالمية، على توفير بيانات عن الاستخدام الآمن للمواد الكيميائية التي تبيعها ضمن سلسلة التوريد. وفي إطار شراكة الزئبق التابعة لبرنامج البيئة، شاركت ١١ حكومة في أنشطة تهدف إلى الحد من استعمال ملاغم الأسنان المحتوية على الزئبق، وتحسين تخزين الزئبق والتخلص منه، والحد من انبعاثات الزئبق الناجمة عن محطات توليد الطاقة التي تعمل بالفحم وعن تعدين الذهب على نطاق ضيّق وعن المصابيح المتوهجة المدمجة. وقد أخذت ١٠ كيانات تابعة للأمم المتحدة بتوجيهات برنامج البيئة فيما يتعلق بالتعامل مع المواد الضارة والنفايات الخطرة، ليتم بذلك تجاوز الهدف المرسوم لهذه الفترة وقدره ٨ كيانات. وفي المجموع، أخذ ٢٤٠ بلدا بنصائح البرنامج في مجال السياسة العامة وبمبادئه التوجيهية وأدواته.

(ج) وضع وتنفيذ نظم مناسبة للسياسات والرقابة فيما يتعلق بالمواد الضارة التي تثير شواغل عالمية، وذلك تمشيا مع الالتزامات الدولية للدول ومع المهام المُسندة للكيانات ذات الصلة

٣٦٧ - اتفاقية مينماتا بشأن الزئبق ظهرت إلى الوجود خلال مؤتمر المندوبين المفوضين الذي عُقد في مينماتا وكوماموتو، باليابان، في الفترة من ٩ إلى ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وهي قد جاءت لتتوّج حوارًا استمر لأكثر من عشر سنوات بين العلماء ومقرري السياسات، وجهودا مكثفة بُذلت على مدى أربع سنوات من أجل تيسير إجراء المفاوضات. وقد وقّع عليها ٩٤ طرفا، منها الولايات المتحدة التي كانت أول من صدّق عليها. وبلغ مجموع الأطراف في الاتفاقيات الأربع (وهي تعديل اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها (تعديل الحظر)، واتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية، واتفاقية استكهولم المتعلقة بالملوثات العضوية الثابتة، وبروتوكول مونتريال المتعلقة بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون) ٥٢٩ طرفا.

البرنامج الفرعي ٦
الكفاءة في استخدام الموارد والاستهلاك والإنتاج المستدامان

(أ) تعزيز فهم الحكومات والجهات المعنية الأخرى للتقييم العلمي لتدفقات الموارد وللتأثيرات البيئية ذات الصلة في كامل مراحل السلاسل العالمية للأنشطة المضيفة للقيمة فضلا عن إمكانات فكّ الارتباط

٣٦٨ - نشر الفريق الدولي المعني بالموارد نتائجه في المنتديات الرئيسية، ليعزز بذلك الفهم لدى مقرّري السياسات والجهات المعنية الأخرى بالمسائل الرئيسية المتعلقة بالموارد. وقد عادت جهات معنية شتّى إلى التقييمات التي أجراها الفريق وأشارت إليها كمرجع في ما لا يقل عن ١٤٥ من المجلات العلمية والأوراق السياساتية وأوراق المؤتمرات، ليتم بذلك تجاوز الهدف المنشود لفترة السنتين وقدره ٥٠ إشارة مرجعية جديدة. وفي استراتيجيته لتحقيق النمو الأخضر في أفريقيا، أشار مصرف التنمية الأفريقي، على سبيل المثال، إلى أعمال الفريق الدولي فيما يتعلق بفك الارتباط بين استخدام الموارد الطبيعية والآثار البيئية من جهة وبين تحقيق النمو الاقتصادي من جهة أخرى. واعتمدت المفوضية الأوروبية في خطتها لبلوغ الكفاءة الأوروبية في استخدام الموارد على تلك الأعمال في فك الارتباط بين هذه المسائل، وهي تقوم بالنّهل من بيانات قطاع التنقل والسكن والغذاء في وضع تلك الاستراتيجية.

(ب) تحسين قدرات الحكومات والمؤسسات العامة على تحديد وتنظيم وإدارة التحديات الرئيسية المتعلقة بالموارد، وإدماج جوانب الاقتصاد المستدام بيئيا فيما تضطلع به من عمليات تخطيط التنمية وتنفيذها، فضلا عن اعتماد سياسات وأدوات تهدف إلى تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد

٣٦٩ - بفضل خدمات البرنامج الاستشارية في مجال الاقتصاد الأخضر والاستهلاك والإنتاج المستدامين، استطاعت الحكومات الوطنية والمحلية أن تحسّن قدراتها على إدارة الموارد وتعميم مراعاة جوانب الاستدامة في التخطيط الإنمائي المتبع في ٤٢ بلدا و ١٢ مدينة (من مرحلة التقييم إلى مرحلة تنفيذ السياسات). ولقد اعتمدت عشرة من هذه البلدان رسميا سياسات ذات صلة بهذا الموضوع أو هي قد شرعت بالفعل في تنفيذ هذه السياسات. وعلاوة على ذلك، فرغ ١٥ بلدا من إجراء تقييمات لخيارات الاقتصاد الأخضر ووضعت هذه البلدان توصيات في مجال السياسة العامة، منها على سبيل المثال خطة عمل الاقتصاد الأخضر في موزامبيق. ولقد اشترك برنامج البيئة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي والمعهد العالمي للنمو الأخضر في وضع قاعدة معارف عن النمو

الأخضر تضمّ شبكة عالمية من المنظمات والخبرات الدولية وذلك من أجل سدّ الفراغ المعرفي في هذا المجال. وأخيرا، اعتمد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إطار السنوات العشر للبرامج المعنية بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة (انظر الفقرة ٢٢٦ من مرفق قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦)، وتم إحراز تقدّم ملموس في وضع إطار للإدارة والشراكة من شأنه أن يحدد مدى النجاح الذي سيُحقّقه هذا الجهد المبذول على نطاق المنظومة.

(ج) الاعتماد على أعمال القطاع الخاص الطوعية لزيادة الاستثمار في أساليب الإنتاج الصناعي التي تتسم بالكفاءة والنظافة والسلامة

٣٧٠ - شهدت الشراكات مع القطاع الخاص وفي داخل القطاعات زيادة في حجمها ومستوى نضجها، حيث أصبحت ٢٢ شركة أخرى تشارك في مُبادرات برنامج البيئة وتبلغ عن تحسّن أدائها البيئي. أما مبادرة البرنامج المالية، التي هي عبرة عن شراكة مع ٢٣٢ مؤسسة مالية، فقد أتاحت تدريب ٩٤٥ شخصا، معظمهم من القطاع المصرفي، وإعداد ١٤ تقريرا، وتطوير أداة على الإنترنت للمساعدة في تعميم العمل بالتمويل المستدام. وأفضت مبادرة ''مبادئ التأمين المستدام''، التي تم إطلاقها خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، إلى تنفيذ أكبر مبادرة تعاون بين الأمم المتحدة وقطاع التأمين جعلت ٦٧ مؤسسة، من بينها شركات تأمين تستأثر بحوالي ١٥ في المائة من حجم أقساط التأمين العالمي وبأصول تزيد قيمتها عن ٨ آلاف مليون دولار، تعتمد تلك المبادئ. هذا، وقد كشفت ثلاثون شركة من الشركات الاثنتين والأربعين الموقّعة على المبادرة عن الكيفية التي تنفذ بها مبادئ التأمين المستدام. وأعرب أعضاء مبادرة أعمال البناء والتشييد المستدامة، وعددهم ٣٣ عضوا منهم ١٢ شركة من القطاع الخاص، عن تأييدهم للأعمال الهادفة إلى تخضير سلسلة القيمة بقطاع البناء، وشرعوا في إجراء بحوث للوقوف على مدى كثافة استعمال الموارد في إنتاج هذه المواد.

(د) نزوع قرارات وخيارات الاستهلاك المتعلقة بالطلب إلى تفضيل المنتجات الأكثر كفاءة في استخدام الموارد والأكثر ملاءمة للبيئة، نتيجة لتأثير أدوات ووسائل اتصال موحدة ومعترف بها دوليا، ولوجود بنية تحتية اجتماعية تتيح التمكين لهذه القرارات والخيارات

٣٧١ - انضمّت تسع حكومات أخرى إلى ''مجموعة أصدقاء الفقرة ٤٧'' التي تهدف إلى تزويد الجهات المعنية بقدر أكبر من المعلومات عن ممارسات الشركات في مجال الاستدامة. وعلاوة على الدعم المتواصل الذي تلقاه إلى وكالات الأمم المتحدة، شهدت عملية تحقيق

الاستدامة في الأمم المتحدة إنجازا كبيرا تمثّل في الانتهاء من وضع المعلم البارز لإطار نظم الإدارة البيئية، الذي يشكل إطارا مرجعيا لعملية تنفيذ استراتيجيات الحد من الانبعاثات ونظم الإدارة البيئية. وكان من بين النتائج التي تحقّقت في هذا المضمار أن زاد عدد كيانات الأمم المتحدة التي تشتري ائتمانات معتمدة مقابل تخفيض الانبعاثات، لتصبح أربعة كيانات بعد أن كانت سبعةً، وأن أضحى لدى ١٣ كيانًا استراتيجياتٌ رسمية في مجال الحدّ من الانبعاثات، وأن طفقت خمس منظمات أخرى تأخذ بعمليات المعاوضة؛ وأن زاد عدد المنظمات التي لديها استراتيجيات رسمية في مجال المشتريات المستدامة ليصبح خمس منظمات بعد أن لم يكن شيئا.

الباب ١٥
المستوطنات البشرية

الملامح البارزة لنتائج البرنامج

شهد اتّساق النهج المتبع على نطاق منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ وإدارة أنشطة المستوطنات البشرية تحسّنا خلال فترة السنتين. ومن أهمّ الدلائل على هذا التحسّن اعتمادُ الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، التي سلّمت بالتحضّر باعتباره من المسائل ذات الأولوية. ولقد تعاون برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى في إعداد تقارير كثيرة للأمين العام. أما البلدان التي قامت بتحسين سياساتها وتشريعاتها واستراتيجياتها الهادفة إلى الأخذ بالتخطط والإدارة والحوكمة الحضرية الشاملة فقد زاد عددها من ٣٩ بلدا في عام ٢٠١١ إلى ٦٣ بلدا في عام ٢٠١٣؛ وزاد في نفس الفترة عدد المؤسسات التي قويت قدراتها في هذا المجال من ٥٣ إلى ٧٤ مؤسسة.

ولقد زاد الوعي بالتّحضر المستدام نتيجةً للمؤتمرات الوزارية الإقليمية وللمنتدى الحضري العالمي وللتقارير الكبرى وأنشطة بناء القدرات. أما عدد الحكومات والمؤسسات الشريكة الأخرى في جدول أعمال الموئل، التي تستعمل التقارير الكبرى وسائر المنتجات المعرفية، فقد زاد عددها من ٦٠ في عام ٢٠١١ إلى ٣٤٣ في نهاية عام ٢٠١٣. وانتقل مجموع عدد من يستفيدون من البنية التحتية الحضرية الأساسية السليمة بيئيا من ٨٠٠ ٥٨١ ١ شخص في عام ٢٠١٢ إلى ٠٠٠ ٠٦٤ ٢ شخص مع نهاية عام ٢٠١٣، ليتم بذلك تجاوز الرقم المنشود وقدره مليونيْ شخص.

هذا، وقد أكمل موئل الأمم المتحدة عملية استعراض وإعادة هيكلة مؤسساته وبرامجه، لتصبح الآن متسقة اتساقا تاما مع الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩ التي أقرها مجلس الإدارة في نيسان/أبريل ٢٠١٣.

التحدّيات والدروس المستفادة

قام موئل الأمم المتحدة بالتّصدي لانخفاض تمويلاته غير المخصصة بعد أن اعتمد استراتيجية وخطة عمل جديدتين لتعبئة الموارد. ومن أجل تعزيز قياس أدائه، أدرك الموئل أهمية وضع خطة لقياس أداء خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩.

معدّل تنفيذ النواتج

٣٧٢ - تستند النواتج المذكورة أعلاه إلى نسبة تنفيذ قدرها ٨٧ في المائة من النواتج المقررة القابلة للقياس الكمي وعددها ٨٣٥ ناتجاً.

٣٧٣ - ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/66/6(Sect.15)).

التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) تعزيز الاتساق بين السياسات في إدارة أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال المستوطنات البشرية

٣٧٤ - بالتّشاور مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، أعدّ موئل الأمم المتحدة في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ أربعة تقارير للأمين العام كالآتي: التقريران عن تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الوثيقة A/67/263 والوثيقة A/68/332)، والتقريران عن التنفيذ المنسق لجدول أعمال الموئل (الوثيقة E/2011/106 والوثيقة E/2012/65). وأسهم البرنامج أيضا في اثنتين من المناسبات والعمليات التي عُقدت على نطاق المنظومة وأسفرت عن إعداد ثلاثة وثائق رئيسية هي: الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (مرفق قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨)، والتقرير المقدّم إلى الأمين العام من فريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعني بخطة التنمية للأمم المتحدة لما بعد عام ٢٠١٥ (المستقبل الذي نريده للجميع، الأمم المتحدة، نيويورك، حزيران/يونيه ٢٠١٠)، وتقرير الأمين العام المعنون: ”حياة كريمة للجميع: التعجيل بالتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والنهوض بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥“ (الوثيقة A/68/202).

(ب) تحسين توقيت تقديم الوثائق وتقارير الأداء إلى مجالس الإدارة

٣٧٥ - عُقدت الدورة الرابعة والعشرون لمجلس الإدارة وكذا جميع الدورات العادية المقررة للجنة الممثلين الدائمين خلال فترة السنتين. وتم إعداد الوثائق وتقديمها في وقتها، لتبلغ بذلك نسبة احترام مواعيد التقديم ٩٩ في المائة في عام ٢٠١٣ بعد أن كانت في حدود ٩٠ في المائة في عام ٢٠١١. كما عقد عدد كبير من أفرقة العمل التابعة للجنة اجتماعاته، وتم توفير الوثائق الداعمة في الآجال المتفق عليها. ويعود التحسّن في بلوغ متطلبات هذا المؤشر إلى الكفاءة الداخلية وأيضا إلى التخلّي على الورق في أعمال الاجتماعات.

(ج) إتاحة الموارد المالية لإنجاز نتائج الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل

٣٧٦ - تتمثل الأهداف المنشودة لفترة السنتين في تحصيل مبلغ ٦٠,٤ مليون دولار من الأموال غير المخصصة ومبلغ ٢٨٣ مليون دولار من الأموال المخصّصة. وفيما يتعلق بالإيرادات غير المخصصة، لم يتم تحصيل سوى مبلغ ١٥,٣ مليون دولار (أي ما يعادل نسبة ٢٥ في المائة) من الرقم المنشود لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وفي إطار التمويل غير المخصص، تم تلقي مساهمات بمبلغ إجمالي قدره ٣٠٣,١ مليون دولار، ليتم بذلك تجاوز المبلغ المنشود وقدره ٢٨٣ مليون دولار (أي ما يعادل نسبة ١٠٧ في المائة من الرقم المنشود). وتُعزى هذه الزيادة في الموارد المخصصة إلى زيادة التمويل الموجه إلى الأنشطة التنفيذية القطرية، ولا سيما في مجال الحد من المخاطر وإعادة التأهيل.

(د) تحقيق الفعالية في إدارة برنامج العمل

٣٧٧ - بلغ معدل تنفيذ برنامج العمل للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ نسبة ٩٢ في المائة، وتم إحراز مستوى مرضيا من سير التقدّم العام المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل على أساس مؤشرات الإنجاز. وبنهاية سنة ٢٠١٣ تم بلوغ، أو تجاوز، نسبة ٩٠ في المائة من أهداف الأداء، وتمت مواءمة وثائق الميزانية بالكامل مع الخطة الاستراتيجية لفترة الست سنوات ٢٠١٤-٢٠١٩. وقد ساعد نظام المحاسبة والاستحقاقات الخاص بالمشاريع على تعزيز كفاءة وفعالية المنظمة في إدارة مهامها المتعلقة بالشؤون البشرية والمالية والإدارية وبالبرامج والمشاريع.

(هـ) المواءمة بين المؤسسات لإنجاز نتائج الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل

٣٧٨ - باستثناء عملية الموافقة على نشرة الأمين العام، تم الانتهاء من إعادة الهيكلة التنظيمية التي استُهلَّت في عام ٢٠١١. وقد سهّلت إعادة الهيكلة مواءمة الهياكل البرنامجية

والتنظيمية بالكامل. أما المجالات المواضيعية السبعة الواردة في الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩، التي وافق عليها مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة في نيسان/أبريل ٢٠١٣، وفي برنامج العمل والميزانية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ فقد تمت مواءمتها أيضا بالكامل مع البرامج الفرعية السبعة. وأُعدَّت السياسات الجديدة اللازمة لتنفيذ الإصلاح التنظيمي، ثم حظيت بعد ذلك بالموافقة وشُرع في تنفيذها. ومن بين السياسات الرئيسية، هناك سياسة الإدارة القائمة على المشاريع التي تسعى إلى ضمان توخي نهج قائم على الجودة المستمرة في إدارة حافظة مشاريع البرنامج. وتم استحداث نظام المحاسبة والاستحقاقات الخاص بالمشاريع ليكون بمثابة أداة رئيسية في إدارة هذه الحافظة.

البرنامج الفرعي ١
توفير المأوى والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية

(أ) تحسين دعم السياسات والتشريعات والاستراتيجيات المعنية بتخطيط المناطق الحضرية وإدارتها وحوكمتها بصورة شاملة

٣٧٩ - شهد عدد البلدان التي تنصّ في تشريعاتها وسياساتها واستراتيجياتها على عنصر لتخطيط المناطق الحضرية وإدارتها وحوكمتها ارتفاعًا من ٣٩ بلدا في عام ٢٠١١ إلى ٥٨ بلدا بحول كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٣. وعلى إثر إطلاق الشبكة العالمية لزيادة سلامة المدن في عام ٢٠١٢، أقرّ ٢٤ بلدا في أفريقيا والدول العربية إطارا إقليميا لتعزيز التعاون الدولي من أجل تحسين خدمات السلامة العامة. وجرى توسيع نطاق مبادرة المدن وتغير المناخ من أجل تقديم المساعدة إلى ٤٣ مدينة وبلدية في آسيا وأفريقيا بالأساس. هذا، وقد بلغ موئل الأمم المتحدة مرحلة هامة في مسار تحسين النهج الذي يتبعه في تنفيذ التوسيعات الحضرية المخططة باعتبار ذلك استراتيجية رئيسية لمعالجة النمو الحضري السريع. وقد نُفِّذ هذا النوع من التوسيعات في كلٍّ من كولومبيا ومصر وموزامبيق والفلبين ورواندا.

(ب) تعزيز المؤسسات يشجع على التحضّر المستدام

٣٨٠ - بحلول كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٣، بلغ عدد المؤسسات التي تشجع على التحضّر المستدام ٧٤ مؤسسة (بعد أن كان ٥٣ مؤسسة في كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١١) منها مؤسسات تدريب حكومية محلية، وجامعات وجمعيات حكومية محلية وأيضا مؤسسات تدريب حكومية محلية إقليمية أو عالمية. وقام موئل الأمم المتحدة واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بتنفيذ مبادرة ”مدن آمنة وصديقة للجميع“ من أجل بناء قدرات السلطات

المحلية والشركاء في حاضرة مانيلا وفي نيروبي ودوشنبه وبيروت الكبرى ومراكش وسان خوسيه وتيغوسيغالبا وريو دي جانيرو.

(ج) جعل المدن تقوم بتخطيط المناطق الحضرية وإدارتها وحوكمتها بصورة شاملة

٣٨١ - بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، كانت هناك ١٤٧ مدينة تعمل، بمساعدة الموئل، على الأخذ بمبدأ إشراك الجميع في تخطيط وتنظيم وحوكمة المناطق الحضرية وذلك. وقد كان هذا العدد في حدود ١٤٧ مدينة مع نهاية سنة ٢٠١١. ومن ناحية أخرى، تلقت ١٤ مدينة وبلدة في ١٥ بلدا مساعدةً من مبادرة المدن وغير المناخ لكي تضع تقييمات لضعفها حيال تغير المناخ ولمدى تكيّفها مع هذا التغير. ثم أُدرجت نتائج هذه التقييمات في استراتيجيات ٢٠١٣ لتنمية المدن والبلديات. أما الشبكة العالمية لزيادة سلامة المدن، التي استُحدثت في عام ٢٠١٢، فقد شجعت عالميا على السلامة الحضرية ومنع الجريمة المحلية، واستهدفت أنشطتها العديد من البلدان وطائفة مختارة من المدن.

(د) تحسين تنفيذ السياسات المتعلقة بالأراضي والإسكان وزيادة أمن الحيازة

٣٨٢ - لوحظ أنّ الإصلاحات قد أفضت إلى تحسينات في السياسات المتعلقة بالأراضي والإسكان. فبحلول كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٣، كان عدد البلدان التي تمر بمراحل مختلفة من وضع أو تنفيذ أو إكمال إصلاحات مدعومة من الموئل ومتعلقة بالأراضي والإسكان قد بلغ ٤٨ بلدا، بعد أن كان في حدود ٣٧ بلدا في عام ٢٠١١. ولقد سجّل عدد شركاء الشبكة العالمية لوسائل استغلال الأراضي زيادة من ٥٠ شريكا في نهاية ٢٠١١ إلى ٦٤ شريكا في نهاية عام ٢٠١٣، لتزيد بذلك قدرة الشبكة على تنفيذ عملها على المستويات العالمي والإقليمي والقطري. وكان التقدم المحرز في حشد الدعم لتنفيذ النهج القائم على تواصل الحقوق في الأراضي، باعتباره أنجع الوسائل لضمان الحيازة، هو الإنجاز الأهم الذي حققته الشبكة. واستفادت أعمال موئل الأمم المتحدة في مجال ضمان الحيازة من بعض الشراكات البارزة مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، وأسهمت هذه الأعمال في عدد من المبادرات الإقليمية الرفيعة المستوى بشأن الأراضي من قبيل المبادرة الأفريقية لسياسات الأراضي.

(هـ) وجود سياسات قيد التنفيذ لتحسين أحوال الأحياء الفقيرة ومنع نشوئها ابتداء

٣٨٣ - بحلول كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٣، كان هناك ٤٠ من البلدان و ١٥٠ من المدن التي تعمل، بدعم من موئل الأمم المتحدة ومن شركاء آخرين، على وضع أو تنفيذ أو إكمال

سياسات واستراتيجيات وبرامج لتحسين أحوال الأحياء الفقيرة. وقد كان هذا الرقم في حدود ٢٦ مع نهاية ٢٠١١. أمّا البرنامج التشاركي لتحسين أحوال الأحياء الفقيرة فقد اتّسع من حيث نطاقه وعدد المشاركين فيه. وتمت إضافة خطة عمل للمرحلة ٢ بالنسبة للبلدان الأفريقية الاثني عشر الأصلية، فيما سجّل البرنامج انضمام ١٨ بلدا جديدا من بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ. وتلقت ست دول (هي إثيوبيا وزامبيا والسنغال وجمهورية تنزانيا المتحدة وليبريا وجنوب أفريقيا) الدعم على تنقيح سياساتها الوطنية للتنمية الحضرية، وبتحديد استراتيجيات لرفع مستوى الأحياء الفقيرة في كامل أنحاء المدن. وبفضل البرنامج التشاركي، انتهى ثلاثون بلدا من مناطق أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ من إعداد بياناته الحضرية ومن وضع بيانات لثلاث مدن في المتوسط عن كلّ بلد.

البرنامج الفرعي ٢
رصد جدول أعمال الموئل

(أ) إذكاء الوعي بظروف التحضر المستدام وقضاياه على الصعد المحلي والوطني والعالمي

٣٨٤ - وصل عدد عمليات تحميل التقارير الرئيسية العالمية إلى ٩٧٠ ١١٩ عملية بحلول نهاية عام ٢٠١٣، وذلك بعد أن بلغ ٧٠١ ٨٧ عملية في نهاية ٢٠١٢. وهذه الزيادة تُعزى جزئيا إلى تحسّن المعرفة بمنتجات البرنامج التي أصبحت تصل إلى قاعدة جماهيرية أوسع بعد أن تم استحداث مبادرات جديدة من مثل الرسائل الإخبارية. أما عدد الحكومات والمؤسسات الشريكة الأخرى في جدول أعمال الموئل، التي تستفيد في برامجها التعليمية والتدريبية من التقارير الرئيسية ومن بيانات برنامج أفضل الممارسات، فقد سجل زيادة من ١٢٠ في عام ٢٠١٢ إلى ٣٤٣ بحلول عام ٢٠١٣. وقد حقق الموئل إنجازات كبيرة خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وجرى التسليم بالتنمية الحضرية المستدامة باعتبارها من المسائل ذات الأولوية في الوثيقة الختامية المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“ (انظر مرفق قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨).

(ب) المشاركة النشطة لشركاء جدول أعمال الموئل في صياغة سياسة التحضر المستدام

٣٨٥ - سجلت اتفاقات التعاون بين موئل الأمم المتحدة وجدول أعمال الموئل زيادةً من ٢٤٨ اتفاقا في نهاية عام ٢٠١١ إلى ٤٩٧ اتفاقا في نهاية ٢٠١٣، لتتجاوز بذلك الرقم المحدد لسنة ٢٠١٣ وقدره ٣١٩ اتفاقا. كما سجل عدد المجموعات الشبابية المشاركة في صياغة سياسات وبرامج المستوطنات البشرية وتنفيذها زيادة من ١٠٠ مجموعة في نهاية سنة ٢٠١٢ إلى ٢٨٣ مجموعة بحلول شهر كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٣. ويعود السبب في هذه الزيادة

جزئيا إلى تحسين الموئل لجهوده في مجال الدعوة على المستويين الإقليمي والقُطري وحشده لشركاء جدول أعمال الموئل لكي يصوغوا سياسات ويشجّعوا عليها في مجال التحضر المستدام. وفي عام ٢٠١٣، أقرّت سبعة بلدان في منطقة الدول العربية، منها قطر والمملكة العربية السعودية والكويت والبحرين وسلطنة عمان، الإطار الإقليمي لاستراتيجية التنمية الحضرية للدول العربية.

(ج) تحسين عملية رصد ظروف التحضر المستدام واتجاهاته

٣٨٦ - أصبح موئل الأمم المتحدة مركزا مرجعيا رئيسيا في إنتاج واستخدام إحصاءات المناطق الحضرية. وشهد رصد الاتجاهات والأوضاع العالمية المتعلقة بالتحضّر المستدام تحسّنًا بفضل برنامج مؤشرات الموئل، والمراصد الحضرية، والتقارير الرئيسية، ومؤشر ازدهار المدن. وزادت قدرة السلطات الوطنية والمحلية على رصد هذه الاتجاهات والأوضاع، وذلك على حدّ ما يتبيّن من ارتفاع عدد المراصد الحضرية الوطنية والمحلية التي تستخدم مبادئ الموئل التوجيهية. فقد بلغ هذا العدد ٢٧٤ مرصدا في عام ٢٠١٣، ليتجاوز بذلك الهدف المنشود وقدره ٢٠٠ مرصد. وتم وضع ما لا يقل عن ١٠ تقارير وطنية في إثر صدور تقارير حالة مدن العالم. وأصبحت أكثر من ٥٠ مدينة تستخدم الآن مؤشر ازدهار المدن لتقييم مدى ازدهارها ولإعداد خطط العمل من أجل بلوغ مستقبل أكثر ازدهارا.

(د) إذكاء وعي الحكومات وشركاء جدول أعمال الموئل بمساهمة التنمية الاقتصادية والمالية للمدن في الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية

٣٨٧ - كان هناك تقدّم في مساهمة موئل الأمم المتحدة بالمعلومات من خلال البحوث القائمة على الأدلة والمنشورات المتعلقة بالتنمية الحضرية وبالنُّظم المالية. ففي كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٣، بلغ عدد عمليات تحميل هذه الوثائق من جانب الحكومات والشركاء الآخرين ٤٣٨ ١٤٨ عملية (مقارنة بعددها في نهاية ٢٠١١ وهو ٠٢٩ ١١٢ عملية). أما المواضيع الأكثر شعبية فقد كان من بينها الاقتصاد الحضري، والتنمية الاقتصادية المحلية، وتمكين الشباب، وريادة الأعمال، والإسكان، والمالية البلدية. وقد وردت خلال فترة السنتين سبعة طلبات للحصول على مبادئ توجيهية للسياسة العامة في مجال التنمية الاقتصادية المحلية وتعزيز الإيرادات البلدية (من كابو فيردي وكينيا وكولومبيا والفلبين وموزامبيق ومصر وإثيوبيا).

البرنامج الفرعي ٣
التعاون الإقليمي والتقني

(أ) تحسين سياسات التحضر المستدام المتَّبعة على الصعيدين المحلي والإقليمي

٣٨٨ - شهد عدد البلدان التي أخذت في تشريعاتها وسياساتها واستراتيجياتها بالتخطيط والإدارة والحوكمة الحضرية زيادةً من ٣٩ بلدا في عام ٢٠١١ إلى ٥٦ بلدا بحلول شهر كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٣. أما البلدان المعرّضة للأزمات وتلك التي تمر بمرحلة ما بعد الأزمات، التي أدرجت في سياساتها وتشريعاتها واستراتيجياتها تدابير للحد من المخاطر وأوجه الضعف المتصلة بالتحضر، فقد زاد عددها خلال نفس الفترة من ١١ بلدا إلى ٣٤ بلدا. وبعد أن قامت الدول الأعضاء المعنية بتطوير واعتماد الاستراتيجيات الإقليمية للتنمية الحضرية المستدامة في منطقتي أفريقيا والدول العربية، استطاعت البلدان في هاتين المنطقتين في أن تحتلّ موقعا قويا يجعلها تدعم السياسات والاستراتيجيات التي تحث على التخطيط والإدارة والحوكمة الحضرية.

(ب) تحسين التخطيط للمناطق الحضرية وتنظيمها وإدارتها على الصعيدين الوطني والمحلي

٣٨٩ - واصل موئل الأمم المتحدة دعم الجهود التي تبذلها الحكومات الوطنية لتحسين سياساتها وتشريعاتها واستراتيجياتها المتصلة بالإدارة والحوكمة الحضرية الشاملتين. وسجل عدد المؤسسات التي تلقت الدعم من أجل العمل بهذه الإدارة وهذه الحوكمة زيادة من ٥٣ مؤسسة في عام ٢٠١١ إلى ٧٤ مؤسسة في شهر كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٣. وشمل هذا الرقم الأخير ٢٨ مؤسسة تدريب حكومية، و ١٤ جامعة و ١٣ رابطة حكومية محلية. ويشكل الانتهاء من إعداد إطار السياسات الوطنية الحضرية والشروع في تطوير المبادئ التوجيهية الدولية بشأن تخطيط المدن والأقاليم معلمان بارزان في توجيهات الموئل المتعلقة بسياسات التحضر المستدام. ولقد بلغ الموئل شوطا بارزا في تحسين نهجه المعتمد في التوسيعات الحضرية المخططة، لأنّ هذا النهج هو من الاستراتيجيات الرئيسية في التصدي لمسألة النمو الحضري السريع الذي تشهده المدن المتوسطة بالأخص.

(ج) تحسين فرص الانتفاع بالأراضي والمساكن

٣٩٠ - شهد عدد البلدان التي تمر بمراحل مختلفة من وضع أو تنفيذ أو إكمال إصلاحات متعلقة بالأراضي والإسكان زيادةً من ٣٦ بلدا في نهاية سنة ٢٠١١ إلى ٤٧ بلدا بحلول سنة ٢٠١٣؛ وشهد أيضا عدد البلدان التي تعمل مع الموئل من أجل وضع وتنفذ سياسات ترمي إلى تحسين أمن الحيازة وخفض عمليات الإجلاء القسري زيادةً من ٢٩ بلدا في سنة ٢٠١٢

إلى ٣٥ بلدا بحلول نهاية سنة ٢٠١٣. وقد تحقق تقدم ملحوظ في تعزيز أمن الحيازة في بلدان خارجة من الكوارث مثل أفغانستان وهايتي والصومال والعراق. وبدعم تقني من الموئل، يجري العمل على تعميم الأخذ بنُهج مستدامة في تقرير سياسات الأراضي في منطقتي أفريقيا وشرق الكاريبي. هذا، وقد أسهمت بيانات الإسكان الوطنية التي تم جمعها من مختلف البلدان في تحسين فهم التحوّل الذي تمرّ به سياسات الإسكان وفي إنارة السبيل أمام عملية وضع استراتيجية الإسكان العالمية.

(د) توسيع نطاق الاستفادة من خدمات البنية الأساسية السليمة بيئيا مع التركيز بشكل خاص على السكان المحرومين من الخدمات والسكان الذين يعانون من نقص في الخدمات

٣٩١ - ظلّ الدعم الذي يقدّمه الموئل وشركاؤه حافزا لسياسات الإصلاح الوطنية وللقدرات المؤسسية في مجال تحسين فرص الحصول على الخدمات الحضرية الأساسية، مما أدى إلى اعتماد آليات تمويل موجهة إلى الأسر الفقيرة. أما العدد الإجمالي للأشخاص الذي يستفيدون، في المجتمعات التي تُنفَّذ فيها البرامج، من البنية الأساسية الحضرية السليمة بيئيا فقد بلغ في المجموع ٢ ٠٦٤ ٠٠٠ شخصا بحلول نهاية عام ٢٠١٣، وتجاوز بذلك الرقمَ المنشود المقدّر بمليوني شخص. وخلص أحد التقييمات الخارجية، التي أجريت في عام ٢٠١٢ لمسألة تنفيذ الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، إلى أنّ إصلاحات السياسة العامة والبرامج الجارية في قطاع المياه والصرف الصحي قد حسّنت في الكثير من البلدان من فُرص الحصول على هذه الخدمات، ووسّعت من دائرة التغطية بخدمات المياه والصرف الصحي الميسورة التكلفة لتشمل الشرائح المنخفضة الدخل على مستوي البلديات والمجتمعات المحلية.

البرنامج الفرعي ٤
تمويل المستوطنات البشرية

(أ) تعزيز كفاءة المؤسسات وفعاليتها في مجال تقديم خدمات البنية التحتية الحضرية الأساسية

٣٩٢ - استمر سير التقدّم نحو تحسين كفاءة المؤسسات ونجاعتها في تقديم خدمات البنية التحتية الحضرية الأساسية، وذلك بفضل أعمال الموئل في مجال بناء قدرات المؤسسات على تقديم خدمات المرافق الأساسية الحضرية. ولقد شهدت نسبة مقدمي الخدمات (مرافق المياه والصرف الصحي)، الذين حصلوا على الدعم من الموئل واستطاعوا استرداد ما لا يقل عن

٩٥ في المائة من تكاليف خدمات التشغيل والصيانة، زيادةً من ٤٠ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ٧٥ في المائة في عام ٢٠١٣. كما ارتفع عدد المؤسسات التي اعتمدت آليات متدرّجة في توسيع نطاق دائرة الحصول على الخدمات الأساسية الحضرية السليمة بيئيا من ١٢٦ مؤسسة في عام ٢٠١١ إلى ١٣٦ مؤسسة في نهاية سنة ٢٠١٣، ليتم بذلك تجاوز النسبة المنشودة المحددة في ١٣ في المائة.

(ب) تلبية طلب المستهلكين على البنى التحتية والخدمات الحضرية الأساسية الناجعة والمستدامة بيئيا

٣٩٣ - زاد وعي المستهلكين ومعرفتهم بحقوقهم في الحصول على خدمات البنية التحتية الحضرية الأساسية في المدن الشريكة، ويعود الأمر في ذلك جزئيا إلى مختلف المبادرات التي ينفذها الموئل وشركاؤه. ولقد أسهم الموئل في هذه الزيادة من خلال بناء قدرات مقدمي الخدمات ورفع مستوى الوعي لدى المستهلكين في المناطق الحضرية. كما أسهم نظام الرصد العالمي بواسطة الإنترنت، المعروف باسم ”رصد الخدمات من أجل الإنارة والتمكين“، في خفض تكاليف الرصد وتحسين نوعية البيانات المجموعة وكميتها. وبالمثل، أعدّ تحالف الشراكات العالمية لمُتعَهدي خدمات المياه دليلاً بشأن إجراء التحليلات الحضرية عن بعد وبأسعار ميسورة، بما في ذلك تصنيف الأحياء بحسب مركزها الاجتماعي والاقتصادي، وذلك كجزء من جهوده المبذولة لاستحداث مجموعة أدوات إدارية ووضعها على ذمّة هؤلاء المتعهدين.

(ج) ازدياد حجم الاستثمار في رصيد المساكن الاجتماعية الميسورة التكلفة وما يتصل بها من هياكل أساسية

٣٩٤ - عملا بأحكام قرار مجلس الإدارة ١٠/٢٣، تم في عام ٢٠١١ تعليق الأنشطة التنفيذية للعمليات التجريبية للتمويل الأولي الواجب السداد ولمرفق تحسين الأحياء الفقيرة. ولقد أثر هذا القرار في بلوغ النتائج المرجوة ضمن إطار مجال التركيز هذا. غير أنّ الشركاء واصلوا تنفيذ جميع المشاريع التي رُصد لها التمويل، فيما لم يتمكّن الموئل من العثور، بالنسبة للعمليات التجريبية، على شريك مناسب يتولى مسؤولية الأنشطة التنفيذية وفقا لقرار مجلس الإدارة. ولقد أصبح فرع الاقتصاد الحضري الجديد يسهر على متابعة ورصد عمليات سداد القروض الممنوحة للمشاريع الجارية. ويقوم الشركاء الحاصلون على قروض بسداد ما عليهم من ديون في الآجال المرسومة.

(د) زيادة أنشطة التمويل البلدي وتمويل الإسكان الميسور التكلفة

٣٩٥ - بخلاف مبلغ ٥٩٧ ٦٢٩ ٣ مليون دولار الذي جُمع في نهاية سنة ٢٠١١ لإجراء الاختبار الميداني على مدى أربع سنوات للعمليات التجريبية للتمويل الأولي الواجب السداد، لم يتم تحصيل أي موارد أخرى. وبالتالي لم تتحقق الإنجازات المتوقعة التي تم التخطيط لها. وبموجب قرار مجلس الإدارة ١٠/٢٣، نُقلت الأنشطة المعيارية لهذه العمليات ولمرفق تحسين الأحياء الفقيرة إلى فرع الاقتصاد الحضري الجديد الذي يركّز بالأساس على تعزيز وتحسين الإيرادات البلدية من خلال الأدوات المبتكرة في مجال توليد الدّخل.

الباب ١٦
المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية

الملامح البارزة لنتائج البرنامج

بفضل الاستمرار في تقديم خدمات المساعدة التقنية والتدريب والمشورة، تحقق خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ الانضمام العالمي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ولقد انضمّت عشر دول إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، فيما أنهت ٥٥ دولة استعراضاتها بموجب آلية استعراض تنفيذ هذه الاتفاقية. وفي المجموع، قامت ٤٩ دولة عضوا أخرى، من الدول التي تتلقى المساعدة، بالتصديق على الصكوك القانونية الدولية الثمانية عشر لمكافحة الإرهاب. وظل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يعمل على تعهّد وتحسين منظومته لجمع وإدارة البيانات، وينشر إحصاءات المخدرات والجريمة، ويُصدر الدراسات التحليلية التي تتناول طائفة معيّنة من المشاكل المتعلقة بالمخدرات والجريمة. وقد تم نشر التقرير العالمي السنوي عن المخدرات، والتقرير العالمي السنتاني عن الاتجار بالأشخاص، وجملة من تقييمات مخاطر الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والعديد من التقارير الاستقصائية عن المخدرات والجريمة. وعمل المكتب أيضا على تعزيز قدرة الدول على تحسين نظام منع الجريمة والعدالة الجنائية وذلك تمشيا مع معايير الأمم المتحدة وقواعدها بشأن منع الجريمة والعدالة الجنائية ومع الصكوك الدولية بهذا الشأن. وقد تلقى أكثر من ١٠٠ بلد مساعدةً من المكتب في تنفيذ مبادرات في مجال الوقاية من تعاطي المخدرات ومعالجة الارتهان وإعادة التأهيل، وكذلك في تنفيذ برامج واستراتيجيات في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

التحدّيات والدروس المستفادة

شكّلت القيود المفروضة على الموارد تحديا أمام تلبية الاحتياجات المتزايدة لكلٍّ من لجنة المخدرات، ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، وآلية استعراض تنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد. لذلك تبقى مسألة تزويد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالتمويل الكافي والمتوقّع والمستدام لكي ينهض بمهامه بفعالية من المسائل الحرجة. هذا، ولا يزال هناك نقصٌ في بيانات الجريمة وأيضا في بيانات أداء نظم العدالة الجنائية، مما يجعل من الصعب وضع برامج قائمة على الأدلة. لذا، يتطلب الأمر في معظم الأحيان مبادرات طويل الأمد لإحداث مفعول حقيقي.

معدّل تنفيذ النواتج

٣٩٦ - تستند النتائج المذكورة أعلاه إلى نسبة تنفيذ قدرها ٨٣ في المائة من النواتج المقررة القابلة للقياس الكمي وعددها ٤٣٧ ١ ناتجاً.

٣٩٧ - ويمكن الاطّلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/66/6(Sect.16) و Corr.1)

التّوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) الفعالية في إدارة برنامج العمل

٣٩٨ - خلال فترة السنتين، نفّذ المكتب برنامج عمله بفعالية، بما في ذلك تزويد المدير التنفيذي بالدعم الجيد، ورصد تنفيذ قرارات الإدارة والتأكّد من هذا التنفيذ، وتنسيق أنشطة السياسة العامة والإدارة فيما بين مختلف الشعب، وتنسيق أنشطة مكتب المدير العام/المدير التنفيذي اليومية وأنشطته المتوسطة والبعيدة الأجل فيما يتعلق بضبط الجداول ومواعيد السفر، وتيسير اجتماعات اللجنة التنفيذية، والقيام بمهام التقييم المستقل وتوفير المشورة القانونية وخدمات البروتوكول وكتابة الخطب. وبُذلت أيضا جهود متواصلة طوال فترة السنتين من أجل ضمان الإنجاز الفعّال وفي الوقت المناسب لنواتج وخدمات الأنشطة المدرجة ضمن البرامج الفرعية لعمل المكتب.

(ب) تحسين التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين في صفوف الموظفين

٣٩٩ - تمكّن المكتب من تجاوز الرقم المنشود فيما يتعلق بتحقيق التوازن الجغرافي، وواصل عملية التحسين التدريجي لتمثيل المرأة في صفوف موظفيه. ومن بين الذين اُختيروا لشغل

وظائف خاضعة للتوزيع الجغرافي، وعددهم ثمانية موظفين، كان هناك أربعة ينتمون إلى دول أعضاء غير ممثلة أو أنّها ممثلة تمثيلا ناقصا. وضمن الفئة الفنية والفئات العليا، حقق المكتب زيادة طفيفة في تمثيل المرأة خلال فترة السنتين، حيث انتقلت نسبة تمثيلها من ٤٤,٥ في المائة (بنهاية سنة ٢٠١١) إلى ٤٤,٦ في المائة (بنهاية سنة ٢٠١٣).

(ج) الوقوف على القضايا المستجدة التي تتطلب اهتمام الدول الأعضاء

٤٠٠ - واصل المدير التنفيذي في عام ٢٠١٢ و ٢٠١٣ العمل بالممارسة المتمثلة في عقد اجتماعات منتظمة مع الدول الأعضاء حول القضايا الراهنة والمستجدة، وعقد جلسات إحاطة لمختلفة مجموعات الدول الأعضاء، وإلقاء خطب في المناسبات الرفيعة المستوى. وقام المدير التنفيذي أيضا بزيارات ميدانية إلى ٤٤ بلدا في مناطق عدّة وذلك من أجل تعزيز حضور المكتب على المستويات الإقليمي ودون الإقليمي والقُطري، وتوسيع دائرة التعاون، وحشد الدعم والزخم السياسيين للمكتب في تنفيذ الولاية المنوطة به.

(د) استقدام الموظفين وتنسيبهم في الآجال المحدّدة

٤٠١ - خلال دورة الإبلاغ، تم التقليص كثيرا من متوسط عدد الأيام التي ظلّت فيها الوظائف الفنية شاغرة، حيث انتقل هذا المتوسط من ١٩٥ يوما خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ إلى ١١٣ يوما خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. ويعود الفضل في ذلك بالأساس إلى الانتظام في تزويد الإدارة بالتقارير، وإلى تمكين مديري التوظيف من التّدريب المكثّف ومدّهم بإرشادات إجرائية مُعَدَّة خصيصا لهذا الغرض تتضمّن قوالب نموذجية وموجزًا بالأمور التي ينبغي ''فعلها أو تركها''. أما سبب التأخيرات التي لا مناص منها فهو ضرورة التأكّد مسبقا، وقبل اتخاذ أي قرار بشأن اختيار الموظف، من توفّر تمويلات الوظيفة لأنّ حوالي ٩٠ في المائة من وظائف المكتب مموّلة من التّبرعات. وللتسريع بعملية شغل الوظائف، يقوم المكتب بالإعلان عن الوظائف المزمع ملؤها من دون أن تكون هذه الوظائف قد حصلت بعد على التمويل.

(هـ) تعزيز اتّساق السياسات في إدارة أنشطة الأمم المتحدة

٤٠٢ - خلال فترة السنتين، واصل المكتب إسهامه في جهود التنسيق التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة، ومنها الجهود المتعلقة بالشؤون والسياسات والمسائل البرنامجية المشتركة بين الوكالات، وأيضا في تنسيق الردود على التقارير والطلبات الواردة من الكيانات الأخرى التابعة للمنظومة. وفي شباط/فبراير ٢٠١٣، قررت لجنة السياسات التابعة للأمين العام توسيع

العضوية في فرقة عمل منظومة الأمم المتحدة المعنية بالجريمة المنظمة عبر الوطنية وبالاتّجار بالمخدرات، باعتبارهما من المخاطر التي تتهدّد الأمن والاستقرار، لتشمل كلا من منظمة الصحة العالمية ومكتب شؤون نزع السلاح بالأمانة العامة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، نظّم المكتب بالتعاون مع إدارة الشؤون السياسية اجتماعا لفرقة العمل. واعتمد الاجتماع رسائل أساسية يتم تبليغها فيما يتعلق بالجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات، وناقش وضع استراتيجية لفرقة العمل تُمكّنها من الإسهام في الدورة الاستثنائية التي ستعقدها الجمعية العامة في عام ٢٠١٦ حول مشكلة المخدرات في العالم.

(و) تقييم برامج المكتب للتعاون التقني وفق المعايير المعتمدة لدى فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم

٤٠٣ - في عام ٢٠١٢، تولت وحدة التقييم المستقلة قيادة الجهود الهادفة على إجراء وإكمال أربعة تقييمات متعمّقة. وتم في عام ٢٠١٣ إنجاز ونشر أربعة تقييمات متعمقة، وتقييمًا عالميا للبرامج. ثم عُرضت نتائج وتوصيات هذه التقييمات على الجهات المعنية وعلى الدول الأعضاء والإدارة العليا. وفي عام ٢٠١٢، أتاحت وحدة التقييم المستقل الدعم للعديد من التقييمات، ليتمّ بذلك وضع أحد عشر تقييما من تقييمات المشاريع وثمانية من التقييمات الذاتية في صيغته النهائية التي نُشرت على موقع الإنترنت. أما في عام ٢٠١٣، فقد فُرغ من إجراء ١٦ من تقييمات المشاريع وثمانية من التقييمات الذاتية، وذلك بحسب ما حدده مديرو المشاريع في خططتهم التقييمية. وواصلت وحدة التقييم المستقل تنقيح أدوات التقييم المعيارية الخاصة بالمشاريع وبالتقييمات الذاتية، لتضمن بذلك التقيّد بقواعد التقييم ومعاييره، وأنشأت شبكة من المنسّقين المعنيين بالتقييم في المقر وفي الميدان. وعلى ضوء التوصيات الصادرة عن مختلف هيئات الرقابة، تم تحديث سياسات التقييم لتجسّد بذلك احتياجات المنظمة.

البرنامج الفرعي ١
مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود والاتجار غير المشروع، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات

(أ) تصديق الدول الأعضاء على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمراقبة المخدرات وعلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها وسنّها لتشريعات محلية تتماشى مع هذه الصكوك

٤٠٤ - خلال فترة السنتين، زاد عدد الأطراف المصدّقة على اتفاقية الجريمة المنظمة وبروتوكولاتها ليصبح هذا العدد بالنسبة للاتفاقية ١٧٩ طرفا، منها ١٤ طرفا جديدا،

وبالنسبة لبروتوكول مناهضة الاتجار بالأشخاص ١٥٩ طرفا، منها ١٢ طرفا جديدا، وبالنسبة لبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين ١٣٨ طرفا، منها ٩ أطراف جديدة، وبالنسبة لبروتوكول الأسلحة النارية ١٠٧ أطراف، منها ١٧ طرفا جديدا. وخلال فترة السنتين، صدّقت ثلاثة أطراف على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨، ليصل بذلك مجموع عدد الدول الأطراف في هذه الاتفاقية إلى ١٨٨ دولة.

٤٠٥ - وقدم المكتب المساعدة لجهود التصديق على اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وتنفيذها. وقام بإسداء المشورة لتايلند قبل أن تصدّق على الاتفاقية في عام ٢٠١٣، وساعد فييت نام على استعراض تشريعاتها الجزائية. كما وفّر لجمهورية إيران الإسلامية وللعراق التدريب في مجال التعاون الدولي، وساعد في إنجاز عمليات صياغة القوانين في ميانمار وكمبوديا، ومدّ يد المساعدة لإحدى عشرة دولة في تقييماتها لمدى امتثالها للاتفاقية، ومكّن ألبانيا وليبريا وليبيا وتيمور الشرقية وأوكرانيا من الدعم التشريعي المتعلق بالاتفاقات الدولية لمراقبة المخدرات.

(ب) تزويد الدول الأعضاء بما يمكنها من اتخاذ إجراءات فعالة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال والاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين والتصنيع غير المشروع للأسلحة النارية والاتجار بها، والمسائل السياساتية الناشئة على النحو المذكور في قرار الجمعية العامة ١٧٩/٦٤

٤٠٦ - وضع المكتب عددا من الأدوات التي تساعد الدول الأعضاء على اتخاذ إجراءات لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك صياغة أحكام تشريعية نموذجية بشأن مكافحة الجريمة المنظمة، وأدلة للتعاون الدولي في المسائل الجنائية، ومبادئ توجيهية لمبادرات منع الجريمة والعدالة الجنائية ضمن ما يتعلق بالاتّجار بالممتلكات الثقافية، ومشروع دراسة شاملة عن الجريمة الإلكترونية، وبوابة لإدارة المعارف (تُعرف باسم ”SHERLOC“) تحتوي على سوابق قضائية وتشريعات في مجال الجريمة المنظّمة. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، سَجّلت هذه البوابة ٨٥١ زيارة لموقعها منها ٢٤٤ زيارة فريدة من نوعها. وفي عام ٢٠١٣، أُضيفت ١٢٣ قضية إلى قاعدة بيانات السوابق القضائية، وأُدرجت في قاعدة بيانات التشريعات قيودٌ جديدة بلغ عددها ٥٨٨ قيدا. هذا، وتابع المكتب أيضا عملية تحسين الأدوات الأخرى كدليل السلطات الوطنية المختصة، ودليل تحرير طلبات الحصول على المساعدة القانونية المتبادلة.

البرنامج الفرعي ٢
مكافحة الفساد

(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على منع الفساد ومكافحته وفق أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

٤٠٧ - من أجل تلبية الاحتياجات التي ظهرت من وراء العمل بآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، قدّم أخصائيو المكتب الميدانيون في مجال مكافحة الفساد وموظفوه في المقر المساعدةَ التقنية الهادفة إلى تمكين هيئات مكافحة الفساد ومؤسسات العدالة الجنائية من القدرة على منع الفساد والتحقيق بشأنه وملاحقة مقترفيه؛ وعلى المشاركة في التعاون الدولي في المسائل الجنائية المتعلقة الفساد؛ والانخراط في جهود استرداد الموجودات. ولقد استفاد أكثر من ١ ٠٠٠ شخص من المشاركة في التدريبات الوطنية والإقليمية. وتم استحداث جملة من الأدوات التي تلبي احتياجات السلطات الوطنية في مجال منع الفساد ومكافحته بفعالية، ومن ذلك تطوير استراتيجية للوقاية من الفساد في المناسبات العامة الكبرى، ووضع دليل على مكافحة الفساد في المشتريات العامة وعلى إدارة المالية العامة؛ ووضع قائمة بالموارد التي تُمكّن الحكومات والصحفيين من الإبلاغ عن الفساد؛ واستحداث مصادر معلومات عن التدابير الحكومية لتعزيز نزاهة الشركات وتوطيد أمانة القضاء وقدراته؛ وإعداد دراسة عن أساليب التجريم التي تسمح بمكافحة التلاعب بنتائج المقابلات الرياضية.

(ب) تعزيز عمليات صنع القرارات وتوجيه السياسات من قبل مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية مكافحة الفساد وهيئاته الفرعية ومؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية

٤٠٨ - في إطار القيام بدور الأمانة العامة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، قدّم المكتب الدعم التقني والفني للمؤتمر في دورته الخامسة، ولأفرقته العاملة المعنية بالوقاية من الفساد واسترداد الموجودات، ولاجتماعات فريق استعراض التنفيذ وفريق الخبراء حول مسألة التعاون الدولي. وأسهم المكتب في كل ما يتعلق بمكافحة الفساد من أعمال الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية. واضطلع بأعمال متابعة إعلان السلفادور الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية في عام ٢٠١٠، وشارك في الأعمال التحضيرية التقنية والفنية لعقد المؤتمر الثالث عشر (في عام ٢٠١٥). ومن خلال آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، تم الانتهاء من إجراء ٥٥ من الاستعراضات القطرية (وعُمِّمت بهذا

الخصوص الموجزات التنفيذية للتقارير القطرية باعتبارها من وثائق الأمم المتحدة)، فيما لا يزال ١١٤ بلدا يعمل على إكمال هذه الاستعراضات.

(ج) تحسين قدرة الدول الأعضاء على تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتصدي لجرائم الاحتيال الاقتصادي والجرائم المتصلة بالهوية

٤٠٩ - خلال فترة السنتين، كان هناك ١٥ من البلدان التي إما صدّقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أو انضمّت إليها. وتولى عشرة مستشارين ميدانيين وثلاثون موظفا من موظفي المقر تقديم مساعدات مصممة حسب احتياجات البلدان من أجل الدفع إلى الأمام بعملية التصديق على الاتفاقية؛ وقاموا بتزويد الدول بالمساعدة على صياغة القوانين وبالمشورة القانونية على تضمين أحكام هذه الاتفاقية في تشريعاتها الوطنية؛ وتوفير الدعم في مجال وضع أطر المؤسسات والسياسات الوطنية وتعزيزها؛ والدعم في مجال منع الفساد في القطاعين العام والخاص؛ والتثقيف والتوعية بدور منظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والبرلمانيين ووسائل الإعلام والشباب والجمهور عامة. وعمل المكتب على ضمان التنسيق والتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة في تنفيذ مختلف الأنشطة. واستهدف أيضا بجهود خاصة مسألة إدماج مكافحة الفساد في المساعدة الإنمائية وفي دعم التعلّم فيما بين بلدان الجنوب.

البرنامج الفرعي ٣
منع الإرهاب ومكافحته

(أ) تحسين قدرة الدول الأعضاء على منع الإرهاب ضمن إطار مبدأ سيادة القانون

٤١٠ - خلال فترة السنتين، زوّد المكتب ١١١ بلدا بالمساعدة القانونية والمساعدة على بناء القدرات، وحقق بذلك نتائج تمثلت في تصديق ٤٩ بلدا آخر على ١٨ صكا من الصكوك القانونية الدولية المعنية بمكافحة الإرهاب، وفي تدريب ٣٠٣ ٥ موظفا من موظفي العدالة الجنائية الوطنيين. وتلقى ستة وعشرون بلدا مساعدةً في مجال صياغة القوانين، فيما تم وضع أربع أدوات جديدة لتوفير المساعدة التقنية، منها أداة واحدة لمواجهة استخدام الإنترنت في الأغراض الإرهابية؛ وتطوير مناهج تدريبية على جرائم الإرهاب ذات الصلة بالنقل وعلى حقوق الإنسان ضمن إطار تدابير العدالة الجنائية المتخذة في سياق مكافحة الإرهاب؛ وإعداد وحدة تدريبية لضباط الشرطة القضائية في منطقة الساحل. وعلاوة على ذلك، تم استحداث دورة دراسية جديدة على الإنترنت بعنوان ”التعاون الجنائي الدولي: أداة رئيسية في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل“.

(ب) تحسين قدرة الدول الأعضاء على تنفيذ الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المتصلة بمنع الإرهاب وقمعه، وأيضا على تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وفقا لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

٤١١ - واصل المكتب العمل على تطوير طاقم المساعدات التقنية المتخصصة التي يُقدِّمها في مجالات مثل مكافحة استخدام الإنترنت في الأغراض الإرهابية، ومقاومة الإرهاب الكيميائي والبيولوجي والإشعاعي والنووي ودعم ضحايا الإرهاب. وركّز المكتب على التدريب المستدام من خلال تنفيذ برامجَ لتدريب المدربين وتوسيع نطاق برمجية التدريب على الإنترنت، التي توفّر لطائفة من أخصائي العدالة الجنائية عبر العالم دروسا شبكية ونقاشات في الوقت الحقيقي. وخلال فترة السنتين، نظّم المكتب للدول الأعضاء ١٦٥ نشاطا من الأنشطة الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية في مجال المساعدة التقنية وبناء القدرات على العمل بالإطار القانوني الدولي لمكافحة الإرهاب وعلى تناول طائفة محددة من المسائل التقنية في مجال منع الإرهاب ومكافحته.

البرنامج الفرعي ٤
العدالة

(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على وضع وتعهد نظم للعدالة الجنائية تكون عادلة وإنسانية وقابلة للمساءلة وذلك وفقا لمعايير الأمم المتحدة وقواعدها المتصلة بمنع الجريمة والعدالة الجنائية وغيرها من الصكوك الدولية ذات الصلة

٤١٢ - عمل المكتب خلال الفترة المشمولة بالتقرير على تعزيز قدرة الدول على تحسين نُظم العدالة الجنائية وفق معايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية وبما يتماشى مع الصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة. وعلى وجه الخصوص، ساعد المكتب الدول الأعضاء على وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية وذلك على ضوء ما وضعه من تقييمات وما قدّمه من مشورة ودعم برنامجي؛ وعلى تطوير وتنفيذ سياسات اللجنة واستراتيجياتها باستخدام أدواته وتدريبه؛ وعلى تطوير أو تحديث المعايير والقواعد.

(ب) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على منع الجريمة وفقا لمعايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية وللصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة

٤١٣ - عمل المكتب خلال الفترة المشمولة بالتقرير على تعزيز قدرة الدول على تحسين نُظم العدالة الجنائية وفق معايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية

وبما يتماشى مع الصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة. وعلى وجه الخصوص، ساعد المكتب الدول الأعضاء على وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية وذلك على ضوء ما وضعه من تقييمات وما قدّمه من مشورة ودعم برنامجي؛ وعلى تطوير وتنفيذ سياسات اللجنة واستراتيجياتها باستخدام أدواته وتدريبه؛ وعلى تطوير أو تحديث المعايير والقواعد. هذا، وقد تلقى ١٥ بلدا المساعدة من المكتب. واستفادت هذه البلدان، التي كان عددها في حدود عشرة بلدان خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، من الأدوات والأدلة والمواد التدريبية التي ساعدتها على وضع واعتماد وتنفيذ الاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بمنع الجريمة، ولا سيما ضمن مجالي الجريمة الحضرية والوقاية من العنف.

البرنامج الفرعي ٥
الصحة وسبل العيش (مكافحة المخدرات وفيروس نقص المناعة البشرية)

(أ) زيادة مستوى التنفيذ الوطني للخدمات القائمة على الأدلة فيما يتعلق بتعاطي المخدرات في المجتمع

٤١٤ - زوّد المكتب ٩٦ بلدا بالمساعدة على توفير الخدمات القائمة على الأدلة فيما يتعلق بتعاطي المخدرات في المجتمع. وقُدِّمت هذه المساعدة (لخمسة عشر بلدا) ضمن سياق توخي الأدلة في الوقاية من تعاطي المخدرات وبما يحقق مبادئ الفعالية، و (لواحد وأربعين بلدا) ضمن سياق معالجة الارتهان وإعادة التأهيل والإدماج الاجتماعي وبما يحقق مبادئ الفعالية، و (لأربعين بلدا) ضمن سياق اعتماد وتنفيذ استراتيجيات وبرامج لمكافحة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في صفوف متعاطي المخدرات، ومنهم المتعاطون بالحقن.

(ب) جعل الأفراد الذين يعيشون في بيئات السجون أقل عرضة لتعاطي المخدرات ولفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٤١٥ - بطلب من الدول الأعضاء، تلقى خمسة بلدان مساعدةً من المكتب على وضع و/أو استكمال تشريعات واستراتيجيات وبرامج للتدريب ولإذكاء الوعي فيما يتعلق بالارتهان للمخدرات داخل منظومة العدالة الجنائية. وتلقى ٢٥ بلدا دعمًا من المكتب في مجال استحداث واعتماد وتنفيذ سياساتٍ وبرامج للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ولعلاج المصابين به ورعايتهم ودعمهم، وذلك ضمن إطار جهود الرعاية المتواصلة داخل المنظومة من أجل تحقيق التعافي من هذا الوباء.

(ج) التقليص من احتمالات السقوط في المخدّرات والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لدى من عساه يواجه الاتجار أو من يكون قد تعرض بالفعل للاتّجار

٤١٦ - العمل في هذا الإطار يتم كجزء من مشاريع متواصلة يُنفِّذها المكتب في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص. وفيما يتعلق بالأعمال المنفذة للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ضمن سياق مكافحة الاتجار بالأشخاص، استطاع ١٥ بلدا خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ أن يضع ويعتمد وينفّذ برامج بهذا الشأن. وقد كان هذا الرقم خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ في حدود ١٠ بلدان.

(د) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم استراتيجيات مستدامة لمراقبة المحاصيل من خلال التنمية البديلة أو التنمية الوقائية البديلة، ولتوفير سبل عيش مستدامة للسكان المعرضين لمخاطر إدمان المخدرات الجريمة نتيجة التهميش الاجتماعي والاقتصادي

٤١٧ - قدّمت الأمانة العامة المشورة لحكومات ميانمار وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وإكوادو فيما يتعلق باستراتيجيات مراقبة المحاصيل. وعقدت الدول الأعضاء اجتماعا لإجراء مناقشات وتقديم مساهمات في عملية إعداد مجموعة من المبادئ الإرشادية التي ستُستخدم في تصميم ورصد وتقييم استراتيجيات مراقبة المحاصيل بشكل مستدام. وتم بتوافق الآراء اعتماد تلك المبادئ في المؤتمر الدولي المعني بالتنمية البديلة، الذي عقد في ليما في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، ثم اعتُمدت بعد ذلك من قبل لجنة المخدرات في آذار/مارس ٢٠١٣، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في آب/أغسطس ٢٠١٣، والجمعية العامة في كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٣ (انظر القرار ١٩٦/٦٨) باعتبارها مبادئ الأمم المتحدة الإرشادية المتعلقة بالتنمية البديلة.

البرنامج الفرعي ٦
البحوث وتحليل الاتجاهات

(أ) تعزيز ما هو متاح للدول الأعضاء وللمجتمع الدولي من معارف بالاتجاهات، بما في ذلك الاتجاهات الناشئة فيما يتعلّق بمسائل المخدرات وبجرائم بعينها.

٤١٨ - بصفته مستودعًا للخبرات التحليلية في مجال مكافحة المخدرات والجريمة، ظلّ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يعمل على تعهّد وتحسين منظومته لجمع وإدارة البيانات، وينشر إحصاءات المخدرات والجريمة، ويُصدر الدراسات التحليلية التي تتناول طائفة معيّنة من المشاكل المتعلقة بالمخدرات والجريمة. وقد نشر المكتب التقرير العالمي

السنوي عن المخدرات، والتقرير العالمي السنتاني عن الاتجار بالأشخاص، وجملةً من التقييمات لمخاطر الجريمة المنظمة عبر الوطنية في مناطق غرب أفريقيا وشرق أفريقيا وشرق آسيا والبحر الكاريبي، والعديد من التقارير الاستقصائية عن المخدرات والجريمة. وقد استفاد المجتمع الدولي على نطاق واسع من هذه التقارير، مثلما يتبيّن من عدد عمليات تنزيل هذه الوثائق (من مليوني عملية في عام ٢٠١١ إلى ٣,١٧ ملايين عملية في عام ٢٠١٣) وعدد الإشارات المرجعية إليها (من ٠٠٠ ٢ إشارة في عام ٢٠١١ إلى ٧٦٠ ٢ إشارة في عام ٢٠١٣). هذا، وقد ساعد المكتب الدول الأعضاء على تشييد مجموعات بياناتها وبناء قدراتها في مجال الرصد، ومنها ما يتعلق بالمحاصيل غير المشروعة وتعاطي المخدرات وبالفساد والإيذاء.

(ب) تحسين قدرات الدول الأعضاء العلمية وقدراتها في مجال الطب الشرعي من أجل استيفاء المعايير المهنية المناسبة، بما في ذلك زيادة استخدام المعلومات العلمية والبيانات المختبرية لإجراء أنشطة التعاون المشترك بين الوكالات ولتنفيذ العمليات الاستراتيجية وتقرير السياسات وصنع القرارات

٤١٩ - ما برحت العمليات التعاونية الدولية تحقق تقدّما كبيرا، حيث أصبح يشارك فيها ١٥٦ مختبرًا من ٥٥ دولة عضوا. وقد ساعدت هذه العمليات مختبرات المخدرات على رصد أدائها باستمرار وعلى نطاق عالمي. أما الأنشطة المعيارية الهادفة إلى وضع معايير مقبولة دوليا فقد تضمنت وضع أدلة ومبادئ توجيهية عن أساليب التحليل الطبي الشرعي وأفضل الممارسات المختبرية، وركّزت في القطاع غير المعني بالعقاقير على تدقيق الوثائق الأمنية. وشملت المساعدات المباشرة الداعمة لقدرات الحظر تطوير أدوات لاختبار العقاقير والسلائف في الميدان (١٦١ ١ أداة) وأدوات لإجراء التحقيقات في موقع الجريمة (٣١٢ أداة)، وضع معايير مرجعية بشأن العقاقير الخاضعة للمراقبة (٧٢٠ ٢ معيارا) يتم توخيها في إجراء الفحوص المختبرية. أما الأنشطة المنفذة في إطار برنامج الرصد العالمي للمخدرات الاصطناعية: التحليل والإبلاغ والاتجاهات (برنامج سمارت) فقد شملت تنفيذَ أعمال تتعلق بمؤثرات عقلية جديدة، وإعدادَ التقرير المعني بالتحديات العالمية المطروحة بهذا الخصوص، ووضعَ إرشادات على سبيل الإنذار المبكّر.

البرنامج الفرعي ٧
دعم السياسات

(أ) تحسين عملية اتخاذ القرارات وتوجيه السياسات المعتمدة من جانب لجنة المخدرات وهيئاتها الفرعية ومن قبل لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

٤٢٠ - في الاستقصاءات التي أُجريت في عام ٢٠١٣ لآراء أعضاء المكتب الموسع للجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، أبدى كل أعضاء لجنة المخدرات التسعة وكل أعضاء لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية التسعة رضى تامًّا عن جودة وتوقيت الخدمات التقنية والفنية المقدَّمة من الأمانة العامة، بما في ذلك جودة وثائق الدورات وخدمات المؤتمرات. ويظل هذا العدد في عام ٢٠١٣ عند مستوى العدد المسجّل كخط أساس في عام ٢٠١٢.

(ب) تحسين نوعية الخدمات المقدمة لتنفيذ أعمال الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

٤٢١ - في الاستقصاءات التي أُجريت في عام ٢٠١٢ لآراء أعضاء مجلس الإدارة، أعرب ١١ عضوا من أعضاء المجلس الثلاثة عشر عن رضاهم التام. وقد تحقّق نفس الرقم في استقصاءات عام ٢٠١٣، لتزيد بذلك نسبة من أعرب عن رضاه التام من هؤلاء الأعضاء خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ عن النسبة المرجعية المحددة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ وقدرها ٨٠ في المائة.

(ج) ازدياد الوعي العام بالمسائل ذات الصلة بالمخدرات والجريمة والإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وبصكوك الأمم المتحدة القانونية ومعاييرها وقواعدها ذات الصلة بمنع الجريمة والعدالة الجنائية

٤٢٢ - ظلّ عدد زُوّار موقع المكتب على الإنترنت مستقرًّا في حدود ٠٠٠ ٢٠٠ إلى ٠٠٠ ٢٥٠ زائر كل شهر. وتظهر محتويات الموقع باللغات الإنكليزية والفرنسية والروسية. أما المكتب، فقد أطلق حملةً في مجال التوعية حققت أعلى مستويات النجاح وتضمّنت شريطَ فيديو عن الجريمة المنظمة شُوهِد على الإنترنت ٠٠٠ ١٠٠ مرة وأُذيع على شاشات شبكات التلفزيون الدولية أزيد من ٣٥٠ مرّة. وحقّق عددُ متتبّعي المكتب على تويتر في عام ٢٠١٣ زيادةً من ٠٠٠ ٢٢ متتبع إلى ٤٥٠ ٢٩ متتبعا، فيما زاد عدد النقرات على أيقونة ''أعجبني'' في فيسبوك من ٠٠٠ ٢٥ إلى ٣٠٠ ٣٨ نقرة. وبمناسبة اليوم الدولي لمكافحة الفساد تم إطلاق حملتين عالميتين واحدة في عام ٢٠١٢ تحت عنوان ''افعل شيئا ضدّ الفساد''، وأخرى في عام ٢٠١٣ تحت عنوان ''اندثار الفساد - ازدهار التنمية''. وبمناسبة اليوم الدولي لمكافحة المخدرات في عام ٢٠١٣، تم إطلاق حملة حول موضوع المؤثرات

العقلية الجديدة. وتم أيضا إعداد إحدى النشرات الموجّهة إلى المانحين من أجل جمع الأموال لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لضحايا الاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال. هذا، وقد مُنح الدعم لإحدى مناسبات جمع الأموال التي حضرها نيكولوس كايج، سفير النوايا الحسنة لدى المكتب.

(د) زيادة الدعم المقدم إلى الأنشطة الوطنية لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة والعدالة الجنائية

٤٢٣ - كانت العلاقات الشاملة مع المانحين تُدار ضمن إطار البرنامج الفرعي، وكذلك سير العمل المتعلق بالتعهدات والمساهمات المقدمة إلى المكتب. وقد شهد العدد الفعلي لاتفاقات تقديم المساهمات انخفاضا طفيفا في عام ٢٠١٢، فيما زاد حجم التمويل بصورة إجمالية. وقد كان مستوى التمويل مستقرا عام ٢٠١٣، لكنّ عدد اتفاقات التمويل سجّل ارتفاعا بنسبة ٢٢ في المائة. ولئن كان بعض المانحين قد بدأ يتعهّد بمبالغ أكبر ويدخل في المزيد من التّعهدات المتّعددة السنوات، فإنّ مانحين آخرين قد قدّموا العديد من التعهدات الصغيرة الحجم. وفي المجموع، كانت هناك تفاوتات كبيرة في الممارسات التمويلية التي اتّبعها المانحون.

(هـ) المزيد من الأنشطة لتعبئة الموارد من أجل بلوغ هذا الهدف

٤٢٤ - كانت العلاقات مع المانحين وسير العمل المتعلق بجميع التعهدات والمساهمات في المكتب تُدار ضمن إطار البرنامج الفرعي. وقد تم إرسال بعثات لتعبئة الموارد إلى البلدان المانحة الرئيسية التالية: بلجيكا وكندا والدنمارك وإيطاليا واليابان ولكسمبرغ وهولندا وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. وتم أيضا إدراج عنصر للعلاقات مع المانحين ضمن الزيارات الفنية إلى كل من ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وأيضا ضمن إحدى البعثات الرفيعة المستوى والمشتركة بين الشُّعب التي تم إيفادها في مهمة لاستعراض المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وعلاوة على ذلك، زار المدير التنفيذي خمسة بلدان مانحة رئيسية هي: ألمانيا وإيطاليا واليابان والنرويج والولايات المتحدة. وتم أيضا تنظيم سبع جلسات إعلامية مع زملاء من الأقسام الفنية في المقر وذلك من أجل زيادة الوعي لدى البعثات الدائمة في فيينا بالأعمال التي يضطلع بها المكتب. هذا، وقد نُفِّذت جملةٌ من الأعمال المتعلقة بوضع تصوّرٍ لعملية استرداد التكاليف كاملة وبالشروع في هذه العملية. وكانت

اللجان قد وافقت في نهاية عام ٢٠١٣ على هذا الاسترداد ليُشرَع في تطبيقه خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

الباب ١٧
هيئة الأمم المتحدة للمرأة

الملامح البارزة لنتائج البرنامج

عملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة على المستويات العالمي والإقليمي والقُطري وجمعت بين الدعم المعياري، والأنشطة التنفيذية، والتنسيق، والشراكات الاستراتيجية، وإدارة المعارف، والدعوة من أجل إحداث تغيير حقيقي في حياة النساء والفتيات. وقد أفضت جهود الدعوة التي بذلتها الهيئة خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إلى الاعتراف بما تكتسيه المساواة بين الجنسين من أهمية قصوى في تحقيق هذه التنمية. وأسهمت جهود الهيئة أيضا في إبرام اتفاق تاريخي خلال الدورة السابعة والخمسين للجنة وضع المرأة. وهذا لاتفاق عبارةٌ عن خطة شاملة لتوسيع دائرة معايير الدول الأعضاء والتزاماتها في مجال إنهاء العنف ضدّ المرأة. واستطاعت الهيئة، من خلال هياكلها الإقليمية، أن تُعزّز حضورها على المستوى القطري، وأن تُعاضد جهود الأمم المتحدة لتحقيق الاتّساق على نطاق المنظومة، الذي من شأنه يفضي إلى التركيز بقدر أكبر على مسألة المساواة بين الجنسين. وشملت هذه المساعي تأمين حضور برامج الهيئة في معظم بلدان مبادرة ''توحيد الأداء''، ومساهمتها النشطة في توسيع نطاق الطرائق المتبعة في تنفيذ هذه المبادرة. وقد كان اعتماد مجلس الرؤساء التنفيذيين عام ٢٠١٢ لخطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، التي تولّت الهيئةُ قيادةَ وتنسيق عملية تطويرها، بمثابةِ خُطوةٍ كبرى في سبيل الدّفع قُدمًا بمبدأ مساءلة منظومة الأمم المتحدة عن المساواة بين الجنسين. هذا، وقد وضع خمسة عشر كيانًا سياسات بهذا الشأن متّسقة مع خطة العمل، وساعدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في ذلك بتقديم دعمها المباشر لاستحداث ستٍّ من هذه السياسات.

التحدّيات والدروس المستفادة

من المهمّ جدًّا أن تواصل الأطراف المعنية توطيد دعائم التقدّم المحرز، وأن تعجّل بالإجراءات والاستثمارات اللازمة من أجل التغلّب بفعالية على النقائص التي تُديم عدم المساواة والتمييز ضدّ النساء والفتيات. وفي هذا المقام، هناك فرصتان

ذهبيتان متاحتان هما: خطة التنمية والأهداف الإنمائية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، واستعراض وتقييم العشرين عاماً لمدى تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين. وفي أعمالها المقبلة، ستستفيد الهيئةُ من هاتين الفرصتين ومن غيرهما من الفرص لكي تصبح صوتًا رائدا ومُناصرا لقضية المساواة بين الجنسين وتترك أثرا دائما في حياة النساء والفتيات حيثما وُجدن.

معدّل تنفيذ النواتج

٤٢٥ - تستند النواتج المذكورة أعلاه إلى نسبة تنفيذ قدرها ٩٣ في المائة من النواتج المقررة القابلة للقياس الكمي وعددها ٢٣٨ ناتجاً.

٤٢٦ - ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/66/6(Sect.17)).

التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) إدارة برنامج العمل بفعالية

٤٢٧ - بعد ثلاث سنوات من العمل، أصبحت هيئة الأمم المتحدة للمرأة منظمة عتيدة في هياكلها وقدراتها وفيما اكتسبته من خبرات بشأن كيفية الوفاء بالولاية المنوطة بها. وتولّت الهيئة خلال فترة السنتين قيادة جهود تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، مع التركيز على مجالات مواضيعية خمسة هي: تعزيز الفرص الاقتصادية للمرأة، وإنهاء العنف ضد النساء والفتيات، وتحسين دور المرأة وقيادتها لمبادرات السلام والأمن والشؤون الإنسانية، وتعزيز التخطيط ووضع الميزانيات وفق منظور يراعي نوع الجنس. ويقوم برنامج الهيئة على ثلاثة مجالات هي: (أ) الشراكات والتنسيق والعمل الحكومي الدولي، (ب) والبرامج والسياسات، (ج) والتنظيم والإدارة. أما هيكلها الإقليمي الجديد، الذي أقرّه المجلس التنفيذي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، فقد أفضى إلى تعزيز وتوسيع حضور الهيئة على المستويين الإقليمي والقطري، بما أتاح لكبار القادة الميدانيين اتخاذ القرارات الاستراتيجية التي تستجيب للأولويات الوطنية والإقليمية، وضمان التعاون الفعال مع منظومة الأمم المتحدة.

(ب) تقديم الوثائق ذات الصلة بجودة عالية وفي الموعد لكي لتنظر فيها مجالس الإدارة

٤٢٨ - خلال فترة السنتين، سعت الأمم المتحدة للمرأة إلى توسيع وترسيخ القواعد والمعايير المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، باعتبار ذلك غاية في حد ذاتها وأيضا خطوة

أساسية في سبيل إعمال حقوق الإنسان وإحلال السلام والأمن وتحقيق التنمية. وقد أنجزت الهيئة مهامها المعيارية بعد أن قدّمت الدعم إلى لجنة وضع المرأة وإلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن، باعتبارها الجهات التي تتلقى من الهيئة تقارير دورية عن بنود جدول الأعمال المعنية بالمساواة بين الجنسين، وأيضا بعد التفاعل مع الهيئات القطاعية المشتركة بين الحكومات وحثها على أن تهتم في مداولاتها ونتائجها بالمساواة بين الجنسين. هذا، وقد أسهمت الوثائق البرلمانية التي أعدتها الهيئة في أعمال مجلسها التنفيذي.

البرنامج الفرعي ٢
القضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة

(أ) الدعم الحكومي الدولي والشراكات الاستراتيجية

(أ) تعزيز قدرة لجنة وضع المرأة على إنجاز ولايتها، بما في ذلك تحقيق تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية

٤٢٩ - قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم لعملية التحضير لعقد الدورتين السادسة والخمسين والسابعة والخمسين للجنة وضع المرأة ولعملية تزويد هاتين الدورتين بالخدمات. وقد أعدّت الهيئة بالخصوص ثمانية تقارير للأمين العام مقدَّمة إلى الدورة السادسة والخمسين، وأربعة تقارير إلى الدورة السابعة والخمسين، وقامت بتيسير مشاركة المجتمع المدني وإسهامه على نطاق واسع، بمن في ذلك النساء على مستوى القاعدة الشعبية. ولئن لم تتمكّن الدول الأعضاء من التوصل إلى اتفاق بشأن الموضوع ذي الأولوية في الدورة السادسة والخمسين، فإنّه قد تم اعتماد قرارات رئيسية تتناول قضايا من قبيل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في حالات الكوارث الطبيعية؛ ووفيات وأمراض الأمومة؛ ونساء الشعوب الأصلية. ثم شرعت الهيئة بعد ذلك في إجراء مستوى غير مسبوق من التحضيرات، الفنية والمتعلقة بالدعوة والتعبئة وبناء التحالفات، جعلت الدورة السابعة والخمسين للجنة وضع المرأة تحقق نتائج تاريخية. فلقد مكّنت النتائج التي اتُّفق عليها في هذه الدورة من تزويد الدول الأعضاء بخطة واضحة تنص على إجراءات سياساتية محدّدة من أجل استئصال ومنع جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات.

(ب) تعزيز قدرة كيانات منظومة الأمم المتحدة على تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وتحسين نسبة تمثيل المرأة، واتخاذ التدابير التي تهدف إلى تحقيق الاتساق في تمكين المرأة ضمن سياسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها

٤٣٠ - تم إحراز تقدم هام في تعميم مراعاة المنظور الجنساني والأخذ بالمساءلة في منظومة الأمم المتحدة. ومنذ استحداث خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، التي تولت قيادتها الهيئة وأقرها مجلس الرؤساء التنفيذيين، تولت الهيئة قيادة ودعم جهود ضمان الإبلاغ عن خطة العمل. وخلال فترة السنتين، زوّدت الهيئة ٢٣ من كيانات الأمم المتحدة بالمساعدة على وضع المعايير المرجعية ورسم الاستراتيجيات وتحسين القدرات المؤسسية. وهي قد عملت بنشاط على دعم العملية والاتفاق المتعلقيْن بوضع ورقة صادرة عن لجنة السياسات توعز إلى الأمانة العامة بأن تتخذ تدابير إيجابية بشأن المساواة بين الجنسين على جميع المستويات. وعلاوة على قيادة جهود التحضير التي أفضت بمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية إلى اعتماد مذكرة توجيهية عن مؤشر المساواة بين الجنسين، يتم بموجبها تعقّب المخصصات التي ترصدها كيانات الأمم المتحدة لمسألة المساواة بين الجنسين، عملت الهيئة من خلال الآليات المشتركة بين الوكالات في المقر وفي الميدان على ضمان مراعاة الجوانب الجنسانية في الأنشطة والنتائج.

(ج) تعزيز قدرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على دعم جهود الدول الأعضاء لتحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا والأولويات الوطنية في مجال المساواة بين الجنسين

٤٣١ - عزّزت الهيئة قدرتها على حشد وتعبئة الموارد الكافية، لتتمكن بذلك من توطيد قدرتها المؤسسية وتحقق ما كان مرجُوًّا منها في الرؤية التي أفضت إلى إنشائها. وقد ساعد هذا الأمر على أن يكون ثُلثُ تعهدات الدول الأعضاء المائة والثلاثون للهيئة على شكل تعهّدات متعددة السنوات تساعد في ضمان استمرارية التمويل وتأمين القدرة على التنبؤ به. وبالإضافة إلى المانحين التقليديين، كان هناك مانحون جدد قدّموا إسهاماتهم، من بينهم بلدان نامية. كما أنشأ البرنامج فريقًا معنيا بالقطاع الخاص وبالمؤسسات استطاع أن يُعزّز الشركات مع العديد من الشركات والمؤسسات. وقد بدأت هذه الشراكات تؤتي أُكلها على شكل موارد مالية وبرامج مبتكرة، وأيضا على شكل حضور بارز للبرنامج في وسائل الإعلام. وعلى نطاق أوسع، واصلت الهيئة تعزيز الشراكات مع العديد من الجهات الفاعلة من أجل التأثير في جداول الأعمال العالمية، وقامت بتكريس دورها كمناصر عالمي لحقوق المرأة له مبادراته الاتصالية الناجحة، وذلك بوسائل منها وسائط التواصل الاجتماعي.

(ب) **الأنشطة السياساتية والبرنامجية**

(أ) تعزيز الدعم السياساتي بغرض تشجيع التنفيذ الكامل والفعال لمنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة ومؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

٤٣٢ - استفادت الهيئة من مهامها في مجال الدعم المشترك بين الحكومات لتعزّز بذلك قواعد ومعايير المساواة بين الجنسين، ونجحت في إدراج مسألة تمكين المرأة باعتبارها من قضايا حقوق الإنسان، وأيضا من قضايا التنمية والسلام والأمن. وكان من بين التطورات الرئيسية المستجدة خلال فترة السنتين أن تمّ التّسليم خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بمركز الصدارة الذي تحتله مسألة المساواة بين الجنسين في تحقيق التنمية المستدامة، وأن تمّ الاتفاق على استنتاجات بشأن العنف ضد المرأة اعتمدتها الدورة السابعة والخمسين للجنة وضع المرأة، وأن أصدر مجلس الأمن القرارين ٢١٠٦ (٢٠١٣) و ٢١٢٢ (٢٠١٣) عن المرأة والسلام والأمن. وكان لمشاركة الهيئة في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي دورٌ أساسيٌّ أيضا في إرساء قواعد متينة للمساواة بين الجنسين يقوم عليها الاستعراض الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وقدّمت الهيئة الدعم لعملية تنفيذ قواعد ومعايير المساواة بين الجنسين من خلال أعمالها التنفيذية على الصعيدين الإقليمي والقطري، لا سيما في مجال مكافحة العنف ضد المرأة، والسلم والأمن، والقيادة والمشاركة، والتمكين الاقتصادي، والتخطيط ووضع الميزانيات الوطنية. وشملت هذه الأعمال دعم عملية تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

(ب) التنفيذ الفعال لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن على نطاق منظومة الأمم المتحدة

٤٣٣ - أُحرز في هذه الفترة تقدّمٌ كبير في المجالات القانونية والمعيارية والسياساتية، شمل اعتماد مجلس الأمن للقرارَيْن ٢١٠٦ (٢٠١٣) و ٢١٢٢ (٢٠١٣)، وصدور التوصية العامة ٣٠ عن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، وإدراج معيار العنف القائم على نوع الجنس في معاهدة تجارة الأسلحة، وصدور إعلان التمكين الاقتصادي للمرأة من أجل بناء السلام عن لجنة بناء السلام (PBC/7/OC/3). وقد أسهمت الهيئة بقدر كبير في هذه النتائج عبر إعداد التقارير المأذون بها، وتقديم المدخلات الفنية، وتوفير الخبرات التقنية. أما التحسينات التي تحققت في توخي المؤشرات لتتبّع التقدم المحرز في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) فقد ارتقت بعملية تحليل السياسات، وعزّزت التنسيق فيما بين كيانات

الأمم المتحدة من خلال إطار النتائج الاستراتيجية بشأن المرأة والسلام والأمن. وقد تم التّسليم بدور الهيئة الحفّاز في توفير الخبرات التقنية وإعداد البرامج لتعزيز تنفيذ الخطط المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وجاء هذا التّسليم على شكل زيادةٍ بأربع عشرة مرّة في المخصّصات التي رصدها صندوق بناء السلام للهيئة، حيث انتقل مبلغ هذه المخصصات من ٥٠٠ ٠٠٠ دولار في عام ٢٠١٠ إلى ٧ ملايين دولار في عام ٢٠١٣.

(ج) تعزيز الالتزام من جانب البلدان بالقضاء على التمييز ضد النساء والفتيات وتمكين المرأة، وذلك تمشياً مع التزامات الأمم المتحدة المتفق عليها دولياً وإقليمياً في مجال المساواة بين الجنسين

٤٣٤ - واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة دعم الشركاء الوطنيين في إعطاء الأولوية لمسألة تعزيز القدرات المنهجية والمؤسسية لضمان مراعاة نوع الجنس في الميزانيات والخطط الوطنية ولمواصلة بناء قاعدة الأدلة اللازمة لتحقيق المساواة بين الجنسين. ولقد تضمّنت وثائق التخطيط الوطني في ٢٨ بلدا أولويات وميزانيات تتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ فيما أقام ٢٠ بلدا منظومات لتعقّب المخصصات وضمان أن تُرصد لهذه المسألة. وظل الدعم الذي تقدّمه الهيئة لوزارات المالية والتخطيط وللأجهزة النسائية الوطنية وللحكومات المحلية يركّز على تحسين القدرة على جمع وتحليل البيانات، وإجراء تحليلات الميزانية وفق منظور جنساني والدعوة إلى مناصرة هذه المنظور، وتعزيز مبدأ المشاركة الشاملة للمرأة في عمليات التخطيط.

(د) تحسين قدرة الآليات الوطنية المعنيَّة بالمساواة بين الجنسين ومؤسسات تقديم الخدمات ومنظمات الدعوة لإحلال المزيد من الفعالية في النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وحماية حقوق الإنسان للمرأة

٤٣٥ - واصلت الهيئة تعاونها على مستويات مختلفة مع جهات معنية كثيرة من أجل المساعدة في تسريع وتيرة التقدّم نحو بلوغ المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ويشكّل بناء القدرات أحد أركان استراتيجيتها في مجال الاستجابة لطلبات الحصول على الدعم على المستويات الوطني والمجتمع والمؤسسي، وهي قد توخّت في ذلك إطارًا لبناء القدرات يتّسق مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ويتصوّر هذه العملية من حيث هي تنميةٌ للكفاءات الفردية وللقدرات الجماعية ولقدرات النُّظم. أما الدعم الذي تقدّمه الهيئة فقد استفاد منه شركاءٌ ودوائر من بينها وزارات للمالية والتخطيط، وآليات نسائية وطنية ومؤسسات حكومية أخرى، ومنظمات للمجتمع المدني، ومجموعات نسائية على مستوى القاعدة. وجاء هذا

الدعم على شكل تدريبات، وتوفيرٍ للخبرات التقنية وللمساعدة المالية في تطوير ونشر المعرفة والتعلم؛ وتعبئةٍ للشبكات، ودعوة للإصغاء إلى صوت المرأة، وتعاونٍ فيما بين بلدان الجنوب على أساس استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات.

(هـ) تعزيز قدرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تعبئة وإدارة ترتيبات التمويل الوارد من مانحين عدة بما يلبي طلبات البلدان المستفيدة من البرنامج

٤٣٦ - تولّت الهيئة إدارةَ مبادرتيْن يُسهم فيهما الكثير من المانحين. وهاتان المبادرتان هما: صندوق المساواة بين الجنسين وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة. ولقد أسند صندوق المساواة، منذ إنشائه في عام ٢٠٠٩، مِنحًا بقيمة ٥٦,٥ مليون دولار لشركاء في ٧٢ بلدا. وتراوحت هذه المنح بين مبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار ومبلغ ٣ ملايين دولار على فترات تمتد من سنة واحدة إلى أربعة سنوات. وبحلول عام ٢٠١٣، أفادت التقارير أنّه قد استفاد من برامج المنح ضمن هذا الصندوق ٨,٨ مليون شخص، واستفاد منه بصورة غير مباشرة عددٌ أكبر من ذلك بنحو عشر مرات. وفي عام ٢٠١٣، أنهى الصندوق الاستئماني دورته السابعة عشرة في مجال إسناد المنح بعد أن قدّم منحًا بمبلغ ٨ ملايين دولار لسبع عشرة مبادرة في ١٨ من البلدان والأقاليم. وكان من بين الحاصلين عليها لأول مرة منظماتٌ من أنتيغوا وبربودا وموريتانيا وميانمار وكوسوفو. ومن المتوقع أن تصل المنح الجديدة إلى ٢,٣ مليون مستفيد بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٧. وبذلك يكون الصندوق الاستئماني قد دعم حتى الآن ٣٦٨ مبادرة في ١٣٢ بلدا وإقليما، وأسند مِنحًا بقيمة إجمالية قدرها ٩٥ مليون دولار.

(و) تعزيز قدرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على قيادة وتنسيق الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة إلى الدول الأعضاء على المستوى القطري لتنفيذ الالتزامات بالمساواة بين الجنسين والاضطلاع بتعميم مراعاة المنظور الجنساني

٤٣٧ - عززت الهيئة الكيفية التي تُخضع بها منظومة الأمم المتحدة هياكلها للمساءلة عن تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وهي قد اضطلعت، في البلدان التي لها فيها حضور كامل، بدور القيادة في تنسيق الدعم المقدم من المنظومة، وذلك مثلا برئاسة أو الاشتراك في رئاسة الأفرقة المعنية بموضوع مراعاة نوع الجنس. وعملت الهيئة عن كثب مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية ومع المنسّقين المقيمين حيث استفادت من دعمهم القوي ونفّذت معهم برامج مشتركة. وساعدت أيضا على إعادة تنشيط مسألة تعميم مراعاة الفروق بين الجنسين في مجالات شتى من بينها على سبيل المثال التقييم، وذلك بمشاركتها في فريق الأمم المتحدة المعني

بالتقييم وبإسهامها في وضع إرشادات لوكالات منظومة الأمم المتحدة عن كيفية تضمين عملية التقييم الجوانبَ المتعلقة بحقوق الإنسان وبالمساواة بين الجنسين.

الباب ١٨
التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا

الملامح البارزة لنتائج البرنامج

خلال فترة السنتين، حققت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا نجاحا في بلوغ أهدافها حيث أجرت وشجّعت على إجراء بحوث ذات جودة، وقدّمت خدمات لعقد مؤتمرات رفيعة المستوى، ونفّذت أنشطة في مجال بناء القدرات وأنشطة أخرى. وقد أسهم التقرير الاقتصادي عن أفريقيا والتقرير المعنون ''*Assessing Progress in Africa toward the Millennium Development Goals*'' (تقييم التقدم المحرز في أفريقيا صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية) في تحسين عملية وضع وتنفيذ ورصد السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء. أمّا التقرير التقييمي للتكامل الإقليمي في أفريقيا فقد أفضى إلى اتخاذ قرار يقضي بإنشاء منطقة قارية للتبادل الحر في أفريقيا في أفق عام ٢٠١٧. ودعت اللجنة الاقتصادية أيضا إلى عقد اجتماع أفريقيا الإقليمي للتنفيذ الذي اعتمد وثيقة ختامية تضمنت موقفًا للقارة وجملةً من المقترحات الملموسة بشأن تنفيذ النتائج الرئيسية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

وقد ركزت اللجنة الاقتصادية في دورتها الخامسة والأربعين على موضوع ''تحرير الطاقات الكامنة لأفريقيا باعتبارها قطبا من أقطاب النمو العالمي'' وفي السادسة والأربعين على موضوع ''الاستفادة القصوى من السلع الأساسية الأفريقية – التصنيع من أجل النمو وخلق فرص العمل وتحقيق التحول الاقتصادي''. واختتمت الدورة السادسة والأربعين أعمالها بالإجماع على الدعوة إلى توخي التصنيع القائم على السلع باعتباره دافعا لكي تحقّق أفريقيا تطلعاتها في مجال التحوّل الهيكلي. وقد بيّن منتدى التنمية الأفريقي الثامن الإجراءات والالتزامات التي من شأنها أن تجعل أفريقيا تنتفع أكثر من أراضيها ومعادنها وغاباتها ومواردها السّمكية.

التحدّيات والدروس المستفادة

أسهم تعاون اللجنة مع شركاء التنمية الاجتماعية في جعل أعمالها السياساتية تبرز للعيان وفي إتاحة فرص الاضطلاع بمشاريع تحليلية مشتركة. غير أنّ الأمر ما زال يتطلب أعمالا تعاونية فعالة لتحسين التواصل مع الدول الأعضاء بشأن قضايا التنمية

الاجتماعية. وقد أتاحت عملية إعادة الهيكلة فرصة لشحذ برامج العمل الفرعية من أجل تقديم خدمات أفضل تحقق أولويات التنمية الاجتماعية في المنطقة. وتتمثل التحديات المتكرّرة في جملة من الأمور من بينها قلّة البيانات وضيق نطاق القدرات المتاحة وطنيا للأعضاء لكي ينفّذوا خططهم الإنمائية بالكامل. هذا، ولا بُدّ من إيلاء اهتمام أكبر لمسألة إيجاد الطرق المبتكرة التي تضمن أن يكون للمنجزات آثارٌ طويلة الأجل. لذلك، فإنّ تعزيز المركز الأفريقي للإحصاءات وتكثيف التّعاون معه من شأنهما أن يساعدا، في هذا الصدد، على مواجهة الصعوبات المتعلقة بالبيانات. أما الدروس المستفادة الأخرى فهي تؤكد أهمية مواءمة برامج العمل لضمان أوجه التآزر، وإعادة النظر في استراتيجيات بناء القدرات التي تأخذ بها اللجنة. فأنشطة بناء القدرات قد شكلت في العادة أحداثا غير متكرّرة قلّما تُوبعت وقلّما رُعيت فيها إمكانات الدول الأعضاء المحدودة على مواكبة الخطاب التكنولوجي المتطور باستمرار.

معدّل تنفيذ النواتج

٤٣٨ - تستند النواتج المذكورة أعلاه إلى نسبة تنفيذ قدرها ٩٧ في المائة من النواتج المقررة القابلة للقياس الكمي وعددها ٥١٧ ناتجاً.

٤٣٩ - ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/66/6(Sect.18)).

التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) إدارة برنامج العمل بفعالية

٤٤٠ - خلال فترة الإبلاغ، تطرقت أعمال اللجنة الاقتصادية إلى التّحديات الإنمائية الكبرى التي تواجه البلدان الأفريقية، ومنها التحديات المتعلقة بدور الدولة في التحوّل الاقتصادي؛ وتغيّر المناخ والتنمية المستدامة؛ والحوكمة والإدارة العامة؛ والأنشطة المنفَّذة في الدول الأعضاء؛ والمعلومات والعلوم والتكنولوجيا التي تخدم التنمية؛ والتجارة والتكامل الإقليمي؛ ونوع الجنس ودور المرأة في التنمية؛ والأنشطة دون الإقليمية التي تخدم التنمية؛ والإحصاءات. ومن بين مجالات التركيز الأخرى هناك مسألة تعزيز الدعم الذي تقدّمه الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي وشراكته الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد). وقد توجّهت الدول الأعضاء خلال الدورتين السنوتين لعامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ بالثناء على اللجنة

لما قامت به من أعمال في إنجاز الخطة الإنمائية لأفريقيا، وبالأخص في تعزيز الإدارة السليمة لموارد القارة الطبيعية الهائلة وللمساعدة على الأخذ من جديد بإطار تخطيطي يستوعب أعمال التخطيط الإنمائي الوطني في القارة.

(ب) زيادة احترام مواعيد تقديم الوثائق

٤٤١ - أُشيد باللجنة خلال دوراتها السنوية على ما شهدته وثائق مؤتمراتها من تحسّن. ويعود الفضل في ذلك إلى وجود لجنة توجيهية تعمل بشكل جيّد. وقد أتاحت هذه اللجنة توجيهات عامة عن سير العملية التحضيرية وأشرفت على أعمال اللجان الفنية المسؤولة عن خطط النشر.

(ج) الوقوف على المسائل المستجدة التي تستلزم اهتمام الدول الأعضاء

٤٤٢ - اعتمدت اللجنة في دورتها الخامسة والأربعين جملةً من التدابير التي تسلّم بالفرص والإمكانات المتاحة لأفريقيا وبالتحديات التي تواجهها في سيرها إلى أن تصبح من أقطاب النمو العالمي، والتي تدعو إلى التشجيع على الأخذ بنهج سياساتي شامل ومنسق ومتكامل يُطلق العنان لجهود تحقيق النمو المتوازن والمستدام ويحرر الطاقات الإنمائية الكامنة لدى البلدان الأفريقية. هذا، وقد تناولت الدورةُ السنوية السادسة والأربعون موضوع ''النهوض بالتصنيع في أفريقيا الناشئة''. واعتبر الوزراء أنّ التصنيع حاسمٌ بالنسبة لقدرة هذه البلدان على جني ثمار النمو بالكامل، ولا سيما ضمن سياق الاقتصاد العالمي الراهن وفي ضوء حاجة القارة إلى التحول الهيكلي. وخلُص الاجتماع الوزاري إلى أنّ التّصنيع قد أصبح ضروريا لتحقيق التنمية في أفريقيا، ولا يمكن تأجيل الجهود المتضافرة لتحقيقه أكثر مما تأجّلت.

(د) تعزيز تماسك السياسات المتبعة في إدارة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تضطلع بها الأمم المتحدة

٤٤٣ - عزّزت الأعمال التي تقوم بها اللجنة أوجه التماسك والتنسيق بين وكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها من أجل دعم تنفيذ البرامج إقليميا ضمن إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابعة للاتحاد الأفريقي. وتم بالخصوص تحسين عملية التنسيق بين المجموعات التسع التابعة لآلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا، لتُعدّ كل مجموعة خططَ أعمال موجّهة إلى تلبية الطلب، وتتبادل المعلومات، وتُعمِّم النظر في القضايا الشاملة لعدة قطاعات. ونتيجة لذلك، نفذت هذه الوكالات ١٤ برنامجا مشتركا. وقد تحقق هذه النجاح إلى حدد كبير بفضل إعداد مبادئ توجيهية ناجعة وفعالة عن وضع البرامج، وتقديم التدريب الشامل

للمجموعات. وقد أجرت اللجنة أيضا تشخيصا شاملا لاحتياجات مفوضية الاتحاد الأفريقي من بناء القدرات، مما أضفى قدرا أكبر من التركيز في الدعم الذي تقدّمه الأمم المتحدة للمفوضية.

(هـ) التعبئة والترويج الإعلاميان لدور اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في المنطقة الأفريقية

٤٤٤ - كجزء هام من استراتيجيتها في مجال الاتصالات ونشر المعلومات، قامت اللجنة بتجديد موقعها على الإنترنت وإثرائه بالمزيد من المحتويات الفنية وبواجهة جديدة أيسر في الاستعمال. وقد ساعد هذا الموقع، المتاح حاليا باللغتين الفرنسية والإنكليزية، اللجنة على الوصول خلال فترة السنتين إلى جمهورها المنشود من مقرري السياسات والوزراء ومنظمات المجتمع المدني. وتم أيضا بواسطة الإنترنت نشر بيانات صحفية ومقالات شبكية وإصدارات للّجنة (منشورات وتقارير وما إلى ذلك) في جميع أنحاء العالم، ووُزِّعت هذه المواد إلكترونيا وعلى نطاق واسع في صورة أقراص مدمجة ووحدات تخزين نقّالة.

(و) إقامة شراكات جديدة وتعزيز الشراكات القائمة وتوسيع قاعدة موارد اللجنة من خارج الميزانية

٤٤٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حقّقت اللجنة تقدما كبيرا في إقامة شراكات جديدة وفي توطيد عُرى الشراكات القائمة مع الشركاء الإنمائيين باعتبار ذلك من النهوج الرئيسية للدفع قدما بجدول أعمال التنمية في أفريقيا. وقد وافقت حكومتا كندا وأستراليا على دعم عملية إنشاء المركز الأفريقي لتطوير قطاع المعادن، وقدّمتا تباعًا حوالي ١٥ مليون دولار و ٥ ملايين دولار. وهناك مفاوضات في مرحلة متقدمة تجري مع جهات مانحة محتملة أخرى من أجل الحصول على دعمها لهذا المركز. هذا، وقد دخلت اللجنة بالفعل في حوار مع مانحين وشركاء جدد مثل الولايات المتحدة والبرازيل وأيرلندا التي تنوي الانضمام إلى ترتيب التمويل المشترك لدعم خطة أعمال اللجنة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥. وتلقت اللجنة خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ مبلغا إجماليا قدره ٤٨,٦ مليون دولار كتمويلات من خارج الميزانية، في مقابل مبلغ ٤٣،٦ مليون دولار خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وكانت الدنمارك والنرويج والسويد والمملكة المتحدة بمثابة الأطراف المانحة أكثر من غيرها.

البرنامج الفرعي ١
تحليل الاقتصاد الكلي والمالية والتنمية الاقتصادية

(أ) تحسين قدرة الدول الأعضاء على تصميم سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية السليمة وتنفيذها ورصدها بما ينسجم وأولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والأهداف الإنمائية للألفية

٤٤٦ - تم إنتاج العديد من المنشورات مثل طبعتي سنتي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ من التقرير الاقتصادي عن أفريقيا ومن تقرير الأهداف الإنمائية للألفية المعنون ''تقييم التقدم المحرز في أفريقيا صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية''. ونُشرت هذه المطبوعات وتم توزيعها على نطاق واسع لتحسين عملية رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء وتنفيذ هذه السياسات ورصدها. واعتبر الوزراء أنّ الموضوعيْن المذكورين في التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعامي ٢٠١٢ و ٢٠١٢، وهما ''تحرير الطاقات الكامنة لأفريقيا باعتبارها قطبا من أقطاب النمو العالمي'' و ''الاستفادة القصوى من السلع الأساسية الأفريقية - التصنيع من أجل النمو وخلق فرص العمل وتحقيق التحول الاقتصادي''، من المواضيع المناسبة التي تأتي في وقتها. واتخذوا من التقريرين منطلقا للدعوة إلى تحسين سياسات الحوكمة والشؤون المؤسسية والاقتصادية والاجتماعية وذلك من أجل تشجيع عملية التحول الهيكلي المحلي في المنطقة. وعلاوة على ذلك، قدمت اللجنة الاقتصادية بحوثا ومساعدات تقنية لتعزيز قدرة الدول الأعضاء، لا سيما في مجال تطوير التخطيط في الأمدين المتوسط والطويل.

(ب) زيادة قدرات الدول الأعضاء على تعبئة موارد محلية وخارجية من أجل التنمية

٤٤٧ - أجرت اللجنة بحوثا في مجالات متخصصة للغاية، وزوّدت الدول الأعضاء بالدعم التقني حتى تتصدى للتحديات الرئيسية في مجال تعبئة الموارد المحلية والخارجية لتحقيق التنمية. وتم مثلا الانتهاء من إجراء بحوث رفيعة المستوى هدفها التعرف على الحلول التمويلية للمنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة الحجم في أفريقيا، وكلتاهما جزء لا يتجزأ من جهود التشجيع على تحقيق النمو والتنمية. هذا، وقد لقيت الدول الأعضاء أيضا التشجيع في المحافل الإقليمية والدولية على بحث ومواجهة التحديات الإنمائية التي تشهدها المنطقة ضمن بيئة تسير سيرا حثيثا نحو العولمة. وشهد منتدى الشراكة الأفريقية التاسع عشر، الذي عُقد في بنن، تقديم عرض حول غسل الأموال وآثاره على أفريقيا، مما أتاح للدول الأعضاء فرصة العمل على تحسين معرفتها بالآثار السلبية المترتبة عن غسل الأموال في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا. وبذلك، أُنشئ الفريق الرفيع المستوى المعني بالتّدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا لكي يتناول هذه المسألة.

(ج) تعزيز القدرات الإقليمية والوطنية على وضع وتنفيذ ورصد السياسات والبرامج الاقتصادية والاجتماعية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مع التركيز بشكل خاص على أقل البلدان نموا

٤٤٨ - عملت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تقييم التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا، ولإنتاج ونشر وتوزيع التقرير المعنون ''تقييم التقدم المحرز في أفريقيا صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية''. ولم يقتصر التقرير على تقييم التقدم المحرز إقليميا في تحقيق هذه الأهداف، بل قدّم أيضا توجيهات سياساتية بشأن التمويل وبشأن جملة من المسائل المؤسسية والاجتماعية الأوسع التي تُعيق سير هذا التقدّم، مثل ضعف مراعاة الفوارق بين الجنسين في تقرير السياسات، وضعف جمع البيانات، وعدم المساواة الاجتماعية بصورة عامة. وتضمّن التقرير أيضا موجزا سياساتيا تطرّق بصورة مجملة إلى القضايا والاتجاهات الرئيسية.

البرنامج الفرعي ٢
الأمن الغذائي والتنمية المستدامة

(أ) تحسين القدرات وتعزيز المشاركة على المستويات الوطني ودون الإقليمي والإقليمي بغية وضع وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج الملائمة اللازمة لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة

٤٤٩ - أفضت أعمال اللجنة المتعلقة في مجال تعزيز سلاسل الأنشطة الاستراتيجية التي تضيف قيمة للمواد الغذائية والزراعية إلى إذكاء الوعي المعرفة لدى واضعي السياسات والجهات المعنية الرئيسية بالفوائد المحتملة من إضفاء الطابع الإقليمي على سلاسل الأنشطة التي تضيف قيمة للثروة الحيوانية ولمنتجات الذرة الصفراء والأرز في الإقليم الفرعي للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والإقليم الفرعي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وواصلت اللجنة أيضا توفير المشورة بحسب الطلب، وإقامة الشراكات في مجال الإدارة والتنمية المتكاملين للموارد المائية. وفي سعيها إلى تقديم الدعم المباشر لجدول أعمال التنمية المستدامة، دعت اللجنة إلى عقد المؤتمر الأفريقي الإقليمي لأعمال التحضير لعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وقدمت الدعم التقني لمجموعة المفاوضين الأفارقة في نيويورك وإلى الدول الأعضاء. وبذلك، جاءت الوثيقة الختامية للمؤتمر مجسِّدة إلى حدّ بعيد أولويات القارّة.

(ب) تحسين قدرات الدول الأعضاء على تعميم مراعاة تغير المناخ في سياساتها واستراتيجياتها وبرامجها الإنمائية

٤٥٠ - قدّمت اللجنة، عن طريق المركز الأفريقي للسياسات المناخية، الدعم لكيانات ومنظومات إقليمية ودون إقليمية ووطنية من أجل تحسين قدراتها في مجال التصدي لتغير المناخ وللتحديات الإنمائية عبر ضمان إتاحة المعلومات المناخية على نطاق واسع وتجميع هذه المعلومات وتعميمها؛ وتوفير التحليلات الجيدة التي تُيسّر صنع القرارات وأداء المهام الإدارية؛ واتّخاذ القرارات المستنيرة مع إذكاء الوعي وبذل الجهود في مجال الدعوة. وكان من أبرز النتائج التي تحققت في فترة السنتين أن تم تنفيذ برنامج تجريبي يهدف إلى تحسين القدرات والمعلومات المتعلقة بالأرصاد الجوية والهيدرولوجيا؛ وتقديم دعمٍ للإدارة المشتركة للمياه الجوفية العابرة للحدود في غرب أفريقيا؛ وإجراء تقييم للأثر الناجم عن تغير المناخ في عدد من البلدان الأفريقية.

البرنامج الفرعي ٣
الحوكمة والإدارة العامة

(أ) تعزيز قدرة البلدان الأفريقية على التقيد بممارسات الحوكمة الرشيدة دعما للاتحاد الأفريقي وبرامجه المنفذة في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران

٤٥١ - يرصد تقرير الحوكمة في أفريقيا، الصادر عن اللجنة، التّقدُم المحرز في الحوكمة الرشيدة في البلدان الأفريقية، وهو يُبرز ممارسات الحوكمة الرشيدة ويدعم التوصيات السياساتية الرامية إلى معالجة أوجه القصور بهذا الشأن. وقد تطرّق التقرير الثالث عن الحوكمة في أفريقيا إلى ٤٠ بلدا خلال فترة السنتين، وشكّلت بحوثه التحليلية أساسا اعتُمد في وضع التوصيات السياساتية لمنتدى الحوكمة الأفريقي. وأسهمت اللجنة بشكل كبير في إثراء وتوسيع نطاق الحوار حول السياسات والإصلاحات المتعلقة بالحوكمة في أفريقيا، ولا سيما فيما يخصّ الانتخابات والمسائل ذات الصلة بالتنوّع، ورسمت الطريق أمام المؤسسات الأخرى لكي تمضي قدما في تناول هذه المسألة. ومن ثم، عمدت حكومة سيشيل، مثلا، إلى الشروع في إصلاحات انتخابية وفق معطيات التقرير القطري الوارد في التقرير الثالث، فيما استهلت موريشيوس حوارا سياساتيا جادًّا بشأن إصلاح نظام الانتخابات. وعلاوة على ذلك، شكلت التقارير القطرية الواردة في تقرير الحوكمة محور الخطاب السياساتي الذي شهده منتدى الحوكمة الأفريقي المعقودة في غابورون في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

(ب) تعزيز قدرات المؤسسات العامة الأفريقية على الوفاء بالتزاماتها في مجالات الشفافية والمساءلة والكفاءة والموثوقية

٤٥٢ - واصلت شعبة الحوكمة والإدارة العامة باللجنة الاقتصادية تنفيذ برنامج أفريقيا الإقليمي لمكافحة الفساد (٢٠١١-٢٠١٦) من خلال تقديم الدعم التقني إلى المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية، وإعداد الورقات المتعلقة بالسياسات التقنية، والتعلم من الأقران وتنمية القدرات. وبالاشتراك مع مجلس اللجنة الاستشاري لمكافحة الفساد ومع حكومة رواندا، نظّمت اللجنة في كيغالي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ الأسبوع الدولي لمكافحة الفساد، الذي تخلّلته أوّل مسابقة أفريقية من نوعها تبارى فيها الشباب على كتابة المقالات عن مكافحة الفساد الأفريقية. وفي مجال بحوث السياسات التقنية، أعدت اللجنة دراستين، واحدة عن ” القطاع الخاص والفساد في أفريقيا“ والثانية عن ” وسائط الإعلام وتحديات الشفافية والمساءلة في المجال العام في أفريقيا“. وفي شباط/فبراير ٢٠١٢، أنشأت اللجنة الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة في أفريقيا وذلك بطلب من الاجتماعات السنوية الرابعة المشتركة بين مؤتمر اللجنة لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة وبين مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية.

(ج) تعزيز انخراط المجتمع المدني والقطاع الخاص في بيئات الحوكمة وإرساء الديمقراطية في العمليات ذات الصلة

٤٥٣ - دعمًا منها للمركز الأفريقي للمجتمع المدني، واصلت شعبة الحوكمة والإدارة العامة السّهر على شؤون موقع على الإنترنت، وقامت بتصميم قاعدة موارد ومعارف وبوابةً لتبادل المعلومات تجمع المعلومات من مصادر شتى ثمّ تُنظمها وتُبوّبها وتعرضها وتُعمّمها على منظمات المجتمع المدني. وبالإضافة إلى ذلك، طوّرت الشعبة مجموعة أدوات تتيح لمستعملي البوابة فهما أساسيا للنزاع وقدرةً على التعرف عليه في مختلف مستوياته وعلى تحليله وتعريفه ومناقشته. وقد تم إدماج منظمات المجتمع المدني في صلب عملية الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران وذلك من خلال حلقات عمل تدريبية التي نظمتها اللجنة على الصعيد الوطني وعلى صعيد القارة، بما في ذلك برنامج تدريبي ثان عن إعادة البناء بعد انتهاء النزاع نُظِّم في أبيدجان للمجتمع المدني في بلدان وسط وغرب أفريقيا الناطقة بالفرنسية. وأوفدت الشعبة عددا من البعثات إلى بلدان تمرّ بمرحلة ما بعد انتهاء النزاع، قدّمت خلالها كثيرا من الخدمات الاستشارية المتعلقة بتعميم مشاركة المجتمع المدني في عملية تقرير السياسات. وقدّمت أيضا دعما تقنيا إلى لجنة الاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بإطلاقها لمبادرة التضامن الأفريقي.

البرنامج الفرعي ٤
تسخير المعلومات والعلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

(أ) تحسين قدرة البلدان الأفريقية على صياغة وتنفيذ وتقييم سياسات واستراتيجيات وطنية وقطاعية شاملة للجميع ومراعية للفروق بين الجنسين في مجالات المعلومات والاتصالات والمعلومات الجغرافية والعلم والتكنولوجيا والابتكار

٤٥٤ - قدّمت شعبة العلوم والتكنولوجيا باللجنة الاقتصادية الدّعم إلى الدول الأعضاء في مجال تكنولوجيا المعلومات الاتصالات، والمعلومات والعلوم الجغرافية، والتكنولوجيا والابتكار. وتلقت ثمانية بلدان المساعدة التقنية، منها ثلاثة بلدان تمكنت لاحقا من إكمال أنشطة لوضع وتنفيذ بنية تحتية وطنية وقطاعية في مجال المعلومات والاتصالات والعلوم والتكنولوجيات والابتكارات، ولاستحداث سياسات وخطط وطنية لتشييد بنية أساسية في مجال البيانات المكانية. وعلى وجه التحديد، أكملت إثيوبيا وضع إطار وطني لتدقيق تكنولوجيا المعلومات باعتباره جزءا من استراتيجيتها لتأمين الفضاء الإلكتروني؛ وأنهت غانا استعراض استراتيجيتها الوطنية لتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أغراض التنمية، وقامت بتطوير هيكل للخدمات الجغرافية الحضرية؛ وأنشأت رواندا صندوق الوقف الرواندي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار؛ وأنهت زمبابوي استعراض سياستها وخطتها الوطنيتيْن في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

(ب) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على رعاية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمعلومات الجغرافية والعلم والتكنولوجيا والابتكار وتسخيرها في تطبيقات إنمائية على المستويات الوطني ودون الإقليمي والإقليمي.

٤٥٥ - قدّمت شعبة العلوم والتكنولوجيا الدّعم الذي يتيح للدول الأعضاء أن تسخّر التكنولوجيات والعلوم الهندسة في تحسين نتائج الرعاية الصحية. وقد ترتب عن ذلك تطوير مناهج دراسية في الهندسة الطبية البيولوجية تم وضعها على ذمة تسع جامعات في إثيوبيا (جامعتان) وكينيا (ثلاث جامعات) وملاوي (جامعة واحدة) وأوغندا (جامعتان) وزامبيا (جامعة واحدة). هذا، وقد دشّنت أوغندا وزامبيا أيضا مشاريع بحثية في مجال تطوير الأجهزة الطبية وذلك من أجل تحسين كفاءة خدمات الرعاية الصحية لديهما. وقد تم توسيع نطاق هذا المشروع التجريبي بعد تدشين الاتحاد الأفريقي للهندسة الطبية البيولوجية في عام ٢٠١٣. وسيعمل هذا الاتحاد على تنسيق وتعزيز معايير البرامج وجودتها وتيسير تدريب المدربين وتوسيع نطاق تلك المبادرات. وقد ساعدت اللجنة الاقتصادية الدول الأعضاء أيضا على الاستفادة مما هو متوفر لهذه الدول من طاقات فكرية، وعلى تنظيم مبادرات للتعاون

في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وتبادل الموظفين ضمن إطار المشروع الرائد للشبكة الأفريقية لتطوير التكنولوجيا ونقلها.

البرنامج الفرعي ٥
التجارة والتعاون الاقتصادي والتكامل الإقليمي

(أ) زيادة المواءمة بين السياسات والبرامج في مجالات التجارة ودمج الأسواق والتكامل المادي وحرية حركة الناس والبضائع بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية وعبرها وتعزيز تنفيذ هذه السياسات والبرامج

٤٥٦ - خلال مؤتمر القمة التاسع عشر الذي عقده في تموز/يوليه ٢٠١٢، قرّر الاتحاد الأفريقي أن ينشئ منطقة أفريقية للتبادل الحر في أفق عام ٢٠١٧. ويُعدّ هذا الإجراء بمثابة لبنة هامة في بناء صرح الجماعة الاقتصادية الأفريقية الذي نصّت عليه معاهدة أبوجا. وقد وافق الاتحاد أيضا على خطة عمل في مجال تعزيز التجارة الأفريقية البينية. وتشتمل هذه الخطة على برامج لمواءمة السياسات التجارية، وترتيبات فيما بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية، وعلى تنفيذ مشترك لبرامج في مجال تشييد بنية تحتية مشتركة بين الأقاليم، وإنشاء مراكز موحدة لمراقبة الحدود من أجل تيسير حرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات. وعلاوة على ذلك، تمت صياغة اتّفاق حكومي دولي بشأن الطرق السريعة العابرة لحدود الدول الأفريقية، تضمّن معايير بشأن المواصفات التقنية الخاصة بالطرق والسلامة على الطرق والأثر البيئي. كما أتاح الدعم الذي قدمته اللجنة الاقتصادية إلى لجنة الاتحاد الأفريقي صياغةَ ميثاق أفريقي في مجال السلامة على الطرق يُقصد به التعجيل بتنفيذ خطة العمل الأفريقية للسلامة على الطرق (٢٠١١-٢٠٢٠) التي وُضعت في سياق عقد الأمم المتحدة لسلامة الطرق.

(ب) تعزيز القدرة على المواءمة والتقريب بين السياسات والبرامج في مجالي التكامل النقدي والمالي على صعيد الجماعات الاقتصادية الإقليمية

٤٥٧ - خلال فترة السنتين، نظّمت اللجنة حلقة عمل إقليمية عن أفضل الممارسات والخبرات في التقريب بين السياسات وتوحيد العملات داخل الجماعات الاقتصادية الإقليمية. وشارك في حلقة العمل خبراء من وزارات المالية والمصارف المركزية بالدول الأعضاء الأفريقية ومن جماعات اقتصادية ومؤسسات مالية إقليمية، بما في ذلك المصرف المركزي لدول غرب أفريقيا، ومعهد الاقتصاد الكلي والإدارة المالية لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والمعهد النقدي لغرب أفريقيا، والمعهد النقدي للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب

الأفريقي، ومصرف منطقة التجارة التفضيلية، والبنك المركزي الأوروبي. ونتيجة لذلك، قام المشاركون في الشبكات الأفريقية للمعارف من أجل التنمية بإنشاء جماعة للممارسين غرضها تبادل المعلومات ونشرها. وقد اعتبرت الأغلبية الساحقة من المشاركين (٩٦ في المائة) أنّ حلقة العمل قد حقّقت مبتغاها المتمثل في إجراء نقاشات هادفة وبناءة وفي الأوان لمسألة التقريب بين السياسات وتوحيد العملات.

(ج) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تعميم وإدماج السياسات التجارية ضمن استراتيجيات التنمية الوطنية والإقليمية التي تؤدي إلى المشاركة الفعالة في التجارة والمفاوضات التجارية الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف

٤٥٨ - بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، نظّمت اللجنة اجتماعا لفريق من الخبراء المعنيين بالمقاييس وتنويع الصادرات والتبادل التجاري بين الصناعات في أفريقيا. وحضر الاجتماع خبراء من أوساط أكاديمية، ومعاهد بحوث، وجماعات اقتصادية إقليمية، ومنظمات دولية من بينها مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومن مؤسسات إقليمية وقارية ودولية معنية بالتجارة والمقاييس. واتُّخذ الاجتماع قاعدة لإجراء استعراض من قبل النظراء لأحد المنشورات غير المتكررة الصادرة عن اللجنة تحت عنوان ''تنويع الصادرات والتبادل التجاري بين الصناعات في أفريقيا''. واستُكمل هذا الاستعراض بحلقة عمل نُظِّمت حول موضوع تنويع الصادرات وتشجيع التجارة الأفريقية البينية. وساعدت المنظمات الشريكة مثل منظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وكذا مجموعة المفاوضين الأفارقة القادمين من جنيف، على وضع توصيات بشأن تضمين السياسات المشجعة على تنويع الصادرات وتيسير التجارة في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والإقليمية لتعزيز المبادلات التجارية داخل الأقاليم.

البرنامج الفرعي ٦
الشؤون الجنسانية ودور المرأة في التنمية

(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على إدماج الأبعاد الجنسانية والاجتماعية في العمليات والسياسات الإنمائية

٤٥٩ - أحرزت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقدما كبيرا في نشر المعلومات ووضع الأدوات من أجل تعزيز قدرة الدول الأعضاء على إدماج الشواغل الجنسانية في السياسات والبرامج. واضطلعت اللجنة بتزويد اللجنة المعنية بالمساواة بين الجنسين وإدارة الإحصاءات ووزارة شؤون المرأة في جنوب أفريقيا بالمشورة الفنية المتعلقة باستخدام المؤشر الأفريقي للمسائل

الجنسانية والإنمائية. وبالإضافة إلى ذلك، تم تزويد واضعي السياسات من الرتب العليا والمتوسطة في حكومة بوتسوانا بالمساعدة الفنية اللازمة لتطوير فهمهم لمسألة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في المالية العامة وتعزيز ذلك الفهم. وتجدر الإشارة أيضا إلى الأعمال التي تضطلع بها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مجال الإحصاءات الجنسانية، والتي تتضمن على وجه الخصوص إجراء تقييم شامل لبعض البلدان المختارة من حيث قدرتها على جمع الإحصاءات الجنسانية والبيانات المصنفة حسب نوع الجنس وتحليلها والإبلاغ عنها على الصعيد القطري، ومن تلك البلدان إثيوبيا وتونس والرأس الأخضر وزامبيا والكاميرون.

(ب) تعزيز قدرة الدول الأعضاء والهيئات الحكومية الدولية على مراعاة الشواغل المتعلقة بالشؤون الجنسانية وبحقوق الإنسان في السياسات والبرامج التي يتم وضعها

٤٦٠ - حضر ممثلون عن الوزارات المعنية بالشؤون الجنسانية في ٢٢ بلدا حلقة عمل عقدت في تموز/يوليه ٢٠١٢ لتنمية القدرات، كان الهدف منها هو تحليل التحديات الرئيسية القائمة، واقتراح حلول لسد الثغرات المتعلقة بتوافر البيانات. ورأى خمسة وثمانون في المائة من المشاركين أن حلقة العمل كان محتواها وثيق الصلة بالأمور التي تهمهم وذا نوعية رفيعة. وفي أثناء حلقة العمل، وضعت البلدان خطط عمل سنوية محددة السياق لكفالة النجاح على الصعيد الوطني في تنفيذ أعمال مرصد حقوق المرأة الأفريقية والشبكة الإلكترونية للأجهزة والآليات الوطنية المعنية بالمساواة بين الجنسين في أفريقيا (انظر www1.uneca.org/ngm). وبالإضافة إلى ذلك، قامت ١٥ دولة من الدول الأعضاء، من خلال كل من بوابة المعلومات الخاصة بالشبكة الإلكترونية ومنتدى المناقشة الإلكترونية، بتبادل المعلومات المتعلقة بالممارسات الجيدة والتطورات المستجدة لدى كل منها، وهو ما سيوفر منبرا يتعلم الآخرون من خلاله. وقد نجحت اللجنة أيضا في إنجاز دراسة تجريبية تهدف إلى معالجة المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان الخاصة بالمرأة، وعلى وجه التحديد مسألة العنف التي تتعرض له المرأة في سياق التجارة غير الرسمية عبر الحدود.

البرنامج الفرعي ٧
الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية

(أ) العنصر ١: الأنشطة دون الإقليمية في شمال أفريقيا

(أ) زيادة قدرة الدول الأعضاء واتحاد المغرب العربي وغيره من المنظمات الحكومية الدولية على صياغة وتنفيذ سياسات وبرامج متوائمة على صعيد الاقتصاد الكلي والصعيد القطاعي للتصدي لأهم أولويات التكامل دون الإقليمي في شمال أفريقيا

٤٦١ - ساهم المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا في تعزيز قدرات الدول الأعضاء واتحاد المغرب العربي في مجالات التحول الاقتصادي والاجتماعي وعمالة الشباب والاقتصاد الأخضر والأمن الغذائي والتكامل المالي والتحول في مجال الطاقة والمسائل الجنسانية. وإلى جانب تعزيز التزام البلدان بمبادئ التنمية المستدامة والمسائل ذات الأولوية في هذا المجال، ساهم عمل المكتب في بناء توافق الآراء والتوصل إلى مواقف وتوصيات محددة لتعزيز التكامل الفعال. وعلى وجه التحديد، قامت الدول الأعضاء، بغرض النهوض بكيفية معالجة العوامل الهيكلية التي تشكل عوائق رئيسية تعرقل التحول الهيكلي لاقتصادات شمال أفريقيا، باعتماد توصيات ابتكارية تواصل تنفيذها على الصعيدين الوطني والإقليمي مع شركائها، ومنهم مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا. وفي ميدان التنمية المستدامة، ساهم عمل المكتب في إعداد الدول الأعضاء والجهات الفنية المعنية واتحاد المغرب العربي لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

(ب) تعزيز قدرة اتحاد المغرب العربي على تنفيذ البرامج المتعددة السنوات عن طريق تحسين الشراكات مع الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة، بما فيها المنظمات الحكومية الدولية الأخرى ووكالات منظومة الأمم المتحدة ومصرف التنمية الأفريقي وأمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

٤٦٢ - نتيجة للجهود التي تبذلها اللجنة، طرأ تحسن كبير في أثناء فترة السنتين على الشراكة القائمة مع اتحاد المغرب العربي، وكذلك الشراكة القائمة بين الاتحاد والمؤسسات الإقليمية. فقد نظمت في سياق البرنامج المتعدد السنوات للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢ أنشطة مشتركة كثيرة شملت حلقة عمل تتعلق بمواءمة تشريعات الفضاء الإلكتروني في شمال أفريقيا، واجتماع لفريق من الخبراء بشأن التكامل المالي والحوكمة الإقليمية في شمال أفريقيا، واجتماع لفريق من الخبراء بشأن حالة الحماية الاجتماعية في شمال أفريقيا في ضوء المسائل الجارية على الصعيد الديمغرافي، واجتماع لفريق من الخبراء بشأن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وقام المكتب أيضا بتيسير مشاركة اتحاد المغرب العربي في اثنتين من المناسبات الرئيسية التي

نظمت في مقر اللجنة، تتعلق إحداهما بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة والأخرى بإدارة وحشد الموارد الطبيعية على نحو يحقق التنمية في أفريقيا.

(ج) تعزيز التواصل الشبكي المعلوماتي والمعرفي مع الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة المشاركة في الأنشطة الإنمائية دون الإقليمية، بما فيها الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني واتحاد المغرب العربي ووكالات الأمم المتحدة

٤٦٣ - قام المكتب بتعزيز شبكته المؤلفة من العاملين في مجالات التجارة الدولية والنمو والتكامل الإقليمي والتنمية المستدامة والشؤون الجنسانية، سواء من الأكاديميين والباحثين أو من المؤسسات. وقامت منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠١٢ بتنظيم دورة استثنائية بشأن منطقة غرب أفريقيا بهدف زيادة التبادل بين شمال أفريقيا والمناطق الأخرى من أفريقيا. وتم إنشاء أربع شبكات جديدة في إطار برنامج معارف المكتب، وهي: (١) منظور عام ٢٠٦٣ الخاص بشمال أفريقيا؛ (٢) تعزيز الطاقة المتجددة في شمال أفريقيا؛ (٣) الحماية الاجتماعية؛ (٤) التكامل المالي في شمال أفريقيا. وتستخدم هذه البرامج بمثابة أدوات لتعميم عدد من التقارير والمواد المعرفية التي يصدرها المكتب.

(ب) العنصر ٢: الأنشطة دون الإقليمية في غرب أفريقيا

(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا واتحاد نهر مانو وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني على صياغة وتنفيذ السياسات والبرامج على صعيد الاقتصاد الكلي والصعيد القطاعي، بما في ذلك تعميم مراعاة المنظور الجنساني

٤٦٤ - نظم المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا دورتين للجنة الخبراء الحكومية الدولية وأربعة اجتماعات لأفرقة الخبراء المخصصة، بهدف تعزيز قدرات الدول الأعضاء وقدرات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا وغيرهما من المنظمات الحكومية الدولية في غرب أفريقيا. وتم الاسترشاد في تلك الأنشطة بالعمل الذي أنجزته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مجال تحليل السياسات والدعوة، الذي شكل أيضا أساسا لتوليد المعارف، وتبادل المعلومات، والمواءمة والتنسيق فيما بين سياسات التنمية وبرامج التكامل الإقليمي في غرب أفريقيا. ومن خلال العمل في البحوث التحليلية، تواصَل المكتب بشأن الدعوة للسياسات وتنسيق البرامج مع الدول الأعضاء والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا واتحاد نهر مانو ومنظمات حكومية دولية أخرى، وساهم في تعزيز قدرة هؤلاء الشركاء الإنمائيين. وقد زودت التقارير الاقتصادية السنوية الرئيسية ومبادرات أفرقة الخبراء الخاصة ببناء القدرات صانعي السياسات

بـأدوات هامـة وبمعلومـات ومعـارف إضـافية بشـأن القضـايا الإنمائيـة الناشـئة في المنطقـة دون الإقليمية.

(ب) تحسين التواصل فيما بين الجهات الرئيسية المعنية المشاركة في الخطة الإنمائية، بما في ذلـك الـدول الأعضـاء، والمنظمـات الحكوميـة الدوليـة، والجماعـات الاقتصـادية الإقليمية، ومنظمات المجتمع المدني، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، وغير ذلك من الكيانات دون الإقليمية

٤٦٥ - واصـل المكتـب تعزيـز الشـبكة الـتي تـربط فيمـا بـين البلـدان الأعضـاء والجماعـات الاقتصـادية الإقليميـة والمنظمـات الحكوميـة الدوليـة والمنظمـات غـير الحكوميـة. وأجريـت مشاورات عديدة مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية، بما فيها الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغـرب أفريقيـا والجماعـة الاقتصـادية لـدول غـرب أفريقيـا، التماسـا للتوقيـع النـهائي علـى بروتوكـول التعـاون مـن جانـب جميـع المنظمـات الحكوميـة الدوليـة في غـرب أفريقيـا، وهـو ما يشكل علامة تاريخية على طريق إعمال برنامج التكامل الإقليمي وخطوة مرجعية لباقي مناطق القارة. وقد جمعت آلية التنسيق دون الإقليمية بين وكالات الأمـم المتحدة والجماعـات الاقتصـادية الإقليميـة والمنظمـات الحكوميـة الدوليـة مـن أجـل تنسـيق أنشـطتها وفـق الاسـتراتيجيات الإقليميـة المشـتركة الـتي اعتمـدتها الجماعـة الاقتصـادية لـدول غـرب أفريقيـا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا. ومن الخطوات الرئيسية الهامة الأخرى التنظيم المسبق لمنتدى المنظمـات الحكوميـة الدوليـة لغـرب أفريقيـا ووضـع اسـتراتيجية لتعزيـز التعـاون والتنسيق فيما بين تلك المنظمات توخيا للفعالية في تنفيذ برامج التكامل الإقليمي.

(ج) تعزيز قدرة الجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء على صياغة وتنفيذ السياسات المتعلقة بتسوية النزاعات وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاعات

٤٦٦ - شارك المكتب، استجابة للبحوث الـتي تتوقـع أن تشـكل البطالـة في أوسـاط الشـباب ''قنبلـة موقوتـة'' تـؤدي إلى نشـوب النزاعـات وزعزعـة الاسـتقرار في البلـدان الأفريقيـة، في مبادرة للتوعية وبناء القدرات على الصعيد دون الإقليمي من أجل التصدي لمسألة البطالة في أوسـاط الشـباب، بالتعـاون مـع إحـدى مؤسسـات تنميـة الشـباب. وكـان الهـدف مـن الحـوار التشاوري الـذي عقـد في غانـا فيمـا بـين الخـبراء وغيرهـم مـن الجهـات المعنيـة هـو وضـع إطـار استراتيجي للسياسات من أجل معالجة مسألة البطالة في أوساط الشباب في غرب أفريقيا. وشدد الحوار على أهمية القطاع الخاص والأعمال الحرة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنميـة الابتكـار بالنسـبة لأي اسـتراتيجية. واعتمـد الاجتمـاع ''إعـلان أكـرا'' المتعلـق بتنفيـذ إطار استراتيجي للسياسات يتعلق بعمالة الشباب في غرب أفريقيا.

(ج) **العنصر ٣: الأنشطة دون الإقليمية في وسط أفريقيا**

(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية ذات الصلة، لا سيما الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا وغيرهما من المنظمات الحكومية الدولية، على صياغة وتنفيذ سياسات متوائمة على صعيد الاقتصاد الكلي والصعيد القطاعي والتصدي لأهم أولويات التكامل دون الإقليمي الناشئة في وسط أفريقيا

٤٦٧ - قام المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا خلال فترة السنتين بتنظيم دورتين للجنة الخبراء الحكومية الدولية وأربعة اجتماعات لأفرقة الخبراء المخصصة، وقدم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية إلى الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وقد أدى نشر طبعة عام ٢٠١٣ من مجلة ''اقتصادات وسط أفريقيا''، التي تتناول الفرص والتحديات التي تواجه الاقتصاد الأخضر في وسط أفريقيا، إلى وضع خطط لإنشاء مركز للتفوق في مجال الاقتصاد الأخضر في جامعة دشانغ في الكاميرون يتولى رعايته البنك الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، أجرى المكتب دون الإقليمي مراجعة مؤسسية للعمل الذي تضطلع به اللجنة الدولية لحوض الكونغو وأوبانغي والسانغا، كما أجرى لحساب اللجنة الاقتصادية للماشية واللحوم والموارد السمكية دراسة عن نظام المعلومات الإحصائية المتعلق بتجارة المواشي واللحوم والأسماك، استخدمت كأساس للإصلاحات التنظيمية/البرنامجية الخاصة باللجنتين.

(ب) تعزيز قدرة الجماعات الاقتصادية الإقليمية لوسط أفريقيا ومؤسساتها المتخصصة على تفعيل صناديقها المتعلقة بالتعويضات وتنمية المجتمع من أجل تنفيذ مشاريع التكامل

٤٦٨ - استمر المكتب دون الإقليمي، معتمداً على العمل الذي يضطلع به منذ عام ٢٠٠٨ من خلال إجراء الدراسات وإعداد التقارير وتنظيم حلقات العمل بشأن آليات التمويل الذاتي في وسط أفريقيا، في أداء دوره في الدعوة إلى تفعيل صناديق التعويضات وتنمية المجتمع من أجل تنفيذ مشاريع التكامل، ونظم المكتب في عام ٢٠١٢ يوما إقليميا للتكامل موضوعه: التجارة دون الإقليمية وتنمية الهياكل الأساسية في وسط أفريقيا، عرض فيه معلومات مستكملة عن تمويل برامج التكامل الإقليمي ودعا إلى مزيد من العمل. وشارك المكتب أيضا في أنشطة مختلفة نظمت بشأن تمويل الهياكل الأساسية في سياق خطة تطوير الهياكل الأساسية في وسط أفريقيا، كما أسهم بمدخلات في تلك الأنشطة.

(ج) تعزيز قدرة الجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء على صياغة سياسات تتعلق بالإنعاش بعد انتهاء النزاعات

٤٦٩ - في أثناء فترة السنتين، قدم مستشار اللجنة الإقليمي المعني بقضايا ما بعد النزاع خدمات استشارية للجماعات الاقتصادية الإقليمية وللدول الأعضاء. ونظمت حلقة عمل من أجل تعزيز قدرات الجهات المعنية بالأمن في المنطقة دون الإقليمية لتمكينها من وضع السياسات المناسبة لحل النزاعات. وعلاوة على ذلك، ساهم منتدى نظم بشأن محاربة الفساد، ومشروع ميداني متعلق بتنفيذ البرنامج الإقليمي لفترة ما بعد النزاع في منطقة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، في تعزيز قدرات الجماعات الاقتصادية الإقليمية وقدرات الدول الأعضاء فيما يتعلق بوضع سياسات تتصل بالإنعاش بعد انتهاء النزاعات.

(د) العنصر ٤: الأنشطة دون الإقليمية في شرق أفريقيا

(أ) تعزيز قدرات الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية على صياغة وتنفيذ السياسات والبرامج على صعيد الاقتصاد الكلي والصعيد القطاعي، وتكييف عمليات وصكوك وقرارات التكامل الإقليمي مع الظروف المحلية وتعميمها في أطر السياسات الوطنية والأطر القانونية والتنظيمية

٤٧٠ - ركز المكتب الأنشطة التي يضطلع بها دعما لوضع السياسات والدعوة على التكامل الإقليمي، حسبما يتضح من الاجتماع السادس عشر للجنة الخبراء الحكومية الدولية، الذي نظم في إطار موضوع الاستفادة من إمكانات آلية استعراض الأقران الأفريقية في النهوض بإدارة الموارد المعدنية في أفريقيا. وحضر ذلك الاجتماع أكثر من ١٥٠ مشاركا منهم بعض صانعي السياسات والقرارات من الدول الأعضاء إلى جانب ممثلين عن الجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، واستشاريين وخبراء من وكالات الأمم المتحدة. وأثبت الاجتماع أنه منتدى رئيسي لبناء توافق الآراء والاتفاق على المواقف المشتركة فيما يتعلق بالقضايا الرئيسية التي تهم المنطقة دون الإقليمية. وساهم اجتماعان موازيان من اجتماعات أفرقة الخبراء المخصصة عُقدا بشأن الموارد الطبيعية وإدارة النزاعات في منطقة البحيرات الكبرى، والعملة المشتركة في جماعة شرق أفريقيا، في تعزيز الفهم لسياق التكامل الإقليمي في شرق أفريقيا.

(ب) تعزيز برامج الدعوة وتبادل المعارف والخبرات والممارسات وتحقيق توافق الآراء وتوحيد صوت شرق أفريقيا ومواقفها المتعلقة بخطة التنمية والأولويات دون الإقليمية

٤٧١ - نظم المكتب دون الإقليمي اجتماعين لفريقين من الخبراء بشأن الموارد الطبيعية وإدارة النزاعات واعتماد عملة موحدة لشرق أفريقيا. وقدمت للمشاركين في الاجتماع

الأول لمحة عن التنوع في أشكال النزاعات المتعلقة بالأراضي في شرق أفريقيا وأسباب تلك النزاعات، وعن الدروس المستفادة في مجال السياسات الرامية إلى منع نشوب النزاعات وحلها والسبل القانونية للتعامل معها وأفضل الممارسات القائمة في هذا المجال. أما في الاجتماع الثاني، فقد اكتسب الخبراء من المصارف المركزية في شرق أفريقيا وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين معارف جديدة وازداد استعدادهم لإطلاع الآخرين على تلك المعارف ولتنفيذ ما اعتمد من توصيات.

(ج) زيادة قدرة الجماعات الاقتصادية الإقليمية وسائر المنظمات الحكومية الدولية، وتحديداً جماعة شرق أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى ولجنة المحيط الهندي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وذلك عن طريق تحسين الشراكات لتوطيد التكامل الإقليمي في شرق أفريقيا

٤٧٢ - أدى المكتب دون الإقليمي دورا قياديا فعالا في صياغة خطة عمل الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧ الخاصة بآلية التنسيق دون الإقليمية لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، التي اعتمدت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ في أثناء الدورة الثالثة عشرة لآلية التنسيق الإقليمية لأفريقيا. وتواصل المكتبان دون الإقليميان لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي مع وكالات الأمم المتحدة وحشدا الدعم من تلك الوكالات لصالح الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية في المنطقتين دون الإقليميتين.

العنصر ٥: الأنشطة دون الإقليمية في الجنوب الأفريقي

(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وسائر المنظمات الحكومية الدولية على صياغة وتنفيذ سياسات وبرامج متوائمة على صعيد الاقتصاد الكلي والصعيد القطاعي للتصدي لأهم أولويات التكامل دون الإقليمي في الجنوب الأفريقي؛ وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

٤٧٣ - أجرى المكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي عدة دراسات هامة في أثناء فترة السنتين. وأدت إحدى هذه الدراسات، وعنوانها ''تسخير الموارد الطبيعية لأغراض التنمية المستدامة في الجنوب الأفريقي: الفرص والتحديات في قطاع السياحة''، إلى تحفيز النقاش بشأن أهمية السياحة والإمكانات التي تنطوي عليها، وأشارت الدراسة إلى أن الجنوب الأفريقي لديه إمكانات سياحية تميزها قاعدة من الموارد السياحية ليس لها مثيل في العالم، إذ تضم ثقافات متعددة وحياة برية متنوعة وأنماطا جوية مواتية ومتنزهات عابرة للحدود.

وأدت دراسة أخرى أجريت بشأن تغير المناخ والاقتصاد الريفي في الجنوب الأفريقي إلى تعميق النقاش بشأن تعزيز استراتيجيات التخفيف من آثار تغير المناخ والتأقلم معه، بهدف التوعية بالآثار المترتبة على ظاهرة الاحترار العالمي فيما يتعلق بالاقتصاد الريفي في الجنوب الأفريقي. وعقد المكتب أيضا اجتماعا لفريق من الخبراء تم خلاله استعراض تقرير بشأن مواءمة السياسات المتعلقة بالتصدي للعنف الجنساني وضمان حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة في الجنوب الأفريقي.

(ب) تعزيز قدرة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على تنفيذ البرامج المتعددة السنوات وقدرة السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على تنفيذ البرنامج الثلاثي المتفق عليه عن طريق تحسين الشراكات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما يشمل سائر المنظمات الحكومية الدولية الأخرى ووكالات الأمم المتحدة ومصرف التنمية الأفريقي والاتحاد الأفريقي وأمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

٤٧٤ - قدم المكتب دون الإقليمي الدعم للدورتين الثامنة عشرة والتاسعة عشرة من اجتماعات لجنة الخبراء الحكومية الدولية اللتين تم خلالهما اعتماد ثلاثة من تقارير الهيئات التداولية قدمها المكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي بشأن حالة تنفيذ البرنامج المتعدد السنوات للتعاون مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وأصدر المكتب أيضا عدة منشورات فنية، منها منشور بشأن تعزيز عمليات التبادل في أسواق السلع الأساسية في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ساهم في تعزيز تنمية الأسواق الرأسمالية، ولا سيما أسواق المعاملات الآجلة الخاصة بالسلع الأساسية في منطقة الجماعة. وبيّن منشور آخر عنوانه ”التصنيع من أجل تحقيق التحول الاقتصادي والتنمية المستدامة في الجنوب الأفريقي: معالجة الثغرات“ حالة التصنيع في الجنوب الأفريقي، وحدد المعوقات الرئيسية وقدم توصيات للتصدي لها. وبالإضافة إلى ذلك، عقد المكتب حلقة دراسية تدريبية بشأن الإدارة القائمة على النتائج للأخصائيين من السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي ومؤسساتها المتخصصة، بهدف زيادة قدرتهم على تخطيط وتعزيز البرامج الموجهة نحو إحراز النتائج، والنهوض بأداء برامجهم المتعلقة بالتنمية.

(ج) تعزيز التواصل الشبكي المعلوماتي والمعرفي مع الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة المشاركة في الأنشطة الإنمائية دون الإقليمية، بما فيها الحكومات والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والقطاع الخاص والمجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة

٤٧٥ - وفر المكتب دون الإقليمي عدة برامج لتعزيز تبادل المعلومات والتواصل لأغراض نقل المعارف مع الجهات المعنية الرئيسية في المنطقة دون الإقليمية وفيما بينها. ووفرت دورتا لجنة الخبراء الحكومية الدولية في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ منتدى لتبادل المعلومات والتواصل لأغراض نقل المعارف فيما بين الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والجهات المعنية الرئيسية الأخرى المشاركة في الأنشطة الإنمائية دون الإقليمية. كذلك اضطلع المكتب بتوفير شبكات معرفية إلكترونية ومنتديات للعمل في أوساط الممارسين وتعهُّد تلك الشبكات والمنتديات المتعلقة بمواضيع من قبيل تحليلات الاقتصاد الكلي والتوافق المؤسسي والأمن الغذائي والتنمية المستدامة والتكامل الإقليمي وتحليلات الاقتصاد الكلي. وفضلا عن ذلك، أنشأ المكتب ركنا لرصد التكامل الإقليمي في إطار برنامج ''العمل الجماعي''، وذلك ليكون بمثابة منتدى آخر لتعزيز تبادل المعلومات والتواصل لأغراض نقل المعارف فيما بين الجهات المعنية بالتكامل الإقليمي.

البرنامج الفرعي ٨
تخطيط التنمية وإدارتها

(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء في اللجنة على تبادل الخبرات واعتماد نُهج جديدة والتصدي للقضايا المستجدة المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي وتحليلها

٤٧٦ - في أثناء فترة السنتين، استفاد ما مجموعه ٤١٠ من المسؤولين الحكوميين من ذوي الرتب العليا والمتوسطة من برامج تدريب مختلفة، كما استفاد ٦٦٠ مسؤولا من دورات دراسية نظمت خصيصا مع المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي في رواندا وزمبابوي في إطار مبادرة إدارة السياسات الجنسانية والاقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك، نظم المكتب دون الإقليمي والبرنامج الإنمائي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا حلقة دراسية متقدمة بشأن إدارة سياسات الاقتصاد الكلي المراعية للاعتبارات الجنسانية، حضرها ممثلون عن الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومنظمة التنمية الحكومية في شرق أفريقيا، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ومفوضية الاتحاد الأفريقي.

(ب) تعزيز القدرات وتبادل أفضل الممارسات والخبرات فيما بين الدول الأعضاء لاعتماد سياسات ونُهج التخطيط الإنمائي (بما في ذلك تنمية المناطق المحلية)

٤٧٧ - مع تزايد عدد البلدان الأفريقية التي كثفت جهودها من أجل إعادة إرساء وإعادة بناء سياساتها وعملياتها وترتيباتها المؤسسية المتعلقة بالتخطيط الإنمائي، دعي المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي لأداء دور في تصميم خطط جديدة وتقييم الثغرات القائمة في مجال القدرات المتصلة بالتخطيط وتجديد و/أو استكمال القدرات المتعلقة بالتخطيط الإنمائي المعاصر وتنظيم الحوارات فيما بين الوزارات بشأن التخطيط. وقد استفاد بشكل مباشر ما لا يقل عن ٢٥ بلدا من خدمات المعهد والأنشطة التي يضطلع بها في هذا الصدد. وقد تمكنت هذه البلدان، الموزعة على المناطق دون الإقليمية الخمس في القارة الأفريقية، من القيام بما يلي: (أ) تصميم هياكل مؤسسية جديدة للتخطيط الوطني؛ (ب) اعتماد نهج وأبعاد وأدوات جديدة للتخطيط الإنمائي؛ (ج) الشروع في مبادرات جديدة للتخطيط وتنسيق السياسات فيما بين الوزارات؛ (د) الاضطلاع ببرامج جديدة للتخطيط اللامركزي/المحلي (هـ) استكمال مهارات مسؤوليها ومعارفهم.

البرنامج الفرعي ٩
الإحصاءات

(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على إنتاج واستخدام الإحصاءات الاقتصادية والديمغرافية والاجتماعية والبيئية بما فيها الإحصاءات المصنفة حسب نوع الجنس والمراعية للمنظور الجنساني، دعما للتكامل الإقليمي ولتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

٤٧٨ - بحلول نهاية فترة السنتين، بلغ عدد البلدان التي تنفذ استراتيجية وطنية لتطوير الإحصاءات ٣١ بلدا، فيما كان ١٦ بلدا آخر ما زال بصدد تصميم الاستراتيجية أو في انتظار أن تعتمدها الحكومة. ويظهر استعراض تنفيذ الاستراتيجية في البلدان البالغ عددها ٣١ بلدا أن الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات أداة هامة لزيادة التعريف بالإحصاءات وحشد الأموال للعمليات الإحصائية وإدماج الإحصاءات في ورقات استراتيجية الحد من الفقر. وقد أحرزت بعض البلدان تقدما فيما يتعلق باستقلالية المكاتب الإحصائية ضمانا لمصداقية البيانات الصادرة، بينما قام البعض الآخر بتحسين التنسيق الإحصائي أو إنشاء مراكز تدريب وطنية.

(ب) تعزيز القدرات الوطنية في مجال إنتاج بيانات إحصائية متوائمة وقابلة للمقارنة دعما للتكامل الإقليمي، وبرامج التوافق على صعيد الاقتصاد الكلي والعملة الموحدة وتحسين الإدارة الاقتصادية في الجماعات الاقتصادية الإقليمية

٤٧٩ - خلال فترة السنتين، تزايد عدد البلدان التي قامت بتجميع حساباتها الاقتصادية على نحو يتماشى مع نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، الذي يشكل منهجية لتعديل أسس الحسابات القومية. وفي أعقاب حلقة عمل مكثفة وبعد جهود للدعوة بذلتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ودعم قدمه البنك الدولي والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي، التزمت عدة بلدان أخرى بتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨.

البرنامج الفرعي ١٠
التنمية الاجتماعية

(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على إدماج الأبعاد الجنسانية والاجتماعية في العمليات والسياسات الإنمائية

٤٨٠ - أحرزت الدول الأعضاء تقدما كبيرا من خلال الدعم الذي قدمته اللجنة لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (A/CONF.171/13/Rev.1، الفصل الأول، القرار ١، المرفق). وأظهر الاستعراض الإقليمي للمؤتمر بعد انقضاء ٢٠ عاما على انعقاده أن جميع البلدان البالغ عددها ٥٢ بلدا قد نفذت سياسات وبرامج واستراتيجيات وطنية تتناول صراحة التفاعل بين السكان والتنمية المستدامة. ووفرت عملية استعراض إقليمية أخرى تتصل باستعراض خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة لعام ٢٠٠٢ (A/CONF.197/9، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني) فرصة لتعزيز القدرات الوطنية والإقليمية لصانعي السياسات من أوغندا وبنن وبوتسوانا وبوركينا فاسو وتونس وجمهورية تترانيا المتحدة وجنوب أفريقيا وسوازيلند والسودان والكاميرون وكينيا والمغرب وموريشيوس فيما يتعلق بتنفيذ خطة العمل في بلدانهم.

(ب) تعزيز قدرة الدول الأعضاء والهيئات الحكومية الدولية على التحليل ووضع السياسات ودعم الإجراءات الرامية إلى تحقيق الإدماج الاجتماعي

٤٨١ - استمرت اللجنة في توليد المعارف وإجراء البحوث المتعلقة بالسياسات في مجالات تتصل بالشباب والهجرة الدولية والسكان والحماية الاجتماعية ومبادرة جديدة بشأن تكلفة الجوع في أفريقيا. وبدأت اللجنة خمس دراسات لحالات قطرية بشأن الاقتصاد الخلاق باعتباره سبيلا إنمائيا لإيجاد فرص عمل للشباب. وكانت التوصية الرئيسية التي انبثقت من

التقرير هي أن تبدأ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مبادرة للاقتصاد الخلاق في أفريقيا تساعد البلدان في جمع البيانات وتبادل الخبرات التي يمكن استخدامها في وضع السياسات واتخاذ القرارات بصورة مستنيرة. كذلك وضعت اللجنة خطة عمل عالمية على مستوى المنظومة تتعلق بالشباب والتزمت بتعزيز القدرة الوطنية وضع استراتيجيات تراعي الاعتبارات الجنسانية وبرامج شاملة للعمالة وسبل الرزق تقوم على الأدلة وتستهدف الشباب المحروم.

٤٨٢ - وفي أعقاب الأنشطة التي نظمت بشأن الشباب قبل انعقاد منتدى التنمية الأفريقي ومنتدى الحوكمة الأفريقي، اعتمدت الدول الأعضاء التوصيات المتعلقة بإدماج القضايا الجنسانية وقضايا الشباب في عمليات تنمية وإدارة الموارد الطبيعية، واستخدمت تلك التوصيات لتوجيه أعمال اللجنة، بما يشمل إنشاء المركز الأفريقي لتنمية المعادن.

الباب ١٩
التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ

لمحة عن أهم نتائج البرامج

سعيا إلى مواجهة التحديات المستمرة والناشئة، قامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بتعزيز توافق الآراء بشأن السياسات على الصعيد الإقليمي، وتوثيق التعاون من أجل تحقيق التكامل المتوازن بين الركائز الثلاث للتنمية المستدامة، وتيسير إدماج الأبعاد الإقليمية في خطة التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥، وتحسين الاتساق في العمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة من أجل تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وضمانا لاستفادة جميع الأعضاء من التكامل الاقتصادي، بما يشمل أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الهشة، قامت اللجنة بتوفير الخيارات والتحليلات في مجال السياسات وتبادل المعارف مع غيرها بطرق من بينها تعزيز القدرة على التكيف مع الأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية. وقام الأعضاء بوضع قواعد إقليمية واعتماد أطر بشأن القضايا الاجتماعية الرئيسية، بما في ذلك حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والسكان، والهجرة الدولية، مع الاضطلاع في الوقت نفسه بمعالجة الأبعاد الجنسانية. وأسفر التعاون الإقليمي عن تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات ونقل التكنولوجيا لأغراض التجارة والاستثمار وتنمية المشاريع والنقل الدولي بالطرق البرية. وأدى وضع الإحصاءات في صلب برامج التنمية المستدامة والشاملة للجميع بغرض تطوير القدرات وتحديث الخدمات الإحصائية إلى تعميق التعاون فيما بين النظم الإحصائية الوطنية. وتعزيزا للمشاركة دون الإقليمية، قدمت اللجنة المساعدة التقنية في معالجة مسائل تتراوح بين الاقتصاد الأخضر في

منطقة المحيط الهادئ والبيئة العابرة للحدود في شرق وشمال شرق آسيا وإدارة موارد المياه والطاقة في شمال آسيا ووسط آسيا والربط الإلكتروني لأغراض تحقيق التكامل الاقتصادي في جنوب وجنوب غرب آسيا.

التحديات والدروس المستفادة

يلزم، توخيا للفعالية الكاملة، أن يزداد تعزيز الآليات المتعلقة بتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي وتنسيق السياسات على الصعيد الإقليمي واتباع النهج المتعددة القطاعات بهدف مواجهة التحديات المعقدة التي تتجاوز الحدود الوطنية. فعلى الرغم من الالتزامات التي تم التعهد بها فيما يتصل بتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، أثّر ضعف الأطر المؤسسية وتباين مستويات التنمية ومحدودية الموارد المالية والبشرية لدى الدول الأعضاء على تصميم السياسات العامة وتنفيذها. وقد يظل من الصعب أيضا تحقيق النتائج المنشودة ما لم ينظر بصورة كافية في تحقيق الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية، وإزالة العقبات المؤسسية والتنظيمية.

معدل تنفيذ النواتج

٤٨٣ - تستند النتائج المشار إليها أعلاه إلى نسبة تنفيذ قدرها ٩٩ في المائة من النواتج المقررة القابلة للقياس الكمي البالغ عددها ٤٧٧ ناتجا.

٤٨٤ - ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/66/6 (Sect. 19)).

التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) إدارة برنامج العمل على نحو فعال

٤٨٥ - في نهاية فترة السنتين، كان قد تم تنفيذ ٩٩ في المائة من النواتج المقررة القابلة للقياس الكمي واستخدام ٩٩,٢٩ في المائة من الاعتمادات الأولية للميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

(ب) تحديد المسائل المستجدة التي تتطلب اهتمام الدول الأعضاء

٤٨٦ - أدت الدورة الثامنة والستون للجنة إلى تغييرات جذرية بسبب اصطفاف المنطقة معا واتفاقها بصفة عامة على الكيفية التي يمكن بها التصدي للتحديات المتصلة بالتجارة، والطاقة، والربط الإلكتروني، ودول المحيط الهادئ الجزرية الصغيرة النامية، من خلال القرارات التي

تتخذها فيما يتعلق بتلك الأمور. وكانت الدورة التاسعة والستون تتويجا للجهود المتضافرة الرامية إلى تحويل اللجنة إلى المنتدى الحكومي الدولي الأكثر شمولا بين منتديات صنع القرار في آسيا والمحيط الهادئ، من أجل التصدي بفعالية للتحولات الكبيرة التي تواجه المنطقة. وقد أشادت الدول الأعضاء، في استبيانات التقييم التي أجريت للدورتين الثامنة والستين والتاسعة والستين للجنة، بدقة مواعيد الوثائق ونوعيتها. وكان اتخاذ اللجنة للقرار ١/٦٩ أمرا مهما أيضا، ذلك أنه وفر خريطة طريق للمضي في تحسين كفاءة دورات اللجنة وفعاليتها وهيكل المؤتمرات ككل.

(ج) تعزيز اتساق السياسات في مجال إدارة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة

٤٨٧ - تم من خلال آلية التنسيق الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ تحسين التنسيق والاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وركزت اجتماعات الآلية، بما فيها اجتماع عقد في أثناء الدورة التاسعة والستين للجنة ورأسه نائب الأمين العام، على خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والشراكة الشاملة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة. ووفرت الاجتماعات التي عقدت بشأن الشراكة الشاملة مدخلات للمساهمة في الاستعراضات التي تجرى لإطار الشراكة وأولوياتها المتعلقة بالتعاون في المستقبل. وفيما يتعلق بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، شملت المبادرات نشر التقرير الإقليمي المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية لآسيا والمحيط الهادي للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ الذي اشترك في إعداده اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومصرف التنمية الآسيوي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والذي ركز على أولويات ما بعد عام ٢٠١٥، ونشر تقرير مشترك بين الوكالات عنوانه ”نحو اقتصاد أخضر من أجل تحقيق التنمية المستدامة والحد من الفقر: منظور آسيا والمحيط الهادئ“، ويشمل خريطة طريق لتحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلق بالفقر والجوع، ويشجع على التصدي للتحدي المتمثل في القضاء تماما على الجوع في آسيا والمحيط الهادئ.

(د) زيادة بروز عمل اللجنة في مجال التحليل، ووضع المعايير، وبناء القدرات، وتعزز صورة اللجنة بوصفها أكثر المنابر الإقليمية شمولا في مجال التنمية الشاملة والمستدامة

٤٨٨ - في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت اللجنة الاضطلاع بدور رئيسي في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة للدول الأعضاء في المنطقة وتعزيز قدرة تلك الدول على التواصل مع بعضها البعض وصياغة موقف إقليمي في مواجهة التحديات العالمية. ومن الأمور التي تشهد بزيادة بروز صورة اللجنة تزايد الإشارة إلى أنشطتها وسياساتها في منافذ الإعلام الرئيسية في آسيا والمحيط الهادئ. كذلك طرأت زيادة كبيرة على

عدد مقالات الرأي الافتتاحية المنشورة للأمينة التنفيذية في منافذ الأخبار في عام ٢٠١٣، ولا سيما في الشهور من نيسان/أبريل إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، بالمقارنة بعددها في عام ٢٠١٢. فقد نشرت في عام ٢٠١٢ خمس من تلك المقالات في ٣٨ منفذا للأخبار، بينما بلغ العدد في عام ٢٠١٣ ثماني مقالات في ٧٠ منفذا للأخبار.

(هـ) زيادة الدقة في مواعيد تقديم الوثائق

٤٨٩ - وفقا لاستبيان التقييم الخاص بالدورة الثامنة والستين للجنة، كانت آراء الدول الأعضاء بشأن نوعية الوثائق ودقة مواعيد إصدارها إيجابية بصورة عامة. وفيما يتعلق باستبيان التقييم الخاص بالدورة التاسعة والستين للجنة، رأى ٤٢ في المائة من المستجيبين أن وثائق ما قبل الدورة كانت تحمل رسائل واضحة فيما يتعلق بالقضايا المدرجة في جدول الأعمال؛ فيما اتفق ٥١ في المائة منهم على أن نشر الوثائق من خلال الموقع الشبكي للجنة يسهل استعراض الوفد المعني لها. وكانت اللجنة الاستشارية المؤلفة من الممثلين الدائمين وغيرهم من الممثلين المعينين من أعضاء اللجنة تقدم بانتظام توجيهات مفيدة وقيِّمة يسترشد بها في العمل الذي تقوم به الأمانة.

البرنامج الفرعي ١
سياسات الاقتصاد الكلي والتنمية الشاملة

(أ) تعزيز الفهم فيما بين مقرري السياسات وغيرهم من الفئات محل الاهتمام في التصدي لتحديات الاقتصاد الكلي وخيارات السياسات التي تعزز النمو الاقتصادي، وتحد من الفقر، وتؤدي إلى تضييق فجوات التنمية

٤٩٠ - تمخض العمل الذي تضطلع به الأمانة عن مناقشات ابتكارية ومناسبة التوقيت بشأن التحديات الاقتصادية والاجتماعية الناشئة التي تواجه المنطقة. وخلال فترة السنتين، ورد ما يقرب من ٨٠٠ إشارة في وثائق السياسات والكتابات الأكاديمية ووسائط الإعلام الجماهيري إلى الاستنتاجات الواردة في دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ واستكمال نهاية السنة الخاص بها. وتشمل المنافذ الإعلامية التي غطت الموضوع منافذ رفيعة المستوى مثل هيئة الإذاعة البريطانية، وشبكة بلومبرغ، وشبكة سي إن إن، وصحيفة الفايننشال تايمز، ووكالة رويترز للأنباء، وصحيفة وول ستريت جورنال، ووكالة شينخوا للأنباء، كما حظي الموضوع بتغطية وطنية واسعة النطاق في بلدان من جميع أنحاء المنطقة. وعلاوة على ذلك، كثيرا ما كانت الدول الأعضاء، خلال دورات اللجنة، تشير في بيانات

السياسة العامة التي تصدرها ومناقشات المائدة المستديرة التي تجريها إلى النتائج والرسائل الرئيسية التي تمخضت عنها دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ.

(ب) تعزيز الصوت الإقليمي في محافل التنمية العالمية وتعميق التعاون الاقتصادي والمالي الإقليمي للاستفادة من أوجه التآزر لصالح المنفعة المتبادلة، تحقيقا للنمو والتنمية على نحو شامل ومستدام

٤٩١ - أدى القرار ٦٨/١٠ الذي اتخذته اللجنة في أيار/مايو ٢٠١٢ بشأن تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي في آسيا والمحيط الهادئ إلى تجديد الزخم القائم في هذا الصدد؛ وأجمع المشاركون في المؤتمر الوزاري، الذي نظم في إطار القرار، على أن يُعتمد بالتزكية إعلان بانكوك بشأن التعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي في المجال الاقتصادي في آسيا والمحيط الهادئ، كما أوصوا باتخاذ مزيد من الإجراءات. ووفرت مشاورات مجموعة العشرين فرصة لتعزيز الصوت الإقليمي في المحافل العالمية وكفالة أن تعرب جميع بلدان المنطقة، ومنها أقل البلدان نموا، عن شواغلها وأولوياتها. ووفرت الحوارات التي أجريت بشأن السياسات على الصعيد دون الإقليمي منبرا مفيدا للبلدان تتبادل من خلاله تجاربها في التغلب على الأزمات الاقتصادية، حسبما يتبين من النتائج التي خلصت إليها استقصاءات التقييم التي ذكر المشاركون فيها أن الاجتماعات أسهمت بأفكار جيدة في تصميم السياسات/المناقشات المتعلقة بالسياسات في بلدانهم، وأنها طريقة فعالة لمعرفة ما تفعله البلدان الأخرى في المنطقة.

(ج) تحسين قدرة الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان ذات الاحتياجات الخاصة، على تصميم وتنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي والتنمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

٤٩٢ - قامت معظم البلدان في المنطقة، بما فيها أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، بإدماج الأهداف الإنمائية للألفية في استراتيجياتها الإنمائية. وقد أدى التزام أقل البلدان نموا بتنفيذ برنامج عمل اسطنبول إلى اعتماد قرار اللجنة ٦٨/٢ المتعلق بتنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. كذلك يتجلى التزام البلدان النامية غير الساحلية بتنفيذ برنامج عمل ألماتي في اعتماد قرار اللجنة ٦٩/٢ المتعلق بالاستعراض النهائي لتنفيذ برنامج عمل ألماتي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وعلاوة على ذلك، فقد أدى الاهتمام القوي للبلدان ذات الاحتياجات الخاصة بأن تشارك بآرائها في المناقشة الجارية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ إلى اعتماد قرار اللجنة ٦٩/٣ المعنون ”تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ: إعلان بانكوك لأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير

الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥''.

(د) تحسين قدرة الدول الأعضاء على وضع وتنفيذ سياسات للتنمية الريفية تنهض بالزراعة المستدامة والأمن الغذائي

٤٩٣ - أُحرز تقدم جيد صوب تعزيز الزراعة المستدامة والأمن الغذائي في الدول الأعضاء من خلال شبكة نقل المعارف المتعلقة بتكنولوجيات الزراعية المستدامة وتحسين الروابط بين الأسواق وفي جنوب وجنوب شرق آسيا ومن خلال بناء القدرة التقنية والتحليلية عن طريق التعاون التقني في مجالي الأمن الغذائي والحد من الفقر. وقد ظل مركز التخفيف من وطأة الفقر من خلال الزراعة المستدامة يتلقى عددا متزايدا من الطلبات من البلدان الأعضاء بشأن تنظيم دورات تدريبية إضافية.

البرنامج الفرعي ٢
التجارة والاستثمار

(أ) زيادة قدرة الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على صياغة وتنفيذ سياسات أكثر فعالية وتناسقاً في مجال التجارة والاستثمار وتنمية المشاريع

٤٩٤ - عملت الأمانة بهمة خلال فترة السنتين على بناء قدرة أعضاء اللجنة والأعضاء المنتسبين لها في مجالات وضع سياسات التجارة والاستثمار. وفي هذا الصدد، أتيحت لنحو ١ ٨٩٠ مشاركا حلقات عمل لبناء القدرات في مجالات منها إجراء مفاوضات فعالة وتنفيذ الاتفاقات التفضيلية وغيرها من اتفاقات التجارة والاستثمار وتنفيذ إجراءات تيسير التجارة والتجارة اللاورقية. وأشار في المتوسط ٩٠ في المائة من المشاركين إلى أنهم تمكنوا من صياغة أو تنفيذ السياسات بصورة أفضل بعد حضور اجتماعات اللجنة. وتم توفير أساس متين لزيادة الفعالية والاستناد إلى الأدلة في اتخاذ القرارات وصنع السياسات وتنفيذها، من خلال الأعمال والأدوات التحليلية، ومن بينها شبكة آسيا والمحيط الهادئ للبحوث والتدريب في مجال الدراسات التجارية، وتقرير التجارة والاستثمار المتعلق بآسيا والمحيط الهادئ، واتفاقات التجارة والاستثمار الخاصة بآسيا والمحيط الهادئ، وقواعد بيانات اللجنة والبنك الدولي المتعلقة بتكاليف التجارة الدولية، والأدلة التي تعدها شبكة الأمم المتحدة لخبراء التجارة اللاورقية في آسيا والمحيط الهادئ، ودليل السياسات المستكمل لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في آسيا والمحيط الهادئ.

(ب) تعزيز آليات التعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي في مجال التجارة والاستثمار

٤٩٥ - صدقت الدول المشاركة في اتفاق التجارة لآسيا والمحيط الهادئ على اتفاقات إطارية بشأن تيسير التجارة، والاستثمار، وتجارة الخدمات، وقررت اللجنة الدائمة أن ترحب بمنغوليا كدولة مشاركة جديدة. وما زالت شبكة آسيا والمحيط الهادئ للبحوث والتدريب في مجال التجارة مستمرة في النمو، ويشمل ذلك شبكة الأمم المتحدة لخبراء التجارة اللاورقية في آسيا والمحيط الهادئ، حسب ما تم التأكيد عليه في التقييم الخارجي. وقد مهد قرار اللجنة ٣/٦٨، الذي اتخذ في أيار/مايو ٢٠١٢، لوضع اتفاقات إقليمية لتيسير التجارة اللاورقية العابرة للحدود. وهيأ كل من منتدى الأعمال لآسيا والمحيط الهادئ ومنتدى آسيا والمحيط الهادئ لتيسير التجارة فرصة للجهات المعنية العامة والخاصة كي تتبادل الممارسات الجيدة وتضع توصيات لتعزيز التعاون والتكامل الإقليميين. وقد أنشأ المجلس الاستشاري للأعمال التجارية التابع للجنة شبكة الأعمال التجارية المستدامة لتعزيز مشاركة قطاع الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة والشاملة.

(ج) زيادة قدرة الدول الأعضاء في اللجنة على صياغة وتنفيذ سياسات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية المستدامة والحد من الفقر في الأرياف عن طريق نقل التكنولوجيا الزراعية وتنمية المشاريع القائمة على الزراعة

٤٩٦ - في أعقاب الإعلان في اجتماع المائدة المستديرة الذي عقد لصانعي السياسات على الصعيد الإقليمي في بانكوك في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ عن إنشاء الشبكة الآسيوية لاختبار الأجهزة الزراعية، أحرزت الشبكة تقدما كبيرا فيما يتعلق بوضع مشروع خطة العمل والاختصاصات. وتم على صعيد استراتيجيات ميكنة الزراعة المستدامة تحديد ستة مجالات رئيسية لجمع المعلومات من أجل تقييم الحالة الراهنة لميكنة الزراعة. ونظم في كينغداو، الصين، يومي ٢٦ و ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ المنتدى الإقليمي المعني بميكنة الزراعة المستدامة، وسهل المنتدى عملية تبادل المعلومات وعرض أفضل الممارسات والدروس المستفادة من تنفيذ مبادرات السياسة المختلفة، وشجع على إيجاد شراكات فعالة بين القطاعين العام والخاص في مجال تنمية الأعمال التجارية الزراعية في المنطقة.

(د) زيادة القدرة على تعزيز النظم الابتكارية الوطنية وتهيئة بيئة مؤاتية لنقل التكنولوجيا بغية مواجهة التحديات الإنمائية على الصعيدين الإقليمي والعالمي

٤٩٧ - نظم ما يقرب من ٤٠ نشاطا لبناء القدرات على الصعيدين الوطني والإقليمي، في شراكة مع ما يزيد على ٤٠ وزارة حكومية ومؤسسة وطنية ووكالة دولية. وتم، من خلال مشروع يهدف إلى التشجيع على إنشاء شبكة إقليمية فيما بين مؤسسات البحوث والتنمية

في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، الارتقاء على نحو كبير بقدرة الكثيرين من الباحثين ومديري البحوث المستهدفين في البلدان الأعضاء، ممن يعملون في مجال تكنولوجيا النانو. وساهم البرنامج الفرعي، من خلال المشروع المعنون ''شبكة نقل المعارف المتعلقة بتكنولوجيات الزراعة المستدامة وتحسين الروابط بين الأسواق في جنوب وجنوب شرق آسيا''، في تحسين الأمن الغذائي لأشد الأشخاص فقرا وضعفا في جنوب وجنوب شرق آسيا وفي النهوض بمستوى تغذيتهم. وأدى المشروع إلى زيادة اعتماد تكنولوجيات الزراعة المستدامة التي تعزز الإنتاجية وإلى زيادة سرعة معدلات الأخذ بتلك التكنولوجيات، الأمر الذي أدى إلى النهوض بتجارة المنتجات الغذائية على الصعيد الإقليمي. وأسفرت الأعمال المعيارية والتحليلية عن زيادة المعارف التكنولوجية من خلال دوريتين إلكترونيتين، وهما مجلة رصد التكنولوجيا في آسيا والمحيط الهادئ ومجلة الجديد في خدمات معلومات التكنولوجيا ذات القيمة المضافة.

البرنامج الفرعي ٣
النقل

(أ) تعزيز معرفة الدول الأعضاء وزيادة قدرتها في مجال وضع وتنفيذ سياسات وبرامج فعالة ومستدامة في مجال النقل، بما في ذلك تلك التي تستهدف تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والسلامة على الطرق

٤٩٨ - عملت الأمانة بمثابة منبر إقليمي رئيسي لتعزيز النقل المستدام وفقا لبرنامج العمل الإقليمي لتطوير النقل في آسيا والمحيط الهادئ، المرحلة الثانية (٢٠١٢-٢٠١٦)، الذي اعتمد في أثناء المؤتمر الوزاري المعني بالنقل المعقود في عام ٢٠١٢. وتأكد تأثير الجهود التي تبذلها الأمانة تعزيزا لقدرات الدول الأعضاء المتعلقة بتخطيط عمليات النقل وصنع السياسات المتصلة بها من خلال أنشطة مختلفة من قبيل الأخذ بسياسات جديدة ووضع خطط عمل وطنية. وبالإضافة إلى ذلك، تم الاتفاق في اجتماع فريق الخبراء، الذي عقد في سول في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، على التعاون بين الوكالات الإنمائية والدول الأعضاء من أجل تعزيز عمليات النقل المستدام وتنفيذها، كما خلصت الاجتماعات التي نظمتها الأمانة إلى نتائج ناجحة خرجت في صورة بيانات وإعلانات تؤكد مجددا وجود التزام وطيد يضع الأساس للتوجه الذي ستسير عليه الدول الأعضاء في المستقبل، بالتعاون مع الأمانة والجهات الأخرى المعنية، من أجل مواصلة تطوير سياسات واستراتيجيات النقل وتنفيذها على الصعيدين الوطني والإقليمي.

(ب) تحسين قدرة الدول الأعضاء والمؤسسات المالية الدولية على استخدام الطريق الرئيسي الآسيوي وخط السكك الحديدية العابر لآسيا وغير ذلك من المبادرات التي تروج لها اللجنة للتخطيط لوصلات النقل المتعدد الوسائط على الصعيد الدولي

٤٩٩ - توج العمل الذي اضطلعت به الأمانة من أجل وضع اتفاق حكومي دولي ثالث باعتماد اللجنة للاتفاق الحكومي الدولي المتعلق بالموانئ الجافة في دورتها التاسعة والستين من خلال قرارها ٧/٦٩ المعنون ''الاتفاق الحكومي الدولي بشأن الموانئ الجافة''. ووقع الاتفاق بعد ذلك ١٤ بلدا في أثناء الدورة الثانية لمنتدى وزراء النقل الآسيويين التي عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، وكانت تايلند هي أول الأطراف المصدقة على الاتفاق. وعلى صعيد تطوير وتحسين الطريق الرئيسي الآسيوي وشبكات السكك الحديدية العابرة لآسيا، لوحظ أيضا إحراز تقدم كبير خلال فترة السنتين، بما في ذلك إتمام عدد من دراسات الجدوى التمهيدية التي تدعمها اللجنة بشأن الطريق الرئيسي الآسيوي وبعض الموانئ الجافة المختارة. وفي عام ٢٠١٢، انضمت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الاتفاقين الحكوميين الدوليين المتعلقين بالطريق الرئيسي الآسيوي وشبكات السكك الحديدية العابرة لآسيا، وصدقت نيبال على الاتفاق المتعلق بشبكات السكك الحديدية العابرة لآسيا، وبذلك بلغ مجموع عدد الأطراف في الاتفاقين ٢٩ و ١٨ طرفا، على التوالي.

(ج) زيادة قدرة الدول الأعضاء في اللجنة وقدرة القطاع الخاص على تنفيذ تدابير ترمي إلى تحسين الكفاءة في عمليات ولوجستيات النقل الدولي

٥٠٠ - بالنظر إلى ضرورة إيجاد رؤية استراتيجية وموقف موحد للتصدي للتحديات التي تكتنف عمليات النقل البري الدولي في المنطقة، اعتمد المشاركون في المؤتمر الوزاري المعني بالنقل الإطار الاستراتيجي الإقليمي لتيسير النقل البري الدولي. ومن الأنشطة البارزة التي تم الاضطلاع بها دعما للإطار القيام في عام ٢٠١٢ بإنشاء شبكة إقليمية من الخبراء القانونيين والتقنيين لتيسير النقل يزيد عدد طلبات الانضمام إلى عضويتها على ٨٠ طلبا. وتم في عام ٢٠١٣، تحت رعاية الشبكة الإقليمية، إطلاق سلسلة من الدراسات المتعلقة بالاتفاقات دون الإقليمية الرئيسية. ووضعت بغرض تحسين كفاءة النقل الدولي بالطرق البرية والسكك الحديدية أربع أدوات لتيسير النقل يكمل كل منها الآخر. ونظمت أيضا حلقات عمل من أجل مساعدة الدول الأعضاء في استعمال هذه الأدوات. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت مساعدات تقنية ومالية، بالتعاون مع أمانة منظمة شنغهاي للتعاون.

البرنامج الفرعي ٤
البيئة والتنمية

(أ) تعزيز فهم الحكومات المحلية والوطنية والجهات المعنية الأخرى لاستراتيجيات إدماج الاستدامة البيئية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقدرتها على وضع وتنفيذ هذه الاستراتيجيات، بما في ذلك نهج النمو الأخضر والمبادرات الفعالة الأخرى في مجال السياسات، والتخطيط لتنمية الموارد الطبيعية وإدارتها بفعالية، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني للحد من الفقر، وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في المناطق الحضرية والريفية

٥٠١ - أدى الاضطلاع في أثناء فترة السنتين بأنشطة مختلفة، من قبيل تنظيم اجتماعات أفرقة الخبراء والمنتديات الحكومية الدولية والمشاريع الميدانية، إلى تعزيز فهم الحكومات والجهات المعنية الأخرى وقدراتها على صعيد إدماج الاستدامة البيئية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتشجيع الإدارة المتكاملة للموارد المائية وتعزيز أمن الطاقة، بما يشمل توفير إمكانية الحصول على الطاقة؛ ودعم وضع سياسات وإجراءات للتنمية الحضرية المستدامة. وأفضى ذلك إلى وضع و/أو تنفيذ ٢٠ من تدابير وإجراءات السياسات في مجالات النمو الأخضر والإدارة المتكاملة للموارد المائية وإدارة النفايات الصلبة في ١١ بلدا.

(ب) تعزيز التعاون الإقليمي على وضع وتنفيذ استراتيجيات إدماج الاستدامة البيئية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك تطبيق نهج النمو الأخضر ومبادرات فعالة أخرى في مجال السياسات، وتعزيز إمكانية وصول الجميع إلى خدمات الطاقة الحديثة، وتعزيز أمن الطاقة، وتحسين إدارة الموارد المائية، وتعزيز التنمية الحضرية المستدامة

٥٠٢ - قامت اللجنة، في سبيل مساعدة الدول الأعضاء على إدماج الاستدامة البيئية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بإصدار الكثير من مواد التوعية بشأن النمو الأخضر المنخفض الكربون، بما في ذلك دورات تدريبية مختلفة على شبكة الإنترنت. وقد أدى وضع هذه المواد وتوزيعها على المئات من صانعي السياسات إلى زيادة معرفتهم بعملية مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وشبكة مبادرة سول بشأن النمو الأخضر والإدارة المتكاملة للموارد المائية والتنمية الحضرية المستدامة وأمن الطاقة والاستخدام المستدام للطاقة وتعزيز القدرة على تنفيذ استراتيجيات تؤدي إلى إدماج الاستدامة البيئية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على كل من الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

(ج) تعزيز توافق الآراء فيما بين الدول الأعضاء في اللجنة بشأن المنظورات الإقليمية المتعلقة باستراتيجيات إدماج الاستدامة البيئية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك تطبيق نهج النمو الأخضر، وكفاءة الموارد، وإدارة موارد الطاقة والمياه بكفاءة، وإقامة مدن إيكولوجية، وإطلاق مبادرات فعالة أخرى في مجال السياسات

٥٠٣ - استمر الاضطلاع بالأنشطة التي تساعد في تعزيز استراتيجيات إدماج الاستدامة البيئية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال بناء توافق في الآراء بشأن المسائل الرئيسية من قبيل نهج النمو الأخضر وكفاءة الموارد وإدارة موارد الطاقة والمياه بكفاءة وإقامة مدن إيكولوجية. وتشمل الوثائق الجديدة المعتمدة على أساس توافق الآراء أربعة قرارات صادرة عن اللجنة ووثيقتين ختاميتين صدرتا عن اجتماعين من اجتماعات اللجنة المعنية بالبيئة والتنمية وسبع وثائق صادرة بتوافق الآراء تتصل بعملية منتدى الطاقة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ. كذلك تم الاضطلاع بقدر كبير من العمل لوضع الأساس اللازم لبناء توافق في الآراء وتزويد الدول الأعضاء بأحدث البحوث والتحليلات بهدف دعم الحوار الحكومي الدولي، وتشمل تلك المواد التقرير المتعلق بحالة المدن الآسيوية للفترة ٢٠١٠/٢٠١١، والأعمال التحضيرية للاجتماعات المقبلة، من قبيل اجتماع التنفيذ الإقليمي الخاص بلجنة التنمية المستدامة ومؤتمر قمة المياه في آسيا والمحيط الهادئ.

البرنامج الفرعي ٥
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحد من أخطار الكوارث

(أ) تحسين قدرة مقرري السياسات على وضع سياسات واستراتيجيات تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحد بفعالية من أخطار الكوارث، بما في ذلك الأبعاد الجنسانية ذات الصلة، لصالح تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة والمستدامة

٥٠٤ - ساهم البرنامج الفرعي، من خلال ما تم تنظيمه خلال فترة السنتين من دراسات تحليلية وحلقات عمل إقليمية وحوارات بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن السياسات، في زيادة معرفة واضعي السياسات فيما يتعلق بوضع سياسات واستراتيجيات لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارة الكوارث في المنطقة. وقد توجت الأنشطة المذكورة بعقد الدورة الثالثة للجنة المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث اتفق أكثر من ٨٥ من صانعي السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة على إيجاد منبر نموذجي للمعلومات والاتصالات في المنطقة، واعتماد القرار ١٠/٦٩ المتعلق بتعزيز التواصل الإقليمي

باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبناء مجتمعات تربطها شبكات المعارف في آسيا والمحيط الهادئ، في الدورة التاسعة والستين للجنة، وتصديق الخبراء في مشاورتين إقليميتين على مبادرة طريق المعلومات الآسيوي الفائق السرعة، وتقديم الدول الأعضاء لتوصية تدعو إلى تعزيز الدور الذي تؤديه عمليات رسم سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل بناء مجتمع معلومات شامل ومستدام في آسيا والمحيط الهادئ يشكل البشر محوره الأساسي.

(ب) زيادة تبادل المعارف بين واضعي السياسات بشأن استراتيجيات وخيارات السياسات الفعالة المتعلقة بالربط الإلكتروني عن طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبالحد من أخطار الكوارث، بما في ذلك ما يتصل منها بالتكيف مع تغير المناخ

٥٠٥ - جرى، من خلال التحاور فيما بين واضعي السياسات والسلطات القطاعية وشركاء التنمية في المنتديات الإقليمية التي نظمتها اللجنة، النظر في تزويد الدول الأعضاء بخيارات واستراتيجيات أكثر فعالية على صعيد السياسات. وازداد تيسير سبل الحصول على المنتجات والأدوات المعرفية المتعلقة بالحد من أخطار الكوارث وبناء القدرة على التكيف على نطاق أوسع وتقاسم وتبادل تلك المنتجات والأدوات من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات. وبالإضافة إلى ذلك، تمكن الجمهور المستهدف من الحصول على منشورات اللجنة ومنتجاتها المعرفية المطبوعة في أثناء المناسبات الرئيسية التي نظمت فيما يتعلق بالسياسة العامة والمسائل التقنية. وساهمت الاجتماعات الحكومية الدولية وحلقات العمل الإقليمية في توسيع الحوار بين الدول الأعضاء وتوفير التوجيه فيما يتعلق بالأولويات والاحتياجات المتصلة بالحد من أخطار الكوارث. واعترفت الدول الأعضاء بأن نهج توحيد أداء الأمم المتحدة، الذي يجري استخدامه في أعمال التحضير للدورة الثالثة للجنة المعنية بالحد من أخطار الكوارث وعقدها، يؤكد مجددا أهمية التبادل الفعال للمعلومات مع المنظمات الإقليمية الأخرى والشركاء على الصعيد الإقليمي.

(ج) تعزيز آليات التعاون الإقليمي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحد من أخطار الكوارث

٥٠٦ - أدى الدعم المقدم من الدول الأعضاء إلى زيادة تعزيز برنامج التطبيقات الفضائية الإقليمي من أجل التنمية المستدامة. وبذلت جهود متضافرة من أجل تنفيذ قراري اللجنة ١١/٦٩ و ٥/٥٨، بما شمل بناء القدرات اللازمة لمعالجة الثغرات التقنية الرئيسية القائمة في البلدان النامية في مجال تطبيقات تكنولوجيا الفضاء ونظام المعلومات الجغرافية من

أجل الحد من أخطار الكوارث؛ وإجراء البحوث والتحليلات المتعلقة بالسياسات في مجال تطبيق التكنولوجيات الناشئة، والقيام على نحو آني بتوفير الصور الملتقطة بالسواتل بصورة شبه فورية للبلدان المتضررة من أثر الكوارث الشديدة على التنمية؛ وتفعيل الآلية التعاونية الإقليمية لرصد الكوارث، ولا سيما الجفاف، والإنذار المبكر بها. وقد استفادت الدول الأعضاء من منتجات وخدمات النظام الإقليمي المتكامل للإنذار المبكر بالمخاطر المتعددة في أفريقيا وآسيا، الذي أنشئ بدعم من الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ للتأهب للتسونامي والكوارث والعوامل المناخية في المحيط الهندي وبلدان جنوب شرق آسيا، وأكدت التزامها مجددا في المؤتمر الوزاري الخاص بالنظام.

(د) تحسين القدرة المؤسسية لدى الدول الأعضاء في اللجنة على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحقيقا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية

٥٠٧ - بدأت في ٢٧ بلدا من بلدان المنطقة برامج بناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية التابعة لمركز التدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية في آسيا والمحيط الهادئ، وترسخت تلك البرامج في شكل أطر لبناء القدرات على الأجل الطويل في الكثير من تلك البلدان. وقام مركز التدريب بتحديث محتوى برامجه بحيث تتجلى فيها أحدث التطورات الناشئة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما يشمل الدور الذي تؤديه وسائل التواصل الاجتماعي في مجال الحوكمة والتنمية؛ كما قام بنشر سلسلة الدليل التمهيدي للشباب بشأن موضوع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أغراض التنمية، من أجل تعزيز تغطية هذا الموضوع في البرامج الجامعية في ١١ بلدا واثنتين من المناطق دون الإقليمية؛ واضطلع بتعزيز القدرات المتعلقة بتدريس ذلك الموضوع من خلال تدريب المدربين في ٨٨ جامعة؛ وأصدر عددين من ”سلسلة تبادل المعارف“ الجديدة؛ وبدأ العمل في شبكات الممارسين التابعة له المعنية بموضوع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أغراض التنمية.

البرنامج الفرعي ٦
التنمية الاجتماعية

(أ) زيادة المعرفة والوعي بالتنمية الاجتماعية والاتجاهات السكانية، والسياسات والممارسات الجيدة في المنطقة باعتبارها أساسا تستند إليه الدول الأعضاء في اللجنة لاتخاذ القرارات بفعالية

٥٠٨ - في أثناء فترة السنتين كان تأثير العمل التحليلي الذي تضطلع به اللجنة موضع تركيز في البيانات التي أدلت بها ثماني دول في اجتماعات حكومية دولية، وأشارت فيها مباشرة إلى فائدة الخيارات والاستراتيجيات والممارسات الجيدة المتعلقة بالسياسات التي تدعو اللجنة في أعمالها إلى الأخذ بها. وأفاد تسعة وتسعون في المائة ممن أجابوا على الاستقصاءات المتعلقة بمدى الرضا عن المنشور المعنون لمحة عن الإعاقة: تعزيز قاعدة الأدلة في آسيا والمحيط الهادئ، واستراتيجية إنشيون ''لإعمال حقوق'' الأشخاص ذوي الإعاقة في آسيا والمحيط الهادئ، ومجموعة أدوات الحماية الاجتماعية، بأن هذه المنتجات المعرفية قد عززت معرفتهم ووعيهم باتجاهات التنمية الاجتماعية والسكان وبالسياسات والممارسات الجيدة المتعلقة بهذا المجال. وبالإضافة إلى ذلك، أصدرت اللجنة دراسات تحليلية شاملة تتناول الشواغل والأولويات الإقليمية الرئيسية في مجالات السكان والشيخوخة والهجرة والإعاقة والحماية الاجتماعية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والشباب والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتعزيز المعارف والوعي وبناء قدرات الدول الأعضاء.

(ب) تعزيز التعاون الإقليمي وتنفيذ الالتزامات الدولية بهدف النهوض بالمساواة بين الجنسين وإدماج الفئات الضعيفة في المجتمع بآسيا والمحيط الهادئ

٥٠٩ - عملت اللجنة بمثابة منتدى إقليمي رئيسي لإشراك الحكومات والجهات المعنية في تقييم التقدم، والوقوف على الثغرات، وبناء توافق في الآراء بشأن تنفيذ الالتزامات الدولية والإقليمية المتصلة بالتنمية الاجتماعية. وصدر ما مجموعه تسعة قرارات ومقررات وتوصيات تجلى فيها توافق الآراء على الصعيد الإقليمي، ولا سيما بشأن السكان والتنمية، والإعاقة، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والهجرة، والشيخوخة، وهو ما تجاوز الهدف المقرر للأداء. وقامت اللجنة بتعزيز التعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي من خلال عملها في المجالات المتعلقة ببناء القدرات والتعاون فيما بين بلدان الجنوب واستعراض البرامج واتفاقات العمل الإقليمية والدولية. وتم الاضطلاع بخمس مبادرات من أجل وضع أطر إقليمية ودون إقليمية للتعاون بهدف توفير الدعم اللازم لتحقيق النجاح في تنفيذ أنشطة عقد آسيا والمحيط الهادئ للأشخاص ذوي الإعاقة، ٢٠١٣-٢٠٢٢، والإطار الإقليمي لدعم

تنفيذ الالتزامات الدولية والالتزامات المتعلقة بالمنطقة تحديدا، الذي وضع في الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى لآسيا والمحيط الهادئ المعني بتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأهداف الإنمائية للألفية، ومن أجل تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة.

(ج) تعزيز قدرة الدول الأعضاء في اللجنة على التصدي للأخطار الاجتماعية وأوجه الضعف، وتنفيذ برامج فعالة في مجال الحماية الاجتماعية وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، ولا سيما بالنسبة لأضعف الفئات في المجتمع

٥١٠ - أظهرت الدول الأعضاء، نتيجة لأنشطة اللجنة في مجال بناء القدرات، مزيدا من القدرة على وضع السياسات والبرامج التي تدعم بناء مجتمعات تشمل الجميع، وتتصدى للتحديات والأولويات الرئيسية في مجالات السكان والتنمية، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والتنمية الشاملة لمسائل الإعاقة، والحماية الاجتماعية. وفي هذا الصدد، وفرت خرائط الطريق والأطر الإقليمية المركزة التوجيه اللازم للدول الأعضاء فيما يتعلق بوضع السياسات والبرامج الرامية إلى تعزيز التنمية الاجتماعية. وأشار سبعة وتسعون في المائة ممن أجابوا على الاستبيانات من المسؤولين الحكوميين الذين حضروا اجتماعات اللجنة والأنشطة التي نظمتها إلى أن المعارف وأدوات السياسات التي تم توفيرها كانت مناسبة ومفيدة للأدوار والأعمال التي يؤدونها في المجالات ذات الصلة بالسكان والتنمية، والإعاقة، وفيروس نقص المناعة البشرية، والشيخوخة، والهجرة، والحماية الاجتماعية، والمساواة بين الجنسين. واضطلع ما لا يقل عن تسعة بلدان بأنشطة للمتابعة من أجل تنفيذ السياسات والاستراتيجيات والممارسات الجيدة التي تشجعها اللجنة من خلال أنشطة تنمية القدرات التي تضطلع بها.

البرنامج الفرعي ٧
الإحصاءات

(أ) زيادة فهم الاتجاهات الإنمائية في منطقة اللجنة، ولا سيما التقدم الذي أحرزه الخبراء الإحصائيون الرسميون ومتخذو القرارات والجمهور نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

٥١١ - أدت التقارير التي قدمتها اللجنة في أثناء فترة السنتين عن الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إلى رفع مستوى الاستنارة في الحوارات المتعلقة بأولويات السياسات الرامية إلى الإسراع بخطى التقدم. وعلى وجه الخصوص، أدى التحليل غير المسبوق للفوارق القائمة داخل البلد الواحد على صعيد النتائج المتصلة بالصحة والقوى

الدافعة لها إلى إثارة النقاش بشأن ضرورة توجيه الأنشطة المتعلقة بالسياسات نحو أهداف أكثر تحديدا وجعل الإحصاءات الداعمة لها أكثر ارتباطا بالصعيد المحلي. وعلاوة على ذلك، أدى تحليل الفوارق على أساس بيانات الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية إلى تعميق فهم العوامل التي تحدد مدى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ووفر الزخم لجهود الدعوة الرامية إلى كفالة الارتقاء بموثوقية المعلومات الإحصائية وجودتها ودقة توقيتها.

(ب) زيادة إمكانية حصول صانعي القرارات والجمهور على بيانات قابلة للمقارنة بشأن المؤشرات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية الرئيسية لمنطقة اللجنة

٥١٢ - تجلت أهمية وملاءمة الحولية الإحصائية لآسيا والمحيط الهادئ كمرجع أساسي من خلال النشاط الواسع النطاق الذي جرى على شبكة الإنترنت. ففي الفترة من ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ (وهو تاريخ إتاحة حولية عام ٢٠١٢ على الإنترنت) إلى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، اطلع على جداول البيانات الخاصة بقاعدة البيانات الإلكترونية ٥١ ٨٠٠ شخص وتم تنزيل تلك الجداول أكثر من ١٠٠ ٢٦ مرة. وكانت أكثر الجداول المطلوبة من الحولية الإحصائية في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ هي الجداول المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وحجم السكان، والصادرات والواردات من البضائع، وفئات السكان الذين يعيشون في فقر. وتجلت أهمية وفائدة فرادى الموجزات القطرية، المؤلفة من مؤشرات مختارة معروضة على هيئة جداول ورسوم بيانية تقع في صفحتين من الحجم A4، في ارتفاع الطلب، الذي زاد عن ٠٠٠ ٣٧ عملية تنزيل في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

(ج) تعزيز قدرة النظم الإحصائية الوطنية بالدول الأعضاء في اللجنة على جمع وإنتاج الإحصاءات ونشرها واستخدامها وفقاً للمعايير والممارسات الجيدة المتفق عليها دوليا

٥١٣ - صدقت لجنة الإحصاءات على خطة تنفيذ البرنامج الإقليمي للإحصاءات الاقتصادية، والخطة الاستراتيجية الإقليمية للنهوض بعمليات التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في آسيا والمحيط الهادئ، وخطة عمل آسيا والمحيط الهادئ الإقليمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية. كذلك اتُفق على التدابير المتعلقة بتحسين إحصاءات السكان والإحصاءات الاجتماعية والإحصاءات البيئية، وتحديث نظم المعلومات الإحصائية وعمليات التدريب الإحصائي وتنسيقها. وجرى تيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتقديم المساعدة التقنية وتبادل الخبرات وجمع الأموال، عن طريق مجموعة من الأفرقة التوجيهية والاستشارية تتألف من ممثلين للدول الأعضاء والشركاء في التنمية. ومن الأمثلة البارزة في هذا الصدد الاشتراك في وضع خطة عمل آسيا والمحيط الهادئ الإقليمية لتحسين الإحصاءات الزراعية

والريفية، التي تم التعهد بتوفير ٢,٧ مليون دولار لها من أجل كفالة تنفيذ اللجنة لعنصر التدريب الخاص بها؛ ونهج الشراكة الذي أدى إلى التزام حكومة ميانمار بالعمل على وضع استراتيجية وطنية لتطوير الإحصاءات.

(د) تعزيز قدرة المكاتب الإحصائية الوطنية في منطقة اللجنة على جمع وإنتاج البيانات ونشرها وتحليلها وفقاً للمعايير والممارسات الجيدة المتفق عليها دوليا

٥١٤ - قام أكثر من ٨٠٠ من الإحصائيين/المسؤولين الحكوميين، من خلال ٤٥ دورة وحلقة عمل نظمت لأغراض التدريب، بتنمية مهاراتهم والارتقاء بمعارفهم في مجال الإحصاءات الرسمية، بما في ذلك المعايير والأساليب والأطر المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالأنشطة الإحصائية في المجالات ذات الصلة. وتم تعزيز نوعية التدريب وغير ذلك من مبادرات تنمية القدرات التي ينظمها الشركاء في التنمية، وذلك من خلال مساهمة اللجنة بما لديها من خبرات في مجالات الإحصاءات الاقتصادية ونظام الحسابات القومية؛ والإحصاءات الزراعية؛ ومؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية؛ وطرق جمع العينات؛ وطرق إجراء تعدادات السكان؛ والإحصاءات المتعلقة بنوع الجنس والإعاقة والبيئة. ومن خلال التعاون مع المعهد الإحصائي لآسيا والمحيط الهادئ في تنظيم التدريب، ارتقت معاهد ووحدات التدريب الإحصائي بقدرتها على توفير تدريب إحصائي جيد للدوائر التي تستهدفها وكذلك للبلدان الأخرى من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

البرنامج الفرعي ٨
الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية

العنصر ١
الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية في منطقة المحيط الهادئ

(أ) زيادة قدرة حكومات البلدان الجزرية في منطقة المحيط الهادئ على صياغة السياسات والممارسات الإنمائية الشاملة والمستدامة وتنفيذها

٥١٥ - بدأ في فترة السنتين ما لا يقل عن ثمانية بلدان في اعتماد الاقتصاد الأخضر على الصعيدين الوطني والقطاعي في المنطقة دون الإقليمية، فأصبح لدى البلدان الميلانيزية خريطة طريق خاصة بها تتعلق بالنمو الأخضر على الصعيد دون الإقليمي، وأنشئت منظمة إقليمية جديدة، هي المنتدى الإنمائي لجزر المحيط الهادئ، وتم تكريسها للاستفادة من الاقتصاد الأخضر في أغراض تحقيق التنمية المستدامة ولإجراء حوار يضم جميع المعنيين. وتمكن ما لا يقل عن تسعة من بلدان جزر المحيط الهادئ من استعراض السياسات الوطنية المتعلقة

بالإعاقة وصياغة سياسات في هذا الصدد، وتم إنشاء منتدى إقليمي لمنطقة المحيط الهادئ معني بالإعاقة ليتولى قيادة العمل الجاري في هذا المجال. ونتيجة لعقد الاجتماع التحضيري الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ في تموز/يوليه ٢٠١٣ والعزم على عقد المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية في عام ٢٠١٤، أصبحت هناك رغبة في النظر في معايير بديلة للتنمية وفي إقامة آليات وطنية وإقليمية من أجل الإسراع بتحقيق التكامل وإقامة شراكات دائمة، كما أصبحت القدرة على ذلك متوافرة.

(ب) زيادة قدرة البلدان الجزرية النامية في المحيط الهادئ على التأثير في العمليات الإقليمية في آسيا والمحيط الهادئ

٥١٦ - أدت زيادة عدد المندوبين من ذوي الرتب الأعلى من منطقة المحيط الهادئ الذي يحضرون اجتماعات اللجنة إلى قيام اللجنة بصفة منتظمة باتخاذ قرارات تتناول أوجه الضعف التي تتسم بها البلدان الجزرية الصغيرة النامية. وفي منتدى الطاقة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ الذي عقد في أيار/مايو ٢٠١٣، نال المندوبون من منطقة المحيط الهادئ الدعم اللازم لإنشاء مستودع إقليمي لبيانات الطاقة خاص بمنطقة المحيط الهادئ، دعما لمبادرة الأمين العام لتوفير الطاقة المستدامة للجميع. وفي الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني بالاستعراض النهائي لتنفيذ أنشطة عقد آسيا والمحيط الهادئ للأشخاص ذوي الإعاقة، ٢٠٠٣-٢٠١٢، اضطلع المندوبون من منطقة المحيط الهادئ بأدوار بارزة في الحفاظ على التوافق القوي في الآراء وفي بيان التقدم الجيد الذي يجري إحرازه على صعيد المنطقة دون الإقليمية. وفي المؤتمر الوزاري المعني بالتعاون والتكامل في الميدان الاقتصادي على الصعيد الإقليمي في آسيا والمحيط الهادئ، الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، اضطلع المندوبون من منطقة المحيط الهادئ بأدوار رئيسية في كفالة اعتماد إعلان وزاري وخطة عمل جريئة تشتمل على أمور من بينها الاعتراف بضرورة معالجة قلة المناعة أمام تغير المناخ، بوصف ذلك جزءا لا يتجزأ من التكامل الاقتصادي الإقليمي.

(ج) تعزيز آليات التعاون الإقليمي والأطر المؤسسية بهدف النهوض بالتكامل والتنمية العادلة

٥١٧ - ترسخ الآن وجود اللجنة بوصفها منسقا إقليميا رئيسيا لأنشطة التنمية المستدامة، بما في ذلك أعمال متابعة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، بما يشمل المنتدى السياسي الرفيع المستوى، والمؤتمر الدولي الثالث للدول الجزرية الصغيرة النامية، وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويرى الكثيرون أن الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ هي الأفضل استعدادا في الفترة المفضية إلى انعقاد المؤتمر، وقد نجحت في أن تبقي على المسائل

المتعلقة بالمحيطات وتغير المناخ، والإدماج الاجتماعي والأمراض غير المعدية مدرجة في جدول الأعمال ومشمولة بالوثائق الختامية. وقد أصبحت الآن المسائل المتعلقة بمنطقة المحيط الهادئ أكثر بروزا في الاجتماعات التي تعقد في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وكذلك في منشورات اللجنة، بما في ذلك التقارير المتعلقة بالاستقصاءات وبالأهداف الإنمائية للألفية. وكان التقدم المحرز في إطار مبادرات السياسة العامة المنبثقة من اللجنة مصحوبا بارتفاع في عدد الطلبات المقدمة والدعوات الموجهة لتقديم المذكرات وتوفير المشورة والانضمام إلى الأفرقة العاملة على صعيد مختلف المسائل، بما في ذلك نوع الجنس، والفقر، والتدريب الدبلوماسي، والعمليات الإقليمية/العالمية.

العنصر ٢

الأنشطة دون الإقليمية من أجل التنمية في شرق وشمال شرق آسيا

(أ) زيادة قدرة الدول الأعضاء في اللجنة على وضع وتنفيذ السياسات والبرامج الإنمائية التي تتناول التنمية المستدامة، بما فيها السياسات والبرامج التي تنطوي على بعد جنساني، مع مراعاة نهج النمو الأخضر والكفاءة في استخدام الطاقة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والحد من أخطار الكوارث والتصدي لها، والحد من الفقر، وتطوير الهياكل الأساسية

٥١٨ - استمر المكتب دون الإقليمي لشرق وشمال شرق آسيا في أثناء فترة السنتين في تعزيز التعاون والتكامل على الصعيد دون الإقليمي. ونفذ المكتب أنشطة لتعزيز قدرة الدول الأعضاء على صياغة وتنفيذ سياسات إنمائية وبرامج بشأن التنمية المستدامة والمجتمعات الآخذة في الشيخوخة والقدرات الإحصائية وتيسير التجارة والنقل ووضع العلامات الإيكولوجية وحفظ الطبيعة واتقاء العواصف الترابية والعواصف الرملية والشراكات المتعلقة بالبصمة الكربونية ومنع التلوث الجوي والبحري العابر للحدود. وعملت اللجنة أيضا كأمانة لبرنامج شمال شرق آسيا دون الإقليمي للتعاون البيئي، وهو آلية حكومية دولية من آليات التعاون تضم ست دول أعضاء في المنطقة دون الإقليمية، كما تولت تيسير عقد اجتماع البرنامج السابع عشر لكبار المسؤولين، الذي وضعت فيه خطة عمل للأنشطة المقبلة.

(ب) تعزيز تبادل المعارف والشراكات في ما بين الدول الأعضاء والمجتمع المدني وشركاء التنمية الآخرين ذوي الصلة بهدف معالجة المجالات الرئيسية ذات الأولوية في شرق وشمال شرق آسيا، دعماً لتحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية

٥١٩ - تعاون المكتب دون الإقليمي لشرق وشمال شرق آسيا مع الدول الأعضاء والجهات غير الحكومية المعنية الأخرى في صياغة برنامج عمل لمعالجة مجالات الأولوية الرئيسية في المنطقة دون الإقليمية. وفي عام ٢٠١٢، نظمت أنشطة كثيرة بالتعاون مع الجهات المعنية الأخرى، التي تراوحت ما بين الوزارات الحكومية والمؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية، وهو ما أدى إلى إطلاق الشراكة الآسيوية المتعلقة بالبصمة الكربونية التي تدعم التنمية المنخفضة الكربون في البلدان الآسيوية. وهيأ منتدى شمال شرق آسيا المعني بتيسير التجارة والنقل، الذي نظم بالاشتراك مع مبادرة تومين الكبرى، محفلا مفتوحا لمناقشة الوضع الحالي لعمليات تيسير التجارة والنقل في شمال شرق آسيا وتحديد المجالات التي يمكن فيها تعزيز التعاون.

العنصر ٣

الأنشطة دون الإقليمية من أجل التنمية في شمال ووسط آسيا

(أ) زيادة قدرة الدول الأعضاء في اللجنة على صياغة وتنفيذ السياسات والبرامج الإنمائية التي تعالج المسائل المتصلة بالنقل وتيسير التجارة والمياه والطاقة والبيئة، بما فيها السياسات والبرامج التي تنطوي على بعد جنساني

٥٢٠ - أدت حلقات العمل والدورات الدراسية التي نظمها المكتب دون الإقليمي لشمال ووسط آسيا بشأن التجارة والعلاقات الاقتصادية إلى تعزيز قدرات أفغانستان وغيرها من البلدان في وسط آسيا فيما يتعلق بمعالجة المسائل الرئيسية في مجال التعاون الاقتصادي وتقييم مدى تنفيذ عمليات التجارة الإقليمية والثنائية. ومن المسائل التي جرى النظر فيها الحواجز التي تعوق التجارة بين أفغانستان وبلدان وسط آسيا ومشاركة أوساط الأعمال التجارية في التنمية الاقتصادية لأفغانستان، وإيجاد فرص العمل، والاستثمار. وساهم الاجتماع دون الإقليمي الذي عقد تحت عنوان ”تعزيز التعاون من أجل التخفيف من مخاطر الكوارث في شمال ووسط آسيا“، والذي جمع بين الخبراء في مجال الرطوبة الجوية، في التوعية وتبادل المعارف والمعلومات في المنطقة دون الإقليمية.

(ب) تعزيز تبادل المعارف والشراكات في ما بين الدول الأعضاء والمجتمع المدني وشركاء التنمية الآخرين ذوي الصلة، بهدف معالجة المجالات الرئيسية ذات الأولوية في شمال ووسط آسيا، دعماً لتحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

٥٢١ - قامت اللجنة، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بتنظيم منتدى عام ٢٠١٢ الاقتصادي لبرنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا تحت عنوان ''تعزيز التعاون والتكامل الاقتصاديين على الصعيد الإقليمي في وسط آسيا من خلال تبادل الخبرات الآسيوية''، وذلك بهدف دراسة دور التعاون الاقتصادي الإقليمي في وسط آسيا في ضوء التطورات العالمية الجديدة. وأتاح المنتدى فرصة لأعضاء البرنامج لمعرفة المزيد عن النجاحات التي تحققت في مجال التعاون الاقتصادي الإقليمي في آسيا والتحديات التي تكتنف ذلك المجال، بما في ذلك الخبرات المتوافرة لدى المنظمات دون الإقليمية، من قبيل رابطة أمم جنوب شرق آسيا ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي.

العنصر ٤

الأنشطة دون الإقليمية من أجل التنمية في جنوب وجنوب غرب آسيا

(أ) زيادة قدرة الدول الأعضاء في اللجنة على وضع وتنفيذ السياسات والبرامج الإنمائية التي تعالج الثغرات في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وتطوير البنية الأساسية وتيسير التجارة والنقل، والحد من خطر الكوارث، والطاقة، والأمن الغذائي، بما فيها السياسات والبرامج التي تنطوي على بُعد جنساني

٥٢٢ - عمل المكتب دون الإقليمي لجنوب وجنوب غرب آسيا بهمة مع الدول الأعضاء من أجل تلبية الطلب على زيادة القدرة على تنفيذ السياسات في أربعة مجالات أساسية من مجالات التنمية (وهي النمو، والأهداف الإنمائية للألفية والمساواة بين الجنسين، وتعزيز التجارة، والتكامل الاقتصادي الإقليمي)، وخمسة مجالات مواضيعية ذات أولوية على الصعيد دون الإقليمي (وهي الربط الإلكتروني على الصعيد الإقليمي، والأمن الغذائي، وأمن الطاقة، والحد من أخطار الكوارث، والقدرة الإنتاجية)، والتعجيل بتنمية أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية. وتم تكميل مجموعة من التحليلات والأدوات المتعلقة بالسياسات التي وضعها المكتب لصالح واضعي السياسات على الصعيد دون الإقليمي بتنفيذ أنشطة لتنمية القدرات حسب الطلب وبالاشتراك مع آخرين لصالح واضعي السياسات والشركاء الرئيسيين في المنطقة دون الإقليمية، بما شمل تنظيم العديد من الحوارات المتعلقة بالسياسات

واجتماعات أفرقة الخبراء وحلقات العمل والمشاورات والحوارات الرفيعة المستوى المتعلقة بالسياسات العامة التي يشارك فيها ممثلون على المستوى الوزاري.

(ب) تعزيز تبادل المعارف والشراكات في ما بين الدول الأعضاء والمجتمع المدني وشركاء التنمية الآخرين ذوي الصلة، دعماً لتحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، في جنوب وجنوب غرب آسيا.

٥٢٣ - واصلت اللجنة تعاونها مع شركاء التنمية وغيرهم من أصحاب المصلحة في المنطقة دون الإقليمية، وقامت بتنظيم أنشطة ومناسبات محددة نشأ عنها منبر نشط للغاية لتبادل المعارف وتواصلت أعماله، وشمل ذلك إرساء وجود نشط على الإنترنت ووضع ثلاث أدوات لإدارة المعارف، هي: رسالة إخبارية إلكترونية تصدر بانتظام تحت عنوان مرصد التنمية، وسلسلة موجزات عن السياسة العامة؛ وسلسلة من ورقات التنمية. وقد عززت هذه المنتجات والأدوات المعرفية معارف الدول الأعضاء وقدراتها فيما يتعلق بالتعجيل بخطى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتنمية الشاملة للجميع. وتبين من تحليل استخدام هذه المنتجات والأدوات المعرفية أن هناك اهتماما فعليا من جانب الدول الأعضاء والشركاء في التنمية باستعمالها وبإقامة شراكة مع اللجنة بشأن القضايا المتصلة بالسياسات المتعلقة بالتعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتنمية الشاملة للجميع.

العنصر ٥

الأنشطة دون الإقليمية من أجل التنمية في جنوب شرق آسيا

(أ) زيادة قدرة الدول الأعضاء في اللجنة على وضع وتنفيذ السياسات والبرامج الإنمائية التي تعالج مسائل ذات أولوية في جنوب شرق آسيا، في مجالات منها الإنذار المبكر، والحد من أخطار الكوارث، والربط الإلكتروني، بما فيها السياسات والبرامج التي تنطوي على بُعد جنساني

٥٢٤ - نظمت اللجنة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ حلقة عمل دون إقليمية بشأن التعزيز المؤسسي للأجهزة الوطنية المعنية بالمرأة في جنوب شرق آسيا بهدف المساعدة في بناء قدرات المسؤولين الوطنيين في مجالي الدعوة وتعميم مراعاة المنظور الجنساني. وقدمت إلى ميانمار وتيمور - ليشتي في عام ٢٠١٣ مساعدة في المجالات الأساسية المترابطة التالية: (أ) تيسير عملية إدماج ميانمار في الرابطة الاقتصادية لأمم جنوب شرق آسيا في عام ٢٠١٥، وخروجها في نهاية المطاف من فئة أقل البلدان نموا؛ (ب) تعزيز القدرات في مجال صياغة وتنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي الموجهة نحو التنمية؛ (ج) تعزيز القدرات في مجال تشجيع الاستثمار لصالح المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ (د) دعم نقل التكنولوجيات الحديثة

المحسنة والسليمة بيئيا. وقدمت اللجنة الدعم في وقت لاحق في عام ٢٠١٣ إلى تايلند لاستضافة المناسبة التي نظمت تحت عنوان ”الحوار الوزاري لآسيا والمحيط الهادئ: من الأهداف الإنمائية للألفية إلى خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥“. وكان الاجتماع هو أول اجتماع من نوعه يعقد في المنطقة وجرى فيه النظر في أولويات آسيا والمحيط الهادئ ضمن إطار عملية صياغة أهداف تتعلق بالتنمية المستدامة.

(ب) تعزيز الشراكات وتبادل المعارف في ما بين الدول الأعضاء والمجتمع المدني وشركاء التنمية الآخرين ذوي الصلة، فيما يتعلق بمعالجة المجالات الرئيسية ذات الأولوية في جنوب شرق آسيا، دعماً لتحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

٥٢٥ - قدمت اللجنة الدعم اللازم لتنفيذ الخطة الرئيسية للربط الإلكتروني لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، وشاركت في الندوة الثالثة للرابطة بشأن الربط الإلكتروني، وفي مشاورة غير رسمية عقدت في بنوم بنه في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ تحت إشراف لجنة تنسيق الربط الإلكتروني التابعة للرابطة، وأطلع فيها الأعضاء المشاركون على معلومات مستكملة عن المبادرات الإقليمية التي تسهم في الربط الإلكتروني للرابطة على صعيد المسائل المتعلقة بالهياكل الأساسية للنقل والمسائل ذات الأولوية في مجال تيسير النقل. وشاركت اللجنة أيضا في الاجتماع السادس عشر لمنتدى النقل دون الإقليمي لمنطقة ميكونغ الكبرى، الذي عقد في ناي بيي تاو، ميانمار، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

الباب ٢٠
التنمية الاقتصادية في أوروبا

لمحة عن أهم نتائج البرامج

أجرت الأطراف في اتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية تعديلا تاريخيا على الاتفاقية في أثناء فترة السنتين فتح بموجبه باب الانضمام إليها أمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وكفلت المساواة في إمكانية الاستفادة من المياه في جميع أنحاء العالم. واعتمدت الأطراف في اتفاقية التلوث الجوي البعيد المدى عبر الحدود تعديلات على البروتوكول المتعلق بالحد من التحمض وإتخام المياه بالمغذيات والمستوى الأرضي من الأوزون والبرتوكول المتعلق بالمعادن الثقيلة، بهدف الحد من الانبعاثات الضارة وفقدان التنوع البيولوجي، وتشجيع التكنولوجيات الجديدة والنظيفة، وتحقيق أمور تعود بالنفع على الناس من الوجهتين الصحية والاقتصادية. واعتمد المنتدى العالمي لتنسيق الأنظمة

المتعلقة بالمركبات ١٠ من الأنظمة الجديدة و ١٧٤ من الأنظمة القائمة المحدثة، من أجل تحسين سلامة المركبات والنهوض بأدائها البيئي. وعدلت ستة صكوك قانونية دولية حتى تتماشى مع توصيات الأمم المتحدة المتعلقة بنقل البضائع الخطرة، وشمل ذلك جميع الصكوك القانونية الرئيسية التي تنظم النقل الدولي للبضائع الخطرة بالطرق البرية والسكك الحديدية وعن طريق الممرات المائية الداخلية وكذلك عن طريق الجو والبحر. وحصل مركز الامتياز الدولي للشراكات بين القطاعين العام والخاص التابع للجنة الاقتصادية لأوروبا على الجائزة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. واعتمدت اللجنة الاقتصادية لأوروبا استراتيجية للإدارة المستدامة للمساكن والأراضي للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠ وخطة عمل لقطاع الغابات في ظل الاقتصاد الأخضر للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠. ووفرت المشاورات التي نظمت بين أصحاب المصلحة المتعددين في اسطنبول في عام ٢٠١٣ منظورا إقليميا بشأن جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في أوروبا ووسط آسيا.

التحديات والدروس المستفادة

ظل التوفيق بين تزايد الطلبات من جانب الدول الأعضاء وتناقص الموارد المخصصة للبرنامج يمثل التحدي الرئيسي. وكان التباين في وجهات نظر الدول الأعضاء سببا في تعقيد تنفيذ برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ والتخطيط لبرنامج عمل فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وتبين من استعراض اللجنة لعملية إصلاح اللجنة الاقتصادية لأوروبا لعام ٢٠٠٥ أن البلدان المتقدمة النمو والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية تتفاوت احتياجاتها الإنمائية، وبالتالي، تتباين أولوياتها.

معدّل تنفيذ النواتج

٥٢٦ - تستند النتائج المشار إليها أعلاه إلى نسبة تنفيذ قدرها ٩١ في المائة من النواتج المقرّرة القابلة للقياس الكمي البالغ عددها ٣ ٣٢٣ ناتجا.

٥٢٧ - ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/66/6 (Sect.20) و Corr.1).

التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) إدارة برنامج العمل على نحو فعال

٥٢٨ - حقّقت اللجنة الاقتصادية لأوروبا معدّلا عاما لتنفيذ النواتج بلغ ٩١ في المائة من النواتج المقررة القابلة للقياس الكمي البالغ عددها ٣ ٣٢٣ ناتجا. وقد أدى دمج وحدة

التعاون التقني ووحدة تخطيط البرامج ورصدها وتقييمها في وحدة جديدة هي وحدة إدارة البرامج، وإنشاء وحدة السياسات الإنمائية والتنسيق بين القطاعات في أثناء فترة السنتين إلى زيادة الاتساق في تنفيذ البرامج في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣.

(ب) تعزيز التماسك والتعاون بين اللجنة وسائر الكيانات الإقليمية، بما في ذلك اللجان الإقليمية

٥٢٩ - عقدت آلية التنسيق الإقليمية لأوروبا ووسط آسيا أربعة اجتماعات. وعرض التقرير المشترك الصادر عن الآلية ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، المعنون ''من مرحلة الانتقال إلى مرحلة التحول: التنمية المستدامة والشاملة للجميع في أوروبا ووسط آسيا'' في أثناء عملية التحضير الحكومية الدولية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام ٢٠١٢. أما تقريرهما المشترك المعنون ''بناء مجتمعات أكثر شمولا واستدامة ورخاء في أوروبا ووسط آسيا: رؤية مشتركة للأمم المتحدة بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥''، فعرض في أثناء نشاط جانبي نظم في نيويورك وكذلك في أثناء المشاورة الإقليمية التي نظمت في اسطنبول وأدت إلى تشكيل أولويات التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في أوروبا ووسط آسيا. وأصدرت اللجنة بالتعاون مع لجان إقليمية أخرى تقريرين معنونين: ''النمو الأخضر والتنمية المستدامة: منظورات إقليمية'' و ''منظور إقليمي عن خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥''. وجرى ضمان التنسيق مع اللجان الإقليمية الأخرى عن طريق عقد اجتماعات منتظمة للأمناء التنفيذيين ورؤساء تخطيط البرامج. كذلك شاركت اللجنة الاقتصادية لأوروبا في الحوارات التي نظمها المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الثانية مع اللجان الإقليمية وفي أعمال اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

(ج) تحسُّن الوعي بعمل اللجنة وسهولة الحصول على معلومات بهذا الشأن من جانب الدول الأعضاء في اللجنة وسائر الجهات المعنية

٥٣٠ - اعتمدت اللجنة استراتيجية جديدة في مجال الاتصالات لكفالة مزيد من الظهور لعملها من خلال زيادة الكفاءة في أنشطة الإعلام والتوعية العامة. وفي عام ٢٠١٢، اكتمل تنفيذ نظام إدارة المحتوى الشبكي. ويوفر الموقع الشبكي المحسن الخاص باللجنة سبلا أفضل وأكثر اتساقا للحصول على كافة المعلومات. ويمكن الاطلاع على محتوى الموقع باللغة الإنكليزية وعلى أجزاء منه بالفرنسية والروسية. وأضيفت ثلاثة أجزاء جديدة للموقع تتعلق بأنشطة الأمين التنفيذي، وبآراء الخبراء، ومجموعة أدوات الاقتصاد الأخضر. وفي كل أسبوع، يعرض أحد الخبراء على الموقع آراءه بشأن موضوع مختار. وجرى إعداد مجموعتين من الأفلام التي تعد سنويا عن أنشطة اللجنة ومجموعتين من النشرة الإخبارية المعنونة النشرة الأسبوعية للجنة الاقتصادية لأوروبا ومن النشرات الصحفية، وهما مجموعتان يجري إعدادهما

سنويا، ونشرت هذه المواد على الإنترنت (الموقع الشبكي للجنة وموقع يوتيوب). وتجلى ارتفاع مستوى الاهتمام بأنشطة اللجنة في ارتفاع عدد مرات مطالعة صفحات الموقع: ١٠٥ ملايين مرة في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، وهو رقم أعلى بكثير من فترة السنتين السابقة.

البرنامج الفرعي ١
البيئة

(أ) تعزيز القدرات الوطنية المتعلقة بنظم الرصد والتقييم في مجال البيئة في بلدان أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى وجنوب شرق أوروبا

٥٣١ - في أثناء فترة السنتين، تواصل تعزيز القدرة على الاضطلاع بأعمال المراقبة البيئية وأحرز تقدم في تعزيز الأساس القانوني لعمليات الرصد والتقييم البيئيين. وتحقق قدر كبير من المنجزات في ١٥ بلدا، وعلى وجه الخصوص، قامت أذربيجان وأرمينيا وأوكرانيا والجبل الأسود وجورجيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وطاجيكستان بتوسيع شبكات الرصد الجوي لديها. وقامت أذربيجان وجمهورية مولدوفا وجورجيا بتعزيز ما لديها من شبكات الرصد الجوي الهيدرولوجي أو البيولوجي. وعلاوة على ذلك، اتخذت سبعة بلدان خطوات لتحسين إدارة البيانات ونوعية التقارير، وزيادة الاستعانة بالمؤشرات في التقييمات البيئية. وقامت أذربيجان وبيلاروس وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجورجيا بوضع نظم لجمع البيانات الإلكترونية أو تحسين الموجود لديها من تلك النظم؛ واستحدثت بيلاروس وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة سبلا تمكِّن من جمع البيانات بصورة آنية عن نوعية الهواء؛ وأنشأ كل من الجبل الأسود وصربيا نظاما متكاملا لإدارة البيانات. واضطلعت أذربيجان والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا بتحسين نوعية التقارير المستندة إلى المؤشرات والمتعلقة بحالة البيئة.

(ب) تعزيز تنفيذ الدول الأعضاء للالتزامات البيئية الإقليمية تعهدت بها اللجنة

٥٣٢ - ازداد العدد الإجمالي للتقارير الصادرة عن الدول الأعضاء بشأن التقدم المحرز في تنفيذ اتفاقات اللجنة المتعددة الأطراف المتعلقة بالبيئة بما قدره ١٢١ تقريرا ليصل بذلك إلى ٤٥٠ تقريرا في نهاية فترة السنتين. وشمل ذلك العدد ٣٨ تقريرا يخص الاتفاقية المتعلقة بالآثار عابرة الحدود للحوادث الصناعية، و ٢٦ تقريرا يخص البروتوكول المتعلق بالمياه والصحة الملحق باتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية؛ و ٣٨ تقريرا يخص اتفاقية تقييم الأثر البيئي في إطار عبر حدودي (اتفاقية اسبو)، و ١٩ تقريرا يخص بروتوكول التقييم البيئي الاستراتيجي الملحق باتفاقية اسبو.

(ج) تحسين الأداء البيئي في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية

٥٣٣ - ازداد بحلول نهاية عام ٢٠١٣ عدد البلدان التي أظهرت تقدما في الأداء البيئي من ١٥ بلدا إلى ٢١ بلدا. فمن بين البلدان الستة التي خضعت للاستعراض في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، تم استعراض أربعة بلدان للمرة الثانية أو الثالثة. وأكد كل من الاستعراض الثاني والثالث تحسن الأداء البيئي في تلك البلدان في الفترة المنقضية منذ إجراء الاستعراض السابق. وأفادت تلك البلدان بأنها قد نفذت ٢٨٧ توصية، منها ٢٠١ توصية كان تنفيذها كاملا أو جزئيا. ومن الجدير بالذكر أن معدل تنفيذ التوصيات الموجهة للسلطات المعنية بالبيئة كان أعلى من المعدل الخاص بالتوصيات الموجهة لغيرها من جهات صنع القرار. وقد استلزم تنفيذ التوصيات التي تغطي مجالات خبرة واسعة أو جهات معنية كثيرة فترات أطول.

البرنامج الفرعي ٢
النقل

(أ) تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي للنقل البري الدولي الذي يشمل الطرق والسكك الحديدية والطرق المائية الداخلية ووسائل النقل المتعدد الوسائط، بما في ذلك البنى التحتية للنقل والخدمات ذات الصلة، وتيسير عبور الحدود، ونقل البضائع الخطرة، وتصنيع المركبات ومسائل النقل الأخرى

٥٣٤ - ظلت في فترة السنتين نسبة الصكوك القانونية السارية مقارنة بمجموع الصكوك القانونية المتفق عليها التي أصدرتها اللجنة في ميدان النقل هي ٨٥ في المائة، وهي نسبة تقل قليلا عن النسبة المستهدفة. واعتمد المنتدى العالمي لتنسيق الأنظمة المتعلقة بالمركبات ١٠ أنظمة جديدة من أنظمة الأمم المتحدة تهدف إلى النهوض بسلامة المركبات وأدائها البيئي، كما قام بتحديث ١٧٤ من الأنظمة القائمة. وتم تعديل ستة صكوك قانونية دولية لتتماشى مع الطبعة السابعة عشرة المنقحة من توصيات الأمم المتحدة المتعلقة بنقل البضائع الخطرة، وشمل ذلك جميع الصكوك القانونية الرئيسية التي تنظم النقل الدولي للبضائع الخطرة بالطرق البرية والسكك الحديدية وعن طريق الممرات المائية الداخلية وكذلك عن طريق الجو والبحر. وتم أيضا وفقا لذلك، حسب ما ذكره الأمين العام للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (انظر تحديث الكثير من الأنظمة الوطنية القائمة في هذا المجال E/2013/51).

(ب) توسيع رقعة المناطق المشمولة بالصكوك القانونية والتوصيات الصادرة عن اللجنة في مجال النقل وزيادة فعالية تنفيذها

٥٣٥ - نتيجة للمساعدة التي قدمتها اللجنة إلى الدول الأعضاء، ازداد عدد الدول الأطراف في الصكوك القانونية للأمم المتحدة المتعلقة بالنقل التي تديرها اللجنة، والبالغ عددها ٥٨ صكا، من ٦٨٠ ١ دولة في عام ٢٠١١ إلى ٦٩٢ ١ دولة في عام ٢٠١٣. وشملت قائمة الدول الأطراف الجديدة جمهورية مولدوفا والدانمرك وقطر وقيرغيزستان ولبنان ومصر والمغرب (صكان) وتركيا وسلوفينيا (ثلاثة صكوك). وعلى الرغم من أن هذه الصكوك القانونية لا تزال تجتذب أطرافا متعاقدة جديدة، فإن الزيادة كانت أقل من الزيادة التي طرأت في السنوات السابقة. أما فيما يتعلق برصد التنفيذ، فقد وضعت في عام ٢٠١٣ آلية واحدة جديدة، هي قائمة المعايير والبارامترات الرئيسية للشبكة الإلكترونية للمجاري المائية (''الكتاب الأزرق'')، التي تتصل بالاتفاق الأوروبي المتعلق بالطرق المائية الداخلية الرئيسية ذات الأهمية الدولية.

(ج) تعزيز القدرة الوطنية على إنشاء البنى التحتية للنقل في البلدان الأوروبية وعبر القارة، ولا سيما في بلدان أوروبا الشرقية وجنوب شرق أوروبا وبلدان القوقاز وآسيا الوسطى، وكذلك على اتخاذ تدابير لتيسير النقل، مع إيلاء عناية خاصة للبلدان غير الساحلية التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وجيرانها

٥٣٦ - ظل في عام ٢٠١٣ عدد الدول الأعضاء في الاتفاقات الرئيسية الأربعة وبروتوكولاتها هو ١١٩ دولة. وفي الوقت نفسه أخذ عدد بلدان اللجنة المشاركة في مشاريع الهياكل الأساسية للنقل على الصعيد دون الإقليمي يزداد بانتظام، وانضم بلدان (بولندا وصربيا) إلى المرحلة الثانية من مشروع خطوط النقل الأوروبية - الآسيوية، ليصل بذلك العدد الإجمالي للبلدان المشاركة إلى ٢٩ بلدا. وازداد عدد البلدان المشاركة في مشروعي طريق السيارات العابر لأوروبا من الشمال إلى الجنوب وخطوط السكة الحديدية العابرة لأوروبا بمقدار بلد واحد، ليصل العدد في عام ٢٠١٢ إلى ٣٠ بلدا. واكتملت المرحلة الثانية من مشروع خطوط النقل الأوروبية - الآسيوية، واعتُمدت دراسة تشتمل على نتائج تلك المرحلة في المؤتمر الوزاري الذي عقد في جنيف في عام ٢٠١٣. وأطلق المشاركون في المؤتمر أيضا المرحلة الثالثة من المشروع وأعربوا عن دعمهم من خلال بيان مشترك بشأن تطوير خطوط النقل الأوروبية - الآسيوية في المستقبل وإعلان مشترك بشأن تعزيز النقل بواسطة خطوط السكة الحديدية الأوروبية - الآسيوية.

(د) تعزيز القدرة الوطنية لدى بلدان أوروبا الشرقية وجنوب شرق أوروبا والقوقاز وآسيا الوسطى على تنفيذ الصكوك القانونية والقواعد والمعايير ذات الصلة الصادرة عن اللجنة الاقتصادية لأوروبا

٥٣٧ - وفقا لتحليل أجري لردود المشاركين على استبيانات التقييم، ازداد مستوى رضا المشاركين عن أنشطة بناء القدرات التي تنظمها اللجنة في بلدان أوروبا الشرقية وجنوب شرق أوروبا والقوقاز وآسيا الوسطى من ٦٥ في المائة إلى ٨٠ في المائة. وتجاوز عدد البلدان التي وضعت أهدافا تتعلق بتحسين مستوى السلامة على الطرق العدد المستهدف، إذ وصل عددها إلى ٣٨ بلدا.

البرنامج الفرعي ٣
الإحصاءات

(أ) تبسيط أنماط أنشطة الأعمال الإحصائية من خلال التنسيق بين المنظمات الدولية وإزالة جوانب التداخل وسد الفجوات

٥٣٨ - قامت اللجنة في أثناء فترة السنتين، بهدف النهوض بالتنسيق فيما بين الوكالات وإزالة جوانب التداخل وسد الفجوات في الأنشطة الإحصائية في المنطقة، بتنظيم استعراضات متعمقة للأعمال الإحصائية التي تجري على الصعيد الدولي في ستة مجالات، هي: شيخوخة السكان؛ وأعمال المصارف؛ والتأمين والإحصاءات المالية، وإحصاءات الفقر؛ والأنشطة السياسية وغيرها من الأنشطة المجتمعية؛ والبيانات الضخمة؛ وتنظيم المشاريع. وفي إطار متابعة هذه الاستعراضات، بدأت العمل على تحسين توافر الإحصاءات المتعلقة بالشيخوخة وتقديم التوجيه بشأن البيانات الضخمة في الإحصاءات الرسمية. وفي الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، قدمت ٢٦ منظمة دولية معلومات إلى قاعدة بيانات اللجنة الخاصة بالأنشطة الإحصائية الدولية من أجل تنسيق العمل. واستُخدم نظام التصنيف الخاص بقاعدة البيانات التي وضعتها اللجنة استخداما كاملا من جانب الاتحاد الدولي المعني بتبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية وشعبة الإحصاءات في قائمة الجرد العالمية للمعايير الإحصائية الموجودة لديهما.

(ب) زيادة إتاحة إحصاءات في قاعدة بيانات اللجنة تقدَّم في حينها وتكون قابلة للمقارنة وموثوقا بها، ومنها البيانات المصنَّفة جنسانيا عن جميع البلدان الواقعة في منطقة اللجنة

٥٣٩ - أحرز تقدم فيما يتعلق بتوافر إحصاءات عالية الجودة عن الاقتصاد الكلي والمسائل الاجتماعية والديمغرافية في قاعدة بيانات اللجنة. وبدأت في إطار قاعدة البيانات أعمال مركز

جديد لتبادل المعلومات يهدف إلى مواءمة بيانات بلدان رابطة الدول المستقلة المتعلقة بالهجرة. وجرى تحسين دقة توقيت قاعدة البيانات واكتمالها وموثوقيتها وقابليتها للمقارنة. وأتيح ما مجموعه ١٥٨ سلسلة زمنية إحصائية في قاعدة البيانات، من بينها ٧ سلاسل جديدة من مركز تبادل المعلومات المتعلقة بالهجرة. وظل مستوى رضا المستعملين مرتفعا، إذ يشير استقصاءان أجريا على الإنترنت إلى أن ٨٤ في المائة من المستعملين وصفوا البيانات بأنها ممتازة أو جيدة. وفي الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، ازدادت عمليات تنزيل البيانات بنسبة ٤١ في المائة بالمقارنة مع الفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وأدت عمليات جمع البيانات المؤتمتة التي أرستها اللجنة إلى زيادة دقة توقيت البيانات وموثوقيتها. وأدت واجهة جديدة لاستعمال الشبكة إلى تحسين الخواص الوظيفية للبيانات وطريقة عرضها.

(ج) تحديث معايير ومنهجيات وممارسات موضوعة حديثا لكفالة توفير إحصاءات قابلة للمقارنة دوليا

٥٤٠ - في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، صدق مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين على ستة مبادئ توجيهية منهجية، هي: توصياته المتعلقة بقياس التنمية المستدامة؛ وتقرير تقييم الحالة المتعلق بقياس رأس المال البشري؛ ومجموعة من الممارسات الجيدة في مجال إدارة الموارد البشرية والتدريب؛ ومبادئ توجيهية لمواءمة استقصاءات استخدام الوقت؛ وتصنيف دولي للجرائم للأغراض الإحصائية؛ وتحليل لتقديرات الهجرة الدولية باستخدام التعاريف المختلفة لطول مدة الإقامة. وشاركت اللجنة في سبعة من مشاريع المنظمات الدولية الأخرى، بما في ذلك شعبة الإحصاءات ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية. وساهمت اللجنة أيضا في صياغة منشورات مشتركة مع تلك المنظمات الدولية، وقدمت توصيات وبيان للممارسات الجيدة في ما يتعلق بضمان إمكانية مقارنة الإحصاءات. واضطلعت اللجنة بأعمال منهجية في ٢٧ مجالا من المجالات الإحصائية البالغ عددها ٥٥ مجالا التي يشملها تصنيف الأنشطة الإحصائية الدولية.

(د) تحسين مستوى المساعدة المقدمة لتنفيذ المعايير والممارسات السليمة الدولية في مجال الإحصائيات الرسمية، ولا سيما في البلدان الأقل تقدما في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بما في ذلك ما يتعلق بالمؤشرات المراعية للاعتبارات الجنسانية

٥٤١ - عقدت اللجنة ١٣ حلقة عمل تدريبية واضطلعت بعدد من البعثات الاستشارية من أجل معالجة الفجوات القائمة على صعيد القدرات لدى البلدان التي لا تزال بصدد تطوير نظمها الإحصائية. وقد غطت تلك الأنشطة ١٢ من المجالات الإحصائية التي طلبت فيها الدول الأعضاء مساعدة اللجنة. وإجمالا، بلغت نسبة الخبراء الذين شاركوا في الحلقات

التدريبية التي نظمتها اللجنة ورأوا أن التدريب كان رفيع النوعية ومفيدا لعملهم ٨٩ في المائة. وقد تم إدماج التقدم المحرز في تنفيذ المعايير الدولية وكفالة الامتثال للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية في التقييمات العالمية التي أجرتها اللجنة للنظم الإحصائية الوطنية في بيلاروس وجمهورية مولدوفا وجورجيا وطاجيكستان ومنغوليا بالتعاون مع المكتب الإحصائي ورابطة التجارة الحرة الأوروبية. وقدمت في التقييمات العالمية توصيات لبلدان محددة تتعلق بتنمية القدرات الإحصائية الوطنية، وقامت منظمات دولية أخرى باستخدام تلك التوصيات في تخطيط أنشطتها المتعلقة ببناء القدرات وحشد الموارد، ومن تلك المنظمات البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية.

البرنامج الفرعي ٤
التعاون والتكامل في الميدان الاقتصادي

(أ) زيادة المعرفة بالممارسات والسياسات الجيدة المتعلقة بتهيئة بيئة مالية وتنظيمية تفضي إلى تحقيق النمو الاقتصادي، والتنمية الابتكارية، وزيادة القدرة التنافسية لدى المؤسسات وتحقيق الأنشطة الاقتصادية مما يساعد اللجنة على صياغة التوصيات المتصلة بالسياسات في هذا الشأن

٥٤٢ - تم في فترة السنتين إعداد تسع مجموعات من التوصيات المتعلقة بالسياسات، والمتصلة بما يلي: (أ) البعد الإقليمي للابتكار؛ (ب) الملكية الفكرية والسياسات التنافسية باعتبارها من محركات الابتكار؛ (ج) سياسات الابتكار في أوكرانيا؛ (د) الابتكار والعمل الحر؛ (هـ) الابتكار في القطاع العام؛ (و) الاستعانة بنموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تجديد المباني العامة؛ (ز) الأطر التشريعية، وعملية تقديم العطاءات، وتوزيع المخاطر، وقواعد المشتريات المتعلقة بالشراكات بين القطاعين العام والخاص في تركمانستان؛ (ح) تنمية الأطر والمشاريع التمكينية بما يخدم الشراكات بين القطاعين العام والخاص في قيرغيزستان؛ (ط) تطوير المؤسسات والإجراءات ووضع خطة للهياكل الوطنية للشراكات بين القطاعين العام والخاص في بيلاروس وجمهورية مولدوفا وطاجكستان. وقد نتجت هذه التوصيات عن عمليات تبادل الخبرات فيما بين الدول الأعضاء والخبراء الوطنيين والدوليين من القطاعين العام والخاص في أثناء دورات ومؤتمرات لجنة التعاون والتكامل في الميدان الاقتصادي وهيئاتها الفرعية، وهي أفرقة الأخصائيين المعنيين بالسياسات المتعلقة بالابتكار والقدرة على المنافسة، وبالملكية الفكرية وبالشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص.

(ب) تعزيز تنفيذ توصيات اللجنة المتصلة بالسياسات المذكورة أعلاه

٥٤٣ - في إطار متابعة استعراضات الأداء الابتكاري، اعتمدت البلدان المستفيدة تدابير على النحو التالي: بيلاوس (أ) وسعت مفهوم الابتكار في إطار استراتيجيتها الوطنية المتعلقة بالابتكار بحيث يشمل الابتكارات التنظيمية والابتكارات المتعلقة بالتسويق والخدمات، (ب) استحدثت تغييرات في التشريعات المتصلة بالملكية الفكرية بغرض منح حقوق لمنظمات البحث والتطوير والمخترعين، (ج) وضعت أدوات للسياسات تمكن من تقبل المخاطر وإدارتها، (د) أعدت مشروع قانون بشأن تمويل المشاريع وأدخلت إصلاحات على صندوق بيلاروس للابتكار؛ كازاخستان أعدت (هـ) مفهوما لتنمية الابتكار حتى عام ٢٠٢٠، (و) منهجية لتنمية نظم الابتكار على الصعيد الإقليمي، (ز) توجيهات ذات أولوية في مجال العلم والتكنولوجيا؛ أوكرانيا (ح) أجرت تغييرات في إدارة أنشطتها المتعلقة بالابتكار، (ط) وضعت أدوات إضافية على صعيد السياسات لتقديم الدعم المالي للهيئات الحاضنة ومجمعات العلوم ومراكز الابتكار؛ طاجيكستان (ي) اعتمدت قانونا جديدا بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛ وأدت التقييمات الوطنية لدرجة الاستعداد لدى الشراكات بين القطاعين العام والخاص إلى وضع مشاريع رائدة في قطاعات مختارة في (ك) بيلاروس، و (ل) مولدوفا، و (م) طاجيكستان.

(ج) تعزيز القدرة الوطنية في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تشجيع الممارسات الجيدة وتنفيذ توصيات اللجنة المتصلة بالسياسات المذكورة أعلاه

٥٤٤ - تم في أثناء فترة السنتين تنظيم أكثر من ٣٠ نشاطا لبناء القدرات قائما على الطلب في الدول الأعضاء، بالتعاون الوثيق مع الجهات الشريكة في الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية الأخرى. وأشارت النتائج التي خلصت إليها دراسة استقصائية للدول الأعضاء إلى أن البلدان قامت في ٣٢ حالة بمتابعة أنشطة بناء القدرات التي اضطلعت بها لجنة التعاون والتكامل في الميدان الاقتصادي (لجنة التعاون). وشملت تلك الحالات استخدام المواد المقدمة من لجنة التعاون في أنشطة التدريب/بناء القدرات على الصعيد الوطني وتكييف هذه المواد بحيث يمكن الاستفادة منها في تلك الأنشطة؛ وقيام المشاركين في أنشطة بناء القدرات التي تضطلع بها لجنة التعاون بنشر المعارف الجديدة والدروس المستفادة في أوساط الأقران وغيرهم من الموظفين؛ والبدء في إجراء استعراضات للإجراءات التشغيلية أو القواعد أو الأنظمة أو الولايات أو التشريعات نتيجة للأفكار المكتسبة من أنشطة لجنة التعاون. وبالنظر إلى أن من أجابوا على أسئلة الاستقصاء كان لديهم الخيار في أن يفصحوا عن هويتهم أو أن يمتنعوا عن ذلك، لم يكن من الممكن دائما أن تعزى الردود إلى بلدان بعينها. غير أن الاتحاد الروسي

وأوكرانيا وبيلاروس ورومانيا كانت من بين البلدان التي أفادت بأنها اضطلعت بأنشطة للمتابعة.

البرنامج الفرعي ٥
الطاقة المستدامة

(أ) إحراز تقدم في الحوار الدولي بين الحكومات والجهات الفاعلة في القطاع الصناعي بشأن مسائل تنمية الطاقة المستدامة، ولا سيما إنتاج طاقة أنظف، وتأمين الطاقة، وتنويع مصادر الطاقة، مع إيلاء اهتمام خاص لتشجيع استخدام الطاقة الجديدة والمتجددة

٥٤٥ - استنادا إلى الدراستين الاستقصائيتين السنويتين اللتين تم إجراؤهما للدول الأعضاء خلال فترة السنتين، رأى ما يقرب من ٩٠ في المائة من المجيبين أن المناقشات التي أجرتها اللجنة بشأن السياسة العامة والمسائل التقنية كانت ''مفيدة'' أو ''مفيدة جدا'' في اتخاذ القرارات، ورأوا أن اللجنة محفل هام للحوار والتعاون بين الحكومات وجهات الصناعة على الصعيد الدولي بشأن الطاقة المستدامة. وفي كلا الدراستين الاستقصائيتين السنويتين، ذكر نحو ٧٩ في المائة من المجيبين أنهم من صانعي القرارات أو مستشاريهم. وفيما يتعلق بالدراسة الاستقصائية التي أجريت على الإنترنت في عام ٢٠١٢، أشار ٨٠ في المائة من المجيبين إلى أنهم وجدوا المعلومات المقدمة من اللجنة والتقارير التقنية والموجهة نحو السياسات الصادرة عنها بشأن قضايا الطاقة المستدامة مفيدة أو مفيدة جدا.

(ب) إحراز تقدم في معالجة مسائل حفظ الطاقة وكفاءة استخدامها على صعيد منطقة اللجنة، ولا سيما المسائل التي تؤدي إلى التقليل من الآثار البيئية المتصلة بالطاقة، بما في ذلك إحراز تقدم في إنشاء أسواق للطاقة ذات الكفاءة في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية

٥٤٦ - عقدت في عام ٢٠١٢ دورتان قطريتان لتدريب واضعي المشاريع، والمسؤولين الحكوميين وممثلي النظام المصرفي والقطاع الخاص في أوكرانيا وكازاخستان بغرض الارتقاء بالمهارات اللازمة لوضع مقترحات لمشاريع تتعلق بالكفاءة في استخدام الطاقة تكون مقبولة لدى المصارف. وفي عام ٢٠١٣، نظمت دورتان لتدريب واضعي المشاريع في مجال تنمية الأعمال التجارية، في تركيا وكازاخستان (لما عدده ٨٠ من واضعي المشاريع وأصحابها من ٢٣ بلدا من بلدان اللجنة الاقتصادية لأوروبا)، وذلك بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ. ونظم منتديان دوليان معنيان بالطاقة في قيرغيزستان في عام ٢٠١٢ (لما عدده ١٣٠ مشاركا من ٢٢ بلدا)، وفي جورجيا في عام ٢٠١٣ (لما عدده ٢١٠ مشاركين من ٢٨ بلدا). وتبين من الدراستين الاستقصائيتين لعامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ أن ٧٣ في المائة من

المجيبين رأوا أن هذه المناقشات المتعلقة بالسياسة العامة ''مفيدة''. ونتيجة لهذا العمل، وحسب ما أشار إليه المشاركون، تم في إطار برنامج كفاءة الطاقة للقرن ٢١ وضع ١٤ مشروعا جديدا من مشاريع الاستثمار في كفاءة الطاقة والموافقة على تمويلها في بلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

(ج) زيادة توسيع نطاق توصيات اللجنة/مبادئها التوجيهية وصكوكها المتعلقة بتنمية الطاقة المستدامة وتنفيذها، ولا سيما توسيع نطاق تصنيف الأمم المتحدة الإطاري لموارد الطاقة الأحفورية والمعدنية وتنفيذه

٥٤٧ - تم وضع الصيغة النهائية للمواصفات الخاصة بتطبيق تصنيف الأمم المتحدة الإطاري لموارد الطاقة الأحفورية. ونظمت خمس حلقات عمل على الصعيد الإقليمي واثنتان على الصعيد الوطني لبناء القدرات فيما يتعلق بتطبيق التصنيف في شيلي (لما عدده ٦٠ مشاركا من ٢٠ بلدا)، والهند (لما عدده ٢٣٠ مشاركا على الصعيد الوطني)، والمكسيك (لما عدده ٧٧ مشاركا على الصعيد الوطني)، والبرتغال (لما عدده ٦٥ مشاركا من ٢٧ بلدا)، وسويسرا (لما عدده ٨٥ مشاركا من ٢٠ بلدا)، وتايلند (لما عدده ٣٥ مشاركا من ١٠ بلدان) والمملكة المتحدة (لما عدده ٥٠ مشاركا من ٣ بلدان). وساهمت حلقات العمل التدريبية تلك في زيادة الوعي بالتصنيف على الصعيد العالمي. وقدمت ١٣ منظمة من المنظمات الفنية الدعم لزيادة تطوير التصنيف وتنفيذه، وهو عدد تجاوز العدد المستهدف. وبالمثل، تجاوز عدد البلدان التي أعربت عن الاهتمام بتطبيق التصنيف في إطار إدارة مواردها العدد المستهدف، وأجريت دراسات لحالات إفرادية في الأرجنتين، وتايلند، وجمهورية تترانيا المتحدة، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وكمبوديا، والمكسيك، وملاوي، ونيجيريا، والهند.

البرنامج الفرعي ٦
التجارة

(أ) اعتماد الدول الأعضاء التوصيات والقواعد والمعايير والمبادئ التوجيهية والأدوات الصادرة عن اللجنة لتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية، وزيادة تنفيذها لها

٥٤٨ - في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، اعتمدت الدول الأعضاء ٢٥ من التوصيات والقواعد والمعايير والأدوات الجديدة/المنقحة، بما في ذلك دليل عمليات التخطيط والتنفيذ القائمة على نظام النافذة الوحيدة والدليل التنفيذي لتيسير التجارة. وكما يتبين من ضخامة عدد مرات مطالعة الصفحات المعنية، فقد ازداد عدد البلدان والمؤسسات التي تستخدم هذه الأدوات الإلكترونية من أجل تعزيز التجارة عبر الحدود في جميع أنحاء العالم عما كان عليه خلال فترة

السنتين السابقة. وفي متابعة لاعتماد اللجنة الاقتصادية لأوروبا للدليل التنفيذي لتيسير التجارة المتاح على شبكة الإنترنت، قامت الأمانة بتدريب صانعي السياسات وأفراد القطاع الخاص من جميع مناطق العالم على إدارة عمليات الإصلاح في مجال تيسير التجارة، وتطوير البرامج الوطنية لتيسير التجارة. كذلك ساعدت هذه الجهود التي اضطلعت بها اللجنة في إدماج مسألة تيسير التجارة في السياسات التجارية الوطنية في البلدان المستفيدة. واضطلعت اللجنة بتعزيز التعاون التجاري من خلال تنظيم عدد كبير من الأنشطة الخاصة ببلدان ومناطق بعينها. وساعدت تلك الأنشطة، التي كانت تنظم في كثير من الأحيان مع منظمات دولية أخرى، على زيادة القدرات المتصلة بالتجارة في القطاعين العام والخاص في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والبلدان النامية.

(ب) اعتماد الدول الأعضاء التوصيات والقواعد والمعايير والمبادئ التوجيهية والأدوات الصادرة عن اللجنة بشأن التعاون التنظيمي

٥٤٩ - اعتمدت الدول الأعضاء توصيتين وأداة جديدة من أجل تعزيز التعاون التنظيمي وتنفيذ نظم تقييم المخاطر على الصعيد العالمي على النحو التالي: جرى من خلال التوصية المعنونة ''التثقيف بالمسائل المتصلة بالمعايير'' حث الحكومات على إدراج المعايير وما يتصل بها من مسائل تنظيمية في مناهج التعليم العالي، أما التوصية المعنونة ''الرجوع إلى المعايير'' فقد ساعدت السلطات على الاستعانة بالخبرات المتعلقة بالمعايير دون الإخلال بحقوق الملكية الفكرية للهيئات المعنية بوضع المعايير. واشتملت الدراسة المعنونة ''إدارة المخاطر ضمن الأطر التنظيمية: نحو إدارة أفضل للمخاطر''، على توجيه لصانعي السياسات فيما يتعلق بوضع الأنظمة التي تضمن مزيدا من السلامة في المنتجات والعمليات التجارية دون المساس بالابتكار والتنمية الاقتصادية والتجارة الدولية. ومن ثمار التعاون الاستراتيجي مع المنظمات الدولية الأخرى تزويد السلطات من وسط آسيا بالتدريب على أدوات التعاون التنظيمي الخاصة باللجنة وتطبيق نموذج اللجنة لإدارة المخاطر على الصعيد العالمي في الآليات التنظيمية على صعيد الحد من أخطار الكوارث.

(ج) اعتماد الدول الأعضاء التوصيات والقواعد والمعايير والمبادئ التوجيهية والأدوات الصادرة عن اللجنة بشأن معايير الجودة الزراعية، وزيادة تنفيذها لها

٥٥٠ - ساهمت اللجنة الاقتصادية لأوروبا في أثناء فترة السنتين في تعزيز التجارة في المنتجات الزراعية من خلال وضع التوجيهات والمعايير. فعلى سبيل المثال، اعتمدت ٥٠ توصية جديدة ومنقحة، وهو ضعف العدد المستهدف، في أربعة مجالات، هي: الفواكه والخضروات الطازجة، واللحوم، والمنتجات الجافة والمجففة، وبذور البطاطس. ومن الجدير

بالملاحظة أن مزيدا من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والبلدان النامية أخذت خلال فترة السنتين في اعتماد معايير اللجنة واستخدامها. وسوف تسهم الزيادة في عدد البلدان التي قامت بتنفيذ معايير اللجنة بمقدار الثلث عن العدد المستهدف في تحسين نوعية المنتجات الزراعية في تلك البلدان وتحسين الاندماج في سلاسل الإمداد الإقليمية والدولية. وأدت عملية وضع معايير قائمة على الطلب في إطار اللجنة إلى مساعدة البلدان على قبول معايير الجودة واستخدامها من أجل زيادة فرصها في التصدير وتوليد الإيرادات من الإنتاج الزراعي والتجارة.

البرنامج الفرعي ٧
الأخشاب والغابات

(أ) زيادة فهم الإدارة المستدامة للغابات استنادا إلى تحسين الرصد، بما يشمل: '١' السياسات والمؤسسات، و '٢' موارد الغابات، و '٣' استخدام الأخشاب كمصدر للمواد والطاقة في الأسواق المحلية وأسواق التصدير استخداماً سليماً، و '٤' الآفاق المستقبلية للقطاع في سياق أوسع يشمل عدة قطاعات

٥٥١ - تم تنسيق عمليات جمع البيانات المتعلقة بموارد الغابات وسياساتها ومؤسساتها مع ست من المنظمات الدولية عن طريق وضع الاستبيان التعاوني لموارد الغابات، الذي يقلل من العبء الملقى على كاهل الدول الأعضاء في اللجنة فيما يتعلق بالإبلاغ عن الإدارة المستدامة للغابات، من حيث الكمية والنوعية. وقد انخفضت النسبة المئوية لبلدان اللجنة القادرة على تقديم ردود مُرضية على الاستبيان المتعلق بقطاع الغابات الذي اشترك في إعداده اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والمنظمة الدولية للأخشاب المدارية والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، والذي يرصد الاستخدام السليم للأخشاب، من ٧٠ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ٦٦ في المائة في عام ٢٠١٣. وكان السبب الرئيسي في هذا الانخفاض هو المعوقات التي واجهت المؤسسات الوطنية من حيث الميزانيات والقدرات في أعقاب الحالة التي طرأت على الاقتصاد العالمي. ورأى ثمانون في المائة من المشاركين أن الاجتماعات/حلقات العمل التي نظمها قسم الغابات والأخشاب التابع للجنة الاقتصادية لأوروبا/منظمة الأغذية والزراعة مفيدة، ولا سيما فيما يتعلق بسرعة التصدي للتحديات الناشئة، بما يشمل التدابير التجارية التي تؤثر على تجارة الأخشاب، وتقييم دورة الحياة، والاقتصاد الأخضر.

(ب) زيادة قدرة بلدان أوروبا الشرقية والقوقاز ووسط آسيا وجنوب شرق أوروبا على تحقيق الإدارة المستدامة للغابات على الصعيد الوطني

٥٥٢ - نظمت حلقتا عمل لبناء القدرات بهدف تحقيق الإدارة المستدامة للغابات على الصعيد الوطني في بلدان أوروبا الشرقية والقوقاز ووسط آسيا. وقد جمعت حلقة العمل التي نظمت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ بشأن تقييم موارد الغابات مشاركين من بلدان رابطة البلدان المستقلة إلى جانب جورجيا. وركزت حلقة العمل على النهوض بالقدرات الوطنية في مجال الإبلاغ عن المؤشرات المتصلة بالغابات لأغراض التقييم العالمي لموارد الغابات الخاص بمنظمة الأغذية والزراعة. وساعدت حلقة العمل التي عقدت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ بشأن بناء القدرات فيما يتعلق بالاستطلاع المشترك للطاقة المستمدة من الأخشاب على تحسين الاتصال بين قطاعي الطاقة والغابات على الصعيد الوطني. وكان الهدف منها هو زيادة معارف المشاركين من أوكرانيا وبلدان رابطة الدول المستقلة الأخرى بشأن هذه المسألة. وقد رأى نحو ٨٦ في المائة من المشاركين في حلقة العمل الذين شملتهم إحدى الدراسات الاستقصائية أن حلقتي العمل كانتا ''مفيدتين'' أو ''مفيدتين جدا'' لهم فيما يضطلعون به من أعمال. وقد يسرت حلقتا العمل المتعلقتين ببناء القدرات من تبادل أفضل الممارسات والخبرات، وأبرزتا أمثلة جيدة من البلدان الأخرى.

البرنامج الفرعي ٨
الإسكان وإدارة الأراضي والسكان

(أ) تعزيز القدرة على صياغة السياسات وتنفيذها في مجال الإسكان والتخطيط وإدارة الأراضي في بلدان أوروبا الشرقية والقوقاز ووسط آسيا وجنوب شرق أوروبا

٥٥٣ - أعد البرنامج الفرعي في أثناء فترة السنتين موجزين قطريين لأوكرانيا وجمهورية مولدوفا يتعلقان بالإسكان وإدارة الأراضي. واشتمل الموجز القطري لأوكرانيا على أمور منها توصيات بشأن سياسات تمويل الإسكان والإسكان الاجتماعي والتشريعات المتعلقة بإدارة الأراضي. وتم في عام ٢٠١٣ إجراء بحوث أولية لأغراض إعداد الموجز القطري لجمهورية مولدوفا كما تم إيفاد بعثتين بحثيتين. وأفادت البلدان الثلاثة التالية بإجراء إصلاحات في سياساتها نتيجة لما أعد من موجزات قطرية: أذربيجان (وضعت قانونا جديدا للبناء)، وقيرغيزستان (نفذت نظاما لتسجيل الأراضي)، وطاجيكستان (وضعت قانونا جديدا للمناطق الحضرية). وأظهرت نتائج دراسة استقصائية أجريت للدول الأعضاء أن عدة بلدان تقوم بتنفيذ إصلاحات في مجال الإسكان وإدارة الأراضي وفقا للمبادئ التوجيهية التي وضعتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وتشمل هذه الإصلاحات ما يلي: خطة جديدة متعددة

السنوات لإصلاح الإسكان في إسبانيا؛ وخطة لاستراتيجية وطنية للإسكان الاجتماعي في صربيا؛ وبرنامج يهدف إلى زيادة الكثافة الحضرية وتحديد المناطق السكنية في إسرائيل؛ وبرنامج لتوفير الإسكان الاجتماعي للمشردين في أذربيجان.

(ب) تعزيز تنفيذ البلدان للمبادئ التوجيهية التي وضعتها اللجنة بشأن الإسكان وإدارة الأراضي، بما يشمل كفاءة الطاقة والمستوطنات العشوائية، والشفافية في أسواق الأراضي والعقارات، وتحسين السلامة في المباني

٥٥٤ - ساهم تنظيم اللجنة لما عدده ٢٢ من حلقات العمل والحلقات الدراسية وبرامج التدريب في زيادة معارف الدول الأعضاء في مجال السياسات المستدامة المتصلة بأسواق العقارات والإسكان المتسم بكفاءة الطاقة وتصميم المدن الذكية وإدارة الأراضي، وزيادة تنفيذ الدول لتلك السياسات. وساهمت أربع حلقات دراسية عقدت بشأن الاقتصاد الأخضر في تعزيز السياسات المتعلقة بزيادة التوجه نحو الاقتصاد الأخضر في المنطقة. ونتيجة لهذه الجهود، أفادت أذربيجان وقيرغيزستان بإجراء تحسينات في سجلات الأراضي والملكية لديها. ووفرت خطة عمل وطنية وضعتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا مبادئ توجيهية لتحسين الكفاءة في استخدام الطاقة في المساكن في الجبل الأسود. وأجرى فريق اللجنة الاستشاري المعني بسوق العقارات ثلاثا من مناقشات المائدة المستديرة، كانت نتيجتها أن قررت حكومة الاتحاد الروسي أن تنشئ فريقين عاملين يعنيان بالإسكان الاجتماعي وتقدير قيمة الممتلكات، وقررت حكومة إيطاليا أن تنشئ فريقا عاملا معنيا بالإصلاحات الأولية لأنظمة المباني.

(ج) تعزيز صياغة السياسات الوطنية المتعلقة بشيخوخة السكان والعلاقات بين الأجيال والعلاقات بين الجنسين بغرض التصدي لتحديات التغير الديمغرافي

٥٥٥ - قامت أربع دول إضافية من الدول الأعضاء في اللجنة بتعديل سياساتها أو استحداث تدابير جديدة تساهم في التنفيذ الإقليمي لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، التي أعيد تأكيدها في المؤتمر الوزاري للجنة لعام ٢٠١٢. وقامت تركيا بتعزيز عملية تعميم مراعاة الشيخوخة عن طريق وضع خطة عمل في عام ٢٠١٢ وبدء في تنفيذها في عام ٢٠١٣. وشرعت المملكة المتحدة في عام ٢٠١٢ في إصلاحات تتعلق بالمعاشات التقاعدية في أماكن العمل، يجري بموجبها تلقائيا تسجيل جميع العاملين الذين لم يشتركوا بعد في أي برنامج من برامج المعاشات التقاعدية. وأقرت لاتفيا مبادئ توجيهية تتعلق بالهوية الوطنية والمجتمع المدني وسياسة الإدماج (٢٠١٢-٢٠١٨)، وتشمل كبار السن. وقامت سلوفينيا بتعديل نظمها الخاصة بالحماية الاجتماعية بحيث توائم شيخوخة السكان، ونفذت

في عام ٢٠١٢ إصلاحات تتعلق بنظامها الخاص بالتحول الاجتماعي. ووفر الفريق العامل المعني بالشيخوخة منبرا للدول الأعضاء في اللجنة كي تناقش التعديلات المجتمعية اللازمة. ويسّرت موجزات السياسات المتعلقة بالشيخوخة التي أعدتها اللجنة عمليات تبادل الممارسات الجيدة، كما وفر برنامج الأجيال والمنظور الجنساني معلومات هامة قائمة على الأدلة لوضع السياسات المتعلقة بالشيخوخة.

الباب ٢١
التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

لمحة عن أهم نتائج البرامج

ظلت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تؤدي دورا هاما في تحديد القضايا الناشئة التي تهم المنطقة. فعلى سبيل المثال، كان اقتراحها المعنون ''تحقيق المساواة عن طريق التغيير الهيكلي: اتباع نهج متكامل إزاء التنمية'' موضع مناقشات هامة على صعيد السياسات من جانب الدول الأعضاء في الدورة الرابعة والثلاثين للجنة. وأسهمت اللجنة في المناقشات التي جرت في الجلسات الرفيعة المستوى بتقارير هامة تتعلق بالسياسات، من بينها ''آفاق الزراعة والتنمية الريفية في الأمريكتين'' الذي عُرض في المؤتمر الثاني والعشرين الأيبيري - الأمريكي لرؤساء الدول والحكومات، و ''التعاون بين جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والاتحاد الأوروبي لأغراض التنمية: تحديات ما بعد عام ٢٠١٥''. وبالإضافة إلى ذلك، أدت التوصيات التي وجهتها اللجنة إلى منظومة التكامل في أمريكا الوسطى إلى تعزيز مبادرات التكامل الإقليمي في مجال الكهرباء والطاقة. وأسفرت الجهود التي بذلتها اللجنة مع الجماعة الكاريبية وغيرها من الجهات الفاعلة دون الإقليمية عن صياغة موقف كاريبي بشأن قضايا السكان والهجرة والتنمية. وقامت اللجنة، بموجب قرارها ٦٧٠ (د-٣٤) بإنشاء المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأنشأت، بموجب قرارها ٦٧٢ (د-٣٤) المؤتمر المعني بالعلوم والابتكار وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. ونشرت اللجنة ما يزيد على ٢٥٠ منشورا عن طائفة واسعة من المواضيع، منها ستة منشورات رئيسية تم تنزيلها من الشبكة أكثر من ٦,٨ ملايين مرة. كذلك تولت اللجنة الدعوة إلى عقد عشرة اجتماعات حكومية دولية وتقديم الخدمات الفنية اللازمة لها، كما نظمت ٨٨ من اجتماعات أفرقة الخبراء وأكثر من ٦٦ دورة تدريبية وحلقة عمل وحلقة دراسية حضرها ٠٠٠ ٤ مشارك.

التحديات والدروس المستفادة

ألقت الأزمة التي شهدها العالم على مدى العقد الماضي الضوء على أوجه القصور الهيكلي التي تعرقل التنمية في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، كما أثارت تساؤلات بشأن قدرة تلك البلدان على التصدي للتحديات المتعلقة بتنفيذ جدول أعمال التنمية المستدامة على الأجل الطويل. وسوف تستمر اللجنة في إعداد بحوث فنية وتقديم المساعدة التقنية والعمل بمثابة منتدى إقليمي وجهة لتيسير التوصل إلى توافق في الآراء على الصعيد الإقليمي. وتشمل المجالات التي سيجري التركيز عليها في أثناء فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، اعتمادا على الدروس المستفادة ما يلي: استخدام نُهُج متعددة الأبعاد إزاء الفقر والرعاية الاجتماعية والعمل على تعزيز الهياكل المؤسسية في المنطقة وقدرتها على الابتكار، وتعزيز قدرة المنطقة على إنتاج البيانات الاقتصادية والاجتماعية.

معدلات تنفيذ النواتج

٥٥٦ - تستند النتائج المشار إليها أعلاه إلى نسبة تنفيذ قدرها ٩٦ في المائة من النواتج المقررة القابلة للقياس الكمي البالغ عددها ٥٢٨ ناتجا.

٥٥٧ - ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/66/6(Sect.21)).

التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) إدارة برنامج العمل على نحو فعال

٥٥٨ - أدارت اللجنة الاقتصادية لأمريكا ومنطقة البحر الكاريبي برنامج عملها في فترة السنتين بفعالية: فقد تم تنفيذ ما نسبته ٩٧ في المائة من مجموع النواتج المقررة، ولم يؤجل أو يُنهى منها سوى ما نسبته ٣ في المائة. وكان أكثر من ٨٠ في المائة من النواتج المؤجلة عبارة عن منشورات ما زالت في مرحلة التحرير أو التصميم وسوف تُنشر في أوائل عام ٢٠١٤. وعلاوة على ذلك، تم تنفيذ ٦٣ ناتجا، إضافة إلى النواتج المقررة في فترة السنتين، تلبية لطلبات الدول الأعضاء، وأُنفق ما نسبته ٩٩,٦ في المائة من مخصصات فترة السنتين.

(ب) زيادة الدقة في مواعيد تقديم الوثائق للاجتماعات الحكومية الدولية

٥٥٩ - صدرت جميع الوثائق الحكومية الدولية وتم نشرها قبل مواعيد الاجتماعات بستة أسابيع، وذلك تبعا لتكليفات الجمعية العامة، وشمل ذلك الوثيقة الفنية الرئيسية التي قدمت في الدورة الرابعة والثلاثين للجنة، المعنونة ''تحقيق المساواة عن طريق التغيير الهيكلي من أجل المساواة: اتباع نهج متكامل إزاء التنمية''؛ والإطار الاستراتيجي المقترح للجنة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥؛ والميزانية البرنامجية المقترحة للجنة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥؛ والتقرير المتعلق بأنشطة اللجنة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١؛ والتقرير المتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

(ج) تحديد المسائل المستجدة المتصلة بالخطة الإنمائية للمنطقة

٥٦٠ - أثارت اللجنة بعض القضايا المستجدة المتصلة بالخطة الإنمائية للمنطقة في كثير من المناسبات، ومنها ما يلي: الدورة الرابعة والثلاثون للجنة التي عرض فيها اقتراح اللجنة المعنون ''تحقيق المساواة عن طريق التغيير الهيكلي: اتباع نهج متكامل إزاء التنمية'' وصدر فيها نتيجة لذلك تكليف للجنة فيما يتعلق بهذا الموضوع؛ والدورة الثانية عشرة للمؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي نظر في التقرير المعنون ''المرأة في سياق الاقتصاد الرقمي: تخطي عتبة المساواة''؛ والمؤتمر الوزاري الرابع المعني بمجتمع المعلومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واجتماع وزاري بعنوان ''الابتكار والتغيير الهيكلي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: استراتيجيات لتحقيق التنمية الإقليمية الشاملة للجميع''، أثيرت فيه مسائل تتعلق بالابتكار، والعلم والتكنولوجيا، والقدرة التنافسية، والفجوة الرقمية؛ واجتماع إقليمي للخبراء بشأن الهجرة الدولية؛ والدورة الأولى للمؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي اعتمدت فيها الدول الأعضاء توافق آراء مونتفيديو؛ والاجتماع الرابع عشر للمجلس الإقليمي للتخطيط، الذي أكد على أهمية التقييم والتخطيط المسبق لدفع عجلة التغيير الهيكلي على أساس من المساواة.

(د) تعزيز تماسك السياسات المتبعة في إدارة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تضطلع بها الأمم المتحدة

٥٦١ - تم الاضطلاع بالعديد من المبادرات بالاشتراك مع الأمم المتحدة والكيانات الإقليمية، وشمل ذلك إعداد تقرير مع منظمة الأغذية والزراعة ومعهد البلدان الأمريكية للتعاون في ميدان الزراعة بشأن تقلب أسعار الأغذية على الصعيد الدولي وسبل التصدي

لهذه المسألة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وتقرير مع صندوق الأمم المتحدة للسكان دعي فيه إلى وضع نظم شاملة للحماية الاجتماعية للشباب. وبالإضافة إلى ذلك، عقدت اللجنة مؤتمرا تحت عنوان ”التنمية المستدامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: متابعة خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ومؤتمر ريو+٢٠“، واضطلعت بتنسيق أعمال إعداد التقرير المشترك بين الوكالات بشأن هذا الموضوع. وعلاوة على ذلك، نشرت اللجنة بالاشتراك مع منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية الطبعة الثانية من تقرير بشأن العمالة وظروف عمل العاملات الزراعيات المهاجرات قدم وصفا للعلاقة بين حالة عمالة النساء والفقر في المناطق الريفية، وحالة عدم الاستقرار التي تسود مجال العمل المؤقت.

(هـ) القيام، من خلال الأنشطة الإعلامية، بتحسين معرفة الجمهور بدور اللجنة الاقتصادية في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٥٦٢ - قامت وسائل الإعلام الوطنية والإقليمية والدولية على نطاق واسع في أثناء فترة السنتين بتغطية عمليات الإعلان عن إصدار المنشورات الرئيسية للجنة. وحضر أكثر من ٤٠٥ صحفيين الأنشطة الإعلامية التي نظمتها اللجنة، وبلغ عدد المواد الإعلامية التي غطت تلك الأنشطة ما مجموعه ٩١١ ١٠ مادة. وسجل أيضا عدد زوار الموقع الشبكي للجنة زيادة كبيرة، إذ بلغ مجموعه ١٧,٨ مليون زائر. ونظم البرنامج الفرعي ٥٠٥ مقابلات مع الأمين التنفيذي وغيره من المتحدثين، وأصدر ٢٢٤ نشرة صحفية باللغة الإسبانية و ٢٠٢ نشرة باللغة الإنكليزية و ٦٢ نشرة بالبرتغالية. وبحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، بلغ عدد متابعي أنشطة اللجنة على حسابها على موقع تويتر باللغة الإسبانية ١٤٣ ٦٨ شخصا، وباللغة الإنكليزية ٦٨٤ ١ شخصا، كما أن لها ٢٥٤ ٢٨ معجبا على حسابها على موقع فيسبوك باللغة الإسبانية و ٨٨٩ ١ معجبا على حسابها باللغة الإنكليزية؛ وشوهدت أشرطة الفيديو التي أنتجتها اللجنة ٧٣٨ ٩٣ مرة على حسابها باللغة الإسبانية على موقع يوتيوب و ٧٣١ ٣ مرة على حسابها باللغة الإنكليزية؛ وتمت زيارة حسابها على موقع فليكر باللغة الإسبانية ٢٦٧ ٣٢٥ مرة وباللغة الإنكليزية ١٣٤ ٤٣ مرة.

البرنامج الفرعي ١

الروابط مع الاقتصاد العالمي والتكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي

(أ) تحسين قدرة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على المشاركة بفعالية في التدفقات التجارية العالمية والإقليمية وسلاسل الأنشطة العالمية والإقليمية المولدة للقيمة من خلال وضع وتنفيذ سياسات تجارية واستراتيجيات لتنمية الصادرات

٥٦٣ - تلقى البرنامج الفرعي في أثناء فترة السنتين طلبا من كولومبيا لتقديم المساعدة التقنية لجماعة دول الأنديز، كما تلقى دعوة من شيلي، بصفتها الرئيس المؤقت لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، للإسهام في التقرير المعنون ''التعاون بين اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والاتحاد الأوروبي لأغراض التنمية: تحديات ما بعد عام ٢٠١٥''. وعلاوة على ذلك، أدت المساعدات المستمرة المقدمة إلى اتحاد أمم أمريكا الجنوبية إلى إعداد أربع وثائق تشجع التجارة داخل المنطقة. وفي عام ٢٠١٢، أعد المنشور الرئيسي المعنون ''أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الاقتصاد العالمي، ٢٠١١-٢٠١٢''، كما صدرت ورقة الإحاطة المتعلقة بطبعة عام ٢٠١٣. وبالإضافة إلى ذلك، أصدر البرنامج الفرعي بحوثا ابتكارية بشأن العلاقات والمفاوضات التجارية بين أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من ناحية، ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ من ناحية أخرى، كما نظم أكثر من ١٨ حلقة عمل وحلقة دراسية بشأن التحديات التي تكتنف العلاقات التجارية بين المنطقتين والفرص التي تتيحها، وبشأن تجربة أمريكا اللاتينية في مجال التعامل التجاري مع الصين، وهي بحوث كانت لها قيمة كبيرة لدى صانعي السياسات في جميع أنحاء المنطقة.

(ب) تعزيز قدرات الأطراف الإقليمية المعنية على تقييم أثر السياسات التجارية وإسهامها في المجالات الأخرى للتنمية المستدامة، بما في ذلك الفقر وتغير المناخ

٥٦٤ - خلال فترة السنتين، واصل البرنامج الفرعي العمل كعنصر حافز على بناء قدرات أصحاب المصلحة على الصعيد الإقليمي فيما يتعلق باحتياجاتهم على صعيد السياسات المتصلة بالتجارة والتنمية الاقتصادية. وقامت أربعة بلدان في المنطقة (إكوادور، والجمهورية الدومينيكية، وكولومبيا، ونيكاراغوا) باعتماد سياسات للتجارة والتنمية المستدامة تتماشى مع توصيات اللجنة. واستمر البرنامج الفرعي أيضا في إنتاج البحوث ذات الجودة العالية، مثل التقرير المعنون ''البصمة الكربونية والصادرات من الأغذية: دليل عملي''، وواصل عمله مع مؤسسات التصدير والاستثمار الوطنية من البلدان الأربعة المشار إليها أعلاه. وساعد

البرنامج الفرعي بلدان المنطقة في إعداد اقتصاداتها للمنافسة في بيئة اقتصادية مختلفة، ونظم ١١ من الحلقات الدراسية وحلقات العمل في أمريكا اللاتينية للتوعية بضرورة قياس آثار تغير المناخ؛ كما نظم الحلقة الدراسية الدولية الرابعة المتعلقة بالبصمة الكربونية؛ وخمس حلقات دراسية بشأن تغير المناخ والتجارة.

البرنامج الفرعي ٢
الإنتاج والابتكار

(أ) تعزيز قدرة الحكومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على صياغة سياسات واستراتيجيات لتحسين القدرات التنافسية لهياكلها الإنتاجية

٥٦٥ - في أثناء فترة السنتين، تزايد اعتماد بلدان المنطقة على الأعمال التي تضطلع بها اللجنة فيما يتعلق بصياغة السياسات في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار. وأصبح البرنامج الفرعي هو الأمانة التقنية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار في المنطقة، وفقا للولايات التي كلفته بها الدول الأعضاء. وقدم أيضا البرنامج الفرعي المساعدة التقنية لحكومات تسعة بلدان في المنطقة[٢] في صياغة استراتيجيات لوضع سياسات بشأن التنمية الصناعية والزراعية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وكذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومن أبرز المساعدات التي قدمت المساعدة التقنية التي تلقتها إكوادور لتغيير هيكلها الإنتاجي. واعترفت حكومتان على الأقل بأنهما استفادتا من هذه الخدمات التقنية، وذلك تحديدا في تصميم المؤشرات الإحصائية لاستخدامها في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إطار المشاريع القائمة لدى كل منهما.

(ب) تعزيز المعارف والقدرات المؤسسية لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لزيادة تقارب الإنتاجية والابتكار

٥٦٦ - ظل عمل اللجنة في مجالي الاستثمار الأجنبي المباشر والزراعة يشكّل مرجعا لصانعي السياسات. وأقر خمسة وتسعون في المائة من قراء المنشور الرئيسي الاستثمار المباشر الأجنبي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لعام ٢٠١٢، بأن المنشور كان مفيداً في عملهم، إما عن طريق إثراء المناقشة بالأرقام ذات الصلة، أو من خلال توفير إطار تحليلي. وبالإضافة إلى ذلك، قام البرنامج الفرعي، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، ومعهد البلدان الأمريكية للتعاون في ميدان الزراعة، بنشر آفاق الزراعة والتنمية الريفية في الأمريكتين:

(٢) الأرجنتين، وباراغواي، والبرازيل، وبيرو، والجمهورية الدومينيكية، وشيلي، وكوستاريكا، وكولومبيا، والمكسيك.

منظور أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، كما نشر التوقعات الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، وذلك في كل سنة من فترة السنتين. وأخيرا، أقرّ جميع المشاركين في الحلقات الدراسية أو حلقات العمل أو الدورات التدريبية التي نظمها البرنامج الفرعي بأنهم قد استفادوا من خدمات التعاون التقني التي تقدمها اللجنة في تحسين قدرتهم على زيادة تقارب الإنتاجية والابتكار.

البرنامج الفرعي ٣
سياسات الاقتصاد الكلي والنمو

(أ) زيادة قدرة مقرري السياسات وغيرهم من الأطراف المعنية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على تحليل وتقييم مسائل الاقتصاد الكلي بما يتماشى مع سياسات تعزيز النمو الطويل الأجل

٥٦٧ - خلال فترة السنتين، نجح البرنامج الفرعي في نشر منشوراته الرئيسية الأربعة، وهي دراسة الحالة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لعام ٢٠١٢ (أيلول/سبتمبر ٢٠١٢)، ولمحة عامة أولية عن اقتصادات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لعام ٢٠١٢ (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢)، ودراسة الحالة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لعام ٢٠١٣ (تموز/يوليه ٢٠١٣)، ولمحة عامة أولية عن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لعام ٢٠١٣ (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣)، وفي تحقيق هدفه المتمثل في إفادة ٧٥ في المائة من القراء بأنهم قد استفادوا من التحليلات والتوصيات المقدمة على صعيد السياسات في تلك المنشورات. وقام البرنامج الفرعي بإنتاج بحوث عالية الجودة من خلال نشر ٢٦ ورقة في سلسلة الاقتصاد الكلي من أجل التنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ٧٥ في المائة من المشتركين في الشبكات التي نظمها البرنامج الفرعي رأوا أن الأعمال التي تتم في المنتديات والتوصيات التي تصدر عنها على صعيد السياسات الخاصة بمسائل الاقتصاد الكلي وسياسات تعزيز النمو في الأجل الطويل ''مفيدة'' أو ''مفيدة جدا''. وأخيرا، عقدت اللجنة ثلاثة من اجتماعات أفرقة الخبراء بشأن فرض الضرائب وتحقيق النمو على أساس من المساواة؛ ووضع سياسات للاقتصاد الكلي تحقق النمو والمساواة؛ والمؤشرات الاقتصادية والمالية القصيرة الأجل في سياق نقص المعلومات أو عدم ثبوتها.

(ب) تعزيز قدرة مقرري السياسات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على وضع وتنفيذ سياسات على صعيد الاقتصاد الكلي ترمي إلى الحد من جوانب الضعف الاقتصادي والاجتماعي

٥٦٨ - تم التوصل خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى الهدف المتمثل في قيام ١١ من السلطات الحكومية باتخاذ إجراءات على صعيد السياسات تتماشى مع توصيات اللجنة في مجال سياسات الاقتصاد الكلي[٣]. وبالإضافة إلى ذلك قامت أربع مؤسسات، عند صياغة سياساتها المتعلقة بالاقتصاد الكلي، بالنظر في التحليلات وخيارات السياسة العامة التي تشجعها اللجنة من خلال بعثات تعاونها التقني، وبذلك يكون الهدف الذي حدده البرنامج الفرعي لفترة السنتين قد تحقق. وأخيرا، قام البرنامج الفرعي أيضا بتنفيذ عدة مشاريع خارجة عن الميزانية تتصل بالسياسات المالية المعاكسة للدورات الاقتصادية، واللامركزية المالية، والضرائب، وسياسات سوق العمل.

البرنامج الفرعي ٤
تمويل التنمية

(أ) تحسين قدرة صناع السياسات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على وضع أدوات مالية محلية معاكسة للدورات الاقتصادية، ونظم إنذار مبكر للوقاية من آثار الأزمات الاقتصادية أو التخفيف منها

٥٦٩ - خلال فترة السنتين، قدم البرنامج الفرعي المساعدة التقنية لبلدان اتحاد أمم أمريكا الجنوبية في ما يتصل بتنظيم صندوق احتياطي إقليمي، باعتبار ذلك أداة معاكسة للدورات الاقتصادية لدعم السياسات المحلية في مجال تمويل التنمية. وشملت المساعدة التقنية المقدَّمة إعداد تقرير يتضمن توصيات بشأن تصميم ذلك الصندوق وتنظيمه؛ وجدوى توسيع نطاق الصندوق الاحتياطي لأمريكا اللاتينية ليشمل خمسة بلدان جديدة وآثار توسيعه والمصاعب التي تعترض ذلك. وقد أقرت البلدان الاثنا عشر الأعضاء في الاتحاد توصيات اللجنة المتعلقة بالأدوات المالية المعاكسة للدورات الاقتصادية، بما فيها تلك المتعلقة بتصميم الصندوق. وفي عام ٢٠١٢، أقر ٩١٦ من مستخدمي قواعد البيانات والمنشورات المختارة للبرنامج الفرعي بأنهم استفادوا من تحليلات اللجنة وتوصياتها بشأن السياسات العامة ذات الصلة بالقضايا تمويل التنمية.

(٣) تشير عبارة ''إجراءات على صعيد السياسات'' إلى محاولات التأثير على التشريعات أو غير ذلك من الإجراءات المتعلقة بالسياسات العامة، بغضّ النظر عن تنفيذها أو قبولها.

(ب) تحسين قدرات صناع السياسات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على تعبئة الموارد الأجنبية، وتوليد الموارد المحلية وتوزيعها لتمويل التنمية في المجالات الإنتاجية والاجتماعية والبيئية

٥٧٠ - خلال فترة السنتين، اتخذت ثلاثة بلدان في المنطقة (١٠٠ في المائة من العدد المستهدف) خطوات لتحسين قدرات صناع السياسات على تعبئة الموارد الأجنبية وتوليد الموارد المحلية وتوزيعها بما يتماشى مع توصيات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقُدمت المساعدة التقنية إلى كل من حكومة إكوادور في القضايا المتعلقة بتطوير الخدمات المصرفية؛ ورابطة أمريكا اللاتينية لمؤسسات التمويل الإنمائي في مجالي التمويل المبتكر والشامل وتمويل التجارة؛ والرابطة ومصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي في المجالات المتصلة بسياسات وأدوات تمويل الإنتاج والتجارة الخارجية؛ وحكومة كوبا لدعم المناقشات بشأن سياسات وأدوات التمويل بالقروض البالغة الصغر وتمويل الأعمال التجارية الناشئة. ونُفذت أنشطة تدريب في أوروغواي تهدف إلى زيادة قدرة صناع السياسات في مجال الحماية الاجتماعية.

(ج) تعزيز قدرات صناع القرارات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وغيرهم من الأطراف المعنية على الإسهام في المناقشة الرامية إلى إعادة تشكيل الهيكل المالي العالمي والإقليمي

٥٧١ - خلال السنة الأولى من فترة السنتين، عمل البرنامج الفرعي على وضع الاستراتيجيات وتعزيز قدرة البلدان الاثني عشر الأعضاء في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية من خلال المساهمة في النقاش لإعادة تشكيل الهيكل المالي العالمي والإقليمي. وقد بُذل جهد كبير للمساهمة بمدخلات تقنية بشأن القضايا المتعلقة بنظم المدفوعات في أمريكا اللاتينية. وفي الوقت الحاضر، هناك ثلاثة من هذه الأنظمة في المنطقة، تمت دراستها وتحليلها من أجل تزويد صناع السياسات بالأدوات الكفيلة بتحسينها بهدف ابتكار نظام للمدفوعات لتغطية منطقة الاتحاد بأكملها. وفي ما يتعلق بالهيكل الإقليمي أيضاً، أُنجزت أنشطة لتعزيز القدرات في ما يتعلق بالدور المعاكس للدورات الاقتصادية الذي تقوم به المصارف النامية، بما في ذلك تقديم المساعدة لرابطة أمريكا اللاتينية لمؤسسات التمويل الإنمائي وللهيئات النقدية الوطنية في سياق اجتماع عقده مركز أمريكا اللاتينية للدراسات النقدية.

البرنامج الفرعي ٥
التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية

(أ) تعزيز قدرة الحكومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على صياغة السياسات والبرامج التي تتصدي للمخاطر الهيكلية والاجتماعية الناشئة التي تؤثر على مختلف الفئات الاجتماعية والاقتصادية، مع التركيز بشكل أساسي على الفقراء والنساء والشباب والأطفال

٥٧٢ - في نهاية فترة السنتين، اعتمد ١١ بلداً برامج وسياسات في مجال الحماية الاجتماعية تقوم على نهج يراعي الحقوق على نحو يتماشى مع توصيات اللجنة. وقد تجاوز هذا العددَ المستهدف وهو ثمانية بلدان بنسبة ٣٧,٥ في المائة. كما شجع البرنامج الفرعي الابتكار المؤسسي في القطاع الاجتماعي مع التركيز على الأثر والتقييم الاجتماعيين وعمل في المجالات ذات الصلة بتحسين الحوار في ما يتعلق بالمواثيق الاجتماعية وإدماج منظور المساواة في السياسات الاجتماعية. وقد اعترفت بهذه المساهمات عدة مؤسسات معنية بالسياسات الاجتماعية في حكومات البلدان. وفي الآونة الأخيرة، كان البرنامج الفرعي يعمل في مجال الاهتمام بالأشخاص ذوي الإعاقة، حيث أتى باعتراف متزايد إلى اللجنة في هذا الصدد. ومما يكتسي أهمية خاصة المنشور الرئيسي المشهد الاجتماعي في أمريكا اللاتينية، الذي أُفرد عدده لعام ٢٠١٢ أساساً لجوانب من الرعاية واشتمل عدده لعام ٢٠١٣ على وسائل لتحليل فقر الدخل ووصف نهجاً جديدة لمعالجة الفقر والرفاه.

(ب) تدعيم القدرات التقنية لمؤسسات السياسات الاجتماعية بغية تحسين الأثر الاجتماعي للإجراءات العامة التي تتخذها، وتعميق الحوار مع الكيانات الحكومية والأطراف المعنية الأخرى بشأن الحد من الفقر ومن عدم المساواة

٥٧٣ - في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، كان ما مجموعه عشر مؤسسات تعنى بالسياسة العامة قد استفادت من مساعدات اللجنة الرامية إلى تعزيز قدراتها التقنية في مجال السياسات الاجتماعية. وقد تجاوز هذا العددَ المستهدف لفترة السنتين بنسبة ١٠٩ في المائة. وقد أُحرز تقدم هام في تحديد الأولويات الاستراتيجية المتعلقة بحالة الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك إعداد تقرير للخبراء عن هذا الموضوع. ويسَّر إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نظم الصحة والتعليم مواءمة الأهداف المتعلقة بالأثر الاجتماعي والاقتصادي مع المرحلة ٢ من إطار التحالف من أجل مجتمع المعلومات. وقامت اللجنة بالاشتراك مع برنامج الأغذية العالمي بوضع تكلفة منهجية قياس الجوع، التي تقدِّر تكلفة الفرصة البديلة المستمدة من فئة

التغذية؛ وقد كانت هذه المنهجية من النجاح بحيث توجد حالياً قيد التطبيق على القارة الأفريقية.

البرنامج الفرعي ٦
تعميم مراعاة المنظور الجنساني في التنمية الإقليمية

(أ) إحراز تقدم في تنفيذ سياسات المساواة بين الجنسين في بلدان المنطقة لمتابعة تحقيق كافة الأهداف المتفق عليها دولياً في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، بما فيها تلك الواردة في إعلان الألفية، والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واستعراض تنفيذ منهاج عمل بيجين في منطقة اللجنة، وحملة الأمين العام ''متحدون من أجل إنهاء العنف ضد المرأة''

٥٧٤ - خلال فترة السنتين، استخدم ١٦ بلداً مؤشرات جنسانية إضافية اقترحتها اللجنة، في حين وُضعت سياسات بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني تمشياً مع توصيات اللجنة في كل من الأرجنتين، وباراغواي، والبرازيل، وبوليفيا (جمهورية - المتعددة القوميات)، والسلفادور، وكوستاريكا، ونيكاراغوا. وقد زاد عدد زيارات مستخدمي الموقع الشبكي لمرصد المساواة بين الجنسين زيادة كبيرة بالمقارنة مع بداية عام ٢٠١٠، حيث بلغ ما مجموعه ٥٩٠ ٠٠٠ قبل أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وشارك ما مجموعه ٣٦٤ طالباً في أربع دورات دراسية إلكترونية: اثنتان منها بشأن الإحصاءات والمؤشرات الجنسانية، واثنتان بشأن السياسات العامة المتعلقة بالرعاية الأسرية وتعزيز بناء قدرات المؤسسات في المنطقة. وواصل البرنامج الفرعي تعزيز القدرات الوطنية على إعداد الإحصاءات الجنسانية وتعزيز العلاقات بين منتجي الإحصاءات الجنسانية ومستخدميها.

(ب) التقدم الذي تحرزه بلدان المنطقة في تنفيذ الاتفاقات التي توصلت إليها الدورة الحادية عشرة للمؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، لا سيما في ما يتصل بمشاركة المرأة في عملية صنع القرار، والاعتراف بعمل المرأة غير المدفوع الأجر، والقضاء على الفقر والعنف الجنساني

٥٧٥ - خلال فترة السنتين، وضعت عدة بلدان/أماكن في المنطقة (الأرجنتين، وأوروغواي، وباراغواي، والبرازيل، وبوليفيا (جمهورية - المتعددة القوميات)، وشيلي، وكوستاريكا، والمكسيك، وكوراساو) سياسات عامة لتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في الدورة الحادية عشرة للمؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومتابعة الالتزامات المتفق عليها دولياً. واكتست المساعدة التقنية التي قدمها البرنامج الفرعي

إلى ٢١ بلداً أهمية أساسية في هذه العملية. وتعاون البرنامج الفرعي أيضاً مع البرامج الفرعية الأخرى داخل اللجنة من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني في اللجنة وإعداد منتجات مشتركة يُستفاد فيها من العمل الذي تقوم به عدة برامج فرعية.

البرنامج الفرعي ٧
السكان والتنمية

(أ) زيادة قدرات أصحاب المصلحة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على رصد الاتجاهات السكانية ومعالجة القضايا السكانية والإنمائية بغية استخدامها في السياسات والبرامج الاجتماعية – الديمغرافية

٥٧٦ – بلغت آثار الجهود التي يبذلها البرنامج الفرعي لزيادة قدرة البلدان على إدماج المدخلات السكانية في السياسات الاجتماعية والاقتصادية ٢٢٦ مؤسسة خلال فترة السنتين. وأوفدت ثلاثة وعشرون مؤسسة حكومية مسؤولين للمشاركة في الدورة المكثفة التي يقدمها المركز الديمغرافي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي؛ واستخدم ٢٠ مكتباً إحصائياً وطنياً منشورات المركز بشأن منهجية التعداد وطبقت خبراته على تحليل تعداداتها (أجرت أربعة مكاتب منها تعدادات السكان والمساكن، مستفيدة في ذلك من الدعم الفني)؛ واعتمدت ٧٣ مؤسسة في مناقشاتها واتفاقاتها على الوثائق التي أعدها المركز خلال المؤتمر الإقليمي الحكومي الدولي الثالث المعني بالشيخوخة واجتماع المتابعة الأول لميثاق سان خوسيه بشأن حقوق المسنين في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي؛ وتم تدريب ٣٩ وكالة على استخدام بيانات التعدادات لدراسة الديناميات الاجتماعية الديمغرافية وعلى تطبيق العديد من المبادئ التوجيهية المتعلقة بالنهج العرقية التي أعدها البرنامج الفرعي؛ واستعانت ٣٧ وكالة بمعلومات التعداد السكاني التي أعدتها شعبة الإحصاءات والتوقعات الاقتصادية لإنتاج التقارير والتطبيقات والمؤشرات. وسجل الموقع الشبكي للبرنامج الفرعي أكثر من خمسة ملايين عملية تنزيل لمنتجاته.

(ب) زيادة القدرة التقنية لدى بلدان منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي على رصد التقدم المحرز في تنفيذ توصيات وأهداف برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وغيره من الاتفاقات الدولية ذات الصلة بهذه القضايا

٥٧٧ – خلال فترة السنتين، نفذت بلدان المنطقة ٢٢٨ إجراء جديداً، تماشياً مع توصيات اللجنة، لإحراز تقدم نحو تحقيق برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والاستراتيجية الإقليمية لتنفيذ خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ورصد ما أُحرز من تقدم في هذا الصدد (أكثر من ثلاثة أضعاف العدد المستهدف). وشملت

تلك الإجراءات السياسات والمبادرات التشريعية، وتطوير وتمكين المؤسسات الوطنية والتدابير الأخرى التي تستفيد من خدمات المشورة التقنية للبرنامج الفرعي. وبالإضافة إلى ذلك، عزز البرنامج الفرعي التعاون في ما بين بلدان الجنوب وقدم خدمات استشارية في ما يتعلق بالسكان الأصليين، والشيخوخة، والرعاية الأسرية، والأمور المتوارثة بين الأجيال، والأمراض غير المعدية، والتحضر، والحمل في سن المراهقة.

البرنامج الفرعي ٨
التنمية المستدامة والمستوطنات البشرية

(أ) تحسين قدرة بلدان منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي على إدماج معايير الاستدامة في السياسات والتدابير الإنمائية، لا سيما في ما يتعلق بالتنمية المستدامة وتدابير تخفيف حدة تغير المناخ والتكيف معه والمستوطنات البشرية

٥٧٨ - خلال فترة السنتين، عزَّز مسؤولون حكوميون من سبعة بلدان على الأقل في المنطقة قدرتهم على وضع وتنفيذ السياسات والبرامج والمشاريع المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ، والتنمية المستدامة، والاستدامة الحضرية من خلال حضورهم حلقات عمل وحلقات دراسية ودورات دراسية نظمها البرنامج الفرعي. وبالإضافة إلى ذلك، تم نشر مخرجات البرنامج الفرعي عن طريق قنوات مختلفة، من بينها مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (حزيران/يونيه ٢٠١٢) ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ الذي عقد في الدوحة (الحدث الجانبي الذي نظم بشأن ”التحديات التكيف والإنجازات المحققة على صعيد السياسات العامة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وتجربة السلفادور“) ومن خلال الموقع الشبكي لشعبة التنمية المستدامة والمستوطنات البشرية، وكذلك الموقع الشبكي لبرنامج EUROCLIMA المخصص للآثار الاجتماعية والاقتصادية لتغير المناخ. وتم تصميم صفحات شبكية عن تلك الآثار والبنية التحتية المستدامة في المناطق الحضرية؛ وأُنشئت شبكة بشأن تغير المناخ؛ وأُنشئت صفحة مشاهدة على شبكة الإنترنت لنشر نتائج الدراسات عن الآثار الإقليمية لتغير المناخ. وبلغ عدد عمليات تنزيل منشورات البرنامج الفرعي ما يقارب ٠٠٠ ٦٠٠.

(ب) تعزيز قدرة الحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة في بلدان المنطقة على متابعة تنفيذ الاتفاقات الدولية المتعلقة بالتنمية المستدامة والتنمية الحضرية، والتقدم المحرز في تنفيذ تلك الاتفاقات، كإعلان الألفية واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية والاجتماع الإقليمي للوزراء والسلطات الرفيعة المستوى لقطاع الإسكان والتنمية الحضرية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واجتماع التنفيذ الإقليمي وعملية لجنة التنمية المستدامة، وتعزيز قدرة البلدان على تنفيذ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية

٥٧٩ - ساند البرنامج الفرعي الدول الأعضاء في المفاوضات المتعلقة بخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات في البلدان النامية (المبادرة المعزَّزة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها) من خلال تنظيم حلقات عمل بشأن الاستراتيجيات التقنية والسياسية لتشغيل الآليات الوطنية لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها. وقُدمت المساعدة التقنية إلى عشرة بلدان اعتمدت إجراءات تمشياً مع توصيات اللجنة. وفي إطار مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وقّع ممثلون من المنطقة إعلاناً بشأن تطبيق المبدأ ١٠ المتعلق بالبيئة والتنمية من إعلان ريو، وطلبوا إلى اللجنة أن تتولى دور الأمانة الفنية للعملية واعتمدوا خارطة طريق لوضع صك بشأن المبدأ ١٠. ووقِّعت مذكرات تفاهم مع بعض المدن لتنفيذ المبادئ التوجيهية التي أعدها البرنامج الفرعي بشأن مسارات التنمية الحضرية المنخفضة الكربون والنمو الأخضر. وختاماً، يواصل البرنامج الفرعي دعم بلدان المنطقة في سياق المفاوضات الجارية على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ.

البرنامج الفرعي ٩
الموارد الطبيعية والبنية التحتية

(أ) تحسين قدرة بلدان منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي على إدماج معايير الاستدامة في السياسات والتدابير الإنمائية، لا سيما في ما يتعلق بالتنمية المستدامة وتدابير تخفيف حدة تغير المناخ والتكيف معه والمستوطنات البشرية

٥٨٠ - خلال فترة السنتين، واصل البرنامج الفرعي جهوده الرامية إلى تعزيز قدرة البلدان في المنطقة على صياغة وتنفيذ السياسات العامة والأطر التنظيمية المتعلقة بالموارد الطبيعية وخدمات البنية التحتية. وتلقت حكومة إكوادور الدعم التقني في إعداد إطارها التنظيمي الداخلي للشحن وبنما في إعداد خطتها لتطوير الطاقة الحرارية الأرضية. وبالإضافة إلى ذلك، قُدم الدعم التقني لجمهورية بوليفيا المتعددة القوميات في ما يتعلق بمؤشرات كفاءة استخدام

الطاقة؛ ولباراغواي وأوروغواي بشأن كفاءة استخدام الطاقة؛ وللسلفادور بشأن إطار للسياسات العامة المتعلقة بالخدمات اللوجستية والنقل والموانئ. واعترفت عدة بلدان من المنطقة بأنها استفادت من خدمات التعاون التقني للبرنامج الفرعي، من بينها الأرجنتين وبيرو وشيلي، التي استفادت في مجالات خدمات البنية التحتية لتدبير المياه وإدارة الموانئ، على التوالي.

(ب) تعزيز مواءمة السياسات وتنسيقها وتقاسم أفضل الممارسات على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي بشأن الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وتوفير المنافع العامة وخدمات البنية التحتية

٥٨١ - كرس البرنامج الفرعي جهوده لإنتاج المعلومات وتقديم المشورة الفنية لمختلف المؤسسات في المنطقة في ما يتصل بقضايا المياه والطاقة والنقل والبنية التحتية. ونتيجة لذلك، بدأت إحدى عشرة منظمة تتخذ إجراءات لمواءمة سياسات تدبير الموارد الطبيعية و/أو توفير خدمات المرافق العامة والبنية التحتية تمشياً مع توصيات اللجنة. ويجدر إبراز أن المساعدة التقنية المقدمة إلى برلمان أمريكا اللاتينية ومساهمة البرنامج الفرعي في قرار اتخذته لجنة الطاقة والمعادن. وقد اعترف برلمان أمريكا اللاتينية بمساهمة البرنامج الفرعي المستمرة في موضوع كفاءة الطاقة وفي إدراج هذا الموضوع في خطط عمل بلدان المنطقة. كما ساهم البرنامج الفرعي مساهمة كبيرة في النجاح في تنظيم الحلقات الدراسية ومؤتمرات القمة وحلقات العمل.

البرنامج الفرعي ١٠
تخطيط الإدارة العامة

(أ) تعزيز قدرة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على اعتماد نهج جديدة ومعالجة المسائل الناشئة ذات الصلة بالتخطيط والميزنة، على كلا المستويين الوطني ودون الوطني، والميزنة على أساس النتائج والإدارة العامة

٥٨٢ - أفضت أنشطة البرنامج الفرعي خلال فترة السنتين في مجالي التخطيط والإدارة المستندة إلى النتائج إلى اعتماد تسعة من بلدان المنطقة سياسات وتدابير جديدة تمشياً مع توصيات معهد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي. وشمل مشروع من مشاريع التعاون التقني، تم تنفيذه في المكسيك، تنظيم دورات دراسية وتقديم المساعدة التقنية للموظفين العموميين في مجالي الميزانية على أساس النتائج والتقييم. وفي إطار هذا المشروع، تم تقييم ٦٦٤ برنامجاً وعُقدت اثنتا عشرة حلقة عمل للمساعدة التقنية لتحسين ٤٨ برنامجاً اتحادياً. وبالإضافة إلى ذلك، قال أكثر من ٢٥٠ مشاركاً حضروا

دورات البرنامج الفرعي الدراسية (٩٠ في المائة من المجموع) إن أنشطة التدريب يمكن أن تحسِّن بشكل كبير عملهم في تخطيط التنمية والإدارة العامة واعترف ٧٨ في المائة من قراء منشورات البرنامج الفرعي بأنهم استفادوا من هذه المواد. كما نظم البرنامج الفرعي ١٦ دورة دراسية دولية و ٣٧ دورة دراسية وطنية و ١٤ دورة دراسية من دورات التعلم عن بعد/التعلم على شبكة الإنترنت.

(ب) تحسين التنسيق وتبادل أفضل الممارسات وتحديد المعايير بين الأطراف المعنية والحكومات في المنطقة على المستويين الوطني ودون الوطني في مجال استراتيجيات الإدارة العامة للتنمية، مع التشديد على التخطيط والميزنة والتقييم

٥٨٣ - اعترفت عشر مؤسسات على الأقل بأن توصيات معهد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي في مجالات التخطيط الإنمائي والميزنة والإدارة العامة ساهمت في تعزيز قدرتها على صياغة السياسات. وخلال السنة الأولى من فترة السنتين، نظم البرنامج الفرعي أربع حلقات دراسية رفيعة المستوى ضمت العديد من الهيئات العامة والمنظمات المتعددة الأطراف ووكالات التعاون الدولية والجامعات وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين في المنطقة. وعلاوة على ذلك، أوضح ٨٩ في المائة من المشاركين في أنشطة البرنامج الفرعي أنهم استفادوا من الخبرات التي اطلعوا عليها بفضل تلك الأنشطة.

البرنامج الفرعي ١١
الإحصاءات

(أ) إحراز تقدم في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للمؤتمر الإحصائي للأمريكتين في الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥

٥٨٤ - كان توطيد المؤتمر الإحصائي للأمريكتين كمنتدى ذي أهمية لبلدان المنطقة أحد أهم إنجازات البرنامج الفرعي خلال فترة السنتين. فقد أحرزت عشرة بلدان على الأقل تقدماً كبيراً نحو تطبيق نظام الحسابات القومية. وتقدمت أربعة بلدان في المنطقة من حيث تقديرات الحسابات الفرعية ذات الصلة بالمنظمات غير الهادفة للربح، ووضع ستة وعشرون (وهو ما تجاوز بكثير العدد المستهدف وهو ثمانية بلدان) مؤشرات لمتابعة الأهداف الإنمائية للألفية بعد أن تلقت الدعم الفني ذي الصلة من اللجنة. وعززت عدة بلدان التزامها برصد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وكان الغرض من الجهود المبذولة في هذا المجال أيضاً الحد من مقدار المعلومات الناقصة وعدد التناقضات بين المصادر الوطنية والدولية، وزيادة التنسيق بين الوكالات الوطنية العاملة في مجال إنتاج مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية وتحليلها.

(ب) تعزيز القدرة التقنية لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على رصد الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وعلى صياغة سياسات قائمة على أدلة

٥٨٥ - تركزت جهود البرنامج الفرعي على إنتاج ونشر مؤشرات إحصائية قابلة للمقارنة؛ وتحسين توقيت ونوعية المعلومات الإحصائية (بما في ذلك البيانات الوصفية)؛ وتدقيق قياس فقر الدخل وتحليل مقاييس الفقر المتعددة الأبعاد؛ وإعداد إحصاءات المياه والحسابات البيئية. وساعدت المساعدة التقنية المقدمة البلدان على تعزيز دراساتها الاستقصائية للأسر المعيشية، واستحداث أنظمة متكاملة للدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية وتحسين قياسها للعمل و ''العمل الكريم''. وبخصوص الإحصاءات البيئية، يرتبط أحد الإنجازات الرئيسية لهذا البرنامج الفرعي بوضع مقترح لاعتماد استراتيجية إقليمية لتنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية.

البرنامج الفرعي ١٢
الأنشطة دون الإقليمية في المكسيك وأمريكا الوسطى

(أ) تعزيز قدرة البلدان في المنطقة دون الإقليمية على معالجة المسائل الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما ما يتعلق منها بالمساواة وبالقضاء على الفقر

٥٨٦ - خلال فترة السنتين، واصل البرنامج الفرعي العمل مع بلدان المنطقة دون الإقليمية على تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمساواة والقضاء على الفقر. وقد استخدمت عدة بلدان في المنطقة دون الإقليمية تحليل البرنامج الفرعي لدى صياغة سياساتها: السلفادور (في مجالات النمو الاقتصادي المستدام، وسياسات الاقتصاد الكلي، والحماية الاجتماعية، وإنشاء وزارتها المكلفة بالتنمية البشرية والاجتماعية)؛ ونيكاراغوا (في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، وإعداد خطة استراتيجية للمصرف المركزي)، والمكسيك (في مجالات البرامج الاجتماعية، والتغير الهيكلي والمساواة، والإصلاح الضريبي وحماية الأطفال الصغار). وبالإضافة إلى ذلك، اعتمد مركز أمريكا اللاتينية للدراسات النقدية ومعظم المصارف المركزية في المنطقة دون الإقليمية نموذج اللجنة المستمد من الاقتصاد القياسي الكلي للتحليل الهيكلي، واعترف خمسة عشر من أصحاب المصلحة في المنطقة دون الإقليمية بأنهم استفادوا من منتجات اللجنة وخدماتها.

(ب) تعزيز القدرات التقنية لبلدان المنطقة دون الإقليمية على تصميم أو تقييم السياسات والتدابير في مجالات التنمية الإنتاجية والتجارة والتكامل

٥٨٧ - استعانت ست مؤسسات بتحليلات البرنامج الفرعي لدى صياغة سياسات تتعلق بتنمية الإنتاجية والتجارة والتكامل، من بينها أمانة التكامل الاقتصادي في أمريكا الوسطى، ووكالة السلفادور للنهوض بالتصدير والاستثمار، والهيئة الاتحادية للمنافسة التابعة للكونغرس المكسيكي، ووزارتا الاقتصاد في السلفادور وغواتيمالا. وعلاوة على ذلك، اعترف أربعة عشر من أصحاب المصلحة ممن شملهم الاستطلاع بأنهم استفادوا من منتجات البرنامج الفرعي وخدماته في مجالات تنمية الإنتاجية والسياسة الصناعية والتجارة والتكامل، بما في ذلك السلفادور والمكسيك ونيكاراغوا؛ في حين استفادت بنما من بحوث البرنامج الفرعي في ميدان تعزيز عمليات التكامل فيها. واستخدمت غواتيمالا ونيكاراغوا خدمات البرنامج الفرعي لوضع خططهما الوطنية في مجال العلم والتكنولوجيا، واستخدمتها كوستاريكا في مجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وختاماً، عمل البرنامج الفرعي مع منظمة الأغذية والزراعة في مجال إيجاد الأسعار للمنتجات الزراعية.

(ج) تعزيز القدرات التقنية لبلدان المنطقة دون الإقليمية على تصميم أو تقييم السياسات والتدابير في مجال التنمية المستدامة، بما في ذلك ما يتعلق بالطاقة والزراعة وتغير المناخ

٥٨٨ - استعانت إحدى وعشرون مؤسسة في المنطقة دون الإقليمية بتحليلات البرنامج الفرعي وتوصياته لدى صياغة سياسات وتدابير من أجل تحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك في مجالات الزراعة والطاقة وتغير المناخ. وكان من بين تلك المؤسسات وزارات الطاقة واللجان الوطنية للطاقة في بنما والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا وهندوراس. وبالإضافة إلى ذلك، شجع نظام التكامل لأمريكا الوسطى مشاريع الكهرباء الإقليمية والتكامل في مجال الطاقة على أساس توصيات البرنامج الفرعي، وأُعيد تفعيل لجنة أمريكا الوسطى للتعاون في مجال المواد الهيدروكربونية. وختاماً، طلبت الغرف التجارية لبلدان اتفاق التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وبلدان أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية من حكومة الولايات المتحدة إزالة الحواجز أمام صادرات الغاز الطبيعي المسال، مستندة في طلبها على دراسات أجراها البرنامج الفرعي.

البرنامج الفرعي ١٣
الأنشطة دون الإقليمية في منطقة البحر الكاريبي

(أ) تعزيز قدرة راسمي السياسات في المنطقة دون الإقليمية على صياغة وتنفيذ ورصد التدابير الرامية إلى التغلب على تحديات التنمية وتحقيق التنوع الاقتصادي والتحول الاجتماعي

٥٨٩ - خلال فترة السنتين، أقر ثمانية على الأقل من أصحاب المصلحة في المنطقة دون الإقليمية بأنهم استفادوا من منتجات البرنامج الفرعي وخدماته لتعزيز التنمية الاقتصادية والتحول الاجتماعي. فقد عززت وزارات الزراعة والتعليم والمالية والشؤون الخارجية والصحة والأمن الوطني والتجارة والنقل ومكتب شؤون المرأة والمكتب الإحصائي الوطني في جامايكا قدراتها على تعميم مراعاة المنظور الجنساني وإنتاج وجمع بيانات موثوقة مصنفة بحسب الجنسين نتيجة لجهود البرنامج الفرعي. ووافقت أروبا وسورينام على سياسات الطاقة التي أعدها البرنامج الفرعي وأعربتا عن نيتهما تنفيذها، في حين وافقت بليز وغيانا وكوراساو على توصيات البرنامج الفرعي بشأن كفاءة استخدام الطاقة وتكنولوجيات الطاقة المتجددة. وقد استخدمت أنتيغوا وبربودا وغرينادا وسانت لوسيا هذه التوصيات لإثراء استراتيجياتها في مجال الطاقة.

(ب) تعزيز القدرة والخبرة التقنية لبلدان المنطقة دون الإقليمية في متابعة أهم الاتفاقات الدولية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما في ذلك متابعة استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

٥٩٠ - ساعد البرنامج الفرعي ١١ من الدول الأعضاء على إعداد التقارير الوطنية عن التقدم المحرز منذ اعتماد خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة في عام ٢٠٠٢ وإعلان برازيليا في عام ٢٠٠٧. وشرعت حكومة جامايكا في دمج الدروس والتوصيات المستخلصة من البرنامج الفرعي في سياساتها الجنسانية الوطنية. وقدم البرنامج الفرعي الدعم التقني لأحد عشر بلدا عند إعداد تقارير التقييم الوطنية عن التقدم المحرز في تحقيق أهداف استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

(ج) تحسين قدرة الحكومات والمؤسسات الكاريبية على النهوض بالتعاون والتكامل داخل المنطقة ومع المناطق الأخرى

٥٩١ - شارك البرنامج الفرعي في العديد من الأعمال التي عززت التعاون داخل المناطق وفي ما بينها، بما في ذلك التعاون مع محفل منطقة البحر الكاريبي لدول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ من خلال الاستعراض الذي يجرى كل خمس سنوات لاتفاق الشراكة الاقتصادية المبرم مع الجماعة الكاريبية ومنظمات أخرى في ما يتعلق بتحديد معالم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛ وجسَّد موقفاً كاريبياً بشأن قضايا السكان والهجرة والتنمية. وبالإضافة إلى ذلك، قام البرنامج الفرعي مع مركز الجماعة الكاريبية لتغير المناخ بتحليل اقتصاديات تغير المناخ. واعتماداً على هذا التحليل، وضع البرنامج الفرعي ومعهد التخطيط في جامايكا نموذجا لتغير المناخ لمساعدة الدول الأعضاء في تقييم الآثار غير المباشرة في جميع القطاعات نتيجة لتغير المناخ. وختاماً، شرعت غيانا وترينيداد وتوباغو في تنفيذ مشروع مشترك بشأن الأمن الغذائي وفقاً لتوصيات البرنامج الفرعي، ودخلت ترينيداد وتوباغو ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي في مناقشات بغية تحقيق أمور من بينها ترشيد الطرق الجوية لشركة الطيران Caribbean Airlines وزيادة كفاءة النقل على الصعيد الإقليمي.

الباب ٢٢
التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا

الملامح البارزة لنتائج البرنامج

تمكنت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) من زيادة فعاليتها في تنفيذ برنامج عملها، حيث بلغت نسبة تنفيذ قدرها ٩٨ في المائة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وقد تناولت اللجنة القضايا المستجدة الرئيسية في المنطقة من خلال دورها الوزارية السابعة والعشرين التي عقدتها تحت شعار ''دور المشاركة والعدالة الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة''. وعقدت سلسلة اجتماعات رفيعة المستوى لتعزيز الحوار بين قادة البلدان العربية التي تمر بمرحلة انتقالية وقادة البلدان التي كانت قد لاقت تحديات مماثلة في الماضي. وقامت الإسكوا بدور رائد في الأعمال التحضيرية الإقليمية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، تـوِّج باعتماد ''الإعلان الوزاري العربي بشأن التنمية المستدامة''. وعززت الإسكوا قدرة البلدان على وضع سياسة اجتماعية قائمة على احترام الحقوق، حيث زاد عدد المؤسسات التي تولد معلومات عن الضعف الاجتماعي من ٨ إلى ٢٣. ونظمت اللجنة المنتدى الاقتصادي العربي الأول في تشرين الثاني/

نوفمبر ٢٠١٢. وبالإضافة إلى ذلك، لقي المنشوران المعنونان مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا، ٢٠١١-٢٠١٢ ومسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا، ٢٠١٢-٢٠١٣ اهتماماً كبيراً ومستمراً من وسائل الإعلام. ويسَّر مركز التكنولوجيات التابع للإسكوا الجمع بين ٥١ مؤسسة علمية وتكنولوجية صغيرة ومتوسطة الحجم و ٢٩ مستثمراً مهتماً. وقدمت الإسكوا الدعم لتنمية القدرات في مجالات مثل الحسابات القومية والمؤشرات الاقتصادية القصيرة الأجل. وتم تدريب أكثر من ٤٥٠ مسؤولا في مجالات تعميم مراعاة المنظور الجنساني وإعداد التقارير المتعلقة باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

التحديات والدروس المستخلصة

أثار التغيير في المشهد السياسي الذي حدث في المنطقة مخاوف بشأن ما قد يترتب على ذلك من تأثير في بعض جوانب عمل الإسكوا وما أحرزته من تقدم في ما مضى، وذلك على سبيل المثال في القضايا الجنسانية وقضايا البيئة. وفي بعض الحالات، شكلت الديناميات السياسية والأمنية الإقليمية صعوبات وتحديات واجهتها الإسكوا في عملها. وبالإضافة إلى المكاتب الوطنية التي كان في غالب الأحيان مغلقة، لم يكن بوسع الإسكوا عقد معظم اجتماعات فرق الخبراء في بيروت بسبب القيود المفروضة على السفر، وبالتالي كان لزاماً عليها تغيير أماكن انعقادها في آخر لحظة لأسباب أمنية أو غيرها. وقد فرض هذا الوضع ضغطاً إضافياً على ميزانيات البرامج، إذ لم يكن سفر الموظفين مدرجاً في الميزانية لحضور تلك المناسبات، وكذلك على الأعمال التحضيرية لتلك المناسبات.

معدل تنفيذ النواتج

٥٩٢ - تستند النتائج المذكورة أعلاه إلى نسبة تنفيذ قدرها ٩٨ في المائة من النواتج المقررة القابلة للقياس الكمي وعددها ٤١٣ ناتجاً.

٥٩٣ - ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المتوقع في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/66/6 (Sect. 22)).

التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) إدارة برنامج عمل الإسكوا ودعمه بالموظفين والموارد المالية على نحو فعال

٥٩٤ - أعادت الإسكوا النظر في سياستها للتقييم لتشمل الملاحظات الفنية الواردة في خطة العمل المعتمدة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن التقييمات والأدوات التنفيذية التي

تعتزم من خلالها تقييم منشوراتها واجتماعات الأفرقة الحكومية الدولية وأفرقة الخبراء. وواصلت البرامج الفرعية والإدارة استخدام نظام مراقبة الأداء الذي بدأت الإسكوا تشغيله مؤخرا لرصد ما تنفِّذه البرامج من النواتج المقررة. واعتمدت لجنة المطبوعات بنجاح معايير جديدة لتوجيه استعراض مخطوطات الإسكوا ومذكراتها المفاهيمية. وكانت هناك متابعة مستمرة لما نفذته اللجنة عموماً من الأنشطة المقررة من خلال الاجتماعات الشهرية المعقودة لاستعراض الإنجازات. وقد وضع قسم جديد يُعنى بالتوجهات والشراكات الاستراتيجية استراتيجية لتعبئة الموارد للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥. ووقعت الإسكوا اتفاق مساهمة مع ألمانيا قيمته ١,٤ مليون دولار، وكانت بصدد الانتهاء من وضع اتفاقات مماثلة مع النرويج بقيمة ٥٠٠ ٠٠٠ دولار، ومع المملكة العربية السعودية بقيمة ٢,٣ مليون دولار.

(ب) تحسين الالتزام بمواعيد تقديم الوثائق

٥٩٥ - استطاعت الإسكوا زيادة فعالية الاجتماعات الحكومية الدولية من خلال وضع الصيغة النهائية لوثائق الاجتماعات وإطلاع الدول الأعضاء عليها بوقت كاف قبل اجتماعات الإسكوا. فقد قدمت وثائق دورتها السابعة والعشرين، في المتوسط، قبل ثمانية أسابيع على مواعيد الاجتماعات. وقدمت لجان أخرى تابعة للإسكوا، مثل اللجنة الإحصائية واللجنة الفنية ولجنة التنمية الاجتماعية، وثائقها، في المتوسط، قبل أكثر من ستة أسابيع على مواعيد الاجتماعات. وعلى مقياس مكون من خمس نقاط، حصلت الدورة العاشرة للجنة الموارد المائية على ٤,٥٦ نقاط لإصدارها الوثائق في الوقت المحدد؛ وحصلت الدورة التاسعة للجنة الطاقة على ٤,٧ نقاط؛ وحصلت الدورة العاشرة للجنة الإحصائية على ٤,٢٩ نقاط؛ وحصل الاجتماع السابع للجنة الفنية على ٤,٤٦ نقاط.

(ج) تحديد القضايا المستجدة التي تتطلب اهتماماً من الدول الأعضاء

٥٩٦ - أجرت الإسكوا تقييماً ذاتياً استنسابياً على نطاق اللجنة لتحديد السبل المثالية التي تمكنها من مواءمة نفسها مع الأولويات الإقليمية الناشئة والاستجابة للتوصيات التي تقدمت بها الدول الأعضاء. وخلال فترة السنتين، كانت الإسكوا تعمل من أجل إنشاء مركز للتكامل الاقتصادي في المنطقة العربية. ونظمت اللجنة اجتماعين رفيعي المستوى للقادة والسياسيين الناشئين من المنطقة العربية وتناولت القضايا الرئيسية المستجدة في المنطقة من خلال دورتها الوزارية السابعة والعشرين. ومن بين القضايا التي نوقشت دور المشاركة والعدالة الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة؛ والتحضيرات الجارية في المنطقة

العربية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؛ والتمويل الشامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وإيجاد فرص العمل.

(د) تعزيز اتساق السياسات في مجال إدارة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة

٥٩٧ - عقدت الإسكوا، بصفتها أمانة آلية التنسيق الإقليمية للدول العربية، ثلاثة اجتماعات للآلية خلال فترة السنتين لتعزيز التآزر بين كيانات الأمم المتحدة الإقليمية وجامعة الدول العربية، وتعزيز تبادل المعلومات بين أعضائها بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأسفرت تلك الاجتماعات عن وضع عمليات أوضح لعمل الأمم المتحدة مع مؤتمر القمة العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتوصيات المتعلقة بالتعاون لدعم التكامل الاقتصادي الإقليمي وإقامة اتحاد جمركي عربي. وفي ما يتعلق بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، أمكن لأعضاء الآلية توضيح المسارات العالمية والإقليمية لمختلف المشاورات والعمليات وحددوا الإمكانيات الكفيلة بتجميع الموارد. وأوصي بإعادة تنظيم الفريق العامل المواضيعي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية تيسيراً لتنسيق العمل المشترك بشأن عمليات ما بعد عام ٢٠١٥. وأُنشئ خلال فترة السنتين فريق عامل جديد يعنى بالهجرة الدولية.

(هـ) زيادة الوعي العام بالجهود التي تبذلها الإسكوا لتحقيق الأولويات الإقليمية ومعالجة القضايا الناشئة

٥٩٨ - مدت الإسكوا جسور الاتصال بجمهور أوسع من خلال مجموعة متنوعة من الوسائل، بما في ذلك منتديات وسائل الإعلام الاجتماعية مثل الفيسبوك (حيث بلغ عدد تسجيلات الإعجاب لصفحة الإسكوا ١ ٧٩١ وبلغ العدد الإجمالي للمعجبين بها ٢ ٦٩٠ منذ إطلاقها في أيار/مايو ٢٠١٢)، والبث المباشر لوقائع الاجتماعات الرفيعة المستوى، والمشاركة في معارض الكتب والمعارض ولوحات الإعلانات. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت الإسكوا أنشطتها للتوعية من خلال توفير الخدمات الإعلامية لعدد كبير من الأنشطة والاجتماعات وذلك من خلال تنظيم المؤتمرات الصحفية ومناسبات إعلامية أخرى. وتمكنت اللجنة أيضا من توسيع نطاق انتشارها في المنطقة من خلال انضمام ثلاثة أعضاء جدد، وهم تونس وليبيا والمغرب. وكان من بين المؤشرات الأخرى على فعالية أنشطة التوعية التي تقوم بها الإسكوا اهتمام أصحاب المصلحة في عملها عدد المنشورات والوثائق الأخرى التي تم تنزيلها، والتي شهدت زيادة هائلة إلى ٤١٤ ٣٢ مقابل ١٣٠ ٩ عملية تنزيل خلال فترة السنتين السابقة.

البرنامج الفرعي ١
الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية من أجل التنمية المستدامة

(أ) تعزيز القدرات التقنية والبشرية والمؤسسية للبلدان الأعضاء على وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وخطط عمل وطنية ودون إقليمية وإقليمية لإدارة المستدامة لموارد الطاقة والمياه، وفقاً لخطة جوهانسبرغ للتنفيذ

٥٩٩ - خلال فترة السنتين، قادت الإسكوا، بالتعاون مع جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، التحضيرات الإقليمية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وعملت في سبيل تنسيق الموقف العربي، مما أفضى إلى اعتماد الدول العربية الإعلان الوزاري العربي بشأن التنمية المستدامة. وشرعت الإسكوا في مشاورات إقليمية، أدت إلى اعتماد وثيقة دبي للتنفيذ الإقليمي العربي لنتائج مؤتمر ريو + ٢٠، وعقدت اجتماعاً تشاورياً عربياً على مستوى الخبراء لتبادل الأفكار حول أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتقدمت الإسكوا بخطة لتحديث مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية وتطويرها لتصبح إطاراً استراتيجياً عربياً للتنمية المستدامة، إلى جانب خطة عمل للتنفيذ. وتحرَّت الإسكوا عن موضوع الأمن الغذائي من الزوايا الاجتماعية والاقتصادية والتقنية والمؤسسية بغية وضع خطة للبحوث من أجل النهوض بالمعرفة في هذا المجال.

(ب) تعزيز قدرة الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين من القطاع العام والخاص على إدماج الاستجابات لتغير المناخ في الاستراتيجيات والخطط القطاعية، وحفز الدعم المالي والتقني لإدراج قضايا تغير المناخ في الخطط والاستراتيجيات

٦٠٠ - عملت الإسكوا بنشاط لبحث مسألة آلية التنمية النظيفة وآليات التمويل الدولية الأخرى وساعدت البلدان الأعضاء الملتزمة بالحد من انبعاثات الكربون على الاستثمار في نقل التكنولوجيا النظيفة والتنمية. واعتمدت الدول العربية المبادرة الإقليمية لتقييم آثار تغير المناخ على الموارد المائية وقابلية تأثر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية لاكتساب فهم أعمق بتأثير تغير المناخ في الموارد المائية وما له من تداعيات من حيث قلة منعة القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة. وساهم عمل الإسكوا في تنفيذ هذه المبادرة من خلال الأنشطة المنفذة مع شركائها لدعم المجلس الوزاري العربي للمياه في موضوع التكيف مع تغير المناخ.

(ج) تعزيز القدرات في البلدان الأعضاء على تطوير وتطبيق أفضل الممارسات والخطط الرامية إلى تحسين الزراعة المستدامة وسبل المعيشة في الأرياف وزيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية للمؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم، دعماً لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

٦٠١ - شرعت الإسكوا في إجراء تقييم إقليمي ورسم سياسات ومبادرات الاقتصاد الأخضر في البلدان الأعضاء فيها. وبالتعاون مع شركاء محليين، أنشأت الإسكوا ''مكاتب المساعدة الخضراء'' في خمسة بلدان لتعزيز التكنولوجيات السليمة بيئياً وقطاعات الإنتاج الأخضر في ما بين الشركات الصغيرة والمتوسطة. ونوقشت خلال اجتماع لفريق الخبراء المعني بسلاسل الأنشطة الخضراء المضيفة للقيمة لتحسين سبل العيش في المنطقة العربية، حضره ٥٤ مشاركاً كان معظمهم من المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني العربية، السياسات والمبادرات الرامية إلى تنمية سلاسل الأنشطة الزراعية المضيفة للقيمة بكفاءة ووُضعت الخطوط العريضة لتنفيذ عدد من الإجراءات. ووقعت الإسكوا اتفاقاً مع الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي لتمويل الأنشطة المنجزة في إطار المبادرة الإقليمية العربية لرصد ما تحقق من هدف الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي في الدول العربية. وشُكلت فرق رصد وطنية في ١٨ بلداً عربياً وقُدمت لها المساعدة الفنية اللازمة.

البرنامج الفرعي ٢
التنمية الاجتماعية

(أ) تعزيز القدرة الوطنية على وضع سياسة اجتماعية قائمة على الحقوق وتعزز الإدماج الاجتماعي، بما في ذلك إدماج الفئات الضعيفة

٦٠٢ - استمر عمل اللجنة خلال فترة السنتين للتأثير في الجهود التي تبذلها البلدان الأعضاء في مجال تعزيز الاندماج الاجتماعي. ومما يدل على ذلك الزيادة الحاصلة في عدد مؤسسات إنتاج المعلومات عن الضعف من ٦ إلى ٢٣، متجاوزة العدد المستهدف وهو ثمان مؤسسات لفترة السنتين. فعلى سبيل المثال، قامت ثلاث مؤسسات في الأردن والسودان ودولة فلسطين ومؤسستان في اليمن بدراسات عن تأثير برامج الرعاية الاجتماعية المختلفة، وأنتجت ١٨ مؤسسة في بلدان عربية معلومات عن الأشخاص ذوي الإعاقة والسياسات ذات الصلة بهم. وعلاوة على ذلك، لا تزال لدراسات الإسكوا وما تقدِّمه من دعم تقني في مجال أسواق العمل تأثيرٌ إيجابي في البلدان الأعضاء فيها، وفقاً لنتائج التقييم الذاتي للبرنامج الفرعي. وامتثالا لخطة العمل المعتمدة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، استندت جميع التحليلات

الكمية في مجالات أسواق العمل والإعاقة على بيانات مصنفة بحسب نوع الجنس وأولت اهتماماً خاصاً للحالات النسبية للرجال والنساء.

(ب) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على معالجة مسألة اندماج مختلف الفئات الاجتماعية – الديمغرافية في عملية التنمية، ولا سيما الشباب والمسنين والعمال المهاجرين

٦٠٣ – ساعد عمل الإسكوا في مجال السكان والتنمية، ولا سيما توفير المشورة في مجال السياسات العامة بشأن سياسات وبرامج الشباب، في تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على التصدي لموضوع إدماج مختلف الفئات الاجتماعية والديمغرافية في عملية التنمية. ويتضح ذلك من خلال الزيادة الحاصلة في عدد البلدان التي صاغت استراتيجيات/خطط عمل وطنية بشأن الشباب أو اتخذت خطوات نحو صياغتها من ٦ إلى ٨ بلدان، محقِّقة بذلك الهدف المحدد لفترة السنتين. فعلى سبيل المثال، أقر لبنان سياسة للشباب قائمة على المشاركة، مستعيناً في ذلك بعملية تشاورية تراعي الفوارق بين الجنسين. ووافقت اليمن على توجيهات لوضع برامج وطنية جديدة للشباب واقتراح لتشكيل المجلس الأعلى للشباب. وفي مجال الهجرة الدولية، استطاعت الإسكوا الحصول من ١٦ بلداً شاركت في الاجتماع التشاوري الإقليمي حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية على الاعتراف بأهمية إدماج الهجرة في استراتيجيات التنمية الوطنية كجزء من الوثيقة الختامية.

(ج) تعزيز الشراكة بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني في وضع وتنفيذ ورصد السياسات الإنمائية، بما فيها السياسات الاجتماعية، والبرامج والمشاريع ذات الصلة

٦٠٤ – أدى الدعم الذي تقدمه الإسكوا من أجل تعزيز مشاركة المجتمع المدني في عمليات صنع السياسات إلى إنشاء شبكتين جديدتين ولجنة مشتركة واحدة في العراق. وزاد عدد الشبكات والاتفاقات التي تعزز نهج التنمية القائمة على المشاركة من ١١ إلى ١٤، وهو ما يحقق الهدف المحدد لفترة السنتين. وأبرز إعلان منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية بشأن إطار ما بعد عام ٢٠١٥ الصادر عن الإسكوا أهمية إشراك منظمات المجتمع المدني، بما فيها المنظمات النسائية، في عملية ما بعد عام ٢٠١٥. واعتمدت اللجنة نهجاً تشاركياً في سبع حلقات عمل وحلقات دراسية نُظمت في اليمن والعراق، مما زاد في عدد المرات التي أُشركت فيها مؤسسات المجتمع المدني في المشاورات وجولات الحوار الوطنية بشأن السياسات العامة المتعلقة بمبادرات التنمية من ٦ إلى ١٣، وهو ما يتجاوز الهدف المحدد للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣.

البرنامج الفرعي ٣
التنمية والتكامل الاقتصاديان

(أ) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على صياغة وتنفيذ السياسات والتدابير الموصى بها في توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية، مع أخذ نتائج الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية في الحسبان

٦٠٥ - خلال فترة السنتين، واصلت الإسكوا متابعة القضايا المتعلقة بتوافق آراء مونتيري ونتائج مؤتمر الدوحة بشأن تمويل التنمية. وركزت اللجنة على مساعدة البلدان الأعضاء فيها على حشد الموارد على المستويين المحلي والدولي من أجل التنمية، وزيادة التعاون المالي والتقني لأغراض التنمية. ونظمت الإسكوا ١٢ حلقة عمل بشأن معاهدات الاستثمار الثنائية، وتسوية المنازعات الاستثمارية، وتجنب المنازعات بين الدولة والمستثمر، وحلقة عمل بشأن تجميع إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر، ساهمت كلها في رفع مستوى مهارات أكثر من ٤٠٠ من المسؤولين الحكوميين في ١٢ بلداً من المنطقة. كما أنتجت الإسكوا بحوثاً هامة بشأن سبل الحصول على التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وفعالية المعونة، وقياس الفجوة التمويلية في المنطقة. وبدأ البرنامج الفرعي شراكة مهمة مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا من أجل مساعدة البلدان الأعضاء في الإسكوا على وضع مشاريع وممارسات الشراكات المستدامة بين القطاعين العام والخاص وتنفيذها.

(ب) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على مواصلة تنفيذ اتفاقات النقل الدولية المبرمة في إطار الإسكوا من أجل تعزيز التكامل الإقليمي، فضلا عن شتى العناصر الأخرى للنظام المتكامل للنقل في المشرق العربي، بما في ذلك الأطر المؤسسية وتيسير النقل والتجارة وسلامة المرور على الطرق

٦٠٦ - واصلت الإسكوا تعزيز تنفيذ مختلف عناصر نظام النقل المتكامل في المشرق العربي. فقد نُظم الاجتماع الثاني للفريق العامل المعني بمواءمة الهياكل المؤسسية والتشريعات في قطاع النقل في منطقة الإسكوا خلال الدورة الثالثة عشرة للجنتها المعنية بالنقل في نيسان/أبريل ٢٠١٢ في بيروت، حيث نوقشت جملة من القضايا من بينها تمويل تنفيذ هذا النظام. وطلبت اللجنة، في دورتها الرابعة عشرة التي عقدت في عمان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا أن تدعو البلدان الأعضاء التي لم تنضم بعد إلى اتفاقات أو مذكرات تفاهم في مجال النقل إلى تسريع عملية الانضمام إليها.

(ج) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على التفاوض على الاتفاقات التجارية دون الإقليمية والإقليمية والمتعددة الأطراف وتنفيذها بهدف زيادة حجم التجارة الدولية

٦٠٧ - بهدف تعزيز التكامل الإقليمي في العالم العربي، بُذلت كل الجهود الممكنة لمساعدة البلدان الأعضاء على تعزيز قدراتها على التفاوض وتنفيذ الاتفاقات التجارية دون الإقليمية والإقليمية والمتعددة الأطراف وزيادة المعرفة بين أصحاب المصلحة المعنيين في المنطقة. ولهذه الغاية، نظمت الإسكوا اجتماعا لفريق الخبراء المعني باتفاقات التجارة التفضيلية والتكامل الإقليمي في العالم العربي في تونس يومي ٥ و ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وتناول المشاركون فيه مبادرات التكامل الإقليمي العربي، واتفاقات الشراكة المبرمة مع بلدان الاتحاد الأوروبي والبحر الأبيض المتوسط، والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وجولة الدوحة الحالية من المفاوضات المتعددة الأطراف، والحواجز غير الجمركية وأثرها في التجارة، والتقارب بين سياسات الاقتصاد الكلي والتكامل الإقليمي. وسمح هذا النشاط للإسكوا بتزويد الدول الأعضاء بمجموعة من السياسات الاستراتيجية لدعم قدرة البلدان الأعضاء على صياغة السياسات التجارية وخطط التفاوض.

(د) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء في المنطقة على وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات مناسبة في مجال الاقتصاد الكلي لصالح النمو الاقتصادي المستدام وتوفير فرص العمل والتخفيف من حدة الفقر

٦٠٨ - عملت الإسكوا من أجل تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على صياغة سياسات الاقتصاد الكلي التي يمكن أن تساهم في الحد من الفقر والبطالة. وقدم منشورها مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا، ٢٠١١-٢٠١٢ لمحة عامة عن الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية الحالية في المنطقة، وتقييماً لتأثير سياسات الاقتصاد الكلي التي نُفذت مؤخراً من حيث النمو وإيجاد فرص العمل والتخفيف من حدة الفقر. وكان من بين الإنجازات الأخرى التي حققتها اللجنة المنتدى الاقتصادي العربي الأول، الذي عقد في بيروت يومي ٢٣ و ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، والذي أتاح للباحثين والشخصيات البارزة وصناع القرار في المنطقة الفرصة لوضع سياسات اقتصاد كلي مبتكرة جديدة للنمو الشامل في المنطقة. وختاماً، استفاد صناع السياسة من بحوث الإسكوا وتوصياتها بشأن كيفية التأكد من مساهمة السياسة المالية في إيجاد فرص العمل والتخفيف من حدة الفقر. وتقدمت اللجنة على وجه الخصوص بخيارات في مجال السياسات الضريبية مراعية لمصالح الفقراء تساعد على صياغة استراتيجية جديدة للحد من الفقر في الأردن.

(هـ) تعزيز قدرة واضعي السياسات في البلدان الأعضاء والجهات المعنية الأخرى على وضع وتنفيذ سياسات وأدوات لتحقيق التنويع الاقتصادي وإنشاء سلاسل للأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيدين الوطني والإقليمي

٦٠٩ - لقي منشورا الإسكوا الرائدان مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا، ٢٠١١-٢٠١٢ ومسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا، ٢٠١٢-٢٠١٣ اهتماماً متواصلا من وسائل الإعلام في جميع أنحاء المنطقة. وكان من بين الإنجازات الأخرى التي حققتها الإسكوا المنتدى الاقتصادي العربي، الذي عقد في بيروت يومي ٢٣ و ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، والذي أتاح للباحثين والشخصيات البارزة وصناع القرار في المنطقة الفرصة لوضع سياسات اقتصاد كلي مبتكرة جديدة للنمو شامل في المنطقة. وقد زاد عدد الطلبات التي تقدم بها قسم معدِّي المسح للحصول على الخدمات الاستشارية. وأُسديت مشورة في مجال السياسات العامة إلى لبنان بشأن إصلاح القطاع العام، ومصر بشأن تقييم الإصلاح الاقتصادي، وهو ما ساهم في صياغة سياسات الاقتصاد الكلي لهذين البلدين. واعتمدت المملكة العربية السعودية توصية الإسكوا بشأن التخطيط الوطني الاستراتيجي وكلَّفت اللجنة بتيسير التعاون التقني في صياغة خطتها الخمسية القادمة للتنمية الوطنية.

البرنامج الفرعي ٤
تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التكامل الإقليمي

(أ) تحقيق تقدم ملموس نحو إقامة اقتصادات قائمة على المعرفة في البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تستند إلى صياغة وتنفيذ سياسات واستراتيجيات مناسبة

٦١٠ - ساهمت مبادرات الإسكوا في بناء قدرات مؤسسات عديدة في الدول الأعضاء خلال فترة السنتين لقياس التقدم المحرز نحو إقامة مجتمع معلومات منصف. فقد هيأت الإسكوا للبلدان الأعضاء منتدى سهَّل المناقشات الإقليمية بشأن التحديات القائمة والفرص المتاحة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلوم والتكنولوجيا بوجه عام. وسلط منشور اللجنة الرائد، ''الملامح الإقليمية لمجتمع المعلومات في غربي آسيا''، الضوء على التقدم الذي أحرزته البلدان الأعضاء في المضي نحو إقامة مجتمع معلومات في المنطقة. وشجع مشروع نُفذ بقيادة الإسكوا البلدان الأعضاء على وضع تشريعات الفضاء الإلكتروني على المستوى المحلي الوطني وعلى المستوى المحلي الإقليمي، للنظر في سبل مواءمة تشريعاتها مع تشريعات البلدان المجاورة. وساعدت الدراسة التي أجرتها الإسكوا بشأن تأثير خدمات

إلكترونية مختارة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على تقييم مدى توافر الخدمات الإلكترونية المختارة ونضجها وحالتها في المنطقة.

(ب) تعزيز القدرة على التنافس في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة على صعيدي الإنتاج وتقديم الخدمات، مع التركيز بصورة خاصة على الشراكات والبحث والتطوير والابتكار

٦١١ - أسفر المؤتمر والمشاورات العامة لإنشاء المنتدى العربي لحوكمة الإنترنت عن توافق في الآراء على إنشاء منتدى عربي حوكمة الإنترنت، بمشاركة واسعة النطاق. وواصلت الإسكوا جهودها الرامية إلى تعزيز تطوير صناعة المحتوى الرقمي العربي؛ ونشرت دراسات عن حالة هذه الصناعة في المنطقة ونماذج أعمالها التجارية الجديدة؛ وأبرمت شراكات مع مختلف الجهات المعنية لإنشاء شركات جديدة صغيرة ومتوسطة الحجم في مجال المحتوى الرقمي العربي. كما نشرت الإسكوا آخر المعلومات عن مجتمع المعلومات من خلال بوابتها الإلكترونية، التي تتيح لأصحاب المصلحة منفذاً فريداً للمعلومات والتحليلات الأساسية عن الوضع الراهن لمجتمع المعلومات. وقدمت الإسكوا، من خلال استعراضها لقضايا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية، للبلدان الأعضاء فيها أفكاراً معمقة هامة عن أربعة مواضيع مهمة جديدة هي: الحكومة الإلكترونية، وجرائم الإنترنت، والبحث والتطوير، والابتكار في الاقتصاد القائم على المعرفة.

(ج) تعزيز القدرة الوطنية والإقليمية في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل تحقيق التنمية المستدامة

٦١٢ - أعدت الإسكوا عدداً من الدراسات التي قيمت قدرات البحث العلمي في البلدان العربية، واقترحت أفضل الخطط لربط القدرات العلمية بالاقتصاد المحلي، وحللت الحواجز التقنية التي تؤثر في تنمية البلدان العربية، واقترحت مسارات عمل تكنولوجية في المستقبل. وخلال جولات تسويق التكنولوجيا الإقليمية (الأردن وتونس ولبنان ومصر والمغرب ودولة فلسطين (استضافها الأردن))، تم الجمع بين ما مجموعه ٥١ مؤسسة علمية وتكنولوجية صغيرة ومتوسطة الحجم و ٢٩ مستثمراً مهتماً وأُنشئت ١١ شراكة. وزودت حلقة عمل التي نُظمت بشأن تسخير الابتكار لأغراض التنمية الاقتصادية جهات فاعلة عديدة في مجال الابتكار في منطقة الإسكوا بمهارات بناء القدرات على الابتكار والتسويق والفرص لمناقشة القضايا الرئيسية المتعلقة بنقل التكنولوجيا.

البرنامج الفرعي ٥

استخدام الإحصاءات في وضع سياسات تستند إلى الأدلة

(أ) إحراز التقدم في تحسين الإطار المؤسسي الوطني للإحصاءات الرسمية، وخاصة في البلدان المنكوبة بالنزاعات والبلدان الأقل تقدماً من الناحية الإحصائية

٦١٣ - خلال فترة السنتين، أشارت نتائج التحليل الذي أجري استعداداً للدورة العاشرة للجنة الإحصائية في الإسكوا إلى حدوث زيادة طفيفة في معدل تنفيذ المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية. وقد شمل ذلك التقييم ١٤ بلداً عضواً أصلياً في الإسكوا. وأعربت خمس بلدان عن نيتها إجراء تقييم شامل للنظم الإحصائية الوطنية بمساعدة اللجنة والشركاء المتعاونين معها.

(ب) تعزيز قدرة المكاتب الإحصائية الوطنية على إصدار ونشر إحصاءات ومؤشرات اقتصادية واجتماعية وبيئية ذات صلة بهذه المواضيع وآنية وموثوقة وقابلة للمقارنة، بما فيها البيانات المصنفة جنسانياً، بما يتوافق مع المعايير والتوصيات الدولية العامة، وخاصة في البلدان المنكوبة بالنزاعات والبلدان الأقل تقدماً من الناحية الإحصائية

٦١٤ - أظهرت البلدان الأعضاء اهتماماً بتنمية القدرات، لا سيما في مجالات الحسابات القومية، والمؤشرات الاقتصادية القصيرة الأجل، والسكان، والعمل، والزراعة، والتنمية الريفية والإحصاءات الجنسانية. وأُدمج نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ في جميع عناصر برنامج عمل قسم الإحصاءات الاقتصادية، الذي كانت أبرز إنجازاته تطبيق النظام على الصعيد الإقليمي وعرضُ التقدم المحرز على الاجتماع العاشر للجنة الإحصائية في عام ٢٠١٣. وقُدمت المساعدة التقنية ومهارات بناء القدرات في مجال إحصاءات الأسعار والتصنيفات الاقتصادية والطاقة والتحويلات المالية. واتسمت صيغة الاجتماعات الرفيعة المستوى التي تلتها حلقات العمل الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية بالفعالية حيث شجعت واضعي السياسات العامة في المنطقة على دعم الحسابات القومية والاستعانة بها، وإشراك مستخدمي الإحصاءات ومنتجيها الرئيسيين في البلاد.

(ج) تعزيز قدرة الحكومات على توفير بيانات عالية الجودة عن المؤشرات الاجتماعية السكانية والاقتصادية والبيئية الرئيسية، بما فيها مؤشرات التنمية (التنمية المجتمعية والتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية)، والبيانات المصنفة جنسانياً والمؤشرات المراعية للاعتبارات الجنسانية، فضلا عن تعزيز قدرات صانعي القرارات والمجتمع المدني على استخدام هذه البيانات

٦١٥ - تم استعراض المؤشرات المدرجة في قاعدة بيانات نظام المعلومات الإحصائية في الإسكوا من حيث جدواها، وأُعيد تنظيم قاعدة البيانات، وبدأ تشغيل النسخة الجديدة منها. وبالإضافة إلى ذلك، حوّلت شعبة الإحصاءات الاهتمام في أنشطتها لجمع البيانات إلى البيانات الوطنية، وتابعت الأمر مع كل بلد على حدة، وبدأت العمل بتقديرات مشروطة عن القيم المفقودة في مجال الحسابات القومية. وزاد عدد الاستفسارات زيادة طفيفة. ومع ذلك، لم يكن ذلك إلا نتيجة جزئية؛ والهدف المحدد لفترة السنتين هدف تراكمي. ولم يكن الإمكان دخول قاعدة البيانات خلال جزء من السنة، وذلك بسبب إعادة هيكلتها.

البرنامج الفرعي ٦
النهوض بالمرأة

(أ) تعزيز معارف وقدرات الأجهزة الوطنية للمرأة من أجل تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ورصد تنفيذها، لكي تكون تلك الأجهزة عوامل فعالة في تشجيع المرأة على الاضطلاع بدور إيجابي في التنمية الاجتماعية الاقتصادية والسياسية بمجتمعها

٦١٦ - أسفرت جهود تنمية القدرات التي بذلتها الإسكوا عن زيادة عدد البلدان الأعضاء التي اعتمدت نهج تعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياساتها وبرامجها الوطنية. فقد نظمت الإسكوا حلقات عمل لبناء القدرات وأوفدت بعثات استشارية لمساعدة البلدان الأعضاء في تنفيذ التدابير التي تساعدها على التقيد بالتزاماتها في ما يتعلق بتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والصكوك الدولية الأخرى. وكانت جهود اللجنة موجهة إلى جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم البرلمانيون وكبار المسؤولين وصناع القرار. وبناء على طلب تقدم به المجلس الأعلى لشؤون الأسرة في قطر في نيسان/أبريل ٢٠١٢، وكجزء من استعداد قطر لتقديم من تقريرها الأول بموجب الاتفاقية، نظم مركز شؤون المرأة حلقة عمل تدريبية بشأن حق المرأة في العمل في سياق التشريعات الوطنية والدولية، كان الهدف منها هو بناء القدرات الوطنية في ما يتعلق إجراءات تقديم التقارير إلى اللجنة المعنية بالقضاء على

التمييز ضد المرأة والمبادئ التوجيهية المتعلقة بحق المرأة في العمل. وبالإضافة إلى ذلك، قدم مركز المرأة التدريب للقاضيات البحرينيات على تنفيذ الاتفاقية.

(ب) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على تعميم المنظور الجنساني في السياسات والخطط والإحصاءات والبرامج الوطنية

٦١٧ - ساعد مركز المرأة، من خلال خدماته الاستشارية، البلدان الأعضاء الخمسة (الأردن، والإمارات العربية المتحدة، ودولة فلسطين، ولبنان، والمملكة العربية السعودية) على تعميم المنظور الجنساني في استراتيجياتها وخطط عملها الإنمائية الوطنية. وضمت المساعدة التقنية عقد حلقات عمل تدريبية بناء على طلب من وزارتي التخطيط والتعاون الدولي في تلك البلدان، إلى جانب الاجتماعات التشاورية حول كيفية بناء نظم الرصد والتقييم المستجيبة للاحتياجات الجنسانية والمحافظة عليها. وفي هذا السياق، قدم مركز المرأة دورة لتدريب المدرِّبين لفائدة مديري وحدات الشؤون الجنسانية في جميع الوزارات الفلسطينية على المفاهيم والتقنيات الجنسانية. كما نظم المركز اجتماعا استشارياً للخبراء لممثلي ١٢ من الأجهزة النسائية الوطنية بشأن الجهود التي تبذلها البلدات الأعضاء من أجل تعميم المنظور الجنساني في المؤسسات الحكومية.

(ج) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على مناهضة العنف الجنساني

٦١٨ - أسفرت جهود تنمية القدرات التي بذلتها الإسكوا عن حدوث زيادة في عدد البلدان الأعضاء التي اعتمدت تدابير لمكافحة العنف الجنساني. وساعدت اللجنة البلدان الأعضاء على صياغة استراتيجيات وطنية للنساء اشتملت على عنصر خاص بالعنف ضد المرأة. وركزت اللجنة اهتمامها على التصدي للعنف ضد المرأة باعتباره تحدياً رئيسياً في المنطقة العربية، وذلك بغية تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين، وحثت اللجنة البلدان الأعضاء على التصدي للعنف ضد المرأة من خلال تعاونها على تسليط الضوء على هذه الظاهرة، واعتماد تشريعات جديدة وتعديل قوانين العقوبات. ونشرت الإسكوا ثلاث دراسات بشأن العنف بدافع التحيز الجنسي في جميع أشكاله لقيت إقبالا جيداً، وتقدمت بتوصيات عملية ملموسة لمجالات العمل بالنسبة لصانعي السياسات والعاملين في مجال التنمية. كما وضعت موجزات للسياسات عُممت على نطاق واسع تتضمن مجموعات واضحة من التوصيات لجميع أصحاب المصلحة في المنطقة، إلى جانب توجيه نداء إقليمي بواسطة وسائل الإعلام لمكافحة العنف ضد المرأة وقّعه كبار الشخصيات الوطنية والإقليمية.

البرنامج الفرعي ٧
تخفيف أثر النزاعات والتنمية

(أ) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على تحديد وصياغة واعتماد وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وآليات الانتعاش وبناء السلام التي ترمي إلى إقامة هياكل لمنع نشوب النزاعات، والتخفيف من تأثيرها على التنمية، ومعالجة آثارها الجانبية على الصعيد الإقليمي، وتداعيات القضايا العالمية الناشئة

٦١٩ - خلال فترة السنتين، عمل البرنامج الفرعي مع البلدان الأعضاء على تحديد سياسات واستراتيجيات الحكم الرشيد واعتمادها باعتبارها أحد المجالات الرئيسية لمنع نشوب النزاعات في المستقبل والحد من أثرها في التنمية. ومن ضمن الأنشطة العديدة لهذا البرنامج الفرعي في هذا المجال، مكّنت عدة اجتماعات لفرق الخبراء ومشروع ميداني بشأن مواضيع مثل إصلاح قطاع الأمن وتعزيز قيم المواطَنة ومهارات العيش من خلال التعليم، والبحث عن الموجودات المسروقة واستردادها، وممارسات الحكم الرشيد من خلال تعزيز دولة المؤسسات، مكّنت بصورة مباشرة ممثلي البلدان الأعضاء والمجتمع المدني من إدراك وفهم أهمية خيارات السياسة العامة في هذا الصدد وصياغتها. ووفقاً لدراسة استقصائية لغرض المتابعة أجريت للنشاط الوحيد الذي أمكن تقييمه، اعتبرت نسبة ٩٣ في المائة من المشاركين أن جودته كانت إما ''جيدة'' أو ''ممتازة''.

(ب) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على محاكاة نماذج الحوكمة الرشيدة وأفضل الممارسات التي تعزز من قدرة المؤسسات العامة على الحيلولة دون نشوب النزاعات وتحقيق المصالحة والسلام وبلوغ الأهداف الإنمائية

٦٢٠ - من بين أولويات هذا البرنامج الفرعي تعزيز المؤسسات وتحديث الممارسات الحكومية من أجل الحد من الصراعات وتحقيق المصالحة وتعزيز التنمية في صفوف البلدان الأعضاء. وفي هذا الصدد، زودت الإسكوا أصحاب المصلحة في البلدان الأعضاء بالاستراتيجيات وأفضل الممارسات والأدوات في ما يتعلق بجملة أمور من بينها أربعة مجالات ذات صلة هي: استراتيجيات الأمن الغذائي لتمكين مجلس التعاون الخليجي من احتواء عدم الاستقرار ودرء تداعيات الأزمات العالمية والإقليمية؛ وإدماج مبادئ التنمية المستدامة في أعمال التخطيط الوطنية في لبنان من خلال آليات التعاون المشتركة بين الوزارات؛ وتقديم الدعم لصياغة واعتماد وتنفيذ القانون ٢١ في العراق، المتعلق باللامركزية وتحديث القطاع العام؛ والبعثات الدراسية وغيرها من تقنيات التعلم لمسؤولي القطاع العام العراقيين في مجال

اللامركزية، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، والنظام الاتحادي المالي، ووضع الميزانيات، والتشاور وتسوية المنازعات، والتخطيط الاستراتيجي.

(ج) إنشاء هيئة حكومية دولية تعنى بالقضايا الناشئة والتنمية في ظروف الأزمات

٦٢١ - عقد البرنامج الفرعي اجتماعاً تشاورياً مع ممثلي الدول الأعضاء بشأن إنشاء هيئة حكومية دولية معنية بالقضايا الناشئة والتنمية في ظروف الأزمات، باعتباره حدثاً موازياً لاجتماع اللجنة الفنية التابعة للإسكوا الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ووافق ممثلو الدول الأعضاء بتوافق الآراء على إنشاء هيئة حكومية دولية من هذا القبيل. وستناقَش في وقت لاحق اختصاصاتها المحددة.

الباب ٢٣
البرنامج العادي للتعاون التقني

الملامح البارزة لنتائج البرنامج

واصل برنامج العادي للتعاون التقني تيسير الاستجابة السريعة من جانب الكيانات المنفذة في الأمانة العامة للأمم المتحدة لطلبات المساعدة العاجلة من الدول الأعضاء، وذلك من خلال توفير الخدمات الاستشارية والأنشطة التدريبية المصممة وفق الاحتياجات. والهدف من الخدمات التي تقدمها الكيانات على الصعيدين العالمي والإقليمي هو نقل المعرفة الكامنة في تلك الكيانات من خلال مجموعة متنوعة من مبادرات تنمية القدرات، مساهماً بذلك في تعزيز المهارات والخبرات والقدرات المؤسسية وقدرات وضع السياسات الوطنية.

ويكفل هذا البرنامج تمكُّن الوكالات المنفذة من الاستجابة بشكل مباشر للأولويات والاحتياجات التي تحددها الدول الأعضاء نفسها، ولا سيما تلك المعرَب عنها في مؤتمرات التنمية ومؤتمرات القمة الإنمائية الرئيسية الأخرى التي عقدتها الأمم المتحدة. ويتمثل أحد مجالات التركيز الهامة للبرنامج في تلبية الطلبات الواردة من الدول الأعضاء لمساعدتها على تعزيز قدراتها على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، من أجل القضاء على الفقر، والسعي إلى تحقيق نمو اقتصادي مطرد ومنصف، وتحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها. ويأخذ البرنامج في الاعتبار تنوع احتياجات البلدان وظروفها. وأصبح تكييف النهج العامة مع الظروف القطرية الخاصة على المستوى التنفيذي عنصراً هاماً من عناصر العمل الجاري الذي

يقوم به البرنامج. ولدى تنفيذ الأنشطة على الصعيد القطري، تعمل الكيانات إلى جانب منسقي الأمم المتحدة المقيمين والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة دعماً لإجراء حوار إنمائي بإشراف وملكية وطنيين، يهدف إلى تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية.

كان طابع البرنامج المرن والمستجيب للاحتياجات على قدر كبير من الأهمية في مساعدة البلدان على التصدي للأحداث غير المتوقعة والتي لا يمكن التنبؤ بها، بما في ذلك الضوائق المالية والاقتصادية والسياسية، إلى جانب الضغوط المناخية العالمية والإقليمية، الأمر الذي نتج عنه زيادة في الطلب على الدعم والعمل الفعال من الحكومات. وقد يسَّر البرنامج تصدي الكيانات المنفذة لهذه الأمور على نحو جدي.

وكثيراً ما أسفرت أنشطة البرنامج، رغم اتسامها بطابع ضِيق النطاق، عن إحداث تأثير مضاعف نتيجةً لتعبئة موارد من خارج الميزانية واستكمالها باستخدام موارد حساب الأمم المتحدة للتنمية من أجل تلبية الاحتياجات الأوسع نطاقاً، وكان لهذه الأنشطة تأثير أيضا تم عن طريق التعاون في ما بين بلدان الجنوب. لذلك فإن البرنامج يقوم بدور فعال في الربط بين الأنشطة التجريبية تحظى والأموال المرصودة بشكل أفضل لتحقيق فوائد على نطاق أوسع. وتكفل الآليات الموازية، مثل البرمجة والبرمجة المشتركة وتنسيق المبادرات وتطبيق ''نهج برنامجي'' يُستخدم فيه البرنامج العادي للتعاون التقني بالاقتران مع الأموال البرنامجية الأخرى، هذا التأثير مضاعف.

التحديات والدروس المستخلصة

يتجاوز الطلب على الخدمات الاستشارية والتدريب بكثير الموارد المرصودة في إطار هذا البرنامج. لذا، فإن الموازنة بين هذا الطلب الكبير ومجموعة محدودة من الخبراء الاستشاريين الداخليين يشكل تحدياً مستمراً. وبما أن البرنامج لا يوفر التمويل إلا للدعم الأولي المؤقت، فإن تحديد موارد المتابعة اللازمة لتنفيذ توصيات البعثة يُحدِث في كثير من الأحيان خصاصاً في الدعم الذي تمس الحاجة إليه والذي تتوقعه الدول الأعضاء. وفي حين أن الاستخدام التكميلي لحساب التنمية قد سمح للكيانات بالمضي في إنجاز الأعمال الوطنية للبرنامج من خلال تنفيذ مشاريع متوسطة الحجم توسِّع نطاق أنشطته التمهيدية، فإن هذه الأموال محدودة في طبيعتها ومرهونة بعملية موافقة تستغرق وقتاً طويلا. وبناءً على ذلك، لا يزال هناك العديد من طلبات الدعم التي لا يمكن الاستجابة لها في الوقت المناسب.

ويضطلع بالبرنامج العادي للتعاون التقني ١١ كياناً منفذاً هم: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وموئل

الأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. ويرد هيكل العرض المبين أدناه مُصنَّفا بحسب الكيانات المنفذة ويحدد باب الميزانية المقابل لكل كيان منها. وترد أدناه الإنجازات المتوقعة من كل كيان، بحسب البرنامج الفرعي لكل منها. ويجب ملاحظة أنه بالإضافة إلى النتائج المبينة أدناه، ساهم الباب ٢٣ في تحقيق النتائج المعلنة في إطار الميزانية العادية لهذه الكيانات المنفذة والبالغ عددها ١١.

٦٢٢ - يمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة المعتمدة ومؤشرات الإنجاز في وثيقة الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/66/6 (Sect.23)).

ألف - الخدمات الاستشارية القطاعية

١ - الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

البرنامج الفرعي ١
السياسة الاجتماعية والتنمية

(أ) تعزيز قدرة البلدان النامية على وضع وتنفيذ سياسات وبرامج لصالح فئات اجتماعية محددة

(ب) تحسين الاندماج والإدماج الاجتماعيين عن طريق تحسين مشاركة الفئات الاجتماعية وتعزيز آليات الإدماج في البلدان النامية

٦٢٣ - أسفرت خمس وعشرون بعثة استشارية أُنجزت خلال فترة السنتين عن القيام بأعمال استشارية أدت إلى التعاون على جمع المعلومات لتعزيز السياسات والبرامج لفئات اجتماعية محددة (الأسر والمسنون والأشخاص ذوو الإعاقة والشباب)، ولا سيما من خلال ضمان مشاركة ممثلي هذه الفئات بفعالية في جميع الأنشطة ومراعاة وجهات نظرهم بشكل صحيح لدى وضع السياسات. وأسفرت الخدمات الاستشارية عن وضع سياسة وطنية بشأن الأسرة في أرمينيا وسياسة وطنية بشأن الشيخوخة في البوسنة والهرسك، وكذلك إدخال تعديل على استراتيجية وطنية للشباب في جمهورية مولدوفا.

٦٢٤ - وساهمت حلقات العمل الإقليمية ودون الإقليمية في تحسين المهارات والمعارف في ما يتعلق بالقواعد والمعايير الدولية لوضع السياسات العامة وتنفيذها. وقد عززت أربع عشرة حلقة عمل تدريبية، نظمت بالتعاون مع اللجان الإقليمية والصناديق والبرامج، القدرات الوطنية في القضايا ذات الصلة بالشيخوخة في آسيا وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، والتعاونيات في أفريقيا، والأسرة في أمريكا اللاتينية.

البرنامج الفرعي ٢
التنمية المستدامة

(أ) تحسين القدرة على تعزيز وتنفيذ سياسات وأطر/آليات التنمية المستدامة اللازمة لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية

(ب) تحسين القدرة على تعزيز وتنفيذ سياسات وأطر/آليات تدعم الانتقال إلى نمط مستدام للإدارة والاستهلاك والإنتاج في مجالات المياه والطاقة والنقل

(ج) تعزيز القدرات على وضع وتنفيذ ورصد استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة، بما في ذلك خيارات السياسة المتعلقة بالاقتصاد الأخضر، حسب ما يحدده مؤتمر التنمية المستدامة لعام ٢٠١٢

٦٢٥ - قُدم الدعم الاستشاري الفني والسياساتي خلال فترة السنتين إلى ٨٠ بلداً نامياً بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتمكينها من الاستعداد بشكل فعال لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام ٢٠١٢. وتلقت ثمان وعشرون دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية المساعدة في استعداداتها للمؤتمر الدولي الثالث للدول النامية الجزرية الصغيرة، الذي من المقرر أن يعقد في آبيا في الفترة من ١ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وشملت الأنشطة الأخرى تنظيم ٤٢ حلقة عمل وتقديم ٤٦ خدمة استشارية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في مجال بناء القدرات من حيث نُهج التنمية المستدامة، بما في ذلك تعزيز إسهامات مختلف أصحاب المصلحة، مثل القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجموعات الرئيسية الأخرى للمضي قدماً في خطة التنمية المستدامة. وزادت حلقات العمل والحلقات الدراسية الفهم في ما يتعلق بعدد من قضايا التنمية المستدامة، من بينها الطاقة المستدامة، والمياه والصرف الصحي، وجعل التنمية المستدامة جزءاً من الخطط الإنمائية الوطنية، والنقل المستدام والمدن المستدامة.

البرنامج الفرعي ٣
الإحصاءات

(أ) تعزيز قدرة الإحصائيين الحكوميين على القيام بشكل روتيني بجمع وتجميع وتخزين وتحليل ونشر البيانات في جميع مجالات الإحصاء الرسمي، بما في ذلك الإحصاءات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية، وفقاً للمعايير الدولية

(ب) تعزيز قدرة النظم الوطنية في مجال الإحصاء وإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على القيام بشكل روتيني بجمع وتجميع وتخزين وتحليل ونشر البيانات في جميع مجالات الإحصاء الرسمي، بما في ذلك الإحصاءات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية، وفقاً للمعايير الدولية

٦٢٦ - خلال فترة السنتين، ومن خلال إيفاد ٨٢ بعثة استشارية وتنظيم ٣٨ منحة دراسية وعقد ١٦ حلقة عمل تدريبية، واصل البرنامج الفرعي تعزيز إنتاج الإحصاءات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بصورة منتظمة ومستمرة في البلدان النامية. وكانت البلدان قادرة على الاستفادة من أحدث تكنولوجيات تخزين البيانات ومعالجتها، وذلك لتعزيز نوعية المعلومات الإحصائية ذات الصلة بالسياسات وسهولة الحصول عليها، وزيادة استخدام نظم رسم الخرائط ونظم المعلومات الجغرافية في جميع مجالات الإحصاءات. وساعدت معارف وقدرات الإحصائيين الحكوميين المعزَّزة أيضاً على تحسين سبل تنفيذ المعايير الإحصائية الدولية، ومواءمة الممارسات الخاصة بجمع البيانات وتصنيفها ونشرها في مختلف البلدان، وقابلية الإحصاءات المنتجة للمقارنة.

البرنامج الفرعي ٤
الإدارة العامة وإدارة التنمية

(أ) تعزيز قدرات القطاع العام في البلدان النامية على توفير الموارد المؤسسية والبشرية، بما في ذلك القيادة اللازمة لتقديم الخدمات بفعالية وكفاءة ونشاط، والكفاءة المهنية، والسلوك الأخلاقي، والالتزام بخدمة الجمهور

(ب) تعزيز قدرات البلدان النامية على التكيف مع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف تحسين أداء المؤسسات العامة من خلال الحكومة الإلكترونية

(ج) تعزيز قدرات إشراك المواطنين في الحوكمة والإدارة العامة وإدارة التنمية في البلدان النامية بهدف تقديم الخدمات بنشاط وشفافية وبروح المسؤولية

٦٢٧ - عززت البعثات الاستشارية والمساعدة التقنية القدرات الحكومية على تصميم وتنفيذ سياسات الإدارة العامة ووضع الاستراتيجيات ووضع اليد على الحلول الفعالة. وفي المجموع، تم إيفاد ٥٩ بعثة استشارية إلى ٢٣ بلداً في أفريقيا وآسيا والأمريكتين والمنطقة العربية. واستُكملت الأعمال الاستشارية بتنظيم ١١ حلقة عمل تدريبية واستحداث أدوات التدريب لتنمية القدرات في ما يتعلق بالموارد العامة المؤسسية والبشرية، وإشراك المواطنين، والحكومة الإلكترونية، والبيانات الحكومية المفتوحة. وبالإضافة إلى ذلك، تم تعزيز القدرات الوطنية من خلال تنفيذ أطر ومناهج الحوكمة، بما فيها شبكة مديري الموارد البشرية للقطاع العام في أفريقيا، ومركز إقليمي للتميز في مجال الحكومة الإلكترونية لأمريكا الوسطى. وعلاوة على ذلك، واعتماداً على الخدمات التحليلية والاستشارية التي تم توفيرها، استطاعت البلدان الأعضاء اتخاذ قرارات في مجال السياسات العامة بشأن خططها الوطنية.

البرنامج الفرعي ٥
الإدارة المستدامة للغابات

(أ) زيادة المعرفة بالفجوات والعقبات والفرص المتاحة في مجال تمويل الغابات بالبلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض وأقل البلدان نمواً

(ب) زيادة الوعي بين البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض وأقل البلدان نمواً بمسألة تمويل الغابات وأهميتها في تعزيز سبل العيش الريفية، والحد من الفقر، وزيادة الأمن الغذائي، وتنفيذ الإدارة المستدامة للغابات؛ والحاجة إلى نهج مشترك بين القطاعات لمعالجة هذه المسألة

٦٢٨ - عُقد ما مجموعه خمس حلقات عمل خلال فترة السنتين لمعالجة الثغرات والعقبات القائمة والفرص المتاحة في مجال تمويل الغابات في البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض والبلدان الأقل نمواً، وضمت ١٨٣ مشاركاً من ٤٣ بلداً. واجتمعت مجموعة من هؤلاء المشاركين في وقت لاحق في اجتماع ثان عقد لمناقشة استراتيجية مشتركة لتمويل الغابات. ونتيجة لذلك، زادت المعرفة الشاملة لجميع القطاعات والمتعلقة بتمويل الغابات في هذه البلدان زيادة كبيرة، مع اكتساب فهم ووعي أكبر بأهمية الإدارة المستدامة للغابات في تعزيز سبل العيش الريفية والحد من الفقر وزيادة الأمن الغذائي. ولا يزال هناك عدد من المصاعب، بما في ذلك الحفاظ على مستويات عالية من الوعي داخل شبكات الجهات المعنية بتمويل الغابات. وستساعد الأنشطة القادمة، مثل عرض الأشرطة الوثائقية القصيرة وعقد حلقة عمل تعريفية لوسائل الإعلام بغرض تبادل وجهات النظر، في التغلب على هذه المصاعب.

البرنامج الفرعي ٦
السياسات والتحليل في مجال التنمية

(أ) تعزيز قدرة سلطات المؤسسات المالية الوطنية والمصرف المركزي والوزارات المعنية على وضع وتنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي لمواجهة التقلبات الدورية بما يتسق مع أهداف التنمية البشرية المستدامة

(ب) تعزيز القدرات الوطنية على تحديد قنوات انتقال الصدمات الخارجية وتحديد آثار الضعف الاقتصادي والاجتماعي في مختلف القطاعات والفئات السكانية

٦٢٩ - أُسديت المشورة في مجال سياسات الاقتصاد الكلي وقُدم الدعم لتنمية القدرات الموجهة نحو التنمية للسلطات المعنية بالشؤون الضريبية وشؤون التخطيط والشؤون النقدية لعدة بلدان نامية. وقدم الدعم الخاص بكل بلد إلى السلطات الحكومية في إندونيسيا وأوزبكستان وبنغلاديش وبوتان وجنوب أفريقيا. ونتيجة لهذه الأعمال، أنشأت حكومة بوتان ''صندوقاً لتحقيق الاستقرار المالي'' لتحسين إدارة تدفقات رأس المال الخارجي وتعزيز التنمية الاقتصادية على المدى الطويل. وبالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، قُدمت أنشطة بناء القدرات والمشورة لأقل البلدان نمواً في آسيا والمحيط الهادئ لمساعدتها في الاستعداد للخروج من فئة أقل البلدان نمواً، وتحديد معالم استراتيجيات سياساتية لتسريع خروجها من تلك الفئة وتبادل الخبرات الإقليمية. ونُظم ما مجموعه خمس حلقات عمل لتنمية القدرات الوطنية والإقليمية والأقاليمية، حيث درِّب مسؤولون من ١٩ بلداً نامياً، من بينها ١٠ بلدان من أقل البلدان نمواً.

البرنامج الفرعي ٧
تمويل التنمية

(أ) تعزيز قدرة البلدان النامية على التفاوض على المعاهدات الضريبية وإدارتها وتفسيرها، بغرض تشجيع الاستثمار، مع محاربة التهرب من الضرائب

(ب) تعزيز قدرة البلدان النامية على تحديد استخدام تسعير التحويل وتناوله بفعالية من قبل الشركات المتعددة الجنسيات في محاولة لتجنب الالتزامات الضريبية

٦٣٠ - خلال فترة السنتين، استحدث البرنامج الفرعي، من خلال نهج جديد محورُه الطلب، أدوات عملية ساعدت البلدان النامية في التفاوض وتطبيق معاهدات الازدواج الضريبي بفعالية، استناداً إلى اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للازدواج الضريبي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وذلك بغية إدرار إيرادات ضريبية تُسخر لأغراض التنمية

المستدامة. وشملت تلك الأدوات دورة الأمم المتحدة الدراسية المتعلقة بمعاهدات الازدواج الضريبي ودليل الأمم المتحدة بشأن قضايا مختارة في مجال إدارة المعاهدات الضريبية من أجل البلدان النامية. وفي إطار جهد تعاوني، عمل بنشاط خبراء ذوو شهرة عالمية وأعضاء من لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية ومنظمات دولية معنية أخرى مع السلطات الضريبية في ٣٥ بلداً نامياً، للتأكد من أن تلبي تلك المواد احتياجاتهم. وقد استُحدثت دورة دراسية في مجال تسعير التحويلات لتعزيز قدرة وزارات المالية والسلطات الضريبية الوطنية في ستة بلدان نامية على إنشاء أنظمة ضريبية أكثر فعالية وكفاءة تساعد على بلوغ مستويات الاستثمار الخاص المرجوة ومكافحة التهرب من الضرائب. وأشارت ردود فعل وردت البلدان التي شملها الدعم إلى أن البرامج عززت قدراتها.

٢ - التجارة والتنمية

البرنامج الفرعي ١

العولمة والترابط والتنمية

(أ) تعزيز قدرة المسؤولين الحكوميين على صياغة السياسات وتنفيذها في مجالات الاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار والتكنولوجيا والمجالات الأخرى ذات الصلة

(ب) تحسين الفهم والوعي لدى الحكومات والمنظمات الإقليمية بخيارات السياسة العامة بهدف تعزيز النمو الاقتصادي وما تحدثه تلك السياسات من آثار والحلول العملية ذات الصلة

٦٣١ - خلال فترة السنتين، دعم البرنامج الفرعي أنشطة التعاون الإقليمي المالي والنقدي في أمريكا اللاتينية وغرب أفريقيا، ونظم حلقة عمل مع واضعي السياسات في داكار بشأن التكامل الإقليمي. وقُدمت موجزات للسياسات العامة معدَّة حسب الحاجة ومذكرات تتضمن معلومات أساسية ونواتج استشارية أخرى ذات صلة بالسياسات العامة، مما أتاح لصانعي السياسات مجموعة من الخيارات بشأن مواضيع مثل التكامل الاقتصادي الإقليمي وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وعززت مساهمات البرنامج الفرعي في الدورات الدراسية المتعلقة بالقضايا الرئيسية المدرجة في الخطة الاقتصادية الدولية معرفة المشاركين بالسياسات المالية والنقدية، وتحديات رأس المال العالمية، والسياسات الصناعية المناسبة.

البرنامج الفرعي ٢
الاستثمار والمشاريع

(أ) تعزيز قدرة المسؤولين الحكوميين على صياغة السياسات وتنفيذها في مجالات الاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار والتكنولوجيا والمجالات الأخرى ذات الصلة

(ب) تحسين فهم وإدراك الحكومات والمنظمات الإقليمية للخيارات المتعلقة بالسياسات الرامية إلى تعزيز النمو الاقتصادي، وللآثار المترتبة عليها والحلول العملية المتعلقة بها

٦٣٢ - كان الهدف من الخدمات الاستشارية التي قُدمت خلال فترة السنتين هو تعزيز معايير الاستثمار المسؤول في سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة ودعم المؤشرات لقياس وتعظيم القيمة الاقتصادية المضافة وإيجاد فرص العمل بفضل الاستثمار. وساهمت الخدمات الاستشارية في وضع وتنفيذ اختبار المؤشرات في خمسة بلدان تجريبية. وأعدَّ أيضاً تقرير يحصر المعايير والتحديات القائمة للاستثمار في سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة. واستندت الأونكتاد إلى هذا العمل في وضع إطار مرن للسياسات العامة يمكن للبلدان تكييفه حسب حاجتها واستخدامه. وقد أكدت دراسات إفرادية تجريبية أجريت في بنغلاديش، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وكمبوديا، ومنغوليا، وموزامبيق بشأن سلاسل مختارة للأنشطة المضيفة للقيمة في كل بلد أن الحكومات يمكنها استخدام هذا الإطار وتطبيقه بهدف جذب المزيد من فرص العمل واستخدام سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة/أجزاء سلاسل الأنشطة المولدة للقيمة المستهدفة إلى أقصى حد. وساعدت مساهمات البرنامج الفرعي في الدورات الدراسية المتعلقة بالقضايا الرئيسية المدرجة في الخطة الاقتصادية الدولية المشاركين على اكتساب فهم أفضل للآثار الإنمائية للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والطبيعة المتغيرة للمستثمرين الدوليين.

البرنامج الفرعي ٣
التجارة الدولية

(أ) تعزيز قدرة المسؤولين الحكوميين على صياغة السياسات وتنفيذها في مجالات الاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار والتكنولوجيا والمجالات الأخرى ذات الصلة

(ب) تحسين فهم وإدراك الحكومات والمنظمات الإقليمية للخيارات المتعلقة بالسياسات الرامية إلى تعزيز النمو الاقتصادي، وللآثار المترتبة عليها والحلول العملية المتعلقة بها

٦٣٣ - قُدمت الخدمات الاستشارية من خلال مساهمات فنية في اجتماعات الخبراء التي عقدت بشأن النظام التجاري الدولي والتنمية، وتجارة الخدمات والتجارة في ما يتعلق بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقد استعان واضعو السياسات بهذه الخدمات في سياق عمليات حكومية دولية مختلفة، من بينها المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في بالي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وقُدمت خدمات استشارية مصممة حسب الحاجة وعند الطلب في مجال التجارة لمجموعات من البلدان، وذلك أساساً مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ. وتلقت مجموعة من البلدان الأفريقية أيضا خدمات استشارية طلبت في ما يتعلق بخيارات السياسة العامة لإنتاج القطن، بما في ذلك ما يخص الإنتاجية والقيمة المضافة والاستثمار. وإضافة إلى ذلك، قدم البرنامج الفرعي مساهمات في القضايا التجارية إلى الدورات الدراسية المتعلقة بالقضايا الرئيسية المدرجة في الخطة الاقتصادية الدولية.

البرنامج الفرعي ٤
التكنولوجيا واللوجستيات

(أ) تعزيز قدرة المسؤولين الحكوميين على صياغة السياسات وتنفيذها في مجالات الاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار والتكنولوجيا والمجالات الأخرى ذات الصلة

(ب) تحسين فهم وإدراك الحكومات والمنظمات الإقليمية للخيارات المتعلقة بالسياسات الرامية إلى تعزيز النمو الاقتصادي، وللآثار المترتبة عليها والحلول العملية المتعلقة بها

٦٣٤ - تحقق الأثر الرئيسي للبرنامج الفرعي خلال فترة السنتين من خلال تنظيم ست دورات دراسية إقليمية (ثلاثة أسابيع) بشأن القضايا الرئيسية المدرجة في الخطة الاقتصادية الدولية وعدد من الدورات القصيرة للدبلوماسيين في جنيف. وساعدت هذه الدورات على تعزيز معرفة وخبرة المسؤولين الحكوميين الذين أفادوا بأنهم اكتسبوا رؤية أوسع وفهم أشمل لتعقيدات القضايا الاقتصادية الدولية، وهو ما ساعدهم على تصميم سياسات التنمية المناسبة وتنفيذها بطريقة متكاملة ومتماسكة في بلدانهم. وبما أن عدد طلبات حضور هذه الدورات هو عادة أكبر مما يمكن استيعابه، تعاون الأونكتاد مع الدول المستضيفة للدورات الإقليمية للتقليل من التكاليف. وقُدمت خدمات استشارية في إطار هذا البرنامج الفرعي في شكل مساعدة تقنية بشأن قضايا النقل، استفادت منها نيجيريا وبلدان أخرى في غرب أفريقيا وبلدان وسط أفريقيا.

البرنامج الفرعي ٥
أفريقيا والبلدان الأقل نمواً والبرامج الخاصة

(أ) تحسين إدماج السياسات والأولويات التجارية في الخطط الإنمائية الوطنية، من خلال عدة سبل منها الإطار المتكامل المعزز

(ب) تحسين فهم وإدراك الحكومات والمنظمات الإقليمية للخيارات المتعلقة بالسياسات الرامية إلى تعزيز النمو الاقتصادي، وللآثار المترتبة عليها والحلول العملية المتعلقة بها

٦٣٥ - شملت الخدمات الاستشارية التي قُدمت خلال فترة السنتين مساعدة كابو فيردي على إجراء دراستها التشخيصية للتكامل التجاري، وخاصة بشأن السياحة باعتباره قطاعا ذا أولوية. تم إعداد تقرير يتضمن توصيات بشأن السياسات الاستثمارية للسياحة وعلى إدماج هذا القطاع في خطط التنمية الوطنية. وقدم الدعم لتنفيذ المشاريع في إطار الإطار المتكامل المعزز.

٦٣٦ - وقُدمت خدمات استشارية أيضاً إلى المشاورات بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ مع أصحاب المصلحة الوطنيين من مختلف البلدان الأفريقية. واعتماداً على تقرير الأونكتاد عن أقل البلدان نمواً، قُدمت خدمات استشارية إلى إثيوبيا في ما يخص تسخير معارف المغتربين لتعزيز القدرات الإنتاجية؛ وإلى بلدان أفريقية عديدة بشأن القضايا المتعلقة بتطوير الزراعة الطبيعية. وقدم البرنامج الفرعي أيضاً مساهمات إلى الدورات الدراسية المتعلقة بالقضايا الرئيسية المدرجة في الخطة الاقتصادية الدولية.

٣ - المستوطنات البشرية

البرنامج الفرعي
التعاون الإقليمي والتقني

(أ) تحسين السياسات المتعلقة باستدامة التحضر على الصعيدين المحلي والإقليمي

(ب) تحسين التخطيط للمناطق الحضرية وتنظيمها وإدارتها على الصعيدين الوطني والمحلي

(ج) تحسين إمكانية الحصول على الأرض والسكن

(د) توسيع نطاق الاستفادة من خدمات البنية الأساسية السليمة بيئيا مع التركيز بشكل خاص على السكان المحرومين من الخدمات والسكان الذين يعانون من نقص في الخدمات

٦٣٧ - خلال فترة السنتين، ساهم البرنامج الفرعي في تدعيم جهود وضع السياسات الحضرية الوطنية والإقليمية في أفريقيا والدول العربية ورابطة الدول المستقلة وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وعمل بشكل وثيق مع الوزارات والحكومات المحلية والشركاء في المناطق الحضرية في البرازيل وكوسوفو وكولومبيا ولبنان وليبيا ومدغشقر وهايتي لغرض بناء أو تحسين الأطر التشريعية والقدرات المؤسسية لوضع خطط التنمية الحضرية المستدامة، وتحسين الإدارة الحضرية وأطر الإدارة، مع التركيز على المناطق الحضرية. ونظم البرنامج الفرعي ثلاث حلقات عمل تدريبية في مجال التخطيط الحضري والأراضي والسكن والخدمات الأساسية لفائدة ٣٦ من مهنيي التنمية الحضرية من بنن والسنغال وكوت ديفوار ومالي؛ وقدم الدعم لوضع السياسات العامة وإقامة المشاريع لمعالجة مسألة الإسكان وإدخال التحسينات المكاني وتحسين الخدمات في مشاريع الإسكان غير الرسمي في جيبوتي ومصر والمغرب؛ وساهم في استعراض السياسات العامة وعمليات الإصلاح وتطوير المشاريع لتحسين سبل الاستفادة من البنى التحتية والخدمات الأساسية السليمة بيئياً للجميع في بوركينا فاسو وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والسنغال والصين ومدغشقر وهايتي.

٤ - المراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة والإرهاب والعدالة الجنائية

البرنامج الفرعي
الوقاية والعلاج وإعادة الإدماج والتنمية البديلة

(أ) تعزيز القدرات الوطنية على تنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية والفساد والإرهاب، والتقيد بقواعد الأمم المتحدة ومعاييرها المتعلقة بمنع الجريمة وتحقيق العدالة الجنائية

(ب) تعزيز المعارف والمهارات لدى واضعي السياسات ومسؤولي العدالة الجنائية في ما يخص تنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية والفساد والإرهاب، والتقيد بقواعد الأمم المتحدة ومعاييرها المتعلقة بمنع الجريمة وتحقيق العدالة الجنائية

٦٣٨ - أسفرت الخدمات الاستشارية التي قدمها البرنامج الفرعي خلال فترة السنتين عن وضع استراتيجيات شاملة لمعالجة قضايا المخدرات والجريمة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل وجنوب شرق أوروبا وجنوب آسيا. وتعززت قدرة الدول الأعضاء في مجال التعاون الدولي في المسائل الجنائية من خلال إقامة شبكات الممارسين للتعاون الدولي في بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجلس التعاون الخليجي. ودُعمت إصلاحات العدالة الجنائية

من خلال صياغة مشاريع المساعدة التقنية وإمكانية تطبيقها في بنن وبوركينا فاسو وتونس. وتعززت قدرة السلطات في ألبانيا وليبيا لإصلاح التشريعات المتعلقة بالمخدرات والتشريعات المتعلقة بالجريمة المنظمة. وفي أوزبكستان وليبيا، أذكى البرنامج وعي ممارسي القانون الجنائي بالمعايير الدولية المتعلقة بالدعاوى الجنائية، وخاصة المحاكمة العادلة والاحتجاز ومنع التعذيب. وقد تم تدريب الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون في ليبريا وسيراليون لتعزيز قدرتهم على التصدي لمشكلة الجريمة المنظمة.

٥ - حقوق الإنسان

البرنامج الفرعي
الخدمات الاستشارية والتعاون التقني والأنشطة الميدانية

(أ) تعزيز وعي ومعارف ومهارات مقرري السياسات والمسؤولين العموميين، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بشأن معايير وآليات حقوق الإنسان الدولية وبشأن ما يترتب على أعمالهم من آثار في مجال حقوق الإنسان

(ب) تعزيز التعاون بين الحكومات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية، كل في منطقته، في التعامل مع قضايا حقوق الإنسان التي تستلزم اتباع نهج إقليمي أو اتخاذ مبادرة إقليمية

٦٣٩ - خلال فترة السنتين، واصلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان العمل على كفالة تنفيذ المعايير الدولية لحقوق الإنسان على أرض الواقع عن طريق وجودها الميداني وتعاونها مع الآليات الإقليمية. وساهمت المفوضية أيضاً إلى استمرار فعالية وأهمية برامج التعاون التقني عن طريق تحديد الممارسات الجيدة والدروس المستخلصة وتبادلها وتحديثها. وأسفرت المشاورات الإقليمية التي عُقدت في أفريقيا وأمريكا وآسيا والمحيط الهادئ وأوروبا وآسيا الوسطى عن تعزيز التعاون بين الآليات الإقليمية والآليات الدولية لحقوق الإنسان. وسهلت أنشطة التعاون التقني للمفوضية التفاعل بين مؤسسات الدولة والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني، وشجعت على إقامة علاقة بناءة بينهما. ونظمت المفوضية أربعة عناصر لغوية لبرنامج زمالات سكان الشعوب الأصلية، أتاحت لأفراد هذه الشعوب الفرصة لاكتساب المعارف والمهارات في مجال حقوق الإنسان على الصعيد الدولي، وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٥٧/٥٠.

٦ - المساعدة الإنسانية

البرنامج الفرعي ١
تنسيق العمل الإنساني والاستجابة في حالات الطوارئ

التخطيط للطوارئ بفعالية على الصعيدين الدولي والوطني

٦٤٠ - استُخدمت موارد البرنامج لدعم مشاركة جزر القمر والكاميرون في حلقة عمل إقليمية عن التخطيط للاستجابة في حالات الطوارئ والمحاكاة لفائدة السلطات الوطنية، عُقدت في داكار في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وبحلول نهاية حلقة العمل، كان المشاركون قادرون على تسهيل عمليات التخطيط لحالات الطوارئ، بما في ذلك وضع الخطط للطوارئ وتمارين المحاكاة في بلدانهم. واستُخدمت الموارد أيضاً لدعم اجتماع المائدة المستديرة للمانحين في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا الذي عقد في ياوندي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وكان الهدف الرئيسي من الاجتماع هو حشد الموارد لتنفيذ الخطة الإقليمية للتأهب للكوارث والتصدي لها التي أعدتها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وكذلك الاتفاق على الأنشطة الرامية إلى تنفيذ هذه الخطة.

البرنامج الفرعي ٢
خدمات الدعم في حالات الطوارئ

تعزيز قدرات الاستجابة والتأهب لدى الآليات والشراكات الوطنية والدولية المعنية بإدارة حالات الطوارئ/الكوارث بهدف التصدي بكفاءة للكوارث وحالات الطوارئ

٦٤١ - خلال فترة السنتين، قدم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الدعم لحلقة العمل الإقليمية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن حالات الطوارئ البيئية، التي استضافتها قوة الدفاع المدني بسنغافورة. وأسفرت الحلقة عن وضع خطة عمل مدتها سنتان تهدف إلى تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية في الاستجابة للطوارئ البيئية وسلطت الضوء على الدور الأساسي لمركز الطوارئ البيئية التابع للمكتب وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في تقديم الدعم لإيجاد القدرات لتنفيذ خطة العمل. وفي أيار/مايو ٢٠١٢، عقدت منظمة الجمارك العالمية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر حلقة دراسية مشتركة عن دور الجمارك في الإغاثة من الكوارث الطبيعية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. واستُخدمت موارد البرنامج أيضاً لدعم مشاركة الأردن والكاميرون وكوت ديفوار في المؤتمر الوطني الثالث عشر للعلوم والسياسات العامة والبيئة الذي عقده المجلس

الوطني للعلوم والبيئة، تحت عنوان ”الكوارث والبيئة: العلم والتأهب والقدرة على الصمود“، في واشنطن العاصمة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

باء – الخدمات الاستشارية الإقليمية ودون الإقليمية

١ – التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا

البرنامج الفرعي ١
تحليل الاقتصاد الكلي والمالية والتنمية الاقتصادية

(أ) تحسين قدرة الدول الأعضاء على تصميم سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية السليمة وتنفيذها ورصدها بما ينسجم وأولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والأهداف الإنمائية للألفية

(ب) تعزيز القدرات الإقليمية والوطنية على وضع وتنفيذ ورصد السياسات والبرامج الاقتصادية والاجتماعية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مع التركيز بشكل خاص على أقل البلدان نمواً

(ج) تعزيز الاتساق والتنسيق والتعاون بين وكالات ومنظمات الأمم المتحدة دعما لتنفيذ برامج الاتحاد الأفريقي على الصعيد الإقليمي في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

(د) تعزيز التعاون في ما بين وكالات ومنظمات الأمم المتحدة والجماعات الاقتصادية الإقليمية دعما لتنفيذ برامج الاتحاد الأفريقي على الصعيد دون الإقليمي في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

٦٤٢ – قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا خلال فترة السنتين خدمات استشارية لصناع السياسات العامة في جيبوتي وغينيا وكابو فيردي وليسوتو لتعزيز قدراتهم في مجال تنفيذ السياسات التي تغيِّر بتماسك وفعالية البيئة الاقتصادية الوطنية، ولإعداد خطط إنمائية استراتيجية وطنية تنبني على تشجيع توظيف الشباب والتصنيع وتنمية القطاع الخاص والمساهمة في التكامل الإقليمي. وقامت اللجنة، من خلال المعهد الأفريقي للتنمية والتخطيط الاقتصادي، بتدريب ١٨ مسؤولا من وزارات الاقتصاد والتخطيط في مجال التخطيط للتنمية. ويقدم هذا المعهد برامج تدريبية أخرى لعدد يتراوح بين ٢٥ و ٣٠ مسؤولا حكومياً لتكوين مجموعة من واضعي السياسات العامة الأفارقة المؤهلين من أجل صوغ سياسات اقتصادية سليمة. وقدم مكتب اللجنة في شمال أفريقيا الدعم لاتحاد المغرب العربي في

تصميم استراتيجية لتعبئة الموارد لتمويل التكامل الإقليمي. كما تلقى الاتحاد المساعدة لتنقيح اتفاقية الضمان الاجتماعي، التي تم التوقيع عليها في عام ١٩٩١. والهدف من هذين المجهودين هو التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمنطقة وكذلك تحقيق التكامل فيها.

البرنامج الفرعي ٢
الأمن الغذائي والتنمية المستدامة

(أ) تحسين القدرات وتعزيز المشاركة على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي بغية وضع وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج الملائمة اللازمة لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة

(ب) تحسين قدرات الدول الأعضاء على تعميم مراعاة تغير المناخ في سياساتها واستراتيجياتها وبرامجها الإنمائية

٦٤٣ - قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا خلال فترة السنتين خدمات استشارية لغينيا وليسوتو بشأن وضع استراتيجيات لتحسين التنمية والإدارة الفعالين لمواردهما الطبيعية والمعدنية، حيث زودت البلدين بالموارد اللازمة لتحقيق تنميتهما على نطاق واسع. وساعدت اللجنة ليسوتو على وضع سياسة التعدين الوطنية بما يتماشى مع الرؤية الأفريقية للتعدين. وساعدت اللجنة أيضاً كبار المسؤولين في تصميم إطار استراتيجي لإضافة القيمة لما تستخرجه ليسوتو من الماس. ولتعزيز الأمن الغذائي، ساعدت اللجنة ليسوتو على وضع سياسة زراعية تركِّز على الزراعة التجارية. وزودت هذه السياسة ليسوتو باستراتيجيات لإقامة مشاريع تجارية زراعية، مع التركيز على القيمة المضافة وإيجاد فرص العمل. وقد ساعدت هذه الأعمال على تحسين قدرات غينيا وليسوتو على صياغة وتنفيذ سياسات سليمة في مجالات التعدين والزراعة.

البرنامج الفرعي ٣
الحوكمة والإدارة العامة

(أ) تعزيز قدرة البلدان الأفريقية على التقيد بممارسات الحوكمة الرشيدة دعماً للاتحاد الأفريقي وبرامجه المنفذة في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران

(ب) تعزيز قدرات المؤسسات العامة الأفريقية على الوفاء بالتزاماتها في مجالات الشفافية والمساءلة والكفاءة والموثوقية

٦٤٤ - خلال فترة السنتين، أجرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دراسة عن الأسباب الجذرية للنزاع الدائر في جمهورية الكونغو الديمقراطية والآثار المترتبة عليه، وذلك بغرض اقتراح استراتيجيات للحكم الرشيد وتوطيد الاستقرار الاجتماعي - الاقتصادي والسياسي، تدعم الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لإيجاد حلول دائمة لهذا النزاع. وساعدت اللجنة حكومة إثيوبيا على استضافة الدورة السادسة والعشرين للجمعية البرلمانية المشتركة بين دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي. وكانت هذه الجمعية بمثابة فرصة فريدة للتعاون في ما بين بلدان الجنوب وبناء شبكات المعارف وقامت بدور حاسم بغية زيادة فعالية التعاون بين البرلمانات وتحسين الديمقراطية في أفريقيا. ووضعت اللجنة مشروع بحث متعدد التخصصات لإثيوبيا، يقدم فهماً وتقييماً جديدين للمشاركة العامة في بناء دول ديمقراطية فعالة في منطقة القرن الأفريقي. وأتاح هذا البحث فرصة للتعلم المتبادل وأضاف قيمة من حيث التنمية المترابطة وطرح برنامجاً إقليمياً للسلام. وشاركت اللجنة في عقد اجتماع لفريق من الخبراء لإطلاق المشروع وتقديم موجزات عن السياسات العامة لكبار المسؤولين.

البرنامج الفرعي ٤
تسخير المعلومات والعلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

(أ) تحسين قدرة البلدان الأفريقية على صياغة وتنفيذ وتقييم سياسات واستراتيجيات وطنية وقطاعية شاملة للجميع ومراعية للفروق بين الجنسين في مجالات المعلومات والاتصالات والمعلومات الجغرافية والعلم والتكنولوجيا والابتكار

(ب) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على رعاية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمعلومات الجغرافية والعلم والتكنولوجيا والابتكار وتسخيرها من أجل تطبيقات التنمية على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي

٦٤٥ - خلال فترة السنتين، قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدعم لإثيوبيا ورواندا وزمبابوي وغانا لوضع وتنفيذ سياسات/خطط بشأن المعلومات الوطنية/القطاعية، والاتصالات، والعلم والتكنولوجيا والابتكار، والبنية التحتية للبيانات المكانية. وساعدت اللجنة بلدان جماعة شرق أفريقيا على وضع استراتيجية أفريقية في مجال الابتكار وخطة عمل بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في العلم والتكنولوجيا والابتكار وأصدرت تقريراً عن هذا الموضوع.

٦٤٦ - وقدمت اللجنة الدعم لتدشين المنتدى الأفريقي المشترك بين البرلمانات بشأن العلوم والتكنولوجيا والابتكار لتعزيز دور المشرِّعين في هذا المجال. واعتمدت بوتسوانا وزامبيا وسوازيلند خططاً رئيسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل برلمانات لا تستخدم الورق، ولتعزيز دور البرلمانات في سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٦٤٧ - وأسفرت أنشطة البحوث التعاونية عن وضع قائمة أساسية بمؤشرات آثار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من الناحية الاجتماعية - الاقتصادية؛ ونظام صحي متنقل في المناطق الريفية ''للاتصال والإبلاغ عن البيانات الديمغرافية'' (إثيوبيا)؛ ونماذج إضافية ''للمدارس الريفية الإلكترونية باللغات الأفريقية'' (الكاميرون). وساعدت اللجنة بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على وضع استراتيجية إقليمية للتجارة الإلكترونية، ودُشنت شبكتا الصحفيين العلميين لشرق أفريقيا وغربها لتعزيز التغطية التحليلية للعلوم والتنمية.

البرنامج الفرعي ٥
التجارة والتعاون الاقتصادي والتكامل الإقليمي

(أ) زيادة المواءمة بين السياسات والبرامج في مجالات التجارة ودمج الأسواق والتكامل المادي وحرية حركة الناس والبضائع بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية وعبرها وتعزيز تنفيذ هذه السياسات والبرامج

(ب) تعزيز القدرة على المواءمة والتقريب بين السياسات والبرامج في مجالي التكامل النقدي والمالي على صعيد الجماعات الاقتصادية الإقليمية

(ج) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تعميم وإدماج السياسات التجارية ضمن استراتيجيات التنمية الوطنية والإقليمية التي تؤدي إلى المشاركة الفعالة في التجارة والمفاوضات التجارية الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف

٦٤٨ - عقدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا معتكفاً رفيع المستوى خلال فترة السنتين استعداداً للمؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية، الذي عقد في بالي، الأمر الذي كان ضرورياً لصياغة موقف أفريقي موحد حيال المفاوضات. وصبت نتائج المعتكف في التحضيرات للدورة العادية الثامنة لمؤتمر وزراء التجارة في الاتحاد الأفريقي، وشكلت الأساس لمواصلة مساعدة المفاوضين الأفارقة. وساهمت اللجنة في وضع برنامج الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ احتفالا بالذكرى السنوية الخمسين لتأسيس منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي. وأنتجت اللجنة بنجاح منتجات في مجالي الاتصال والترويج، زادت الوعي

بالتكامل الإقليمي. وقدمت اللجنة أيضاً الدعم للجماعات الاقتصادية الإقليمية في عملية لرسم خرائط تنمية القدرات وتحديد نطاقها لإنارة الطريق أمام بدء تنفيذ برنامج الاتحاد الأفريقي المتعدد الوكالات لدعم تنمية القدرات، وإقامة روابط وظيفية والتنسيق بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية. واستعرضت اللجنة أنشطة معهد الأمم المتحدة الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين. وستُقدم نتائج ذلك إلى الدول الأعضاء لإعادة هيكلة المعهد.

البرنامج الفرعي ٦
الشؤون الجنسانية ودور المرأة في التنمية

(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على إدماج الأبعاد الجنسانية والاجتماعية في العمليات والسياسات الإنمائية

(ب) تعزيز قدرة الدول الأعضاء والهيئات الحكومية الدولية على مراعاة الشواغل المتعلقة بالجنسانية وبحقوق الإنسان في السياسات والبرامج التي يتم وضعها

٦٤٩ - أعدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقريراً شاملا عن إدارة التنوع كجزء من الجهود الرامية إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عملية آلية استعراض الأقران الأفريقية. ويحلِّل التقرير مدى انعكاس القضايا الجنسانية في تقارير التقييم الذاتي القطرية وكذلك في خطط العمل الوطنية للبلدان التي خضعت لاستعراض الآلية. وستمكن التوصيات الواردة في التقرير الدول الأعضاء من زيادة وتعميق تعميم مراعاة المنظور الجنساني في هذه العملية، ولا سيما في خطط العمل الوطنية سعياً لتعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة في التنمية الوطنية.

البرنامج الفرعي ٧
الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية (غرب أفريقيا)

(أ) تعزيز قدرات الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، واتحاد نهر مانو، وغير ذلك من المنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني، على صياغة وتنفيذ السياسات والبرامج الاقتصادية الكلية والقطاعية، بما في ذلك تعميم مراعاة المنظور الجنساني

(ب) تحسين التواصل في ما بين الجهات الرئيسية المعنية بالمشاركة في الخطة الإنمائية بما في ذلك الدول الأعضاء، والمنظمات الحكومية الدولية، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ومنظمات المجتمع المدني، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، وغير ذلك من الكيانات دون الإقليمية

٦٥٠ - شرعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، من خلال مكتبها في غرب أفريقيا، في تنفيذ برنامج ECOBASE من أجل تعزيز قدرة النظم الإحصائية الوطنية للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على تجميع إحصاءات عن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، ورصد عملية التكامل الإقليمي. وشمل الدعم أيضاً توفير التدريب لكبار المسؤولين الحكوميين في المكاتب الإحصائية على استخدام البرنامج وصيانته، مما زاد بدوره من قدرات الدول الأعضاء على صياغة سياسات مستندة إلى الأدلة. وحسَّن المعهد النقدي لغرب أفريقيا قدرته على تصميم وصياغة وتنفيذ سياسات أفضل لدعم إقامة اتحاد جمركي في منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بفضل الدعم الذي تقدمه اللجنة لمفوضية الجماعة ودعمها المستمر لمبادرات التنمية الوطنية ودون الإقليمية في المنطقة.

البرنامج الفرعي ٧
الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية (وسط أفريقيا)

(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء والجماعتين الاقتصاديتين الإقليميتين المعنيتين، وهما الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، وغير ذلك من المنظمات الحكومية الدولية، على صياغة وتنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية الموائمة، والتصدي لأهم أولويات التكامل دون الإقليمي المستجدة في وسط أفريقيا

(ب) تعزيز قدرات الجماعتين الاقتصاديتين الإقليميتين والدول الأعضاء على صياغة سياسات تتعلق بالإنعاش بعد انتهاء النزاع

٦٥١ - خلال فترة السنتين، قدم مكتب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في وسط أفريقيا الدعم لدراسة بشأن تسهيل إقامة المشاريع في المنطقة دون الإقليمية. واقترحت هذه الدراسة تبسيط ومواءمة المعايير/المبادئ التوجيهية المتعلقة بإقامة المشاريع إلى جانب إنشاء آلية لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بهدف تبسيط ممارسة الأعمال التجارية في وسط أفريقيا.

٦٥٢ - وتلقت الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا الدعم في بناء قاعدة بيانات أكثر موثوقية وشمولية للتجارة داخل الجماعة من خلال دراسة شاملة أجريت عن التجارة غير الرسمية عبر الحدود في المنطقة. واقترحت الدراسة سبل تحسين تسجيل البضائع المتداولة وجمع الضرائب ذات الصلة.

٦٥٣ - وفي إطار برنامج التعاون الإقليمي المتعدد السنوات، شارك مكتب اللجنة في وسط أفريقيا في اجتماع للخبراء بشأن تقييم الممر رقم ١٣ (بوانت نوار — برازافيل — بانغي -

نجامينا) تـوِّج باعتمـاد خارطـة طريـق للتنفيـذ. وسـيتيح هـذا الممـر لتشـاد وجمهوريـة أفريقيـا الوسطى (بلدان غير ساحليان) منفذاً بديلا إلى البحر.

البرنامج الفرعي ٧
الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية (شرق أفريقيا)

(أ) تعزيز قدرات الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية على صياغة وتنفيذ السياسات والبرامج الاقتصادية الكلية والقطاعية، وتكييف عمليات وصكوك وقرارات التكامل الإقليمي مع الظروف المحلية وتعميمها في أطر السياسات والأطر القانونية والتنظيمية

(ب) زيادة قدرات الجماعات الاقتصادية الإقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية، وهي جماعة شرق أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى، ولجنة المحيط الهندي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، على ترسيخ التكامل الإقليمي في شرق أفريقيا عن طريق تحسين الشراكات

٦٥٤ - قـدم المكتـب دون الإقليمـي لشـرق أفريقيـا خـدمات استشـارية خـلال فتـرة السنتين لتقييم الخطة الاستراتيجية الخماسية لهيئة تنسيق النقل العابر في الممر الشمالي للفترة ٢٠٠٧-٢٠١١، وأعد خطة جديدة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦. وقد زادت الخطة الجديدة في كفاءة الهيئة من حيث تيسير سبل التجارة في المنطقة دون الإقليمية. كما ساعد المكتب جنوب السودان على إعداد خطة إنمائية متوسطة الأجل بعنوان ''مبادرة جنوب السودان الإنمائية''، لسد ثغرات خطة الحكومة الإنمائية الانتقالية التي تمتد لفترة ثلاث سنوات واستكمالها. واستند الشركاء في التنمية لدى وضع خطتهم الإنمائية للفترة ٢٠١١-٢٠١٣ إلى هذه المبادرة. ودعم المكتب أيضاً الجمهورية الجديدة في إعداد تقريرها الأول عن توقعات الاقتصاد الكلي.

٦٥٥ - وساعد المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية على وضع خطة رئيسية إقليمية للسياحة المستدامة وقدم الدعم لبلدان التجربة إثيوبيا ورواندا وكينيا لوضع استراتيجيات ومنتجات سياحية وطنية. وساهمت الخطة الرئيسية للسياحة المستدامة في تعميق التكامل الإقليمي من خلال الترويج للسياحة الإقليمية.

البرنامج الفرعي ٨
الإحصاءات

(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على إنتاج واستخدام الإحصاءات الاقتصادية والديمغرافية والاجتماعية والبيئية، بما فيها الإحصاءات المصنفة حسب نوع الجنس والإحصاءات المراعية للمنظور الجنساني، دعما للتكامل الإقليمي ولتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

(ب) تعزيز القدرات الوطنية على إنتاج بيانات إحصائية موائمة وقابلة للمقارنة دعماً للتكامل الإقليمي، ولبرامج تحقيق التقارب على صعيد الاقتصاد الكلي، وتوحيد العملات، وتحسين الإدارة الاقتصادية في الجماعات الاقتصادية الإقليمية

٦٥٦ - خلال فترة السنتين، قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا خدمات استشارية للدول الأعضاء في ما يتعلق بتنفيذ وتقييم الاستراتيجيات الوطنية لوضع الإحصاءات. وقد انصب الاهتمام على بلدان مثل جزر القمر وجنوب السودان وجيبوتي التي تواجه صعوبات في إنشاء مكاتب إحصائية مستقلة وتصميم أعمال إحصائية تتوافق مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية والظروف الوطنية. وقد أقر البرلمان أعمال الإحصائية ومراسيم إنشاء المجلس الإحصائي الوطني والمكتب الإحصائي لجمهورية جزر القمر وصادق عليها الرئيس. وقدمت اللجنة أيضاً مساعدة تقنية لجنوب السودان في إنشاء وكالة إحصائية.

٦٥٧ - ونسَّقت اللجنة الأعمال المشتركة المنجزة لتقييم وتصميم الاستراتيجيات الوطنية لوضع إحصاءات من الجيل الثاني من أجل إثيوبيا وبنن والسنغال وسيراليون ومدغشقر وموريتانيا والنيجر. كما نظمت اللجنة حلقات عمل تدريبية وطنية بشأن الإحصاءات الأساسية، بما في ذلك التصنيف، وإحصاءات التجارة والحسابات القومية لضمان أن تكون المكاتب الإحصائية المستقلة مجهزة بشكل أفضل لجمع بيانات جيدة النوعية.

البرنامج الفرعي ٩
التنمية الاجتماعية

(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على إدماج الأبعاد الجنسانية والاجتماعية في العمليات والسياسات الإنمائية

(ب) تعزيز قدرة الدول الأعضاء والهيئات الحكومية الدولية على التحليل ووضع السياسات ودعم الإجراءات الرامية إلى تحقيق الإدماج الاجتماعي

٦٥٨ - قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا خلال فترة السنتين المساعدة التقنية لحكومة السنغال في وضع وتنفيذ خطة عمل وطنية بشأن عمالة الشباب. وقد ركز المشروع على إمكانية إيجاد فرص العمل في القطاع غير الرسمي وكذلك الاقتصادين الريفي والأخضر. وقامت اللجنة بدعم هذه العملية عن طريق تسهيل المشاورات بين أصحاب المصلحة المتعددين وعقد أكثر من ٢٠ اجتماعاً لأفرقة المناقشة لجمع البيانات ذات الصلة على الصعيدين الوطني ودون الوطني. وأدى هذا الدعم إلى تعزيز قدرة هيئات وضع السياسات، مثل اللجنة الفنية المعنية بعمالة الشباب، ومكنتها من تصميم وتنفيذ سياسات ملبِّية لاحتياجات الشباب وتحديد القطاعات الزاخرة بإمكانيات إيجاد فرص العمل. كما أسفر عن وضع خطة العمل الوطنية لعمالة الشباب، وتشمل الخطط المتعلقة بالقطاعين غير الرسمي والريفي. وتضمن هذا المشروع خططاً يمكن تكرارها في الدول الأعضاء الأخرى.

٢ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ

البرنامج الفرعي ١
الاقتصاد الكلي والتنمية الشاملة

(أ) تعزيز الفهم في ما بين مقرري السياسات وغيرهم من الفئات محل الاهتمام في التصدي لتحديات الاقتصاد الكلي وخيارات السياسات التي تعزز النمو الاقتصادي، وتحد من الفقر، وتؤدي إلى تضييق فجوات التنمية

(ب) إعلاء الصوت الإقليمي في محافل التنمية العالمية، وتعميق التعاون الاقتصادي والمالي الإقليمي بهدف استغلال أوجه التآزر تحقيقا للمنفعة المتبادلة والنمو والتنمية على نحو شامل ومستدام

(ج) تحسين قدرة الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان ذات الاحتياجات الخاصة، على تصميم وتنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي والتنمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

(د) تحسين قدرة الدول الأعضاء على صياغة وتنفيذ سياسات التنمية الريفية التي تعزز الزراعة المستدامة والأمن الغذائي

٦٥٩ - خلال فترة السنتين، ركز البرنامج الفرعي على تحسين فهم سياسات الاقتصاد الكلي التطلعية وتعزيز الزراعة المستدامة من خلال التعاون الوثيق مع السلطات الوطنية، وإيلاء اهتمام خاص لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وفقاً

لقرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التي تسلِّط الضوء على احتياجاتها الخاصة.

٦٦٠ - وقد أسدت اللجنة المشورة في مجال سياسات الاقتصاد الكلي التطلعية لكبار المسؤولين الحكوميين ومحافظي المصارف المركزية ورؤساء مؤسسات البحوث الاقتصادية في ٣٠ بلداً من آسيا والمحيط الهادئ. وكان الهدف من حلقات عمل بناء القدرات التي نُظمت لتصميم وتنفيذ سياسات التنمية لفائدة كبار المسؤولين من وزارات المالية والتخطيط والحماية الاجتماعية، هو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. وعززت المشورة في مجال السياسات المقدَّمة عن طريق مركز التخفيف من وطأة الفقر من خلال الزراعة المستدامة قدرات المسؤولين الحكوميين على صياغة سياسات الأمن الغذائي وتنفيذها.

البرنامج الفرعي ٢
التجارة والاستثمار

(أ) زيادة قدرة الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على صياغة وتنفيذ سياسات أكثر فعالية وتناسقاً في مجال التجارة والاستثمار وتنمية المشاريع

(ب) تعزيز آليات التعاون والتكامل الإقليمي في مجال التجارة والاستثمار

(ج) زيادة قدرة الدول الأعضاء في اللجنة على صياغة وتنفيذ سياسات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية المستدامة والحد من الفقر في الأرياف عن طريق نقل التكنولوجيا الزراعية وتنمية المشاريع القائمة على الزراعة

(د) زيادة القدرة على تعزيز النظم الابتكارية الوطنية وتهيئة بيئة مؤاتية لنقل التكنولوجيا بغية مواجهة التحديات الإنمائية على الصعيدين الإقليمي والعالمي

٦٦١ - تعززت خلال فترة السنتين القدرات على وضع سياسات تجارية مبنية على الأدلة والتفاوض بشأنها وتنفيذها في ٢٧ بلداً من خلال برنامج المساعدة التقنية المشترك بين منظمة التجارة العالمية واللجنة. كما طور موظفو الجمارك والتجارة وجهات معنية عامة وخاصة أخرى من ٢٦ بلداً قدراتهم في مجال تسهيل التجارة، بما في ذلك من خلال تحسين تحليل العمليات التجارية وتنفيذ التجارة الإلكترونية، واكتسبوا فهماً أعمق لكيفية مواجهة العقبات التجارية وخفض تكاليف التجارة. كما عزز عدد من البلدان النامية ومن أقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية قدراته على وضع سياسات لإقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة

وجذب وتسهيل الاستثمار الأجنبي المباشر. ودشن أعضاء مركز الميكنة الزراعية المستدامة شبكة آسيا والمحيط الهادئ لاختبار الآلات الزراعية كخطوة نحو توحيد معايير الاختبار ورموزه، في حين أنشأ أعضاء مركز آسيا والمحيط الهادئ لنقل التكنولوجيا شبكة إدارة أنشطة البحث والتطوير في مجال التكنولوجيا النانوية لتعزيز قدرات مديري البحوث.

البرنامج الفرعي ٣
النقل

(أ) تعزيز معرفة الدول الأعضاء وزيادة قدرتها في مجال وضع وتنفيذ سياسات وبرامج فعالة ومستدامة في مجال النقل، بما فيها تلك التي تستهدف تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والسلامة على الطرق

(ب) تحسين قدرة الدول الأعضاء والمؤسسات المالية الدولية على استخدام الطريق الرئيسي الآسيوي وخط السكك الحديدية العابر لآسيا والمبادرات الأخرى التي تشجعها اللجنة لدى التخطيط لوصلات النقل المتعدد الوسائط على الصعيد الدولي

(ج) زيادة قدرة الدول الأعضاء في اللجنة والقطاع الخاص، على تنفيذ تدابير ترمي إلى تحسين الكفاءة في عمليات ولوجستيات النقل الدولي

٦٦٢ - في مجال النقل، واصلت اللجنة تقديم المساعدة التقنية خلال فترة السنتين لدعم صياغة اتفاق حكومي دولي بين الدول الأعضاء منظمة شنغهاي للتعاون على تيسير النقل الدولي بالطرق البرية، من المرجح أن يُبرم ويوقَّع في عام ٢٠١٤. وبالإضافة إلى ذلك، نُظمت أنشطة لبناء القدرات في مجالات تطوير الموانئ الجافة والشحن في ما بين الجزر، وتوِّجت باعتماد الاتفاق الحكومي الدولي بشأن الموانئ الجافة (في أيار/مايو ٢٠١٣) وإعلان سوفا بشأن تحسين النقل البحري والخدمات ذات الصلة في المحيط الهادئ (في تموز/يوليه ٢٠١٣). ونظمت أيضاً أنشطة للتدريب على تطبيق أدوات ونماذج تسهيل النقل للتغلب على الحواجز غير المادية التي تعرقل النقل الداخلي، واستحداث أنظمة تدريب معتمدة لوكلاء الشحن ومشغلي النقل المتعدد الوسائط ومقدِّمي الخدمات اللوجستية، وهو ما سيساعد على رفع مستوى المعايير المهنية لهذه الصناعات في البلدان المستهدفة.

البرنامج الفرعي ٤
البيئة والتنمية

(أ) تعزيز فهم الحكومات المحلية والوطنية والجهات المعنية الأخرى لاستراتيجيات إدماج الاستدامة البيئية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقدرتها على وضع وتنفيذ هذه الاستراتيجيات، بما في ذلك نهج النمو الأخضر والمبادرات الفعالة الأخرى في مجال السياسات، والتخطيط لتنمية الموارد الطبيعية وإدارتها بفعالية، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني للحد من الفقر، وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في المناطق الحضرية والريفية

(ب) تعزيز التعاون الإقليمي على وضع وتنفيذ استراتيجيات إدماج الاستدامة البيئية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك تطبيق نهج النمو الأخضر ومبادرات فعالة أخرى في مجال السياسات، وتعزيز إمكانية وصول الجميع إلى خدمات الطاقة الحديثة، وتعزيز أمن الطاقة، وتحسين إدارة الموارد المائية، وتعزيز التنمية الحضرية المستدامة

(ج) تعزيز توافق الآراء في ما بين الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بشأن المنظورات الإقليمية المتعلقة باستراتيجيات إدماج الاستدامة البيئية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك تطبيق نهج النمو الأخضر، وكفاءة الموارد، وإدارة موارد الطاقة والمياه بكفاءة، وإقامة مدن إيكولوجية، وإطلاق مبادرات فعالة أخرى في مجال السياسات

٦٦٣ - خلال فترة السنتين، عززت المساعدة التقنية المقدَّمة لتطبيق خارطة الطريق للنمو الأخضر المنخفض الكربون التي وضعتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ قدرات الدول الأعضاء على وضع استراتيجيات وطنية للتوفيق بين النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية من خلال إحداث تغييرات جوهرية في الأسلوب الذي تتبعه المجتمعات في الإنتاج والاستهلاك. وتم أيضاً توسيع نطاق وحدات التعلم الإلكتروني بشأن النمو الأخضر، التي وضعت في شراكة مع الوكالة الكورية للتعاون الدولي وحكومة المملكة المتحدة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) والمعهد الآسيوي للتكنولوجيا. وساعد تنفيذ المشاريع التجريبية وتوفير التدريب والخدمات الاستشارية على تحسين فهم وتطبيق نهج إقامة البنية التحتية الحضرية الشاملة اجتماعياً والمتسمة بالكفاءة البيئية وكذلك إدارة النفايات الصلبة. وتعززت قدرات واضعي السياسات على المستوى الوطني، وكذلك بناء الإجماع

الإقليمي، من خلال المشاورات الإقليمية بشأن إدارة موارد المياه وأمن الطاقة والموصولية والطاقة المستدامة للجميع.

البرنامج الفرعي ٥
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحد من أخطار الكوارث

(أ) تحسين قدرة مقرري السياسات على وضع سياسات واستراتيجيات تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحد بفعالية من أخطار الكوارث، بما في ذلك الأبعاد الجنسانية ذات الصلة، من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة والمستدامة

(ب) تعزيز تقاسم المعارف بين مقرري السياسات بشأن الاستراتيجيات وخيارات السياسات الفعالة بشأن موصولية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والحد من أخطار الكوارث، بما في ذلك تلك المرتبطة بالتكيف مع تغير المناخ

(ج) تعزيز آليات التعاون الإقليمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحد من أخطار الكوارث

(د) تحسين القدرة المؤسسية لدى الدول الأعضاء في اللجنة على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحقيقاً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية

٦٦٤ - خلال فترة السنتين، ومن أجل تعميم سياسات الحد من أخطار الكوارث، قدمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التدريب إلى ٢٠ بلداً، وخدمات استشارية، بما فيها خدمات بشأن وضع المعايير وصياغة السياسات العامة، إلى ١٣ بلداً. وأُجري تقييم للأضرار والخسائر والاحتياجات في تايلند، بينما أُجريت حوارات سياساتية شاملة لعدة قطاعات بشأن بناء القدرة على مواجهة الكوارث الطبيعية والأزمات الاقتصادية الكبرى في خمسة بلدان. وتلقى أحد عشر بلداً التدريب على استخدام تطبيق تكنولوجيا الفضاء في مجال مواجهة الفيضانات، في حين وضعت إجراءات تشغيل موحدة بشأن استخدام تطبيقات نظم المعلومات الفضائية والجغرافية لأنظمة لرصد الجفاف والإنذار المبكر. وعزز أعضاء الفريق المعني بالأعاصير المدارية قدراتهم على مواجهة الأعاصير المدارية من خلال وضع خطط عمل مشتركة وظيفية وتبادل الخبرات مع اللجنة المعنية بالأعاصير وأفرقتها العاملة. وبالإضافة إلى ذلك، استفادت بعض البلدان في وسط وجنوب شرق آسيا من استعراض أُجري لسياساتها وأنظمتها في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المسخَّرة

لتحقيق النمو، كما استفادت من وضع خريطة طريق المعلومات الفائق السرعة لجميع أنحاء المنطقة.

البرنامج الفرعي ٦
التنمية الاجتماعية

(أ) زيادة المعرفة والوعي بالتنمية الاجتماعية والاتجاهات السكانية، والسياسات والممارسات الجيدة في المنطقة باعتبارها أساساً تستند إليه الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لاتخاذ القرارات بفعالية

(ب) تعزيز التعاون الإقليمي وتنفيذ الالتزامات الدولية بهدف النهوض بالمساواة بين الجنسين وإدماج الفئات الضعيفة في المجتمع بآسيا والمحيط الهادئ

(ج) تعزيز قدرة الدول الأعضاء في اللجنة على التصدي للأخطار الاجتماعية وأوجه الضعف، وتنفيذ برامج فعالة في مجال الحماية الاجتماعية وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، ولا سيما بالنسبة لأضعف الفئات في المجتمع

٦٦٥ - عززت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التعاون الإقليمي خلال فترة السنتين وبنى القدرات لاستعراض وتسريع تنفيذ الالتزامات الدولية والإقليمية، بما في ذلك برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، خلال المؤتمر السكاني السادس لآسيا والمحيط الهادئ وعملياته التحضيرية. وسرّعت اللجنة تنفيذ استراتيجية إنشيون من أجل ''إحقاق الحق'' للأشخاص ذوي الإعاقة في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ من خلال تعزيز قدرة الحكومات على مراعاة منظور الإعاقة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وتعزيز التشريعات القائمة على الحقوق. وزادت حلقات العمل والمشاورات المتعلقة بتنمية القدرات من قدرة الأجهزة النسائية الوطنية على تنفيذ الميزنة وسياسات التخطيط المراعية للمنظور الجنساني، وهيأت بيئة مواتية لتشجيع روح المبادرة النسائية، وحددت خيارات سياساتية للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات. ومن خلال تقديم المشورة الفنية وتوفير التدريب وتبادل الخبرات، عززت اللجنة قدرة الحكومات على تشجيع رعاية كبار السن على المدى الطويل، وتنفيذ سياسات الشباب على المشاركة القائمة على الأدلة، وإقامة نظم حماية اجتماعية شاملة، لا سيما للفئات الضعيفة، بما في ذلك الأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية.

البرنامج الفرعي ٧
الإحصاءات

(أ) زيادة فهم الاتجاهات الإنمائية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ولا سيما التقدم الذي أحرزه الخبراء الإحصائيون الرسميون وأصحاب القرار والجمهور نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

(ب) زيادة إمكانية وصول أصحاب القرارات والجمهور العام إلى بيانات مقارنة عن المؤشرات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية الرئيسية لمنطقة اللجنة

(ج) تعزيز قدرة النظم الإحصائية الوطنية بالدول الأعضاء في اللجنة على جمع الإحصاءات وإنتاجها ونشرها واستخدامها وفقاً للمعايير والممارسات الجيدة المتفق عليها دولياً

(د) تعزيز قدرة المكاتب الإحصائية الوطنية في منطقة اللجنة على جمع الإحصاءات وإنتاجها ونشرها وتحليلها وفقاً للمعايير والممارسات الجيدة المتفق عليها دولياً

٦٦٦ - خلال فترة السنتين، وفي ضوء الطلب المتزايد على المعلومات، نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مشاورات بشأن الأولويات والنهج لتحسين القدرات الوطنية لإنتاج الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والجنسانية والسكانية ونشرها، وتعزيز نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. وساعدت المشاورات التي جرت بشأن الإحصاءات الاقتصادية على تحسين فهم الدعم السياسي والمالي اللازم لإنتاج الإحصاءات الاقتصادية وسهَّلت صياغة خطط عمل تتضمن مسؤوليات محددة بين البلدان وشركائها في التنمية. وبالمثل، تمخَّض اتفاق لإنشاء شبكة من معاهد التدريب الإحصائي عن مشاورات تروم تحسين تنسيق أنشطة التدريب في المنطقة. ومكَّنت الخدمات الاستشارية المقدَّمة إلى بوتان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ومنغوليا وميانمار، من بين بلدان أخرى، من زيادة دقة التقديرات والتوقعات السكانية؛ وتعزيز الإطار القانوني للإحصاءات؛ وتحسين مقاييس الفقر وعدم المساواة؛ ودمج المنظور الجنساني في الإحصاءات الرسمية؛ وتنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية؛ وتيسير إعداد إحصاءات عن الكوارث.

البرنامج الفرعي ٨
الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية

(أ) زيادة قدرة حكومات البلدان الجزرية في منطقة المحيط الهادئ على صياغة السياسات والممارسات الإنمائية الشاملة والمستدامة وتنفيذها (العنصر ١)

(ب) زيادة قدرة البلدان الجزرية النامية في المحيط الهادئ على التأثير في العمليات الإقليمية في آسيا والمحيط الهادئ (العنصر ١)

(ج) تعزيز آليات التعاون الإقليمي والأطر المؤسسية للنهوض بالتكامل الإقليمي والتنمية العادلة (العنصر ١)

(د) زيادة قدرة الدول الأعضاء في اللجنة على صياغة وتنفيذ السياسات والبرامج الإنمائية، بما فيها تلك التي تنطوي على بعد جنساني، التي تتناول التنمية المستدامة، مع مراعاة نهج النمو الأخضر والكفاءة في استخدام الطاقة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والحد من أخطار الكوارث والتصدي لها، والحد من الفقر، وتطوير البنية التحتية (العنصر ٢)، وتيسير النقل والتجارة، والمياه والطاقة والبيئة (العنصر ٣)، والثغرات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتطوير البنية الأساسية، وتيسير التجارة والنقل، والحد من أخطار الكوارث، وأمن الطاقة والأمن الغذائي (العنصر ٤)، ومجالات الإنذار المبكر، والحد من أخطار الكوارث، والموصولية (العنصر ٥)

(هـ) تعزيز تبادل المعارف وإقامة الشراكات في ما بين الدول الأعضاء والمجتمع المدني وسائر شركاء التنمية ذوي الصلة من أجل تناول المجالات الرئيسية ذات الأولوية في المناطق دون الإقليمية لدعم تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية (العناصر ٢-٥)

٦٦٧ - من خلال التعاون التقني الذي تم خلال فترة السنتين، عززت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ قدرات الدول الأعضاء فيها على وضع سياسات في طائفة متنوعة من القضايا. فقد وضعت حكومات في منطقة المحيط الهادئ سياسات وتشريعات وطنية في مجال الإعاقة تتماشى مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، واكتسبت فهماً لسياسات الاقتصاد الأخضر في إطار التحضير للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي سيعقد في آبيا في عام ٢٠١٤. وفي شرق وشمال شرق آسيا، أبرم أصحاب المصلحة الرئيسيون شراكة من أجل تبادل المعلومات والتقييم وبناء القدرات

في ما يتعلق باستراتيجيات التنمية الحضرية المنخفضة الكربون. ومن خلال الاستفادة من تجارب المنظمات دون الإقليمية الأخرى، عزز أعضاء برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا قدراتهم على معالجة التكامل الاقتصادي الإقليمي وتدبير المياه والطاقة. وفي جنوب وجنوب غرب آسيا، نُظمت برامج تدريبية لتيسير انضمام أفغانستان إلى منظمة التجارة العالمية وإدماج الأهداف الإنمائية في نماذج الاقتصاد الكلي الوطنية. وفي جنوب شرق آسيا، دُشن برنامج للتجارة والاستثمار ينفَّذ كل ثلاث سنوات لصالح تيمور – ليشتي وبدأ توفير التدريب في مجال البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لفائدة ميانمار.

٣ – التنمية الاقتصادية في أوروبا

البرنامج الفرعي ١
البيئة

(أ) تحسين المعرفة والفهم لدى بلدان أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى في مجالي الإدارة البيئية وإدارة المياه العابرة للحدود

(ب) تحسين المعرفة والفهم لدى بلدان جنوب شرق أوروبا في مجالي الإدارة البيئية وإدارة المياه العابرة للحدود

٦٦٨ – تعززت القدرات على التعاون في مجال المياه العابرة للحدود في أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى وجنوب شرق أوروبا خلال فترة السنتين نتيجة لتنفيذ سبعة مشاريع ميدانية تشمل هيئات المياه والبيئة في ١٥ بلداً. وتم التوقيع على معاهدة جديدة بين أوكرانيا وجمهورية مولدوفا بشأن التعاون في حوض نهر دنيستر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وأُنشئت ثلاثة أفرقة عاملة متخصصة معنية بالشؤون العابرة للحدود في اجتماع الأطراف بموجب مذكرة التفاهم المتعلقة برؤية استراتيجية مشتركة للإدارة المستدامة لحوض نهر دْرين. وأنشئ فريق عامل ثنائي للتعاون بين أذربيجان وطاجيكستان في مجال الموارد المائية والبيئة في حوض أمودريا الأعلى. وفي إطار هذا البرنامج الفرعي، نظمت اللجنة الاقتصادية لأوروبا ١٥ حلقة عمل وأوفدت ٢٩ بعثة استشارية واستخدمت موارد من خارج الميزانية. وعززت الشراكات مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والشراكة العالمية للمياه وجهات مانحة ثنائية مثل الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي والجمعية الألمانية للتعاون الدولي.

البرنامج الفرعي ٢
النقل

(أ) تعزيز القدرات الوطنية على تنفيذ الإطار القانوني والتنظيمي للجنة الاقتصادية لأوروبا للنقل البري الدولي وهياكله الأساسية وخدماته، وتيسير عبور الحدود، ونقل البضائع الخطرة

(ب) تعزيز التعاون الإقليمي بشأن تنمية النقل العابر في جنوب القوقاز ووسط آسيا

(ج) تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي الوطني المتعلق بالسلامة على الطرق في شرقي أوروبا ووسط آسيا

(د) تعزيز القدرات الوطنية في مجال جمع ونشر إحصاءات متسقة للنقل الداخلي

٦٦٩ - ساهمت اللجنة الاقتصادية لأوروبا في تعزيز القدرات الوطنية لبلدان أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى على أن تنضم إلى الصكوك القانونية للنقل البري الدولي وتيسير عبور الحدود وتنفذ هذه الصكوك، وذلك من خلال تنظيم الاجتماعات السنوية للفريق العامل المعني بمشاريع النقل وعبور الحدود التابع للبرنامج الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا؛ وحلقة عمل عن نقل البضائع الخطرة؛ وخدمات استشارية ودورة تدريبية في كلية موظفي إدارة الحدود التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في طاجيكستان. وأصبحت تركيا وقطر وقيرغيزستان أطرافا متعاقدة في الصكوك القانونية للجنة الاقتصادية لأوروبا المتعلقة بالمرور على الطرق ونقل المواد الغذائية القابلة للتلف. وساعدت حلقتا عمل عن إحصاءات النقل في زيادة مستوى وعي بلدان جنوب القوقاز ووسط آسيا في مجال جمع البيانات الإحصائية المتعلقة بالنقل.

البرنامج الفرعي ٣
الإحصاءات

(أ) زيادة القدرة على تقييم مدى تواؤم الإطار القانوني والمؤسسي للنظم الإحصائية الوطنية مع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية

(ب) تحسين المعرفة بالمبادئ التوجيهية والمعايير والتسميات الدولية اللازمة لإصدار إحصاءات رسمية قابلة للمقارنة وموثوق بها

(ج) تحسين المهارات في مجال تبسيط عمليات إصدار الإحصاءات الرسمية ومؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية ابتداء من جمع البيانات الأولية إلى تقديم الإحصاءات النهائية

٦٧٠ - أجرت اللجنة الاقتصادية لأوروبا إلى جانب منظمات شريكة خمس تقييمات عامة للنظم الإحصائية الوطنية خلال فترة السنتين. وقدمت هذه التقييمات استعراضا معمقا للقدرات المؤسسية والتنظيمية والتقنية للبلدان المعنية واقترحت توصيات محددة لأغراض التنمية المستدامة للإحصاءات الوطنية. وأدمجت أربعة بلدان التوصيات الصادرة عن التقييمات العامة في برامج عملها الإحصائية ذات الأجل الطويل أو في الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات.

٦٧١ - وقدمت اللجنة الاقتصادية لأوروبا ٢٩ خدمة استشارية ونظمت ١٠ حلقات عمل ودورات تدريبية إقليمية ودون إقليمية لفائدة ٥٥١ من الخبراء الوطنيين في مجال الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما في ذلك مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية. ونتيجة لذلك، حسنت إلى حد كبير بلدان جنوب شرق أوروبا وأوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى توقيت نشر المعلومات والمؤشرات الإحصائية. وأنشأ معظم البلدان مواقع شبكية إعلامية سهلة الاستعمال تتضمن معلومات عن البيانات الوصفية وأشكالا أخرى من الوثائق المتعلقة بالمنهجيات.

البرنامج الفرعي ٤
التعاون والتكامل على المستوى الاقتصادي

(أ) تعزيز معرفة أفضل الممارسات والمبادئ التوجيهية المتصلة بمسائل التكامل الاقتصادي، لا سيما المسائل التي يشملها البرنامج الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا

(ب) تقوية المؤسسات الإقليمية والأطر القانونية الإقليمية في المجالات التي يشملها البرنامج الخاص المعني باقتصادات آسيا الوسطى

(ج) تدعيم التعاون الاقتصادي بين آسيا الوسطى وأفغانستان

٦٧٢ - خلال فترة السنتين، شكّل المنتدى الاقتصادي للبرنامج الخاص المعني باقتصادات آسيا الوسطى المعقود في عام ٢٠١٢ منبرا فعالا لتعلم أفضل الممارسات في مجال التعاون الإقليمي من آسيا والمحيط الهادئ. وساعد على بناء القدرات في ما يتعلق بتمويل تكنولوجيات ابتكارية مراعية للبيئة، وناقش المشاركون الجوانب الإقليمية من متابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والأولويات الإقليمية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وركزت عملية التعزيز المؤسسي والقانوني للصندوق الدولي لإنقاذ بحر الآرال على اللجنة المشتركة بين الدول المعنية بالتنمية المستدامة في آسيا الوسطى. وقدمت فرقة العمل المشتركة توصيات بشأن مواصلة تعزيز هذه اللجنة. وعقب مناسبة خاصة عن التعاون الإقليمي بين

أفغانستان والبلدان الأخرى في البرنامج الخاص المعني باقتصادات آسيا الوسطى، انتُخبت أفغانستان للمرة الأولى رئيسا للبرنامج الخاص. ومن المتوقع أن تواصل الرئاسة الأفغانية تعزيز التعاون الاقتصادي مع بلدان المنطقة دون الإقليمية.

البرنامج الفرعي ٥
الطاقة المستدامة

(أ) تدعيم القدرة المؤسسية والبشرية على وضع استراتيجيات تحقيق الكفاءة في الطاقة من أجل الوفاء بالالتزامات التعاهدية الدولية

(ب) تعزيز القدرة المؤسسية والبشرية على وضع استراتيجيات تنمية الطاقة المتجددة من أجل الوفاء بالالتزامات المنبثقة عن المعاهدات الدولية

٦٧٣ - خلال فترة السنتين، ساهمت اللجنة الاقتصادية لأوروبا في تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على وضع استراتيجيات الكفاءة في استخدام الطاقة والطاقة المتجددة. ونتيجة لذلك، نفَّذ ١١ بلدا توصيات اللجنة بشأن كفاءة استخدام الطاقة والطاقة المتجددة واعتمدت هذه البلدان سياسات وتدابير وطنية مناسبة. وركزت أنشطة اللجنة أساسا على الترويج لأفضل الممارسات والحلول في مجال الإصلاحات المتصلة بسياسات الطاقة. وأسفرت أيضا المساعدة المقدمة من اللجنة عن وضع ١٤ مشروعا من مشاريع كفاءة استخدام الطاقة والطاقة المتجددة في البلدان المستفيدة. وأجرت اللجنة خمس بعثات استشارية ونظمت سبع مناسبات لبناء القدرات (حلقات عمل، وحلقات دراسية، واجتماعات) لفائدة ٢٢٠ من الخبراء الوطنيين. وفي سياق تنفيذ هذه الأنشطة، عززت اللجنة الشراكات مع اللجان الإقليمية وغيرها من المنظمات الدولية، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وأمانة ميثاق الطاقة، والوكالة الدولية للطاقة، والوكالة الدولية للطاقة المتجددة، ومؤسسة الأمم المتحدة.

البرنامج الفرعي ٦
التجارة

(أ) تعزيز قدرات البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تنفيذ تدابير تيسير التجارة باستخدام معايير اللجنة الاقتصادية لأوروبا وتوصياتها وأفضل ممارساتها وغير ذلك من المعايير والتوصيات وأفضل الممارسات الدولية

(ب) تحسين قدرات البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تعزيز وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والآليات التي تدعم تيسير التجارة وتيسير تكاملها على الصعيد الإقليمي

٦٧٤ - ساهمت اللجنة الاقتصادية لأوروبا في وضع السياسات التجارية وتيسير التجارة في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية عن طريق مساعدتها على تنفيذ المعايير وأفضل الممارسات الدولية. ونتيجة لذلك، أنشأت ثمانية بلدان آليات للتعاون بين الوكالات في دعم أدوات تيسير التجارة الدولية؛ واعتمدت ١٠ آليات واستراتيجيات وطنية وآليتين واستراتيجيتين إقليميتين لتيسير التجارة؛ ونظمت ١٨ بعثة استشارية و ١٤ مؤتمرا/حلقة عمل. وعززت الموارد البرنامجية عن طريق التمويل الخارج عن الميزانية المقدم من الاتحاد الروسي. وبدعم من اللجنة، بدأ تشغيل نظام لربط الموانئ في أوديسا وأنشئ فريق عامل مشترك بين الوكالات بوصفه هيئة وطنية لتيسير التجارة في أوكرانيا. واعتمد إعلان باتومي الذي يحدد تدابير ملموسة للتعاون الإقليمي في مجال تيسير التجارة في منطقتي جنوب القوقاز والبحر الأسود في حزيران/يونيه ٢٠١٣. واتفقت اللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية على مشروع خطة عمل استراتيجية لتنفيذ مفهوم النافذة الواحدة. وقد جرى تجريب مشروع النافذة الواحدة في طاجيكستان بدعم من الاتحاد الأوروبي.

٤ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

البرنامج الفرعي ١
الصلات مع الاقتصاد العالمي والتعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي

(أ) تحسين قدرة مقرري السياسات في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على صياغة السياسات التجارية واستراتيجيات تنمية الصادرات وتنفيذها وإدارتها بغية زيادة فعالية المشاركة في التدفقات التجارية وسلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيدين العالمي والإقليمي

(ب) تعزيز قدرة الجهات المعنية في البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على تقييم أثر السياسات التجارية في مجالات أخرى من مجالات التنمية، ولا سيما التنمية المستدامة وتغير المناخ

٦٧٥ - خلال فترة السنتين، مكنت تحليلات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وتوصياتها في مجال السياسات ومساعدتها التقنية ومشاركتها في الاجتماعات الرفيعة المستوى ١٥ حكومة (إكوادور، وأوروغواي، والبرازيل، وبنما، وبيرو، وترينيداد وتوباغو، والسلفادور، وشيلي، وغواتيمالا، وكوبا، وكوستاريكا، وكولومبيا، والمكسيك،

ونيكاراغوا، وهندوراس) و ٤ منظمات (جماعة دول الأنديز، ومصرف التنمية لأمريكا اللاتينية، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) من تعزيز قدراتها على تحسين الصلات مع الاقتصاد العالمي عن طريق التكامل التجاري على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي، ولا سيما مع منطقة آسيا – المحيط الهادئ، وتعزيز سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة وفي الوقت نفسه دمج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأسواق العالمية. وعززت اللجنة قدرات ١٥ عضوا من أعضائها والأعضاء المنتسبين إليها على وضع سياسات تجارية كفيلة بالمساعدة في تعزيز الصادرات الغذائية الوطنية مع التقيد في الوقت نفسه بالالتزامات المتصلة بالتنمية المستدامة وتغير المناخ، ولا سيما في ما يتعلق بتقليل أثر انبعاثات الكربون. ونظمت اللجنة أيضا عدة حلقات عمل بينت الكيفية التي يمكن بها استخدام التكنولوجيا للمساعدة على تحليل القدرة التنافسية التجارية باستعمال برامجيات لأغراض المفاوضات التجارية المقبلة.

البرنامج الفرعي ٢
الإنتاج والابتكار

تعزيز قدرة بلدان المنطقة على تصميم الاستراتيجيات والسياسات وتنفيذها وتقييمها بهدف زيادة الإنتاجية والابتكار في اقتصاداتها

٦٧٦ – قدمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي خدمات في مجال التعاون التقني تشجع على تقارب مستويات الإنتاجية لفائدة ٦١ من مقرري السياسات في خمسة بلدان في المنطقة خلال فترة السنتين. وكان الهدف من هذه الخدمات هو تحليل الهياكل الاقتصادية واقتراح إضفاء الطابع المؤسسي على الكيانات من أجل تحسين سلاسل الإمداد وكفالة الوصول إلى الهياكل الأساسية عن طريق الابتكار واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وحشد الدعم من القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والقطاع العام. وكان من بين مشاريع المساعدة التقنية التي اضطلعت بها اللجنة وكان لها آثار مهمة في المنطقة، ما يلي: (أ) تنفيذ خطة عملها؛ و (ب) إنشاء أمانة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في باراغواي؛ و (ج) إقامة هيكل الربط بالإنترنت عالي السرعة في أمريكا الوسطى، مما أسفر عن إنشاء شبكة لصانعي السياسات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بنما، والسلفادور، وغواتيمالا، وكوستاريكا، وكولومبيا، والمكسيك، ونيكاراغوا، وهندوراس؛ و (د) وضع خطة إكوادور لتنفيذ استراتيجية وطنية لتغيير المصفوفة الإنتاجية؛ و (هـ) إنشاء فريق مشترك بين اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الاقتصادية في دولة بوليفيا المتعددة القوميات من أجل وضع خطة تجريبية ترمي إلى تشجيع مجموعة تجارية للمنسوجات والملابس في إل ألتو.

البرنامج الفرعي ٣
سياسات الاقتصاد الكلي والنمو

(أ) تعزيز قدرة مقرري السياسات على الصعيد الوطني في البلدان الأعضاء على تصميم وتنفيذ سياسات وتدابير في مجال الاقتصاد الكلي ترمي إلى تحقيق قدر أكبر من الاستقرار في النمو، بالاعتماد على تقييم محددات النمو.

(ب) تعزيز قدرة بلدان المنطقة على صياغة وتنفيذ وتقييم السياسات والأنظمة والتدابير المتصلة بالنظم المالية الوطنية بهدف تشجيع النمو والتنمية الإنتاجية والحماية الاجتماعية

٦٧٧ - خلال فترة السنتين، قدمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي خدمات في مجال التعاون التقني عززت قدرة ١٤ بلدا على وضع سياسات الاقتصاد الكلي. وقدمت اللجنة توصيات إلى بلدان اتحاد أمم أمريكا الجنوبية لتمكينها من تجاوز السياق الاقتصادي العالمي. ونظمت حلقة عمل عن المؤشرات الاقتصادية والمالية القصيرة الأجل في مدينة المكسيك في عام ٢٠١٣ لمتابعة أثر السياسات العامة. وقدمت المساعدة إلى ثلاثة بلدان (باراغواي وبيرو والسلفادور) في مجال الأساليب والتحليلات الإحصائية، وزيادة قدرتها على إجراء البحوث وعلى تحليل النشاط الاقتصادي والتجارة الدولية وتدابير الإنتاجية. وشاركت اللجنة في اللجان الحكومية الدولية بهدف تشجيع النمو والتنمية الإنتاجية والحماية الاجتماعية من خلال الأنظمة المالية الوطنية، وقدمت المساعدة في تحليل مختلف الصكوك والتدابير الرامية إلى تمويل الهياكل الأساسية اللازمة لتنمية بلدان اتحاد أمم أمريكا الجنوبية. واستفادت جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من خدمات استشارية في ما يتعلق بنظم الدفع، ووضع نظام مالي إقليمي شامل، وتعزيز الصناديق الاحتياطية. وحللت اللجنة نظام الحماية الاجتماعية في كولومبيا وأوصت بإدخال إصلاحات على نظامها للمعاشات التقاعدية.

البرنامج الفرعي ٤
التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية

(أ) تعزيز قدرة مقرري السياسات على الصعيد الوطني على إدارة وتصنيف النفقات الاجتماعية، وتحسين تصميم السياسات الاجتماعية القطاعية ورصدها وتقييمها، مع التركيز على الأمن الغذائي ونقص التغذية لدى الأطفال والحماية الاجتماعية

(ب) تعزيز القدرة التقنية لدى البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على تصميم البرامج الاجتماعية التي تهدف إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في المجالات الاجتماعية، وتنفيذ تلك البرامج ورصدها

٦٧٨ - حسنت اللجنة السياسات الاجتماعية خلال فترة السنتين عن طريق مبادرات من قبيل المنهجية المتعلقة بتكلفة الجوع التي نفذت في إكوادور، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، وكولومبيا، ودراسات من قبيل الدراسة المتعلقة بتكاليف السمنة التي أجريت في الأرجنتين، وإكوادور، وأوروغواي، والجمهورية الدومينيكية، وأروبا. وتستخدم بلدان جماعة دول الأنديز حاليا قواعد بيانات الغرض منها تحسين القدرات التقنية في ما يتعلق بسياسات الأمن الغذائي والتغذوي وبرامج التحويلات النقدية. واعتمدت في المنطقة مقترحات اللجنة في ما يتعلق بنظم الحماية الاجتماعية الشاملة للجميع بهدف وضع السياسات الوطنية للحماية الاجتماعية. واعتمدت أيضا توصيات اللجنة الرامية إلى تنظيم إجراءات وضع السياسات الاجتماعية المتعلقة بتقديم الرعاية في إكوادور وأوروغواي وكوستاريكا. وساعدت اللجنة على تحديد الأولويات الاستراتيجية للأشخاص ذوي الإعاقة وعلى تعميم مراعاة نهج متعدد الأبعاد في قياس مستويات الفقر. وجرى تشجيع التركيز على المؤشرات الجنسانية والتحليلات المهمة من أجل توجيه وضع سياسات قائمة على الأدلة تحقيقا للمساواة بين الجنسين، بما في ذلك تحقيق الاستقلالية الاقتصادية والمادية للمرأة في أوروغواي، وبنما، وبيرو، والجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، وغواتيمالا، وكوستاريكا، وهندوراس، وفقا لتوصيات اللجنة في ما يتعلق بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

البرنامج الفرعي ٥
السكان والتنمية

(أ) تعزيز قدرة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على رصد الاتجاهات السكانية ومعالجة القضايا السكانية والإنمائية لاستخدامها في البرمجة الاجتماعية

(ب) زيادة القدرة التقنية لدى بلدان المنطقة على رصد التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات بغية تحقيق أهداف الاتفاقات الدولية ذات الصلة (برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وخطة العمل الدولية المتعلقة بالشيخوخة، والأهداف الإنمائية للألفية)

٦٧٩ - جرى خلال فترة السنتين تعزيز قدرات ٢٠ بلدا على رصد الاتجاهات السكانية لاستخدامها في وضع البرامج الاجتماعية. وقدّمت اللجنة أيضا المساعدة التقنية عن بعد إلى

٢٠ بلدا في ما يتعلق بصياغة التعدادات ومراجعتها وتحليل التوقعات السكانية وإعداد الدورات التدريبية الوطنية. واستخدمت أساليب محسنة لتجهيز البيانات القائمة على نظام استعادة بيانات التعداد للمناطق الصغيرة بواسطة الحواسيب الخفيفة من جانب ١٢٠ موظفا تقنيا من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي و ٥٠ موظفا تقنيا آخرين من تايلند وفيجي. وعلاوة على ذلك، عزز ٣١ مشاركا من ١٢ بلدا قدراتهم التقنية على رصد التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات الدولية ذات الصلة بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وخطة عمل مدريد المتعلقة بالشيخوخة، وميثاق سان خوسيه بشأن حقوق كبار السن في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وأتاحت جميع الأنشطة تحسين عملية تقييم تعدادات السكان التي أجريت خلال جولة عام ٢٠١٠، وتعزيز استخدام بيانات التعدادات، وقدمت حوافز مهمة للتخطيط لجولة عام ٢٠٢٠ من تعدادات السكان.

البرنامج الفرعي ٦
التنمية المستدامة والمستوطنات البشرية

(أ) تعزيز قدرات بلدان المنطقة على إدماج معايير الاستدامة في السياسات والتدابير الإنمائية، ولا سيما في ما يتعلق بتغير المناخ والحد من المخاطر

(ب) تعزيز القدرة التقنية والتحليلية لدى بلدان اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على وضع وتنفيذ سياسات إدارة المخاطر والحد من مواطن الضعف

٦٨٠ - خلال فترة السنتين، عملت اللجنة على وضع ونشر منهجية وأدوات وقواعد بيانات لتقييم آثار تغير المناخ في المناطق الساحلية والبحرية في المنطقة، واعتمدت عدة بلدان تلك المنهجية وطلبت ثلاثة بلدان الدعم في تنفيذها. وقامت اللجنة بتحديث منهجيتها الخاصة، وأعدت دليلا جديدا لتقييم أثر الكوارث الطبيعية القصوى، وقدمت المساعدة إلى كولومبيا في تقييم الأثر الاجتماعي - الاقتصادي الناجم عن ظاهرة النينيا. ونظم المعهد الوطني للإحصاءات والجغرافيا في المكسيك واللجنة حلقة عمل لمناقشة وثيقة لاتباع منهجية مشتركة بشأن قياس النفقات البيئية العامة وتوفير فرص بناء القدرات في المنطقة. وفي سياق ملتقى ''إنتر كليما'' (InterCLIMA) لعام ٢٠١٣ قدمت اللجنة، بالتعاون مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، نتائج أولية بشأن الآثار الاقتصادية الناجمة عن تغير المناخ في بيرو. وعُينت اللجنة أمانةً تقنية من جانب الأطراف الموقعة على المبدأ ١٠ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية من أجل المضي قدما بالإعمال التام للحقوق المتعلقة بالوصول إلى المعلومات والمشاركة والعدالة في المسائل البيئية.

البرنامج الفرعي ٧
الموارد الطبيعية والهياكل الأساسية

(أ) تحسين قدرة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على تقييم وتنفيذ السياسات الرامية إلى تحقيق الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية مع إيلاء الاعتبار لمخططات التكامل الإقليمي

(ب) تعزيز قدرات الجهات المعنية في منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على صياغة سياسات واستراتيجيات في مجالات خدمات ونظم النقل والبنية الأساسية مع إيلاء الاعتبار لمخططات التكامل الإقليمي

٦٨١ - خلال فترة السنتين، قدمت اللجنة خدمات في مجال المساعدة التقنية ترمي إلى تحقيق الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وموارد النقل والهياكل الأساسية. ونظمت اللجنة دورة دراسية دولية بشأن السياسات المتصلة بالبنية التحتية والنقل واللوجستيات ناقشت دور الحكومة في تحسين لوجستيات النقل وتعزيز السياسات العامة؛ واجتماع مائدة مستديرة للجماعة الكاريبية بشأن خدمات الموانئ بغية التوصل إلى سياسة قائمة على طريقة مشتركة للتكامل الإقليمي. وبفضل عدة حلقات عمل بشأن استعمال برمجيات النقل واللوجستيات تمكن مشاركون من منطقة البحر الكاريبي من وضع استراتيجيات تجارية تستند بدرجة أكبر إلى الأدلة من أجل الاسترشاد بها في المفاوضات التجارية المقبلة. وساعدت اللجنة في وضع الخطة الإقليمية للمياه في الأمريكتين وأوصت باتباع سبل فعالة كفيلة بتمكين المستهلكين في الأرجنتين في إطار عملية تنظيم ومراقبة خدمات المياه والصرف الصحي. ونظمت اللجنة أيضا حوارا إقليميا رابعا بشأن كفاءة استخدام الطاقة.

البرنامج الفرعي ٨
الإحصاءات

(أ) تعزيز قدرة الموظفين الوطنيين وفهمهم في مجال تجميع البيانات الاجتماعية والبيئية الأساسية (ولا سيما البيانات الواردة في الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف المتفق عليها دوليا) ورصدها ونشرها بغية دعم التخطيط للسياسات وصياغتها

(ب) تعزيز قدرة المؤسسات العامة الوطنية بالمنطقة على تنفيذ نظام الحسابات القومية وتشجيع التكامل الإقليمي للنظم الإحصائية الوطنية

٦٨٢ - خلال فترة السنتين، نفذت ثمانية بلدان توصيات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الرامية إلى تعزيز الاستقصاءات الوطنية للأسر المعيشية، وبالتالي تعزيز قدرتها التحليلية على دراسة المؤشرات الاجتماعية ومؤشرات الفقر والبيئة. ووضعت اللجنة منهجيات كمية للحد من أوجه التباين بين المصادر الوطنية والدولية وفي الوقت نفسه رصد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ونسقت مشروعا أقاليميا بشأن مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وبناء على توصيات اللجنة، طبقت السلفادور نماذج للاقتصاد القياسي من أجل تقييم أثر إعانة الغاز النفطي المسيل على الأسر المعيشية؛ وحصلت ثلاثة بلدان على الدعم في مجال تنفيذ نظام الحسابات القومية، في حين استخدم موظفو سبعة بلدان التوصيات المنهجية المنبثقة عن حلقة عمل تدريبية لتحسين إحصاءات الحسابات القومية لديها. وبالإضافة إلى ذلك، عملت عدة بلدان على تحسين عمليات الحسابات القومية وإحصاءات الأسعار في إطار برنامج المقارنات الدولية.

البرنامج الفرعي ٩
الأنشطة دون الإقليمية في المكسيك وأمريكا الوسطى

(أ) تعزيز القدرة التقنية والبشرية على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي، في ميدان صياغة السياسات والأطر/الآليات المتعلقة بالطاقة والتكيف مع آثار تغير المناخ والتخفيف من وطأته وتقييمها وتعزيزها وتنفيذها، بما في ذلك في القطاع الزراعي، والوقاية من آثار الظواهر الطبيعية الشديدة والتخفيف من وطأتها وتقييم تلك الآثار

(ب) تعزيز القدرة التقنية والبشرية على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي على تصميم السياسات والأطر/الآليات المتعلقة بالتنمية والتكامل في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، والعمالة، وتنمية التجارة والقدرة الإنتاجية/التنافسية، وإعادة البناء والتنمية بعد انتهاء الكوارث

٦٨٣ - عززت المساعدة التقنية المقدمة من اللجنة خلال فترة السنتين قدرة بلدان أمريكا الوسطى على استخدام أساليب الاقتصاد القياسي، وفهم المسائل الضريبية المتعلقة بتغير المناخ واستخدام منهجية لقياس أثر الكوارث الطبيعية. وساعدت اللجنة المكسيك في تقييم الأضرار الناجمة عن فيضانات عام ٢٠١١ وغواتيمالا في تقييم الأضرار الناتجة عن زلزال عام ٢٠١٢. ووضع معهد هايتي للإحصاءات والمعلوماتية مؤشرا اقتصاديا قصير الأجل بمساعدة اللجنة. وحصلت نيكاراغوا على الدعم في ما يتعلق بنظام الحسابات القومية الجديد والخطة الاستراتيجية للمصرف المركزي، وقدمت المساعدة إلى كوبا في إنجاز التقرير الاقتصادي المتعلق بإعادة انضمامها إلى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وقدم الدعم للسلفادور في

وضع مشروع قانون بشأن التنمية والإدماج والحماية على الصعيد الاجتماعي، وفي التصميم المؤسسي لنظام للتخطيط والتنمية أفضى إلى إنشاء وزارة التنمية البشرية والاجتماعية.

البرنامج الفرعي ١٠
الأنشطة على الصعيد دون الإقليمي في منطقة البحر الكاريبي

زيادة القدرات التقنية لدى بلدان المنطقة دون الإقليمية على صياغة استراتيجيات الحد من المخاطر ووضع السياسات واتخاذ التدابير اللازمة للتكيف مع آثار تغير المناخ

٦٨٤ - تجري مناقشات استكشافية من أجل إنشاء مركز إقليمي في عام ٢٠١٤ لتلبية احتياجات ذوي الإعاقة، وفقا لما يركز عليه تعاون جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مع منطقة البحر الكاريبي. وزادت دورة تدريبية في مجال تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض إدارة أخطار الكوارث في منطقة البحر الكاريبي قدرات المشاركين فيها على الاستفادة من الاستخدام الاستراتيجي للتطبيقات بوصفها عنصرا محوريا في استراتيجية إدارة مخاطر الكوارث. وعلاوة على ذلك، عززت مجموعة المدربين القادرين على تقديم التدريب على الاستخدام الاستراتيجي للتكنولوجيات لأغراض الحد من مخاطر الكوارث.

٥ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا

البرنامج الفرعي ١
الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية تحقيقا لأغراض التنمية المستدامة

(أ) تعزيز قدرة مقرري السياسات والنظراء الرسميين على صياغة وتنفيذ ورصد السياسات والبرامج الرامية إلى التصدي لتحديات التنمية المستدامة، مع التركيز على تغير المناخ

(ب) تعزيز الحوار بشأن السياسات وزيادة وعي الحكومات الوطنية لكي تستجيب لتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ولا سيما في ما يخص تطوير قطاعات الاقتصاد الأخضر

٦٨٥ - خلال فترة السنتين، أُجري ١٩ نشاطا من أنشطة بناء القدرات، وقدمت ١٤ خدمة من الخدمات الاستشارية على الصعيد الوطني والإقليمي ودون الإقليمي في الأردن، وعمان، وقطر، ولبنان. وساهمت أنشطة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وزيادة التخفيف من آثار

تغير المناخ من خلال تحسين المعرفة بالمفاوضات المتعلقة بتغير المناخ، وكفاءة استخدام الطاقة والطاقة المتجددة من أجل تعزيز القدرات اللازمة للتكيف مع آثار تغير المناخ التي لا مفر منها. ويسرت اللجنة عمليات لتبادل المعرفة فيما بين بلدان المنطقة أسفرت عن تحسين فهم المسائل المتعلقة بالمياه بين الدول الأعضاء. وتناولت الخدمات طائفة واسعة من المجالات في سياق التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ومتابعة نتائجه، وتحسين البيئة العامة المواتية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والآثار الاجتماعية - الاقتصادية في مجالات نوعية المياه والتلوث والتقدم التكنولوجي في ما يتعلق بحماية البيئة وأهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني.

البرنامج الفرعي ٢
السياسات الاجتماعية المتكاملة

(أ) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على اعتماد نهج متكامل إزاء الحماية الاجتماعية وتحديد الأدوات اللازمة لفتح حيز مالي أمام السياسات الاجتماعية

(ب) تعزيز قدرة الحكومات على إدماج قضايا الهجرة ضمن التخطيط الإنمائي

٦٨٦ - نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ثلاثة أنشطة لبناء القدرات وستة أنشطة في مجال الخدمات الاستشارية خلال فترة السنتين. وكان هذا البرنامج محوريا في التشجيع على اتباع نهج متكامل لسياسات الحماية الاجتماعية، وأسفر عن وضع ثلاثة موجزات قطرية جديدة بشأن الحماية الاجتماعية وإعداد مجموعة أدوات لتعزيز قدرات الجهات المعنية على بناء نظم للحماية الاجتماعية تتسم بالشمولية والفعالية. وأفضت الخدمات الاستشارية المقدمة إلى دولة فلسطين إلى تحسين القدرات المتصلة بوضع ورصد وتقييم السياسات الاجتماعية، ومن المتوقع أن تسهم في وضع الصيغة النهائية لخطة التنمية الوطنية واستراتيجيات التنمية الاجتماعية للقطاعات الفرعية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦. وقدم مؤتمر إقليمي معني بالإعاقة إسهاما بالغ الأهمية في تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتمكنت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا من الحصول على تأييد ١٦ بلدا من البلدان الأعضاء المشاركة في الاجتماع الاستشاري الإقليمي المعني بالهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية في ما يتعلق بأهمية تعميم مراعاة الهجرة في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.

البرنامج الفرعي ٣
التنمية والتكامل في المجال الاقتصادي

(أ) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على اعتماد نهج متكامل إزاء صياغة وتنفيذ السياسات والتدابير الموصى بها في توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية

(ب) تعزيز قدرة الحكومات على التفاوض بشأن اتفاقات تيسير التجارة دون الإقليمية والإقليمية والاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف الهادفة إلى زيادة حجم التجارة الدولية، وتنفيذ تلك الاتفاقات

(ج) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء في المنطقة على وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات للاقتصاد الكلي لأغراض تحقيق نمو اقتصادي مستدام بما يتوافق مع الأهداف الإنمائية للألفية

٦٨٧ - خلال فترة السنتين، أسفر تقييم للحالة الاجتماعية والاقتصادية في مصر ركز على الآثار المترتبة على الحالة السياسية عن اقتراح مجموعة متنوعة من الخيارات في مجال السياسة العامة للأجل القصير فضلا عن سيناريوهات خاصة برؤية طويلة الأجل للتنمية الشاملة للجميع. وبينت بوضوح وثيقة السياسات العامة المذكورة الآثار الناجمة عن حالة الجمود السياسي. وأسهمت حلقتا عمل في الارتقاء بمستوى مهارات ٥٠ من المسؤولين السودانيين التابعين لإدارات في وزارتي المالية والضرائب في كل من جنوب السودان والسودان، مما أدى إلى تحسين فهم الازدواج الضريبي والسبل الكفيلة بالتخفيف من حدة هذه المشكلة. وكان الهدف من حلقة عمل تحضيرية للبلدان العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية هو تحضير هذه البلدان لأغراض مؤتمرها الوزاري التاسع الذي عقد في بالي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وأدى ذلك إلى إصدار قائمة بتوصيات موجهة إلى البلدان العربية بشأن المسائل التي نوقشت في المؤتمر. وقدمت سبع وعشرون خدمة من الخدمات الاستشارية ونفذ ١٦ نشاطا لبناء القدرات على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي خلال فترة السنتين؛ وكان المستفيدون الرئيسيون هم الأردن، وتونس، والسودان، والمغرب.

البرنامج الفرعي ٤
تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التكامل الإقليمي

(أ) تعزيز أنشطة الدعوة للمضي قدما نحو إقامة مجتمع المعلومات واقتصاد قائم على المعرفة، في إطار نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات وخطة العمل الإقليمية لإقامة مجتمع المعلومات

(ب) تعزيز معارف المنظمات الوطنية وتحسين مهاراتها في مجال تطوير الآليات المهمة من أجل المضي قدما نحو مجتمع المعلومات والاقتصاد القائم على المعرفة

٦٨٨ - قُدمت لعدد من البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا خلال فترة السنتين خدمات استشارية تهدف إلى المساعدة على إحراز تقدم نحو اقتصاد قائم على المعرفة، بما في ذلك صياغة وتقييم السياسات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأسهمت تلك الأنشطة في تعميق فهم الدور الذي تؤديه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي المجموع، جرى تنفيذ ٤ أنشطة في مجال بناء القدرات و ١٣ نشاطا استشاريا في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وقادت اللجنة الجهود المبذولة، بالشراكة مع جامعة الدول العربية، لإنشاء منتدى عربي لإدارة الإنترنت ليكون بمثابة منبر لا مركزي منطلق من القاعدة لإجراء مشاورات شاملة للجميع بشأن إدارة الإنترنت وتحديد مجالات التعاون بمشاركة جميع الجهات المعنية. وفي هذا الصدد، نظمت اللجنة الاجتماع السنوي الثاني للمنتدى العربي لإدارة الإنترنت وأربعة اجتماعات للفريق الاستشاري للجهات المعنية المتعددة العربية. ونظمت اللجنة أيضا حلقة عمل بشأن تشريعات الفضاء الإلكتروني في المنطقة العربية، وحلقة عمل إقليمية عن الحكومة الإلكترونية، وحلقة عمل عن نماذج قياس أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

البرنامج الفرعي ٥
تسخير الإحصاءات لوضع السياسات المستندة إلى الأدلة

(أ) تعزيز قدرة المكاتب الإحصائية الوطنية على القيام، بمساعدة من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، بإنتاج ونشر إحصاءات ومؤشرات اقتصادية وبيئية مناسبة في أوانها وتكون موثوقة وقابلة للمقارنة

(ب) تعزيز قدرة المكاتب الإحصائية الوطنية على القيام، بمساعدة من اللجنة، بإنتاج ونشر إحصاءات ومؤشرات اجتماعية مناسبة في أوانها وتكون موثوقة وقابلة للمقارنة تشمل بيانات مصنفة جنسانيا

٦٨٩ - ساهمت حلقات العمل التي عقدت والبعثات الاستشارية التي أجريت خلال فترة السنتين في زيادة القدرة على إنتاج ونشر الإحصاءات الرسمية، بوسائل منها نظام الحسابات القومية، وإحصاءات التجارة الدولية في الخدمات، وإحصاءات استخدام الوقت، والإحصاءات الصناعية، وإحصاءات العمل، والهياكل الأساسية الإحصائية، ومؤشرات التنمية. وتعاونت اللجنة مع عدة وكالات تابعة للأمم المتحدة ومع شركاء آخرين من أجل

زيادة فعالية أنشطة بناء القدرات. وأسفرت هذه المساهمة عن وضع استراتيجية إقليمية للإحصاءات الزراعية والاقتصادية الكلية وإحصاءات العمل والتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. ويسرت اللجنة أيضا حلقات عمل وطنية للبلدان (الأردن، وعمان، والكويت، ودولة فلسطين) تقوم بتجريب تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ وللبلدان التي تمر بمراحل حرجة في تجهيز البيانات المجمعة من خلال تعدادات السكان والمساكن. وأسفرت حلقات العمل هذه عن تحسين توافر إحصاءات الاقتصاد الكلي.

البرنامج الفرعي ٦
النهوض بالمرأة

(أ) تعزيز قدرات الأجهزة الوطنية المعنية بالمرأة على صياغة وتنفيذ سياسات وأطر/آليات تراعي المنظور الجنساني، بما في ذلك وضع ميزانيات وطنية تراعي المنظور الجنساني

(ب) تحسين القدرات على الترويج لاتفاقيات وقرارات حقوق الإنسان الصادرة عن الأمم المتحدة بشأن المرأة وتنفيذها، وعلى وجه الخصوص اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

٦٩٠ - خلال فترة السنتين، ساعدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا خمسة بلدان أعضاء فيها (الأردن، والإمارات العربية المتحدة، ولبنان، والمملكة العربية السعودية، ودولة فلسطين) في تعميم مراعاة منظور جنساني في استراتيجياتها وخطط عملها الإنمائية الوطنية؛ ونظمت حلقات عمل لبناء القدرات وقامت ببعثات استشارية لمساعدة البلدان الأعضاء في تنفيذ التدابير الرامية إلى التقيد بالتزاماتها في ما يتعلق بتنفيذ الصكوك والإعلانات الدولية، ولا سيما اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ وعقدت حلقة عمل تدريبية بشأن ضمان حق المرأة في العمل في التشريعات الوطنية والدولية؛ ودعمت بنشاط الجهود الوطنية الرامية إلى إعداد خطط وبرامج وطنية لمكافحة العنف الجنساني، لا سيما من خلال منشوراتها وموادها التقنية المتعلقة بهذه المسألة، ومبادراتها في مجال بناء القدرات ومناسباتها العامة. وشارك أربعة عشر بلدا من البلدان الأعضاء في الجهود الرامية إلى وضع قاعدة بيانات لتحديد النهج الوطنية المتبعة في مكافحة العنف ضد المرأة.

البرنامج الفرعي ٧
تخفيف حدة النزاعات والتنمية

(أ) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على تنفيذ ممارسات الحوكمة الرشيدة وبناء المؤسسات، عن طريق تحديث القطاع العام ودعم قدرة الحكومات المحلية على تقديم الخدمات الأساسية

(ب) تعزيز قدرات البلدان الأعضاء على تخفيف حدة أثر الأزمات أو عدم الاستقرار أو كليهما بمعالجة القضايا الناشئة من خلال صياغة سياسات إنمائية تشمل استراتيجيات للأمن الغذائي، واستخدام آليات فعالة تتيح تنسيق المعونة

٦٩١ - خلال فترة السنتين، قدمت اللجنة المساعدة التقنية في مجال وضع مؤشرات التنمية الحضرية وتنفيذها بصورة تجريبية في تونس العاصمة وطرابلس ونواكشوط؛ ودعمت الأردن، والبحرين، والسودان، واليمن، ودولة فلسطين في إعداد تقاريرها الوطنية المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية؛ وساعدت السودان واليمن ودولة فلسطين في إعداد خطط قائمة على الأهداف الإنمائية للألفية. وبدأت اللجنة مشروعا لدعم العراق في إصدار تقريره المتعلق بالتنمية البشرية. ونظمت اللجنة أيضا حلقة عمل بشأن بناء القدرات على تطوير صياغة السياسات في دولة فلسطين، وذلك من أجل تعزيز قدرات ١٦ مسؤولا من المسؤولين العاملين في تسع وزارات ومؤسسات عامة.

الباب ٢٤
حقوق الإنسان

النقاط الرئيسية في نتائج البرامج

خلال فترة السنتين، كفلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان دمج حقوق الإنسان بفعالية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من خلال تقديم إسهامات مهمة في مختلف العمليات على نطاق المنظومة. فساهمت المفوضية في الاستراتيجية المتعلقة بنشر مستشاري حقوق الإنسان التي أقرتها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في عام ٢٠١٢، مما أدى إلى إيفاد مستشارين إلى تيمور - ليشتي وملديف، على أن يلي ذلك نشر ثمانية مستشارين آخرين عما قريب. ودعمت المفوضية أيضا لجان التحقيق التي كلفها مجلس حقوق الإنسان بمهام في الجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا، وليبيا وبعثتي تقصي الحقائق الموفدتين إلى جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي. وبدأ الاستعراض الدوري الشامل جولته الثانية باستعراض التقارير الوطنية لجميع

الدول الـ ٧٠. وأصدرت المفوضة السامية تقريرها المتعلق بتعزيز الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان (A/66/860) بهدف زيادة الوعي بالتحديات الراهنة التي تواجه المنظومة، فضلا عن تشجيع الاقتراحات المتعلقة بالإصلاح. ويجري النظر في هذا التقرير في العملية الحكومية الدولية الجارية التي طلبتها الجمعية العامة في قرارها ٢٥٤/٦٦ ومددتها في قرارها ٢/٦٨. وخلال فترة السنتين، وسعت المفوضية نطاق قدرتها في مجال الاتصال عن طريق موقعها على شبكة الإنترنت، بوسائل منها بدء تشغيل نسخة عربية.

التحدّيات والدروس المستفادة

يمكن التحدي الأكبر الذي تواجهه المفوضية في الاستجابة لجميع طلبات المساعدة الواردة، لا سيما في وقت يتنامى فيه الاهتمام بحقوق الإنسان على الصعيد القطري وداخل المجتمع الدولي. فثمة تزايد مطرد في صعوبة إدارة عبء العمل الإضافي الآتي من نظام هيئات المعاهدات، والإجراءات الخاصة، ومجلس حقوق الإنسان، والجهات المعنية الأخرى. فعلى سبيل المثال، خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، فحصت المفوضية أكثر من ٠٠٠ ٣٨ رسالة إلكترونية ورسالة موجهة إلى الإجراءات المتعلقة بالرسائل في المفوضية، وقدمت الدعم في إعداد ٣٦٤ تقريرا من تقارير الإجراءات الخاصة المقدمة إلى مجلس الأمن والجمعية العامة و ٢٦٥ ملاحظة ختامية للهيئات المنشأة بموجب المعاهدات. وبذلت المفوضية جهودا ترمي إلى التصدي لذلك التحدي بالتركيز على النتائج، وتبسيط عمليات وإجراءات العمل، والحصول على سبل الوصول إلى قواعد الموارد الأخرى، وتوسيع نطاق الشراكات، ومواصلة تعميم مراعاة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة.

٦٩٢ - تستند النتائج المذكورة أعلاه إلى تنفيذ نسبة ٩٠ في المائة من أصل ٦٩٢ ٧ ناتجا من النواتج المقررة والقابلة للقياس الكمي.

٦٩٣ - ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة، في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ ((A/66/6 (Sect. 24) وCorr.1).

التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) إدارة برنامج العمل إدارة فعالة

٦٩٤ - نفذت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ٩٠ في المائة من ٦٩٢ ٧ ناتجا من النواتج المقررة والقابلة للقياس الكمي خلال فترة السنتين، و ٩٩,٤ في المائة من ميزانيتها

للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، واقتربت من مستوى الاستخدام الكامل لجميع الأموال المرصودة في إطار المخصصات النهائية لفترة السنتين.

(ب) تعيين الموظفين وتنسيبهم في الموعد المحدد

٦٩٥ - كان متوسط عدد الأيام التي ظلت فيها وظائف الفئة الفنية شاغرة خلال عام ٢٠١٣ هو ١٢٠ يوما، وهو ما يمثل تحسنا مقارنة بمتوسط عدد الأيام المسجل حسب إحصاءات عام ٢٠١٢ وهو ١٤٧ يوما. وظل لدى المفوضية عدد كبير من الوظائف الشاغرة (٧١) في عام ٢٠١٣، مما جعل ملء هذه الشواغر في الوقت المناسب مهمة صعبة للغاية.

(ج) تحديد مسائل حقوق الإنسان الناشئة التي تتطلب اهتماما من الدول الأعضاء

٦٩٦ - خلال جلسات التحاور، أشارت الدول ٩٧ مرة إلى مسائل أثيرت في تقرير المفوضة السامية، وهو ما يمثل زيادة طفيفة. وجرت الإشارة بصفة خاصة إلى مسائل من قبيل حقوق المرأة، والإفلات من العقاب، والهجرة، والتمييز.

(د) تعزيز اتساق السياسات في إدارة أنشطة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان

٦٩٧ - خلال فترة السنتين، اعتُمدت ١٧ وثيقة من وثائق السياسات المتعلقة بحقوق الإنسان. ومن بين المبادرات الأخرى، اشتركت المفوضية في رئاسة آلية تعميم مراعاة حقوق الإنسان التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وشاركت في قيادة تنفيذ سياسة الأمم المتحدة لبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، بإجراء أول استعراض وتحديث لهذه السياسة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، فضلا عن عملية المشاورات التي أفضت إلى اعتماد سياسة الأمم المتحدة لفحص سوابق جميع موظفي الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان. وقادت المفوضية عملية المشاورات المتعلقة باستجابة منظومة الأمم المتحدة للتمييز، التي أفضت إلى إنشاء شبكة معنية بالتمييز العنصري وحماية الأقليات. وأخيرا، قادت المفوضية مشاورات أجريت في إطار المجموعة العالمية المعنية بالهجرة بشأن الهجرة وحقوق الإنسان، ثم اشتركت مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في رئاسة المشاورات المتعلقة بالهجرة الدولية التي أسفرت عن اتخاذ قرارات سياساتية للأمين العام مركزة على الهجرة وحقوق الإنسان.

(هـ) تحسين التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين في صفوف الموظفين

٦٩٨ - تعلقت ٨ تعيينات (٥٣ في المائة) من التعيينات الخاضعة للتوزيع الجغرافي الـ ١٥ التي جرت في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ بموظفين من الدول الأعضاء غير الممثلة أو الممثلة تمثيلا

ناقصا. وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، كان ٥٩ في المائة من موظفي المفوضية في جميع الفئات من النساء، وهو ما يتجاوز الهدف العام المتمثل في ٥٠ في المائة.

(و) تحسين الالتزام بمواعيد تقديم الوثائق

٦٩٩ - بتقديم ٧٧ في المائة من وثائق ما قبل الدورة وفقا للموعد النهائي المطلوب حتى نهاية عام ٢٠١٣، شهد الالتزام بمواعيد تقديم وثائق المفوضية خلال فترة السنتين تحسنا مستمرا وكبيرا. ونتج ذلك عن اتخاذ قرارات وتدابير إدارية داخلية على مدى السنوات القليلة الماضية تهدف إلى كفالة المساءلة في ما يتعلق باحترام المواعيد المحددة وتعزيز الوحدة التنظيمية التي تتولى إدارة عملية تقديم الوثائق. والمفوضية ملتزمة بمواصلة تحسين التزامها بمواعيد تقديم الوثائق.

(ز) نشر موظفي حقوق الإنسان، خلال مهلة قصيرة، للمساهمة في منع استمرار انتهاكات حقوق الإنسان وفقا لولاية مفوضية حقوق الإنسان

٧٠٠ - في عام ٢٠١٣، تطوع ١٩٢ من موظفي المفوضية لتدرج أسماؤهم في قائمة النشر السريع للفترة من حزيران/يونيه ٢٠١٣ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٤. وخلال فترة السنتين، نشرت المفوضية ٢٠ بعثة من بعثات تقصي الحقائق والتحقيقات ولجان التحقيق، بما في ذلك لدعم إنشاء لجان التحقيق المنشأة بموجب تكليف من مجلس حقوق الإنسان. وواصلت المفوضية إدارة صندوق الطوارئ الذي يُستخدَم لدعم بعض عمليات النشر وكذلك الاحتفاظ بمخزون المعدات المستخدمة لأغراض هذه البعثات.

(ح) زيادة الاطلاع على أنشطة مفوضية حقوق الإنسان والتوعية بها في أوساط أصحاب الحقوق

٧٠١ - سجلت صفحات مركز وسائط الإعلام على الموقع الشبكي للمفوضية ٠٠٠ ٤٨٧ زيارة حتى نهاية فترة السنتين. وشملت النتيجة النهائية زيارات صفحات الموقع العربي الذي بدأ تشغيله في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وتصدر افتتاحيات للإعراب عن الرأي من جانب كاتب خطابات المفوضة السامية، وهذه وظيفة كانت شاغرة/في طور تعيين من يشغلها طوال عام ٢٠١٣. ومع ذلك، واصلت المفوضية بنشاط تعاملها مع وسائط الإعلام، بوسائل منها وسائط التواصل الاجتماعي. ففي عام ٢٠١٣، أصدرت المفوضية ما مجموعه ٦٩٠ بلاغا موجها إلى وسائط الإعلام، مقارنة بما مجموعه ٤٦٧ بلاغا في عام ٢٠١٢. وحتى نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، زاد العدد الإرشادي للمقالات التي تذكر المفوضة

السامية أو المفوضية، على نحو ما بينه أحد محركات البحث الرائدة في مجال الإعلام، وذلك من ٥٠٨ ١١ في عام ٢٠١٢ إلى ٢٤٦ ١٦ في عام ٢٠١٣.

البرنامج الفرعي ١
تعميم مراعاة حقوق الإنسان والحق في التنمية والبحث والتحليل

(أ) تعميم مراعاة حقوق الإنسان

(أ) زيادة إدماج جميع حقوق الإنسان في برامج منظومة الأمم المتحدة وأنشطتها في جميع مجالات العمل من قبيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والشؤون الإنسانية، والسلام والأمن، والحوكمة، وسيادة القانون

٧٠٢ - خلال فترة السنتين، دعم البرنامج الفرعي رئاسة المفوضية والريادة الموضوعية للعمل الذي تضطلع به آلية تعميم مراعاة حقوق الإنسان التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية؛ وواصلت رئاسة الفريق العامل المعني بنظام المنسق المقيم، وفريق الاستعراض المشترك بين الوكالات المعني بسياسة الأمم المتحدة لبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، وشراكة الأمم المتحدة والشعوب الأصلية، والفريق العامل المعني بالهجرة وحقوق الإنسان، والفريق العامل المعني بحماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب التابعة لفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، والمشاركة في رئاسة هذه الأفرقة العاملة. ونسق البرنامج الفرعي إنشاء شبكة للأمم المتحدة معنية بمكافحة التمييز العنصري وحماية الأقليات. وجرى أيضا تعزيز مراعاة حقوق الإنسان من خلال المشاركة في هيئات الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات، بما في ذلك مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، والفريق المعني بالتنسيق والمشورة في مجال سيادة القانون، والمشاركة بنشاط في العمليات التي توجه خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

(ب) تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما أفرقة الأمم المتحدة القطرية، على زيادة إدماج حقوق الإنسان في برامجها وأنشطتها ذات الصلة، وعلى مساعدة الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في بناء وتعزيز قدراتها الوطنية في مجال النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها

٧٠٣ - في شباط/فبراير ٢٠١٢، أيدت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية استراتيجية جديدة وضعتها المفوضية بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من أجل نشر مستشاري حقوق الإنسان. وهذه الاستراتيجية المعتمدة على نطاق المنظومة تعزز اتساق سياسات حقوق الإنسان والإشراف على نطاق المنظومة على مستشاري حقوق الإنسان الذين

توفدهم المفوضية بناء على طلب من المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية. وقد خصص تمويل لمشاريع في ثمانية بلدان هي: إندونيسيا، وأوروغواي، وتركيا، وزامبيا، وغينيا - بيساو، وكوستاريكا، والمغرب، وميانمار. وسيقدم الدعم لبلدان إضافية في عام ٢٠١٤، رهنا باستمرار جهود تعبئة الموارد. وتعززت قدرة عناصر حقوق الإنسان في بعثات السلام والوجود الميداني للمفوضية على التحقيق في حالات العنف الجنسي وتوثيقها ومعالجتها، وذلك من خلال وضع دورة تدريبية ذات أهداف محددة جرى تجريبها في جنوب السودان في عام ٢٠١٢ وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام ٢٠١٣.

(ج) توسيع نطاق المعرفة في منظومة الأمم المتحدة برمتها، بما يشمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية، بمسائل حقوق الإنسان ذات الصلة وبعديها الجنساني والمتعلق بالإعاقة

٧٠٤ - قدمت المفوضية الدعم إلى مبادرة إدارة المعارف التابعة لآلية تعميم مراعاة حقوق الإنسان لمجموعة الأمم المتحدة في جمع المعلومات عن أفضل الممارسات المتعلقة بالنهج القائمة على حقوق الإنسان، وذلك من أجل توضيح الكيفية التي يمكن بها دمج حقوق الإنسان في صلب الممارسات الإنمائية. وورد أكثر من ٣٠ تقريرا عن دراسة حالات إفرادية من الأفرقة القطرية والوكالات، وأدرجت مجموعة مختارة منها في منشور بدأ إصداره في عام ٢٠١٣. وأثرت المفوضية في وضع خطة تنمية في أفق عام ٢٠١٥ وما بعده، فساهمت في وثيقة ختامية مستندة إلى أعمال اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وفي النتائج التي جرى التوصل إليها في ختام اجتماع المائدة المستديرة المتعلق بفترة ما بعد عام ٢٠١٥، المعقود في سياق الاجتماع الرفيع المستوى المتعلق بالإعاقة والتنمية. وكانت المفوضية من بين وكالات الأمم المتحدة الثماني الرائدة التي أسهمت في وضع معايير موحدة (خطة عمل على نطاق المنظومة) بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني يمكن تطبيقها على كامل منظومة الأمم المتحدة.

(ب) الحق في التنمية

(أ) مواصلة إدماج تعزيز الحق في التنمية وحمايته في الشراكات العالمية من أجل التنمية، وحسب الاقتضاء في السياسات والأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأطراف الفاعلة المعنية على جميع المستويات

٧٠٥ - في آذار/مارس ٢٠١٢، في الفترة المفضية إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، شرعت المفوضية، باضطلاع البرنامج الفرعي بدور رائد، في حملة حثت فيها جميع الدول الأعضاء على دعم الإدماج الكامل لحقوق الإنسان في عملية ريو. ونتيجة لذلك، تضمنت

الوثيقة الختامية للمؤتمر أحكام رئيسية في مجال حقوق الإنسان. ومنذ انعقاد المؤتمر، قامت المفوضية بدور نشط في الترويج لحقوق الإنسان في المداولات والعمليات الرامية إلى وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، من خلال البحوث، والدعوة، والمشاورات، واجتماعات الخبراء، والإسهامات التقنية. وفي أوائل عام ٢٠١٣، أصدرت المفوضية ومركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية منشورا مشتركا رائدا عنوانه ”من سيخضع للمساءلة؟ حقوق الإنسان وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥“. واشتركت المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في قيادة المشاورات المواضيعية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥ بشأن الحوكمة وفي اختتامها بنجاح بعقد اجتماع تشاوري عالمي في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا، في آذار/مارس ٢٠١٣.

(ب) زيادة التوعية بالحق في التنمية والدراية به وتفهمه على جميع المستويات

٧٠٦ - نشر البرنامج الفرعي المعلومات الإخبارية الجديدة على شبكة الإنترنت على نطاق واسع من خلال وسائط التواصل الاجتماعي. وشملت المواضيع مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وحقوق الإنسان؛ وجعل حقوق الإنسان والتنمية في صميم العولمة؛ وحقوق الإنسان في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؛ والتنمية المركزة على السكان. ونشرت مذكرات إعلامية، بما في ذلك في ما يتعلق بحق الأشخاص ذوي الإعاقة في التنمية وأُعدت رسائل للدعوة في سياق الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الذي عقد في الدوحة في نيسان/أبريل ٢٠١٢، وفي مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في حزيران/يونيه ٢٠١٢. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أصدرت المفوضية المنشور المهم المعنون إعمال الحق في التنمية: مقالات بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لصدور إعلان الأمم المتحدة بشأن الحق في التنمية، الذي يضم إسهامات أكثر من ٣٠ خبيرا دوليا. وشكل هذا المنشور إنجازا رئيسيا، إذ يمثل أداة مبتكرة في مجال تعزيز فهم الحق في التنمية وإعماله في نهاية المطاف.

(ج) البحث والتحليل

(أ) تعزيز احترام تمتع الجميع بكافة حقوق الإنسان والحريات الأساسية بسبل منها مكافحة التمييز

٧٠٧ - عزز البرنامج الفرعي التمتع بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية عن طريق مكافحة التمييز من خلال أنشطة من قبيل إصدار مبادئ توجيهية بشأن الشعوب الأصلية التي تعيش في عزلة طوعية والتي أجري معها اتصال أولي في حوض الأمازون وفي إل تشاكو

بإكوادور؛ ومواصلة تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء بهدف وضع خطط عمل وطنية للقضاء على العنصرية والتمييز وتعزيز المساواة في إكوادور، وأوروغواي، وبنن، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وغينيا، وكوستاريكا، والمكسيك، وموريتانيا؛ والمشورة والتوجيه في المجال التقني بشأن التشريعات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، من أجل كفالة الامتثال للمعايير الدولية، في أفغانستان، وبابوا غينيا الجديدة، وتيمور - ليشتي، والعراق (إقليم كردستان)، وملديف، وكوسوفو؛ وتقديم المساعدة والدعم للدول الأطراف في استعراض التشريعات والسياسات الوطنية المتعلقة بمكافحة التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك من أجل ضمان اتساقها مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ ووضع برامج زمالات للشعوب الأصلية والأقليات والأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي.

(ب) تعزيز الجهود التي تساهم في القضاء على جميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، بما في ذلك الأشكال المعاصرة من العنصرية

٧٠٨ - كانت الدورة المشمولة بالتقرير مهمة بالنسبة لعمل المفوضية في مجال مكافحة العنصرية، لا سيما في ميدان الرياضة وربط الصلات بين الهيئات الإدارية المعنية بالرياضة وآليات حقوق الإنسان. وواصل البرنامج الفرعي أيضا تقديم الدعم للدول الأعضاء، بما يشمل إكوادور، وأوروغواي، وبنن، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وغينيا، وكوستاريكا، والمكسيك، وموريتانيا، في وضع خطط عمل وطنية للقضاء على العنصرية والتمييز وتعزيز المساواة. وأصبحت جهات معنية رئيسية على وعي بالإعلان المتعلق بحقوق الشعوب الأصلية واستخدمت هذا الإعلان بمثابة مرجع في اتخاذ القرارات ووضع السياسات. فعلى سبيل المثال، ساعدت في ضمان مراعاة معايير الإعلان في هاتين العمليتين جلسات إحاطة نظمت لفائدة البرلمانيين في الكاميرون في سياق التطورات التشريعية المتعلقة بإدارة الغابات، ولفائدة ممثلي الشعوب الأصلية في الكونغو من أجل دعم تنفيذ القانون الوطني لحقوق الشعوب الأصلية ومشاريع مراسيم تنفيذه.

(ج) تعزيز مساهمة مفوضية حقوق الإنسان في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على نحو فعال

٧٠٩ - ساهم البرنامج الفرعي في تنفيذ الأنشطة المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية ووضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وشملت الإسهامات ورقة تحليلية أعدتها المفوضية عن حقوق

الإنسان وفترة ما بعد عام ٢٠١٥ عنوانها ”صوب التحرر من الخوف والفاقة: حقوق الإنسان في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥“، وقد أسفرت عن توصية فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بأن تشكل حقوق الإنسان إحدى المبادئ الأساسية الثلاثة لتلك الخطة إلى جانب المساواة والاستدامة. وكلفت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بتيسير ١١ مشاورة مواضيعية عالمية بشأن المسائل الرئيسية وما يصل إلى ١٠٠ مشاورة على الصعيد الوطني من أجل كفالة إجراء مناقشة واسعة النطاق بشأن خطة ما بعد عام ٢٠١٥. وأكدت الإعلانات المعتمدة في الاجتماعات الإقليمية على معايير ومبادئ حقوق الإنسان وحظيت بتأييد المشاركين من الدول الأعضاء والمجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى في مجال حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى الاضطلاع بأعمال التعبئة السياسية والدعوة المشتركة بين الوكالات، قدمت المفوضية أبحاثا وإسهامات تقنية واسعة النطاق في عمليات التشاور المتصلة بما بعد عام ٢٠١٥.

(د) تعزيز الحماية القانونية والدعوة للإعمال التام لجميع حقوق الإنسان، بما في ذلك على الصعيد القطري، وبوسائل منها بناء القدرات والتعاون الدولي

٧١٠ - عزز البرنامج الفرعي الحماية القانونية والدعوة إلى إعمال جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الصعيد القطري من خلال عدد من الأنشطة، من قبيل: نشر صحائف الوقائع؛ وإصدار توجيهات تقنية بشأن تطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان في تنفيذ السياسات والبرامج الرامية إلى الحد من الوفيات والأمراض النفاسية التي يمكن الوقاية منها؛ وتنظيم العديد من المناسبات الرئيسية والجانبية في سياق دورات مجلس حقوق الإنسان؛ وتنظيم عدة حلقات دراسية للخبراء بشأن المواضيع ذات الأولوية، بما في ذلك الإفلات من العقاب والمساءلة، والتمييز، والهجرة، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وتقديم المساعدة التقنية والمشورة المقدمة من الخبراء بشأن جميع حقوق الإنسان للجهات المعنية على الصعيد القطري (لبلدان من بينها: أفغانستان، وإكوادور، وأوروغواي، وبابوا غينيا الجديدة، وبنن، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وتونس، وتيمور - ليشتي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وغينيا، وكوستاريكا، وملديف، وموريتانيا، ونيجيريا، والأرض الفلسطينية المحتلة، وكوسوفو).

(هـ) تقديم الأمم المتحدة المزيد من المساعدة الفعالة إلى الدول الأعضاء والمجتمع المدني ووسائط الإعلام والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان حيثما وجدت، بناء على طلبهم، من أجل تعزيز سيادة القانون والمؤسسات الديمقراطية الوطنية بغية حماية كافة حقوق الإنسان للجميع

٧١١ - قدم البرنامج الفرعي مساعدة أكثر فعالية إلى الجهات المعنية في ما يتعلق بتعزيز آليات سيادة القانون والديمقراطية من خلال أنشطة مختلفة، مثل تنظيم حلقات عمل تدريبية بشأن الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان من عملية إعداد الدساتير لفائدة موظفي المفوضية، وممثلي المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ وتقديم المشورة بشأن الصياغة على الصعيد الوطني والإصلاحات الدستورية؛ والاضطلاع بأعمال الدعوة وتقديم المساعدة في الأعمال التحضيرية المتعلقة بإعلان الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، الذي اعتمدته الجمعية العامة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ بقرارها ١/٦٧؛ ووضع الصيغة النهائية للمذكرات التوجيهية التقنية المتكاملة بشأن إصلاح قطاع الأمن التي أُصدرت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، ونشرها؛ وإسداء المشورة المنهجية لأغراض وضع خطط العمل الوطنية لحقوق الإنسان والبرامج الوطنية لحماية الضحايا والشهود؛ وإسداء المشورة التقنية إلى السلطات الوطنية بشأن إنشاء لجان التحقيق الوطنية أو آليات مشابهة للتحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

(و) زيادة الخبرة المنهجية لتنفيذ الأنشطة المتعلقة بحقوق الإنسان، ولتقديم المشورة والمساعدة للحكومات والشركاء داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها

٧١٢ - عزز البرنامج الفرعي الخبرة المنهجية خلال فترة السنتين، بوسائل منها إصدار المنشورات والمبادئ التوجيهية وغيرها من الأدوات. فعلى سبيل المثال، أُصدر ١٨ منشورا من منشورات المفوضية في ما يتعلق بحقوق الإنسان، بما في ذلك نشر مشاريع مشتركة مع شركاء من قبيل هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واليونسكو، والاتفاق العالمي، ومنتدى آسيا ومنطقة المحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والرابطة الدولية لنقابات المحامين؛ وأنجزت ٤٨ ترجمة إلى اللغات الرسمية للأمم المتحدة؛ ووزعت ١٦٠ ٠٠٠ نسخة من المنشورات. ومع أن العديد من تلك النسخ كانت لفائدة جمهور خارجي مستهدف، فإنها كانت أيضا بمثابة أدوات تدريبية، ومواد للدعوة ونشر المعلومات تهدف إلى دعم الوجود الميداني للمفوضية، بما في ذلك وجودها في بيروت، وتونس العاصمة، وسانتياغو، وكينشاسا،

وياوندي. وأضيفت كتب جديدة عددها ١ ٨٠٤ كتب إلى مجموعة الكتب التي تضمها المكتبة، والتي تشمل حاليا ١٤ ٨٥٠ كتابا في المجموع. وحافظت المفوضية على وجود قوي على شبكة الإنترنت عن طريق إتاحة جميع المنشورات الفنية إلكترونيا بالمجان في موقعها الشبكي.

(ز) تعزيز قدرة مفوضية حقوق الإنسان على توفير التدريب والمشورة لتعزيز التقيد بحقوق الإنسان، وذلك بغية حماية أصحاب الحقوق على الصعيد الوطني

٧١٣ - على نحو ما لوحظ خلال فترة السنتين السابقة، أظهرت الجهود الجارية والمتواصلة التي يبذلها البرنامج الفرعي في هذا المجال اتجاها يدل على استخدام قدرات محسنة ومعززة لأغراض تقديم التدريب والمشورة، بما في ذلك بشأن القضايا الناشئة. وساعد البرنامج الفرعي على تعزيز قدرات المفوضية على توفير التدريب وإسداء المشورة على الصعيد الوطني من خلال أنشطة من قبيل بلورة العديد من المواد التوجيهية الجديدة المتعلقة برصد حقوق الإنسان، وذلك كجزء من دليل المفوضية للتدريب على رصد حقوق الإنسان؛ ومواصلة وضع مسرد لانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني؛ وتنظيم دورات تدريبية إقليمية ووطنية وأخرى في جنيف لفائدة موظفي المفوضية في ما يتعلق بمهارات الرصد والحماية، بما في ذلك في ما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبشأن حقوق الإنسان والعمل الإنساني. وشملت أنشطة التدريب والمشورة المقدمة في المجالات المواضيعية لحقوق الإنسان دورات تدريبية جديدة، مثل تدريب المدربين في مجال حقوق الإنسان والأشخاص ذوي الإعاقة، ورصد العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات والتحقيق فيه، والتدريب على إدماج المنظور الجنساني.

البرنامج الفرعي ٢
دعم الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان

(أ) حصول الهيئات المنشأة بمعاهدات على دعم كامل في ما تضطلع به من أعمال وما تتخذه من قرارات

٧١٤ - قدمت شعبة معاهدات حقوق الإنسان الدعم لفائدة ١٠ هيئات منشأة بموجب معاهدات في جميع جوانب عملها خلال فترة السنتين. وتزايد الوقت المخصص للاجتماعات، إذ بلغ ٧٤ أسبوعا في عام ٢٠١٢، و ٧٥ أسبوعا في عام ٢٠١٣. وتنظر الجمعية العامة حاليا في تخصيص وقت إضافي للاجتماعات في سياق عملية حكومية دولية. وخلال فترة السنتين، سُجلت ١١٢ من التصديقات/الانضمامات الجديدة واعتمدت الهيئات

المنشأة بموجب معاهدات ملاحظات ختامية بشأن ٢٦٥ دولة طرفا. واتخذ مجلس حقوق الإنسان والهيئات المنشأة بموجب معاهدات قرارات نهائية بشأن ٢٥٦ بلاغا و ١٠٣ طلبات متعلقة بتدابير مؤقتة للحماية. وبالإضافة إلى ذلك، أصدرت اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري ١٤ طلبا متعلقا بإجراءات عاجلة. ودعمت الشعبة أيضا ١١ زيارة قطرية قامت بها اللجنة الفرعية المعنية بمنع التعذيب خلال فترة السنتين. وأخيرا، قامت الشعبة بعدد محدود من أنشطة بناء القدرات والدورات التدريبية على صعيد الميدان والمقر على حد سواء.

(ب) اتباع إجراءات إبلاغ أكثر بساطة وتنسيقاً

٧١٥ - في حزيران/يونيه ٢٠١٢، نُشر تقرير المفوضة السامية عن تعزيز الهيئات المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان (A/66/860). وتضمن التقرير مقترحات ترمي إلى تبسيط وتنسيق عملية تقديم التقارير وجعلها أكثر فعالية بتقديم الوثائق الأساسية المشتركة وتحديثات منتظمة، وتبسيط إجراءات تقديم التقارير، والتقيد الصارم بعدد الصفحات المحدد بالنسبة لتقارير الدول الأطراف، وتخفيض عدد اللغات التي تترجم إليها المحاضر الموجزة. وشجعت الشعبة على تقديم الوثائق الأساسية المشتركة، مما أسفر عن تقديم ١٥٩ وثيقة من هذه الوثائق في المجموع، بما في ذلك تحديثات وردت بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ و ٣٥ تحديثا قدم خلال فترة السنتين. ونظمت الاجتماعات السنوية لرؤساء هيئات معاهدات حقوق الإنسان في أديس أبابا (في حزيران/يونيه ٢٠١٢) وفي نيويورك (في أيار/مايو ٢٠١٣) لاستعراض التوصيات الموجهة إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات في تقرير المفوضة السامية ولمناقشة مسألة تنسيق أساليب العمل.

(ج) زيادة الوعي بنواتج عمل الهيئات المنشأة بموجب معاهدات والدراية بها وفهمها

٧١٦ - عُزز الوعي بعمل الهيئات المنشأة بموجب معاهدات والدراية به وفهمه من جانب جميع الجهات المعنية من خلال تقديم حوالي ٤٠ إحاطة سنوية لمجموعة واسعة من الجهات الفاعلة؛ وتوفير التدريب والتوجيه بشكل أفضل في مجال وسائط الإعلام للهيئات المنشأة بموجب معاهدات؛ واستخدام تويتر (Twitter) وفيسبوك (Facebook) لنشر موجزات جميع الاجتماعات والملاحظات الختامية للهيئات المنشأة بموجب معاهدات. وخلال فترة السنتين، واصلت الشعبة أيضا إصدار رسائل إخبارية فصلية وتعميم تحديثات أسبوعية على جميع خبراء الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، وعلى غيرهم من المكلفين بولايات، وعلى الدول، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وشركاء الأمم المتحدة، والمجتمع المدني. وبالإضافة إلى ذلك، أُصدر عدد محدود من المنشورات وصحائف الوقائع. وفي آذار/مارس ٢٠١٢، بدأت

المفوضية رسميا تشغيل قاعدة البيانات المحسنة للمؤشر العالمي لحقوق الإنسان. وبفضل التحديث أصبحت قاعدة البيانات هذه أكثر سهولة في الاستعمال وفي المتناول بدرجة أكبر، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة، وتسمح بالاطلاع على المعلومات المتاحة من الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، ومن الإجراءات الخاصة، وعملية الاستعراض الدوري الشامل.

(د) تعزيز التعاون على جميع المستويات مع الجهات المعنية في ما يتعلق بعمل الهيئات المنشأة بموجب معاهدات

٧١٧ - بعد صدور تقرير المفوضة السامية عن تعزيز الهيئات المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان، في عام ٢٠١٢، استُهلت عملية حكومية دولية من أجل تعزيز فعالية أداء نظام الهيئات المنشأة بموجب معاهدات التي قدم بشأنها تقرير تفصيلي عن تقييم التكاليف. وفي عام ٢٠١٢، اضطلعت الشعبة بعدد من أنشطة التدريب وبناء القدرات لصالح مختلف الجهات المعنية في إكوادور، وأنغولا، وأوزبكستان، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتركمانستان، وتشاد، وتونس، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجورجيا، وسوازيلند، وسيشيل، وفييت نام، وقيرغيزستان، والمغرب، وهونغ كونغ بالصين. وفي عام ٢٠١٣، نُظمت أنشطة في بلجيكا (حلقة عمل إقليمية)، وتونس (حلقة عمل إقليمية)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسيشيل، والمغرب، ومنغوليا، ودولة فلسطين. وخلال فترة السنتين، ورد إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات ما يزيد على ١ ٠٠٠ بيان خطي من المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وكيانات الأمم المتحدة.

البرنامج الفرعي ٣
الخدمات الاستشارية والتعاون التقني والأنشطة الميدانية

(أ) تعزيز قدرة الأمم المتحدة على تقديم المساعدة للدول، بناء على طلبها، في جهودها الرامية إلى تحويل التزاماتها الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان إلى قوانين ونظم وسياسات فعلية

٧١٨ - خلال فترة السنتين، قدمت المفوضية تحليلات لعدة مشاريع قوانين وتوصيات إلى مختلف البلدان، بما في ذلك إكوادور، وباكستان، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية مولدوفا، والعراق، وغينيا - بيساو، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، ولبنان، وليبيا، وهايتي، وهندوراس. وقدم المكتب أيضا المساعدة والمشورة في المجال القانوني بشأن الأنشطة الرامية إلى إنشاء ١٧ مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وتعزيز ٤٨ مؤسسة من هذه المؤسسات. وقدمت المشورة التقنية إلى دولة فلسطين بشأن الانضمام إلى معاهدات حقوق

الإنسان والتدابير التشريعية والإدارية التي يتطلبها الانضمام إلى هذه المعاهدات؛ وإلى زمبابوي بشأن الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، مما أدى إلى اعتماد خطة وطنية وإطار لتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والتصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣؛ وإلى تونس بشأن صياغة قانون مكافحة الإرهاب؛ وإلى اليمن بشأن صياغة قوانين بشأن العدالة الانتقالية؛ وإلى طاجيكستان بشأن قانون الإسكان؛ وإلى غواتيمالا بشأن صياغة قانون لتنفيذ نظام روما الأساسي.

(ب) تعزيز تنمية القدرة المؤسسية على الصعيد الوطني، من خلال مشاركة الدول صاحبة الطلب، لمواجهة التحديات التي تواجه الإعمال الكامل لحقوق الإنسان

٧١٩ - قدمت المفوضية خدمات استشارية إلى عدد من البلدان التي طلبت الدعم في تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وذلك عن طريق تقديم عروض ودورات تدريبية عن مبادئ باريس، وعملية الاعتماد، وتفاعل تلك المؤسسات مع النظام الدولي لحقوق الإنسان. وفي الكاميرون، جرى تحت إشراف المفوضية مؤتمر إقليمي معني بالعدالة الانتقالية، ضم ستة وفود من البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية في ياوندي في عام ٢٠١٣، وأفضى إلى ''رؤية وطنية'' لعام ٢٠٠٨ تخص كل بلد على حدة وخطة عمل ذات صلة بها. وأفادت المفوضية الإدارة الرئاسية في قيرغيزستان من خبرتها في مجال صياغة وثيقة للسياسات المتعلقة بالمسائل العرقية وحقوق الأقليات، وهي بصدد تزويدها بالمشورة بشأن تنفيذ المذكرة المفاهيمية. وجاء إنشاء الآلية الوقائية الوطنية الأولى في كازاخستان في تموز/يوليه ٢٠١٣ بعد سنوات من الدعوة والمشورة التقنية المقدمة من المفوضية، بما في ذلك من جانب المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب واللجنة الفرعية لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

(ج) زيادة التوعية في مجال تقديم المساعدة المتفق عليها، بما في ذلك إلى المناطق النائية، من خلال الخدمات الاستشارية والتعاون التقني، من أجل تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان

٧٢٠ - قدمت المفوضية خدمات استشارية منتظمة إلى الحكومات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني بشأن مختلف قضايا حقوق الإنسان. ونتيجة للمساعدة التقنية المقدمة من المفوضية إلى حكومة سري لانكا، وضعت هذه الحكومة خطة عمل وطنية لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير اللجنة المعنية بالدروس المستفادة والمصالحة؛ وأفرجت عن عدد كبير من المحتجزين لأسباب أمنية؛ وأعادت أغلبية المشردين داخليا إلى

ديارهم. وواصلت المفوضية إدماج حقوق الإنسان في التخطيط للتنمية على الصعيد الوطني في إكوادور وكفالة إصلاح القطاع الأمني بصورة ذات مصداقية وقائمة على الحقوق في كوت ديفوار وتوفير الأدوات اللازمة لاتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في الاتحاد الأوروبي. وأقامت المفوضية اتصالات وثيقة مع منظمات إقليمية مثل مجلس أوروبا، ومؤسسات حقوق الإنسان التابعة للاتحاد الأفريقي، ومنظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى، وإدارات الأمم المتحدة ووكالاتها، والمؤسسات الحكومية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني، ومع البرلمانيين، وأعضاء الأوساط الأكاديمية والنشطاء في مجال حقوق الإنسان، وأصدرت دراسات مواضيعية تتناول مجالات محددة تهم حقوق الإنسان.

(د) تعزيز الدعم الذي تقدمه المفوضية للتثقيف والتوعية في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك على الصعيد الوطني بناء على طلب الدول

٧٢١ - وضع مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية في الدوحة برنامج تدريب إقليمي للصحفيين بالتعاون مع وسائط الإعلام والمنظمات الإقليمية والدولية، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. وجرى تعزيز التثقيف في مجال حقوق الإنسان بافتتاح مراكز لموارد حقوق الإنسان في جنوب أفريقيا وملاوي وموزامبيق. وساهم التقرير الأولي المقدم من المفوضية بشأن أخطر انتهاكات حقوق الإنسان التي تمس الأشخاص المصابين بالمهق في الاستجابة لطلب مجلس حقوق الإنسان المتعلق بمواصلة دراسة هذا الموضوع. وعزز برنامج الماجستير في حقوق الإنسان في الاتحاد الروسي ثقافة حقوق الإنسان من خلال التعليم العملي والبحوث والشراكات المؤسسية. ووضعت المفوضية بروتوكول تدخل خاص بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في بنما للتصدي للتمييز العنصري ضد الشعوب الأصلية والأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي، وأعدت بروتوكولا نموذجيا لأمريكا اللاتينية لأغراض التحقيق في حالات قتل النساء القائمة على أساس نوع الجنس.

(هـ) تعزيز قدرة أفرقة الأمم المتحدة القُطرية وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وأنشطتها لبناء السلام على مساعدة البلدان، بناء على طلبها، في جهودها الرامية إلى وضع نُظم وطنية لحماية حقوق الإنسان وفقا للمبادئ التوجيهية لهذا البرنامج

٧٢٢ - قدمت المفوضية الدعم للأفرقة القطرية في مجال إسداء المشورة والمساعدة في تنفيذ توصيات آلية الأمم المتحدة. وعززت المفوضية اتصالاتها بالأفرقة القطرية في البلدان التي ليس

لها وجود بها (بلدان منطقة البحر الكاريبي الناطقة بالإنكليزية، وأوزبكستان، وبيلاروس، وتركيا) وأوفدت موظفي حقوق الإنسان إلى بعثة لحفظ السلام في مالي. وشاركت في صياغة النهج المشترك لبناء القدرة على التحمل في منطقة الساحل وساهمت إلى حد كبير في إدراج نهج قائم على حقوق الإنسان على نطاق استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وفي عام ٢٠١٣، أوفدت المفوضية مستشارين جديدين لحقوق الإنسان إلى الفريقين القطريين في تيمور – ليشتي وملديف، في إطار آلية تعميم مراعاة حقوق الإنسان واستراتيجية نشر مستشاري حقوق الإنسان لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وقدمت المفوضية الدعم إلى الأفرقة المواضيعية المعنية بحقوق الإنسان التابعة للأفرقة القطرية في إندونيسيا، وتايلند، وماليزيا، وميانمار، وتبادلت المعلومات بانتظام مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والمجموعة العالمية للحماية.

(و) تعزيز دور مفوضية حقوق الإنسان في المساهمة في منع استمرار انتهاكات حقوق الإنسان وفقا لولاية المفوضة السامية لحقوق الإنسان

٧٢٣ – ساهمت المفوضية في إنشاء وتفعيل خمس لجان للتحقيق في الجمهورية العربية السورية (١)، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (١)، وليبيا (٣)، فضلا عن أربع بعثات لتقصي الحقائق أنشأها مجلس حقوق الإنسان. وعززت المفوضية قدراتها في مجال الرصد والإبلاغ من خلال نشر موظفي حقوق الإنسان في البلدان التي كانت تشهد تدهورا في أوضاع حقوق الإنسان (الأردن، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب السودان، وغينيا، وكينيا، ولبنان، ومالي، وميانمار). وأشركت المفوضية مركز الأمم المتحدة للعمليات وإدارة الأزمات في تحديد مكان واحد لإدارة الأزمات والاستجابة لها قادر على القيام بشكل منهجي بجمع المعلومات وتحليلها ونشرها بهدف تعزيز التفاهم واستباق الأمور من جانب القيادة العليا للأمم المتحدة قبل وقوع الأزمات. وبصفة جهة رائدة/مشاركة في الريادة في المجموعة العالمية للحماية، نسقت المفوضية حالات الاستجابة المتصلة بحماية المدنيين والمسائل الإنسانية، وكذلك عملية النداءات الموحدة والإنسانية ودورة البرنامج الإنسانية التي تقوم بها المجموعة في مختلف البلدان، بما في ذلك في الفلبين، وميانمار، والنيجر، وهايتي، واليمن.

(ز) تقديم مساعدة فعالة في الوقت المناسب للدول التي تطلبها في تنفيذ التوصيات التي وافقت عليها في إطار عملية الاستعراض الدوري الشامل، بوسائل منها تقديم المساعدة من صندوق التبرعات للمساعدة المالية والتقنية من أجل تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل

٧٢٤ - واصلت المفوضية إدماج عملية الاستعراض الدوري الشامل في ما تقوم به من تخطيط وبرمجة وأنشطة بهدف تعزيز الدعم الذي تقدمه إلى الدول الأعضاء في تنفيذ التزاماتها وتعهداتها في مجال حقوق الإنسان. وأجرت المفوضية بعثات تقييم من أجل دعم متابعة عملية الاستعراض الدوري الشامل على الصعيد القطري. وأدرجت أكثر من ٢٠ ٠٠٠ توصية منبثقة عن دورة الاستعراض الأول في المؤشر العالمي لحقوق الإنسان. وعززت المفوضية الشراكات الاستراتيجية الرامية إلى تقديم مزيد من الدعم الفعال لمتابعة عملية الاستعراض على الصعيد القطري، ولا سيما لأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية. ووضعت المفوضية إطارا استراتيجيا لتفعيل صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في سياق عملية الاستعراض الدوري الشامل. وفي أوائل عام ٢٠١٣، دعم صندوق التبرعات عقد حلقة عمل دون إقليمية عن متابعة الاستعراض الدوري الشامل في جنوب شرق آسيا، وذلك من أجل تحديد الممارسات الجيدة في جهود المتابعة التي تجري على الصعيد القطري.

البرنامج الفرعي ٤
دعم مجلس حقوق الإنسان وهيئاته الفرعية وآلياته

(أ) تزويد مجلس حقوق الإنسان وهيئاته الفرعية وآلياته بدعم ومشورة تقنيَّين ومتخصِّصَين معززين على نحو سريع وفعال

٧٢٥ - شهد معدل الالتزام بمواعيد تقديم الوثائق للمفوضية خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ تحسنا كبيرا مقارنة بفترة السنتين السابقة، وكان ذلك نتيجة للقرارات والتدابير المتخذة على مستوى الإدارة الداخلية على مدى السنوات القليلة الماضية من أجل تحسين الالتزام بالمواعيد النهائية لتقديم الوثائق. وشاركت الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان في استقصاء خلال الدورة الرابعة والعشرين للمجلس، المعقودة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، من أجل تقييم مدى رضاها عن الدعم المقدم من أمانة المفوضية. ومن بين الدول الأعضاء الـ ٤٧، أجابت ٢٠ دولة (٤٢,٥ في المائة) على الاستقصاء. وأعربت نسبة ٨٥,٥ في المائة من الدول التي أجابت عن رضاها عن الخدمات المقدَّمة.

(ب) تقديم الدعم الكامل إلى آلية الاستعراض الدوري الشامل، بما في ذلك توفير المساعدة في الوقت المناسب وعلى نحو فعال، حسب الاقتضاء، للدول في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل

٧٢٦ - قدمت الدول الأعضاء الـ ٤٨ جميعها تقاريرها الوطنية وشاركت في جولة الاستعراض الدوري الشامل الثانية في عام ٢٠١٣، على النحو المقرر، على الرغم من طلب قدمته دولة واحدة لتأجيل الدورة. وجرت كفالة المشاركة التامة من خلال التزام الدول وما قدمته المفوضية من دعم فني وتقني. وفي عام ٢٠١٣، ردت المفوضية على طلبات قدمتها ١٧ دولة من أجل تمويل سفر وفود البلدان النامية ومشاركتها في الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل عن طريق صندوقها للتبرعات. ونظمت أيضا اجتماعات إعلامية من أجل إحاطة الوفود بطرائق عمل الفريق العامل، مما أتاح فرصة لتبادل الآراء والشواغل. وساعدت الأمانة أيضا رئيس المجلس في الأعمال التحضيرية لعقد اجتماع مع ممثلي الدول الجزرية الصغيرة النامية بهدف تشجيع مشاركتها في آلية الاستعراض الدوري الشامل.

(ج) تعزيز الدعم لتحسين تأثير أعمال الإجراءات الخاصة من خلال تحليل الثغرات في مجال تطبيق المعايير الدولية لحقوق الإنسان وتقديم المشورة في حينها فيما يتعلق بالتصدي للانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان

٧٢٧ - واصلت شعبة الإجراءات الخاصة تقديم الدعم الفني واللوجستي إلى عدد متزايد من الولايات والأنشطة التي صدر بها تكليف. وفي عام ٢٠١٣، زار المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة ٧٩ بلدا وبعثوا ٥٢٨ رسالة إلى ١١٧ دولة. وخلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، أُرسلت في إطار الإجراءات الخاصة ١ ١٣١ رسالة، بَعث حوالي ٧٠ في المائة منها عدة مكلفين بولايات بشكل مشترك في ما يتعلق بـ ٢ ٨٢٨ فردا، ١٩ في المائة منهم من النساء. وبلغ معدل الرد على الرسائل الواردة من الدول حوالي ٤٠ في المائة. وقدموا ٢٩٧ تقريرا إلى مجلس حقوق الإنسان، تعلق ١٢٩ تقريرا منها بزيارات قطرية قام بها المكلفون بولايات، وكان ٦٨ تقريرا منها موجها إلى الجمعية العامة. وأسفر الدعم المكرس للجنة تنسيق الإجراءات الخاصة عن تعزيز أساليب العمل، بما في ذلك اعتماد دليل داخلي للمكلفين بولايات، وعن زيادة الوعي بالإجراءات الخاصة داخل الأمم المتحدة وخارجها.

(د) تعزيز الدعم المقدم لإجراء تقديم الشكاوى الذي أُنشئ من أجل التصدي للأنماط الثابتة للانتهاكات الجسيمة والمؤيدة بأدلة موثوق بها لجميع حقوق الإنسان وجميع الحريات الأساسية التي تقع في أي جزء من العالم وفي أي ظرف من الظروف

٧٢٨ - فحصت وحدة إجراءات الشكاوى ٩٢٧ ٣٧ رسالة وردت خلال ٢١ شهرا من فترة السنتين، ونظر الفريق العامل المعني بالرسائل في ٥٢٧ ٧ رسالة منها، مما أسفر عن إحالة ٠٠٧ ٥ رسالة إلى الفريق العامل المعني بالحالات لكي يتخذ إجراء بشأنها. وأحيلت كذلك إلى المجلس تسع رسائل للنظر فيها بصورة سرية. وللمرة الأولى، أوصى المجلس بأن تقدم المفوضية المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية إلى دولتين بشأن خمس حالات. وقدمت في حينها جميع الرسائل الواردة باللغتين الإنكليزية والفرنسية لكي ينظر فيها المجلس والأفرقة العاملة التابعة له في جلسات مغلقة، مما أتاح للأعضاء إمكانية النظر في الرسائل في الوقت المناسب. وشهدت بعض الرسائل المقدمة بلغات غير اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة حالات تأخير إذ كان على الأمانة أن تطلب تقديمها من جديد بإحدى اللغات الرسمية. ولوحظ أيضا تأخير في النظر في الرسائل الواردة باللغة العربية والصينية والروسية، بسبب قيود متصلة بخدمات الترجمة التحريرية.

(هـ) تعزيز التعاون على جميع المستويات مع الجهات المعنية التي في مقدورها الاستفادة من عمل مجلس حقوق الإنسان وهيئاته الفرعية وآلياته و/أو المساهمة في هذا العمل

٧٢٩ - أُجل تقديم المساعدة إلى الدول في إطار التحضير لعملية الاستعراض الدوري الشامل في عام ٢٠١٢ عقب اتخاذ قرار استعراض إمكانية دمج الصندوق الاستئماني الخاص بالمشاركة مع الصندوق الاستئماني الخاص بالتنفيذ من أجل تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل. وفي استعراض حديث لمجلس حقوق الإنسان، أشارت الدول الأعضاء إلى أنها تفضل الاحتفاظ بالصندوق الاستئماني الخاص بالمشاركة وتعزيزه. وساهمت المفوضية في مشاركة الجهات المعنية في دورات الاستعراض الدوري الشامل من خلال عملية اعتماد، وبالتعاون مع وحدة المجتمع المدني، مكنت الجهات المعنية من تنظيم مناسبات جانبية خلال جلسات الفريق العامل لعام ٢٠١٢. واستمرت الشراكات مع المنظمات الحكومية الدولية، بما في ذلك مع المنظمة الدولية للفرانكوفونية والكمنولث، خلال فترة السنتين. وظلت الإجراءات الخاصة تشارك في المشاورات الإقليمية والوطنية الرامية إلى وضع المبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات في المجالات المواضيعية، وفق التكليف الصادر عن مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة.

الباب ٢٥
توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة للاجئين

النقاط الرئيسية في نتائج البرامج

واصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين دعم استمرار عمليات العودة، ومشاريع الإدماج على الصعيد المحلي وجهود التنمية الإقليمية من أجل تحسين حالة الحماية وظروف عيش المجتمعات المحلية والمشردين داخليا على حد سواء. وشكل تعزيز الوقاية والتصدي للعنف الجنسي والجنساني ضد اللاجئين وتعزيز تنفيذ استراتيجية التثقيف مجالات رئيسية جرى السعي إليها في عام ٢٠١٣. فبحلول منتصف عام، كان ثمة ٣٨ ٦٨٨ ١٨٦ شخصا تهتم مفوضية اللاجئين بأمورهم. ووقعت حالات طوارئ كبرى في جمهورية أفريقيا الوسطى، والجمهورية العربية السورية، وجنوب السودان، والفلبين. وعلى الصعيد العالمي فر أكثر من ٤٥٥ ٩٨٧ شخصا من بلدانهم بحثا عن ملاذ في الخارج، وتشرد داخليا مئات الآلاف من الأشخاص الآخرين. وتَواصَل تعزيز الشراكات، بوسائل منها إقامة حوار منظم مع المنظمات غير الحكومية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. وأبرز الحوار السادس للمفوض السامي بشأن تحديات الحماية، الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، التحديات الواضحة التي تنطوي عليها حماية المشردين داخليا وإيجاد الحلول لهم، وأسفر عن اقتراحات ملموسة بشأن حماية المشردين داخليا في حالات الطوارئ، ولا سيما خارج المخيمات وفي المناطق الحضرية، والحلول الدائمة، والصكوك القانونية والسياسات، والشراكات.

التحدّيات والدروس المستفادة

ظلت تدفقات اللاجئين السوريين إلى البلدان المجاورة وخارجها تشكل تحديات هائلة بالنسبة للوكالات الإنسانية وللحكومات والمجتمعات المحلية المضيفة على حد سواء. وتعرضت الموارد لمزيد من الضغوط بفعل عدد كبير من حالات الطوارئ الأخرى. فقد تسببت الأحداث التي وقعت في جمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان، والصومال، والفلبين، ومالي في تشريد مئات الآلاف. وفي الوقت نفسه، ظلت المفوضية منكبة على معالجة عواقب حالات التشرد السابقة التي أصبح بعضها طويل الأمد بسبب عدم إيجاد حل لها. وتسبب ذلك في ممارسة ضغوط هائلة على الموارد البشرية والمالية للمنظمة.

معدلات تنفيذ النواتج

٧٣٠ - تستند النتائج المذكورة أعلاه إلى تنفيذ نسبة ١٠٠ في المائة من أصل ٣٤٠ ناتجا من النواتج المقررة والقابلة للقياس الكمي.

٧٣١ - ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/66/6 (Sect. 25)).

البرنامج
توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة للاجئين

(أ) تحسين بيئة الحماية إجمالا لفائدة اللاجئين وغيرهم من الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية

٧٣٢ - خلال فترة السنتين، نفذت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنشطة لتعزيز الأطر المعيارية والمؤسسية، وبناء نظم اللجوء وضمان حسن سير عملها وتعزيز القدرات على معالجة العدد المتزايد من طلبات الحصول على وضع اللاجئ. وعلى نفس القدر من الأهمية كانت الجهود الرامية إلى منع الإعادة القسرية والدعوة إلى تنفيذ تدابير بديلة للاحتجاز. ودعمت المفوضية العمليات التشريعية عن طريق إسداء مشورة وتحليلات وتعليقات الخبراء على مشاريع القوانين. وبناء على الزخم الذي أوجده الاحتفال بالذكرى السنوية لعام ٢٠١١ للاتفاقية المتعلقة بمركز الأشخاص عديمي الجنسية لعام ١٩٥٤ واتفاقية تخفيض حالات انعدام الجنسية لعام ١٩٦١، ركزت المفوضية بصفة خاصة على المناقشات الثنائية مع الدول التي تعهدت بالانضمام إلى الاتفاقيتين. وبحلول نهاية عام ٢٠١٣، سُجل ٨٥ و ١٣٧ انضماما، على التوالي، إلى هذين الصكين.

(ب) كفالة أن يعامل اللاجئون وغيرهم من الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية معاملةً عادلة تتسم بالكفاءة لدى التماسهم الحماية، وأن يتلقوا الوثائق الكافية

٧٣٣ - على مدى العقد الماضي، ساهم تقلص حيز الحماية المتاح في بلدان المنشأ والعبور واللجوء في زيادة مطردة في عدد طالبي اللجوء. وما فتئ يطلب من المفوضية الزيادة بصورة كبيرة في أنشطتها في مجال تحديد مركز اللاجئ على الصعيد العالمي. وفي عام ٢٠١٣، واصلت المفوضية القيام بأعمال تحديد مركز اللاجئ للأفراد المشمولة بولايتها في أكثر من ٦٠ بلدا من البلدان التي لا توجد بها إجراءات وطنية للجوء أو لا يمكن اعتبار أنها تؤدي مهامها بشكل كامل. ونفذت المفوضية في العديد من البلدان أعمال تحديد مركز اللاجئ

للأفراد بالتعاون مع الحكومات أو قدمت الدعم التقني أو غيره من أشكال الدعم إلى الحكومات. وظل من الأولويات المهمة تعزيز القدرة الذاتية للمفوضية في أداء مهمة الحماية الأساسية هذه وتعزيز المسك بزمام الأمور من جانب الدول وبناء قدراتها في ما يتعلق بتحديد مركز اللاجئ لطالبي اللجوء الموجودين على أراضيها.

(ج) زيادة سلامة اللاجئين وغيرهم من الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية من العنف والاستغلال، ولا سيما النساء والأطفال منهم

٧٣٤ - شمل الدعم المقدم لضحايا العنف الجنسي والجنساني الرعاية الطبية (بما في ذلك توفير الرعاية السريرية لضحايا الاغتصاب)، والدعم النفسي - الاجتماعي، وتوفير المأوى الآمن، والمساعدة المادية، والمساعدة القانونية، والإحالة إلى برامج التعليم وسبل كسب الرزق. ويجري تنفيذ استراتيجية المفوضية المتعلقة بالعنف الجنسي والجنساني في عدة بلدان، وقد سلطت الضوء على حماية الأطفال، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية ومزدوجي الجنس؛ والأشخاص المعرضين لخطر ممارسة الجنس من أجل البقاء؛ والوصول الآمن إلى الطاقة المنزلية؛ ودور الرجال والفتيان الكفيل بإحداث تغيير في منع العنف الجنسي والعنف الجنساني. وواصلت المفوضية أيضا التركيز بشكل خاص على حالة الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم.

(د) تلبية الاحتياجات الأساسية للاجئين وغيرهم من الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية وتوفير الخدمات الأساسية لهم دون تمييز، مع إيلاء اهتمام خاص للسن ونوع الجنس والحالة البدنية

٧٣٥ - وفرت المفوضية وشركاؤها وبتعاون وثيق مع المجتمعات المحلية المتضررة، مجموعة واسعة من الخدمات الأساسية للاجئين الذين يستفيدون من رعايتها. ففي نهاية عام ٢٠١٣، أظهرت البيانات المجمعة من خلال نظام معلومات الصحة أن ١٠٧ مواقع من أصل ١١٢ موقعا خاضعا للرصد (٩٦ في المائة) سجلت معدلات وفيات مقبولة في ما يتعلق بالأطفال دون سن الخامسة. وظل الحصول على التعليم متفاوتا على صعيد المناطق والسياقات، ولا سيما بالنسبة للفتيات. واستراتيجية التعليم التي تعتمدها المفوضية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦ ستساعدها على سد هذه الثغرة، بزيادة فرص الحصول على التعليم الجيد، بالشراكة مع وزارات التعليم، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية. وفي إطار استجابة مشتركة بين الوكالات، شاركت المفوضية أيضا في أنشطة الحماية وفي تقديم المساعدة والدعم من أجل الحصول على الخدمات في حالات التشرد الداخلي.

(هـ) مشاركة اللاجئين وغيرهم من الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية، رجالا ونساء، على قدم المساواة في مجتمعاتهم المحلية، وتعزيز اعتمادهم على الذات

٧٣٦ - واصلت المفوضية بذل جهود متضافرة من أجل زيادة تمثيل النساء في أوساط اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا في هياكل القيادة والإدارة التي تمثل مصالحهن وتؤثر على القرارات التي تمسهن. وعلى الصعيد العالمي، واصلت المفوضية تمكين القيادات النسائية من خلال أنشطة بناء القدرة على القيادة، بإعطاء الأولوية لمشاريع كسب الرزق التي تستهدف النساء تحديدا، وتعيين متطوعات لأغراض التوعية وتدريبهن. غير أن اللاجئات والمشردات داخليا لا زلن يعانين من نقص التمثيل، ومعظم العمليات لم تحقق بعد هدف تمثيل النساء في هياكل القيادة والإدارة بنسبة ٥٠ في المائة. والتقدم المحرز نحو ذلك الهدف بطيء، وبالنظر إلى الروابط البالغة الأهمية بين مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات وتمتعها بحقوق الإنسان الأساسية، ما زال تحسين مشاركة المرأة ودورها القيادي يشغل مكانة مهمة في خطة المفوضية. وهذا يشكل أيضا موضوع المشاورة السنوية لعام ٢٠١٤ بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات غير الحكومية.

(و) إحراز تقدم في إيجاد حلول دائمة للاجئين يدعمها التعاون الدولي المستدام

٧٣٧ - تقود استراتيجيات الحلول الشاملة التي وضعت خلال فترة السنتين في مختلف البلدان مثل إكوادور وزامبيا إلى زيادة مشاركة عناصر فاعلة أخرى في تعزيز الاعتماد على الذات، وزيادة الخيارات غير القائمة على المخيمات، ودعم السلطات الوطنية في توفير الخدمات الأساسية. وتدعم مبادرة يُضطلع بها إلى جانب برنامج الأغذية العالمي أحد العناصر الأساسية من أي استراتيجية لإيجاد الحلول وهو: الحد من الاعتماد على المعونة وزيادة الاعتماد على النفس. وفي شرق السودان، تتعاون المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي من خلال مبادرة الحلول الانتقالية من أجل تقديم الدعم لسكان البلد المضيف وللاجئين الذين يعيشون في المنطقة لعقود من الزمن. وبالإضافة إلى التشجيع على زيادة فرص إعادة التوطين، يكمن الهدف في تيسير الاعتماد على الذات والتماسك الاجتماعي في المجتمعات المحلية، وفي نهاية المطاف تمكين مخيمات اللاجئين المتبقية من التحول إلى قرى تحقق اكتفاءها الذاتي.

(ز) تعزيز الشراكة القائمة والقدرات في مجال الاستجابة لحالات الطوارئ لتوفير أشمل تغطية ممكنة لاحتياجات الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية

٧٣٨ - تواصلت في عام ٢٠١٣ الخطوات والإجراءات المتخذة في عام ٢٠١٢ من أجل تعزيز الطابع المهني في مجال اللوجستيات وإدارة سلسلة الإمدادات الخاصة بمواد الإغاثة الأساسية، بما في ذلك تعزيز إدارة المخزونات الاستراتيجية على الصعيد العالمي. واحتفظت المفوضية بمستوى مخزون عالمي من مواد الإغاثة الأساسية يكفي ٦٠٠ ٠٠٠ شخص كي تكون قادرة على الاستجابة لحالات الطوارئ الجديدة. وبالنظر إلى تزايد عدد حالات الطوارئ على الصعيد العالمي في عام ٢٠١٣، زادت المفوضية طاقة مستوى مخزونات التأهب على الصعيد العالمي من مواد الإغاثة الأساسية إلى كميات تكفي ٩٠٠ ٠٠٠ شخص، ولا سيما من أجل تلبية الاحتياجات في الجمهورية العربية السورية والاستجابة لحالات الطوارئ الأخرى في مختلف القارات.

٧٣٩ - وشاركت المفوضية أيضا بنشاط في الإسهام في إطار استجابات على صعيد المنظومة لحالات طوارئ إنسانية واسعة النطاق، فاضطلعت بمسؤولياتها المتفق عليها في قيادة المجموعات في مجال الحماية، وتوفير المأوى في حالات الطوارئ، وتنسيق شؤون المخيمات وإدارتها ضمن الإطار الأوسع للاستجابة واتباع نموذج التنسيق الجديد الذي وضع في إطار برنامج التحول.

الباب ٢٦
اللاجئون الفلسطينيون

النقاط الرئيسية في نتائج البرامج

خلال فترة السنتين، مولت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) ٩٤٣ ٥٥ قرضا قيمتها ٦٦,٩٨ مليون دولار، ومن بينها ٣٧ في المائة من القروض المقدمة إلى نساء. ووضعت سياسات واستراتيجيات في ما يتصل بالمدرسين، والتعليم الشامل للجميع، وحقوق الإنسان، والمناهج الدراسية، وبرامج تنمية القدرات للمعلمين وغيرهم من موظفي التعليم. وواصل برنامج شبكة الأمان الاجتماعي تزويد حوالي ٣٠٠ ٠٠٠ من اللاجئين الفلسطينيين الفقراء بمساعدة مباشرة على أساس فصلي. وواصلت شعبة تحديد الأهلية والتسجيل التابعة للوكالة حماية وضع ٥ ملايين من اللاجئين الفلسطينيين واستحقاقاتهم في ما يتعلق بالاستفادة من خدمات الأونروا. وخلال فترة السنتين، جرى ترميم أكثر من

١ ٠٠٠ من أماكن الإيواء أو إصلاحها أو إعادة بنائها، واستفاد من ذلك نحو ١ ٠٤٤ أسرة في إطار برنامج شبكة الأمان الاجتماعي.

وأحرز تقدم كبير في وضع إطار استراتيجي وسياساتي للحماية، وهو ما ساهم في تحسين ''نوعية'' الحماية في الخدمات المقدمة وإيجاد حلول لثغرات معينة في مجال الحماية. وأثبتت الأونروا بشكل متزايد أنها صوت موثوق به في التوعية بمسائل الحماية التي تمس اللاجئين الفلسطينيين والتدخلات في مجال الدعوة لدى السلطات والجهات المعنية.

التحدّيات والدروس المستفادة

ظل النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية يطرح تحديات أمنية ولوجستية كبيرة، لا سيما في ما يتعلق ببرنامج التحصين في ذلك البلد. وأدى تفشي الأمراض المعدية، ولا سيما شلل الأطفال في الجمهورية العربية السورية، إلى زيادة عبء عمل موظفي الأونروا على الصعيد الإقليمي وذلك بفعل زيادة الحاجة إلى حملات تحصين إضافية لمنع ومكافحة حالات التفشي في المستقبل. ومن التحديات الكبرى التي تواجه إدارة التمويل البالغ الصغر أوضاع الحرب السائدة في الجمهورية العربية السورية، مما أدى إلى الحد من أنشطة الاتصال، وخسائر مالية كبيرة، وترشيد مستوى الموظفين، وتدمير وإغلاق أربعة مكاتب فرعية. وللتعويض عن ذلك، فتح البرنامج ثلاثة مكاتب جديدة في مناطق أكثر أمنا من الجمهورية العربية السورية وهو الآن بصدد زيادة أنشطته في تلك المناطق. وكان أثر النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية كبيرا على اللاجئين الفلسطينيين، واستمرار القيود المالية قد يهدد توفير التعليم الجيد في المستقبل.

٧٤٠ - يمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة، في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/66/6 (Sect. 26) و Corr.1).

البرنامج الفرعي ١
توفير حياة مديدة معافاة

(أ) توفير الرعاية الصحية الأولية الشاملة والجيدة النوعية للجميع

٧٤١ - وفقا للمعايير العالمية وتوصيات منظمة الصحة العالمية، سعت الأونروا إلى تحقيق انخفاض في معدل الوصفات الطبية التي تتضمن مضادات حيوية. ففي السنوات الأخيرة، انخفض هذا المعدل بشكل مطرد، من ٢٧ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٢٣,٧ في المائة حتى

كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، متجاوزا بذلك الهدف المحدد وهو ٢٥ في المائة. ووضعت أداة رصد أكثر دقة من خلال النظام الإلكتروني للصحة، ومن المتوقع أن يُسجل انخفاض آخر بعد إنشاء الفريق المعني بصحة الأسرة.

(ب) حماية صحة الأسرة ورفع مستواها بصورة مستدامة

٧٤٢ - أدخلت الوكالة مجموعة من الابتكارات الرامية إلى الحد من وفيات الرضع. وشملت تلك المبادرات ما يلي: (أ) توفير جرعات تكميلية من حمض الفوليك لجميع الحوامل اللاتي في سن الإنجاب اللاتي يرتدن المراكز الصحية التابعة للأونروا؛ و (ب) فحص المواليد الجدد للكشف عن الأمراض الخلقية الأيضية والمتصلة بالغدد الصماء، بالتعاون مع البلدان المضيفة في الأردن والضفة الغربية وغزة؛ و (ج) إصدار كتيبات تعليمية عن رعاية المواليد الجدد؛ و (د) رصد نمو ونماء الرضع والأطفال، مع توسيع نطاق التغطية من صفر - ٣ حتى ٥ سنوات، من خلال الأخذ بمعايير منظمة الصحة العالمية التي وضعت مؤخرا؛ و (هـ) بدء العمل بسجل شامل مترلي وتعليمي (دليل لصحة الأم والطفل) في جميع الميادين؛ و (و) تعزيز سلامة عمليات التوليد؛ و (ز) تنقيح التعليمات التقنية المتعلقة بالرعاية الصحية للطفل من أجل بدء العمل بتدخلات جديدة ترمي إلى تحسين صحة الطفل؛ و (ح) بدء العمل بالرعاية السابقة للحمل بوصفها جزءا لا يتجزأ من رعاية الأم من أجل الحد من التشوهات الخلقية والإخداج.

(ج) ضمان الوقاية من الأمراض واحتوائها

٧٤٣ - ساعد البرنامج الصحي على الحيلولة دون انتشار الأمراض التي يمكن الوقاية منها عن طريق اللقاحات في صفوف الأطفال وساعد على تعزيز المناعة بين الفئات الضعيفة من اللاجئين. وخلال فترة السنتين، استمر برنامج التحصين الاعتيادي في جميع المراكز الصحية التابعة للأونروا. وعلاوة على ذلك، تطلب حدوث حالات شلل أطفال في أعقاب الأزمة السائدة في الجمهورية العربية السورية، إلى جانب زيادة في حالات الإصابة بالحصبة والحميراء في أوساط اللاجئين والمشردين، أكثر من جولة واحدة لحملات تحصين الأطفال التي جرت بالتعاون مع السلطات الصحية في البلد المضيف في جميع الميادين.

٧٤٤ - وانخفضت النسبة المئوية للملاجئ الموصولة بشبكة الصرف الصحي العامة من ٩٣ في المائة المبلغ عنها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ إلى ٨٤,٥ في المائة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وخلال أحدث الاستقصاءات، تبين أن العديد من الملاجئ كانت موصولة بالشبكة ''غير الرسمية'' التي يلزم إما الاستعاضة عنها وإما إعادة بنائها كي تؤدي مهامها بكفاءة.

البرنامج الفرعي ٢
اكتساب المعارف والمهارات

(أ) توفير التعليم الأساسي للجميع

٧٤٥ - بلغ عدد الطلبة المسجلين خلال السنة الدراسية ٢٠١٣/٢٠١٢ في مدارس الأونروا ٦٤١ ٤٩١، من بينهم حوالي ٤٩,٩٤ في المائة من الفتيات. ووفقا للبيانات الأولية، انخفض معدل الانقطاع عن الدراسة بصفة عامة في المرحلتين الابتدائية والإعدادية مقارنة بالسنة الدراسية ٢٠١٢/٢٠١١. ومن الناحية العملية، هذا يعني أنه إذا استمرت هذه الأرقام في السنوات المقبلة، من المتوقع أن عدد من ينقطعون عن الدراسة في المرحلة الابتدائية سيقل بحوالي ٨٤ طالبا بين الذين يلتحقون حاليا بالصف الأول وأن يقل عدد الطلبة الذين يُتوقع انقطاعهم عن الدراسة قبل الصف التاسع بمجموع ٣٤١ طالبا. وتعكس هذه النتائج تحسنا في جميع المراحل وبالنسبة للجنسين معا في الضفة الغربية، وزيادة في معدلات البقاء لكل من الجنسين في التعليم الأساسي في الأردن، وزيادة في معدل البقاء بالنسبة للفتيان في لبنان. وبما أن الأرقام المتعلقة بالانقطاع عن الدراسة بالنسبة غزة لم تكن متاحة بعد، فإن الأرقام المذكورة أعلاه حُسبت على افتراض أن معدلات الانقطاع عن الدراسة ستكون مستقرة. ولم تكن البيانات المتعلقة بالجمهورية العربية السورية متاحة.

(ب) تعزيز نوعية التعليم ونتائجه مقارنة بالمعايير المحددة

٧٤٦ - على مدى سنوات عديدة، فاق أداء طلبة مدارس الأونروا في معظم المجالات أداء نظرائهم في المدارس الحكومية في الاختبارات الوطنية والدولية، مثل برنامج التقييم الدولي للطلبة وبرنامج الاتجاهات في دراسة الرياضيات والعلوم على الصعيد الدولي. غير أنه لا يجرى أي اختبار بشكل منهجي في جميع الميادين، مما يحول دون القيام بمقارنات ميدانية. وقد وضعت اختبارات الأونروا لرصد التحصيل الدراسي من أجل كفالة تقييم أداء طلبتها على نطاق الوكالة بانتظام في اللغة العربية والرياضيات. وأُجري اختبار رصد التحصيل الدراسي لعام ٢٠١٣ في أيار/مايو لجميع طلبة الصفين الرابع والثامن، وجرى قيد البيانات الخاصة به خلال الصيف. ويشير تحليل لرصد التحصيل الدراسي أتيح في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ إلى أن مستوى تحصيل ٤٦ في المائة من طلبة مدارس الأونروا يعادل أو يفوق مستوى التحصيل المتوقع.

البرنامج الفرعي ٣
توفير مستوى معيشي لائق

(أ) الحد من الفقر في أوساط أشد اللاجئين الفلسطينيين فقرا

٧٤٧ - واصلت الأونروا تنفيذ صيغة الاختبار بالوسائل غير المباشرة لقياس مستوى الدخل من أجل تحديد اللاجئين الفلسطينيين الذين هم في أمس الحاجة إلى المساعدة. بل إن الأردن اتبعت هذا النهج إلى حد أبعد بتركيز جهودها على اللاجئين غير القادرين على تلبية أبسط احتياجاتهم الغذائية الأساسية. ومع أن هذا تطلب أن يُستبعد من البرنامج لاجئون كانوا غير قادرين على تلبية الاحتياجات الأساسية من غير الغذاء، فإن هذا القرار اتخذ في ضوء واقع يتمثل في تحديد ٠٠٠ ٩ من اللاجئين الفلسطينيين الذين كانوا يعيشون في فقر مدقع وهم مسجلون في إحدى قوائم من ينتظرون المساعدة.

(ب) تعزيز الخدمات المالية الشاملة وفرص الحصول على تسهيلات الاقتراض والادخار

٧٤٨ - خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، جرى تمويل قروض بلغ مجموعها ٤٣٣ ٥٩ قرضا في الضفة الغربية وغزة والأردن والجمهورية العربية السورية بقيمة تبلغ ٥٦٩ ٩٧٦ ٦٦ دولارا في المجموع. وساعدت القروض المقدمة من إدارة التمويل البالغ الصغر على بناء الأصول التجارية، وزيادة رأس المال المتداول للعملاء، والإسهام في استهلاك الأسر المعيشية وتلبية احتياجاتها. وعرضت سبعة من خدمات الإقراض لأغراض توسيع نطاق الأعمال التجارية، والاستهلاك، وتلبية احتياجات الأسر المعيشية بغية إيجاد فرص العمل والإسهام في تمكين اللاجئين والنساء والشباب الفلسطينيين والتخفيف من وطأة الفقر.

(ج) تعزيز مهارات اللاجئين الفلسطينيين وتحسين فرص حصولهم على الوظائف

٧٤٩ - وضعت استراتيجية برنامج التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني في عام ٢٠١٣. وسُجل انخفاض في معدل عمالة الذكور (٨٧,٤ في المائة في عام ٢٠١١، مقارنة بنسبة ٨٣,٢ في المائة في عام ٢٠١٣) وزيادة في معدل عمالة الإناث (٧١,٩ في المائة في عام ٢٠١١، مقارنة بنسبة ٧٥,٦ في المائة في عام ٢٠١٣)؛ ونتيجة لذلك، تقلصت الفجوة بين الجنسين في ما يتعلق بمعدلات العمالة. وبالإضافة إلى ذلك، اختلفت الاتجاهات حسب الميادين، حيث شُهدت زيادات كبيرة في معدلات عمالة الإناث في غزة ولبنان، ولكن انخفاضات في الضفة الغربية والأردن. وتعلق الفرق بين معدلات عمالة الذكور والإناث في المقام الأول بالفرق في النسب المئوية للذكور والإناث الذين حصلوا على فرص عمل لا تتصل تحديدا بمجال تركيز التدريب الذي تلقوه.

(د) التنمية المستدامة للمخيمات والارتقاء بالبنية الأساسية والمساكن التي هي دون المستوى

٧٥٠ - تعزى النتائج المتعلقة بهذا المؤشر إلى تمويل المشاريع الذي كان بصفة عامة محدودا للغاية في جميع ميادين العمل. وبفضل التمويل المتاح، واصل برنامج إصلاح المآوي أعماله في لبنان (في عين الحلوة والرشيدية ومخيمات أخرى)، والأردن (حصن والطالبية)، وفي الضفة الغربية. وفي الجمهورية العربية السورية، وبالنظر إلى أعمال القتال والحالة السياسية، لم يجر إصلاح أية مآوي في عام ٢٠١٣. وخلال فترة السنتين، جرى إصلاح ٨٤٨ مأوى لفائدة ٨٤٨ أسرة مستفيدة من شبكة الأمان الاجتماعي في لبنان، وجرت إعادة بناء ١٦٨ مأوى لفائدة ٢٠٩ أسر مستفيدة من شبكة الأمان الاجتماعي في إطار مشروع كبير من مشاريع إعادة الإسكان في غزة (١٥٨ منها في إطار مشروع ياباني والعشرة المتبقية في إطار مشروع هولندي) وجرى إصلاح ٥٤ مأوى من أجل معالجة الحالات المتصلة بشبكة الأمان الاجتماعي في إطار مشروع للوكالة الكندية للتنمية الدولية. وفي المجموع، استفادت ٢٧٩ ١٢ أسرة من برنامج توفير المأوى في حالات الطوارئ في غزة.

(هـ) صون حقوق اللاجئين الفلسطينيين والنهوض بها

٧٥١ - أسفرت أعمال الدعوة التي اضطلعت بها الوكالة للدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين عن معدل نسبته ٥٨ في المائة من الردود الإيجابية من جانب السلطات على تدخلات الأونروا (مقارنة بنسبة ٣٧ في المائة المؤقتة لفترة الاثني عشر شهرا)، مما يشير إلى حدوث مزيد من التحسن خلال فترة السنتين. وعلى الصعيد الدولي، واصلت الأونروا التوعية بالقضايا التي تمس حقوق اللاجئين الفلسطينيين، بوسائل منها توفير تقديم إحاطات إلى الجهات المانحة وأعضاء السلك الدبلوماسي، والإسهام في الآليات الدولية لحقوق الإنسان، والتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، وممارسة الدعوة العامة.

٧٥٢ - وفي ما يتعلق بتعميم مراعاة الحماية، بينت النتيجة التي تحققت، أي ٤٩ في المائة، حدوث تحسن كبير مقارنة بالنسبة المؤقتة البالغة ٣٧ في المائة لفترة الاثني عشر شهرا، غير أنها ظلت دون الهدف العام بقليل، وهو ٧٠ في المائة. وقد يرتبط انخفاض مستوى النتيجة العامة إلى زيادة فعلية في فهم الموظفين لمفهوم الحماية، وبالتالي إلى زيادة مستوى تطلعاتهم وفهمهم البالغ الأهمية لنطاق ما يمكن إدخاله من تحسينات ووعيهم به، مقارنة بفترة السنتين السابقة.

(و) تعزيز قدرة اللاجئين على تصميم خدمات اجتماعية مستدامة في مجتمعاتهم المحلية وتنفيذها

٧٥٣ - تقيس أداة تقييم المنظمات الأهلية قدرات هذه المنظمات في ثلاثة مجالات هي: الحوكمة، والإدارة المالية، والقدرة التقنية على تقديم الخدمات الاجتماعية. وتتيح هذه الأداة للموظفين وسيلة يمكن عن طريقها وضع خطط بالشراكة مع المنظمات الأهلية وقياس ما تحرزه من تقدم نحو تحسين الخدمات المقدمة والاستدامة. وكشف خط الأساس عن أن مستوى أداء المنظمات الأهلية بلغ ٦٥ في المائة، ورغم تحقيق زيادة كبيرة في أداءها في عام ٢٠١٢، فقد تقلص هذا الأداء في عام ٢٠١٣ بنسبة ٥ في المائة. ومع أن ذلك لا يشكل انخفاضا كبيرا، فإنه يثير تساؤلات بشأن قدرة الأونروا على إحداث تغيير طويل الأمد في أوساط المنظمات المستقلة عن الوكالة.

(ز) تماشي تسجيل اللاجئين الفلسطينيين وأهليتهم للحصول على خدمات الأونروا مع المعايير الدولية ذات الصلة

٧٥٤ - خلال فترة السنتين، حافظت الوكالة على نفس المستوى من حالات التسجيل التي تستوفي معايير الأونروا. فقد جرت دراسة جميع طلبات التسجيل الجديدة من جانب أربعة موظفين مختلفين في الميدان، منهم موظفون أقدم، قبل إرسالها إلى المقر حيث ينظر مرة أخرى في الطلب موظفان، أحدهما هو مدير الخدمات الغوثية والاجتماعية. وفي عام ٢٠١١، بدأ العمل بنظام معلومات تسجيل اللاجئين بالكامل، مما أدى إلى تحسين قدرة الوكالة بشكل كبير على المعاملات المتصلة بتحديد الأهلية والتسجيل والكشف عن المواطن التي قد تظهر فيها مشاكل في سياق عمليتي الاستعراض والموافقة. وقد أظهرت التقييمات الأولية أن دقة فحص طلبات اللاجئين الجديدة في النظام تتماشى مع الهدف الذي حددته الوكالة.

الباب ٢٧
المساعدة الإنسانية

النقاط الرئيسية في نتائج البرامج

استضاف مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية خلال فترة السنتين منتديين رفيعي المستوى للسياسات في المجال الإنساني على الصعيد العالمي شملا خبراء في الشؤون الإنسانية من أجل مناقشة التحديات العالمية وأفضل الممارسات. ونقح المكتب بشكل كبير إجراءاته للاستجابة في حالات الطوارئ، وعزز آلياته الخاصة بالقدرة المعززة في

المقر وعلى الصعيد الإقليمي، وأعاد تشكيل هياكله من أجل توفير دعم أفضل من حيث التوقيت والفعالية للعمل الإنساني الجماعي.

وظل الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ يشكل مصدر تمويل سريع وموثوق به، يتسم بالمرونة اللازمة للاستجابة لمجموعة متنوعة وصعبة من حالات الطوارئ الإنسانية. وأجريت مشاورات واسعة النطاق على الصعيد العالمي من أجل وضع إطار ما بعد عام ٢٠١٥ في ما يتعلق بالحد من مخاطر الكوارث، والاستفادة من ستة منابر إقليمية للجهات المعنية المتعددة وتوجيه الدعوة إلى ٣ ٥٠٠ جهة من الجهات الفاعلة في الدورة الرابعة للمنتدى العالمي للحد من أخطار الكوارث. وجرى الاعتراف بإدارة مخاطر الكوارث بوصفها جزءا لا يتجزأ من التنمية المستدامة في الوثائق الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وقدم المكتب دعما كبيرا إلى المكاتب الميدانية في ما يتعلق بتقديم تقاريرها وأصدر أكثر من ٢٧٠ خريطة عامة.

التحدّيات والدروس المستفادة

في نفس الوقت الذي تصدى فيه برنامج التحول إلى بعض التحديات التي تنطوي عليها منظومة العمل الإنساني، جرى الإقرار بأن هذه المنظومة لا تشمل سوى عدد محدود من الجهات الفاعلة في المجال الإنساني على أرض الواقع. وظل من التحديات مواصلة الاستناد إلى العلاقات القائمة وإقامة روابط جديدة مع طائفة متنوعة من الشركاء. وتعمل الجهات الفاعلة في المجال الإنساني في بيئات شديدة المخاطر ومُسيَّسة يتزايد تعقيدها، مما يؤثر على قدرة فرادى الجهات الفاعلة والمنظومة ككل على أداء مهامها. ويجري إعداد تعليمات داخلية متصلة بالاستجابة في حالات الطوارئ على أساس الدروس المستفادة من مختلف عمليات المحاكاة وحالات الطوارئ المستمرة.

معدلات تنفيذ النواتج

٧٥٥ - تستند النتائج المذكورة أعلاه إلى تنفيذ نسبة ٩٨ في المائة من أصل ٣١٠ نواتج مقررة وقابلة للقياس الكمي.

٧٥٦ - ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/66/6 (Sect. 27)).

التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) إدارة ودعم برنامج العمل على نحو فعال في حدود الموارد البشرية والمالية المتاحة

٧٥٧ - خلال فترة السنتين، استخدم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بفعالية قائمة بأسماء المرشحين وأداة للتوظيف في نظام إنسبيرا من أجل ملء الشواغر بكفاءة. ونتيجة لذلك، انخفض معدل الشواغر الميدانية العامة من ٨,١ في المائة في حزيران/يونيه ٢٠١٢ إلى ٧ في المائة في نهاية عام ٢٠١٣. ومُلئت أيضا وظائف رئيسية، ولا سيما وظائف رؤساء المكاتب في البعثات الميدانية الموفدة إلى بلدان متضررة من حالات طوارئ معقدة. وخلال السنوات القليلة الماضية، اتخذ المكتب تدابير ترمي إلى الميزنة بشكل أكثر واقعية وأكثر انضباطا من أجل الحفاظ على اتساق مسار نموه مع كل من أولوياته الاستراتيجية وإيراداته المتوقعة من الجهات المانحة. وأعدت تقارير شهرية عن الإيرادات والنفقات لمديري البرامج على صعيد الميدان والمقر، مما أسهم في إرساء إدارة مالية سليمة عن طريق الرصد المنهجي واستعراض النفقات.

(ب) كفالة اتساق السياسات في إدارة الأنشطة المتعددة الأبعاد التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجالات السلام والأمن وحفظ السلام وتقديم المساعدة والتنسيق في المجال الإنساني

٧٥٨ - واصل المكتب كفالة اتساق السياسات في إدارة الأنشطة المتعددة الأبعاد في مجالات السلام والأمن وحفظ السلام والمساعدة والتنسيق في المجال الإنساني في مختلف المنتديات. ومن الأمثلة المهمة تنسيق المكتب لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بحماية المدنيين التابع لمجلس الأمن وتقديم إحاطة له، ولا سيما بشأن المسائل المتصلة بتمديد ولايات البعثات السياسية وبعثات حفظ السلام في الميدان. وساعدت تلك المشورة فريق الخبراء على مراعاة الشواغل المتعلقة بالحماية عند تصميم الولايات السياسية وولايات حفظ السلام. وقدم المكتب ما يزيد على ٢٠ من هذه الإحاطات الإعلامية إلى المجلس.

البرنامج الفرعي ١
السياسة العامة والتحليل

(أ) تحسين التنسيق مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وكياناتها ومع لجنة الصليب الأحمر الدولية والاتحاد الدولي للصليب الأحمر وجمعيات الهلال الأحمر والمنظمة الدولية للهجرة والمنظمات غير الحكومية المعنية

٧٥٩ - في عام ٢٠١٢، وافقت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات على برنامج التحول من أجل تحسين الاستجابة على نطاق المنظومة لحالات الطوارئ الكبرى. ووافق الأعضاء الرئيسيون في اللجنة على خمسة بروتوكولات تضع معايير لتحسين العمل الإنساني الجماعي في ما يتعلق بالتنسيق، والقيادة، والقدرة المعززة، وتوجيه رسائل موحدة. ووضعت ثلاثة بروتوكولات أخرى في عام ٢٠١٣، تتناول إدخال تحسينات على القدرة المعززة من خلال آلية الاستجابة السريعة المشتركة بين الوكالات؛ ووضع إطار موحد لبناء القدرات في مجال التأهب للطوارئ؛ ووضع إطار تنفيذي للمساءلة أمام السكان المتضررين. وبدأ تنفيذ بروتوكولات برنامج التحول على الصعيد الميداني في بلدان مختارة. وأُعلن عن أولى حالات تفعيل نظام الطوارئ على نطاق المنظومة في ما يتعلق بالحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية، وإعصار هايان في الفلبين، والنزاع المسلح في جمهورية أفريقيا الوسطى.

(ب) تحسين التخطيط والرصد والمساءلة خلال الكوارث وحالات الطوارئ، بما في ذلك مرحلة الانتقال من الإغاثة إلى التنمية

٧٦٠ - جرت خلال فترة السنتين تقييمات مشتركة في الوقت الحقيقي بين الوكالات للاستجابة الإنسانية في إثيوبيا، والصومال، وكينيا، ونفذت عملية من عمليات الدروس المستفادة في منطقة الساحل. وأسفرت هذه التقييمات عن ٤٥ توصية من أجل تحسين العمليات الإنسانية الجارية، وافقت الأفرقة القطرية للعمل الإنساني على ٤٤ توصية منها.

(ج) تحسين قدرات منسقي الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في ما يتعلق بحماية المدنيين

٧٦١ - خلال فترة السنتين، تلقى المنسقون المقيمون ومنسقو الشؤون الإنسانية تدريبا رسميا على كيفية استخدام الأطر القانونية الدولية في الدعوة في المجال الإنساني. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت طائفة أخرى من الخدمات مثل التوجيه والإرشاد وغيرهما من أشكال الدعم التعليمي. وجرت زيادة التركيز على اختيار منسقين مقيمين ومنسقين للشؤون الإنسانية يتمتعون بالخبرات والمهارات القوية اللازمة في المجال الإنساني من أجل التصدي للشواغل المتعلقة بحماية المدنيين. وواصل المكتب تنفيذ خطة العمل المسماة ”الحقوق أولا“، التي من

شأنها توفير سبل فعالة كفيلة بترع فتيل النزاعات والحد من التكاليف البشرية والمالية الناجمة عن الأزمات الإنسانية.

البرنامج الفرعي ٢
تنسيق الأعمال الإنسانية والاستجابة في حالات الطوارئ

(أ) تحسين استجابة جميع وكالات الأمم المتحدة التنفيذية العاملة لحالات الطوارئ الإنسانية

٧٦٢ - جرى ما مجموعه ١٤٤ عملية نشر عاجل من خلال الآليات التي يديرها القسم المعني بالقدرة المعززة واللوجستيات، بما يشمل قائمة النشر العاجل لكبار الموظفين، في عام ٢٠١٣ الذي شكل العام الذي شهدت فيه أنشطة القسم أعلى مستوياتها مقارنة بـ ٩١ عملية نشر في عام ٢٠١٢. وفي عام ٢٠١٣، استجاب القسم في سياق لم يسبق له مثيل لثلاث حالات طوارئ من المستوى الثالث وحالتي طوارئ عامة. وللمرة الأولى، فعَّل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية قائمته للنشر العاجل لكبار الموظفين. وخلال حالات الطوارئ هذه، نجحت التعبئة الكبيرة للدعم العاجل المقدم من المكتب في إدارة عمليات الانتقال وتسليم المهام إلى المعينين عن طريق عمليات التوظيف العادية وزودت عمليات الاستجابة الإنسانية بالاستقرار على كل من المستوى التنفيذي ومستوى القيادة. وكانت عمليات النشر العاجل لكبار الموظفين محورية في البرهنة على تنفيذ المكتب لبرنامج التحول. وحظيت بالترحيب المساهمة المقدمة من آلية الاستجابة السريعة المشتركة بين الوكالات وكفلت الاستقرار الأساسي على مستوى التنفيذ في المناطق المتضررة من الأزمات. وأدى القسم أيضا دوره كأمانة للآلية، بتحديد معالم القدرة التنسيقية في حالات الطوارئ من المستوى الثالث من أجل مجتمع الأنشطة الإنسانية.

(ب) زيادة توافر الموارد الخارجة عن الميزانية ومرونة استخدامها من أجل الأنشطة الإنسانية

٧٦٣ - في عام ٢٠١٣، طُلب في إطار ٢٣ نداء تولى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إدارتها ما مجموعه ٨,٨٧ بلايين دولار من الجهات المانحة لصالح مجتمع الأنشطة الإنسانية. وكانت المساهمات الإنسانية الخارجة عن الميزانية أكبر بشكل طفيف مقارنة بعام ٢٠١٢. ومع ذلك، ظلت التغطية العامة في نفس المستويات من حيث الاحتياجات غير الملباة، أي ٦٢ في المائة و ٣,٣٤ بلايين دولار. ومقارنة بفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، انخفض التمويل الإجمالي للتدخلات الإنسانية بمبلغ ٢,٦٨ بليون دولار.

(ج) الاستخدام الآني والمنسق للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ في البلدان التي تواجه حالات طوارئ جديدة وطويلة الأمد

٧٦٤ - خلال فترة السنتين، تلقى الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ ٨٠٦ ملايين دولار من المساهمات. وقدم الصندوق المساعدة إلى ٦٢ بلدا على مدى فترة السنتين، وبلغ عدد البلدان التي تلقت المساعدة منه ٨٨ بلدا منذ إنشائه في عام ٢٠٠٦.

البرنامج الفرعي ٣
الحد من الكوارث الطبيعية

(أ) زيادة القدرة على تنفيذ إطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥ والالتزام بذلك: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث والحد من أخطارها

٧٦٥ - تحقق إنجاز كبير خلال فترة السنتين في التصدي للترابط القائم بين الحد من أخطار الكوارث والتنمية المستدامة. ففي مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، أدرجت إدارة مخاطر الكوارث في الوثيقة الختامية المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“ (قرار الجمعية العامة A/66/288، المرفق)، باعتبارها ضرورة لا غنى عنها من أجل التنمية المستدامة. وقاد مكتب الأمم المتحدة للحد من أخطار الكوارث عملية ضمت ٢٩ منظمة من منظمات الأمم المتحدة بهدف وضع خطة عمل الأمم المتحدة للحد من أخطار الكوارث من أجل زيادة القدرة على التحمل، التي اعتمدها مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق في آذار/مارس ٢٠١٣. واتسم تنفيذ إطار عمل هيوغو بالاطراد، على نحو ما تجلى في التقارير المرحلية المقدمة من البلدان عن طريق آلية التقييم الذاتي. وأنشأ المكتب أيضا عملية المشاورات الواسعة النطاق المفضية إلى وضع إطار خلف للحد من أخطار الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥.

(ب) زيادة القدرات الوطنية على التخطيط لاستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث على كافة الصُعُد

٧٦٦ - عزز مكتب الأمم المتحدة للحد من أخطار الكوارث أنشطة الدعوة التي يقوم فيها في أوساط عناصر التغيير الأساسية، وذلك بتوجيه الدعوة إلى الأخصائيين وقادة الفكر على مختلف المستويات، ووسع نطاق استناد أعمال الحد من أخطار الكوارث إلى الأدلة. وقدم التقرير الختامي الذي أصدره المكتب إلى جميع المنابر الوطنية كنتيجة للاستعراض العام الذي نفذ خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ توصيات ملموسة وعملية مهمة للحكومات والمنابر

الوطنية ترمي إلى تعزيز التنسيق والتنفيذ على الصعيد الوطني في ما يتعلق بالحد من أخطار الكوارث دعما للتخطيط الوطني الاستراتيجي والحوكمة الفعالة. وأسفرت أعمال المكتب من خلال حملته المعنونة ''تيسير قدرة المدن على التكيف: مدينتي تستعد'' عن زيادة كبيرة في بروز العمل الذي تقوم به الحكومات المحلية في مجال الحد من أخطار الكوارث. وبمشاركة ١ ٦٤٠ مدينة في ٩٨ بلدا، و ٦٠ شريكا، و ٤٠ من الجهات المناصرة، تولت الحملة الريادة في معالجة مسألة الحد من المخاطر والقدرة على التكيف في المناطق الحضرية. وعلى الصعيد الوطني، عمل المكتب مع المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية على إدماج إدارة مخاطر الكوارث وتغير المناخ في عملية وضع أطر العمل.

(ج) زيادة حجم الاستثمارات من أجل تنفيذ برامج ومشاريع الحد من الكوارث واستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث

٧٦٧ - نتيجة لتوصية متعلقة بوضع أدوات واستراتيجيات الحد من أخطار الكوارث صدرت في مؤتمر قمة مجموعة العشرين، تعاون مكتب الأمم المتحدة للحد من أخطار الكوارث مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من أجل إصدار الإطار المنهجي لتقييم مخاطر الكوارث وتمويل المخاطر لمجموعة العشرين/منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ويساعد هذا الإطار على تمويل الوزارات وغيرها من السلطات الحكومية من أجل وضع استراتيجيات أكثر فعالية في مجال إدارة أخطار الكوارث، بما في ذلك الاستراتيجيات المالية. واستهل المكتب والمفوضية الأوروبية مبادرة مدتها ثلاث سنوات لدعم ٤٠ بلدا في مجال وقاية استثماراتها العامة من المخاطر. وشهدت السنة الأولى إنشاء ١٥ قاعدة للبيانات تتعلق بالخسائر الناجمة عن الكوارث في ثلاثة مناطق، وإجراء ١٢ تقييما للمخاطر، إصدار مواد ترمي إلى تعميم مراعاة الحد من أخطار الكوارث في الاستثمارات العامة، والتخطيط لاستخدام الأراضي والتكيف مع تغير المناخ، مما يزود صناع القرارات بالمعلومات والأدلة اللازمة لاتخاذ قرارات استثمارية قائمة على الوعي بالمخاطر.

البرنامج الفرعي ٤
خدمات الدعم في حالات الطوارئ

(أ) الحشد الفوري لآليات وأدوات الاستجابة الدولية للطوارئ، من أجل تيسير تقديم المساعدة الإنسانية الدولية لضحايا الكوارث والطوارئ، بما في ذلك تحديد الاحتياجات من الموارد ونشر المعلومات في حينها

٧٦٨ - قام فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم والتنسيق في حالات الكوارث بثمانية بعثات للاستجابة للكوارث في عام ٢٠١٢، وأربع بعثات في عام ٢٠١٣، بالإضافة إلى أنشطة عديدة ترمي إلى تعزيز التأهب على الصعيدين الوطني والإقليمي. وجرى إيفاد جميع بعثات الاستجابة في حالات الطوارئ التابعة للفريق في غضون ٤٨ ساعة من تقديم الطلب، وفقا لإجراءات العمل الثابتة. وظل عدد الأفراد الذين نشروا في عام ٢٠١٣ في نفس المستوى كما في السنة الماضية، مما يعكس العدد الكبير من الموظفين الموفدين إلى الفلبين.

(ب) تعزيز قدرة وتأهب شبكات وشراكات إدارة حالات الطوارئ/الكوارث الوطنية والدولية من أجل مواجهة الكوارث والاستجابة لحالات الطوارئ

٧٦٩ - واصل فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم والتنسيق في حالات الكوارث عمله عن كثب مع شركائه في الاستجابة في حالات الطوارئ ونشر بعثات التأهب للكوارث وتيسير التدريب الهادف إلى التوعية. وكان من بين الشراكات شبكات للجهات المانحة الثنائية والمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك الشراكة الدولية الإنسانية، والشراكة الإنسانية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وفريق دعم الأمريكيتين، ومنظمة ماب آكشن (MapAction)، ومنظمة اتصالات بلا حدود. وفي عام ٢٠١٣، واصل النظام العالمي للإنذار والتنسيق في حالات الكوارث تعزيز علاقته مع الجهات المعنية في أكثر من ٦٣ عملية ميدانية وعملية محاكاة بناء على طلب ١٨ حكومة وثلاث منظمات إقليمية.

البرنامج الفرعي ٥
المعلومات وأنشطة الدعوة في ما يتعلق بحالات الطوارئ الإنسانية

(أ) زيادة الوعي بالمبادئ والشواغل الإنسانية ومراعاتها

٧٧٠ - خلال فترة السنتين، ركز مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على تطوير مفهوم الاتصال مع المجتمعات المحلية المتضررة، ولا سيما في الفلبين، لتسخير إمكانات التكنولوجيات الجديدة ووسائط التواصل الاجتماعي بشكل أفضل. ومن خلال زيادة التعاون مع شبكات البيانات، أُصدرت بسرعة أكبر منتجات تحليلية مثل الخرائط وأمكن استخدامها آنيا لأغراض الدعوة. ووصلت تغطية اليوم العالمي للعمل الإنساني في عام ٢٠١٢ من خلال وسائط التواصل الاجتماعي إلى أكثر من بليون شخص في جميع أرجاء العالم وتضمنت رسالة توعية ونداء من أجل تقديم الدعم المالي. وظلت رسائل رئيسية صادرة عن منسق الإغاثة في حالات الطوارئ توفر مشورة استراتيجية في ميدان الاتصال للشركاء في المجال الإنساني بشأن المسائل المتصلة بالأزمات الحادة أو حالات الطوارئ المزمنة.

(ب) تعزيز الشراكات مع أعضاء الأوساط العاملة في المجال الإنساني من أجل تبادل المعلومات والتنسيق وتوحيد المقاييس

٧٧١ - في عام ٢٠١٢، أجرى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية استعراضا لنظم إدارة المعلومات القائمة، أسفر عن عقد دورتين مدة كل منهما أسبوع واحد من أجل المضي قدما في وضع الصيغة الموحدة للطلبات وإنشاء موقع الطوارئ الخاص بالاستجابة الإنسانية. وبعد التنفيذ التام، ستزيد الصيغة الموحدة للطلبات قدرة المكتب على فعالية جمع وتجميع وإدارة المعلومات الواردة من المجموعات في الميدان من أجل تقديم خدمات تنسيقية مركزة على المستفيدين وما يتصل بذلك من منتجات إعلامية إلى مجتمع الأنشطة الإنسانية، مثل لوحة متابعة الحالة الإنسانية، وتقرير الحالة، وقاعدة البيانات المسماة ''من، وماذا، وأين'' ''Who, what, where (3W)''، ومنتجات وخدمات إعلامية أخرى. وفي عام ٢٠١٢، استُهل موقع شبكي جديد (https://www.humanitarianresponse.info) يتيح للوكالات التنفيذية منبرا لتبادل المعلومات. وبحلول نهاية عام ٢٠١٣، كان هذا المنبر متاحا على الإنترنت في ٢٥ بلدا ومكتبا إقليميا. وسجلت خدمة موقع الإغاثة على شبكة الإنترنت (ReliefWeb) أكثر ٢٠ مليون زيارة من ٢٣٨ بلدا وإقليما خلال فترة السنتين. ونُشر أكثر من ٠٠٠ ٩٠ تقرير بشأن ١٧٩ كارثة و ٢٣٧ بلدا وإقليما خلال فترة السنتين.

الباب ٢٨
الإعلام

النقاط الرئيسية في نتائج البرامج

واصلت إدارة شؤون الإعلام زيادة نطاق اتصالاتها من خلال قنوات وسائط الإعلام التقليدية والجديدة على حد سواء وعبر منابر أحدث خلال فترة السنتين، وبالتالي تواصلت مع جمهور أكثر تنوعا وأصغر سنا. وزاد الاهتمام بأنشطة الأمم المتحدة في وسائط التواصل الاجتماعي بشكل كبير، على نحو ما يدل عليه ١٠ ملايين متتبع في منابر وسائط التواصل الاجتماعي من قبيل تويتر (Twitter)، وغوغل بلاس (+Google)، وويبو (Weibo). وفاق عدد حالات تنزيل منشورات الأمم المتحدة وتطبيقاتها الخاصة بالأجهزة المحمولة وشرائها من خلال الوسائل الرقمية مليوني حالة. وبلغ متوسط العدد الشهري للزيارات ٤,٧ ملايين زيارة لموقع الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت و ١,٢ مليون زيارة بالنسبة للمواقع الشبكية لمراكز الأمم المتحدة للإعلام. وساهمت هذه المراكز في التزام الإدارة بتعدد اللغات عن طريق

إنتاج مواد إعلامية بـ ٤٣ لغة محلية، بما في ذلك أربع لغات للشعوب الأصلية. وزادت الإدارة مستوى اتصالها بالمؤسسات الإعلامية والعملاء الآخرين، إذ زاد عدد محطات الإذاعة والتلفزيون التي تبث برامج إذاعة الأمم المتحدة إلى حوالي ٨٠٠ محطة تغطي ١٤٩ بلدا. ونتجت أساسا الزيادات الكبيرة في عدد مرات تنزيل البرامج التلفزيونية عن الإقبال الذي تحظى بها المجموعات الإخبارية اليومية المسماة يونيفيد (UNifeed). وفي إطار سعي الإدارة باستمرار إلى زيادة عدد روابطها مع الشركاء، تجاوزت الإدارة الهدف المحدد لعام ٢٠١٣، إذ تجاوز عدد الشراكات ٣ ٠٠٠ شراكة.

التحدّيات والدروس المستفادة

مع زيادة شعبية منابر وسائط التواصل الاجتماعي، تبحث الإدارة عن السبل الكفيلة بإدارة المحتوى التفاعلي بكفاءة على مواقعها عن طريق اقتناء أدوات إدارة المحتوى والمخاطر. وبالنظر إلى سرعة نمو الناتج وأعداد الجمهور وزيادة سبل الوصول إلى منابر إعلامية جديدة وأسرع، من الضروري بذل جهود مستمرة لكفالة الإنتاج في جميع المجالات في الوقت المناسب والموارد اللازمة لتلبية هذه المتطلبات. ولم تتمكن الإدارة من زيادة عدد المنظمات غير الحكومية المرتبطة بها من البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، وذلك لعدم عقد مؤتمر سنوي لإدارة شؤون الإعلام للمنظمات غير الحكومية في عامي ٢٠١٢ أو ٢٠١٣. وسيكون من المهم في المستقبل تنظيم مؤتمر من هذا القبيل لأنه يتيح فرصة لإشراك منظمات غير حكومية جديدة من طائفة أوسع نطاقا من البلدان.

معدل تنفيذ النواتج

٧٧٢ - تستند النتائج المذكورة أعلاه إلى تنفيذ نسبة ٧٧ في المائة من أصل ٢٢٤ ناتجا من النواتج المقررة والقابلة للقياس الكمي.

٧٧٣ - يمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة، في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/66/6 (Sect. 28)) و Corr.1).

التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) إدارة برنامج العمل إدارة فعالة

٧٧٤ - خلال فترة السنتين، قدمت إدارة شؤون الإعلام تقاريرها المتعلقة بالميزانية البرنامجية المقترحة وأداء البرامج فضلا عن جميع وثائقها الرسمية، مثل تقارير الأمين العام ووثائق لجنة الإعلام ولجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار في المواعيد المحددة أو قبلها. وقد تحقق ذلك أساسا من خلال الالتزام بجدول زمني متفق عليه مسبقا مع جهات تنسيق البرنامج الفرعي.

(ب) تحسين دقة الالتزام بمواعيد تقديم الوثائق

٧٧٥ - قدّمت الإدارة جميع وثائقها الرسمية، مثل تقارير الأمين العام ووثائق لجنة الإعلام ولجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار في المواعيد المحددة أو قبلها. وقد تحقق ذلك أساسا من خلال الالتزام بجدول زمني متفق عليه مسبقا مع جهات تنسيق البرنامج الفرعي.

(ج) تعزيز ثقافة الاتصال والتنسيق في المجال الإعلامي داخل الأمانة العامة وفيما بين شركاء منظومة الأمم المتحدة

٧٧٦ - لا يزال فريق الأمم المتحدة للاتصالات، وهو هيئة قائمة على نطاق منظومة الأمم المتحدة ترأسها إدارة شؤون الإعلام، يشكل منبرا أساسيا لتعزيز الاتصالات. وقد عقد الفريق اجتماعيه السنويين في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣. ووافقت غالبية واضحة من المشاركين على أن هذين الاجتماعين السنويين كانا وثيقي الصلة بأنشطة منظماتهم. وشكل الاجتماعان محفلا لتبادل استراتيجيات الاتصال بشأن المواضيع ذات الأولوية مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وفترة ما بعد عام ٢٠١٥، فضلا عن مناقشة الاتجاهات الناشئة مثل استخدام وسائط التواصل الاجتماعي ووسائط الإعلام النقالة. وأشاد المشاركون بالفريق لما قدمه من معلومات ملموسة استفادت منها منظماتهم.

البرنامج الفرعي ١
خدمات الاتصالات الاستراتيجية

(أ) تحسين نوعية تغطية وسائط الإعلام للمسائل المواضيعية ذات الأولوية

٧٧٧ - خلال فترة السنتين، أجرى البرنامج الفرعي تقييما لثلاث حملات هي: المناسبة الخاصة لمتابعة الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ واليوم الدولي للقضاء

على التمييز العنصري؛ ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وجرى تحليل ما مجموعه ٥٣٦ ٥ من القصاصات الإعلامية. وكشف التحليل عن أن المنظمة لا تزال تشكل محركا رئيسيا للتغطية الإعلامية. فالمناسبات البارزة مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والمناسبة الخاصة المعنية بالأهداف الإنمائية للألفية توصف بصورة لا مراء فيها بأنها مؤتمرات للأمم المتحدة مقارنة بمؤتمرات أخرى من نقس نوعها. فمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٢، على سبيل المثال، اعتبر من جانب وسائط الإعلام أكبر مؤتمر عقدته الأمم المتحدة على الإطلاق. ورسائل الأمم المتحدة مثمرة أكثر في الحملات التي تُنظم على نطاق صغير مثل اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري الذي شهد معدل زيادة في الرسائل بنسبة ٧٣ في المائة. وتؤدي الشراكات الاستراتيجية مع شخصيات/متحدثين رسميين بارزين إلى إيجاد أوجه تآزر، مما يزيد من إسماع صوت الأمم المتحدة.

(ب) زيادة انتشار العناصر القائمة على الإنترنت للحملات الإعلامية المتعلقة بالمواضيع ذات الأولوية

٧٧٨ - ما زال الاهتمام بأنشطة الأمم المتحدة في وسائط التواصل الاجتماعي يتزايد. وعلى نحو ما تبينه الزيادة الكبيرة في عدد أتباع الأمم المتحدة في المنابر الرئيسية لوسائط التواصل الاجتماعي، بما في ذلك فيسبوك وتويتر وغوغل بلاس، تصل الرسائل الموجهة من الأمم المتحدة إلى أكثر من ٤ ملايين شخص يوميا. وقد أدى استخدام هذه المنابر التفاعلية إلى توسيع نطاق انتشار رسائل الأمم المتحدة وساهم في شفافية ومساءلة المنظمة بوجه عام. وتواصل إدارة شؤون الإعلام صياغة وتقديم توجيهات بشأن أفضل الممارسات في ما يتعلق باستخدام وسائط التواصل الاجتماعي. وتضطلع الإدارة بدور قيادي في تنسيق المبادرات المتصلة بوسائط التواصل الاجتماعي من خلال صياغة المضامين على نطاق المنظومة وإتاحتها وتنظيم مناسبات إعلامية بشأن مواضيع وسائط التواصل الاجتماعي.

(ج) تحسين الفهم على المستوى المحلي للأعمال التي تضطلع الأمم المتحدة بها

٧٧٩ - أظهرت الاستقصاءات المتعلقة بالإحاطات الإعلامية التي قامت بها مراكز الأمم المتحدة للإعلام أن فهم المشاركين للأمم المتحدة قد زاد، فتجاوز بذلك هدف ٢ في المائة المحدد لفترة السنتين. وفي المتوسط، أبدى هذا الفهم ٨٨ في المائة من الجمهور المستهدف. وما زالت هذه المراكز والمواقع الشبكية لحفظ السلام تشكل أدوات فعالة لنشر المعلومات عن الأمم المتحدة. وفي عام ٢٠١٣، نشرت لدى مراكز الأمم المتحدة للإعلام قاعدة جديدة لاستضافة المواقع الشبكية باستخدام نظام إدارة المحتوى المسمى ووردبريس (WordPress).

وهذه القاعدة الجديدة تسفر بالفعل عن نتائج إيجابية في زيادة التعاون الإقليمي والتدريب العملي على إدارة المواقع الشبكية. وفي الوقت نفسه، تواصل المراكز التوسع في استخدامها لوسائط التواصل الاجتماعي ليشمل جمهور الشباب على وجه الخصوص. وأصدرت المراكز أيضا مواد إعلامية بـ ٤٣ لغة محلية، من بينها ٤ لغات للشعوب الأصلية. ورغم الموارد المحدودة، استطاعت المراكز إصدار و/أو ترجمة ١١ ٠١٥ مادة إعلامية خلال فترة السنتين.

البرنامج الفرعي ٢
الخدمات الإخبارية

(أ) زيادة استخدام الهيئات الإعلامية وغيرها من المستعملين للأنباء والمعلومات والمنتجات الإعلامية المتعددة الوسائط المتعلقة بالأمم المتحدة

٧٨٠ - وسع البرنامج الفرعي دائرة انتشاره للوصول إلى المؤسسات الإعلامية وسائر العملاء خلال فترة السنتين. وزاد بشكل كبير عدد محطات البث الإذاعي والتلفزيوني التي تبث برامج الأمم المتحدة إلى ٧٩٩ محطة تغطي ١٤٩ بلدا وإقليما. ومع الإبقاء على تركيز قوي على الوسائل التقليدية للبث، جرت الاستفادة من منابر بديلة على الإنترنت/نقالة وشبكات التواصل الاجتماعي من أجل الوصول إلى جمهور أكثر تنوعا وأصغر سنا وتوجيه الجمهور إلى وسائط الإعلام التقليدية. ونتجت أساسا الزيادات الكبيرة في عدد مرات تنزيل البرامج التلفزيونية عن الشعبية التي تحظى بها المجموعات الإخبارية اليومية المسماة يونيفيد (UNifeed). وشهدت مواقع التواصل الاجتماعي على شبكة الإنترنت نموا هائلا. فعلى سبيل المثال، سجل موقع ''فليكر'' أكثر من ٥,٥ ملايين زيارة في المجموع. وبلغ متوسط عدد الزيارات الشهرية لصفحات موقع الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت ٤,٧ ملايين زيارة. وحسنت الإدارة قدرتها على تقييم بيانات المواقع الشبكية عن طريق الاستعانة بأداة تحليلات غوغل، وهو نظام تتبع قياسي معمول به في القطاع يقدم تحليلات تفصيلية لأنماط الاستخدام. وبالتالي، أشارت هذه الأرقام إلى حدوث تغيير كبير مقارنة بالبيانات المجمعة في الماضي.

(ب) حصول المؤسسات الإخبارية وغيرها من المستعملين في الوقت المناسب على النشرات الصحفية التي تغطي الاجتماعات اليومية، ومجموعات التقارير التلفزيونية، والصور الفوتوغرافية، والمنتجات الإعلامية الأخرى

٧٨١ - أوشك البرنامج الفرعي على تحقيق هدفه المتمثل في إصدار وتوزيع ٩٠ في المائة من النواتج في المواعيد المحددة أو قبلها. وقد سُجلت نسبة ١٠٠ في المائة في تغطية البث المباشر لتلفزيون الأمم المتحدة وتوزيع التقارير الإخبارية عن الاجتماعات والمناسبات المعقودة في

المقر في نفس يوم، رغم التحديات الناجمة عن تجديد المجمع في إطار المخطط العام لتجديد مباني المقر. واستمر توزيع النشرات الصحفية أو نشرها على شبكة الإنترنت في غضون ساعتين من انتهاء الاجتماعات.

البرنامج الفرعي ٣
خدمات الاتصال

(أ) توسيع نطاق العلاقات مع الشركاء

٧٨٢ - استطاعت الإدارة، عبر التعاون مع مجموعة أوسع من الشركاء باتت تضم الآن أكثر من ٣ ٠٠٠ شريك، الوصول إلى جمهور جديد وواسع. واجتذبت مبادرة الأثر الأكاديمي للأمم المتحدة العديد من الأعضاء الجدد، بزيادة كبيرة في الأعضاء من البلدان النامية، ويجري التركيز الآن على تشجيع وتيسير الأنشطة التي تضطلع بها هذه المنظمات لدعم أهداف الأمم المتحدة. وعادت الشراكات الجديدة بالفائدة أيضا على برنامجي التوعية المتعلقين بتاريخ محرقة اليهود وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، عبر الانتشار الجغرافي الواسع النطاق. واتسمت أيضا مبادرة التواصل مع أوساط المبدعين في عام ٢٠١٣ بإحراز تقدم على صعيد توسيع نطاق الشراكات خارج أمريكا الشمالية، بما في ذلك في آسيا والشرق الأوسط. وتواصل الإدارة تعزيز علاقتها مع المنظمات غير الحكومية، وتمت الموافقة على انتساب ٤٠ منظمة جديدة في عام ٢٠١٣.

(ب) زيادة إمكانية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالأمم المتحدة من خلال وسائط إعلام وخدمات متنوعة

٧٨٣ - يستمر الوصول المتزايد إلى معلومات الأمم المتحدة بفضل النمو الهائل لمصادر المعلومات الموجودة على شبكة الإنترنت، ولا سيما النمو الهائل لوسائط التواصل الاجتماعي على الصعيد العالمي. وينطبق هذا أيضا على الاتصالات الداخلية، حيث زاد عدد زائري موقع iSeek بنسبة ١٤ في المائة في عام ٢٠١٣. ووصل عدد عمليات التنزيل والشراء الرقمي لمنشورات الأمم المتحدة وتطبيقاتها المستخدمة في الأجهزة الإلكترونية النقالة إلى رقم مذهل تجاوز المليونين. وثمة عامل هام آخر هو التركيز المتزايد على تعدد اللغات، مع زيادة عدد المواد المتاحة باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة. وبالاعتماد على قوة التأثير المضاعف، استطاع النهج الجديد المتبع لدعم أنشطة محاكاة نموذج الأمم المتحدة إثبات فعاليته: فبدلا من تنظيم حدث عالمي سنوي واحد للطلاب لمحاكاة نموذج الأمم المتحدة،

نُظمت في عام ٢٠١٣ أربع حلقات عمل لمحاكاة نموذج الأمم المتحدة واستفاد منها أكثر من ٣٠٠ من المنظمين والمدربين المعنيين بأنشطة محاكاة نموذج الأمم المتحدة.

الباب ٢٩ ألف
مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية

الملامح البارزة لنتائج البرنامج

عمل مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية خلال فترة السنتين على تعزيز المساءلة المؤسسية ومساءلة مديري البرامج من خلال دعمه لعمل لجنة الإدارة ومجلس الأداء الإداري؛ وإعداد تقرير الأداء البرنامجي وإدارة اتفاق كبار المديرين؛ وتنفيذ نهج إدارة المخاطر في المؤسسة ضمن منظومة الأمم المتحدة؛ وحافظ المكتب أيضا على علاقات عمل قوية مع الهيئات الرقابية.

وبالإضافة إلى ذلك، أجرى المكتب تغييرات رئيسية لكفالة فعالية تنفيذ نظام أوموجا، وشمل ذلك إجراء استعراض جوهري للجدول الزمني للتنفيذ؛ ومواصلة تعزيز إدارة نظام أوموجا؛ وتعزيز مفهوم ملكية العمليات وتوضيح المسؤوليات بين مالكي العمليات ورؤساء الإدارات أو المكاتب. وفي ١ تموز/يوليه ٢٠١٣، تم بنجاح تنفيذ نظام أوموجا المؤسس في الموقعين التجريبيين في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ومكتب المنسق الخاص لشؤون لبنان؛ وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، تم بنجاح نشره في المجموعة ١ (عمليات حفظ السلام).

وتحت القيادة العامة لمكتب وكيل الأمين العام، أُحرز تقدم كبير على صعيد المخطط العام لتجديد مباني المقر، مع إعادة شغل مبنى الأمانة العامة بصورة كاملة، والسير قدما في التجديدات على النحو المقرر. وعقدت اجتماعات اللجنة الخامسة ولجنة البرنامج والتنسيق وفقا لبرنامجي عملهما، وفي الوقت المقرر، وعلى نحو منظم وسليم إجرائيا.

وقدمت وحدة التقييم الإداري توصيات إلى وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية وقامت بتيسير عمليات وقرارات التقييم الإداري في ١ ٧٧٠ قضية. وتحقق الهدف المحدد بـ ٧,٥ أيام عمل لمتوسط الوقت اللازم للجنة المقر للعقود لاستعراض قضايا الشراء.

التحديات والدروس المستفادة

نُقّحت استراتيجية نشر أوموجا للتخفيف من المخاطر المرتبطة باختلاف مستويات الاستعداد والظروف الفردية في كل كيان من الكيانات داخل المنظمة. وتتسم المرحلة الانتقالية بالتعقيد لأن نظام أوموجا يجب تركيبه فوق مجموعة متناثرة من تطبيقات الأعمال وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويتمثل أحد الدروس المستفادة من اتفاقات كبار المديرين في أن من المجبذ أن تبقى تلك الاتفاقات بسيطة واستراتيجية. ولهذا السبب، فإن مجلس الأداء الإداري قام بترشيد نموذج اتفاق كبار المديرين لعام ٢٠١٤ وتبسيطه إلى حد كبير، وركّز المؤشرات الإدارية المعيارية على مبادرات الإصلاح الإداري التحويلية (نظام أوموجا والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام)، وإدارة الموارد المالية والبشرية، وتنفيذ توصيات الهيئات الرقابية. والهدف من تحديد عدد أقل من المؤشرات الإدارية المعيارية هو أن يكون كبار المديرين ومجلس الأداء الإداري أقدر على رصد الأداء طوال السنة واتخاذ إجراءات تصحيحية حسب الاقتضاء. وفي أعقاب وقوع العاصفة ساندي، أجرى الفريق العامل المعني بالاستعراض اللاحق تحليلا للدروس المستفادة، وأُدرجت تلك الدروس لاحقا في خطط التأهب لحالات الطوارئ على نطاق الأمانة العامة بأسرها. ولتلبية الطلبات الواردة من الوفود المشاركة في اللجنة الخامسة، فيما يخص تقديم إحاطات تشرح كيف يمكن لها أن تنسق بصورة ناجحة لبند من بنود جدول الأعمال، شرع المكتب في عقد اجتماعات منتظمة في بداية الدورة لتقديم المشورة إليها بشأن أساليب عمل اللجنة.

معدل تنفيذ النواتج

٧٨٤ - تستند النتائج المذكورة أعلاه إلى تنفيذ ١٠٠ في المائة من النواتج الـ ٨٦٦ الصادر بها تكليف والقابلة للقياس.

٧٨٥ - ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/66/6 (Sect.29) و Corr.1).

التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) إدارة برنامج العمل على نحو فعال

٧٨٦ - واصل وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية الاضطلاع بمهام الرقابة الإدارية خلال مدة السنتين لكفالة المضي قدما في المشاريع الرئيسية للأمين العام، مثل المخطط العام لتجديد مباني المقر، ونظام أوموجا، وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وفقا للجدول الزمني المحدد لمراحل الإنجاز. وأشرف مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية على عرض عدد من تقارير الأمين العام على الجمعية العامة، ومن بينها تقارير الأمين العام بشأن إطار تنقل الموظفين، ودراسة الجدوى الواسعة النطاق بشأن المساحات المكتبية اللازمة للمقر في الأجل الطويل، والتقريرين المرحليين الأول والثاني بشأن المساءلة. وأشرف المكتب على إدارة برنامج جوائز الأمم المتحدة في القرن ٢١، الذي يدعم مبادرات الموظفين التي تشجع الابتكار والكفاءة والامتياز في طريقة تنفيذ المنظمة لبرامجها وخدماتها.

(ب) تعزيز اتساق السياسات في إدارة أنشطة الأمم المتحدة

٧٨٧ - جرى تعزيز اتساق السياسات في إدارة أنشطة الأمم المتحدة من خلال ما يلي: (أ) التعاون مع المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة ضمن اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى ومجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق؛ (ب) تنظيم منتديات مثل منتدى المديرين الشهري والاجتماعات الشهرية لجميع الموظفين التنفيذيين في نيويورك؛ (ج) تقديم الدعم إلى مجلس الأداء الإداري ولجنة الإدارة؛ (د) تنظيم المعتكف السنوي لكبار الموظفين الإداريين مع اللجان الإقليمية والمكاتب الموجودة خارج المقر؛ (هـ) تشكيل أفرقة عاملة مخصصة لمقترحات محددة (أمن المعلومات، والموارد البشرية)؛ (و) عقد اجتماعات مخصصة بدعوة من وكيل الأمين العام للنظر في قضايا محددة (مثل مخطط الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، واتفاقات كبار المديرين، وإدارة المرافق، والمساءلة، ونظام أوموجا).

العنصر ١

خدمات الإدارة

(أ) أن تكون الأمانة العامة قادرة على العمل بكفاءة وفعالية أكبر في امتثال كامل للولايات التشريعية والأنظمة والقواعد ذات الصلة

٧٨٨ - كانت المعاملات المتعلقة بعمليات حفظ السلام التي جرت خلال الفترة المشمولة بالتقرير متسقة مع النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة ومع السند التشريعي، وفقا لما ذكره مجلس مراجعي الحسابات في تقريره بشأن البيانات المالية لعمليات الأمم المتحدة

لحفظ السلام لفترة الاثني عشر شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ (A/68/5 (Vol. II)). وأبلغ المجلس في التقرير نفسه بأن معدل تنفيذ توصياته المتبقية من فترات سابقة قد وصل إلى ٥٥ في المائة، أي بزيادة قدرها ١٠ في المائة مقارنة بمعدل السنة السابقة الذي كان قد بلغ ٤٥ في المائة. وارتفع معدل تنفيذ التوصيات المتبقية من فترات سابقة التي كان المجلس قد أصدرها في تقاريره بشأن الأمانة العامة للأمم المتحدة (A/68/163)، والمخطط العام لتجديد مباني المقر (A/68/5 (Vol. V))، وتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (A/68/161)، ليصل إلى ٤٢ في المائة، أي بزيادة قدرها ١١ في المائة. وذكر المجلس في تقريره المرحلي السنوي الثاني بشأن تنفيذ نظام أوموجا (A/68/151) أن ٢٣ في المائة من التوصيات الواردة في تقريره السابق (A/67/164) قد نفذت بالكامل، وأن ٦٩ في المائة منها كانت قيد التنفيذ. وعلاوة على ذلك، فإن مكتب خدمات الرقابة الداخلية قد أبلغ بأن معدل التنفيذ في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ قد بلغ ٦٢ في المائة لجميع التوصيات الصادرة في عام ٢٠١٢، ويمثل ذلك زيادة بنسبة ٣ في المائة (انظر: A/68/337 (Part I)/Add.1). وأشارت وحدة التفتيش المشتركة في تقريرها لعام ٢٠١٣ (A/68/34) إلى أن معدل التنفيذ الإجمالي في الأمم المتحدة قد وصل إلى ٦٠,٢ في المائة، أي بزيادة قدرها ٣,٣ في المائة عن معدل التنفيذ البالغ ٥٦,٩ في المائة المذكور في تقريرها السنوي لعام ٢٠١٢ (A/67/34).

(ب) تعزيز المساءلة المؤسسية ومساءلة كبار المديرين في كافة أنحاء المنظمة

٧٨٩ - جرى خلال فترة السنتين تقييم أداء كبار المديرين مقارنة بالأهداف المحددة لهم في الاتفاقات المبرمة معهم في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، وأُبلغت النتائج إلى مجلس الأداء الإداري والأمين العام في أيار/مايو ٢٠١٢ وأيلول/سبتمبر ٢٠١٣، على التوالي. وكانت اتفاقات عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ قد أُبرمت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ وشباط/فبراير ٢٠١٣ على التوالي. وكانت الجمعية العامة قد ذكرت في قرارها ٢٥٣/٦٧ أنها ”تسلم بأن الاتفاقات مع كبار المديرين تشكل هي وتقييمات نهاية السنة أداتين فريدتين لمساءلتهم وتسهم في كفالة الشفافية في المنظمة. وأشارت لجنة البرنامج والتنسيق، عند نظرها في تقرير الأداء البرنامجي للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ (A/67/77) في حزيران/يونيه ٢٠١٢، إلى تحسّن نوعية إبلاغ الأمانة العامة عن الأداء المؤسسي. كما أشارت بصفة خاصة إلى الاستعراض الشامل لأداء الأمانة العامة الوارد في التقرير، وأشادت بنطاقه. وأُبلغت إدارات ومكاتب الأمانة العامة بجميع توصيات اللجنة ذات الصلة بالإبلاغ عن الأداء المؤسسي، وشُرحت الإجراءات الواجبة التنفيذ لجميع الأطراف المعنية.

(ج) منح العقود والتصرف في الأصول بكفاءة وإنصاف ونزاهة وشفافية وفي امتثال كامل للقواعد والأنظمة ذات الصلة

٧٩٠ - واصلت لجنة المقر للعقود ومجلس حصر الممتلكات في المقر استعراض منح العقود وحالات التصرف في الأصول بكفاءة وإنصاف ونزاهة وشفافية وفي امتثال كامل للقواعد والأنظمة ذات الصلة. وتحقق الهدف المحدد لمتوسط الوقت الذي تحتاج إليه اللجنة لاستعراض حالات الشراء، البالغ ٧,٥ أيام عمل. وارتفع عدد الحالات التي استعرضها مجلس حصر الممتلكات في المقر بنسبة ١٠ في المائة تقريبا. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت أمانة اللجنة والمجلس إجراء دورات تدريبية وزيارات تقييم ميدانية من أجل تعزيز قدرات الأعضاء في لجان العقود على الاضطلاع بأنشطة التحقق.

العنصر ٢

مشروع تخطيط الموارد في المؤسسة

(أ) أن تتضمن جميع عمليات تسيير الأعمال المتعلقة بإدارة الموارد وأداء البرامج ضوابط داخلية عضوية وأن تمتثل تماما للأنظمة والقواعد والسياسات والإجراءات

٧٩١ - صُممت جميع عمليات تسيير الأعمال في أوموجا من أجل دعم التفويض الحالي للسلطة والنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة. وجرى التخطيط للضوابط الداخلية في عناصر المشروع التشغيلية المختلفة، واستعراضها مع الموظفين المعنيين، ثم توثيقها، وتتيح هذه العملية إجراء تحسينات (شملت ما مجموعه ٣٢١ عملية ''سيجري اتباعها'' لتسيير العمل في الشؤون المالية، وسلسلة الإمداد، والموارد البشرية، وخدمات الدعم المركزية، وإدارة البرامج والمشاريع، من بين أمور أخرى). وفي ١ تموز/يوليه ٢٠١٣، تم بنجاح في لبنان تنفيذ نظام أوموجا المؤسس في موقعين تجريبيين؛ وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، تم نشره بنجاح في المجموعة ١ (عمليات حفظ السلام).

(ب) أن تنشر النظم التكنولوجية نشرا تاما

٧٩٢ - نُشر نظام Citrix XenApp بصورة كاملة بوصفه التكنولوجيا الواجهية لنظام أوموجا للمستخدمين على نطاق الأمانة العامة لكفالة استخدام موارد الأمم المتحدة بكفاءة وتحقيق مدة الاستجابة الأمثل للمستعملين النهائيين. ولم يجر قياس أداء الشبكات، بوصفه مؤشرا للأداء لهذا الإنجاز المتوقع، لأنه يندرج ضمن الهياكل الأساسية لشبكات مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

العنصر ٣

عنصر التقييم الإداري لإقامة العدل

(أ) زيادة تحسن توقيت القرارات التي تتخذها الإدارة فيما يتعلق بتقييم القرارات المطعون فيها

٧٩٣ - شهد عدد طلبات التقييم الإداري انخفاضا طفيفا من ٩٥٢ طلبا في عام ٢٠١١ إلى ٨٣٧ طلبا في عام ٢٠١٢، ثم ارتفع إلى ٩٣٣ طلبا في عام ٢٠١٣. ومع تزايد عبء العمل الذي يقتضيه البحث والتقييم، والملاك الوظيفي الحالي، حققت وحدة التقييم الإداري نسبة امتثال بلغت ٨٦ في المائة في مجال الاستجابة لجميع طلبات التقييم الإداري ضمن الفترتين الزمنيتين المحددتين بـ ٣٠ و ٤٥ يوما، أي أدنى بقليل من النسبة المستهدفة البالغة ٨٧ في المائة.

(ب) تحسين المساءلة في القرارات المتعلقة بالإدارة

٧٩٤ - واصلت وحدة التقييم الإداري خلال فترة السنتين تحليل كل قرار تقوم بتقييمه لتحديد ما إذا كان من الممكن أن يشتمل على عنصر يتعلق بالمساءلة. وشمل ذلك جميع التسويات فضلا عن القرارات التي كان يمكن، رغم إقرارها، أن تفسح مجالا محتملا واسعا لخطر تعريض المنظمة إلى منازعات قضائية. وطوّرت وحدة التقييم الإداري ممارساتها في عام ٢٠١٢، وحسّنتها في عام ٢٠١٣، لتعبّر عن الاعتبارات المتعلقة بالمساءلة وكذلك، عند الاقتضاء، عن توصيات بشأن صانعي القرارات. ويمكن أن تتنوع هذه التدابير بدءا باقتضاء التعلّم وانتهاءً بالتوصية بإجراء تحقيق.

(ج) تخفيض عدد القضايا المحالة إلى محكمة الأمم المتحدة للمنازعات

٧٩٥ - استطاعت وحدة التقييم الإداري حل عدد كبير من طلبات التقييم الإداري إما بتقديم توصية أقنعت الموظف أو بالتوصل إلى تسوية الطلب. وخلال فترة السنتين، لاحظت الوحدة حدوث انخفاض طفيف في النسبة المئوية للقضايا التي تحال إلى محكمة الأمم المتحدة للمنازعات للنظر فيها رسميا عقب عمليات التقييم الإداري.

العنصر ٤

الخدمات المقدمة إلى اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة وإلى لجنة البرنامج والتنسيق

(أ) تحسين التواصل بشأن الجوانب التنظيمية والإجرائية للاجتماعات، فضلا عن تعزيز الدعم الفني والتقني وفي مجال السكرتارية للدول الأعضاء وللمشاركين الآخرين في الاجتماعات

٧٩٦ - عقدت اجتماعات اللجنة الخامسة ولجنة البرنامج والتنسيق وفقا لبرنامجي عمل اللجنتين وفي الوقت المقرر وعلى نحو منظم وسليم إجرائيا. وتم إنجاز الأهداف والتقيّد بالمواعيد النهائية المتعلقة بإعداد برامج عمل اللجنتين، وتوزيعها على الدول الأعضاء، فضلا عن تقديم التقارير النهائية الصادرة عنهما. وأجريت دراسات استقصائية لتقييم الخدمات التي تقدمها أمانة اللجنتين. وفيما يتعلق باللجنة الخامسة، بلغت نسبة الرضا ٩٤ في المائة و ٩٨ في المائة خلال عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ على التوالي، وكذلك ٨٨ في المائة و ٩٦ في المائة بالنسبة للجنة البرنامج والتنسيق. وكان الجزء الأكبر من الملاحظات غير الإيجابية التي وردت يتعلق بمسائل تقع خارج سيطرة أمانة اللجنة. وعُدّلت صيغة الاستبيان في عام ٢٠١٣ لمعالجة هذه المسألة، ونتج عن ذلك غياب كلي لأي ملاحظات سلبية.

الباب ٢٩ باء

مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات

الملامح البارزة لنتائج البرنامج

واصل مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات إدارة الأعمال التحضيرية لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية والاضطلاع بدور رئيسي في تصميم ودعم وتنفيذ نظام أوموجا. وأقرّت الجمعية العامة تعديلات النظام المالي للأمم المتحدة استعدادا لإصدار البيانات المالية بصيغة تمتثل للمعايير المحاسبية الدولية. وحسّن مكتب المراقب المالي خدماته المقدمة إلى العملاء، على نحو ما يتضح من نسبة الزبائن الذين اعتبروا أن المساعدة التي تلقوها من اللجنة كانت إيجابية، حيث بلغت تلك النسبة ٨٥ في المائة فيما يخص التوقيت و ٩٢ في المائة فيما يخص النوعية. وواصلت شعبة الحسابات تقديم حسابات المعاملات المالية في الوقت المناسب وبشكل دقيق، فأدى ذلك إلى إصدار مراجعي الحسابات رأيا غير مشفوع بأي تحفظات بشأن كل من المجلدين الأول والثاني للبيانات المالية. وحُسّنت أحكام بوليصتي التأمين وشروطهما على نحو أدى إلى تعزيز استحقاقات المنظمة. وصدرت في الوقت المناسب جميع التقارير الشهرية إلى الدول الأعضاء، وقُدّمت جميع وثائق ما قبل الدورات المتعلقة بجدول

الأنصبة المقررة وتمويل أنشطة حفظ السلام بالامتثال التام للمواعيد النهائية لتقديم الوثائق. وحققت الخزانة معدلاً لعائد الاستثمارات تجاوز الرقم المحدد لمجمع الاستثمار بدولار الولايات المتحدة، مع تلبية جميع احتياجات العملاء من السيولة، وتجاوزت بذلك المعيار المرجعي.

التحديات والدروس المستفادة

في سياق التحضير لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية في عام ٢٠١٤، ركز المكتب عمله بشكل كامل على تنفيذ الخطة الموضوعة استنادا إلى حساب المخاطر، بالإضافة إلى خطة نشر نظام أوموجا، وضرورة تطبيق حلول انتقالية لتقديم التقارير المالية. ونظرا إلى الجدول الزمني الصارم، واصل المكتب العمل تحت الضغط الشديد لإنجاز المراحل المقررة والتقيّد بالمواعيد المحددة لهذين المشروعين التحويليين الرئيسيين، مع العمل في الوقت ذاته على تنفيذ برنامج عمله العادي.

معدل تنفيذ النواتج

٧٩٧ - تستند النتائج المذكورة أعلاه إلى تنفيذ ٩٩ في المائة من النواتج الـ ١ ٤٩١ الصادر بها تكليف والقابلة للقياس.

٧٩٨ - ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/66/6 (Sect. 29B)).

البرنامج الفرعي ألف
التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) سلامة الإدارة والرقابة الماليتين في المنظمة

٧٩٩ - أشارت الملاحظات التي أُبديت على الأمور المالية في إطار مراجعة الحسابات إلى مسائل طفيفة بوجه عام، وهذا ما يدل على تطبيق ضوابط مالية داخلية فعالة. وواصل مكتب المراقب المالي الاضطلاع بأنشطة الإدارة المالية الفعّالة من خلال تتبع توصيات مراجعة الحسابات الصادرة عن هيئات الرقابة، والقيام عن كثب برصد ممارسة تفويض الصلاحيات المالية للتأكد من إسناد هذه الصلاحيات لموظّفين من ذوي الكفاءات والخبرات المطلوبة، والعمل على أن تكون تفويضات وكالات التنفيذ واتفاقات البلدان المضيفة والاتفاقات الإطارية التي تبرمها الأمم المتحدة مستوفيةً للمعايير المالية المطلوبة للموافقة عليها، وأنها تُنفّذ وفقا للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة. وأسدى المكتب المشورة وقدّم المساعدة في

الوقت المناسب للإدارات والمكاتب المستفيدة من خدماته بخصوص تطبيق النظام المالي والقواعد المالية.

(ب) إدارة ودعم الموظفين والموارد المالية لبرنامج عمل مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات بصورة فعالة

٨٠٠ - جميع الطلبات المقدمة إلى مكتب المراقب المالي لاستعراضها والموافقة عليها قد تم تجهيزها وتسويتها و/أو توقيعها من المراقب المالي في غضون سبعة أيام عمل من يوم استلامها، متى كانت الطلبات كاملة ودقيقة وموافقة للإطار التنظيمي للمنظمة، ولا تحتاج إلى إدخال مزيد من التعديلات من قبل المكتب/الإدارة صاحبة الطلب. أما الطلبات المستعجلة فكانت تسويتها تتم أحياناً في يوم تسلمها.

(ج) تحسين السياسات المالية

٨٠١ - واصل مكتب المراقب المالي تحسين الخدمات التي يقدمها فيما يتعلق بالأمور المالية لمكاتب الأمانة العامة، والمكاتب الموجودة خارج المقر، وبعثات حفظ السلام. وتحضيرا لإصدار البيانات المالية على نحو يمتثل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، قدّم المراقب المالي مقترحات تعديلات على النظام المالي، ووافقت عليها الجمعية العامة. وبالإضافة إلى ذلك، واصل مكتب المراقب المالي تبسيط السياسات والمبادئ التوجيهية للعملاء بالتعاون الوثيق مع الإدارات والمكاتب.

العنصر ١
تخطيط البرامج والميزنة

(أ) اتخاذ الدول الأعضاء قرارات مستنيرة بشأن المسائل المتعلقة بالميزانية البرنامجية وميزانيات المحاكم الجنائية

٨٠٢ - ارتفعت النسبة المئوية لوثائق الميزانية المقدمة بحلول الموعد النهائي المحدد لها إلى ٧٩,٩ في المائة في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ مقارنة بنسبة ٧٢ في المائة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

(ب) إدارة الموارد الإجمالية للميزانية البرنامجية وميزانيات المحاكم الجنائية على نحو أفضل

٨٠٣ - واصلت شعبة تخطيط البرامج والميزانية رصد الميزانية البرنامجية وميزانيات المحاكم الجنائية. وأجريت عملية إعادة تحديد النفقات في سياق تقرير الأداء الثاني للأمين العام بشأن

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/68/628). وشكّل اتخاذ الجمعية العامة في نهاية عام ٢٠١٣ القرار المتعلق بالميزانيات، الذي نص على تقليص الموارد غير المتعلقة بالوظائف للالتزامات غير المصفاة بمبلغ ٤٠ مليون دولار، تحديا على صعيد إدارة الموارد بصفة عامة.

(ج) إدارة الموارد الخارجة عن الميزانية على نحو أفضل

٨٠٤ - ارتفع متوسط الوقت اللازم لإصدار المخصصات إلى ٤,٦ أيام، ويعكس ذلك، من جملة أمور، الزيادة في حجم المخصصات الصادرة.

(د) كفالة رضا العملاء عن التوجيه المقدم

٨٠٥ - أُجريت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ دراسة استقصائية بشأن رضا العملاء لتقييم نوعية الخدمات والتوجيهات المقدمة خلال فترة السنتين. وتقوم الشعبة بتحليل النتائج التي أرسلها العملاء، وتسعى بذلك إلى تحسين توفير الأدوات والوسائل والخدمات.

العنصر ٢

الخدمات المالية المتعلقة بعمليات حفظ السلام

(أ) تحسين عملية تقديم التقارير إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية والجمعية العامة والبلدان المساهمة بأفراد الشرطة والقوات لتمكينها من اتخاذ قرارات مستنيرة تماما بشأن المسائل المتصلة بحفظ السلام

٨٠٦ - خلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، بلغ عدد التقارير التي قُدّمت إلى إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات ضمن المواعيد المحددة (المنقحة) ٣٤ تقريرا من مجموع التقارير الـ ٣٧ الواجب تقديمها إلى دورتي الجمعية العامة السادسة والستين والسابعة والستين، أي بنسبة ٩٢ في المائة من المجموع؛ وقُدّمت ٣ تقارير، أو ٨ في المائة من المجموع، بعد الموعد المحدد، بسبب الحاجة إلى إجراء مشاورات موسّعة. وخلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، بلغ عدد التقارير التي قُدّمت إلى إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات ضمن المواعيد المحددة (المنقحة) ٣٨ تقريرا من مجموع التقارير الـ ٤٢ الواجب تقديمها إلى دورتي الجمعية العامة السابعة والستين والثامنة والستين، أي بنسبة ٩٠ في المائة من المجموع؛ وقُدّمت أربعة تقارير، أو عشرة في المائة من المجموع، بعد الموعد المحدد، بسبب الحاجة إلى إجراء مشاورات موسّعة. وواصلت شعبة تمويل عمليات حفظ السلام التنسيق بشأن متطلبات تقديم التقارير

مع إدارة الدعم الميداني وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات من أجل كفالة تقديم تقارير الميزانية والأداء بحلول المواعيد النهائية المتفق عليها لتقديم الوثائق.

(ب) تحسين كفاءة عمليات حفظ السلام وفعاليتها

٨٠٧ - في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، انخفضت مدّة الالتزامات المترتبة نظير تكاليف القوّات ووحدات الشرطة المشكّلة إلى أقل من ثلاثة أشهر بالنسبة لثماني عمليات من أصل إحدى عشرة عملية من عمليات حفظ السلام العاملة التي تُسدد لها مدفوعات نظير تكاليف القوّات ووحدات الشرطة المشكّلة. وسُدّدت تكاليف القوات ووحدات الشرطة المشكلة حتى آب/أغسطس ٢٠١٢ لبعثة واحدة (بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي)، وحتى شباط/فبراير ٢٠١٢ لبعثة واحدة (بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص)، وحتى أيلول/سبتمبر ٢٠١١ لبعثة واحدة (بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي) وحتى شباط/فبراير ٢٠١١ لبعثة واحدة (بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية). وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، انخفضت مدة الالتزامات المترتبة نظير تكاليف القوّات ووحدات الشرطة المشكّلة إلى أقل من ثلاثة أشهر بالنسبة لاثنتي عشرة عملية من أصل أربع عشرة عملية من عمليات حفظ السلام العاملة التي تُسدد لها مدفوعات نظير تكاليف القوّات ووحدات الشرطة المشكّلة. وسُدّدت تكاليف القوات ووحدات الشرطة المشكلة حتى آب/أغسطس ٢٠١٣ لبعثة واحدة (قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص) وحتى شباط/فبراير ٢٠١١ لبعثة واحدة (بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية). ولم تُجرَ أي دراسة استقصائية بشأن رضا العملاء لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

العنصر ٣

المحاسبة والاشتراكات والتقارير المالية

(أ) تحسين سلامة البيانات المالية

٨٠٨ - أصدر مراجعو الحسابات رأيا غير مشفوع بأي تحفظات فيما يتعلق بالبيانات المالية للأمم المتحدة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وعلاوة على ذلك، لم يتضمن التقرير المرحلي لمراجعة حسابات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ أي استنتاجات سلبية.

(ب) إنجاز المعاملات المالية في الوقت المناسب وبدقة

٨٠٩ - رغم الزيادة التي طرأت على مدفوعات منح التعليم فإن الأداء حافظ على نفس مستواه السابق.

(ج) بوالص التأمين التي تزيد استحقاقات المنظمة

٨١٠ - حُسّنت أحكام بوليصتي التأمين وشروطهما على نحو أدى إلى زيادة استحقاقات المنظمة.

(د) تقديم الوثائق اللازمة في حينها لتتخذ الدول الأعضاء قرارات مستنيرة بشأن المسائل المتصلة بجدول الأنصبة المقررة، وأساس تمويل أنشطة حفظ السلام، وحالة الاشتراكات

٨١١ - قُدّمت جميع وثائق ما قبل الدورات المتعلقة بجدول الأنصبة المقررة وتمويل أنشطة حفظ السلام بالامتثال التام للمواعيد النهائية لتقديم الوثائق. وأُصدرت أيضا جميع التقارير الشهرية في الوقت المناسب بصفة عامة، وأُعدّت الصيغ النهائية لتقارير نهاية السنة المالية بالتزامن مع تاريخ إقفال الحسابات.

العنصر ٤

خدمات الخزانة

(أ) مواصلة الإدارة الحصيفة للأموال

٨١٢ - تجاوز الأداء الرقم المحدد بالنسبة لمجمع الاستثمار بدولار الولايات المتحدة، مع تلبية جميع احتياجات العملاء من السيولة، وتجاوز بذلك أداء السوق مع مراعاة سياسات الخزينة المتبعة في الأمم المتحدة.

(ب) تحسين كفاءة نظام الدفع وأمنه

٨١٣ - أُجريت جميع العمليات الإلكترونية لتحويل الأموال، بما في ذلك عمليات رد مبالغ الضرائب المسددة إلى الولايات المتحدة، باستخدام نظام جمعية الاتصالات السلكية واللاسلكية بين المصارف على مستوى العالم (سويفت) ونظام غرفة المقاصة الآلية، وبذلك توقف الاعتماد على نظم الدفع المستقلة التابعة للمصارف.

العنصر ٥

دائرة عمليات المعلومات المالية

(أ) يُقدَّم الدعم بشكل تام إلى جميع النظم الحيوية لمكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات

٨١٤ - استطاعت دائرة عمليات المعلومات المالية رفع نسبة رضا العملاء إلى ٩٢,٥ في المائة في عام ٢٠١٢ مقارنة بنسبة ٩٠ في المائة في عام ٢٠١١. ولم تتعرض النظم خلال فترة السنتين لأي حوادث انقطاع غير مخطط لها.

الباب ٢٩ جيم

مكتب إدارة الموارد البشرية

الملامح البارزة لنتائج البرنامج

واصل مكتب إدارة الموارد البشرية العمل خلال فترة السنتين على إصلاح إدارة الموارد البشرية على النحو الذي أقرّته الجمعية العامة في قراراتها السابقة. ووُضعت سياسات جديدة بشأن إدارة التعيينات المستمرة والتعيينات المحددة المدة لتحسين الاتساق في إدارة عقود الموظفين على نطاق الأمانة العامة. ونُفّذت أيضا سياسات منقحة تتعلق باستخدام قوائم المرشحين المقبولين، والسفر في مهام رسمية، وإعانة الإيجار، والخبراء الاستشاريين، وفرادى المتعاقدين. وتحدد هذه السياسات تعليمات مُحدّثة وأكثر وضوحا. وجرى توظيف ٨٥ شخصا عقب الامتحان الأول لبرنامج الأمم المتحدة لتوظيف الفنيين الشباب، وساهم ذلك في بلوغ أهداف المنظمة فيما يتعلق بالدول الأعضاء غير الممثلة أو الممثلة تمثيلا ناقصا. وأُحرز تقدم فيما يتعلق بتخفيض متوسط عدد الأيام التي يستغرقها التوظيف. وواصلت شعبة الخدمات الطبية تنفيذ برامجها الرامية إلى تعزيز الصحة، وتعاونت في بعض منها مع السلطات الصحية في مدينة نيويورك، مع مراعاة بيئة عمل الموظفين، ومتطلبات العمل، والحالة الصحية الفردية. وبدأ قسم نظم معلومات الموارد البشرية في استخدام أداة لإصدار إشعارات استلام مرقمة (iNeed) من أجل إدارة المسائل المتصلة بنظم الموارد البشرية. وسمح هذا النظام بتحسين قدرة موظفي مكتب المساعدة الفنية على التعامل مع طلبات المساعدة الواردة وتقليص الوقت اللازم للاستجابة لها.

التحديات والدروس المستفادة

يجب أن تتواصل الجهود الرامية إلى تحديد سياسات وإجراءات الموارد البشرية التي تفتقر إلى الاتساق وذلك بهدف تحقيق المواءمة فيما بينها، ومنها، على سبيل المثال، في المجالات المتعلقة بترتيبات العمل المرنة وتوظيف الموظفين الوطنيين. وفيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة لتوظيف الفنيين الشباب، تقتضي الضرورة توسيع عرض النطاق الترددي لنظام إنسبيرا على الإنترنت لاستيعاب العدد المتزايد من مقدمي طلبات الترشيح. وللتخفيف من عبء العمل، خُصصت فترة مُطوّلة لتقديم الطلبات لامتحان عام ٢٠١٣، وبناء على الدروس المستفادة من امتحانات التوظيف التنافسية الوطنية اتبع في الامتحان العام نظام الأسئلة المتعددة الخيارات بهدف خفض التكاليف والإسراع بعملية التصنيف. وأجرت شعبة الخدمات الطبية في عام ٢٠١٣ استعراضا لاستراتيجيتها واتخذت مبادرات تهدف إلى تقديم خدماتها بصورة أفضل وأسرع وأكفأ. ووجدت الشعبة ثغرات في مجال الاستجابة لحالات الطوارئ الطبية واقترحت حلولا سيجري عرضها على أعضاء الفريق العامل المشترك بين الإدارات المعني بدعم الناجين والأسر المتضررة.

معدل تنفيذ النواتج

٨١٥ - تستند النتائج المذكورة أعلاه إلى تنفيذ ٩٧ في المائة من النواتج الـ ٣٠٢ الصادر بها تكليف والقابلة للقياس.

٨١٦ - ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/66/6 (Sect. 29C)).

التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) تحسين إدارة الموارد البشرية، مع أخذ احتياجات المنظمة والموظفين في الاعتبار لتمكينها من الوفاء بالولايات التي تكلفها بها الدول الأعضاء

٨١٧ - قام مكتب إدارة الموارد البشرية بإصدار أو تعديل ٢٢ نشرة من نشرات الأمين العام، والتعليمات الإدارية والمبادئ التوجيهية خلال فترة السنتين، وذلك بهدف توضيح السياسات والممارسات المتعلقة بالموارد البشرية، ولا سيما فيما يتعلق بالترتيبات التعاقدية الجديدة ومواءمة شروط الخدمة في إطار إصلاح إدارة الموارد البشرية.

(ب) إدارة برنامج العمل بفعالية

٨١٨ - قاد المكتب بفعالية جهود الإصلاح وتعاوَنَ مع المكاتب الأخرى لتحقيق هدفه المتمثل في التحسين المتواصل للسياسات والممارسات والبرامج المتعلقة بالموارد البشرية. وأُعدت معظم التقارير المقدمة عن الموارد البشرية إلى الجمعية العامة في الوقت المناسب. وبلغ عدد التقارير التي قدمت في الموعد النهائي المحدد أو قبل حلوله ١٢ تقريرا من مجموع عدد التقارير المطلوبة البالغ ١٤ تقريرا. وأُديرت الموارد المخصصة للمكتب بفعالية لتحقيق النتائج المتوقعة.

العنصر ١

السياسات

(أ) تحسين تنفيذ سياسات الموارد البشرية حسب الإدارات/المكاتب

٨١٩ - إن التغييرات التي أُجريت على السياسة العامة المتعلقة باستخدام قوائم المرشحين المقبولين بموجب نظام اختيار الموظفين أتاحت للموظفين الذين كان يُحتمل لولا ذلك أن يتجاوزوا الفترة القصوى لمدة البقاء في القائمة، مواصلة البقاء في القائمة إلى أجل غير مسمى، وأمكن بذلك كفالة السماح للأمانة العامة، ولا سيما البعثات الميدانية، بالوصول إلى مجموعة أوسع من المرشحين المؤهلين بهدف الإسراع في شغل الوظائف الشاغرة. ووُضعت سياسات جديدة بشأن إدارة التعيينات المستمرة والتعيينات المحددة المدة لتحسين الاتساق في إدارة عقود الموظفين على نطاق الأمانة العامة. ونُفّذت أيضا سياسات منقحة تتعلق بالسفر في مهام رسمية، وإعانة الإيجار، والخبراء الاستشاريين وفرادى المتعاقدين، وتنص على تعليمات مُحدّثة وأوضح تهدف إلى تحسين تنفيذ الإدارات والمكاتب لتلك السياسات.

(ب) تحسين عملية تجهيز قضايا الطعون والقضايا التأديبية

٨٢٠ - خلال فترة السنتين، قُدمت في الوقت المناسب جميع رُدود المدعى عليهم على طلبات الطعن. وفي الحالات التي تعذّر فيها على المكتب، بسبب الصعوبات التقنية، تقديم رد في غضون ٣٠ يوما، طُلبت مُهل إضافية من محكمة المنازعات ووافقت المحكمة على منحها. وفيما يتعلق بالمسائل التأديبية، شُرع في اتخاذ إجراءات في غضون ٩٠ يوما بالنسبة لجميع القضايا المحالة إلى مكتب إدارة الموارد البشرية لاتخاذ إجراء بشأنها. وارتفعت نسبة الردود المقدمة في الوقت المناسب إلى ١٠٠ في المائة خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ مقارنة بنسبة ٩٥ في المائة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

(ج) تحسين مواءمة سياسات الموارد البشرية فيما بين مؤسسات النظام الموحد للأمم المتحدة

٨٢١ - أدى انخفاض عدد المسائل غير المتسقة فيما بين مؤسسات النظام الموحد للأمم المتحدة إلى مزيد من الإنصاف في معاملة الموظفين، وتحسين الاتساق في الممارسات المتعلقة بالموارد البشرية، وإرساء سياسة مشتركة بشأن نقل الموظفين أو انتدابهم أو إعارتهم في النظام الموحد. ويلزم مواصلة الجهود الرامية إلى تحديد المسائل غير المتسقة المتعلقة بالموارد البشرية، ومواءمة السياسات والممارسات المتعلقة بالموارد البشرية، لا سيما فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بالموارد البشرية في مراكز العمل الميدانية.

العنصر ٢

التخطيط الاستراتيجي والتوظيف

(أ) تحسين نظام توظيف وتنسيب وترقية أفضل الموظفين تأهيلا وكفاءة، وتيسير تحقيق المزيد من التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين

٨٢٢ - بدأ العمل بنجاح في عام ٢٠١١ على تنفيذ برنامج الأمم المتحدة لتوظيف الفنيين الشباب الذي حل محل امتحانات التوظيف التنافسية الوطنية. وجرى الامتحان الأول في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وجرى تقييم الإجابات وإجراء المقابلات مع المرشحين الناجحين في النصف الأول من عام ٢٠١٢. وتم تنسيب ستين موظفا قبل نهاية عام ٢٠١٣. ونجح ١٠٤ مرشحين في امتحان عام ٢٠١٢، وجرى حتى الآن تنسيب ٢٥ منهم. وفي حين أن عدد الدول الأعضاء غير الممثلة والممثلة تمثيلا ناقصا قد ارتفع نتيجة لقرار اتخذته الجمعية العامة بشأن نظام النطاقات المستصوبة، فإن برنامج الأمم المتحدة لتوظيف الفنيين الشباب قد نجح في المساهمة في بلوغ أهدافه. وعلاوة على ذلك، أُحرز تقدم على صعيد تخفيض متوسط عدد الأيام التي يستغرقها التوظيف، لا سيما في ضوء بدء تشغيل نظام ''إنسبيرا''. وأمكن في الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٣ تحقيق تخفيض مطرد في عدد الأيام.

(ب) تعزيز حصول الدول الأعضاء على البيانات المفيدة ذات الصلة بالموارد البشرية

٨٢٣ - أصبحت البيانات ذات الصلة بالموارد البشرية متاحة إلكترونيا عبر بوابة ''HR Insight''. وفي عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، تناقص تواتر الطلبات على البيانات بفضل الخدمة الذاتية التي تتيحها هذه الأداة. وجاءت إتاحة الحصول على البيانات إلكترونيا عبر بوابة ''HR Insight'' نتيجة للدروس المستفادة حيث وجدت الأمانة العامة أن طلبات مماثلة كانت ترد من العديد من الدول الأعضاء.

(ج) تحسين تخطيط القوة العاملة في مجال الموارد البشرية

٨٢٤ - ساعد نظام قياس النتائج في مجال إدارة الموارد البشرية الإدارات على رصد الجدول الزمني لعمليات التوظيف التي تجريها والأهداف المحددة لها فيما يخص تحقيق التوازن بين الجنسين والتمثيل الجغرافي. وستكون وحدة إدارة الوظائف جزءا من نظام أوموجا، حيث يمكن أن تساعد الأداة في تقديم معلومات أفضل في مجال الإدارة لدعم تحسين تخطيط الموارد البشرية للقوة العاملة.

(د) الامتثال للسلطة المفوضة في إدارة الموارد البشرية

٨٢٥ - واصلت جميع الإدارات والمكاتب العمل على التقيد بمعايير محددة في ممارسة السلطات المفوضة بها في مجال إدارة الموارد البشرية. وعلاوة على ذلك، فإنها تبلّغ عن نتائجها عن طريق نظام قياس النتائج في مجال إدارة الموارد البشرية الذي يستعرضه مجلس الأداء الإداري مرتين سنوياً. وتم تحسين نظام قياس النتائج في مجال إدارة الموارد البشرية بهدف قياس العوامل بفعالية وكفاءة على نحو يمنح رؤساء الإدارات القدرة على تتبع التقدم الذي يحرزونه على صعيد عدد من المؤشرات الرئيسية بما في ذلك اختيار المرشحين من الدول الأعضاء غير الممثلة والممثلة تمثيلا ناقصا والتوازن بين الجنسين فضلا عن الإطار الزمني لعمليات اختيار المرشحين.

(هـ) تيسير التنقل الطوعي وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة

٨٢٦ - جرى في عام ٢٠١٢ تعليق العمل بالبرامج التي تهدف إلى زيادة التنقل، بما في ذلك برنامج المبادرة الطوعية للتبادل بين الشبكات الوظيفية (VINES)، لتمكين المكتب من التركيز على وضع برنامج التنقل المنظم، الذي كان قد تقرر تنفيذه للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ بعد نظر الجمعية العامة في هذا الأمر. وكان من المتوقع أن تتخذ الجمعية العامة قرارا في هذا الشأن في دورتها المستأنفة في آذار/مارس ٢٠١٣. ورغم ذلك، أُجّل اتخاذ القرار إلى الدورة الرئيسية لعام ٢٠١٣، ثم أُجّل مجددا إلى آذار/مارس ٢٠١٤.

العنصر ٣

خدمات التعلم والتطوير والموارد البشرية

(أ) تحسين قدرة الموظفين الحاليين على تنفيذ الولايات

٨٢٧ - في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، شارك ٥٧ ٥٠٠ موظف من موظفي الأمانة العامة في الدورات التدريبية والبرامج الأخرى لتنمية قدرات الموظفين، التي ساعدتهم على تحسين

قدراتهم على الاضطلاع بولايات الأمم المتحدة. وواصلت شعبة التعلم والتطوير وشؤون الموارد البشرية تطوير الطرق التي تسمح بزيادة عدد الموظفين الذين يستطيعون الاستفادة من برامجها. وثمة برامج تدريبية عديدة كانت تقدم في السابق بصورة شخصية إلى مجموعات صغيرة من المشاركين، وتم تحويلها إلى وحدات للتعلم الذاتي على شبكة الإنترنت ويمكن للموظفين الاستفادة منها الآن في جميع أنحاء العالم. وعزز المكتب أيضا استخدامه لطرائق التعلم الإلكتروني الأخرى، مثل الدورات التدريبية باستخدام نظام وييكس (WebEx) الذي يصل بين المدرب والموظفين في أماكن مختلفة عبر الإنترنت بواسطة وسائل الحوار بالصوت و/أو بالفيديو.

(ب) تحسين بيئة العمل

٨٢٨ - قامت شعبة التعلم والتطوير وشؤون الموارد البشرية، بالتعاون مع دائرة التدريب المتكامل التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام وشعبة الموظفين الميدانيين في إدارة الدعم الميداني، بصياغة استراتيجية جديدة للتعلم والدعم الوظيفي بهدف تحسين بيئة عمل الموظفين عن طريق تحسين دعم خيارات التعلم المتاحة لهم. وتهدف الاستراتيجية الجديدة إلى زيادة عدد الموظفين الذين يتلقون التدريب؛ وكفالة أن تدعم خيارات التدريب الولايات التي كلفت بها الأمم المتحدة؛ وتحسين التنسيق على صعيد تصميم وتنفيذ البرامج التدريبية فيما بين المكاتب الرئيسية التي تقدمها. وفي الوقت نفسه، استمر المكتب في تحسين مقترحه بشأن تنقل الموظفين، الذي يهدف إلى زيادة الفرص المتاحة للموظفين لتغيير الوظائف، بما في ذلك بين الفئات المهنية ومراكز العمل كافة. والتنفيذ الكامل مرهون بموافقة الجمعية العامة.

العنصر ٤

الخدمات الطبية

(أ) تحسين خدمات الرعاية الصحية المقدمة للموظفين، بما في ذلك توفير الخدمات الطبية العاجلة والفعالة لمواجهة الحوادث والأمراض في أماكن العمل

٨٢٩ - بحسب نتائج دراسة استقصائية أُجريت على الإنترنت، أعرب ٩٤,٥ في المائة من عملاء شعبة الخدمات الطبية الذين يزورون العيادات دون موعد مسبق عن رضاهم عن خدمات الرعاية الصحية التي تقدمها الشعبة. واستطاعت الشعبة خفض متوسط وقت انتظار العملاء الزائرين للعيادات دون موعد مسبق إلى ٥,٦٨ دقائق في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ مقابل ٦,٤٦ دقائق في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وقدمت الشعبة خلال فترة السنتين الخدمات التالية: ٣ ٢٨٢ فحصا طبيا؛ و ١ ٨٧٢ استشارة طبية بواسطة الأطباء والاستشاريين

الطبيين؛ و ٢٧ ٩٤٢ استشارة بواسطة الممرضات؛ و ١٠ ٨٠١ عملية تطعيم؛ و ٢ ٩٤٩ عملية تخطيط للقلب؛ و ٣ ٩٠٤ فحوص مختبرية و ٥٤٦ فحصا بالأشعة. وواصلت الشعبة تقديم المشورة التقنية بشأن مختلف المسائل المتعلقة بالصحة العامة، وشمل ذلك جملة أمور منها المشاركة في فرقة العمل المعنية بالكوليرا التي شكّلها أمين العام. وقدمت الشعبة أيضا المشورة التقنية إلى برنامج الأمم المتحدة للرعاية (UN CARES) بشأن طائفة من المسائل ذات الصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بما في ذلك إجراء الفحوص والإبلاغ في الميدان، وتزويد الموظفين بمجموعة لوازم العلاج الوقائي بعد التعرض للفيروس. وواصلت الشعبة بناء القدرات لمواجهة حوادث الإصابات الجماعية في مراكز العمل التي تنطوي على درجة عالية من الخطر، من خلال الزيارات الميدانية، والتدريب الجماعي، وتمارين المحاكاة، وتوفير معدات الاستجابة لحالات الطوارئ.

(ب) زيادة وعي الموظفين بالقضايا الصحية

٨٣٠ - خلال فترة السنتين، نفذت الشعبة برامجها لتعزيز الصحة، وتعاونت في بعض منها مع السلطات الصحية في مدينة نيويورك، ونسقت مشاركة الموظفين في عدد من المناسبات المختلفة التي نُظمت بهدف جمع الأموال، مثل المسير لدعم جهود مكافحة الإيدز وسرطان الثدي. وواصلت الشعبة إرسال رسائل تذكيرية إلكترونية شهرية للموظفين الذين يجب عليهم أخذ لقاحات التهاب الكبد الوبائي من الفئتين ألف وباء. وفي إطار البرنامج التدريبي التوجيهي للموظفين الجدد، تلقى ٤٠٥ موظفين جدد تدريبا على مبادئ التوعية للصحة المهنية. وواصلت الشعبة تقديم المشورة الصحية، وإجراء تقييمات منتظمة بشأن هندسة بيئة عمل الموظفين في أماكن عملهم، وأجرت بذلك ما مجموعه ٢٤٣ عملية تقييم لهندسة بيئة العمل في محطات العمل. وفي عام ٢٠١٢، أُعدّ برنامج جديد مبسّط لتقييم هندسة بيئة العمل لجميع الموظفين، وشمل إعداد مجموعة معيارية للتقييم الذاتي، ونُظمت محاضرات في فترة الغداء للتعريف بهندسة بيئة العمل شارك فيها ١٦٥ موظفا.

العنصر ٥

نظم معلومات الموارد البشرية

(أ) تعزيز نظم تكنولوجيا معلومات الموارد البشرية

٨٣١ - بدأ قسم نظم معلومات الموارد البشرية في استخدام أداة لإصدار إشعارات استلام مرقمة (iNeed) من أجل إدارة المسائل المتصلة بنظم الموارد البشرية، ولا سيما نظام المعلومات الإدارية المتكامل (IMIS) ونظام ''انسبيرا''. وسمح هذا النظام بتحسين قدرة

موظفي مكتب المساعدة الفنية على التعامل مع حجم طلبات المساعدة الواردة وأدى إلى تقليص الوقت اللازم للاستجابة للمستخدمين.

الباب ٢٩ دال
مكتب خدمات الدعم المركزية

الملامح البارزة لنتائج البرنامج

استطاع مكتب خدمات الدعم المركزية خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ تقديم الخدمات بنوعية محسّنة وفي الوقت المناسب. وفي ما يتعلق بإدارة المرافق، أُنجزت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ المرحلة الأولى من الاستعراض الاستراتيجي للمرافق بهدف إعداد توقعات بشأن المرافق التي تحتاج إليها المكاتب الموجودة خارج المقر على مدى السنوات العشرين القادمة. وعلاوة على ذلك، أُجريت دراسات بشأن الاحتياجات الطويلة الأجل المتعلقة بأماكن العمل في المقر، فضلا عن أماكن العمل المرنة، وقُدّمت إلى الهيئات التشريعية. وفي مجال السفر، أمكن الحفاظ على معدل متوسط قدره ٢٩ في المائة من الوفورات في تكاليف السفر الجوي وذلك نتيجة للمفاوضات الناجحة مع شركات الطيران المختلفة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن سياسة شراء التذاكر قبل ١٦ يوما من السفر عززت قدرة المنظمة على الاستفادة من تخفيضات الشراء المسبق. وواصل قسم إدارة المحفوظات والسجلات توفير التوجيهات والمشورة المحددة لوضع سياسة عامة بشأن حفظ السجلات، وتعاون مع الوحدة المعنية باستمرارية تصريف الأعمال لإدماج برنامج الحفاظ على السجلات المهمة في خطة استمرارية تصريف الأعمال في المقر. وحقق قسم الخدمات الخاصة هدفه المحدد بـ ٩٠ في المائة من رضا العملاء عن خدمات البريد والحقيبة الدبلوماسية. وواصلت شعبة المشتريات تعزيز مستوى المنافسة الدولية من خلال توحيد جميع قواعد بيانات البائعين في قاعدة بيانات واحدة للأمانة العامة بأسرها.

التحديات والدروس المستفادة

نظرا للضرر الكبير الذي ألحقته العاصفة ساندي بمباني الأمم المتحدة، بدا بوضوح أن ثمة حاجة إلى العمل على التأهب للكوارث وإمكانية الاستجابة لها من أجل التخفيف من المخاطر المماثلة في المستقبل. وفيما يتعلق بالدروس المستفادة من عمليات النقل التي جرت في سياق المخطط العام لتجديد مباني المقر، يحتاج قسم إدارة المحفوظات والسجلات إلى استحداث وحدات وأدوات للتعليم التفاعلي عبر شبكة الإنترنت بهدف تعزيز خدماته التدريبية والاستشارية. وفي مجال السفر، طرأت

زيادة على عدد الرحلات ذات المسارات المعقدة، وشكل ذلك على الدوام عائقا أمام إمكانية تطبيق الأسعار التي تم التفاوض بشأنها، ولا سيما في الحالات التي تطلبت إجراء الحجز عن طريق الجمع بين شركات/تحالفات مختلفة في رحلتي الذهاب والإياب. ورغم أن سياسة السفر الجديدة أتاحت خيارات تسمح باتباع مسارات أكثر تنوعا بهدف تقليل التكاليف إلى أدنى حد، إلا أنها أضافت عبئا كبيرا على موارد البرنامج المحدودة أصلا. ولمواجهة التحديات التي يواجهها البائعون لدى المشاركة في عملية الشراء، عزز البرنامج الفرعي الدعم المقدم لهم عن طريق تنظيم حلقات دراسية للأعمال وفي أثناء عملية تسجيل البائعين.

معدل تنفيذ النواتج

٨٣٢ - يمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/66/6 (Sect. 29D)).

التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) إدارة برنامج العمل على نحو فعال

٨٣٣ - إن مكتب خدمات الدعم المركزية قد نجح فعلا في تحقيق أهدافه المتمثلة في تأمين الدعم بكفاءة وفعالية للبرامج الفنية في مجالات الشراء وإدارة المرافق والمحفوظات وعمليات البريد وإدارة السجلات وإدارة الأنشطة التجارية. وبيّنت نتائج الدراسة الاستقصائية أن ٩٢,٣٤ في المائة من العملاء قد ذكروا أن الخدمات قدّمت في الوقت المناسب، وتجاوز المكتب بذلك الهدف البالغ ٨١ في المائة.

(ب) الالتزام بصورة أفضل بمواعيد تقديم الوثائق

٨٣٤ - في عام ٢٠١٢، قُدّمت خمسة تقارير من مجموع التقارير الستة بحلول المواعيد النهائية المقررة لها، أي ما يعادل ٨٣,٣٣ في المائة من وثائق ما قبل الدورة، وتم بذلك تجاوز الهدف المحدد. وفي عام ٢٠١٣، بلغت النسبة المئوية النهائية ٦٩,٢٣ في المائة بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ويعزى انخفاض الرقم عما كان متوقعا إلى التأخير في تقديم ٣ تقارير من أصل ٧ تقارير مقدمة في عام ٢٠١٣.

البرنامج الفرعي ٤
خدمات الدعم

العنصر ١
المرافق والخدمات التجارية

(أ) تحسين نوعية خدمات المرافق والبث الإذاعي وتقديمها في الوقت المناسب

٨٣٥ - على الرغم من آثار العاصفة ساندي وعبء العمل الإضافي الناجم عن إعادة شغل مبنى الأمانة العامة بعد إنجاز المخطط العام لتجديد مباني المقر، قُدِّمت إلى العملاء خدمات إدارة المرافق بتعزيز النوعية وحسن التوقيت، حيث أمكن تلبية ٦٥ في المائة من جميع أوامر العمل ذات الصلة في الوقت المناسب. وأشارت بيانات الدراسة الاستقصائية إلى ارتفاع معدل رضا العملاء حيث إن أكثر من ٩٠ في المائة من المجيبين أعربوا عن رضاهم عن حسن توقيت الخدمات المقدمة، ومستوى معرفة الموظفين المكلفين بمعاملة طلباتهم، ونوعية الخدمات المنجزة.

(ب) تحسن إدارة الممتلكات في الخارج

٨٣٦ - بدأت في أيار/مايو ٢٠١٢ المرحلة الأولى من الاستعراض الاستراتيجي للمرافق بهدف إعداد توقعات بشأن المرافق التي تحتاج إليها المكاتب الموجودة خارج المقر على مدى السنوات العشرين القادمة، وأُنجزت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وتواصلت المرحلة الثانية، وهي مرحلة جمع البيانات من المكاتب الموجودة خارج المقر، ويُنتظر إنتهاؤها في موعد الإنجاز المتوقع الذي حُدّد بمطلع عام ٢٠١٤. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ٨٥ في المائة من المكاتب الموجودة خارج المقر أنجزت مشاريع ميزانيات معيارية بشأن المرافق للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، وشملت أهدافا تنظيمية وصيغة موحدة لإصدار تقديرات الميزانية.

(ج) تحقيق وفورات في تكاليف السفر لفائدة المنظمة

٨٣٧ - وفَّر البرنامج الفرعي خدمات السفر الفعالة من حيث التكلفة عن طريق التفاوض مع نحو ٤٢ شركة طيران كبرى. وحقق البرنامج الفرعي هدفه المتمثل في تحقيق ٢٩ في المائة من الوفورات في التكاليف قياسا على التكلفة الكاملة المطبقة للسفر في مهام رسمية. وشملت الإنجازات الرئيسية خلال فترة السنتين النجاح في تنفيذ سياسة السفر المنقحة الواردة في الوثيقة ST/AI/2013/3؛ والنجاح المتواصل على صعيد تشكيلة الخدمات المختلطة لوكالات السفر؛ وإطلاق أداة جديدة للحجز عن طريق الإنترنت وإجراء التدقيقات قبل الرحلة بهدف

تعزيز الرصد المستمر لجميع التذاكر الصادرة والتدقيق فيها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ٦٠ في المائة من رحلات السفر الجوي جرت بالامتثال لسياسة شراء التذاكر قبل ١٦ يوما من السفر، وعزز ذلك قدرة المنظمة على تحقيق قدر كبير من التخفيضات الناجمة عن الشراء المسبق. وواصل البرنامج الفرعي رصد أداء أسطول المركبات في مقر الأمم المتحدة من خلال استخدام التقارير المعدة استنادا إلى وسائل الرصد الإلكترونية (نظام مراقبة حركة السيارات) لكفالة الامتثال لقوانين المرور في البلد المضيف من أجل السلامة على الطرق، وأبرم عقد صيانة تُستخدم بموجبه بطاقات خاصة بالأسطول لشراء الوقود وإصلاح المركبات.

(د) إدارة حفظ السجلات بالأمانة العامة على نحو فعال

٨٣٨ - تركز التقدم المحرز في الفترة المشمولة بالتقرير على عمليات النقل المرتبطة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر، وتقديم التوجيه والمشورة بصورة محددة إلى الإدارات والمكاتب التي تأثرت بذلك. وأُجري أيضا تحليل كمي كامل لتجنب التكاليف استنادا إلى التخلص من السجلات الورقية غير المستخدمة. وساهم البرنامج بخبراته في وضع سياسة عامة بشأن التوقيع الرقمي وحفظ السجلات السمعية البصرية وصونها، وتعاون مع الوحدة المعنية باستمرارية تصريف الأعمال لإدماج برنامج الحفاظ على السجلات المهمة في خطة استمرارية تصريف الأعمال في المقر. وركز البرنامج في الأشهر الستة الأخيرة من فترة السنتين على تقديم خدمات استشارية بشأن حفظ السجلات إلى مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وإدارة شؤون الإعلام، فيما يتعلق بوضع خطط تصنيف الملفات والجداول الزمنية للاحتفاظ بالسجلات، وقد استُخدمت في تنفيذ نظام UniteDocs وقدمت مساهمة كبيرة في المبادرة الرقمية في الأمانة العامة.

(هـ) أداء خدمات البريد والحقيبة الدبلوماسية بكفاءة وفعالية

٨٣٩ - حقق البرنامج الفرعي خلال فترة السنتين هدفه المتمثل ببلوغ نسبة ٩٠ في المائة في رضا العملاء عن خدمات البريد والحقيبة الدبلوماسية. وحسّن البرنامج الفرعي إجراءات العمل، وتخلى عن المعاملات الورقية اليدوية، وعزز تقديم الخدمات في موعدها وإمكانية التتبع الآني للشحنات باستخدام الشفرة العمودية ونظام التعقب، ونجح في بدء استخدام الشفرة العمودية ونظام التعقب في مكتب الأمم المتحدة في كل من نيروبي وجنيف. وواصل البرنامج مواءمة العمليات التشغيلية للبريد والحقيبة الدبلوماسية من أجل تحقيق مزيد من الفعالية والكفاءة. وبالإضافة إلى ذلك، واصل البرنامج مواءمة العمليات التشغيلية لتحقيق

مزيد من الفعالية والكفاءة على الرغم من العودة إلى اتباع العديد من العمليات يدويا عقب نقل مكان العمل بسبب العاصفة ساندي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

العنصر ٢

خدمات الشراء

(أ) تقديم خدمات شراء تفي بالكامل بمتطلبات خطط الاقتناء

٨٤٠ - خلال فترة السنتين، أرسلت شعبة المشتريات استبيانات إلى ٨٨١ ٥ من مقدمي طلبات الشراء لتقييم مدى رضاهم عن خدمات الشراء. وارتفعت النسبة المئوية للمجيبين على الاستقصاء الذين أعربوا عن رضاهم عن خدمات المشتريات من ٩٧,٥ في المائة إلى ٩٨ في المائة، وفقاً للهدف المحدد لفترة السنتين. ومع تنفيذ مؤشرات الأداء الرئيسية، باتت شعبة المشتريات قادرة الآن على تتبع أدائها على أساس فصلي. ونجح البرنامج الفرعي في بلوغ الهدف المتمثل في خفض الوقت المتوسط لتجهيز عمليات الشراء إلى ١٨ أسبوعا في فترة السنتين، واستطاع مواصلة تخفيضه إلى ١٠,٨ أسابيع. وبالإضافة إلى ذلك، استطاعت شعبة المشتريات، عبر عقد جلسات فعالة لاستخلاص المعلومات، خفض عدد قضايا الشكاوى المقدمة من البائعين إلى مجلس استعراض منح العقود إلى ١٢ قضية مقابل ٣٠ قضية خلال فترة السنتين الماضية، وتجاوزت بذلك فعليا الهدف المحدد لأدائها الذي نص على خفض العدد إلى ٢٥ شكوى في فترة السنتين.

(ب) تعزيز مستوى المنافسة الدولية

٨٤١ - على إثر عملية تعاونية جرت بتوجيه من شعبة المشتريات وشملت موظفين من مختلف مكاتب الأمم المتحدة في شتى المواقع، تمت تنقية مختلف قواعد بيانات البائعين المستخدمة في المكاتب المختلفة وتوحيدها لدعم نشر نظام أوموجا. ونتيجة لذلك، بلغ عدد البائعين المؤهلين الذين يمكن دعوتهم للمشاركة في العطاءات ١٠ ٠٤٠ بائعا من مختلف مناطق العالم، أي أعلى بنسبة ٥٠ في المائة تقريبا من العدد المستهدف البالغ ٦ ٧٥٠ بائعا لفترة السنتين.

(ج) تحسين الامتثال لسياسات الشراء وإجراءاته وأفضل الممارسات المتعلقة به

٨٤٢ - استطاعت شعبة المشتريات خفض عدد النتائج السلبية لمراجعة الحسابات من ١١٠ إلى ٣٧ (٣١ من مجلس مراجعي الحسابات و ٦ من مكتب خدمات الرقابة الداخلية). وجاء عدد النتائج والتوصيات المتعلقة بها أقل من العدد المقدّر بـ ١٠٠ لفترة السنتين، وذلك

نتيجة للجهود المتواصلة التي تبذلها شعبة المشتريات من أجل تطوير وتعزيز ضوابطها الداخلية امتثالا لدليل المشتريات، والنظام المالي والقواعد المالية، والإجراءات الأخرى المطبقة في الأمم المتحدة، وكذلك التقيّد بالملاحظات التي تقدمها هيئات الرقابة الخارجية، والتدريب الإلزامي الذي تفرضه شعبة المشتريات على جميع موظفي المشتريات.

(د) تحسين سبل وصول البائعين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى عمليات الشراء في الأمم المتحدة وتحسين مشاركتهم فيها

٨٤٣ - ارتفع العدد الإجمالي للبائعين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، الذين يشاركون في عمليات الشراء في الأمم المتحدة، من ٥٧٠ إلى ٢٦٧ ١، ويمثل ذلك ضعف الهدف المحدد لفترة السنتين وقدره ٦٣٠ بائعا. ويعزو البرنامج الفرعي هذا الإنجاز إلى النجاح في تنظيم حلقات دراسية عن الأعمال في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، فضلا عن الجهود المتواصلة التي يبذلها بهدف تبسيط عملية تسجيل البائعين المهتمين بهذا الأمر والمساعدة العملية المقدمة لتسجيل البائعين في مكتب المشتريات الإقليمي.

الباب ٢٩ هاء
الإدارة، جنيف

الملامح البارزة لنتائج البرنامج

واصل مكتب الأمم المتحدة في جنيف خلال فترة السنتين توفير الخدمات التنظيمية والإدارية وغيرها من خدمات الدعم بكفاءة إلى البرامج الفنية للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية التي تتخذ من جنيف مقرا لها. وأُحرز تقدم على صعيد تيسير الفعالية والكفاءة في أداء المكتب فيما يتعلق بالإدارة المالية ورصد الالتزامات غير المصفاة، وإدارة مرافق المكاتب والمؤتمرات، وإدارة الأصول، والسفر والنقل، وخدمات البريد والحقيبة الدبلوماسية. وتوصلت دائرة المشتريات أيضا إلى تحسين الأداء من خلال إنشاء عدد كبير من العقود الطويلة الأجل بهدف تقليص مهل الشراء. وبُذلت الجهود لتحسين عمليات تقديم العطاءات في إطار مجموعة أنشطة المشتريات المشتركة ومنصة تبادل المعلومات المشتركة. وجرى تحسين العديد من اتفاقات مستوى الخدمات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو إبرامها مع إدراج خدمات ذات قيمة أعلى. ووسّع المكتب بقدر كبير نطاق العروض التي يقدمها من حيث توفير حواسيب افتراضية وتوفير وتجهيز خدمة ”واي فاي“

لاسلكية للاتصال بالإنترنت. وحسّنت مكتبة الأمم المتحدة في جنيف خدماتها التي شملت الوصول عن بعد إلى الموارد الإلكترونية، وتوفير أدوات بحث إضافية ومجموعات جديدة مثل أجزاء من مكتبة برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وبالإضافة إلى ذلك، كثّفت المكتبة جهود التوعية من خلال توفير منبر للتبادل الثقافي والفكري.

التحديات والدروس المستفادة

سيتواصل بذل الجهود في مجال اتفاقات مستوى الخدمات، التي ثبت أن توقيعها والتفاوض عليها بأثر رجعي كان بالغ الصعوبة. وقام المكتب خلال فترة السنتين بتحسين نماذج الوثائق وعمل على تحديد نموذج تسعير يتسم بدرجة أعلى من التوحيد بهدف تيسير التوقيع على اتفاقات مستوى الخدمة مع عملائه من الكيانات. وفي مجال الموارد البشرية، يعزى السبب الرئيسي للانخفاض في مؤشر التنقل إلى وقف العمل ببرنامج التنقل الطوعي. ومن المحتمل أيضا أن يكون غياب التيقن من نتائج المناقشات النهائية المتعلقة بإطار التنقل الجديد قد ساهم أيضا في انخفاض مؤشر التنقل.

معدل تنفيذ النواتج

٨٤٤ - تستند النتائج المذكورة أعلاه إلى تنفيذ ١٠٠ في المائة من النواتج الـ ١٨ الصادر بها تكليف والقابلة للقياس.

٨٤٥ - ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/66/6 (Sect. 29E)).

التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) إدارة برنامج العمل على نحو فعال

٨٤٦ - نُفّذت في الوقت المناسب جميع خطط عمل شعبة الشؤون الإدارية بمكتب الأمم المتحدة في جنيف بهدف تحقيق المزيد من الكفاءة والفعالية في العمليات. ونسّق المكتب بنجاح توجيه ردود الإدارة إلى هيئات الرقابة الداخلية والخارجية مثل مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة ووحدة التفتيش المشتركة ومكتب خدمات الرقابة الداخلية.

(ب) تحسين قدرة المنظمة على إدارة تخطيط الموارد، وتهيئة الظروف لنهج متكامل ومنسق يُتبع بشأن الضوابط المالية، ونظم الموارد البشرية، وإدارة سلسلة الإمدادات، والإبلاغ، وصنع القرار بشكل موحد

٨٤٧ - تستعرض الشعبة بانتظام طريقة أداء أعمالها من خلال نظام المعلومات الإدارية المتكامل. وتعكس النتائج التي تحققت خلال فترة السنتين الجهود المتواصلة التي بذلتها شعبة الشؤون الإدارية لزيادة تحسين الدعم الذي تقدمه للعملاء من خلال النظام المتكامل، وتبسيط العمليات الإدارية، وتعزيز التنسيق بين الأطراف المعنية. وارتفع عدد التطبيقات المتعلقة بسير العمل التي دُمجت في نظام المعلومات الإدارية المتكامل وتستخدمها أكثر من مجموعة واحدة من المستخدمين على نطاق وحدات تنظيمية مختلفة، فوصلت نسبتها إلى ٩٢ في المائة.

(ج) تعزيز التعاون مع سائر المنظمات التابعة للنظام الموحد للأمم المتحدة في جنيف

٨٤٨ - تتعاون مجموعة أنشطة المشتريات المشتركة في أكثر من ٢٤ مشروعا للشراء، حيث تقوم بتبادل المعلومات بشأن العقود، وتجميع الخبرات والبحوث، وتبادل أفضل الممارسات. ويقدّر أن التكاليف التي استطاع أعضاء المجموعة تجنّبها في عام ٢٠١٣ قد تجاوزت ٣٠ مليون دولار، بما في ذلك خدمات السفر والمفاوضات مع شركات الطيران؛ وإمدادات الطاقة الكهربائية؛ والسلع والخدمات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ واللوازم المكتبية والأوراق والسلع والخدمات الأخرى. وعلاوة على ذلك، وضع أعضاء المجموعة الصيغة النهائية لوثيقة تعاقدية تنطبق عليهم جميعهم بغية تحسين الجوانب القانونية والتعاقدية والاتفاق على نهج أكثر اتساقا يجب اتباعه في عمليات طرح عطاءاتهم. وأُنشئ أيضا موقع على شبكة الإنترنت لزيادة الفعالية والكفاءة في الاتصالات، وتزويد الأعضاء بآلية فعالة لتحقيق التقدم في المشاريع المشتركة، وتوفير منصة لتبادل المعلومات المشتركة.

البرنامج الفرعي ٢
تخطيط البرامج والميزانية والحسابات

(أ) تحسين إدارة الموارد العامة للميزانية البرنامجية

٨٤٩ - انخفضت نسبة الالتزامات غير المصفاة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (الإقفال الأولي) إلى ٢,٤ في المائة، فتجاوزت بذلك الهدف المحدد البالغ ٥ في المائة. وتعكس هذه النتائج الجهود المتواصلة المبذولة وإجراءات المتابعة المتخذة من أجل تحسين رصد الالتزامات غير المصفاة لكفالة تصفيتها على وجه السرعة.

(ب) تحسين إدارة الموارد الخارجة عن الميزانية

٨٥٠ - بلغ متوسط مدة التنفيذ اللازمة لإصدار المخصصات الخارجة عن الميزانية لفترة السنتين ٣,٩ أيام، أي أقل بـ ١,١ يوما من الهدف المحدد البالغ ٥ أيام. وبالإضافة إلى ذلك، لم تكن هناك فروق بين المخصصات المأذون بها والنفقات التي صرفت خلال فترة السنتين. وتعكس النتائج الجهود المبذولة لتحسين الخدمات المقدمة إلى العملاء، وتعزيز علاقات العمل مع النظراء من خلال التوجيه والمشورة، وتعزيز رصد الأنشطة الخارجة عن الميزانية. وتعكس النتائج المحسنة أيضا التدابير المتخذة لتذكير الموظفين المسؤولين عن التصديق بأن يقوموا بصفة منتظمة وشاملة باستعراض الالتزامات غير المصفاة، وتشجيعهم على ذلك، من أجل التحقق من الالتزامات القائمة، وإغلاق حسابات الالتزامات التي لا ضرورة لها.

(ج) تحسين سلامة البيانات المالية

٨٥١ - أظهرت نتائج أحدث مراجعة مؤقتة للحسابات أُجريت في الفترة من ٨ نيسان/أبريل إلى ٣ أيار/مايو ٢٠١٣ غياب أي نتائج سلبية لمراجعة الحسابات، ويشهد ذلك على مستوى عال من سلامة البيانات المالية. ولا يمكن إجراء تقييم كامل لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ إلا بعد استعراض الرأي النهائي لمجلس مراجعي الحسابات بشأن مراجعة الحسابات، الذي سيجري في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٤.

(د) فعالية خدمات الخزانة

٨٥٢ - أُنجز في فترة السنتين التشغيل الآلي الكامل لعمليات السداد، حيث إن نسبة ٩٩,٢ في المائة من المبالغ المدفوعة مباشرة سُددت بالامتثال لنظام جمعية الاتصالات السلكية واللاسلكية بين المصارف على مستوى العالم (سويفت).

(هـ) إنجاز المعاملات المالية في الوقت المناسب وبدقة

٨٥٣ - أُنجزت الأهداف بشكل كامل خلال فترة السنتين، حيث جرى تجهيز نسبة ٩٦ في المائة من المدفوعات وتسجيل الصفقات خلال ٣٠ يوماً، وأُنجزت نسبة ١٠٠ في المائة من التسويات المصرفية في غضون ٣٠ يوما بعد نهاية الشهر.

البرنامج الفرعي ٣
إدارة الموارد البشرية

(أ) تحسين قدرة الموظفين على أداء مهام متنوعة

٨٥٤ - على الرغم من وقف العمل بمؤشر تنقل الموظفين بوصفه مؤشرا مؤسسيا، جرى قياس المؤشر لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ من خلال تطبيق المنهجية المعمول بها سابقا في خطة العمل المتعلقة بالموارد البشرية (٢٠١٠). وتبيّن النتائج أن مؤشر تنقل الموظفين قد بلغ ٢٢,٤ في المائة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، ويظهر ذلك اتجاها ثابتاً بالمقارنة مع الهدف التنظيمي المحدد بـ ٢٠ في المائة الذي كان قائماً قبل أن تبدأ الأمانة العامة في إجراء استعراض شامل لإطار تنقل الموظفين.

(ب) تحسين قدرة الموظفين الحاليين على تنفيذ الولايات

٨٥٥ - أنجز المكتب بشكل كامل الهدف المحدد بـ ٢,٥ من الأنشطة التدريبية لكل موظف خلال فترة السنتين. واعتُمد هذا المقياس البديل لأن المنظمة لن تستطيع قياس عدد أيام تدريب كل موظف والإبلاغ عنها ما لم تصبح جميع الدورات الدراسية متاحة عن طريق نظام إنسبيرا وما لم تصبح قدرات الإبلاغ عن بيانات العمل في نظام إدارة التعلم الإلكتروني في الأمانة العامة جاهزة للتشغيل بشكل كامل في نظام إنسبيرا.

(ج) تحسين بيئة العمل

٨٥٦ - شرع المكتب في عام ٢٠١٢ في استخدام أداة للتقييم عبر شبكة الإنترنت. وأقرّ ٩١ في المائة من الموظفين الذين شاركوا في دراسة استقصائية أجراها مكتب الأمم المتحدة في جنيف بأن برامج التطوير والدعم المهنيين قد أسهمت إيجابيا في حياتهم الوظيفية، وتجاوز ذلك الهدف المحدد بـ ٥٠ في المائة لفترة السنتين. وشارك في الدراسة الاستقصائية الشاملة عن هذا الموضوع، في المتوسط، ٧٧ في المائة من جميع المشاركين في أنشطة تنمية قدرات الموظفين وأنشطة التعلم في المكتب خلال فترة السنتين. وسيسعى قسم تنمية الموظفين وتعلمهم إلى تحقيق استدامة وتحسين معدلات المشاركة في الدراسة الاستقصائية التقييمية، ومستوى الرضا المرتفع وأهمية محتوى الدروس، وخصوصا بالنسبة للتطوير المهني.

(د) تحسين خدمات الرعاية الصحية للموظفين

٨٥٧ - أظهرت نتائج الدراسة الاستقصائية التي أُجريت خلال فترة السنتين لقياس مستوى رضا الموظفين عن الخدمات الطبية التي يقدمها المكتب انخفاضا طفيفا في مستوى الرضا

(٨٩,٦ في المائة في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ مقابل ٩٣ في المائة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١)، ويمكن أن يعزى ذلك إلى تغيير التوجّه في طريقة أداء أحد الأنشطة الطبية: عيادة الاستشارات دون موعد مسبق. وواصلت وحدة الخدمات الطبية استقبال الموظفين دون موعد مسبق مع إحالتهم إلى أطبائهم المعالجين لمتابعة حالتهم إذا اقتضى الأمر ذلك.

(هـ) تحسين عملية استقدام الموظفين وتنسيبهم وترقيتهم، وتيسير زيادة التمثيل الجغرافي وتوازن الجنسين بين الموظفين

٨٥٨ - بلغ عدد وظائف المكتب الخاضعة للتوزيع الجغرافي سبع وظائف في نهاية فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، ويشغل خمس منها (٧١ في المائة) موظفون من الدول الأعضاء غير الممثلة والدول الأعضاء الممثلة تمثيلا ناقصا، ويتجاوز ذلك بأشواط الهدف المحدد بـ ٢٠ في المائة لفترة السنتين. وفي نهاية فترة السنتين، كان المكتب قد شارف على بلوغ هدف توزيع الوظائف مناصفة بين الجنسين إذ بلغت نسبة الموظفات في الوظائف الممولة من الميزانية العادية في الفئة الفنية والفئات العليا ٤٨ في المائة. واستطاع المكتب خفض متوسط عدد الأيام التي تفصل بين تاريخ صدور إعلان عن وظيفة شاغرة إلى تاريخ اختيار الموظفين (٩٨ يوما)، وتجاوز ذلك بأشواط الهدف المحدد بـ ١٢٠ يوما.

(و) تيسير التنقل الطوعي وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة

٨٥٩ - تم وقف العمل ببرامج التنقل الطوعي للموظفين التي تُدار بصورة مركزية في الأمانة العامة، مثل البرنامج الطوعي لإعادة الانتداب وبرنامج المبادرة الطوعية للتبادل بين الشبكات الوظيفية، في انتظار نتائج المناقشات بشأن وضع إطار جديد لتنقل الموظفين في المنظمة. ورغم أن قياس التنقل الطوعي المُيسّر قد توقف رسميا، فإن مكتب الأمم المتحدة في جنيف يشجع ويدعم تنقل الموظفين في سياق سياسة اختيار الموظفين في الأمانة العامة.

البرنامج الفرعي ٤
خدمات الدعم

(أ) تحسين خدمات المرافق من حيث النوعية واحترام المواعيد

٨٦٠ - أمكن المحافظة على نوعية خدمات المرافق وتقديمها في الوقت المناسب وفقا للمعايير المعمول بها، على الرغم من التدهور المطرد لمرافق قصر الأمم بسبب فيضان مياه العواصف، وتقادم المصاعد، والتأخر في الحصول على قطع الغيار، وإزالة الأسبستوس، وعمليات إصلاح الأبواب، وهي أسباب أدت إلى زيادة عدد الأعطال في منظومة الهياكل الأساسية. وصلت

نسبة الأداء الفعلي لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى ٩٤ في المائة، وهي أقل من الهدف المحدد، حيث تعذّر التقيّد دائما بالمهل القياسية للتنفيذ.

(ب) تحسين إدارة الممتلكات

٨٦١ - جاء الأداء الفعلي في هذا المجال منخفضا قليلا عن الهدف المحدد، حيث تم إنجاز وتحديث ١٥ برنامجا من برامج الصيانة الرئيسية الموحدة مقارنة بالهدف المحدد البالغ ١٧ برنامجاً. وتجدر الإشارة إلى أن المكتب قد تلقى من سويسرا هبة قدرها ٥٠ مليون فرنك سويسري، وساهم ذلك في إنجاز مشاريع كبيرة تتعلق بكفاءة استخدام الطاقة، بما في ذلك تغيير النوافذ، وتحسين العزل الحراري لأسقف المباني، ووحدات التهوية وتكييف الهواء، فضلا عن تركيب الألواح الشمسية. ونتيجة لذلك، أجرت أفرقة البناء والهندسة بعض التعديلات في الخطط الخاصة بمشاريع الصيانة الممولة من الميزانية العادية من أجل تحديد التوقيت الأمثل والاستفادة من احتمال تحقيق التآزر بين الهبة السويسرية والميزانية العادية. واقتضت الضرورة أيضا تنفيذ بعض المشاريع الهندسية على مراحل، للتأكد من حسن تنسيق أعمال التشييد وتقليص الإزعاج الناجم عنها إلى أقصى حد.

(ج) تحقيق وفورات في تكاليف السفر

٨٦٢ - بلغت النسبة المئوية للوفورات المحققة في هذا المجال ١٦ في المائة مقابل الهدف المحدد بـ ١٩ في المائة. واستُخدم كأساس قياس لتحديد مستوى الوفورات التي تحققت في كل رحلة سفر في مهمة رسمية السعر العمومي الأدنى المتاح في نفس درجة الإقامة وعلى نفس خط السفر. وظل المكتب يواظب بنشاط خلال فترة السنتين على تطبيق سياسة استخدام تسعيرة السفر المقيّدة العمومية بالدرجة الاقتصادية. وأدى ذلك إلى انخفاض مستوى الوفورات لأن من المتعذر الإبلاغ عن تجنب التكاليف عندما تصدر تذكرة السفر بالسعر العمومي. ومع ذلك، فإن متوسط تكلفة التذكرة الصادرة عن المكتب قد انخفض بنسبة ٨ في المائة خلال فترة السنتين، وبنسبة ٢٣,٦ في المائة منذ عام ٢٠٠٩.

خدمات المشتريات

(أ) تقديم خدمات مشتريات تفي تماما بمتطلبات خطط الاقتناء

٨٦٣ - استطاعت دوائر المشتريات أن تتقيد تماما بشروط خطط الاقتناء إذ نجحت في زيادة عدد الاتفاقات الطويلة الأجل (٧٨ في المائة، أي بما يتجاوز الهدف المحدد البالغ ٤٥ في المائة) وخفض عدد الأيام التي تفصل بين كراسة الشروط النهائية ومنح العقد (٢٤ يوما، أي

بما يتجاوز الهدف المحدد البالغ ٢٩ يوما). وأتاح العمل الجاري حاليا على التشغيل الآلي واستخدام أداة جديدة لتقديم العطاءات عبر الإنترنت تحقيق مزيد من الكفاءات من حيث الوقت. كما أن تنفيذ نظام إلكتروني لتعقب طلبات الشراء وتطبيق برامج تدريبية محددة الهدف بشأن إعداد العقود ساهما إلى حد كبير في النتائج الإيجابية التي تحققت.

(ب) تعزيز مستوى المنافسة الدولية

٨٦٤ - تم خلال فترة السنتين تحقيق زيادة قدرها ٤٨ في المائة في عدد البائعين المسجلين على الصعيد الدولي في قاعدة البيانات المتبقية لتسجيل البائعين (من ٦٦٠ ١ بائعا في عام ٢٠١١ إلى ٤٦٠ ٢ بائعا في عام ٢٠١٣) بفضل إجراء عملية تنقية واسعة النطاق في قاعدة البيانات، إلى جانب زيادة التركيز خلال دراسات السوق ليس على إيجاد بائعين جدد محتملين فحسب وإنما كذلك على الطلب من البائعين الحاليين استكمال عملية التسجيل خلال عملية تقييم العطاءات بوصفها جزءاً من معايير الامتثال. ونتيجة لذلك، استطاع مكتب الأمم المتحدة في جنيف إعداد قائمة/قاعدة بيانات راسخة ودقيقة للبائعين الذين تم التحقق منهم على المستوى المناسب.

(ج) تحسين سبل وصول ومشاركة البائعين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية

٨٦٥ - تحسّن وصول ومشاركة البائعين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، حيث طرأت زيادة بنسبة ٨ في المائة في عدد البائعين الجدد من البلدان النامية المدرجين في قاعدة البيانات. وأدت عملية تنقية بيانات تسجيل البائعين التي شرعت فيها شعبة المشتريات إلى تعذر إجراء مقارنة مفيدة بين النسب المئوية المتعلقة بهذه المؤشرات، حيث إن حذف بيانات البائعين الذين لم يمتثلوا امتثالا تاما للعتبات والمعايير الجديدة قد شوه خطوط الأساس التي يُستَند إليها في حساب النسب المئوية.

البرنامج الفرعي ٦
عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

(أ) تحسين قدرة المنظمة في مجال إدارة أنشطتها

٨٦٦ - حققت دائرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات توسيعا كبيرا في نطاق العروض التي تقدمها من حيث توفير حواسيب افتراضية وتوفير وتجهيز خدمة ''واي فاي'' لاسلكية للاتصال بالإنترنت، ونتيجة لذلك، شهد مزيد من العملاء تحسينات على خدمات

تكنولوجيا المعلومات المقدمة إليهم. وجرى في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ تحسين أو إبرام اتفاقات بشأن مستوى الخدمات. وقدم المكتب خدمات تكنولوجيا المعلومات إلى ٢٤ كيانا من الكيانات التي تتخذ من جنيف مقرا لها، واستفادت تلك الكيانات من تطبيقات مؤتمتة أو معززة حديثا. وقام المكتب أيضا بتعزيز الكفاءة عن طريق الشروع في استخدام عدد من التطبيقات الجديدة لسير العمل أدت إلى تبسيط الإجراءات الإدارية، ومن بينها تطبيقات لتجهيز الطلبات المقدمة للحصول على منحة التعليم، والسفر، والإجازات، والتأمين الطبي، ومطالبات التعويض، واعتماد الصحفيين، والعقود، وبطاقات ''Bern Cards''.

(ب) تعزيز مواءمة العمليات الموحدة لإنجاز الخدمات والمشاريع مع أفضل الممارسات

٨٦٧ - حصل المكتب على شهادة المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس آيزو ٢٧٠٠١، التي تكفل المستوى المناسب من سرية المعلومات وسلامتها وتوافرها. وأتاح إنشاء وحدة إدارة المشاريع النجاح في نشر نظام حاسوبي حديث في عدة مئات من الحواسيب في إطار تفويض السلطة وباتباع نهج منظم مع إجراء المشاورات فيما بين الجهات صاحبة المصلحة من أجل البدء في استخدام نظام الاتصال الهاتفي عبر بروتوكولات الإنترنت وتغيير الجهة التي تقدم خدمات الهواتف النقالة.

الباب ٢٩ واو
الإدارة، فيينا

الملامح البارزة لنتائج البرنامج

حققت شعبة الإدارة في مكتب الأمم المتحدة في فيينا تقدما كبيرا في التحضير للامتثال للمعايير المحاسبية الدولية في عام ٢٠١٤، واستعراض نموذج تمويل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبدء العمل باسترداد التكلفة الكاملة للمكاتب الميدانية، وتحسين الترتيبات المصرفية. وتجاوزت الشعبة الأهداف المحددة لها فيما يتعلق بتحسين نظام التوظيف والتنسيب والترقية وتيسير زيادة التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين بين الموظفين. وأتاح تشغيل مقسم الهواتف المشترك مع المنظمات الأخرى التي تتخذ من مركز فيينا الدولي مقراً لها تحسين الخدمات المقدمة إلى العملاء. وأُحرز تقدم أيضا على مسار وضع الصيغة النهائية لإطار جديد بشأن مشاركة الأطراف الخارجية لتوضيح طرائق المشاركة وتبسيط العمليات المتعلقة بالمنح والشركاء المنفذين. وتم أيضا تحسين مكتب المساعدة الفنية والبرنامج التطبيقي للمساعدة على رصد الأداء والملاحظات الواردة من المستخدمين. وبالإضافة إلى

ذلك، لاحظ المكتب حدوث تحسن واضح في مشاركة البائعين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

التحديات والدروس المستفادة

فرضت مشاريع الإصلاح الإداري، بما في ذلك تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ونظام أوموجا، تحديات بسبب الزيادة في الأنشطة الفنية التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في أكثر من ٥٠ مكتبا ميدانيا وحجم خدمات الدعم المرتبطة بذلك. واستهلك تحقيق النتائج الناجحة في هذه المشاريع جزءا من الموارد اللازمة للاستمرار في تقديم الخدمات الإدارية إلى العملاء على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية وفقا للتكليف المنصوص عليه في البرنامج. وساعدت الموارد المالية المقدمة من عملاء يتلقون التمويل من خارج الميزانية على إعداد أطر وأدوات إدارية، وعلى التحضير لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية، وجهود إدارة التغيير المبذولة من أجل تنفيذ مشروع أوموجا. وشكّل وضع وتنفيذ آليات لاسترداد التكلفة الكاملة للعملاء في المكاتب الميدانية، فضلا عن استرداد تكاليف الدعم الإداري من العملاء الخارجيين، تحديا خلال فترة السنتين. ويجري العمل على تطوير أدوات وعمليات للتصدي لهذه التحديات والمخاطر، وسيتواصل تعديلها خلال فترة السنتين المقبلة بما يكفل تنفيذها بنجاح وقبولها من الجهات صاحبة المصلحة.

٨٦٨ - يمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/66/6 (Sect. 29F) و Corr.1).

التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) إدارة برنامج العمل بفعالية

٨٦٩ - نفذت شعبة الإدارة خطة عملها لفترة السنتين. واستطاعت الشعبة أن تقوم بشكل فعال بإدارة وتقديم خدمات الدعم الإداري إلى مكتب الأمم المتحدة في فيينا وإلى عملاء الأمانة العامة للأمم المتحدة الذين يتخذون من فيينا مقرا لهم.

(ب) تعزيز التعاون مع المنظمات الأخرى المشتركة في النظام الموحد للأمم المتحدة والموجودة في فيينا

٨٧٠ - تعاونت الشعبة بشكل معزز مع المنظمات الأخرى الموجودة في فيينا والمشتركة في النظام الموحد للأمم المتحدة، وشمل ذلك التعاون في خدمات المقسم الهاتفي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

(ج) تحسين قدرة المنظمة على إدارة تخطيط الموارد، وتهيئة الظروف لنهج متكامل ومنسق يُتبع بشأن الضوابط المالية، ونظم الموارد البشرية، وإدارة سلسلة الإمدادات، والإبلاغ، وصنع القرار بشكل موحد

٨٧١ - اقتضى تنفيذ نظام أوموجا تعليق أنشطة تنفيذ تطبيقات سير العمل التي ستُدمج ضمن نظام المعلومات الإدارية المتكامل. ورغم ذلك، جرى استعراض العمليات غير المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات، وشمل ذلك وضع الصيغة النهائية لإطار جديد بشأن مشاركة الأطراف الخارجية لتوضيح طرائق المشاركة وتبسيط العمليات الإدارية المتعلقة بالمنح والشركاء المنفذين.

البرنامج الفرعي ٢
تخطيط البرامج والميزانية والحسابات

(أ) تحسين إدارة الموارد العامة للميزانية البرنامجية

٨٧٢ - استخدمت الموارد المخصصة في إطار الميزانية البرنامجية العادية بكفاءة خلال فترة السنتين، حيث بلغ معدل التنفيذ ٩٩,٩٤ في المائة. وتجاوزت النتائج التوقعات، إذ إن الالتزامات غير المصفاة في نهاية فترة السنتين كانت أقل من ٢ في المائة من النفقات.

(ب) تحسين إدارة الموارد الخارجة عن الميزانية

٨٧٣ - أُجري استعراض لنموذج تمويل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وأدى إلى وضع نموذج استرداد التكلفة الكاملة للمكاتب الميدانية. وتم تحقيق الأهداف المتعلقة بخفض مدة التنفيذ اللازمة لإصدار المخصصات الخارجة عن الميزانية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، حيث إن تجهيز المخصصات يستغرق ٣ أيام في المتوسط.

(ج) تحسين سلامة البيانات المالية

٨٧٤ - نُشرت في عام ٢٠١٣ نتائج تقرير مجلس مراجعي الحسابات بشأن البيانات المالية، الذي تضمن رأيا غير مشفوع بتحفظات بشأن مراجعة الحسابات. ووردت أيضا خلال فترة

السنتين من مكتب خدمات الرقابة الداخلية نتائج مراجعة الحسابات فيما يتعلق بالمسائل المالية. و لم ترد أي نتائج سلبية فيما يتعلق بالمسائل المالية.

(د) إنجاز المعاملات المالية في المواعيد المحددة وبدقة

٨٧٥ - ظل أداء الشعبة قريبا من مستويات الأداء المتوقع فيما يتعلق بتجهيز المدفوعات، والتسويات المصرفية، وإجراء المدفوعات باستخدام النظم الآلية. واستفاد مكتب الأمم المتحدة في فيينا من النظام الجديد المبسّط للمدفوعات في منطقة اليورو، الذي ينظم المدفوعات باليورو في أوروبا، ويحقق انخفاض النفقات، وانخفاض معدلات المدفوعات التي تُعاد إلى مصدرها، ويعزز الشفافية والأمن، ويوحد المعايير القانونية. وفي إطار التحضير لتطبيق النظام الجديد، قام المكتب بإجراء التعديلات اللازمة وإعادة برمجة النظم الداخلية. وأصبحت النظم الداخلية المتوافقة مع النظام المبسط للمدفوعات في منطقة اليورو جاهزة للعمل خلال فترة السنتين.

البرنامج الفرعي ٣
إدارة الموارد البشرية

(أ) تحسين قدرة الموظفين على أداء مهام متنوعة

٨٧٦ - استطاع مكتب الأمم المتحدة في فيينا/مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تحقيق نتائج تجاوزت بشكل طفيف الهدف المحدد البالغ ٢٠ في المائة في مؤشر تنقل الموظفين، وذلك من خلال تعزيز ودعم تنقل الموظفين، وتوفير فرص التنقل وتطبيقها على نطاق المكاتب كلها.

(ب) تحسين قدرة الموظفين الحاليين على تنفيذ الولايات

٨٧٧ - اتبع ٣٠ في المائة من موظفي مكتب الأمم المتحدة في فيينا/مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة دورات تعليمية لمدة تجاوزت خمسة أيام في السنة أسهمت في تنمية إمكانات الموظفين وقدرتهم على تنفيذ الولايات. وبلغ عدد الموظفين الذين شاركوا في أنشطة تدريبية في فترة السنتين ٦ ٣٥٢ موظفا، ومن بينهم ٢٢٦ شاركوا في أنشطة موجهة على وجه التحديد لرفع مستوى المهارات الفنية والتقنية.

(ج) تحسين بيئة العمل

٨٧٨ - بيّنت الدراسة الاستقصائية التي أجريت مؤخرا حول خدمات إدارة الموارد البشرية في مكتب الأمم المتحدة في فيينا/مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن نسبة

٧٦ في المائة من الموظفين كانوا راضين عن بيئة العمل، وكذلك عن البرامج التي تشجع وتدعم التطوير الوظيفي، وبرامج تنقل الموظفين. وعلى الرغم من أن هذه النسبة أدنى من النسبة المتوقعة، المحددة بـ ٨٢ في المائة، فإنها تشير إلى أن الجهود المبذولة لتحسين ظروف عمل الموظفين قد حققت نتيجة إيجابية.

(د) تحسين نظام التوظيف والتنسيب والترقية وتيسير تحقيق مزيد من التمثيل الجغرافي ومن التوازن الجنساني بين الموظفين

٨٧٩ - تجاوز مكتب الأمم المتحدة في فيينا جميع الأهداف المحددة له فيما يتعلق بتحسين نظام التوظيف والتنسيب والترقية وتيسير تحقيق مزيد من التمثيل الجغرافي ومن التوازن بين الجنسين بين الموظفين. وقدّم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للمديرين المكلفين بالتعيين دورات تدريبية واسعة النطاق لاكتساب معرفة معمقة بشأن السياسات المنقحة لاختيار الموظفين ونظام إنسبيرا للتوظيف الإلكتروني.

(هـ) تيسير التنقل الطوعي وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة

٨٨٠ - مع توقف العمل ببرنامج المبادرة الطوعية للتبادل بين الشبكات الوظيفية، لا توجد الآن برامج تنقل تدار بصورة مركزية تتيح قياس عدد التنقلات الطوعية للموظفين. وفي انتظار صدور سياسة لتنقل الموظفين على صعيد المنظمة بأسرها، ليس لدى مكتب الأمم المتحدة في فيينا/مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أي برامج رسمية لتنقل الموظفين، ولكنه يشجع ويدعم تنقل الموظفين ضمن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بما في ذلك التنقل بين المقر والمكاتب الميدانية، في سياق السياسة العادية المطبقة لاختيار الموظفين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مكتب الأمم المتحدة في فيينا يعمل أيضا مع الكيانات الأخرى التي تتخذ من فيينا مقرا لها على إعداد سياسة عامة لدعم زوجات وأزواج الموظفين.

البرنامج الفرعي ٤
خدمات الدعم

(أ) تحسين خدمات المرافق من حيث النوعية واحترام المواعيد

٨٨١ - قُدّمت جميع الخدمات وفقا للمعايير القائمة والمواعيد المحددة.

(ب) تحقيق وفورات في تكاليف السفر

٨٨٢ - أتاح استخدام الخصومات الممنوحة لوكلاء السفر وجمع/استخدام النقاط المكتسبة من أميال السفر بالطائرات الحصول على تذاكر للسفر الجوي دون أي تكلفة للمنظمة.

(ج) تحسين إدارة حفظ السجلات في مكتب الأمم المتحدة في فيينا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

٨٨٣ - أُنجزت كامل الأهداف المتعلقة بإدارة الوثائق الرسمية الواردة، وبلغت نسبة الوثائق المحفوظة إلكترونيا بدلا من الحفظ الورقي التقليدي ٩٠ في المائة من مجموع الوثائق في مكتب الأمم المتحدة في فيينا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

خدمات المشتريات

(أ) تقديم خدمات مشتريات تفي تماما بمتطلبات خطط الاقتناء

٨٨٤ - قُدم تدريب كامل إلى جميع موظفي المشتريات وموظفي المكاتب الميدانية التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الذين يتمتعون بتفويض يمنحهم سلطة إجراء مشتريات تصل قيمتها إلى ٠٠٠ ٤٠ دولار. وساهم تزايد استخدام العقود الإطارية في تقديم خدمات مشتريات تتسم بالفعالية، والكفاءة من حيث التكلفة، وحسن التوقيت، والجودة العالية، لمقدمي طلبات التوريد في مركز فيينا الدولي والمكاتب الميدانية التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ووفقا لنتائج الاستبيان الطوعي الذي كان يُرسل إلى مقدمي طلبات التوريد بعد كل عملية شراء، أعرب جميع المجيبين عن رضاهم عن خدمات المشتريات المقدمة.

(ب) تعزيز مستوى المنافسة الدولية

٨٨٥ - نظرا إلى نشر جميع إعلانات الشراء التي تزيد قيمتها على ٠٠٠ ٤٠ دولار على الموقع الإلكتروني لموردي الأمم المتحدة في السوق العالمية، والموقع الإلكتروني لشعبة المشتريات، والموقع الإلكتروني لمكتب الأمم المتحدة في فيينا، فقد زاد عدد مقدمي العطاءات المشاركين على الصعيد الدولي في عملية تقديم العطاءات زيادة كبيرة. ونتيجة لزيادة التنافس الدولي، أمكن الحصول على أسعار أفضل وتحقيق وفورات الحجم (ويعود الفضل في ذلك أيضا إلى إنشاء عقود إطارية). وفي نهاية فترة السنتين، بلغ عدد البائعين المسجلين لدى مكتب الأمم المتحدة في فيينا ٨٩٨ ١ بائعا.

(ج) تحسين إمكانية الوصول والمشاركة بالنسبة للبائعين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية

٨٨٦ - حُسّنت خلال فترة السنتين إمكانية الوصول والمشاركة بالنسبة للبائعين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. واضطلع قسم المشتريات في مكتب الأمم المتحدة في فيينا بعدد متزايد من عمليات الشراء لحساب المكاتب الميدانية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ونشرت جميع إعلانات الشراء التي تزيد قيمتها على ٤٠ ٠٠٠ دولار على الموقع الإلكتروني لموردي الأمم المتحدة في السوق العالمية، والموقع الإلكتروني لشعبة المشتريات، والموقع الإلكتروني لمكتب الأمم المتحدة في فيينا، وأحيانا في صفحة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بحسب طبيعة طلب الشراء. وفي نهاية فترة السنتين، بلغ عدد البائعين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية المسجلين لدى مكتب الأمم المتحدة في فيينا ٢٠٣ بائعين.

البرنامج الفرعي ٦
خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

(أ) تحسين قدرة المنظمة على إدارة أنشطتها

٨٨٧ - استجابت دائرة تكنولوجيا المعلومات لجميع طلبات العملاء المتعلقة بالتشغيل الآلي للمكاتب الداخلية. واستطاعت الدائرة، عن طريق مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تلبية احتياجات البلدان على الصعيد العالمي من البرمجيات الحاسوبية المتعلقة بالمخدرات والجريمة. وقامت الدائرة أيضا بإعداد أدوات تطوير موحّدة لاستخدامها في التطبيقات الداخلية. وتم تطبيق النماذج ومفاهيم العمل على مشاريع تطوير برامجيات حاسوبية جديدة.

(ب) تعزيز مواءمة العمليات الموحّدة لإنجاز المشاريع والخدمات مع أفضل الممارسات

٨٨٨ - ساعدت التحسينات التي أُجريت على البرامجيات المستخدمة حاليا في مكتب المساعدة الفنية وتقديم الطلبات على رصد الأداء وتلقي الملاحظات. وشملت الحلول التي طُبّقت نظم إدارة البرامجيات، ونظم إدارة التغيير، ونظم إدارة النسخ الاحتياطية، وساعدت تلك الحلول على رصد وترشيد الأنشطة.

الباب ٢٩ زاي
الإدارة، نيروبي

الملامح البارزة لنتائج البرنامج

واصل مكتب الأمم المتحدة في نيروبي خلال فترة السنتين تحسين خدماته من أجل خدمة عملائه على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة. وأُحرزَ تقدم كبير على صعيد تنفيذ برنامج العمل وتحقيق مزيد من السرعة في الاستجابة لاحتياجات العملاء من خلال أنشطة التوعية، والتشغيل الآلي للعمليات، وإعادة النظر في نظم تسلسل سير العمل. وعززت أدوات الإبلاغ الإضافية قدرة العملاء على الامتثال لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية ونظام أوموجا. وأُجريت تحسينات إضافية على الهياكل الأساسية ومرافق المؤتمرات التابعة للمكتب مع افتتاح صالة الوفود الجديدة، وتحسين المرافق المتخصصة التي يستخدمها المترجمون الشفويين في قاعات المؤتمرات للارتقاء بها إلى المعايير القياسية الحالية.

ومن بين البرامج التدريبية المختلفة التي أُجريت، نظم المكتب بنجاح حلقة دراسية عن الأعمال بالتعاون مع سائر وكالات الأمم المتحدة، وتمثلت النتيجة في اكتساب البائعين المشاركين فهما أفضل لعملية تسجيل البائعين وزيادة عدد البائعين المؤهلين للمشاركة في تقديم العطاءات. وأُنجزت الأعمال التحضيرية لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية في برنامج الأمم المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة بتدريب أكثر من ٤٠٠ من الموظفين العاملين في الشؤون المالية، والمشتريات، وإدارة الأصول، ومجالات أخرى. ونظمت شعبة الخدمات الإدارية، في إطار جهود التوعية التي تبذلها، ”يوما مفتوح الأبواب“ في ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣ للتواصل مع عملائها بصفة عامة.

التحديات والدروس المستفادة

لم يحصل المكتب على ما يكفي من الموظفين والموارد المالية لإنجاز حجم العمل المطلوب لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية ونظام أوموجا، ودعم وزيادة عدد العملاء، وفرض ذلك تحديات أعاقت تنفيذ برنامج العمل بنجاح. وفي مجال شراء السلع والخدمات، ثمة حاجة إلى مزيد من التحسين في مجال تخطيط المشتريات لإنجاز عمليات الشراء في مواعيدها وبشكل منظم. وتقتضي الحاجة تعزيز التواصل مع العملاء فيما يتعلق بإصدار قواعد السفر الجديدة التي لم تلق ترحيبا من الموظفين. وأدى نقص الموارد اللازمة لتجديد الهياكل الأساسية للمرافق إلى عرقلة تقديم الخدمات في مجالات عدة مثل الشبكة الداخلية، وخدمات الفيديو والصوت في المؤتمرات، والأمن المادي. ويتعيّن على المقر اتخاذ قرار بشأن البرامجيات ونظم التخزين

الاحتياطي المستخدمة لحفظ السجلات الإلكترونية لتمكين المكتب وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة من الشروع في عملية رقمنة المحفوظات وإدارة الوثائق.

٨٨٩ - يمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/66/6 (Sect. 29G)).

التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) تحسُّن الأداء الإداري باعتماد سياسات وإجراءات وطرق وأدوات وأساليب جديدة/محسَّنة للمهام الإدارية والخدمية الرئيسية لشعبة الخدمات الإدارية

٨٩٠ - قامت شعبة الخدمات الإدارية في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي خلال فترة السنتين بتبسيط الإجراءات المتعلقة بمنح سلطة التصديق وسلطة الإقرار الخاصة، وتنفيذ أو تعديل عدة تطبيقات من أجل تعزيز فعالية تقديم الخدمات. وتواصل تحديث الشبكة الإلكترونية الداخلية للمكتب عبر تزويدها بالوثائق المتعلقة بالسياسات، والموارد المتعلقة بالتخطيط لاستمرارية تصريف الأعمال والتأهب لحالات الطوارئ. ونُظمت دورات تدريبية في مختلف وكالات الأمم المتحدة في إطار التحضير لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية. وأُنشئ في نيروبي مرفق إقليمي مكرّس للتدريب على نظام أوموجا، وجُهّزَ بحواسيب، وسبّورات تفاعلية، وأجهزة توفر القدرة على التداول عن طريق الفيديو وعبر نظام ويبيكس (WebEx).

(ب) تحسن أساليب تصريف الأعمال من حيث الكفاءة والإنتاجية

٨٩١ - قدمت الشعبة أربعة مقاييس لمستوى الخدمات إلى عملائها الرئيسيين، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وموئل الأمم المتحدة. وتشمل المقاييس جميع العناصر الفردية لتقديم الخدمات في المجالات المتعلقة بإدارة الميزانية والإدارة المالية، وإدارة الموارد البشرية، وخدمات الدعم، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. واختار العملاء ٢٢ مؤشرا رئيسيا من موشرات الأداء. وقدمت الشعبة تقارير فصلية عن الامتثال. ووُقّعت سبعة اتفاقات بشأن مستوى الخدمات تتعلق بتقديم الخدمات إلى وكالات الأمم المتحدة الأخرى الموجودة في نيروبي في إطار نظام الخدمات المشتركة. وشملت الاتفاقات غير الإلزامية الأخرى المتعلقة بمستوى الخدمات اتفاقات بشأن إسداء المشورة في مجال معالجة الإجهاد، والخدمات الطبية المشتركة، والخدمات المقدمة في سياق برنامج الأمم المتحدة للرعاية (UN CARES) وخدمات الأمن.

(ج) إدارة برنامج العمل بفعالية

٨٩٢ - أُدير برنامج العمل بفعالية، كما يتبين من التقرير المتعلق باستخدام الموارد المالية حتى تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، حيث إن ٩٣ في المائة من الاعتمادات قد استُخدمت لتنفيذ البرنامج.

البرنامج الفرعي ٢
تخطيط البرامج والميزانية والحسابات

(أ) تحسين إدارة الموارد العامة للميزانية البرنامجية

٨٩٣ - جرت إدارة الموارد العامة للبرنامج بصورة حسنة خلال فترة السنتين. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، بلغت نسبة استخدام الموارد ٩٣ في المائة من الاعتمادات والمخصصات، ويشير ذلك إلى حسن التخطيط والضوابط الداخلية.

(ب) تحسين إدارة الموارد الخارجة عن الميزانية

٨٩٤ - تم إصدار المخصصات الخارجة عن الميزانية في الوقت المناسب عقب الموافقة على الميزانيات. وأدى تعديل وتعزيز التطبيقات المستخدمة في دائرة الميزانية والإدارة المالية إلى كفالة تحسين الرصد والإبلاغ. وتواصل إصدار الموارد الخارجة عن الميزانية مع التقيّد التام بالفترة الزمنية المعيارية المحددة بيومين.

(ج) تحسين سلامة البيانات المالية

٨٩٥ - اضطلعت دائرة الميزانية والإدارة المالية بدور ناجح في دعم عمليات مراجعة حسابات مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وموئل الأمم المتحدة، التي أجريت في الفترة من ٢٢ نيسان/أبريل إلى ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٣.

(د) إنجاز المعاملات المالية في المواعيد المحددة وبدقة

٨٩٦ - عملت دائرة الميزانية والإدارة المالية بكفاءة وفعالية على إصدار البيانات المالية الشهرية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وموئل الأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي في الوقت المناسب. ووُجّهت إلى موظفي شؤون الإدارة المالية في برنامج الأمم المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة مجموعتان من التعليمات المتعلقة بإغلاق الحسابات، بما في ذلك تعليمات بخصوص إعداد الجدول الزمني لنهاية السنة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية استعدادا لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، والتعليمات المعتادة التي

تصدر في نهاية السنة لكفالة النجاح في إغلاق حسابات فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (وفقا للمعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة).

البرنامج الفرعي ٣
إدارة الموارد البشرية

(أ) تحسين قدرة الموظفين على أداء مهام متنوعة

٨٩٧ - تواصل خلال فترة السنتين تقديم الدورات التدريبية المتعلقة بإدارة وتطوير الأداء للمديرين والموظفين، مع تسليط الضوء على الفوائد التي تنجم عن تنقل الموظفين. وقُدّمت أيضا دورات تدريبية أخرى بشأن إدارة الحياة الوظيفية، ووردت تعليقات إيجابية بشأن العديد منها.

(ب) تحسين قدرة الموظفين الحاليين على تنفيذ الولايات

٨٩٨ - حرصا على تيسير نشر نظام أوموجا بنجاح في نيروبي، كُلّفت الوحدة المعنية بتنمية القدرات وتدريب الموظفين بتنسيق جميع التدريبات المتعلقة بنظام أوموجا بالتواصل مع الفريق المعني بنظام أوموجا في نيويورك. وعُقدت دورات تدريبية ناجحة شملت التعلم المختلط، ودورات تدريبية للممارسة العملية بقيادة مدربين، وتمارين محاكاة. وشملت الدورات التدريبية الأخرى التي عُقدت تدريب فريق التأهب والدعم في حالات الطوارئ لمنسقي الشؤون الأُسرية، ودورة لتدريب المدربين موجهة إلى المدربين المعنيين بالمعايير المحاسبية الدولية، ودورة دراسية لتجديد المعلومات بشأن استحقاقات المعاشات التقاعدية.

(ج) تحسين بيئة العمل

٨٩٩ - قامت دائرة إدارة الموارد البشرية، بالاشتراك مع دائرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ووحدة كشوف المرتبات، ووحدة السفر والشحن والتأشيرات، ووحدة التخطيط لاستمرارية تصريف الأعمال، بتنظيم يوم للتوعية في كل من أيار/مايو وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، وصنّف العملاء تلك المبادرة بوصفها واحدة من أفضل المبادرات التي نظمتها الدائرة. وشملت المبادرات الأخرى التنسيق لتنظيم ''يوم مفتوح الأبواب'' في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي في حزيران/يونيه ٢٠١٣، وتقديم الدعم لإجراء الدراسة الاستقصائية الشاملة بشأن المرتبات المحلية في عام ٢٠١٣، التي جرت تحت قيادة المقر.

(د) تحسين خدمات الرعاية الصحية للموظفين

٩٠٠ - اجتاز جميع الموظفين الطبيين العاملين في المستوصفات المشتركة، بمن فيهم الأطباء والممرضون، الدورة الدراسية للمهارات المتقدمة في مجال إنعاش القلب، التي تؤهل للحصول على اعتماد من المدرسة الأمريكية للأطباء المسعفين. وأجريت حملة للتبرع بالدم بالتعاون مع الدائرة الوطنية الكينية لنقل الدم، وأدت إلى موافقة الدائرة على مساعدة مكتب الأمم المتحدة في نيروبي عبر توفير الفئات النادرة من الدم، بما في ذلك للأشخاص الذين يتم إجلاؤهم. وتم تحديث المبادئ التوجيهية وإجراءات التشغيل الموحدة المتعلقة بالنظافة الصحية، التي أصدرتها الدائرة الطبية المشتركة وفقا للمبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية والحكومة الكينية. وأُجريت حملتان للتوعية بشأن اللقاحات، وبلغ عدد الموظفين الذين تلقوا التطعيم في كل حملة ٢٢٠ موظفا. وأجريت أيضا حملة للتوعية بشأن التهاب الكبد الوبائي من النوعين باء وجيم، وشملت إجراء اختبار كشف على ٢٠١ من الموظفين. وفاز برنامج الأمم المتحدة للرعاية (UN Cares) وجمعية موظفي الأمم المتحدة المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية (UN Plus) بجائزة الأمين العام التي تُمنح للابتكارات في مجال الشراكات. وحصل قسم التدريب وتنمية القدرات التابع لإدارة شؤون السلامة والأمن على شهادة من الجمعية الأمريكية لصحة القلب، حصل القسم بموجبها على اعتراف بوصفه جهة دولية لمنح الاعتماد في مجال التدريب الطبي على المهارات المتقدمة في مجال إنعاش القلب؛ وشارك في التدريب ثلاثة موظفين من الدائرة الطبية المشتركة وحصلوا على شهادات اعتماد.

(د) تحسين نظام التوظيف والتنسيب والترقية وتيسير تحقيق مزيد من التمثيل الجغرافي ومن التوازن الجنساني بين الموظفين

٩٠١ - واصلت دائرة إدارة الموارد البشرية التركيز بشكل أكبر على تزويد الإدارات المستفيدة بخدمات التوجيه والمساعدة على التحضير للتخطيط للموارد من الموظفين وإنجاز عملية الاستقدام لملء الوظائف الشاغرة.

(و) تيسير التنقل الطوعي وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة

٩٠٢ - واصلت دائرة إدارة الموارد البشرية تقديم خدمات التوجيه والدعم إلى الموظفين الذين يبدون اهتماما بالتنقل الطوعي.

البرنامج الفرعي ٤
خدمات الدعم

(أ) تحسين نوعية خدمات المرافق وحُسن توقيتها

٩٠٣ - أُبلغ خلال فترة السنتين عن وقوع ما مجموعه ٦٣٠ ٥ خللا في مختلف مجالات الخدمات، بما في ذلك الخدمات الكهربائية، والميكانيكية، وخدمات السباكة، والتنظيف، والاعتناء بالحدائق وتنظيم المساحات الخضراء، مقارنة بـ ٦١٣ ٦ خللا في فترة السنتين السابقة، ويدل ذلك على حدوث تحسن ملحوظ كبير بين الفترتين.

(ب) تحسين إدارة الممتلكات

٩٠٤ - أُنجزت جميع طلبات الصيانة ضمن حدود مدة التنفيذ المعيارية المحددة بثلاث ساعات. وفي الواقع، تشير الإحصاءات إلى أن متوسط المدة الزمنية للاستجابة أو للتنفيذ تراوحت بين ١٧ و ٣٢ دقيقة بالنسبة لجميع الخدمات.

(ج) تحقيق وفورات في تكاليف السفر

٩٠٥ - عزز المكتب تعاونه مع جميع الخطوط الجوية التي تخدم السوق الكينية للحصول على أعلى قدر ممكن من الخصومات. ووسّعت عدة خطوط جوية نطاق شبكاتها للسفر الجوي بهدف تقديم أسعار سفر تنافسية على متن الخطوط الجوية المشاركة في الشبكة. وبالإضافة إلى ذلك، بذل المكتب نشاطا أكبر لتسليط الضوء على الفوائد المالية التي يمكن جنيها من التخطيط المبكر مع العملاء الرئيسيين من أجل الاستفادة من أدنى سعر ممكن لتذاكر السفر. وروّج المكتب أيضا لدى الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة التي يوجد مقرها في نيروبي إلى الفوائد التي يمكن جنيها من خدمات السفر التي يقدمها.

(د) تحسين إدارة حفظ السجلات

٩٠٦ - ارتفعت النسبة المئوية للمكاتب التي تطبق معايير حفظ السجلات نتيجة لبدء العمل بنظم تصنيف الملفات والجداول الزمنية للاحتفاظ بالسجلات.

(هـ) توسيع آليات تقاسم التكاليف والخدمات المشتركة

٩٠٧ - تواصل ارتفاع عدد الوكالات الجديدة التي تطلب الانضمام إلى نظام الخدمات المشتركة. وبموجب إطار إدارة الخدمات المشتركة، انضمت ١٤ وكالة للحصول على

خدمات السفر، و ٣٤ وكالة للحصول على الخدمات المتعلقة بالبلد المضيف، و ١٨ وكالة للحصول على خدمات البريد والحقيبة الدبلوماسية.

خدمات المشتريات

(أ) تقديم خدمات مشتريات تفي تماما بمتطلبات خطط الاقتناء

٩٠٨ - لاحظ قسم المشتريات حدوث زيادة بنسبة ١٢ في المائة في مجموع عدد طلبات الشراء الشاملة والعقود الإطارية من ١٥٨ في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ إلى ٢٠٠ في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. واستعرض قسم المشتريات الطلبات المتكررة وحدد المجالات التي يمكن فيها استخدام طلبات الشراء الشاملة بهدف ترشيد عملية الشراء. وبوجه خاص، تم إعداد عدد كبير من طلبات الشراء الشاملة الجديدة في مجال الخدمات الطبية. وسُجل انخفاض في عدد الأسابيع الفاصلة بين استلام طلبات الشراء عبر نظام Equip ومنح العقود فيما يخص الطلبات التي تزيد قيمتها على ٠٠٠ ٤٠ دولار، إذ انخفضت عن خط الأساس البالغ ١٤ أسبوعا في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ إلى ١٠ أسابيع في عام ٢٠١٣. وعمل قسم المشتريات على ترشيد عملية الشراء، واستطاع بذلك خفض المدة الزمنية الفاصلة بين كراسة الشروط النهائية ومنح العقد.

(ب) تعزيز مستوى المنافسة الدولية

٩٠٩ - خلال فترة السنتين، ارتفع عدد البائعين المسجلين والمؤهلين لتقديم عروض، فوصل إلى ٨٣٣ بائعا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وأُجريت دورات دراسية تستغرق يوما واحدا للتدريب على القيام بالمشتريات، استفاد منها نحو ١٥٠ من مقدمي طلبات الشراء في فترة الـ ٢٤ شهرا المشمولة بالتقرير. وأجرى المكتب أيضا حلقة دراسية للأعمال تستغرق يومين، بالتعاون مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، لتقديم مبادئ توجيهية إلى البائعين حول كيفية التعامل التجاري مع الأمم المتحدة. وحضر الحلقة الدراسية ٥٠٠ مشارك، وأدت إلى فهم أفضل لشروط التسجيل، وبالتالي إلى زيادة عدد البائعين المؤهلين لتقديم العروض ومنح العقود.

(ج) زيادة عدد البائعين من البلْدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، المشاركين في عملية مشتريات الأمم المتحدة وفقا للبند ٥-١٢ من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة

٩١٠ - بلغ مجموع عدد البائعين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية المسجلين خلال فترة السنتين لدى مكتب الأمم المتحدة في نيروبي ٤٧٥ بائعاً. ويمثل ذلك

زيادة كبيرة مقارنة بفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ التي كان فيها عدد البائعين المسجلين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية يبلغ ٦٠ بائعا.

البرنامج الفرعي ٦
عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

(أ) تحسين قدرات المنظمة على إدارة أنشطتها

٩١١ - ساهمت دائرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين وتساوق الخدمات المقدمة في مجال المؤتمرات عن طريق إعادة هيكلة وحدة تكنولوجيا المعلومات التابعة لشعبة خدمات المؤتمرات. وتحسن التعاون والشفافية بين الوكالات الثلاث، مكتب الأمم المتحدة في نيروبي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة، بفضل إعادة تشكيل فريق الاستعراض التقني ولجنة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وعمل المكتب على دعم وتصميم التطبيقات المتعلقة بمطالبات منح التعليم، وتعديلات مطالبات السفر، وتجهيز معاملات الموظفين المتجهين إلى مراكز العمل الأخرى. وقام المكتب أيضا بتنفيذ وتعديل عدة تطبيقات من أهمها التطبيقات المتعلقة بإعداد الفواتير إلكترونيا، وتقديم طلبات الحصول على تأشيرة السفر رسميا، وطلبات السفر، ونموذج التسوية المستخدم للإبلاغ عن صرف النفقات، وتعقب الإيرادات.

(ب) تحسين مواءمة الخدمات الموحدة وعمليات تنفيذ المشاريع مع أفضل الممارسات

٩١٢ - قامت دائرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بإعادة بناء الهيكل الهندسي لنظام إرسال وتخزين البريد الإلكتروني الذي يوفر الآن خدمة معززة لمستعملي البريد الإلكتروني في برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وموئل الأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي. وشملت المبادرات الأخرى الحصول على خط إنترنت مزدوج من مقدّم خدمات الإنترنت لتحسين القدرة على مواجهة المشاكل؛ واستخدام نظام الدليل النشط ضمن منظومة مايكروسوفت للتحقق من المستخدمين عبر بيانات دخول وحيدة لجميع التطبيقات، وتحسين أمن المعلومات؛ ونظام سير العمل لإدارة التغيير؛ وخدمات نظامية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمكاتب موئل الأمم المتحدة في البرازيل واليابان؛ والنظام الموحد للعلاقات مع العملاء المستخدم في الأمانة العامة للأمم المتحدة (iNeed)، امتثالا لإطار إدارة التغيير؛ والسمات المعيارية لنظام الهواتف العاملة بواسطة بروتوكول الإنترنت لتشغيل ٥٠٠ ٤ خط هاتفي؛ وتحسين كبير في أداء نظام المعلومات الإدارية المتكامل في المكاتب الداخلية ومراكز العمل الخارجية؛ وأداة رصد مالي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

الباب ٣٠
مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

الملامح البارزة لنتائج البرنامج

في أيار/مايو ٢٠١٣، عين الأمين العام الرئيس الجديد لشؤون تكنولوجيا المعلومات، الذي شرع في استعراض خدمات وموارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل الأمانة العامة من أجل تحسين التنسيق والتعاون والاتساق. وشمل الاستعراض مشروعا جرى تصميمه لمعالجة الافتقار إلى نهج متجانس في الأمانة العامة حيال التطبيقات والمواقع الشبكية. وبالإضافة إلى ذلك، حدد كل من مجلس مراجعي الحسابات، والجمعية العامة في دورتها السابعة والستين، طائفة واسعة من المسائل. وبناء على الأولويات والأهمية الحاسمة، وفي ضوء الموارد المحدودة، شرع مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العمل بهدف تعزيز أمن المعلومات، والمنعة التشغيلية، والحد من التناثر، وتحديد السلطة المعنية في المسائل التقنية، واقتضى ذلك وضع سياسات وإجراءات ومعايير وهياكل للهندسة التكنولوجية والحوكمة الفعالة.

وواصل المكتب تحسين التنسيق والتعاون مع وحدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد العالمي من أجل دعم تنفيذ نظام أوموجا والمعايير المحاسبية الدولية، وشارك بنشاط في إعداد خطة لتعميم تطبيق نظام أوموجا بالتعاون مع مديري المشروع. ويجري حاليا نشر نظام iNeed على الصعيد العالمي بوصفه المنصة الموحدة لإدارة الخدمات من أجل كفالة إمكانية استخدام نظام أوموجا بصورة فعلية. وواصل المكتب أيضا نشر تطبيقات مجموعة يونايت (Unite) للتعاون وإدارة الوثائق، وتوفر هذه التطبيقات مجموعة موحدة من الحلول المؤسسية لتلبية احتياجات العمل المشتركة.

التحديات والدروس المستفادة

يواجه المكتب تحديات بسبب نقص التمويل والموارد الرئيسية لأداء الوظائف الشاملة لعدة قطاعات ووظائف الرصد. كما أن عبء عمل المكتب قد تأثر أيضا باحتياجات الدعم الإضافية المتصلة بتعميم تطبيق نظام أوموجا. ومع ذلك، عمل المكتب على كفالة تعزيز التعاون والتواصل بينه وبين فريق مشروع أوموجا للتأكد من بذل الجهود على نحو يحقق المردود الأمثل.

٩١٣ - يمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/66/6 (Sect. 30)).

التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) إدارة برنامج العمل بفعالية

٩١٤ - بلغت نسبة رضا العملاء عن خدمات مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ٦٦ في المائة في عام ٢٠١٣. وتبعا لذلك، شرع رئيس شؤون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إجراء تقييم أكثر تفصيلا وتركيزا، وأُنجز التقييم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وجاءت النتائج متسقة مع البيانات السابقة المتعلقة برضا العملاء، ووفرت تفاصيل إضافية بشأن المجالات التي يشتد الطلب عليها والمجالات التي يجب الانتباه إليها.

(ب) تحسين الالتزام بمواعيد تقديم الوثائق

٩١٥ - بذل المكتب جهودا متضافرة وقام بتحسين العمليات الداخلية لكفالة تقديم التقارير الرسمية في الموعد المحدد، وكانت النتيجة أن نسبة الامتثال قد بلغت ١٠٠ في المائة فيما يتعلق باحترام الموعد المحدد لتقديم وثائق ما قبل الدورة لعام ٢٠١٣.

(ج) تعزيز انسجام السياسات في إدارة أنشطة تكنولوجيا المعلومات التي تضطلع بها الأمم المتحدة

٩١٦ - عقد المكتب معتكفين وعدة اجتماعات لفريق التنسيق الإداري في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي يضم جميع رؤساء وحدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمانة العامة بهدف التنسيق وتحقيق الاتساق بشأن المسائل الرئيسية. وتتمثل مجالات التركيز للفترة المقبلة في ما يلي: (أ) إنشاء هياكل أساسية واضحة لإدارة وأمن تكنولوجيا المعلومات مع قدرات لفرض الامتثال للقواعد؛ (ب) تحديد السلطة المعنية بالمسائل التقنية بصورة واضحة، وإعداد هيكل تقني مؤسسي مزود بقدرات لفرض الامتثال للقواعد؛ (ج) مواءمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع أولويات الأمانة العامة وتقديم الدعم لنظام أوموجا والمعايير المحاسبية الدولية؛ (د) الاستخدام الأمثل للبنية المالية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ (هـ) الحد من التناثر عبر التوحيد وإنشاء مراكز امتياز. وعمل المكتب في سياق نهجه العام مع رؤساء وحدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مراكز عمل الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، شارك المكتب بنشاط في مختلف الأفرقة المشتركة

بين الوكالات (بما في ذلك اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى لمجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق وشبكة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات).

البرنامج الفرعي ٥
الإدارة والتنسيق الاستراتيجيان لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

(أ) تحسين إدارة المعارف وإدارة الموارد وإدارة الهياكل الأساسية

٩١٧ - واصل المكتب في عام ٢٠١٣ نشر تطبيقاته المؤسسية الرئيسية في كل من المقر وبعثات حفظ السلام. وفيما يتعلق بإدارة الموارد، فإن نظام iNeed هو النظام المؤسسي الذي يتيح دعم نظام إدارة العلاقة مع العملاء في إطار نظام أوموجا وييسر إدارة أنشطة تقديم الخدمات بصفة عامة. وتواصل التوسع في استخدام نظام iNeed طوال عام ٢٠١٣، حيث طُبّق النظام في ١٨ عملية إضافية تقدمها مكاتب الخدمة. وفي آذار/مارس ٢٠١٣، نُشرت وحدات توثيق لاستخدامها مع نظام إدارة الهوية في المؤسسة لترسي الأساس لنظام موحد للتحقق من الهوية في التطبيقات المستخدمة على نطاق الأمانة العامة. وفي مجال إدارة المعارف، واصل المكتب تنفيذ مجموعة من الحلول المتكاملة للحصول على المعلومات وتبادلها واستخدامها بفعالية أكبر من خلال نظامي Unite Docs و Unite Connections. وفيما يتعلق بإدارة الهياكل الأساسية، عُزّزت الشبكة من خلال وضع الصيغة النهائية لعقد على الصعيد العالمي يمكن أن يوفر إمكانية الوصل بين جميع المواقع الرئيسية للأمم المتحدة، وجرى تحسين خطوط الاتصال بالإنترنت لدعم الطلب المتزايد للقوة العاملة التابعة للأمم المتحدة على الصعيد العالمي.

(ب) استخدام موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النحو الأمثل وفقا للمعايير المشتركة

٩١٨ - جرى إقرار تسعة معايير إضافية وتوسيع نطاق ١٣ معيارا من خلال لجنة استعراض البنية الهندسية، على نحو سلط الضوء على الحاجة إلى إنشاء ''سلطة تقنية'' ذات صلاحيات معززة على النحو الذي أُشير إليه في تقرير مجلس مراجعي الحسابات بشأن تسيير شؤون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمانة العامة (A/67/651). وبالإضافة إلى ذلك، تم التشديد على زيادة عدد السياسات والمبادئ التوجيهية والإجراءات، وتبعا لذلك، أُنشئت في عام ٢٠١٣ لجنة للسياسات تضم ممثلين من الأمانة العامة بأسرها. ووضعت اللجنة ست سياسات وإجراءات ومبادئ توجيهية.

(ج) تحسين التنسيق والتعاون والاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة في جميع المسائل المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٩١٩ - يجري المكتب حاليا استعراضا شاملا لخدمات وموارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل الأمانة العامة من أجل تحسين التنسيق والتعاون والاتساق. وأُجري استعراض للمواقع الشبكية والتطبيقات المستخدمة على نطاق الأمانة العامة؛ ومن المقرر وضع استراتيجية بشأنها. وبالمثل، شُرع في تنفيذ مشروع صُمم لمعالجة الافتقار إلى نهج متجانس تجاه التطبيقات المستخدمة في الأمانة العامة لمعالجة مسائل التناثر التي أُشير إليها في التقرير المذكور آنفا الصادر عن مجلس مراجعي الحسابات. ويجري أيضا تقييم السياق الأوسع لتناثر الموارد والجهود ذات الصلة بالتكنولوجيا في الأمانة العامة.

البرنامج الفرعي ٦
عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

(أ) تحسين قدرة المنظمة على إدارة أنشطتها

٩٢٠ - في عام ٢٠١٣، قدم مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الدعم لعملية الانتقال من نظام Windows XP إلى نظام Windows 7 لنحو ٠٠٠ ٨ حاسوب مكتبي في مختلف أنحاء المقر. وبالإضافة إلى ذلك، شُرع في أتمتة تركيب الخوادم وتجهيز إعداداتها لتحسين العمليات المتعلقة بنشر موارد مراكز البيانات. وواصل المكتب تقديم الدعم لعملية نشر نظام أوموجا وبدأ في تنفيذ مشروع لتعميم تطبيق نظام أوموجا.

(ب) تعزيز مواءمة العمليات الموحّدة لإنجاز المشاريع والخدمات مع أفضل الممارسات

٩٢١ - تواصل إحراز التقدم على صعيد تنفيذ عملية إدارة مستوى الخدمات على نحو يتواءم مع مكتبة الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات، وهي معيار دولي لتقديم الخدمات. وأنجزت عملية إدخال التحسينات على فهرس خدمات تكنولوجيا المعلومات وعلى آليات استرداد الكلفة. وتم تحديث فهرس خدمات تكنولوجيا المعلومات المنشور في موقع iSeek بهدف تيسير استعماله وجعله أكثر شفافية وبروزا للعيان. وعُززت القدرات المتعلقة بتنظيم وإدارة الخدمات لتشمل وظيفة تتعلق باسترداد الكلفة. وأتاحت هذه الوظيفة تبسيط عملية تقديم الخدمات وزيادة الكفاءة في إجراءات التسوية من حسابات الإدارات المستفيدة من الخدمات.

الباب ٣١
الرقابة الداخلية

الملامح البارزة لنتائج البرنامج

واصل مكتب خدمات الرقابة الداخلية التشجيع على إدارة الموارد بطريقة مسؤولة، وتحسين أداء البرنامج، ونشر ثقافة المساءلة والشفافية من خلال التوصيات المنبثقة عن عمليات المراجعة والتفتيش والتقييم والتحقيق التي يقوم بها. وواصل المكتب تنفيذ برامج كفالة الجودة، وترشيد عمليات الإبلاغ بهدف زيادة أوجه الكفاءة، ونفذ بالكامل إجراءات جديدة لرصد وصياغة توصيات في إطار كل برنامج فرعي على حدة. وحقق المكتب جميع الأهداف فيما يتعلق بقبول التوصيات، ومن المرجح أن هذه النتيجة تعزى جزئيا إلى التحسينات التي حققها في صياغة ورصد التوصيات. فضلا عن ذلك، نفذت شعبة المراجعة الداخلية للحسابات تنفيذا كاملا منظومة ”التقدير الإجمالي“ الذي بدأ العمل بها في الربع الثالث من عام ٢٠١١. وتقوم لجنة الإدارة باستعراض هذه التقديرات بصورة منتظمة الآن، ولذا فإنها تؤدي دورا هاما في التعبير عن مستوى الضمان المقدّم استنادا إلى الأعمال المنفذة في مجال مراجعة الحسابات. واعتبارا من حزيران/يونيه ٢٠١٢، بدأ المكتب أيضا في الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات على موقعه الشبكي عملا بقرار الجمعية العامة ٦٧/٢٥٨. ويُتوقع أن تؤدي هذه المبادرة إلى تحسين شفافية نتائج المراجعة الداخلية للحسابات والإجراءات التي تتخذها الإدارة لتصحيح مواطن الضعف المبلغ عنها. وعملت شعبة التحقيقات على تعزيز وعي وقدرات موظفي الأمم المتحدة لتمكينهم من إجراء التحقيقات بفعالية عن طريق توفير التدريب على المهارات الأساسية لإجراء التحقيقات. وواصلت شعبة التفتيش والتقييم المساهمة عبر عملها، وعبر تقارير التقييم العالية النوعية التي أصدرتها، في عمليات صنع القرارات المتعلقة بالبرامج في الدول الأعضاء.

التحديات والدروس المستفادة

بناء على الدروس المستفادة خلال فترة السنتين السابقة، واصل المكتب تنقيح نهجه التخطيطي المستند إلى تقييم المخاطر وتحسين نوعية التقارير وصياغة التوصيات. وفي عام ٢٠١٣، نفّذ المكتب أيضا تدابير لتحسين الالتزام بمواعيد تقديم تقارير مراجعة الحسابات وتقارير التحقيقات، وشمل ذلك تبسيط عملية استعراض التقارير في شعبة المراجعة الداخلية للحسابات. وخلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، سيواصل المكتب بانتظام تتبع نوعية تقارير التحقيقات وتقديمها في الموعد المحدد،

باستخدام نظام المعلومات المتكامل للرصد والوثائق (IMDIS) في إطار الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المحددة لفترة السنتين. ورغم أن المكتب استطاع تحقيق معظم الأهداف المحددة لفترة السنتين فإنه لم يحقق هدفه المتعلق بتقييم ٥ برامج بسبب تأجيل عمليات تقييم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

معدل تنفيذ النواتج

٩٢٢ - تستند النتائج المذكورة أعلاه إلى تنفيذ ٩٩ في المائة من النواتج الـ ٩٥ الصادر بها تكليف والقابلة للقياس.

٩٢٣ - ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/66/6 (Sect. 31)).

التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) تحسين الالتزام بمواعيد تقديم الوثائق

٩٢٤ - وصلت النسبة المئوية للوثائق المقدمة في موعدها في عام ٢٠١٣ إلى ١٠٠ في المائة، ويمثل ذلك تحسنا بنسبة ١٠ في المائة مقارنة بفترة السنتين السابقة. والاضطلاع بأعمال التخطيط والرصد أمر بالغ الأهمية لكفالة الامتثال للمواعيد المقرّرة. وتحقيقا لهذه الغاية، استحدث مكتب خدمات الرقابة الداخلية آلية تتبّع بهدف كفالة الالتزام بتقديم التقارير وفقا للمعايير المعمول بها، وكفالة المساءلة فيما يتعلق باحترام المواعيد المحددة.

(ب) مواصلة التعاون مع هيئات الرقابة الأخرى في الأمم المتحدة

٩٢٥ - واصل المكتب العمل بانتظام على التنسيق مع الكيانات الرقابية الأخرى التابعة للأمم المتحدة، بما فيها مجلس مراجعي الحسابات ووحدة التفتيش المشتركة، كي يكفل تفادي احتمال الازدواج أو التداخل في الاضطلاع بالعمل الرقابي وتقليص أية فجوة في التغطية الرقابية إلى الحد الأدنى. وبالإضافة إلى تبادل خطط العمل والتقارير، عقد المكتب اجتماعات كل شهرين مع مجلس مراجعي الحسابات لمناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك. وعقد المكتب اجتماعات مخصّصة مع وحدة التفتيش المشتركة عند ظهور مسائل تثير مخاوف محددة. وفضلا عن ذلك، عقد مجلس مراجعي الحسابات ووحدة التفتيش المشتركة ومكتب خدمات الرقابة الداخلية اجتماعات سنوية ثلاثية الأطراف لمناقشة خطة العمل للسنة التالية ومسائل محددة متعلقة بالرقابة.

(ج) استقدام الموظفين وتنسيبهم في الوقت المناسب

٩٢٦ - خلال فترة السنتين، جرى ملء الوظائف الشاغرة من الفئة الفنية في غضون ١٦٥ يوما في المتوسط، أي بزيادة ٥ أيام عن الهدف المحدد بـ ١٦٠ يوما. وحقق المكتب فعلا تحسنا ملحوظا مقارنة بخط الأساس الذي كان يبلغ ١٨٢ يوما في عام ٢٠١١. وحدثت بعض حالات التأخير بسبب صعوبات مرتبطة بنظام إنسبيرا. وسيعمل المكتب، من أجل مواصلة تحسين أدائه، على تعزيز جهوده الرامية إلى تعيين الموظفين من قائمة المرشحين المقبولين؛ وسيواصل موظفو الموارد البشرية العمل بنشاط مع الشعب المستفيدة ومع مكتب إدارة الموارد البشرية لكفالة استمرار سير عمليات الاستقدام على المسار الصحيح. وبالإضافة إلى ذلك، فإن حالة الشواغر، بما في ذلك المرحلة التي وصلت إليها عملية ملء الوظائف الشاغرة، ستظل تعمم على جميع مديري البرامج والإدارة العليا بصورة منتظمة.

البرنامج الفرعي ١
المراجعة الداخلية للحسابات

(أ) زيادة قدرة الدول الأعضاء والأمانة العامة على اتخاذ قرارات استناداً إلى مراجعات داخلية للحسابات بصورة تعزز عمليتي الرقابة الداخلية والإدارة وتحسِّن إدارة المخاطر

٩٢٧ - بلغ عدد قرارات الجمعية العامة التي تضمنت إشارة إلى تقارير شعبة المراجعة الداخلية للحسابات ١٤ قرارا خلال فترة السنتين. وكان الهدف من تلك القرارات تحسين النهج الاستراتيجي والتنفيذي العام لإدارة الموارد البشرية والمالية والبرنامجية والمادية. وبيّنت نتائج الدراسة الاستقصائية للعملاء، التي أجرتها الشعبة في عام ٢٠١٣، أنها حصلت على أعلى تقييم للأداء العام في السنوات الخمس الماضية. فلقد أعرب خمسة وتسعون في المائة من العملاء عن رضاهم عن دقة وفائدة تقارير مراجعة الحسابات وعن فعالية عملية مراجعة الحسابات. وذكر أكثر من ٩٥ في المائة من الذين شملتهم تلك الدراسة أنهم يوافقون، أو يوافقون جداً، على القول إن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات أسهمت في تحديد وإدارة المخاطر الرئيسية، وفعالية الضوابط الداخلية من حيث التكلفة، وفعالية عملية الإدارة، وملاءمة متابعة التوصيات لاتخاذ إجراءات تصحيحية. وأصدرت الشعبة خلال فترة السنتين ما مجموعه ١ ٥٢٧ توصية تشمل مسائل تتعلق بإدارة المخاطر، والمساءلة، والكفاءة، والفعالية، وتحقيق الوفورات، واسترداد الخسائر والمدفوعات الزائدة.

(ب) تحسين مستويات الكفاءة والفاعلية في تنفيذ البرامج وتعزيز مساءلة مديري البرامج

٩٢٨ - أعرب العملاء عن قبول جميع التوصيات الحاسمة والمهمة التي أُصدرت إليهم (التي بلغ عددها ٥٢٧ ١ توصية) بهدف تحسين فعالية وكفاءة العمليات، وتعزيز مساءلة مديري البرامج. ويمثل ذلك تحسنا بنسبة ٥ في المائة مقارنة بنهاية عام ٢٠١١. وحققت المراجعة الداخلية للحسابات تحسينات أيضا على صياغة التوصيات، ويرجّح أن ذلك قد ساهم جزئيا في إعراب مديري البرامج عن معدل قبول بلغ ١٠٠ في المائة. ويرصد المكتب سنويا تنفيذ جميع التوصيات، كما أنه يرصد فصليا تنفيذ التوصيات الحاسمة الأهمية التي حان موعد تنفيذها أو التي تأخر تنفيذها عن الموعد المقرر.

البرنامج الفرعي ٢
التفتيش والتقييم

(أ) زيادة قدرة الدول الأعضاء والأمانة العامة على اتخاذ قرارات قائمة على عمليات التفتيش والتقييم التي يقوم بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية، بما فيها نتائج التقييم الذاتي، التي تقيِّم درجة أهمية البرامج والبرامج الفرعية ومدى كفاءتها وفعاليتها

٩٢٩ - أنجز مكتب خدمات الرقابة الداخلية خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ تقييم برامج كل من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ واستعراض قدرات الرصد والتقييم في كل من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ وتقييم مدى ملاءمة الأطر الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ لبرامج الأمانة العامة؛ وإجراء تقييم مخصص للسياسة التقييمية المتبعة في صندوق الأمم المتحدة للسكان. وأُصدرت ثلاثة تقارير ثلاثية السنوات بشأن استعراض أنشطة المتابعة للتقييمات السابقة لمكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية (E/AC.51/2012/4)؛ والتقييم المواضيعي للدروس المستفادة: البروتوكولات والممارسات (E/AC.51/2012/3)؛ والتقييم المواضيعي لآليات التنسيق التابعة للأمم المتحدة (E/AC.51/2012/2). وفي مجال حفظ السلام، أنجز مكتب خدمات الرقابة الداخلية عمليات تقييم ثلاث بعثات (بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان)، فضلا عن إجراء استعراض تقييمي للتقييمات المتعلقة بأنشطة حفظ السلام. وأشارت دراسة استقصائية أن أعضاء الوفود والمديرين اعتبروا أن ٨٥ في المائة من تلك التقارير مفيدة

وذات نوعية عالية. ومن حيث معدلات التنفيذ، تبيّن أن ٥٢ في المائة من توصيات التقييم قد نُفذت بالكامل خلال فترة السنتين. ولم يستطع المكتب تحقيق الهدف المتمثل في تقييم ٥ برامج في فترة السنتين بسبب تأجيل تقييم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

(ب) زيادة قدرة الدول الأعضاء والأمانة العامة على اتخاذ قرارات استناداً إلى ما يخلص إليه مكتب خدمات الرقابة الداخلية من استنتاجات وما يُصدره من توصيات فيما يتعلق بالممارسات الشاملة لعدة قطاعات داخل الأمانة العامة

٩٣٠ - أعدّ مكتب خدمات الرقابة الداخلية التقرير السنتاني المتعلق بتعزيز دور التقييم على نطاق الأمانة العامة (A/68/70)، كما أنجز بالإضافة إلى ذلك استعراضا للتدابير التي تستخدمها بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة للإبلاغ عن التقدم المحرز على صعيد حماية المدنيين (A/67/795). وأشارت الدراسة الاستقصائية بشأن نوعية تلك التقارير واستخدامها أن ٩٤ في المائة من أعضاء الوفود ومديري البرامج يعتبرون أنها مفيدة وذات نوعية عالية. وفيما يتعلق بالتوصيات التي أصدرها المكتب إثر عملية التقييم، فإن ٨٦ في المائة منها قد نفذت بشكل كامل خلال فترة السنتين.

البرنامج الفرعي ٣
التحقيقات

(أ) تحسين نوعية التحقيقات بما يسهم في قدرة المنظمة على كفالة المساءلة الفردية

٩٣١ - أحرزت شعبة التحقيقات تقدما خلال فترة السنتين من خلال تصفية متأخرات العمل في قضايا التحقيق المتراكمة التي تعود إلى ما قبل عام ٢٠٠٨، وكذلك عن طريق إجراء مراقبة منتظمة لجودة التقارير والتوصيات الصادرة بشأن التحقيقات. واستُخدم دليل شامل للتحقيقات لكفالة الاتساق والمهنية في أداء مهام التحقيق. ولذا فإن تقارير ونتائج التحقيقات شكّلت أساساً قويّا يمكن الاستناد إليه في اتخاذ الإجراءات الموصى بها، بما في ذلك فرض الجزاءات التأديبية و/أو تدابير لاستعادة الخسائر المالية.

٩٣٢ - وبالإضافة إلى ذلك، أجرت الشعبة عملية إعادة هيكلة شاملة، حيث نُقلت بعض الموارد إلى عنتيبي لتوفير قدرة احتياطية في مركز الخدمات الإقليمي، وأتاح ذلك زيادة قدرة المنظمة على الاستجابة للمسائل في الوقت المناسب وبطريقة فعالة. وانتُدب محقق مكلف بالاتصالات للعمل ضمن وحدة إدارة المخاطر التي تعمل في نيروبي وتتبع فريق الأمم المتحدة

القطري في الصومال. ونتيجة لذلك، حددت الشعبة عددا من المشاريع ذات الخطورة العالية وبدأت في إجراء سلسلة من التحقيقات في أنشطة الشركاء المنفذين.

(ب) تعزيز الوعي لدى موظفي الأمم المتحدة وقدراتهم على الاضطلاع بالتحقيقات على نحو فعال بما يسهم في قدرة المنظمة على كفالة المساءلة الفردية

٩٣٣ - تم تعزيز الوعي لدى الموظفين من خلال برامج التدريب التي قدمتها شعبة التحقيقات إلى الموظفين المسؤولين عن التحقيقات أو عن مهام التحقيق. وعُقدت أربع حلقات عمل تدريبية مهنية في نيويورك ونيروبي وفيينا وعنتيبي، استفاد منها ما مجموعه أكثر من ١٠٠ مشارك يمثلون جميع بعثات حفظ السلام. وذُكر في الملاحظات الواردة من المشاركين أن المتدربين قد أدركوا مدى خبرة الشعبة، ولمسوا أهمية مهام قسم الممارسات المهنية، ووحدة الأدلة الجنائية الرقمية، ووحدة البحوث والتحليل.

الباب ٣٥
السلامة والأمن

الملامح البارزة لنتائج البرنامج

أتاحت إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن خلال فترة السنتين استمرار عمليات الأمم المتحدة في مناطق اتسمت بخطورة شديدة على نحو متزايد، بما في ذلك في بيئات تشهد نزاعات مسلحة وبيئات متقلبة في مرحلة ما بعد النزاعات، مثل أفغانستان، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والجمهورية العربية السورية، وجنوب السودان، والصومال، وليبيا، واليمن. وتواصل تعزيز الشراكات ضمن نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة عبر العمل المشترك بين الوكالات ومن خلال الاتصالات الثنائية. ونظرت الشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية في مجموعة واسعة من المسائل المتعددة الاختصاصات كي تكفل توسيع نطاق الإدماج ليشمل تلك التي تقع خارج المجال الأمني. وتواصل التعاون مع الشركاء المعنيين بالأنشطة الإنسانية، وأدى إلى رفع مستوى الوعي بالمسائل الأمنية على جميع المستويات. وتواصل التركيز على البرامج التي تعزز الأمن. وترسخ مفهوم الأهمية الحيوية للبرنامج في كيفية عمل المنظمة في ظل التهديدات والمخاطر التي تواجهها. وأُجريت تقييمات مستمرة للتهديدات والمخاطر التي تواجهها منظومة الأمم المتحدة. وقُدم مزيد من الدعم إلى المسؤولين المكلّفين وموظفي الأمن من خلال التواصل المتكرر، وزيادة الدعم المقدم من المقر، وتحسين التدريب، وتحسين أدوات الإدارة

الأمنية. وتم التركيز بشكل أقوى على تقييم أداء الموظفين الذين عُهد إليهم بمسؤوليات أمنية لكفالة المساءلة والامتثال للسياسات والإجراءات.

التحديات والدروس المستفادة

يمثل الأمن المادي لمباني ومكاتب الأمم المتحدة ثغرة خطيرة في نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة. وبهدف الشروع في معالجة هذه المسألة، أطلقت إدارة شؤون السلامة والأمن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ قاعدة بيانات موسعة تضم بيانات مباني الأمم المتحدة ومكاتبها التي يزيد عددها على ٨٠٠ ٦ في جميع أنحاء العالم. غير أن الأمم المتحدة شغلت الأغلبية العظمى من هذه المباني والهياكل دون إيلاء الاعتبار الواجب للمسائل الأمنية. فمنظومة الأمم المتحدة تملك قدرة مهنية محدودة في مجال تقييم المباني وتقديم التوصيات لإجراء تحسينات أمنية. ونظرا إلى التغيّر المستمر للصورة الأمنية، فإن التعامل مع هذا الواقع في منظومة تعتمد إلى حد كبير على تقاسم التكاليف يفرض عددا من التحديات. ولتقييم تلك التحديات وكفالة الوضوح في المهام الأمنية على نطاق نظام إدارة الأمن، يجري العمل بصورة متواصلة على استعراض عمليات الانتشار الأمني.

٩٣٤ - تستند النتائج المذكورة أعلاه إلى تنفيذ ٧٠ في المائة من النواتج الـ ١٤١ الصادر بها تكليف والقابلة للقياس.

٩٣٥ - ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/66/6 (Sect.35)).

التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) دعم برنامج العمل بالموظفين والموارد المالية دعما فعالا

٩٣٦ - جرى العمل إلى أقصى حد ممكن خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ على ملء جميع الوظائف المعتمدة الممولة من الميزانية العادية، من أجل تنفيذ برنامج العمل بفعالية، واستثني من ذلك الوظائف المقترح إلغاؤها في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ وفقا لقرار الجمعية العامة ٦٧/٢٤٨. واستُخدمت الموارد المالية وفقا للأغراض التي كانت الاعتمادات قد خُصصت لأجلها. وتبذل الإدارة قصارى جهدها لتوفير بيئة آمنة ومأمونة للموظفين وأعضاء الوفود وزائري مواقع مقار الأمم المتحدة واللجان الإقليمية باستخدام الموارد المقدَّمة لها.

(ب) تحسين تنسيق السياسات والإجراءات التي تندرج ضمن إطار نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن وتحسين تكاملها والامتثال لها

٩٣٧ - وضع البرنامج، ضمن إطار نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة، مشاريع سياسات بشأن قوائم الموظفين، والسفر الجوي لموظفي الأمم المتحدة، ومبادرة ''معاً من أجل إنقاذ الأرواح'' (التي عُرضت للنظر على اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى للموافقة عليها)، واضطلع بأنشطة تنسيق مع أعضاء الشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية من أجل تحسين أطر السياسات المتعلقة بالأهمية الحيوية للبرنامج والإبلاغ عن الحوادث الأمنية وإدارة المخاطر الأمنية. ونسّق البرنامج مع الإدارات الأخرى بهدف وضع التوجيهات السياساتية للأمم المتحدة فيما يخص إدارة الأزمات في بعثات السلام، وبيئة التهديدات المتغيرة، وحقوق الإنسان، والاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي. ونُشرت جميع السياسات الأمنية على الموقع الشبكي المكرّس لنشر المعلومات. واضطلع البرنامج أيضا بتنفيذ ٢٠ مهمة لتقصي مدى الامتثال، وقام فيها بتقييم حالة برنامج الأمن في ٩٦٧ من المباني التي تشغلها منظمات الأمم المتحدة والمشاريع ذات الصلة بها. وجرى إصدار ما مجموعه ٢١٠ توصيات، وإغلاق ٣٢ تقريرا من تقارير التنفيذ، وتنفيذ ٤٨٠ توصية، وأدى ذلك إلى تعزيز مختلف عناصر برنامج الأمن.

البرنامج الفرعي ١
تنسيق شؤون الأمن والسلامة

(أ) توفير بيئة سالمة ومأمونة للموظفين والمندوبين والزائرين في مواقع مقار الأمم المتحدة واللجان الإقليمية

٩٣٨ - واصل البرنامج خلال فترة السنتين تخطيط وتنسيق وتنفيذ تدابير الحماية والسلامة من أجل تمكين الموظفين وأعضاء الوفود والزائرين في مواقع مقار الأمم المتحدة واللجان الإقليمية من الاضطلاع بالأنشطة في بيئة توفر أقصى درجة ممكنة من الأمان. وواصلت دائرة شؤون الأمن والسلامة في نيويورك نشر تدابير مادية وتقنية وإجرائية فعالة لضمان الأمن والسلامة في مجمع مباني المقر والمباني الأخرى التي تشغلها ضمن دائرة وجودها الموسعة. وشرعت دائرة السلامة والأمن في جنيف في عام ٢٠١٣ في استخدام النظام الإلكتروني لمراقبة الدخول، وحسّنت نظام الاعتماد، ومن المقرر أن تنجز تلك العملية في عام ٢٠١٤. وشرعت دائرة الأمن والسلامة في فيينا في تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع النظام الموحد لمراقبة الدخول (PACT II) وبدأت في تنظيم برنامج تدريبي على كيفية التعامل مع أي حادث إطلاق نار داخل المباني. وفي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، عمل البرنامج على وضع مشاريع

أمنية مختلفة لكفالة تعزيز الامتثال لمعايير العمل الأمنية الدنيا في المقر. ووصلت الأعمال التي تضطلع بها لتنفيذ مشروع النظام الموحد لمراقبة الدخول إلى المرحلة النهائية. ونفذت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا المرحلة الثانية من مشروع النظام الموحد لمراقبة الدخول.

(ب) تعزيز تنسيق الترتيبات الأمنية في مواقع مقار الأمم المتحدة واللجان الإقليمية

٩٣٩ - تولى البرنامج تنسيق أنشطة تقييم ١ ٥٥٩ عملية للحماية الشخصية، فضلا عن تنسيق أنشطة تنفيذ بعض منها عند الطلب، بما في ذلك رحلات سفر ١٧١ موظفا من كبار موظفي الأمم المتحدة. وقام البرنامج أيضا بتحسين عملية الإخطار التي أتاحت للجهات الفاعلة المعنية أن ترصد سفر كبار موظفي الأمم المتحدة وأن تقدم لهم ما يلزم من تدابير أمنية وتدابير للحماية الشخصية عند الاقتضاء.

(ج) تحسين التخطيط والتأهب لحالات الطوارئ والأزمات في مواقع مقار الأمم المتحدة واللجان الإقليمية

٩٤٠ - قامت دائرة الأمن والسلامة في نيويورك بإعداد واستكمال خطط للتعامل مع أي حادث إطلاق نار، والإخلاء في حالة نشوب حريق، وأمن مجمع الأمم المتحدة، وإدارة الأزمات، من أجل كفالة الاستجابة على نحو منسق لحالات الطوارئ أو الأزمات. وتضطلع الدائرة أيضا بالمسؤولية عن استخدام نظام الإخطار بحالات الطوارئ حين وقوع طارئ أو أزمة. وسيجري في عام ٢٠١٤ استعراض معايير العمل القطرية الأمنية الدنيا في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، كما بدأ العمل على إعداد خطة لاستمرارية تصريف أعمال المكتب. وقام مكتب الأمم المتحدة في فيينا بتحديث خططه المتعلقة بالسلامة من الحرائق، والإخلاء، وإدارة الأزمات، وخطط التصدي لحوادث الإصابات الجماعية. وشُكّلت في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وحدة لإدارة الأحداث والأزمات بهدف تعزيز أدوات منع وقوع الأزمات وإدارتها. وقامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بإعداد واستكمال خطط الطوارئ في حالات إطلاق النار، والإخلاء في حالة نشوب حريق، واستمرارية تصريف الأعمال، والإصابات الجماعية، وإدارة الأزمات. وواصلت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا تدريب جميع موظفي الأمن على إجراءات وعمليات الإخلاء. وأجري في دار الأمم المتحدة في بيروت تدريبان على الإخلاء في حالات الطوارئ دون الإعلان عنهما مسبقا.

البرنامج الفرعي ٢
التنسيق والدعم الميدانيان الإقليميان

العنصر ١
التنسيق الإقليمي للعمليات الميدانية

(أ) تحسين ترتيبات السلامة والأمن

٩٤١ - بذلت الإدارة جهودا خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ لإدخال تحسينات كبيرة على سلامة الموظفين وأمنهم في مختلف أنحاء العالم. وكان للجهود التي ركّزت على الإبقاء على نسب مئوية مرتفعة لتقييمات التهديدات والمخاطر الأمنية المحدّثة وزيادة الامتثال لمعايير العمل الأمنية الدنيا دور أساسي في هذا المسعى. وبحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، كانت المكاتب الإقليمية التابعة لشعبة العمليات الإقليمية قد أقرّت في الموعد المحدد تقييمات المخاطر الأمنية لـ ١٥٢ بلدا من أصل ١٧٥ بلدا، أي بنسبة ٨٧ في المائة. وبحلول نهاية فترة السنتين، كانت المكاتب الإقليمية التابعة للشعبة قد أقرّت تقييمات المخاطر الأمنية لـ ١٥٤ بلدا من أصل ١٧٥ بلدا، أي بنسبة ٨٨ في المائة. وعملت الإدارة باستمرار على تحديث تقييمات المخاطر الأمنية للبلدان والمناطق التي تكون درجات الخطر الأمني فيها مرتفعة أو عند حدوث تغيّرات جوهرية في بيئاتها الأمنية. وأدى ذلك إلى زيادة وعي ويقظة جميع الموظفين للأوضاع السائدة.

(ب) تعزيز التأهب للطوارئ وحالات الأزمات والاستجابة في الوقت المناسب للحوادث الأمنية

٩٤٢ - كفلت الإدارة استجابات سريعة وفعالة للحوادث الأمنية من خلال إنجاز وتنفيذ خطط طوارئ أمنية على المستوى القطري، وتعزيز القدرة على نشر أو إعادة نشر موظفي الأمن الميدانيين في غضون ٢٤ ساعة من الإخطار. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، كانت الإدارة قد أقّرت في الموعد المحدد الخطط الأمنية لـ ١٤٤ بلدا من أصل ١٧٥ بلدا، أي بنسبة ٨٢ في المائة. وجرى أيضا خلال فترة الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٣ استعراض الخطط الأمنية لـ ٢٨ بلدا والموافقة عليها، وأُقرّت نسبة ٦٨ في المائة من تقييمات المخاطر الأمنية بحلول نهاية عام ٢٠١٣ (وتجدر الإشارة إلى أن الخطط الأمنية ينبغي أن تستعرض مرة واحدة كل ١٢ شهرا). وتتطرق الخطط الأمنية القطرية إلى مسائل أمنية متنوعة، وهي تتسم بأهمية أساسية في المهام المتعلقة بإجلاء الموظفين وتشغيل نظام المراقبة وإجراء عمليات الإجلاء الطبي في حالات الطوارئ، والقيام بمهام أخرى متصلة بالجوانب الأمنية التي ينفرد بها كل

مركز من مراكز العمل. ونفذت الإدارة عدة عمليات انتشار طارئة في عدة بلدان شملت جمهورية أفريقيا الوسطى، والجمهورية العربية السورية، والسودان/دارفور، ولبنان، ومالي.

(ج) تحسين نظام إدارة الأمن

٩٤٣ - بذلت الإدارة خلال فترة السنتين جهودا كبيرة من أجل تيسير الاضطلاع بفعالية وكفاءة بعمليات الأمم المتحدة مع إيلاء الأولوية العليا لكفالة سلامة وأمن ورفاه الأشخاص الخاضعين لنظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة. وتحقيقا لهذه الغاية، عززت الإدارة الشراكات مع البلدان المضيفة فيما يتعلق بسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة ومنشآتها ومعداتها بالاستعانة بشكل متزايد بجهات التنسيق في البلدان المضيفة. وبحلول نهاية عام ٢٠١٢، كانت جهات تنسيق رسمية حكومية لشؤون الأمن قد أنشئت في ٦٢ في المائة من البلدان التي تعمل فيها الأمم المتحدة، وارتفع ذلك الرقم إلى ٧٩ في المائة بحلول نهاية فترة السنتين. وبالإضافة إلى ذلك، بات موظفو الأمن في الميدان يقضون في المتوسط ٢١,٢ في المائة من وقتهم على أنشطة برنامجية تنفّذ خارج منطقة العاصمة بحلول نهاية عام ٢٠١٢، وارتفع ذلك الرقم إلى ٢٩ في المائة بحلول نهاية عام ٢٠١٣.

العنصر ٢
الدعم الميداني

(أ) تعزيز قدرة موظفي منظومة الأمم المتحدة على معالجة الإجهاد الناتج عن الحوادث الخطيرة

٩٤٤ - عمل البرنامج خلال فترة السنتين على الاستجابة لاحتياجات الصحة النفسية للموظفين أثناء حالات الطوارئ، وواصل في الوقت نفسه بناء القدرات والاضطلاع بالأعمال التحضيرية في المكاتب القطرية للأمم المتحدة فيما يتعلق بمعالجة الإجهاد الناجم عن الحوادث الخطيرة والوقاية منه، على النحو التالي: (أ) على الصعيد الفردي من خلال تدريب الموظفين؛ (ب) على الصعيد المؤسسي من خلال أنشطة الدعوة المنفذة عبر إنشاء وتعهّد ٢٣ خلية معنية بالتدخل في حالات الإجهاد الناتج عن الحوادث الخطيرة، تتكون كل منها من مستشار نفسي ومساعدين من الأقران المدرّبين الذين يعملون حيث توجد تلك الخلايا؛ (ج) من خلال القيام بعمليات تقييم الاحتياجات وتقديم المشورة التقنية إلى المديرين. وأجرى البرنامج ٩٦٨ ١٠ جلسة للإرشاد النفسي خلال ٤٦ أزمة من الأزمات الكبرى (حوادث احتجاز رهائن، وهجمات إرهابية، واضطرابات سياسية أو اجتماعية، وحوادث انتحار، وكوارث طبيعية)؛ وقدم الدعم والمشورة إلى ٢٤٨ ١ مديرا على نطاق المنظومة؛

ودرّب ١١ ٣٨٩ موظفا على معالجة الإجهاد والمسائل التي تتصل بذلك؛ ودرّب ٤٧١ من النظراء على تقديم المساعدة؛ وقدم شهادات اعتماد لـ ٦٥ موظفا لشؤون الصحة العقلية بعد تلقيهم تدريبا شاملا في معالجة الإجهاد الناتج عن الحوادث الخطيرة والوقاية منه.

(ب) تعزيز قدرات جميع المشتركين في نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة، بمن فيهم المسؤولون المعيّنون وأعضاء أفرقة إدارة الأمن وضباط الأمن والموظفين، عن طريق التدريب في المجال الأمني

٩٤٥ - واصل البرنامج تقديم دورات تدريبية في المجال الأمني إلى ثلاث مجموعات مستهدفة (تشمل المديرين الذين يضطلعون بمسؤوليات أمنية، وموظفي الأمن المحترفين، والموظفين عموما) من خلال مجموعة متنوعة من برامج التعليم الموجهة إلى كل من هذه المجموعات بصورة مناسبة. وجرى تحديث وتحسين التدريب الذي يخوّل الحصول على شهادة في مجال المهارات الأمنية الأساسية، وجرى توسيع نطاق المشاركة ليشمل عددا أكبر من المستفيدين بما في ذلك الوكالات والصناديق والبرامج والمنظمات التابعة لنظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة. وأُجري تحسين شامل لبرنامج التوعية الأمنية على الصعيد العالمي، المعنون ''أساسيات الأمن في الميدان''، وأُعيد توزيعه على جميع الموظفين على منصة شبكية جديدة. وأُنشئت برامج تعليمية متخصصة موجهة لمجموعات تركيز، وأُطلق مشروع جديد لجميع الموظفين بشأن السلامة على الطرق. وأُجري استعراض لمنهجيات التعلم، وشُرع في اتباع نهج جديد تجاه التدريب، يستند إلى التعليم بناءً على الكفاءات، بالنسبة لجميع البرامج الأساسية والمتخصصة.

(ج) تحسين القدرات على تعقُّب الموظفين وتوفير المعلومات الأمنية ذات الصلة للعاملين في نظام إدارة الأمن

٩٤٦ - عززت الوكالات والصناديق والبرامج والمنظمات التابعة لنظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة امتثالها فيما يتعلق بمقتضيات تعقّب الموظفين. ونتيجة لذلك، زاد استخدام عملية معالجة معلومات طلبات السفر (TRIP) التي أدت بدورها إلى تحسين البيانات الخاصة بالعاملين التي يمكن للإدارات أن تستخدمها لمساعدتهم في حالات الطوارئ.